الدُّرَرُ اللَّوامِع

على هَمْعِ الهَوامِع شَرْحِ جَمْعِ الجَوامِع

تأليف
أحمد بن الأمين الشنقيطي
المتوفى سنة ١٣٣١ هـ

وضع حواشيه
محمد باسل عيون السود

المجلد الأول

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الدرر اللوامع
على
همع الهوامع شرح جمع الجوامع

تأليف
أحمد بن الأمين الشنقيطي
المتوفى سنة ١٣٣١ هـ

وضع حواشيه
محمد باسل عيون السود

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2246-0

90000>

9782745122469

http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة كتاب الدّرر اللّوامع
لأحمد بن الأمين الشنقيطي
١٨٧٢م ـ ١٩١٣م/ ١٢٨٩هـ ـ ١٣٣١هـ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد؛

فقد رغّبت إليّ «دار الكتب العلمية» أن أقوم بتحقيق كتاب «الدّرر اللوامع» لأحمد بن الأمين الشنقيطي، فلبّيْتُ رغبة الدار يستحثّني في ذلك حبّ العربية والحفاظ على تراثها، وإظهاره بصورة علمية محقّقة تليق بموضوع الكتاب.

وقد عُرِفَ الكتاب بطبعته الوحيدة التي نشرها مؤلّفه الشنقيطي سنة ١٣٢٨ هـ. إلى أن قام بتحقيقه وشرحه د. عبد العال سالم مكرم، ونشرته دار البحوث العلمية في الكويت؛ وساعدت على نشره جامعة الكويت ما بين عامي ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. وقد بذل الدكتور مكرم جهدًا طيّبًا في إعادة نشر هذا الكتاب، إلا أن عمله كان يشوبه بعض الهنات والسّقطات، من ذلك:

١ ـ أنه كان لا يتتبّع جميع الكتب التي نقل منها المؤلّف، ولم يتحقّق من دقّة النقل، واكتفى بشكل خاص بمقابلة مخطوط شرح التسهيل، وقد قمت بتتبّع المصادر التي اعتمدها المؤلّف؛ فتبيّن لي وجود سَقْط في المتن بطبعتيه، فاستدركت ذلك وحصرته بين قوسين معكوفين [ ]، مع الإشارة إلى المصدر الذي تمّ نقل الاستدراك منه.

٢ ـ أنه لم يتوصل إلى معرفة تتمة أجزاء الأبيات التي أوردها الشنقيطي ولا مصادرها، وقد استطعت بفضل من الله معرفة تمامها وتخريجها، من ذلك الشاهد رقم ٢٨٧ (وتخرجن من جعد ثراه منصب) وهو عجز بيت لامرىء القيس وصدره [وولّى كشؤبوب العشي بوابل]، الخ...

٣ ـ تقصيره في معرفة نسبة الأبيات إلى أصحابها، من ذلك الشاهد رقم ٢٦٤ الذي قافيته (صاحبه) وهو لابن ميادة، والشاهد رقم ٨٤٠ الذي قافيته (المخاطر) وهو لذي الرُّمَّة، الخ. . .

وأرجو أن يكون التوفيق قد حالفني في إخراج الكتاب على نحوٍ يرضاه العلماء؛ وتقرّ به عين مؤلّفه رحمه الله. والله تعالى أسأل أن يوفّقني إلى ما فيه مرضاته وأن ينفع بعملي مَن يبتغي منه نفعًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

محمد باسل عيون السود
بيروت ٢٨/ ٩/ ١٩٩٧

حياة المؤلّف

ذكر الأُستاذ فؤاد سيد أن الشنقيطي وُلِدَ سنة ١٢٨٩ هـ على الأرجح؛ لأنه توفي سنة ١٣٣١ هـ/ ١٩١٣م عن اثنين وأربعين عامًا[١].

مؤلفاته:

عدَّد الأُستاذ فؤاد سيِّد مؤلّفات الشنقيطي في مقدمة كتاب «الوسيط في تراجم أُدباء شنقيط»[٢]، وهي:

١ ـ الدّرر اللوامع على همع الهوامع في جزءين. طُبِعَ بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة ١٣٢٨.

٢ ـ الدّرر في منع عمر. طبع بالقاهرة.

٣ ـ طهارة العرب. طبع قازان سنة ١٣٢٦.

٤ ـ شرح المعلّقات العشر وأخبار قائليها. طبع مصر ١٣٢٩.

٥ ـ الوسيط في تراجم أُدباء شنقيط. طبع مصر سنة ١٣٢٩.

٦ ـ درء النبهاني عن حرم سيدي أحمد التيجاني سنة ١٣٣٠.

٧ ـ شرح ديوان طرفة بن العبد. طبع قازان سنة ١٩٠٩م.

٨ ـ شرح أمالي الزجّاجي. طبع مصر سنة ١٣٢٤.

٩ ـ شرح صهاريج اللؤلؤ للسيد توفيق البكري. طبع مصر سنة ١٣٢٤.

١٠ ـ شرح ديوان الشماخ بن ضرار. طبع مصر سنة ١٣٢٧.

---

(١) الوسيط في تراجم أُدباء شنقيط ص ٧. (٢) المصدر السابق ص ٩.

١١ ـ شرح «ليس في كلام العرب» لابن خالويه. طبع مصر سنة ١٣٢٧.

١٢ ـ شرح «الإعلام بمثلث الكلام» لابن مالك. طبع مصر سنة ١٣٢٩.

١٣ ـ شرح «تحفة المودود في المقصور والممدود» لابن مالك. طبع مصر سنة ١٣٢٩.

١٤ ـ تصحيح كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني «طبعة الساسي».

وفات فؤاد سيد أن يضيف إلى هذه المؤلّفات:

ـ شرح ديوان الحطيئة. طُبعَ بمطبعة التقدّم بمصر.

ـ كتاب النكت، وقد ذكره الشنقيطي في شرحه لديوان الشماخ ص ٨٧.

مصادر كتاب الدّرر

كان الشنقيطي أمينًا فيما ينقله، فقد كان يذكر اسم الكتاب، وهو مما يشهد له بالأمانة العلمية، وقد ذكر في متن كتابه ما ينوف على المئة وسبعين اسمًا من أسماء الكتب، ولعل أهم المصادر النحوية التي اعتمدها المؤلِّف في وضع كتابه هي شرح الأشموني، وألفيَّة ابن مالك، والتسهيل لابن مالك، والتصريح للأزهري، والتوضيح لابن هشام، وشرح التسهيل لأبي حيان، وشرح التسهيل للدماميني، وشرح شواهد المُغني للسيوطي، والكتاب لسيبويه، ومُغني اللبيب لابن هشام.

ومن أهم المراجع فيما يتعلق بالشعر كان اعتماده على دواوين الشعراء. ويتّضح الكَمّ الكبير من المصادر التي اعتمدها المؤلِّف من خلال الفهرس الغني الذي ذيَّلت به الكتاب.

نقـده للعلماء

نقد الشنقيطي في هذا الكتاب أئمة النحو، مثل السيوطي؛ وأبي حيّان؛ والدماميني؛ والعيني، وغيرهم، وأكتفي بعرض بعض نقده للسيوطي والدماميني.

١ ـ نقده للسيوطي: نسب السيوطي في همع الهوامع الشاهد رقم «٦٧» إلى المعرّي ولحّنه فيه لأنهم منعوا تثنية المشترك، فنقد الشنقيطي ما أورده السيوطي قائلاً: (أورده على أن المشترك لا تجوز تثنيته، وأن مثل هذا البيت خطأ.

قلت: البيت ليس للمعرّي؛ بل هو للحريري أورده في مقامته العاشرة. على أن تلحينه ليس بجيد، ويكفي في ذلك أن ابن الخشاب لم يتعرّض له في هذا البيت مع تحامله عليه. والمسألة إذا ورد فيها خلاف ولو ضعيفًا لا يسوغ فيها اعتراض).

٢ ـ نقده للدماميني: ذكر الشنقيطي على الشاهد رقم «٢٨٥» بقوله: (قال الدماميني في بقية الكلام المتقدم: التقدير: عمَّن هجاني منهم عمَّن هجاني؛ والمذكور مؤكد للمحذوف.

قلت: وقوله: «إن المذكور مؤكد للمحذوف» يردّه قولهم: إن التوكيد والحذف متنافيان، فتعيَّن التقدير الثاني الذي ساقه على هيئة التضعيف).

وانظر نقده للعيني في الشاهد رقم «١٩٠»، ونقده لأبي حيَّان في الشاهد رقم «١٣٩».

منهج المؤلّف في الدّرر اللّوامع

ذكر الشنقيطي في مقدمة الدّرر اللّوامع منهجه في تأليفه فقال:

١ ـ وربما أتيت ببحث اقتصره أو تركه اعتمادًا منه على ما مرَّ بيانه.

٢ ـ مع نسبة الشاهد إلى قائله.

٣ ـ ولم أتعرَّض لترجمته غالبًا لعدم الحاجة إليه.

٤ ـ وأشرتُ بحرف (ص) للصحيفة، وبحرف (س) للسطر.

٥ ـ وسمَّيته: «الدّرر اللّوامع على همع الهوامع».

ومَن يتمعَّن في الكتاب يستطيع أن يرى بوضوح أُمورًا لم يذكرها المؤلّف، منها:

١ ـ شرحه اللغوي للشواهد، والغرض من الاستشهاد بها.

٢ ـ عدم شرح الشاهد والتعليق عليه، إذا تقدَّم ذكره، والاكتفاء بذكر موضع الاستشهاد، وكان يشير إلى رقم الصفحة التي تقدَّم بها الشاهد.

٣ ـ كان أحيانًا بعدما يذكر الشاهد؛ يبيِّن مطلع القصيدة، وأحيانًا يُورِد قسمًا كبيرًا من الأبيات التي سبقت الشاهد.

٤ ـ إتمامًا للفائدة كان يعرض مناسبة الشاهد ويلخِّصها في حكاية موجزة.

ـ مثل الشاهد الأول الذي عرض معه قصة عثمان بن مظعون مع الشاعر لَبيد.

ـ والشاهد رقم «٢٢٥» الذي ذكر معه قصة قتيلة مع رسول الله ﷺ.

والأمثلة على ذلك كثيرة، يحفل بها كتابه الدّرر اللّوامع.

٥ ـ محاولته نسبة الشواهد إلى قائليها، وإذا تعذَّر عليه ذلك يحاول تحديد عصر الشاعر، كقوله في تعليقه على الشاهد رقم «٤٢»: (والبيتان لشاعر جاهلي لم يحضرني اسمه).

٦ ـ وضعه قوسين حول الشاهد الذي استشهد به السيوطي، تمييزًا له عمَّا يضيفه من تتمة للشاهد، حيث يتركه بلا أقواس.

عملي في التحقيق

يتجلَّى ما قمت به خدمة لهذا الكتاب في الأمور التالية:

١ ـ ضبطت الشواهد والنصوص التي تحتاج إلى ضبط.

٢ ـ صوَّبت الأخطاء الطباعية التي وقعت في المتن.

٣ ـ وضعت عناوين للبحوث التي غفل المؤلّف عن وضع عناوين لها، وحصرت العناوين التي أضفتها بين قوسين معكوفين.

٤ ـ خرّجت الشواهد، وكنت أُوثر أوّلاً تخريجها من الدواوين الشعرية ـ إن كان لقائلها ديوان ـ ثم كنت أُحيل إلى المظان النحوية والكتب الأدبية.

٥ ـ عدت إلى معظم المصادر التي اعتمد عليها المؤلّف، وعارضت النصوص المُستَشهَد بها على الأصل المطبوع، وصوَّبت ما وجدته خطأً، واستدركت ما رأيته سقطًا، ونبَّهت في الحاشية إلى اختلاف الرواية إن وجدت ذلك.

٦ ـ استدركت الشواهد التي وردت في همع الهوامع، والتي أغفلها المؤلّف، وحصرتها بين قوسين معكوفين، ووضعتها في تسلسلها الذي رتّبه السيوطي في همع الهوامع.

٧ ـ ثمَّة شواهد لم ينسبها المؤلّف لأنها ـ كما ذكر ـ مجهولة القائل، استطعت معرفة قائليها، وذكرت مصادرها.

٨ ـ ثمة شواهد من أجزاء أبيات لم يذكر المؤلّف تمامها، وحالفني التوفيق في إتمام بعضها.

٩ ـ أشرت في تحقيقي إلى أرقام الصفحات في الطبعة الأولى من كتاب «الدّرر اللّوامع»، وهي بين قوسين معكوفين يوضعان عند ابتداء الصفحة الجديدة.

١٠ ـ رقّمت الشواهد ترقيمًا متسلسلاً، مما أدّى إلى أن الشاهد المكرّر قد أخذ أكثر من رقم؛ حسب عدد المرّات التي ورد فيها، وهو أمر ساعدني في الإحالة إلى أن الشاهد قد تقدَّم برقم كذا؛ أو سيُعاد برقم كذا.

١١ ـ لم أُخرِّج الأبيات التي كانت تَرِد مع الشاهد عَرَضًا، إن كانت ستَرِد مرة أُخرى شاهدًا له رقم متسلسل، بل كنت أكتفي بالإحالة إلى الرقم الذي سيَرِد فيه التخريج.

الدرر اللوامع

على

همع الهوامع شرح جمع الجوامع

تأليف

أحمد بن الأمين الشنقيطي

المتوفى سنة ١٣٣١ هـ

وضع حواشيه

محمد باسل عيون السود

الجزء الأول

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمٰن الرحيم

مقدّمة المؤلف

الحمد لله وحده، وصلّى الله وسلّم على مَنْ لا نبيّ بعده، محمّدٍ، وعلى آله وصحبه.

وبعد، فيقول الفقير إليه تعالى أحمد بن الأمين الشنقيطيّ: إنّ الحافظ جلال الدّين عبد الرحمٰن السيّوطيّ ـ رحمه الله تعالى ـ خدم لغة العرب خدمةً قصر عنها معاصروه، ولم يَفُتْهُ فيها سابقوه. وقد ألّف فيها كتبًا كثيرَة، منها ما خصّ به أصولها، ومنها ما خصّ به فروعها، وقلّما غاص في لُجّة إلاّ استخرج ما فيها من الدُّرّ.

وإن فاتته نُكْتَةٌ في كتاب فما ذاك إلاّ لأنه أدرجها في غيره مِنْ كتبه.

ومن أجمع ما ألّف، وأنفع ما صنّف: «همع الهوامع على جمع الجوامع» لولا بترُهُ لشواهده، فإنه كثيرًا ما يأتي بشطر بيت أو بكلمة أو كلمتين منه، وكان الشّاهد فيما بقي، وإنّما فعل ذلك اتّكالاً على الحِفْظ، لِما يعلم في أهل زمانه من سَيَلان الأذهان، والحرص علَى العلم، ولأنه ألّف كتابه هذا للعلماء، ولم يؤلّفه لصغار الطّلبة، فندبني مَنْ حرّكته مَحَبّتُهُ لنشر الكتب المفيدة إلى تذييله بما يُوضحُ شواهده السيّد محمد أمين الخانجي الكتبي.

وربما أتيت ببحث اقتصره أو تركه اعتمادًا منه على ما مرّ بيانه مع نسبة الشاهد إلى قائله، ولم أتعرّض لترجمته غالبًا، لعدم الحاجة إليها ومِنَ الله المعونة.

وأشرت بحرف «ص» للصحيفة، وبحرف «س» للسطر. وسميته: «الدّرر اللّوامع على همع الهوامع».

شَواهِدُ الكَلِمة

١ ـ (ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللَّهَ باطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحالَةَ زَائِلُ)(١)
[ص ٣ س ١٥]

استشهد به على أنّ الكلمة قد يراد بها الكلام.

ولهذا البيت حكاية ملخصها(٢): أنّ عثمان بن مَظْعون رضي الله عنه كان في نادٍ من قريش، وفيهم لبيد العامريّ، فأنشد قصيدته التي أولّها:

أَلاَ تَسْأَلانِ المرْءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وبَاطلُ(٣)

حتى أنشد: «ألا كلّ شيء» الخ، فقال له عثمان: صدقت، فلمّا أنشد عجزه وهو:

وكلّ نعيم لا محالة زائل

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦، وجواهر الأدب ٣٨٢، والخزانة ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧، وشرح الأشموني ١/ ١١، وشرح التصريح ١/ ٢٩، وشرح شذور الذهب ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٢/ ٧٨، والمقاصد النحوية ١/ ٥، ٧، ٢٩١، ومغني اللبيب ١/ ١٣٣، وهمع الهوامع ١/ ٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢١١، وأوضح المسالك ٢/ ٨٩، ورصف المباني ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣١، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٣، وشرح قطر الندى ٢٤٨، واللمع ١٥٤، وسيعاد برقم ٨٩٢، ٩١٥، كما سيعاد عرضًا مع الشاهد ١٣٥٤.

(٢) انظر هذه الحكاية في سيرة ابن هشام ١/ ٤٢٨.

(٣) انظر البيت في ديوان لبيد بن ربيعة ٢٥٤، والأزهية ٢٠، والجنى الداني ٢٣٩، والخزانة ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٦/ ١٤٥ ـ ١٤٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠، وشرح التصريح ١/ ١٣٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ٢/ ٧١١، والكتاب ٢/ ٤١٧، ومغني اللبيب ٣٠٠، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٩، ورصف المباني ١٨٨، وشرح الأشموني ١/ ٧٣، وشرح المفصل ٣/ ١٤٩، ١٥٠، ٤/ ٢٣، وكتاب اللامات ٦٤.

قال له: كذبت، نعيم الجنّة لا يزول، فقال لبيد: والله يا معشر قريش ما كانت مجالسكم هكذا! فقام سفيهٌ من قريش فلطَم عَيْنَ عثمان فاخضرّت ـ وكان قبل ذلك في جوار الوليد بن المغيْرة، فردّه عليه ـ فقال له مَن حضر من قريش: واللّهِ لقد كنت في ذِمّة منيعة، وكانت عينُك غنيّةً عما لَقِيَتْ. فقال: جِوارُ اللّهِ آمَنُ وأعزّ، وعيني الصحيحة فقيرةٌ إلى ما لَقِيَتْ أختُها! ولي برسول الله ﷺ ومَن آمن معه أُسْوَةٌ. وكان ذلك قبل إسلام وليد.

* * *

٢ ـ (أَلامُ عَـلـى لَـوٍّ وَلَـوْ كُـنْـتُ عـالِـمًـا بِـأَذْنـابِ لَـوٍّ لَـمْ تَـفُـتْـنِـي أوائـلُـهْ)[1]

[ص ٥ س ٢٦]

أورده المصنّف في مبحث: أن غير الاسم لا حظّ له في التنوين. قال: فإن أُوردَ على هذا، وأنشد البيت. ثم قال: الجواب أن «لو» هنا اسم علم لِلَفْظَةِ: «لوّ» «الخ» كلامه.

واستشهد سيبويه بهذا البيت في الكتاب على ما في: «الهمع» [٣] قال الأعلم: الشّاهد فيه تضعيف «لو» لِلْعِلّة المتقدّمة، وذكّره على معنى الحرْف..

قوله: «للعلّة المتقدمة» يعني قوله[2]: «وأمّا» «لَوْ»، «وأو» فهما ساكنتا الأواخر، لأن قبل آخر كلّ واحد منهما حَرْفًا متحرّكًا، فإذا صارت كلّ واحدة منهما اسمًا، فقصّتها في التأنيث والتذكير والانصراف كقصّة: «لَيْتَ» و«إنّ» إلاّ أنك تُلْحِقُ واوًا أخرى فتثقّل، وذلك لأنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح[3] اهـ.

قال الأعلم: «يقول: قد تصدّق الأماني إلاّ أنني تركت منها لمكان اللّوْم ما لو طلبتُه لأدركتُ غايَتَه، ولكنّي لم أعلم عاقبته، فضيّعت أوّله. وضرب الأذناب مثلاً للأواخر».

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(وَإِنْ نَـسَـبْـتَ لأَدَاةٍ حُـكْـمـا فَابْنِ أوِ اعْرِبْ وَاجْعَلَنَّها اسْما)[4]

[ص ٥ س ٢٧]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٧/ ٣٢٠، وشرح عمدة الحافظ ٦٠٩، وشرح المفصل ٦/ ٣١، والكتاب ٣/ ٢٦٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٦، والمقتضب ١/ ٣٥.

(٢) أي قول سيبويه. (٣) انتهاء قول سيبويه.

(٤) من ألفية ابن مالك.

استشهد به على اسميّة ما أخبر عنه. واعلم أنه لا فرق بين تأخّر المسند إليه وتقدّمه. وفي الأصل(١) أمثلة كثيرة فارجع إليها.

ومعنى البيت: أنك إذا قلت: «ضرب فعل ماضٍ»، و«مِنْ حرف جرّ» أنّ «ضرب» اسم مبتدأ وخبره «فعل ماض»، وأنّ «مِن» اسم مبتدأ وخبره: «حرف جرّ».

ولك أن تقول: مِنْ حرف جرّ بالحكاية. فعلى الحكاية تبقى الأداة على ما كانت عليه من حركة أو سكون. وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء.

والبيت من: «كافية ابن مالك».

* * *

٣ ـ (ألاَ أيُّهذا اللائمي أحضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللذّاتِ هَلْ أنتَ مُخلِدي)(٢)

[ص ٦ س ٤]

استشهد به على حذف «أنْ» الناصبة، وارتفاع الفعل بعدها كما صرّح به في الأصل، وبيّن وجه تقديرها، وما يلزم من عدمه.

وفي حذف «أنْ» الناصبة، ونصب الفعل بعد حذفها خلافٌ بين الكوفيّين والبصريّين، فالكوفيّون يجيزون النصب قياسًا حينئذ. واستدلُّوا بهذا البيت. فقالوا: الدليل على صحّة هذا التقدير: أنه عطف عليه قوله: «وأن أشهد». فدلّ على أنها تَنْصِبُ مع الحذف.

ومنع البصريّون ذلك بأن عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف، وإذا حذفت ارتفع الفعل. قالوا: ورواية البيت عندنا إنّما هي بالرفع. فقال سيبويه: أصله أن أحضُرَ، فلما حذفت: «أنْ» ارتفع الفعل «وأن أحضر» مجرورة بـ «في» مقدّرة «وأن أشهد» معطوف عليه(٣).

وروي: «ألا أيهذا الزّاجري». وروي أيضًا: «ألا أيّها اللاّحيّ» بتشديد الياء.

والوغى: الحرب. وأصله: الأصوات التي تكون فيها. والشهود: الحضُور.

---

(١) يقصد بالأصل: النص الوارد في الهمع المتعلق بهذا الشاهد.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٢، والإنصاف ٥٦٠، والخزانة ١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠، والكتاب ٣/ ٩٩، ١٠٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٢، والمقتضب ٢/ ٨٥، وبلا نسبة في الخزانة ١/ ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٨٠، ٥٨٥، ورصف المباني ١١٣، وشرح شذور الذهب ١٩٨، وشرح ابن عقيل ٥٩٧، وشرح المفصل ٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٣. وسيتكرر البيت برقم ٦٨٦، ١٠٤٠.

(٣) هذا النص نقله المؤلف من الإنصاف ٥٦٠، المسألة ٧٧.

ومعنى البيت: هل أنت مُبْقِيّ يا من يلومُني في حضور الحرب لئلا أُقْتل وفي أن [أ]نفق[(١)] مالي في الفتوّة ولا أخلفه لغيري.

وهذا البيت من معلّقة طرفة بن العبد.

* * *

٤ ـ (فقالوا: ما تشاء؟ فقلتُ: ألهو إلى الإصباح آثِرَ ذي أَثِير)[(٢)]

[ص ٦ س ٨]

استشهد به على إقامة الفعل مقام المصدر، فإن «ألهو» نائبٌ عن اللّهو. وفي شرح شواهد الزمخشري[(٣)]: (ويقال في المثل: آثر ذِي أَثِير. أي أوّل كلّ شيء مُؤْثِرًا له.

ومعناه: قالوا: ما تشاء؟ فقلت: أَنْ أَلهوَ، أو[(٤)] اللهو إلى الصبح آثر كُلّ شيء يُؤْثَرُ، ففي «ألهو» إضمار، وإنزال الفعل منزلة المصدر).

والبيت لِعُروة بنَ الورد العَبْسِيّ من أبيات يتحسّر فيها على سلمى وكان سباها في الجاهليّة، فقَدِم بها بعد مدّة إلى أهلها في الأشهر الحُرُم، فسقَوْه حتى سَكِر، ففدوها منه وأشهدوا الشّهود على ذلك، فلما صحا أنكر ذلك، فأتَوْهُ بالشّهود فطلب منهم أن تبيت معه، ففعلوا، فقال الأبيات.

* * *

٥ ـ (واللّهِ ما لَيْلِي بنام صاحِبُهْ ولا مُخالِطِ اللّيانِ جانِبُهْ)[(٥)]

[ص ٦ س ١٦]

استشهد به على دخول الجارّ على اسم مقدّر، أي بليل مقول فيه: نام صاحبُه. واستشهد به الرّضي على أنّ حرف الجرّ داخلٌ على محذوف. أي بمقول فيه: نام صاحبه، فحذف القول، وبقي المحكي به.

---

(١) في الأصل «نفق».

(٢) البيت من الوافر، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ٥٧، وشرح شواهد الكشاف ٩١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٥٣٦، والخصائص ٢/ ٤٣٣، وشرح المفصل ٢/ ٩٥، والمحتسب ٢/ ٣٢.

(٣) شرح شواهد الكشاف ٩١.

(٤) في الأصل «و».

(٥) الرجز للقناني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ٩٩، ١٠٠، والإنصاف ١/ ١١٢، والخزانة ٩/ ٣٨٨، ٣٨٩، والخصائص ٢/ ٣٦٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧١، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٩، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، وشرح قطر الندى ٢٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٣، وهمع الهوامع ١/ ٦، ٢/ ١٢٠، وسيتكرر برقم ١٥٤٥.

وروي: «عَمْرُكَ» بدل: «واللهِ».

واللِّيان بالكسر: الملاينة، وبالفتح مصدر «لان» بمعنى اللين. يقال هو في لَيانٍ من العيش، أي: في نعيم وخَفْضٍ.

والبيت مع كثرة دورانه في كتب النحو لا يُعْلم قائِلُه.

* * *

٦ ـ فما مِثْلُهُ فِيهِمْ ولا كان قَبْلَهُ (وليس يكونُ الدَّهرَ ما دامَ يَذْبل)(١)

[ص ٨ س ٧]

استشهد به على أن المضارع المنفي بليس قد يكون للاستقبال عند ابن مالك.

والبيت من أبيات لحسّان بن ثابت يمدح بها الزّبير بن العوّام رضي الله عنهما.

* * *

٧ ـ (يَهُولُكَ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ مُلْغٍ لما فيهِ النَّجَاةُ مِنَ العَذَابِ)(٢)

[ص ٨ س ١٤]

استشهد به على تعيّن المضارع للاستقبال عند إسناده لِمُتَوقَّع. والمعنى: يهولك موتك، والحال أنك مُلْغٍ لما ينجيك من عذاب الله. يعني من الطّاعة، وأعمال الخير.

ولم أقف على قائله.

* * *

٨ ـ (رُبّما تَكْرَهُ النّفوسُ مِنَ الأمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ)(٣)

[ص ٨ س ٢٨]

استشهد به على أنّ «ربّما» تقلب معنى المضارع للمضيّ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٦، والجنى الداني ٤٩٩، والمقاصد النحوية ٢/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ١٠٦، وشرح التسهيل ١/ ٢٤.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠، والأزهية ٨٢، ٩٥، وحماسة البحتري ٢٢٣، والخزانة ٦/١٠٨، ١١٣، ١٠/٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣، والكتاب ٢/١٠٩، وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/٧٠٧، ٧٠٨، والمقاصد النحوية ١/٤٨٤، وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في الخزانة ٦/١١٥، ولعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٢٨، وبلا نسبة في إنباه الرواة ٤/ ١٣٤، والأشباه والنظائر ٣/١٨٦، وجواهر الأدب ٣٦٩، وشرح الأشموني ١/ ٧٠، وشرح شذور الذهب ١٧١، وشرح المفصل ٤/ ٣٥٢، ٨/ ٣٠، ومغني اللبيب ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ١/ ٤٢.

والبيت من شواهد سيبويه. قال في الكتاب[١] («ورُبَّ» لا يكون ما بعدها إلاّ نكرة. وقال أميّة بن أبي الصّلت)، وأنشد البيت.

قال الأعلم[٢]: (الشاهد فيه: دخول «رُبّ» على «ما» لأنها نكرةٌ في تأويل شيء، والعائد عليها من جملة الصّفة هاء محذوفة مقدّرة).

والمعنى: ربّ شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشّديدة، وله فَرْجةٌ تُعْقِبُ الضيق والشّدّة كحلّ عقال المُقيّد. والفرجة بالفتح في الأمر، وبالضمّ في الحائط، ونحوه مما يُرى).

ولهذا البيت قصّة طريفة[٣]، وهي أن أبا عمرو بن العلاء كان له غلام ماهر في الشعر، فوشى به إلى الحجّاج، فطلبه ليشتريه منه، فلما دخَل عليه كلّمه فيه، فقال: إنه مُدَبّرٌ[٤] فلمّا خرج قال الواشي: كذب، فبلغ ذلك أبا عمرو، فهرب إلى اليمن خوفًا من شرّه، فمكث هناك، فخرج ذات يوم إلى ظاهر الصحراء فرأى أعرابيًا يقول لآخر ألا أُبَشِّرُك؟ قال: بلى. قال: مات الحجّاج، فأنشده: «ربّما تكره النفوس» البيت. فقال: «فرجة» بفتح الفاء. قال أبو عمرو: لا أدري بأي الشيئين أفرح؟ أبموت الحجّاج أم بقوله: «فَرجة» بفتح الفاء؟ ونحن نقول: فُرْجَة بضمّها، وهو خطأ، وتطلّبت ذلك زمانًا في استعمالاتهم فلم أجده.

٩ ـ [قَدْ أتركُ القِرْنَ مصفرًا أنامِلُه][٥]

* * *

١٠ ـ (وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي)[٦]

[ص ٩ س ١]

---

(١) الكتاب ٢/١٠٨. (٢) شرح الأعلم ١/٢٧٠.

(٣) لهذه القصة عدة روايات، وقد وردت في الخزانة ٦/١٠٨.

(٤) التدبير: عتق العبد بعد موت مالكه.

(٥) سقط البيت من الأصل، وعجزه: (كأنّ أثوابه مُجّت بفرصاد)، انظر البيت بتمامه مع تخريجه برقم ١٣٥٠.

(٦) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول في شرح التصريح ٢/١١، وشرح شواهد المغني ١/٣١٠، والكتاب ٣/٢٤، والمقاصد النحوية ٤/٥٨، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر في حماسة البحتري ١٧١، وبلا نسبة في الأزهية ٢٦٣، والأشباه والنظائر ٣/٩٠، والأضداد ١٣٢، وأمالي ابن الحاجب ٦٣١، وأوضح المسالك ٣/٢٠٦، وجواهر الأدب ٣٠٧، والخزانة ١/٣٥٧، ٣٥٨، ٣/٢٠١، ٤/٢٠٧، ٢٠٨، ٥/٢٣، ٥٠٣، ٧/١٩٧، ٩/١١٩، ٣٨٣، والخصائص ٢/٣٣٨، ٣/٣٣٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢١، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤١، وشرح ابن عقيل ٤٧٥، والصاحبي في فقه اللغة ٢١٩، واللسان (ثمم، مني)، ومغني اللبيب ١/١٠٢، ٢/٤٢٩، ٦٤٥، وسيتكرر البيت برقم ١٦٥٢.

استشهد به على تعيُّن المضارع للمضي إذا عُطِف الماضي عليه.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضِي على أن التعريف غير مقصود قصده، فإن تعريف «أل» الجنسيّة لفظيّ لا يفيد التعيّن، وإن كان في اللفظ معرفةً.

وروي المصراع الثاني:

فـأعِـفّ ثُـمّ أقـول لا يَـعْـنـيـنـي

وبعد البيت:

غَـضْـبـانَ مُـمـتـلِـئًـا عـلـيّ إهـابُـهُ إنّي وحقّك سُخْطُهُ يُرْضِيني[1]

وهما لرجلٍ من بني سلول يصف نَفْسَهُ بالحِلْم والوقار.

* * *

١١ ـ (رِدُوا فـوالـلّـه لا ذُدْنـاكـم أبَـدًا) مـا دام فـي مـائـنـا وِرْدٌ لِـوُرّادِ[2]

[ص ٩ س ١١]

[٥] استشهد به على تعيّن الماضي المنفي بلا للاستقبال. ذدناكم: كففناكم وهو بالذّال، لا بالزّاي. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٢ ـ [فـإنّـي لآتـيـكـم تَـشـكُّـرَ مـا مـضـى مِنَ الأمرِ واستنجاز ما كان في غدِ][3]

* * *

١٣ ـ (رُبَّ رِفْـدٍ هَـرَقْـتُـهُ ذلِـكَ الـيـو م) وأَسْـرَى مِـنْ مَـعْـشَـرٍ أَقْـتـالِ[4]

[ص ٩ س ١٩]

استشهد به على تعيّن الماضي للاستقبال إذا وقع صفة لنكرة، والمعنى: ربّ رجل كانت له إبل يحلبها، فاستقْتُها، فذهب ما كان يحلبه في الرِفْد[5]، وهو القَدَح.

---

(١) انظر الأصمعيات ١٢٦، وحماسة البحتري ١٧١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ١١١، ٦٩٠، وسيعاد برقم ١١٧٠، وقافيته (لنزّال).

(٣) سقط البيت من الأصل، وهو من الطويل، للطرماح في ملحق ديوانه ٥٧٢، واللسان والتاج (كون)، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٥، ١٧٦، ٣٠٤.

(٤) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ٦٣، والخزانة ٩/ ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٥، وشرح المفصل ٨/ ٢٨، ومغني اللبيب ٢/ ٥٨٧، ولأعشى همدان في المقاصد النحوية ٣/ ٢٥١.

(٥) الرفد: القدح الضخم.

وأَسْرى: جمع أسير كجَرحَى جمع جَرِيح. والمَعْشَر: الجماعةُ من النّاس. وأقيال: روي بالمثنّاة التحتية والفَوْقِية. الرّواية الأولى: جمع قَيْل بفتح القاف، مخفّف قَيِّل كسَيِّد، وهو الملك مطلقًا. وقَيْل: الملك من ملوك حِمْيَر. وقيل: هو دون الملكِ الأعلى سُمِّي به، لأنه يقول ما يشاء، فَيُنفَّذ والمرأة: قيلة.

والثانية: جمع قِتْل بكسر القاف، وسكون المثناة، وله معنيان:

أحدهما: العدوّ المقاتل والثاني: الشّبَه والنّظير.

والبيت للأعشى من قصيدة له طويلة، ومطلعها:

مـا بُـكـاء الـكـبـيـر بـالأطـلال[1]

* * *

قوله: وَرُدّ بأن ذلك لا يصلح دليلاً مع قيام دليل الفعلِيّة [ص ١٠ س ١٠]، يعني لاتصال تاء الضمير وألفه، وواوه نحو: عسيْتُ، وعسَيَا، وعَسَوْا.

قال الله تعالى: ﴿فَهَل عَسَيْتُم إنْ تَوَلَّيْتُم﴾[2]. فلمّا دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو: قُمْتُ، وقاما، وقاموا، وقُمْتُم، دلّ على أنه فعل. وكذلك أيضًا تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو: عست المرأة، كما تقول: قامت وقعدت.

* * *

١٤ ـ مِنْ مَعْشَر سنّتْ لهم آباؤُهُم (ولكُلِّ قومٍ سُنَّةٌ وإمَامُها)[3]

[ص ١١ س ٢٤]

لم يسقْه شاهدًا على مسألة نحويّة، وإنما أورده على طريق الحكاية عن ابن جِنّي. فإنه لما أقام الدّليل على أنّ الكلام لا يقال إلاّ لما كان مُسْتقِلاً بنفسه تمثّل به.

وهو من معلّقة لبيد بن ربيعة.

* * *

(١) عجز البيت: (وسُؤالي وما يَردُّ سؤالي)، وهو في ديوان الأعشى ٥٣، والخزانة ٩/٥١١، ٥١٥.
(٢) ٢٢/محمد: ٤٧.
(٣) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه ٣٢٠، واللسان (أمم)، والمقاييس ١/٢٩، ٢/٢١٢.

شَواهِد جَمع المؤنّثِ السَّالِم

١٥ ـ (تنوَّرْتُها من أذرِعاتٍ وأهلُها) بيثرِبَ أدْنى دارها نَظَرٌ عالي[١]
[ص ٢٢ س ١٦]

استشهد به على جواز الأوْجُه الثلاثة في المجموع بالألف والتاء، وهي كَسْرُه منوّنًا، وكَسْرُه من غير تنوين، وفَتْحُه أيضًا من غير تنوين.

المُتنوِّرُ: النّاظر إلى النّار من بُعْد، أراد قَصْدَها أو لم يُرِدْه.

قال ابن قتيبة: هذا تحزّن، وتمنّ منه، ليس أنه رأى بعينه شيئًا، إنما أراد رؤية القلب.

وأذْرِعات[٢]: بلد في أطراف الشام يجاور البَلْقاء، وعمّان، وينسب إليه الخمر.

ويثرب: اسم مدينة رسول الله ﷺ، سُمِّيَتْ بيثربَ بن عَوْصِ بن سام بن نوح عليه السّلام[٣].

وقيل: الذي سُمِّيتُ به رجلٌ من العَمالِقَة هو أولُ من بناها. وورد النّهي عن إطلاق «يثرب» عليها كراهة للتثريب[٤].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٣١، والخزانة ١/٥٦، ورصف المباني ٣٤٥، وسر صناعة الإعراب ٤٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١٩، وشرح التصريح ١/٨٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٥٩، وشرح المفصل ١/٤٧، والكتاب ٣/٢٣٣، والمقاصد النحوية ١/١٩٦، والمقتضب ٣/٥٣٣، ٣/٣٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٦٩، وشرح الأشموني ١/٤١، وشرح ابن عقيل ٤٤، وشرح المفصل ٩/٣٤.

(٢) انظر معجم البلدان ١/١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) في معجم البلدان ٥/٤٣٠: «سُمِّيت بذلك لأن أول من سكنها عند التفرق يثرب بن قانية بن مهلائيل بن إرم بن عبيل بن عوص بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام.

(٤) التثريب: التعيير، وقيل: أصل التثريب: الإفساد.

والبيت من قصيدة لامرىء القيس. ومطلع القصيدة التي منها هذا البيت:

أَلا عِمْ صباحًا أيها الطَّلَلُ البالي وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي[1]

* * *

١٦ - (أُمَّهَتي خِنْدِفُ وَإلياسُ أَبِي) عِنْدَ تَنادِيهِمْ بِهالِ وَهَبِ[2]

[ص ٢٣ س ٤]

استشهد به على رأي مَنْ يرى أن أصل أُمّ: أُمَّهَةٌ بدليل مجيئها هنا كذلك.

و«هال»: زجْر للخيل، و«هبِ»: زجرٌ لها أيضًا ويقال: هابِ بالكسر. و«خِندف»: اسم ليلى بنت عِمْران، وهي امرأة إلياس بنِ مُضَر، وإنّما سُمِّيَتْ خِنْدِفَ، لأن إلياس كان خرج في نُجْعَةٍ[3] له، فنفرت إبله من أرنب، فخرج إليها عمرو فأدركها فسمِّيَ مُدْرِكة [٦] وخرج عامر فتصيّدها وطبَخَها فَسُمِّيَ: طَابخةِ وانْقَمَع عمير في الخِبَاء فَسُمِّيَ: قَمعَةَ، وخرجت أُمُّهم تُسْرع، فقال لها إلياس: أين تُخَنْدِفينَ؟ فقالت: ما زلت أُخَنْدِفُ في أَثَرِكُم، فلقبوا: مُدْركة، وطَابِخة، وقَمعَة، وخِنْدِفَ[4]. والخَنْدَفَةُ: ضَرْبٌ من المَشْي[5].

والبيت لِقُصَيّ بن كِلاب.

* * *

١٧ - (إذا الأُمَّهاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بِأُمّاتِكا)[6]

[ص ٢٣ س ٥]

استشهد به على أنّ: «أُمّات» قد تستعمل في الأناسِيّ.

---

(١) ديوان امرىء القيس ٢٧، وسيعاد البيت برقم ١٤٠٣، مع تخريج وافٍ.

(٢) الرجز لقصي بن كلاب في الخزانة ٧/ ٣٧٩، والسمط ٩٥٠، وشرح شواهد الشافية ٣٠١، واللسان (سلك، أمه)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٥، وديوان الأدب ٤/ ١٧٥، ٣/ ٤١٩، والتاج (هول، أمم)، وبلا نسبة في أمالي القالي ٢/ ٣٠١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٢، وشرح المفصل ١٠/ ٤، والمحتسب ٢/ ٢٢٤، والممتع في التصريف ١/ ٢١٧، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٧٥، ١٥/ ٦٣١، وجمهرة اللغة ١٠٨٤، ١٣٠٨، والمخصص ١٣/ ١٧١.

(٣) النجعة: طلب الكلأ في موضعه.

(٤) انظر هذه القصة في اللسان ٩/ ٩٨ (خندف).

(٥) الخندفة: مشية كالهرولة، والإسراع في المشي.

(٦) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في رصف المباني ٤٠١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٨٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٢، وشرح شواهد الشافية ٣٠٨، وشرح المفصل ١٠/ ٣، واللسان (أمم)، والمقتضب ٣/ ١٦٩؛ وجاء في هامشه أنه لمروان بن الحكم.

وقوله: «إذا الأمّهات» هو الأكثر، كما هو مصرّح به في الأصل.

المعنى: «إذا قَبحَتْ وجوهُ أُمهاتٍ، فأُمّاتُكَ حِسَانٌ يضيء حُسْنُهُنَّ الظّلام.

والبيت لم أَعثُر على قائله.

* * *

١٨ ـ (إذا كانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيفًا لدولةٍ ففي الناسِ بوقاتٌ لها وطبولُ)(١)

[ص ٢٣ س ٩]

استشهد به على أنّ المؤنث الذي كُسِّر لا يُصحّح.

ولذلك لحّنوا المتنبيّ في هذا البيت، لأن البوق جمع على: بُوَقٍ، كصُرَد، وهذا البيت عابه الحاتِميّ على المتنبيّ لمّا مرّ المتنبي بدار السّلام بعد فراره من كافور بمصر، وهو من قصيدة يمدح بها سيْفَ الدّولة.

* * *

١٩ ـ (أخو بَيضَاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ رَفِيقٌ بمَسْحِ المَنكِبَينِ سَبوحُ)(٢)

[ص ٢٣ س ٣٠]

استشهد به على أنْ «هُذَيْلا يُتبِعُون حركة العين من الاسم الثُّلاثي في جمع المؤنث. وغيرهم يجعل ذلك شاذًّا أو ضرورةً.

الرّائح: الذي يسير ليلاً، والمتأوّب: الذي يسير نهارًا.

يصف ظليمًا ـ وهو ذكر النعام ـ شبّه به ناقته فيقول: ناقتي في سُرعة سيرها ظليمٌ له بَيْضات، يسير ليلاً ونهارًا ليصل إلى بيضاته، رفيق بمسح المنكبين، عالمٌ بتحريكهما في السّير، سبوح: حسن الجَرْي، وإنّما جعله أخا بَيْضات ليدلّ على زيادة سرعته في السّير.

والبيت لشاعر هذلي لم أقف على اسمه.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٣/ ٢٢٩، والمحتسب ١/ ٢٩٥، وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٥٣، والمقرب ١/ ٨١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأحد الهذليين في شرح التصريح ٢/ ٢٩٩، وشرح المفصل ٥/ ٣٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣٥٥، وأوضح المسالك ٤/ ٣٠٦، والخزانة ٨/ ١٠٢، ١٠٤، والخصائص ٣/ ١٨٤، وسر صناعة الإعراب ٧٧٨، وشرح الأشموني ٣/ ٦٦٨، وشرح شواهد الشافية ١٣٢، واللسان (بيض)، والمحتسب ١/ ٥٨، والمنصف ١/ ٣٤٣.

٢٠ ـ (وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحى فأطَقْتُها ... وما لي بِزَفْراتِ العَشِيِّ يَدانِ)(١)

[ص ٢٤ س ١٢]

استشهد به على تسكين عين زَفْرات ضرورة. وحمّلت بصيغة المجهول، بمعنى كلّفت. وزفرات: جمع زَفْرة من زَفَرَ يَزفِرُ: إذَا أخرج نفسه بأنين وأضاف الزّفرات إلى الضُّحى والعشيّ لوقُوعها فيهما.

ومعنى يدان: قوّة، يقال ما لي بهذا الأمر يدٌ، أي قوة، والتثنية هنا للتأكيد.

والبيت من قصيدة لعُرْوة بن حزام العُذْري(٢) ومطلعها:

خَلِيليَّ من عُلْيا هِلاَل بن عامر ... بِصنْعاء عُوجا اليوم وَانْتَظِرَاني

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في الخزانة ٣/ ٣٨٠، وذيل الأمالي ١٦٠، ولأعرابي من بني عذرة في شرح التصريح ٢/٢٩٨، والمقاصد النحوية ٤/٥١٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٣٠٤، وشرح الأشموني ٣/٦٦٨، وشرح ابن عقيل ٦٣٤.

(٢) البيت في ذيل الأمالي ١٥٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٤، والخزانة ٣/٣٧٦.

البابُ الثاني من أبواب النّيَابة
[الاسم الذي لا ينصرف]

٢١ ـ (رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركًا) شديدًا بِأَعْباءِ الخِلافَةِ كاهِلُهْ(١)
[ص ٢٤ س ٢٥]

اليزيد: هو يزيد بن عبد الملك بن مروان. وأعباء: جمع عِبْء، وهو كلّ ثِقْلٍ من غُرْم أو غيرِه. وأراد بأعباء الخلافة: أمورها الشّاقة.

والكاهل: ما بين الكَتِفَيْن.

وأدخل الشاعر الألف واللام على الوليد واليزيد بتقدير التنكير فيهما، وهي في الحقيقة زائدة.

والبيت مطلع قصيدة لابن ميّادة يمدح بها الوليد، وبعده: [٧]

أضاء سِراجُ المُلْكِ فوق جَبينِه غداةَ تنَادى بالنّجاح قَوابِلُهْ(٢)

* * *

٢٢ ـ أَئِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدِ بُرَيقًا تألّقا (تَبيتُ بِلَيلِ آمْ أرمد اعتادَ أَوْلقَا)(٣)
[ص ٢٤ س ٢٦]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ١٩٢، والخزانة ٢/٢٢٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥١، وشرح شواهد الشافية ١٢، وشرح شواهد المغني ١/١٦٤، واللسان ٣/ ٢٠٠ (زيد)، والمقاصد النحوية ١/٢١٨، ٥٠٩، ولجرير في لسان العرب ٨/ ٣٩٣ (وسع)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢، والأشباه والنظائر ١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦، والإنصاف ١/٣١٧، وأوضح المسالك ١/ ٧٣، والخزانة ٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢، وشرح الأشموني ١/ ٨٥، وشرح التصريح ١/ ١٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٦، وشرح قطر الندى ٥٣، ومغني اللبيب ١/ ٥٢.

(٢) ديوان ابن ميادة ١٩٢، والخزانة ٢/ ٢٢٦.

(٣) البيت لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ١/ ٢٢٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤٢.

استشهد به على أن الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه «أل» أو بدلها يصرف، فإنّ «أم أرمد» أصله: الأرمد. وهذه اللغة مشهورة عن حِمْير. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٢٣ ـ (عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ فليس يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ)(١)

[ص ٢٥ س ٢١]

استشهد به على قول من قال: إنّ سراويل مفرده: سِرْوالة.

وهذا البيت قيل: مصنوع وقيل: قائله مجهول. والذي أثبتَهُ قال: إنّ «سِرْوالة» واحدة «السَّراويل» وكيف تكون سِرْوالة بمعنى قطعة خرقة مع الحكم بأنها واحدة السّراويل؟

وقال السّيرافي: سِرْوالة لغة في السّراويل، إذ ليس مراد الشاعر عليه من اللؤم قطعة من جُزء السّراويل.

* * *

٢٤ ـ (وَلَقَدْ قَتَلْتُهُم ثُناءَ ومَوْحَدًا) وتَرَكْتُ مُرَّةَ مِثْلَ أَمْسِ المُدْبِرِ(٢)

[ص ٢٦ س ١٣]

استشهد به على أن «ثُنَاء» من ألفاظ المعدول مثل: ثلاث وأَخواته، وعلى أن «مَوْحَدًا» كذلك فهما معدولان عن اثنين اثنين، وواحد واحد.

وضمير الغائب المجموع في الأصل خطأ، وإنّما هو ضمير جمع مخاطب، وكذلك «موحداء» بالمدّ خطأ أيضًا، وإنما هي مَوْحَدًا منوّن.

والبيت لصخر بن عمرو بن الشّريد يذكر فيه أخذه ثأره لأخيه معاويةَ، ويخاطب بني مُرّة ويذكِّرُهم بمن قتل منهم.

وبعد البيت:

ولقد دَفَعْتُ إلى دُرَيْدٍ طعنةً نَجلاء تُزْغِلُ مثل عَطِّ المَنْحَرِ(٣)

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الخزانة ١/ ٢٣٣، وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٢، وشرح التصريح ٢/ ٢١٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٠، وشرح شواهد الشافية ١٠٠، وشرح المفصل ١/ ٦٤، واللسان ١١/ ٣٣٤ (سرل)، والمقتضب ٣/ ٣٤٦، والتاج (سرل).

(٢) البيت من الكامل، وهو لصخر بن عمرو بن الشريد السلمي في الخزانة ٥/ ٤٤٨، ولسان العرب ٤/ ٢٧٠ (دبر)، ٦/ ١٠ (أمس).

(٣) في الأصل: «غط المنخر» وكلاهما تحريف، والتصويب من اللسان ١١/ ٣٠٤ (زغل)، والتاج=

تزغل: تُخرج الدّم قِطَعًا قِطَعًا، والزّغْلَةُ: الدّفعة الواحدة من الدّم والبوْل.

* * *

٢٥ - (مَنَتْ لك أن تُلاقِيَني المَنايا أُحادَ أُحادَ في الشّهر الحرامِ)(١)

[ص ٢٦ س ١٤: ٢٥]

استشهد به على مجيء «أُحَاد أحَاد» معدولاً عن «واحدٍ واحدٍ».

ومعنى البيت ظاهر. ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٦ - (ترى النُّعَراتِ الزُّرْقَ تحت لَبَانِه أُحادَ ومَثْنَى أَصْعَقَتْها صَواهِلُه)(٢)

[ص ٢٦ س ١٥: ٢٦]

استشهد به على مجيء «أُحاد» معدولاً عن واحدٍ واحدٍ، ومثنى معدولاً عن اثنين اثنين.

النّعرات: جمع نُعَرة، وهي ذباب ضخم أزرق العين، أخضر له إبْرَةٌ في طَرَفِ أُذنه يلسع بها الدّوابَ ذوات الحافر خاصّة، وربما دخل في أنف الحمار فيركب رأسه، ولا يردّه شيء.

ولَبَانُه: صدْرُه. والصّواهل: جمع صاهلة، والمراد بها تكرار عضّه لها. والضمير لبعير تقدّم ذكره كما يدلّ عليه السّياق.

يقال للجمل الذي يخبط بيده ورجله، ويَعضّ ولا يرغو: صاهل.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

٢٧ - (هنيئًا لأربابِ البُيُوت بيوتَهُم وللآكِلين التّمرَ مَخْمَس مَخْمَسا)

[ص ٢٦ س ١٦]

= (زغل) حيث ورد البيت منسوبًا إلى صخر بن عمرو، وهو بلا نسبة في اللسان ٤/ ٢٧٠ (دبر).

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو ذي الكلب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٧٠، وجمهرة اللغة ١٠٢، ٥٠٧، ١٠٤٧، ولسان العرب ١٢/ ١٥١ (جمم)، والمعاني الكبير ٨٤٠، وللهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٤٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ١٧، وتاج العروس (منى)، وشرح المفصل ١/ ٦٢، والمقتضب ٣/ ٣٨١، ولصخر الغي في الأغاني ١٥/ ٩٧، ويروى: «في الشهر الحلالِ».

(٢) البيت لابن مقبل في ديوانه ٢٥٢، وإصلاح المنطق ٢٠٥، وتذكرة النحاة ١/ ٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ٥٢٩، ولسان العرب ٥/ ٢٢١ (نعر)، والمعاني الكبير ٦٠٦، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٤، والصاحبي في فقه اللغة ١٤٠، ولسان العرب ٣/ ٣٣٢ (فرد)، ١٠/ ١٩٨ (صعق)، ١٣/ ١١٧ (ثني)، ومجالس ثعلب ١٥٥.

الشاهد فيه عدول مَخْمَس عن خَمْسَةٍ خَمْسَة. والبيت من شواهد سيبويه(١)، ولفظ روايته:

هنيئًا لأرباب البيوت بُيُوتَهُم وَلِلْعَزَب المِسكين ما يتلَمَّسُ

أورده شاهدًا على أن هنيئًا بمعنى: هَنِئَتْ لهم بُيُوتُهم.

قال الأعلم(٢): (العَزب: الذي لا زوج له، والأنثى: عزبة وعزب أيضًا).

وهو في الأصل مصدر وصف به ولا فِعْل له يجري عليه، ولكن يقال: تعزّب الرجل [٨] إذا صار عَزَبًا وعلى رواية سيبويه فلا شاهد فيه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٨ ـ (فلم يَسْتَرِيثُوك حتى رمَيْـ ـت فوق الرِّجال خِصالاً عُشارا)(٣)

[ص ٢٦ س ١٧]

استشهد به على مجيء: «عشار» معدولة عن عشَرَة عَشَرة، وفي «المخصص»(٤): (وقال الفرّاء: العرب لا تجاوز «رُباع» غير أن الكميت قال: «فلم يستريثوك» الخ، فجعل «عُشار» على مَخْرج ثُلاث، وهذا مِمّا لا يقاس عليه).

وقال في مثلث، ومثنى، ومربع: إن أردت مذهب المصدر، لا مذهب الصّرف جرى كقولك: ثَنَيْتُهم مَثْنى وثَلَثْتُهم مَثْلثًا، وَرَبَعْتُهم مَرْبعًا.

* * *

٢٩ ـ ضَرَبْتُ خُماسَ ضَرْبَةَ عَبْشَمِيٍّ أدارَ سُداسَ أنْ لا يَسْتَقِيما(٥)

[ص ٢٦ س ٢٥]

استشهد به على مجيء «خُماس» و«سداس» بضم فائِهِما معدولين عن خَمس خَمسٍ، وستّ ستّ.

وعَبْشَمِيّ: نسبة إلى عَبْدِ شَمْس، وهو من النسب الشاذّ حيث بَنَوْا فَعْلَل من جُزأي المركّب الإضافي، والقياس أن ينسب إلى أوّلها وله نظائر مذكورة في باب النّسَب.

(١) البيت لأبي الغطريف الهدّادي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٢، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٣١٨.
(٢) شرح الأعلم ١/ ١٦٠.
(٣) البيت من المتقارب، وهو للكميت في ديوانه ١/ ١٩١، وأدب الكاتب ٥٦٧، والخزانة ١/ ١٧٠، ١٧١، ولسان العرب ٤/ ٥٧٢ (عشر)، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٨١.
(٤) المخصص ١٧/ ١٢٥.
(٥) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٥.

قال ابن الأعرابي(١): العرب تقول: «ضرب أخماسًا لأسداس»(٢)، وأصل ذلك أنَّ شيخًا كان في إبله، ومعه أولاده رجالاً يَرْعونها قد طالت غُرْبَتُهم عن أَهْلِهم، فقال لهم ذات يوم: ارْعَوا إبلكم رِبْعًا فَرَعَوْها(٣) نحو طريق أهلهم، فقالوا: لو رَعَيْناها خِمْسًا، فزادوا يومًا قِبَلَ أهلهم، فقالوا: لو رَعَيْناها سِدْسًا، ففطن الشيخ لما يريدون، فقال: ما أنتم إلاَّ ضَرْبُ أَخْماسٍ لأسْداسٍ، ما هِمتكم رعيَها، إنّما هِمَّتُكم أهلكم، وأنشأ يقول:

وذلكَ ضَرْبُ أخماسٍ أراهُ ... لأسْداس عسى أنْ لا تكونا(٤)

ولم أعثر على قائل هذا البيت الشاهد.

* * *

٣٠ ـ (ومضى القَومُ إلى القَوْ ... مِ أُحادًا وأُثَنا
وثُلاثًا ورُباعًا ... وخُماسًا فاطّعَنّا
وسُداسًا وسُباعًا ... وثُمانًا فاجتَلَدْنا
وتُساعًا وعُشارًا ... فأصَبْنا وأُصِبْنا)(٥)

[ص ٢٦ س ٢٩]

الشاهد في هذه الأبيات صوغ فُعال من واحدٍ إلى عشر، والمشهور ما في الألفيّة:

ووزْنُ مثنى وثُلاثَ كهما ... من واحدٍ لأربعٍ فلْتَعْلما

يعني أنَّ من واحدٍ إلى أربع يصاغ منه البِناءان اتّفاقًا، أي مَفْعَل وفُعال.

وتفصيل بحث هذه المسألة أورده السيّوطي رحمه الله تعالى مختصرًا مع الإحاطة بما يشفي، وقد صرّح بأن هذه الأبيات رواها خلف الأحمر، ثم قال(٦): (وقال غيره: إنها مصنوعة).

---

(١) انظر قول ابن الأعرابي في اللسان ٦/ ٦٧ ـ ٦٨ (خمس)، والتاج ١٦/ ٢٧ (خمس).

(٢) هذا القول من الأمثال في مجمع الأمثال ١/ ٤١٨، وجمهرة الأمثال ٢/ ٤، والمستقصى ٢/ ١٤٥، وفصل المقال ١٠٥، وأمثال ابن سلام ٨٢.

(٣) في اللسان: «فَرَعَوْا ربعًا».

(٤) البيت من الوافر، وهو لبعض شيوخ الأعراب في اللسان ٦/ ٦٨ (خمس)، والتاج ١٦/ ٢٧ (خمس). وانظر مصادر المثل في الحاشية قبل السابقة.

(٥) الأبيات من مجزوء الرمل، وهي بلا نسبة في الخزانة ١/ ١٧٠، ودرة الغواص ٢٠١، والمزهر ١/ ١٧٩.

(٦) المزهر ١/ ١٧٩.

قلت: ولعلّها مما وضع خَلَف الأحمر على العرب، فإنّه كان ينظم الأشعار وينسبها لشعراء العرب، وتكون على أسلوب مَنْ نُسِبَتْ إليه، ثم إنه تاب، وأخبر علماء الكوفة بما كان يصنع، فلم يقبلوا قوله وقالوا له: أنت في ذلك الوقت أوثقُ عندنا منك الآن.

* * *

٣٣ ـ ومَـــرَّ دَهْـــرٌ عــلـــى وَبـــارِ   فَـهَـلَـكَـتْ جَـهْـرةً وَبـــارُ(١)

[ص ٢٩ س ١٩]

استشهد به على مذهبين لتميم، فإن بعضهم يبني المؤنث الآتي على وزن: فَعَالِ على الكسر، وعلى ذلك: «وبَارِ» في الشطر الأول. وهذا إذا كان آخره راء، وعلّة ذلك مُبَيّنَة في الأصل.

والشّاهد الثاني فيه حيث [٩] أعرب «وبار» الثاني إعراب ما لا ينصرف.

والبيت من شواهد سيبويه.

قال الأعلم(٢): (الشاهد فيه إعراب: «وبار» ورفعها. والمُطَّرِدُ فيما كان آخره الرّاءَ أن يبني على الكسر في لغة أهل الحجاز، ولغة بنى تميم، لأن كسرة الراء توجب إمالة الألف، والارتفاع إذا رفعوا، لأنّ الشاعر إذا اضطّر أجرى ما كان آخرُه الرّاءَ على قياس غيره مما يُبْنى على فَعالِ، وأعرب في لغة بني تميم، فاضطر الأعشى، فرفع، لأن القوافي مرفوعة، وقبل البيت.

ألـــم تَـــرَوْا إرَمًـــا وعـــادًا   أودى بـهـا الـلّـيـلُ والـنّـهـارُ

ووِبار: اسم أُمّةٍ قديمة من العرب هلكت، وانقطعت كهلاك عاد وثمود)(٣). اهـ.

واعلَمْ أنّ في «وبار» الثاني تأويلاً حسنًا، وهو أنه ليس باسم كوبار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماض وفاعل، والجملة معطوفة على قوله:

---

(١) البيت من مخلع البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ٣٣١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٠، وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥، وشرح شذور الذهب ١٢٥، وشرح المفصل ٤/ ٦٤، ٦٥، والكتاب ٣/ ٢٧٩، واللسان ٥/ ٢٧٣ (وبر)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٦٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٣٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٧، والمقتضب ٣/ ٥٠، ٣٧٦، والمقرب ١/ ٢٨٢.

(٢) شرح الأعلم ٢/ ٤١.

(٣) انتهاء قول الأعلم. وفي كتاب «ما بنته العرب على فعال» ص ٥١: (وقال أبو عمرو: وَبارِ بالدهناء، وهي بلاد تكون بها إبلٌ حوشية. وبها نخل كثير، لا أحد ينزع كَرَبَه ويجتنيه).

«هلكت» وقال أوّلاً: هلَكَتْ بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيًا: «باروا» بالتّذكير على معنى الحيّ، وعلى هذا القول يكتب: «باروا» بالواو والألف؛ كما يكتب ساروا، فعلى هذا القول لا جَمْع بين اللغتين.

* * *

٣١ - وخـيـلٍ كَـفـاهـا ولـم يَـكْـفِـهـا (ثُـنـاءُ الـرِّجـالِ ووُحْـدانُـهـا)[١]

[ص ٢٧ س ٧]

استشهد به على استعمال ثناء وأخواتها مضافة وظاهره أنّ ذلك قليل.

وفي «التصريح»: ومنهم مَنْ يذهب بها مذهب الأسماء، فلا يستعملها استعمال المشتقّات في التبعية، وأنشد البيت ولم يُعْزِه.

وهذا يقتضي أنّ هذا لغة.

* * *

٣٢ - يُـفـاكِـهُـنـا سـعْـدٌ ويَـغْـدو لـجَـمْـعِـنـا (بمثْنى الزِّقاقِ المُتْرَعات وبالجُزُرْ)[٢]

[ص ٢٧ س ٨]

الشاهد فيه كالذي قبله، وهو من قصيدة لامرىء القيس، ومطلعها:

أَحـارِ بـنَ عـمـروٍ كـأنـي خَـمِـرْ ويـعـدو عـلـى الـمـرء مـا يَـأْتَـمِـرْ[٣]

«المنزعات»[٤]: تحريف، وإنما هي: «المترعات» اسم مفعول من أترع الزّق وغيره: ملأه.

يفاكهنا من المفاكهة، وهي: المُمَازحة، ويغدو لجمعنا: أي يُبَكِّرُ على جمعنا. وبمثنى الزِّقاقِ: أي بمَثْني زِقاق الخمر، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين. والجزر: جمع جزور، وهو البعير أو النّاقة المجزورة.

المعنى: أنه يمازحهم، ويغدو عليهم بالخمر الكثيرة، واللّحم الكثير أيضًا.

* * *

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٢١٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١١٣.

(٣) البيت مطلع قصيدة أخرى لامرىء القيس في ديوانه ١٥٤، وينسب إلى النمر بن تولب في ملحق ديوانه ٤٠٤، وسيتكرر البيت برقم ١٣٩٢، مع تخريج وافٍ.

(٤) ورد البيت بهذه الرواية في همع الهوامع، وهو تحريف، كما أشار إليه صاحب الدرر أعلاه.

٣٤ ـ (فَقُلْتُ: امْكُثِي حتى يسارِ لعلّنا) نحجُّ معًا قالت أعامًا وقابلَهْ[1]
[ص ٢٩ س ٢٢]

استشهد به على اتفاق العرب على أنّ بناء «فَعالِ» على الكسر إذا كان مصدرًا مأخذه السماع.

والبيت من شواهد سيبويه.

قال الأعلم[2]: (الشاهد في قوله: «يسار» وهو اسم لليُسْر معدول عن المَيْسَرة، والميسرةُ واليُسْر بمعنى الغنى).

يقول: عرضت عليها التربّص والمُكْث حتى أُوسر، فأستطيع الحجّ، فقالت: أعامًا وقابله؟ أي أتربّص هذا العام، والعام القابل، والقابل بمعنى المقبل، وهو جار على: قَبِلَ، ويقال: قَبِل وأَقبل، ودَبِر وأَدْبَر.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٣٥ ـ إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بيننا (فحملتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فجَارِ)[3]
[ص ٢٩ س ٢٢]

ساقه السيوطي هنا على بناء فَعالِ المعدول عن فاعِلة على الكسر.

وهذا مذهب سائر النحاة، ففجار عندهم معدول عن الفَجْرة، بعد أنْ سمّى بها الفجور، كما سمّى البرّ: برّة، ولو عدلَها لقال: بَرارِ كما قال: فَجارِ، وهو عندهم معرفة ومؤنث.

قال ناظر الجيش[4] في شرحه للتسهيل: وما ذكره المصنف من أنّ ما كان مِن

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧ (الحاشية)، والخزانة ٦/٣٣٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٧، وبلا نسبة في الخزانة ٦/٣٢٧، وشرح التصريح ١/١٢٥، وشرح المفصل ٤/٥٥، والكتاب ٣/٢٧٤، واللسان ٥/٢٩٦، (يسر).

(٢) شواهد الأعلم ٢/٣٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو للنابغة للذبياني في ديوانه ٥٥، وإصلاح المنطق ٣٣٦، والخزانة ٦/٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١٦، وشرح التصريح ١/١٢٥، وشرح المفصل ٤/٥٣، والكتاب ٣/٢٧٤، واللسان ٤/٥٢ (برر)، ٥/٤٨ (فجر)، ١١/١٧٤ (حمل)، والمقاصد النحوية ١/٤٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٤٩، وجمهرة اللغة ٤٦٣، والخزانة ٦/٢٨٧، والخصائص ٢/١٩٨، ٣/٢٦١، ٢٦٥، وشرح الأشموني ١/٦٢، وشرح عمدة الحافظ ١٤١، وشرح المفصل ١/٣٨، واللسان ١٣/٣٧ (أنن)، ومجالس ثعلب ٢/٤٦٤، والتاج (أنن).

(٤) ناظر الجيش: هو محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، عالم بالعربية، من=

أسماء [١٠] الأفعال على فَعالِ محكومٌ بتأنيثه كأنه أمر مُجْمَعٌ عليه من النُّحاة، وهو أمر يؤخذ تقليدًا. وصرّح في بحث له آخر بأن هذا العدل تقديريّ لا تحقيقيّ.

والبيت للنابغة الذُّبياني من قصيدة هدّد بها زُرْعة بن عمرو الكلابي، وكان زُرعة لقي النابغة بعكاظ، وأشار عليه أن يشير على قومه أن يغدروا ببني أسد، وينقضوا حِلْفهم، فأبى عليه النابغة وجعل خطته التي التزمها من الوفاء بَرّة، وخطة زرعة لما دعاه إليه من الغدر، ونَقْضِ الحِلْف فاجرة. وبلغ النابغة أنّ زرعة هجاه وتوعّده، فقال:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفاهةُ كاسْمِها ... يُهْدي إليَّ غَرائِبَ الأشْعارِ(١)

* * *

٣٦ ـ وَذَكَرْتَ من لبنِ المُحَلَّقِ شُرْبةً ... (والخيلُ تعدو بالصَّعيدِ بِدَادِ)(٢)

[ص ٢٩ س ٢٣]

ساقه السيّوطي على أن بداد معدولٌ عن المصدر، فيكون المصدر مؤولاً بالحال.

وسيبويه استشهد به على أنه معدول عن مُتَبَدِّدة.

والصّحيح ما ذهب إليه السيوطي مُتبِعًا فيه للأعلم وغيره.

والبيت لعوف بن الخِرْع التميمي يعيّر به لقيط بن زرارة لمّا فَرَّ من أخيه معبد يوم «رحرحان»(٣) فأسره، وقبله:

= تلاميذ أبي حيان، ولي نظر الجيش بالديار المصرية، شرح «التسهيل لابن مالك» في ستة أجزاء؛ ولم يتمه. توفي ٧٧٨هـ. انظر الأعلام ٨/ ٢٧، والدرر الكامنة ٤/ ٢٩٠.

(١) ديوان النابغة الذبياني ٥٦، والخزانة ٦/ ٣١٢، وشرح المفصل ٤/ ٥٢، والمخصص ١٧/ ٦٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٠.

(٢) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ٢٤١، والكتاب ٣/ ٢٧٥، واللسان ١٠/ ٦٤ (حلق)، ولعوف بن عطية بن الخرع في جمهرة اللغة ٩٩٩، وشرح المفصل ٤/ ٥٤، واللسان ٣/ ٧٨، (بدد)، وما بنته العرب على فعال ٢٠، والمعاني الكبير ١٠٤، والخزانة ٦/ ٣٦٣ـ ٣٦٨، ٣٧٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٩، وشرح المفصل ٤/ ٥٤، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٦٦، والخزانة ٦/ ٣٤٠، وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٣، والمعاني الكبير ٣٨٩، والمقتضب ٣/ ٣٧١.

(٣) رحرحان: اسم جبل قريب من عكاظ خلف عرفات؛ قيل: هو لغطفان، وكان فيه يومان للعرب أشهرهما الثاني، وهو يوم لبني عامر بن صعصعة على بني تميم، أُسر فيه معبد بن زرارة أخو حاجب بن زرارة رئيس بني تميم، وكان سببه أنّ الحارث بن ظالم قتل خالد بن جعفر ثم أتى بني فزارة بن عُدَس فاستجارهم، فأجاره معبد بن زرارة؛ فخرج الأحوص بن جعفر ثائرًا بأخيه خالد، فالتقوا برحرحان؛ فهُزم بنو تميم. انظر معجم البلدان ٢/ ٣٦، والأغاني ١١/ ١٢٤ ـ ١٣٠ «طبعة دار الكتب».

هلاَّ عَطَفْتَ على ابن أُمِّكَ مَعْبَدٍ والعامِرِيُّ يقُودُه بِصفادِ[(١)]

والعامريّ، قيل: إنه الأحوص بن جعفر بن كلاب، وقيل: الطّفيل.

* * *

٣٧ ـ **(أنا ابن جلا)** وطلاّع الثّنايا متى أضع العِمامةَ تعرفوني[(٢)]

[ص ٣٠ س ٣٠]

استشهد به على أن الوزن المشترك بين الاسم والفعل يؤثر في منع الصرف إن نقل من فعل، قال: وعليه عيسى بن عمر.

والبيت من شواهد سيبويه. قال في أثناء كلام يتضمّن ما تَقَدّم[(٣)]: (والعرب تنشد هذا البيت لسُحَيْم بن وثيل بن يربوع).

«أنا ابن جلا» الخ. قال[(٣)]: (ولا نراه على قول عيسى، ولكنّه على الحكاية).

قال الأعلم[(٤)]: (الشاهد في امتناع «جلا» من التنوين؛ لأنه نوى فيه الفاعل مضمرًا، فحكاه لأنه جملة، ولو جعله اسمًا مفردًا لصرفه، لأن نظيره في الأسماء موجود. وعيسى بن عمر يرى أنه لا يصرف شيء من الفعل إذا سمّي به، وافق أسماء الأجناس أو لم يوافق، واحتج بهذا البيت، وهو عند سيبويه محمول على الحكاية كما تقدّم.

والمعنى: أنا ابن المشهور بالكرم الذي يقال له: جلا كَرَمُهُ وتبيّن فَضْلُهُ.

والثنايا: جمع ثنيّة، وهي الطريق في الجبل ويقال لكل مضطلع بالشدائد: راكب لصعاب الأمور: هو طلاّع الثنايا، وطلاّع أَنْجُد، والنّجدُ: الطريق في الجبل أيضًا.

(١) البيت لعوف بن عطية في اللسان ٣/ ٧٨ (بدد)، والأغاني ١١/ ١٢٨، وللنابغة الجعدي في ديوانه ٢٤١، واللسان ١٠/ ٦٤ (حلق)، وبلا نسبة في اللسان ٣/ ٢٥٦ (صفد)، والمقاييس ٣/ ٢٩٤، ومجالس ثعلب ٥٢٧، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٤٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ٢٢٤، والأصمعيات ١٧، وجمهرة اللغة ٤٩٥، ١٠٤٤، والخزانة ١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٩، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، والكتاب ٣/ ٢٠٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٦، وبلا نسبة في الاشتقاق ٣١٤، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٦، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧، والخزانة ٩/ ٤٠٢، وشرح الأشموني ٢/ ٥٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٩، وشرح قطر الندى ٨٦، وشرح المفصل ١/ ٦١، ٤/ ١٠٥، واللسان ١٤/ ١٢٤ (ثنى)، ١٥٢ (جلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠، ومجالس ثعلب ٢١٢، ومغني اللبيب ١/ ١٦٠، والمقرب ١/ ٢٨٣.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٠٧. (٤) شرح الأعلم ٢/ ٧.

وقوله: «متى أضع العمامة تعرفوني»: أي إذا حسرت اللّثام للكلام أعربت عن نفسي فعرفتموني بما كان يَبْلُغُكُمْ عَنّي)[١].

* * *

٣٨ ـ (سادوا البِلاد وأَصْبَحوا في آدمٍ بَلَغوا بها بِيضَ الوُجوهِ فُحُولا)[٢]

[ص ٣٥ س ٦]

استشهد به على أنَّ العربَ قد تُؤَنِّثُ الأب وتَصْرِفُهُ. واستشهد به سيبويه على هذا المعنى. قال: فجعله كالحَيِّ.

قال الأعلم[٣]: (الشاهد فيه: جعل آدم اسمًا لجميع الناس، كما جعل معدّ وتميم ونحوهما من أسماء الرجال أسماء للقبائل والأحياء. وقوله: «سادوا البلاد»: أراد أهلها؛ فحذف اتّساعًا، كما قال تعالى: ﴿واسْأَل القرية﴾[٤] يريد: أهلها. وأراد «ببيض الوجوه»: مشاهير الناس، و«الفحول»: السّادة، كما يقال للسّيِّد: قَرْمٌ، وأصله: الفحل من الإبل المتخذ للضِّراب لِكَرمه وعِتْقه)[٥].

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٣٩ ـ فلو كان عبدُ اللّهِ مولىً هَجَوْتُهُ (ولكنّ عبد اللّه مَوْلى مَوَالِيا)[٦]

[ص ٣٦ س ٦]

[١١] استشهد به على أن المنقوص يجوز فتحه حالة الجرّ.

والبيت من شواهد سيبويه.

قال الأعلم[٧]: (الشاهد في إجراء «موالي» على الأصل ضرورة. والقول فيه كالقول

---

(١) انتهى ما ورد في شرح الأعلم.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٥٢، واللسان ٦/ ١٠ (أنس)، ١٢/ ١٢ (أدم)، والتاج (أدم).

(٣) شرح الأعلم ٢/ ٢٨. (٤) يوسف: ٨٢/ ١٢.

(٥) انتهى ما ورد في شرح الأعلم.

(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في إنباه الرواة ٢/ ١٠٥، وبغية الوعاة ٢/ ٤٢، والخزانة ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٩، ٥/ ١٤٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١١، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٩، وشرح المفصل ١/ ٦٤، والكتاب ٣/ ٣١٣، ٣١٥، واللسان ١٥/ ٤٧ (عرا)، ٤٠٩ (ولي)، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤، ومراتب النحويين ٣١، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٥، والمقتضب ١/ ١٤٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٤٠، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤١.

(٧) شرح الأعلم ٢/ ٥٨.

في الذي قبله، يعني عند شرحه لقول المُتَنخّل الهُذَليّ:

أَبِيتُ على مَعارِيَ واضِحاتٍ   بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ[١]

قال الأعلم[٢]: (الشاهد في إجرائه: معاريَ في حال الجرّ مجرى السّالم، وكان الوجه معارٍ كجَوارٍ، ونحوها من الجمع المنقوص، فاضطرّ إلى الإتمام والإجراء على الأصل كراهةً للزّحاف) اهـ.

قال في تفسير الشّاهد يقول[٢]: (هذا لعبد اللّه بن أبي إسحٰق النحوي وكان يُلحِّنُه فهجاه) والبيت للفرزدق.

* * *

٤٠ ـ (قَدْ عَجِبَتْ مِنّي ومِن يُعَيْلِيا)   لَمّا رأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيا[٣]

[ص ٣٦ س ٧]

استشهد به على قول يونس: إنَّ العَلَمَ المنقوصَ يجوز إظهار فتحه في حال الجرّ. والبيت من شواهد سيبويه.

قال الأعلم[٤]: (الشاهد في إجراء يُعَيْل على الأصل ضرورة وهو تصغير: «يَعْلى» اسم رجل، والقول فيه كالذي تقدّم.

والمُقْلَوْلِي: الذي يَتقلّى على الفراش حزنًا أي يَتَمَلْمَل، والمُقْلَوْلي أيضًا: المنتصب القائم، ولم ينوّن يُعَيْلِيا؛ لأنه لا ينصرف للعلميّة، ووزن الفعل، «كَيُبَيْطِر»، وألفه للإطلاق).

والبيت للفرزدق أيضًا.

* * *

(١) البيت من الوافر؛ وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٩٣، واللسان ١/٧٤٦ (لوب)، ١٥/٤٧ (عرا)، وللهذلي في الكتاب ٣/٣١٣، والمنصف ٢/٦٧، ٧٥، ٣/٦٧، وأساس البلاغة (لوب)، والتاج (عرا)، وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٣٤، ٣/٦١، واللسان ٧/٣٤٧ (عبط)، ١٤/٣٩٩ (سما).

(٢) شرح الأعلم ٢/٥٨، ٩٢.

(٣) الرجز للفرزدق في شرح التصريح ٢/٢٢٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٣٩، والخصائص ١/٦، وشرح الأشموني ٢/٥٤١، والكتاب ٣/٣١٥، واللسان ١٥/٩٤ (علا)، ١٥/٢٠٠ (قلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤، والمقتضب ١/١٤٢، والممتع في التصريف ٢/٥٥٧، والمنصف ٢/٦٨، ٧٩، ٣/٦٧، وتهذيب اللغة ٩/٢٩٧، وكتاب العين ٥/٢١٢، والتاج (علا، قلا).

(٤) شرح الأعلم ٢/٥٩.

٤١ - (تَبَصَّرْ خليلي هَلْ مِن ظَعائنٍ تَحَمَّلْنَ بالعَلْياءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ)[١]

[ص ٣٧ س ١٠]

استشهد به على صرف «ظعائن» ضرورة. والبيت من معلّقة زهير.

* * *

٤٢ - (أُؤَمِّل أن أعيش وأنّ يَومِي بأوَّلَ أو بأهْوَنَ أوْ جُبارِ
أو التالي دُبارِ فإن أفُتْهُ فَمُؤنِسَ أو عَرُوبةَ أو شِيَارِ)[٢]

[ص ٣٧ س ٢١]

الشّاهد في منع صرف: دُبار، ومُؤنس، وهما مصروفان.

«أؤمّل»: أرجو، و«أوّلُ»: اسم يوم الأحد في أسمائهم القديمة. و«أهون»: اسم يوم الاثنين كذلك. و«جُبار»: بضم الجيم، وتخفيف الموحّدة: اسم يوم الثلاثاء كذلك. و«دُبار» بضم الدّال وتخفيف الموحّدة: اسم يوم الأربعاء كذلك[٣].

و«مُؤنس» بضم الميم وسكون الواو، وكسر النون بعدها سين مهملة: اسم يوم الخميس كذلك. و«عَرُوبة» بفتح العين، وضم الراء المهملتين وفتح الموحّدة: اسم يوم الجمعة. و«شِيار» بكسر المعجمة، وتخفيف الياء [والراء][٤] آخر الحروف: اسم يوم السّبت كذلك.

والبيتان لشاعر جاهليّ لم يحضرني اسمه.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٤، واللسان ١٥/ ٩٠ (علا)، وصدر البيت تعاوره أكثر من شاعر، منهم امرؤ القيس في ديوانه ٤٣؛ وعجزه: (سَوالكَ نَقْبًا بينَ حَزمَيْ شَعَبْعَبِ)، والراعي النميري في ديوانه ٨٦؛ وعجزه: (تحمَّلْن من وادي العَناق فَثَهْمَدِ)، والراعي أيضًا في ديوانه ١٧٥؛ وعجزه: (تجاوَزْن ملحوبًا فقُلْن متالعا)، والفرزدق في ديوانه ٢/ ١٣؛ وعجزه: (لمَيَّةَ أمثالِ النخيلِ المخارفِ)، والنابغة الجعدي في ديوانه ١٤١؛ وعجزه: (رحَلْن بنصف الليل من بطن منعم).

(٢) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٩٧، وجمهرة اللغة ١٣١١، واللسان ١/ ٥٩٣ (عرب)، ٤/ ١١٧ (جبر)، ٢٧٥ (دبر)، ٤٣٧ (شير)، ٦/ ١٥ (أنس)، ١٣/ ٤٤٠ (هون)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٧، ومبادىء اللغة ١١، والأيام والليالي للفراء ٦، والتاج ٣/ ٣٤١ (عرب)، ١٠/ ٣٦١ (جبر)، ١١/ ٢٦٤ (دبر)، ١٢/ ٢٧٠ (شير)، (وأل).

(٣) انظر الأيام والليالي للفراء ٦.

(٤) إضافة يقتضيها السياق.

٤٣ - (ومَا كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ)[1]
[ص ٣٧ س ٢٩]

استشهد به على منع مِرْداس، وهو مصروف.

حِصْنٌ هذا: هو حِصْنُ بن حُذَيْفة بن بَدْر الفزاري، أحد بيوتات العرب. وحابس بن عنان المُجَاشعي التَّمِيمِيّ والد الأقرع الصّحابي المشهور. ومرداس بن أبي عامر السلميّ: والد العباس الصّحابي المشهور صاحب البيت الشاهد.

وهو من جملة أبيات يعاتب بها رسولَ الله ﷺ، لأنه أعطى عُيَيْنة بنَ حِصْنٍ، والأقْرَعَ بنَ حابسٍ مع عدد من المؤلّفة قُلُوبُهم مائةً من الإبل من غنائم حُنَيْن لكل فرد، وأعطى العباس أَقَلَّ ذلك، فأرضاه رسولُ الله ﷺ.

* * *

(١) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ٨٤، والأغاني ١٤/٢٩١، والإنصاف ٤٩٩، والخزانة ١/١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣، والسمط ٣٣، وشرح التصريح ٢/١١٩، وشرح المفصل ١/٦٨، واللسان ٦/٩٧ (ردس)، والمقاصد النحوية ٤/٣٦٥، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٦، ٥٤٧، وشرح الأشموني ٢/٥٤٣، واللسان والتاج (فوق).

[شَواهِدُ البَاب الثّالِثِ مِن أبواب النِّيَابة]
[الأسماء الستة]

٤٤ ـ (ألا لَيتَ شِعْري هَلْ أَبِيتَنَّ لَيلَةً)   وهَنِّيَ جاذٍ بَيْنَ لِهْزِمَتَيْ هِنْدِ(١)

[ص ٣٩ س ٢١]

الشاهد في هنّي بالتشديد. قال في التّسهيل: وقد تُشَدَّد نونُهُ. قال الدّماميني: أي «هنّ» وأنشد البيت.

قال: كنّى [١٢] بـ «هنّ» المشدد عن ذَكَرِه. و«جاذ» بجيم وذال مُعْجَمة أي ثابِتٌ على القيام. و«اللِّهزِمَتان» بكسر اللاّم والزاي: عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين، لكن الشّاعر استعملهما في جانِبَيْ الفرج على جهة الاستعارة. وعدّ ابن الجواليقي تشديد نون «الهنّ» من لحن العَوام.

* * *

٤٥ ـ (بِأَبِهِ اقتدى عَدِيّ في الكَرَمْ   ومن يُشَابِهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ)(٢)

[ص ٣٩ س ٢٣]

الشاهد فيه حذف الحرفِ من أب في اللفظين، وإعرابه بالحركات، وهذه لغة لبعض العرب. وعلى هذه اللغة يقال في التثنية: أبان، وفي الجمع أبون، ولكنّ أكثر الاستعمال فيه أن يكون بالحروف.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسحيم في الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٤، وبلا نسبة في اللسان ١٥/ ٣٦٧ (هنا).

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٢، وشرح التصريح ١/ ٦٤، والمقاصد النحوية ١/ ١٢٩، والأمثال لابن سلام ١٤٥، ٢٦٠، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٥٥، وفصل المقال ١٨٥، والفاخر للضبي ١٠٣، ٢٢٧، والمستقصى ٢/ ٣٥٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٤٤، وتخليص الشواهد ٥٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٩، وشرح ابن عقيل ٣٢.

وقد يقال: إن الأصل بأبيه، وأباه، فحذف الياء والألف للضرورة. والبيت لرؤبة بن العجّاج يمدح عديّ بن حاتم الطّائي الصّحابي رضي الله عنه.

* * *

٤٦ ـ (إنّ أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا) قد بلغا في المجد غايتاها[١]

[ص ٣٩ س٢٤]

الضمير في «أباها» يعود على: «ريّا» المذكورة في بيت قبل الشاهد وهو:

واهًـا لـريّـا ثـم واهًـا واهـا هـي الـمُـنـى لـو أنّـنـا نِـلْـنـاهـا[٢]

يـا لـيـت عَـيْـنَـيـهـا لـنـا وفـاهـا بِـثَـمَـنٍ نُـرْضِـي بـه أبـاهـا

إنّ أباها. . . . البيت.

ساقه شاهدًا على قصر الأب في لغة. وفي الشطر الثاني أيضًا شاهد على لزوم المثنى الألف في حالة النصب على لغة، فإن «غايتاها» منصوب ببلغا، وقياسه النّصب بالياء.

والرجز لأبي النّجم العجلي. وقيل: إنه لرؤبة.

* * *

(مُــكْـــرَهٌ أخـــاك لا بَـــطَـــلٌ)[٣]

[ص ٣٩ س ٢٥]

ساقه شاهدًا على قصر الأخ على الألف، والأكثر إعرابه بالحروف فقياسه حينئذ: أخوك، لأنه مبتدأ مؤخر، مُكْرَهٌ خبره، أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر على قول الكوفيين والأخفش من أنه لا يشترط في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، ولأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٢٧، ولهما معًا في شرح التصريح ١/ ٦٥، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٧، والمقاصد النحوية ١/ ١٣٣، ٣/ ٦٣٦، ولرؤبة أو لرجل من بني الحارث في الخزانة ٧/ ٤٥٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٤٦، وأسرار العربية ٤٦، والإنصاف ١٨، وتخليص الشواهد ٥٨، والخزانة ٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥٣، ورصف المباني ٢٤، ٢٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٩، وشرح شذور الذهب ٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٥، وشرح ابن عقيل ٣٣، وشرح المفصل ١/ ٥٣، ومغني اللبيب ١/ ٣٨.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٦٨، ولأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٢٧، واللسان (ويه)، والتاج (جرر).

(٣) الشاهد من الأمثال؛ وهو في مجمع الأمثال ٢/ ٣١٨، ١/ ١٥٣، والفاخر ٦٢، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٤٢، والمستقصى ٢/ ٣٤٧، وأمثال ابن سلام ٢٧١، والبيان والتبيين ١/ ١٦٢، ٤/ ١٧.

قيل: أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة عليّ فلما التقيا قاله عمرو، فأعرض عنه عليّ رضي الله عنهم، وذكر الأخ للاستعطاف.

وفي الميداني: «مكرهٌ أخوك لا بطل»، وعليه فلا شاهد فيه(١).

قال: (هذا من كلام أَبي جَشْر الملقّب: بنعامة(٢). يضرب لمن يُحْمل على مَنْ ليس مِنْ شأنه).

* * *

٤٧ ـ (ما المرءُ أَخُوكَ إنْ لم تُلْفِه وَزرًا عند الكريهة مِعْوانًا على النُّوَبِ)(٣)

[ص ٣٩ س ٢٧]

استشهد به على أنّ الأخ فيه لغة على وزن: «دَلْو» وهي لغة ذكرها كُرَاع(٤)، واستشهد عليها بالبيت.

قال الخليل: (تأسيس بناء الأخ على: «فَعَلٌ» بثلاث متحرّكات، فاستثقلوا ذلك، وألقوا الواو وفيها ثلاثة أشياء: حرف، وصَرْف، وصَوْت، فرّبما ألقوا الواو والياء بِصَرْفِها، فأبقوا منها الصّوت، فاعتمد الصوت على حركة ما قَبْلَهُ، فإن كانت الحركة فتحةً صار الصوت معها ألفًا لينَةً، وإن كانت ضمّةً صار معها واوًا لَيّنَةً، وإن كانت كسرة صار معها ياءً ليّنة، واعتمد صوت واو الأخ على فتحة الخاء، فصار معها ألفًا ليّنة «أخا»، ثم ألقوا الألف استخفافًا لكثرة استعمالهم فبقيت الخاء على حركتها، فجرت على وجوه النحو، لِقِصَر الاسم، فإذا لم يضيفوه قَوَّوْهُ بالتنوين، وإذا أضافوا لم يحسن التنوين في الإضافة فقوّوه بالمدّ)(٥). اهـ.

«تُلْفه»: تَجِدْه. و«الوزَر»: المَلْجأ. و«مِعْوانًا» على صيغة المبالغة مِفْعالا من العَوْن. و«النُّوَب»: جمع نَوْبَة، وهي ما ينزل بالإنسان. [١٣] وعدّوها من الجموع النّادرة، لأنّ فَعْلَة بفتح الفاء، وإسكان العين لا تجمع على فُعَل بضمّ ففتح.

المعنى: إن الإنسان لا تعدّه أخاك إذا لم يُعِنْك على نوائب الدّهر، ولم أقف على قائل هذا البيت.

* * *

(١) المثل بهذه الرواية في مجمع الأمثال ٢/٣١٨، وفي ١/١٥٣: (مكره أخاك لا بطل).

(٢) نعامة: هو بيهس: رجل من بني فزارة بن ذبيان، لقب بالنعامة لأنه كان جسيمًا طويل الساقين، في خلق نعامة، وكان شديد الصمم. (البيان ٤/١٧، وفصل المقال ٧٨، ٣٨٤، والحيوان ٤/٤١٣).

(٣) البيت من البسيط، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٤) هو علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل، عالم بالعربية، له كتاب «أمثلة غريب اللغة» و «المصحّف». توفي بعد ٣٠٩هـ. انظر الأعلام ٥/ ٨٠، وبغية الوعاة ٢/١٥٨.

(٥) النص في اللسان ١٤/ ٢١ (أخا).

٤٨ ـ (يا حبّذا عينا سُلَيمى والفمَا)(١)

[ص ٣٩ س ٢٨]

استشهد به على قصر الفم، وهي لغة معروفة. ولم أقف على قائل هذا الشطر ولا تتمّته(٢).

* * *

٤٩ ـ (يا ليتها قد خَرَجَتْ من فُمِّهِ) حتى يعود المُلْكُ في أُسْطُمِّهِ(٣)

[ص ٣٩ س ٣٠]

استشهد به على تشديد الميم من فمّ، وظاهر سياقه أن ذلك لغة، وهو ظاهر التسهيل.

وقال ابن جِنّي: (إنّ ذلك ضرورة، ويجوز أن يكون الضمير في «ليتها» لكلمة أراد أن يتكلم بها)(٤).

وأسطمّ الشيء: وسطه ومُعْظَمُه. قال صاحب الصِّحاح: (يقال: فلانٌ في أسطمة قومه، أي في وسطهم وأشرافهم، وأسطمة الحسب: وسطه ومجتمعه، والأُطْسُمّة مثله على القلْب، وأنشد البيت؛ وقال:

أي في أهله وحقّه، والجمع الأساطم، وتميم تقول: أساتم، تعاقب بين الطاء والتاء فيه)(٥).

والبيت من أرجوزة للعجّاج.

* * *

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان ٥٢٧/١٣ (فوه)، ٢٣٣/١٤ (خظا)، وجواهر الأدب ٢٩٠، والخزانة ٤٦٢/٤، والخصائص ١٧٠/١، ورصف المباني ٣٤٣، وسر صناعة الإعراب ٤٨٤، وجمهرة اللغة ١٣٠٧.

(٢) بعده في اللسان (فوه): (والجيد والنحر وثَدْي قد نما).

(٣) الرجز لمحمد بن ذؤيب الفقيمي في اللسان ٤٥٩/١٢ (فمم)، والتاج (فمم)، وله أو لجرير في اللسان ٣٦٣/١٢ (طسم)، والتاج (طسم)، ولجرير في ديوانه ١٠٣٨، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢٣٧/٢، والخزانة ٤٩٣/٤، ٤٩٦، وللأقيبل القيني في العقد الفريد ٤٢٣/٤، وبلا نسبة في اللسان ٥٢٦/١٣ (فوه)، وتاج العروس (فوه)، وأساس البلاغة (سطم)، وجواهر الأدب ٩٢، وسر صناعة الإعراب ٤١٥/١، وشرح المفصل ٣٣/١٠، والمحتسب ٧٩/١، والممتع في التصريف ٣٩١/١، وتهذيب اللغة ٥٧٤/١٥، والمقاييس ٤٣٤/٤، والمخصص ١٣٨/١، ٧٨/١٥، وديوان الأدب ١١/٣، والخصائص ٢١١/٤، وسفر السعادة ٥٩.

(٤) المحتسب ٧٩/١.

(٥) الصحاح (سطم).

٥٠ ـ (يـا رُبَّ سـارٍ بـات مـا تـوسّـدا إلاّ ذِراع العَنْسِ أو كفَّ اليَدا)[١]

[ص ٣٩ س ٣١]

استشهد به على قَصْر اليد، وهي لغة معروفة في اليد.

قال ابن بري: (وجه ذلك أنه ردّ لام الكلمة إليها لضرورة الشعر، كما رد الآخر لام [دم] إليه عند الضرورة)[٢].

وقال ابن جِنيّ: (قيل في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدا أَبِي لَهَبٍ﴾[٣] إنّها على الأصل، لأنها لغة في اليد، أو هي الأصل، وحذف ألفه، أو هي تثنية اليد كما هو المشهور).

و«العَنْس» بفتح العين وسكون النون: النّاقة الصُّلبة. وفي الأصل: «العيس» بالياء دون النّون: جمع عَيْساء وأَعْيَس، وهي الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشُّقْرة. وهذه الرواية لم نعْثر عليها من وجهٍ يوثق به، وأما رواية النون، فإنها صحيحة.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٥١ ـ (غَـفَـلَـتْ ثـم أَتَـتْ تـطـلـبُـهُ فـإذا هـي بـعـظـامٍ ودَمـا)[٤]

[ص ٣٩ س ٣٢]

استشهد به على قصر: دم. والضمير لبقرة وحَشٍ تقدم ذكرها في بيت قبله وهو:

كـأطُـومٍ فَـقَـدَتْ بُـرْغُـزَهَـا أَعْقَبَتْها الغُبْسُ منه عَدَما[٥]

---

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان ١٠/١٤ (أبى)، ٤٢١/١٥ (يدي)، وجمهرة اللغة ١٣٠٧، والجنى الداني ٣٥٦، وجواهر الأدب ٢٨٩، والخزانة ٤٧٧/٧، ٤٩٨، وشرح عمدة الحافظ ٨٠٤، وشرح المفصل ١٥٢/٤، وتاج العروس (يدي).

(٢) النص في اللسان ٤٢١/١٥ (يدي)، ومنه استدركت كلمة «دم».

(٣) ١/ المسد: ١١١.

(٤) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩٧/٥، وأمالي الشجري ٣٤/٢، وجمهرة اللغة ١٣٠٧، والخزانة ٤٩١/٧، ٤٩٣، والخصائص ٣٨/٢، ورصف المباني ١٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٧٧، وشرح المفصل ٨٤/٥، واللسان ٣١١/٥ (برغز)، ٢٠/١٣ (أطم)، ١٠/١٤ (أبي)، والمنصف ١٤٨/٢، وعمدة الحفاظ (دم دم)، والمسائل العضديات ٢٧٠، والتاج (برغز، أطم، يدي).

(٥) البيت في اللسان والتاج (برغز، أطم) وجمهرة اللغة ١٣٠٦.

الأطوم بفتح الهمزة، وضم الطاء المهملة: البقرة الوحشيّة. والبُرْغُز بضم الموحدة، وسكون الراء المهملة، وضم الغين المعجمة وآخره زاي: هو ولدها. والغُبْسُ: جمع أَغْبَس، وهي الذئاب.

ولم أقف على قائلهما.

* * *

٥٢ ـ (أهان دمَّك فَرْغًا بعد عِزّته يا عمرو بَغْيُك إصرارًا على الحَسَدِ)(١)

[ص ٤٠ س ١]

استشهد به على أن: دمًا يجوز فيه تشديد الميم، وذلك لغة في دم المحذوف اللام. وأصل الدم: «دَمْيٌ» بدليل قولهم في تثنيته: دَميَان. وقيل: أصله: «دَمَوٌ» بالتحريك، وإنما قالوا: دَمِي يَدْمِي لحال الكسرة التي قبل الياء، كما قالوا: رَضِيَ يَرْضَى وهو من الرضوان. وبعض العرب تقول في تثنيته: «دَمَوان». قال ابن سيدة: هو على المُعاقَبَةِ، وهي قليلة، لأنّ حكم أكثر المعاقِبة إنما هو قلب الواو إلى الياء، لأنهم إنما يطلبون الأخف. واعلم أنّ الكسائي أنكر لغة التشديد.

و«أهان دمّك»: ضدّ أعزّه. و«فرْغًا» نائب عن مصدر: أهان؛ فهو نائب عن ملاقي فعله في الاشتقاق، لأن فَرْغًا من الثلاثي. وأهان رُباعيّ فهو على حدّ: اغتسل غُسْلاً، وتوضّى وضوءًا. والفَرْغُ [١٤] مَخْرَج الماء من الدّلو بين العَرَاقي، وإصرارًا مفعول له. و«بغيك» مرفوع على أنه فاعل لأهان، أي سفك دمك هيّنًا بغيُك، وكان لأجل إصرارك على الحسد.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٣ ـ خالَطَ من سلمى خَيَاشِيمَ وَفا(٢)

[ص ٤٠ س ٧]

استشهد به على أن الشاعر أفرد «فمًا» عن الإضافة في حال النصب وقبله:

من طَلَلٍ أمسى تخال المُصْحفا رُسُومَهُ والمُذْهَبَ المُزَخْرفَا(٣)

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٥، وعمدة الحفاظ ٢/ ٢٤ (دمدم). ٣/ ٢٢١ (فرغ)، وشفاء العليل ١٢١.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ٢٢٥، واللسان ١٢/ ٤٥٩ (فمم)، ١٥/ ٣٤٥ (نهى)، ٤٥٦ (ذو)، والمفصل ٦/ ٩٨، والمخصص ١/ ١٣٨، ١٤/ ٩٦، ١٥/ ٧٨، والمقاصد النحوية ١/ ١٥٢.

(٣) ديوان العجاج ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، وتاج العروس ٢٣/ ٣٨٠ (زحف).

إلى أن قال:

فَغَمَّهـا حَوْلَيْـنِ ثـم اسْتَـودَفـا صَهْبَاء خُرْطومًا عُقارًا قَرْقَفا[١]

فشَنَّ في الإبـريـق منـهـا نُزَفَـا حتى تَناهى في صهاريج الصَّفا

خالط من سلمى خَيَاشِيمَ وَفا

«خالط»: من المخالطة. و«سلمى»: اسم امرأة. و«الخياشيم»: جمع خيشوم؛ وليس للإنسان إلاّ واحد، وإنما جمعه بما حوله كما في قولهم: عظيم الوَجنات، ونحوه.

والرّجز للعجّاج.

* * *

٥٤ ـ يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفي البَحْرِ فَمُهْ[٢]

[ص ٤٠ س ١١]

استشهد به على أنّ إبقاء ميم: «فم» حال الإضافة من الضّرورات عند الفارسي. وأنه يجوز في الاختيار عند ابن مالك وأبي حيّان.

وفي المخصّص[٣]: وقد اضطر الشاعر، فأبدل من العين في فم الميم في الإضافة وأنشد البيت شاهدًا على ذلك. قال: وهذا الإبدال إنما هو في الإفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة ـ مجرى الإفراد في الشّعر للضّرورة.

ظمآن: عطشان.

والشّطر لرؤبة بن العجّاج وهو من قصيدة طويلة، وقبله[٤]:

بـل بَـلَـدٍ مِلْءُ الـفِجَـاج قَـتَـمُـهْ لا يُـشْـتَـرى كَـتّـانُـهُ وجَـهْـرَمُـهْ

يَجْتَابُ ضَحْضاحَ السَّرابِ أَكَمُهْ

* * *

(١) استودف: استقطر. الخرطوم: الخمر. الصهباء: خمر من عنب أبيض. شنّ: صب. النزف: الماء.

(٢) الرَجز لرؤبة في ديوانه ١٥٩، والحيوان ٣/٢٦٥، والخزانة ٤/٤٥١، ٤٥٤، ٤٦٠، وشرح شواهد المغني ١/٤٦٧، والمقاصد النحوية ١/١٣٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٣١، وشرح التصريح ١/٦٤، والمخصص ١/١٣٦.

(٣) انظر المخصص ١/١٣٦.

(٤) ديوان رؤبة ١٥٠، وسيعاد الرجز برقم ١١٤٠ مع تخريج وافٍ.

شَواهِدُ البَاب الرابع مِن أبواب النّيَابة
[المثنّى]

٥٥ ـ (قد بلغا في المجد غايتاها)

[ص ٤٠ س ٢٨]

تقدّم الكلام عليه قريبًا[(١)]، وتقدّم أيضًا أنّ الضمير «لريّا»، وذلك على رواية. وروي قبله أيضًا[(٢)].

أيَّ قَلُوصِ راكبٍ تَراها ۞ شالوا عَلاهُنّ فَشِلْ عَلاها
واشْدُدْ بمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواها ۞ ناجِيةً وناجِيًا أباها
إن أباها وأبا أباها ۞ قد بَلَغا في المَجْدِ غايتاها

وعلى هذه الرّواية فالضمير للقلوص. وكان القياس أن يقول: «غايتيه»، لأن المجدُ مذكّر، لكنه أنّث الضمير، لتأويل المجد بالمنزلة.

و«الغاية»: الطّرف. والمراد بالغايتين: الطّرفان من شرف الأبوَيْن.

* * *

٥٦ ـ (تَزَوَّدَ مِنّا بَيْنَ أُذْناهُ ضَرْبَةً) ۞ دَعَتْهُ إلى هابي التُّرابِ عَقِيمُ[(٣)]

[ص ٤٠ س ٢٨]

---

(١) تقدم برقم ٤٦.

(٢) ديوان رؤبة ١٦٨، وتنسب إلى بعض أهل اليمن في نوادر أبي زيد ٥٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لهوبر الحارثي في اللسان ٨/١٩٧ (صرع)، ١٤/٤٣٤ (شظى)، ١٥/٣٥١ (هبا)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٧٠٧، والخزانة ٧/٤٥٣، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠٤، وشرح شذور الذهب ٦١، وشرح المفصل ٣/١٢٨، ١٣٣، ١٠/١٩، والصاحبي في فقه اللغة ٤٩.

استشهد به على أنَّ من العرب مَنْ يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة: فحقّ أذنيه أن يجرّ بالياء، لأنه يُضاف إلى ما قبله. و«هابي التراب»: ما اختلط منها بالرّماد. «وعقيم»: لا يلد. يقول: تزوّد منّا ضربةً بين أذنيه ألقته ميتًا.

ولم أقف على قائله [١٥].

* * *

٥٧ - (ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ) ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهورِ التُّرسَيْنْ(١)

[ص ٤٠ س ٣١]

استشهد به على أَنَّ المثنّى قد يراد به الجمع، أي: رُبَّ مَهْمَهٍ بعد مَهْمَهٍ.

والواو في: «ومهمهين» واو: «ربَّ». والمهمه: المفازة البعيدة والبلد القَفْر المخوف. و«قَذَفَيْن». تثنية قَذَف بفتح القاف والذال المعجمة بعدها فاء، وهو البعيد من الأرض، وقيل: هو المكان المرتفع الصّلب. ويروى. «فدفدين». والفَدْفَدُ: الأرض المستوية. و«المَرْت» بفتح الميم وسكون الراء المهملة بعدها مثناة فوقيّة: الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات. و«الظّهر»: ما ارتفع من الأرض.

وصف فلاتَيْن لا نَبْت فيهما، ولا شَخْص يستدلّ به، شبهَّهَما بالترسَيْن في الاستواء والإملاس.

والتُّرسان: تثنية تُرس بالضم، وهو معروف.

والشّاهد في «مهمهين» لفظ التثنية، وإرادة الجمع. ويستشهدون أيضًا بتثنية الظهرين على الأصل.

والأكثر في كلامهم إخراج مثل هذا إلى الجمع كراهة لاجتماع تثنيتين في اسم واحد، لأن المضاف إليه من تمام المضاف مع ما في التثنية من معنى الجمع، ولذلك قال: مثل ظهور الترسين، فجمع الظّهر.

والبيت لخِطام المجاشِعيّ من رجز له مشهور، وأوّله(٢):

---

(١) الرجز لخطام المجاشعي في الخزانة ٢/٣١٤، وشرح المفصل ٤/١٥٦، والكتاب ٢/٤٨، واللسان ٢/٨٩ (مرت)، وله أو لهميان في الكتاب ٣/٦٢٢، والتنبيه والإيضاح ١/١٧٣، وبلا نسبة في الخزانة ٤/٣٠٢، ٧/٥٣٩، ٥٧٢، وشرح الأشموني ٣/٤٠٤، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٩٤، والمخصص ٩/٧، واللسان ٢/٤٦ (سمت)، ١٠/٢٥ (بقق)، والتاج ٤/٥٦٦ (سمت)، وتهذيب اللغة ٨/٣٠٢، واللسان ١١/٢٧٥ (رحل).

(٢) انظر الرجز في الخزانة حيث ورد في الحاشية السابقة.

حيِّ ديار الحي بين الشهبين ... وطَلْحَةِ الدَّوْمِ وَقَدْ تعفين(١)
لم يبق من آي بها تُحَلِّين ... غَيْرَ حِطَامٍ وَرَمادٍ كِنْفَيْن(٢)
وغيرَ نُؤيٍ وحِجاجَيْ نُؤيَيْن ... وغيرَ وِدٍّ جاذلٍ أوْ وَدَّيْن(٣)
وصالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن(٤)

ومنها:

ومَهْمَهَيْن قَذفَين مَرْتين ... ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهور التُّرْسَيْن
جُبْتُهُما بالنَّعْت لا بالنَّعْتَيْن ... على مَطار القَلْبِ سامي العَيْنَيْن

«جبتُهُما»: قطعتهما، وهو جواب: «رُبّ»، والضّمير للمَهْمَهَيْن يصف نفسه بالاهتداء، وأنه يهتدي بنعت واحد، و«على مطار القلب» متعلّق بجبتهما، أراد على فرس نشيط كثير الفزع من نشاطه، كما قال طرفة في وصف ناقته:

وأَرْوَعُ نبَّاضٌ أَحَذُّ مُلَمْلَمٌ ... كمِرْداةِ صَخْرٍ مِنْ صَفيحٍ مُصَمَّدِ(٥)

* * *

٥٨ ـ (تَخْدِي بنا نُجُبٌ أفنى عرائِكَها ... خمْسٌ وخِمْسٌ وتأويبٌ وتأويبُ)(٦)
[ص ٤٠ س ٣٢]

هو شاهدٌ عندهم على قصد التكثير.

«تخدي» بخاء معجمة، ودال مهملة أي: تُسْرِع، يقال: خَدَت النّاقة أي: أسرعت. و«العرائك»: جمع عريكة، وهي الطبيعة، والمراد بها لين الانقياد. و«الخِمسُ» بكسر الخاء المُعْجَمة: من أظماء الإبل، وهو أن ترعى ثلاثة أيام وترد اليوم الرابع. و«التأويب»: الرّجوع.

ثم التكثير يحتمل معنيين: أحدهما: أن يراد بذلك أنّ المعنى ليس على شَفْع

(١) الشهبان وطلحة الدوم: موضعان.
(٢) تحلين: من التحلية، وهي الوصف. كنفين: مثنى كنف، وهو وعاء يكون فيه أداة الراعي ومتاعه.
(٣) النؤي: الحفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر. الحِجاج: العظم الذي ينبت عليه الحاجب. الجاذل: المنتصب. الوَدّ: الوتد.
(٤) صاليات: الأثافي صُليت بالنار، أي: أحرقت حتى اسودت. و«الكاف» الأولى: جارّة، والثانية: مؤكدة. إثفاء الأثافي: نصبها تحت القدر.
(٥) البيت لطرفة في ديوانه ٢٨، وأساس البلاغة (حذذ).
(٦) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٣٥٠.

الواحد، بل على أكثر من ذلك، والثاني: أن يراد التكثير اللفظيّ لا المعنويّ. والبيت لجرير.

* * *

٥٩ ـ (وأنا أَمْشِي الدَّألى حَوالَكا أَهدَموا بَيتَك لا أبا لَكا)(١)
وَزَعَموا أنَّكَ لا أخا لَكا

[ص ٤١ س ٧]

استشهد به على أنّ من الألفاظ التي تستعمل مثنّاة ما يصلح للتّجريد ولا يختلف معناه، وعلى هذا استشهد به سيبويه.

قال الأعلم: (الشاهد فيه قوله: حوالَكا، وإفراده وتستعمل فيه التثنية يقال: حوْلَك، وحَوَالَيْك، وحَوالَكَ قليلٌ، كما أن حَوْلَيْكَ قليلٌ. وإنما ذكر سيبويه هذا محتجًّا لِحَوَالَيْكَ، ولبيك مما يُثَنّى للتكثير، وربما أفرد، فيقال: حَوالَ، ولَبِّ كما تفرد حَوَالَيْك، فيقال: حَوالَك.

وزعم أبو عبيدة أن هذا من قول [١٦] الضَّبِّ لِلْحِسْل(٢) أيام كانت الأشياء تتكلّم فيما زعم الأعراب.

والدّألُ: [مشيٌ والدّألى] مِشيةٌ فيها تثاقل، يقال: مرّ يَدْأَلُ بِحمله)(٣).

* * *

٦٠ ـ (في كِلْتِ رِجْلَيها سُلامى واحِدَهْ) كَلْتاهُما قد قُرِنَتْ بزائِدَهْ(٤)

[ص ٤١ س ٢١]

استشهد به على مذهب الكوفيّين(٥) من أن: كِلاَ وكِلتا تثنية لفظيّةٌ ومعنوية، وأصلهما: كُلّ، فكسرت الكاف، وخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، والتاء للتأنيث.

---

(١) الرجز على لسان ضب في الحيوان ١٢٨/٦، وبلا نسبة في اللسان ١٤/٢ (بيت)، ١٨٧/١١ (حول)، ٢٣٣ (دأل)، وجمهرة اللغة ١٣٠٩، وشرح شواهد الشافية ١٢، والكتاب ٣٥١/١، والمعاني الكبير ٦٥٠، والمخصص ٢٢٦/٣، ٢٣٣، والتاج (دأل). وسيتكرر البيت برقم ٥٤٩ في بحث «لا النافية للجنس».

(٢) الحسل: ولد الضب.

(٣) شرح الأعلم ١٧٦/١، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٤) الرجز لأبي الدهماء في كتاب الجيم ١٥٠/٣، وبلا نسبة في اللسان ٢٢٩/١٥ (كلا)، وأسرار العربية ٢٨٨، والإنصاف ٤٣٩/٢، والخزانة ١٢٩/١، ١٣٣، وشرح الأشموني ٣٢/١، واللمع في العربية ١٧٢، والمقاصد النحوية ١٥٩/١، والتاج (كلا).

(٥) انظر الإنصاف ٤٤١، المسألة ٦٢.

وزعموا أنّ ذلك مقيسٌ وأنه مسموع من العرب أمّا السّماع فنحو هذا البيت، فأفْرَد كِلْتَ، وهي بمعنى: إحدى، فدلّ على أن كلتا تثنيةٌ.

وأمّا القياس فقالوا: الدليل عن أنّ ألفهما للتثنية أنها تنقلب إلى الياء في النّصب والجرّ، إذا أضيفا إلى المُضْمَر، ولو كانت ألف قصر لم تنقلب.

وذهب البصريون[1]: إلى أنهما ليستا بمأخوذتين من: كُلّ، لأن كُلاً للإحاطة، وهما لمعنى مخصوص، ليس أحد القبيلين مأخوذًا من الآخر، بل مادّتهما الكاف، واللاّم، والواو، وهما مفردان لفظًا، مثنيان معنًى.

والألف في كلا كألف «عَصا»، وفي: «كلْتا للتأنيث. ويدلّ لما قالوا عود الضّمير إليهما في البيت الآتي، وهو: «كلاهما» الخ.

وقال أبو حيّان: هذا البيت من اضطرار الشّعراء. وكِلت ليس بواحد «كِلْتا»، بل هو جاء بمعنى: كِلا، غير أنه أسقط الألف اعتمادًا على الكسرة التي قبلها، وحملاً على أنها تكفي من الألف الممالة إلى الياء وما من الكوفيين أحدٌ يقول: «كِلْت» واحدة: «كِلْتا» ولا يدّعي أنّ لِكلا وكِلْتا واحدًا منفردًا في النّطق مستعملاً، فإن ادّعاه عليهم مدّع فهو تشنيع وتفحيشٌ من الخُصوم على خُصومهم.

والسُّلاَمى على وزن حُبَارى: عظمٌ في فِرْسنِ البعير[2]، وعِظامٌ صِغار طولُ إصبع وأقلّ في اليَدِ والرِّجْل والجمع: سُلاميّاتٌ. وفي بعض الرّوايات: «واحدة» في الشّطر الأول، «وزائدة في الثاني، وفي بعضها بالعكس».

ولم أقف على قائل البيت، وهو في صِفَة نَعامةٍ.

* * *

٦١ ـ (كلاهُما حين جدَّ الجزيُ بينهما   قَدْ أقْلَعا، وكِلا أنْفَيهما رابي)[3]

[ص ٤١ س ٢٣]

استشهد به على أنّ الضمير في كِلا، وكِلْتا تارةً يُفْرَدُ حمْلاً على اللّفظ وتارةً يُثَنّى حملاً على المعنى، وقد اجتمعا في البيت.

---

(١) انظر الإنصاف ٤٣٩، المسألة ٦٢. (٢) الفرسن للبعير: كالحافر للفرس.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في أسرار العربية ٢٨٧، وتخليص الشواهد ٦٦، والخصائص ٣/ ٣١٤، وشرح التصريح ٢/ ٤٣، وشرح شواهد المغني ٥٥٢، ونوادر أبي زيد ١٦٢، وليس في ديوانه، وهو للفرزدق أو لجرير في اللسان ٩/ ١٥٦ (سكف)، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٤٧، والخزانة ١/ ١٣١، ٤/ ٢٩٩، والخصائص ٢/ ٤٢١، وشرح الأشموني ١/ ٣٣، وشرح شواهد الإيضاح ١٧١، وشرح المفصل ١/ ٥٤، ومغني اللبيب ٢٠٤.

قال البصريون(١): ولو كانا مُثَنَّيَيْنِ حقيقة لَلَزِمَهُمْ أي الكوفيّين القائلين بذلك أمران:

الأول: كان يجب عود الضمير عليهما مثنًى مع أن الحمل على اللفظ فيهما أكثر.

الثاني: كان يمتنع: كلا أَخَوَيْك، لأنه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ويدلّ على أن ألفهما ألفٌ مقصورة إمالَتُها، كما قرأ حمزة والكسائي وخلف بإمالة قوله تعالى: ﴿إمّا يَبْلُغَنَّ عندك الكِبَرَ أحدُهما أو كِلاهُما﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿كِلْتا الجَنَّتَيْن آتَتْ أُكُلَهَا﴾(٣) فلو كانت للتثنية لما جازت إمالَتُها.

وأجابوا عن الدليل الأول بأنه لا حجة في البيت. فإن أصلَه: كِلْتا حذفت الألف ضرورة، واكتفى عنها بفتحة التاء.

ويردّ الإفراد أيضًا تأكيد المِصْراع المستشهد به بالذي بعده. وتقدّم كلام أبي حيّان(٤).

وأما احتجاج الكوفيين بأن الألف لو لم تكن للتثنية لم تقلب مع المضمر - كما تقدّم - فإن البصريين أجابوا عنه بوجهين(٥):

أحدهما: أنّه لما كان فيهما - أي: كلا وكلتا - إفراد لفظِيّ، وتثنية معنويّة، وكانا تارةً يضافان إلى المظهر. وتارةً [يضافان](٦) إلى المضمر جعلوا لهما حظًّا من حالة الإفراد، وحظًّا من حالة التثنية، وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد لأنّ المفرد هو الأصل(٧)، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية لأن المُضْمَر فرعٌ، والتثنية فرع، فكان الفرع أولى بالفرع(٨).

الثاني: أنه إنّما لم تقلب ألفهما مع المظهر [وقلبت مع المضمر](٩)، لأنهما لزمتا الإضافة، وجرّ الاسم بعدهما، فأشبهتا لدى وإلى، وعلى، وكما أن هذه الثلاثة لا تقلب ألفها [ياءً](٩) مع المظهر، وتقلب مع المضمر كان «كلا» و«كلتا» كذلك. ويدُل على

---

(١) انظر قول البصريين في الإنصاف ٤٤٨، المسألة ٦٢.

(٢) ٢٤/ الإسراء: ١٧، وانظر الإتحاف ٢٨٢، والغيث للصفاقسي ٢٧٣.

(٣) ٣٣/ الكهف: ١٨، انظر الإتحاف ٢٩٠، والغيث للصفاقسي ٢٨٠.

(٤) الشاهد رقم ٦٠.

(٥) الإنصاف ٤٥٠، المسألة ٦٢.

(٦) إضافة من الإنصاف ٤٥٠.

(٧) النص محرّف، وصوابه في الإنصاف ٤٥٠: (وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر غير المفرد، لأن المظهر هو الأصل، والمفرد هو الأصل، فكان الأصل أولى بالأصل).

(٨) بعده في الإنصاف ٤٥٠: (وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين).

(٩) إضافة من الإنصاف ٤٥٠.

صحّة ذلك أن القلب فيهما يختص بحالة النصب والجرّ دون الرفع، فلهذا المعنى كان القلب مختصًا بهما دون حالة الرفع[(١)].

والضّمير في قوله: كِلاهُما الخ لعضيدة بنت جرير وزوجها [١٧] الأبلق، ولم يُصَبْ مَن جعله لِفَرَسَيْن، لأن الشعر للفرزدق يعيّر به جريرًا بتزويج ابنته للأبلق وهو[(٢)]:

ما كان ذَنْبُ التي أقبلْتَ تَعْتِلُها حتى اقْتَحَمْتَ بها أُسْكُفَةَ الباب

كِلاهُما حين جدَّ الجرْيُ بينهما قد أقْلَعا، وكِلا أَنْفَيْهما رابِي

يا ابنَ المراغةِ جَهْلاً حين تَجْعَلُها دُون القَلُوصِ ودُون البِكْر والنّابِ

* * *

٦٢ ـ (عـلـى جَـزداءَ يَـقْـطَـعُ أَبْـهَـراهـا جِـزامُ الـسَّـرْجِ فـي خَـيْـلٍ سِـراعِ)[(٣)]
[ص ٤١ س ٢٥]

استشهد به على ندور وقوع المثنى موقع المفرد، لأن قوله: «أبهراها» مثنى، وليس للدابة إلا أَبْهر واحد، وهو عِرْق في الظّهر، ويقال للظهر نفسه: الأبهر.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٣ ـ [عند التفرق في الهيجا جمالين][(٤)]

* * *

٦٤ ـ [قـــومـــا هـــمـــا أخـــوان][(٥)]

* * *

٦٥ ـ (حـتّـى إذا رَجَـبٌ تـولّـى وانـقـضـى وجُـمـاديَـان وجـاء شَـهْـرٌ مُـقْـبِـلٌ)[(٦)]
[ص ٤٢ س ٣٢]

---

(١) انتهى ما نقله المؤلف من الإنصاف ٤٥٠.
(٢) البيتان (١ ـ ٢) في نوادر أبي ١٦٢، ولم يرد الثالث في النوادر.
(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/٦٦.
(٤) سقط الشطر من الأصل، وهو من البسيط، وصدره: (لأصبح القوم أوبادًا ولم يَجِدُوا)، وهو لعمرو بن العداء في الخزانة ٧/٥٧٩، ٥٨٠، واللسان (وبد، عقل)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/١٥٣، ومجالس ثعلب ١/١٧١، والأشباه والنظائر ٤/٢٠٣، والمقرب ٢/ ٤٣.
(٥) سقط من الأصل، وانظر تمامه برقم ١٣٥٤.
(٦) البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٤٣٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب ١٧١، والمقاصد النحوية ٤/١٢٨.

استشهد به على أنّ جمادى إذا ثُنّي لم تسلب علميته، بخلاف غيره وما بعده، فإن العَلَم إذا جمع يقدّر تنكيره، ثم يُثَنّى ويجمع. وأمّا ما دام معرفة فلا يُثنى ولا يجمع.

ورجب: شهر معروف من الأشهر العربيّة سُمّي رجَبًا، لأنهم كانوا يُرَجِّبونه أي يعظمونه. والتّرجيب لغة: التعظيم[1]، ويقَال له رجب مُضر، لأنهم أشدّ تعظيمًا له من غيرهم.

و«تولّى»: أدبر. و«انقضى»: عطف مرادف معنوي لتولّى. و«جُماديان»: مثنى جمادى، وهما شهران معروفان أيضًا، وجواب حتّى في بيت بعده[2].

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٦ - (لو أن عُصْم عَمَايتين ويَذْبُلِ)[3]

[ص ٤٢ س ٣٣]

استشهد به على أنّ «عَمَايتين» وعرفات، ونحوها لم تسلب علميتها التثنية والجمع.

و«عَمايتان»: مثنى عمَاية، وهما جبلان معروفان. وقيل: عَمايتان: جبال حُمْرٌ وسود سمِّيت به، لأن الناس يضلّون فيها ويسيرون فيها مرحلتين وقيل: عَمايتان جبل بنجد، وقيل: بالبحرين، سمي بذلك، لأنه لا يدخله شيء إلاّ عُمِّي ذكره.

ولم أعثر على قائله ولا تتمته[4].

* * *

ولحّنوا المعرّي في قوله:

٦٧ - جادَ بالعَيْنِ حِينَ أعْمى هَوَاهُ　　　عَيْنَهُ فانْثنى بلا عَيْنَيْنِ[5]

[ص ٤٣ س ٧]

---

(١) في الأيام والليالي للفراء ١٢: «الترجيب: التعظيم، وهو أن يعظموا آلهتهم ويذبحوا عنها» وفي ص ١٣: «وقال بعضهم: إنما سمي رجبًا لترجيبهم الرماح من الأسنة، لأنها تنزع منها فلا يقاتلون به».

(٢) وهو في شرح أشعار الهذليين ٤٣٤:

(شعبان قدرنا لوقت رحيلهم　　　تسعًا تعد لها الوفاء فتكمل)

(٣) عجز البيت: (سَمِعَتْ حديثَك أَنْزَلا الأوعالا)، وهو لجرير في ديوانه ٥٠، ومعجم ما استعجم ٩٦٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٦٥، وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٦٠، وتذكرة النحاة ١٥٣، وسر صناعة الإعراب ١/٤٦٢، وشرح المفصل ١/٤٦، والمنصف ١/٢٤٢، ٣/٤١.

(٤) استدرك المؤلف عجز البيت في نهاية الجزء الأول ص ٢١٤ ونسبه إلى جرير، وانظر الحاشية السابقة.

(٥) البيت من الخفيف، وهو للحريري في مقاماته المقامة العاشرة، شرح الشريشي ١/٤٣٧.

أورده على أن المشترك لا تجوز تثنيته، وأن مثل هذا البيت خطأ.

قلت: البيت ليس للمعرّي، بل هو للحريريّ، أورده في مقامته العاشرة. على أن تلحينه ليس بجيد، ويكفي في ذلك أنّ ابن الخشاب لم يتعرّض له في هذا البيت مع تحامُلِه عليه والمسألة إذا ورد فيها خلاف، ولو ضعيفًا لا يسوغ فيها اعتراض.

وأكثر النحاة على ما ذهب إليه السّيوطي من أنّ من شرط المثنّى: أن يتّحد لفظُه ومعناه. قال في التسهيل[1]: «وفي المعنى على رأي».

قال الدّماميني: فلا يجوز تثنية المُشْترك باعتبار مدلولاته المختلفة، وعلى هذا الرأي أكثر المتأخرين.

قال ابن الحاجب: وهل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنّيه باعتبار مدلولين كقولك: عينان في عَيْن الشمس وعين الماء، لما فيه من خلاف الظاهر أن جوازه شاذّ، والأكثر المستعمل على خلافه؟

ومما جاء على الطريقة العُليا قول أبي العلاء:

ألم تَرَ في جَفْني وفي جَفْن مُنْصلي ... غِـرَارَيْـن ذا نـوم، وذاكَ مـشـطَّـب

«المنصل» بضم الميم: السيف. و«الغرار» بكسر الغين المعجمة: النوم القليل، وحدّ السيف. و«المشطّب»: [١٨] السيف الذي فيه شُطَب على زنة غُرَف، أي طرائق في متنه، وعليه قول الحريري، وأنشد البيت قال: فهذا وأمثاله عند المحققين مما يحمل على الشذوذ، فعلمت أن تلحينه غير جيّد، لقول ابن مالك على رأي، ولتردّد ابن الحاجب في ذلك لقول الدّماميني: إنه ممّا يحمل على الشّذوذ.

* * *

٦٨ ـ فلن تستطيعوا أَنْ تزيلوا الذي رسا ... (لها عِنْدَ عالٍ فَوْقَ سَبْعَيْنِ دائم)[2]

[ص ٣ س ١٧]

استشهد به على مذهب الأخفش، فإنه يجيز تثنية نحو: سَبْع، فيقول: سَبْعَيْن. وهذا البيت أورده أبو حيّان في شرح التسهيل. قال: ثنّى سبْعًا للضرورة، وعنى بذلك سبع سمٰوات، وسبع أرضين. وأجاز أبو الحسن تثنية أسماء العدد، وذلك لا يجوز، لأن العرب لم تقل شيئًا من ذلك إلاّ ما نُصّ عليه من مائة، وألف، و«سبعين» ضرورة.

---

(١) التسهيل ١٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٥.

ولم أقف على قائل البيت.

* * *

٦٩ - (لَيثٌ ولَيثٌ في مجال ضَنْكِ) كِلاهُما ذو أَشَرٍ ومَحْكِ[١]

[ص ٤٣ س ٢٣]

ساقه السّيوطيّ شاهدًا على الضرورة متبعًا فيه لأئمة النحاة.

وقال ابن الشّجريّ[٢]: (التثنية والجمع المستعملان أصلهما: التثنية والجمع بالعطف، فقولك: جاء الرّجلان ومررت بالزّيْدين، أصله جاء الرّجل والرجل، ومررت بزيد وزيد، فحذفوا العاطف والمعطوف، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصارًا، وصحّ ذلك لاتّفاق الذّاتين في التّسمية بلفظ واحد. فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعطف، كقولك: جاء الرجل والفرس إذ كان ما فعلوه من الحذف في المُتفِقَيْن يستحيل في المُختَلِفِين. ولمّا التزموا في تثنية المتّفقين ما ذكرنا من الحذف كان التزامه في الجمع مِمّا لا بدّ منه، ولا مندوحة عنه، لأن حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعدًا إلى ما لا يدركه) اهـ الغرض منه وهو كلام نفيس.

والشطر الشاهد يروى لواثلة بن الأَسْقَع الصّحابي رضي الله عنه في أبيات من الرجز، وهي[٣]:

لَيثٌ ولَيثٌ في مجال ضَنْكِ كلاهما ذو أَنَفٍ ومَحْكِ
أجول جَوْل حازم في العَرْكِ أو يكشف الله قِناعَ الشّكِّ
مَعْ ظفري بحاجتي ودَرْكي

وعُني باللّيث الأول نفسه، وبالثاني بطريقًا من بطارقة الروم بارزه في غزوة خالد بن الوليد «مَرْج الروم»[٤] فقتله واثلة.

والصحيح أنه لِجَحْدر بن مالك الحنفي، وكان يقطع الطريق على «هَجَر»[٥] وناحيتها، فأغرى الحجّاج به عامِلَه على «هجر» فبعث إليه فتية من بني يربوع، فاحتالوا له

---

(١) الرجز لجحدر بن مالك الحنظلي في اللسان ١٠/ ٤٢٠ (درك)، والتاج (درك)، وله أو لواثلة بن الأسقع في الخزانة ٧/ ٤٦١، ٤٦٤، وبلا نسبة في اللسان ١٥/ ١٠٨ (عوى)، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٥٥، والتاج ٦/ ١٠٣، (عسج)، (ركك)، (صرم)، والمقرب ٢/ ٤١، وأمالي ابن الشجري ١/ ١١.

(٢) النص من أمالي ابن الشجري ١/ ١٠. (٣) انظر تخريج الرجز في الحاشية قبل السابقة.

(٤) مرج الروم: من أيام العرب في الإسلام، وكان في خلافة عمر بن الخطاب سنة خمس عشرة من الهجرة. انظر الخزانة ٧/ ٤٦٤.

(٥) هجر: مدينة وهي قاعدة البحرين، وقيل: قرية قرب بالمدينة، وبلد باليمن. انظر معجم البلدان ٥/ ٣٩٣.

حتى شدّوه كِتافًا، فبعثه العامل إلى الحجاج، فلما رآه قال له: أنت جُحْدر بن مالك؟ قال: نعم. قال: ما حملك على ما بلغني عنك؟ قال: جراءة الجَنان، وجَفْوَة السّلطان، وكَلَب الزّمان. قال: وما الذي بلغ من أمرك فيجترىء جنانُك، ويصلُك سلطانُك، ولا يَكْلَبُ عليك زمانُك؟ قال: لو بلاني الأمير لوجدني من صالح الأعوان، وبُهَم الفُرْسان، ومِنْ أوفى أهل الزّمان.

قال الحجاج: أنا قاذِفُك في قبّة فيها أسد، فإن قتلك كفانا مؤنتَك، وإن قَتَلْتَه خلّيْناكَ، وَوَصَلْناكَ. قال: قد أعطيت أصلحك الله المُنْيَةَ، وعظمت المنّة فجاء بأسد ضار مكسور.

ورُوي في بعض الطّرق: أنه أُجيع ثلاثةَ أيام، وأن جَحْدرًا شدّت يدهُ اليمنى إلى عنقه، فلما رآه الأسد تمطّى، فأنشد جَحْدر يقول:

لَيثٌ ولَيثٌ في مَجالٍ ضَنْكِ … كلاهما ذو أَنَفٍ ومَحْكِ
وصولة في بَطْشِه وفَتْكِ … إنْ يكشف اللّهُ قِناع الشّكِ [١٩]
وظفرًا بجؤجؤ وبَرْكِ … فهو أحقّ منزلٍ بِتَرْكِ
الذّئبُ يَعْوِي، والغُراب يَبْكِي

فضربه جحدر بالسيف، ففلق هامته، ثم إن الحجاج فرض له وبقي عنده(١).

* * *

٧٠ ـ (يا دار سَلْمى بين ذاتَي العُوجْ) … جَرّت عليها كلُّ ريح سَيْهُوجْ(٢)
من عن يمين الخطِّ أو سَماهِيجْ

[ص ٤٥ س ١]

استشهد به على تثنية «ذات» على اللفظ.

و«ذاتَي العوج»: كأنهما موضعان، ولم يذكرهما ياقوت، ومفعول «جرّت» محذوف أي جرّت عليها ذيلها. و«سيهوج»: شديدة.

ولم أعثر على قائل هذا الرجز.

* * *

(١) انظر هذه الحكاية في الخزانة ٧/ ٤٦١ ـ ٤٦٤.
(٢) الرجز لرجل من بني سعد في شرح شواهد الإيضاح ٢٣٣، واللسان ٢/ ٣٠٢ (سهج)، والتاج ٦/ ٥٢ (سهج)، وبلا نسبة في اللسان ٢/ ٣٠٠ (سمحج)، ٣٠١ (سمهج)، ٣٣٥ (عوج)، والمخصص ٩/ ٨٦، والأزمنة والأمكنة ٢/ ٧٩، وأسرار العربية ٢٥٥، والسمط ٧٧١، وتهذيب اللغة ٦/ ٣٤، وجمهرة اللغة ٤٧٦، والتاج ٦/ ٤٥ (سمحج)، ٤٨ (سمهج)، وأساس البلاغة (سهج).

[شواهد جَمع المذكّر السّالم]

٧١ ـ وعُقْبَةُ الأعْقابِ في الشَّهْرِ الأصَمْ[١]

[ص ٤٥ س ٢٠]

استشهد به على أَنَّ الكوفيين جوّزوا جمع نحو: «طلحة» جمع السّلامة، وجعل هذا البيت وجهًا لقياس ذلك، لأن «الأعقاب» تكسير «عُقْبَة» فحيث كسر مثله يجوز تصحيحه عندهم.

ولم أعثر على قائل هذا البيت، ولا على شطره الثاني.

* * *

٧٢ ـ (منّا الذي هو ما إنْ طَرَّ شاربُهُ   والعانسون، ومنا المُرْدُ والشِّيبُ)[٢]

[ص ٤٥ س ٢٩]

استشهد به المصنف على مذهب الكوفيين، فإنهم جوّزوا جمع الصّفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء محتجّين بهذا البيت.

وعند الجمهور فيه شذوذان، الأول: إطلاق العانس على المذكّر، والأشهر استعماله في المؤنث.

والثاني: جمعه بالواو والنون كذا قال العيني.

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان ١٤/٤٧٢ (صوي)، والإنصاف ٤٠، والخزانة ٨/١٠، ١٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ٣٤١، واللسان ٦/١٤٩ (عنس)، وله أو لأبي قيس بن الأسلت في شرح شواهد المغني ٧١٦، والمقاصد النحوية ١/١٦٧، وبلا نسبة في الأزهية ٩٧، وأمالي القالي ٧١٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٣٨، وسر صناعة الإعراب ٦٨٣، وشرح الأشموني ١/٨١، ومغني اللبيب ٣٠٤.

وقال في القاموس[١]: وعنست الجارية كسمِع، ونصَرَ، وضرَب، عُنوسًا، وعِناسًا: طال مكثها في أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبكار، ولم تتزوج قط كأعنست، إلى أن قال: والرجل عانس أيضًا، فعلى هذا، فالشذوذ من وجه واحد، وهو الجمع بالواو والنون.

و«طَرّ» بفتح الطاء والضمّ لغة فيه بمعنى نَبَت. و«المُرْدُ»: جمع أَمْرَد، وهو الشّاب الذي طرّ شاربه، ولم تنبت لحيته. و«الشِّيب» بكسر الشين: جمع أشيب وهو المبيض رأسه، وأصله: فُعْل بالضم، وكسرت فاؤه لتسلم عينه.

والبيت لأبي قيس بن رفاعة. وقيل: هو قيس بغير كُنية، وهو جاهِليّ، وقيل: لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري، وهذا أدرك الإسلام، ولم يُسلِمْ.

* * *

٧٣ ـ (فـمـا وجَـدتْ نِـسـاءُ بـنـي نِـزارٍ حـلائِـلَ أَسْـوَديـنَ وأَحْـمَـرِيـنـا)[٢]
[ص ٤٥ س ٣٠]

أورده شاهدًا على أن جمع: أسود، وأحمر، جمع تصحيح شاذّ، لأن أفعل فعلاء عندهم ملحق بالأسماء، وهذا الجمع إنما يكون للصفة وظاهر كلامه أن هذا مذهب الكوفيين، والمشهور أن القائل بهذا ابن كَيْسان، وهو عند غيره شاذّ.

ونساء فاعل «وجَدَتْ» وروي «تميم» بدل «نزار»، و«حلائل» مفعول به. و«نِزار» بكسر النون هو والد مُضر بن نِزار بن معدّ بن عَدْنان و«الحلائل»: جمع حليل بالحاء المهملة، وهو الزوج، والحليلة: الزوجة.

والبيت من قصيدة الحكيم الأعور بن عيّاش الكلبي من شعراء الشام هجا بها مُضَر

* * *

٧٤ ـ (لقد ضَجَّتِ الأرْضُون إذْ قام من بني هَـدادِ خـطـيـبٌ فَـوْقَ أعـوادِ مِـنـبَـرِ)[٣]
[ص ٤٦ س ٢٩]

---

(١) القاموس: «عنس».

(٢) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١١٦، والمقرب ٢/ ٥٠، وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في الخزانة ١/ ١٧٨، وشرح شواهد الشافية ١٤٣، وبلا نسبة في الخزانة ٨/ ١٨، وشرح الأشموني ١/ ٨١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٧١، وشرح المفصل ٥/ ٦٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن معدان في المحتسب ١/ ٢١٨، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٧٣، ١٢، وشرح شذور الذهب ٧٤.

استشهد به على أن جمع: «أرض»: أرضون مع خلوّها من شروط هذا الجمع. وفي الألفية:

وأَرضــون شَــذَّ والــسّــنــونــا

[٢٠] قال الأشموني[١]: شذّ قياسًا، لأنه جمع تكسير، ومفرده مؤنث بدليل: «أريضة» وغير عاقل.

والرواية المشهورة: إذ قام من بني سدوس.

«ضجّت»: تعبت وملّت. و«بنو سدوس»: قبيلة يهجوهم الشاعر، ويزعم أنهم ليسوا أهلاً للخطابة. ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٥ ـ (وأيّـةُ بـلـدةٍ إلاّ أتَـيـنـا من الأرَضيـنَ تَعْلَمُهُ نِزارُ)[٢]

[ص ٤٦ س ٣٠]

استشهد به على جمع أرَضِينِ جمع المذكر السّالم. وفيه ما في الذي قبله، وإنّما هو تكريرٌ للمثال.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٦ ـ (تَـنَـصَّـفُـهُ الـبـريّـةُ وَهْـوَ سـامٍ وَتُلْفَى العالمون لَهُ عِيالا)[٣]

[ص ٤٧ س ٣]

استشهد به لأجل الرّدّ على مَن قال: «عالمون» مبنيٌّ على فتح النون، لا معرب، لأنه لم يقع إلاّ ملازم الياء. وفي الأشموني عند قول ابن مالك:

أُولـو وعــالَـمـون عـلّـيّـونـا

لأنه إمّا أن يكون جمعًا لعالم، لأنه أخصّ منه، إذ لا يقال إلاّ على العقلاء.

والعالم: يقع لكلّ ما سوى الله. ويجب كون الجمع أعم [من][٤] مفرده، أو يكون جمعًا له لاعتبار تغليب من يعقل، فهو جمع لغير علم ولا صفة[٥]. وتعليله يعني به كونه ملحقًا بجمع المذكّر السالم.

---

(١) شرح الأشموني ١/ ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣٣٥.

(٣) البيت من الوافر، وهو في شرح الأشموني ١/ ٨٣.

(٤) إضافة يقتضيها السياق.

(٥) النص في شرح الأشموني ١/ ٨٣.

«تنصّفه»: تخدمه. و«البريّة»: الناس. و«سام»: مرتفع. المعنى: أنّ الناس يخدمونه لتواضعه، وهو مرتفع، ومع ذلك فهو يعولهم.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٧٧ ـ (أرى مـرَّ الـسّـنـيـنِ أَخَـذْنَ مِـنّـي) كـمـا أخـذ الـسِّـرارُ مـن الـهِـلال[١]

[ص ٤٧ س ١٨]

استشهد به على أن بعض بني تميم، وبني عامر يلزم الياء، ويجعل الإعراب على النون. وعليه فنون السنين في البيت مكسورة، وفيه أيضًا شاهد على اكتساب المضاف الجمع من المضاف إليه، فإن «مرّ» مفرد، والسنين جمع، فاكتسب «مرّ» الجمعيّة من السِّنين ولذلك قال: أخذن مني، وإلا لقال: أخذ.

والبيت لجرير. والـذي في ديوانه. «رأت» وهو الصحيح، لأنه في قصة امرأة عنّفته على التصابي، وهو من قصيدة يهجو بها الفرزدق

* * *

٧٨ ـ (متى تَـنْـجُ حَبْـوًا مِنْ سِنينِ مُلِـحَّـةٍ) تَـتِـمُّ لأخرى تُـنْـزِلُ الأعْـصَـمَ الـفَـرْدا[٢]

[ص ٤٧ س ٢٠]

الشاهد فيه كالذي قبله.

«تنج»: من النّجاة. و«حبوًا»: نائب عن مصدر تنجو.

يقول: متى تنجُ فِرارًا. وأصل الهَبْو[٣]: الغبار. و«ملحّة»: مُجحفة وطالبة بإلحاح.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٩ ـ (ألـم نَـسْـقِ الـحَـجِـيـجَ سَـلِـي مَـعَـدًّا سِـنـيـنًـا مـا تُـعَـدُّ لـنـا حِـسـابـا)[٤]

[ص ٤٧ س ٢١]

استشهد به على تنوين «سنين». ولم أعثر على قائله.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٥٤٦، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١/١٥٣، والمخصص ١٧/١٠٣، واللسان ٨/٧٣ (خضع)، والمقتضب ٤/٢٠٠.

(٢) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) كذا في الأصل. وقد فسرها المؤلف لأن الشاهد في الهمع بهذه الرواية «هبوًا».

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٧١.

ومعنى البيت: ألم ننفر بالحجيج سنين كثيرة، لا نعدّ لها حسابًا وقوله: سلي معدًا جملة اعتراضيّة بين «نسق»، و«سنين».

والبيت فيما يظهر إمّا لأحد خزاعة أو جُرهم، لأنهم كانوا ولاة البيت.

* * *

٨٠ ـ رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذي طَلالٍ (لا يزالونَ ضارِبينَ القِبابِ)(١)

[ص ٤٧ س ٢٦]

استشهد به المصنّف على أنّ من العرب من يجعل الإعراب على النون إجراء له مجرى الفرد الخ يعني أنه لو أجري مجرى الجمع لحذفت النون للإضافة. وخرّج على أنّ الأصل: ضاربين ضاربي، القباب، وحذف: (ضاربي) لدلالة «ضاربين» عليه فصار نظير قول الشاعر: [٢١]

رَحِمَ اللّهُ أَعْظُمًا دَفَنوها بِسِجِستانَ طَلْحةِ الطَّلحاتِ(٢)

يريد: أعْظُمَ طَلْحة.

وفيه وجهٌ آخر، وهو أن يكون: «القباب» منصوبًا بضاربين، يريد: القبابيّ، فألحق الجمع ياء النسبة. ثم حذف إحدى الياءين ثم سكن [الياء](٣) الباقية لمّا كان الاسم في موضعِ نصب كما قال بشر بن أبي خازم:

كفى بالنّأي من أسْماء كافِ(٤)

ولمّا نسب إلى الجمع جعل ياء النسبة غير معتدّ بها، فلذلك لم يردّ «القبابي» إلى المفرد.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٥٩، وتخليص الشواهد ٧٥، والخزانة ٨/ ٦١، وشرح الأشموني ١/ ٨٧، وشرح التصريح ١/ ٧٧، ومغني اللبيب ٦٤٣، والمقاصد النحوية ١/ ١٧٦.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠، والخزانة ٨/ ١٠، ١٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٤، وشرح المفصل ١/ ٤٧، واللسان ٢/ ٣٣، (طلح)، وبلا نسبة في الإنصاف ٤١، وتخليص الشواهد ٩٨، والجنى الداني ٦٠٥، والخزانة ٤/ ٤١٤، ١٠/ ١٢٨، ورصف المباني ٢٩٧، ٣٤٨، والمقتضب ٢/ ١٨٨، ٤/ ٧.

(٣) في الأصل «النون»، والتصويب من المقاصد النحوية ١/ ١٧٧.

(٤) عجز البيت: (وليس لحبها ما عشت شافي)، وهو في ديوان بشر بن أبي خازم ١٤٢، والخزانة ٤/ ٤٣٩، ١٠/ ٤٧٧، ٤٨٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٨، ١١٢، وتخليص الشواهد ٢٩٩، والخصائص ٢/ ٢٦٨، وشرح المفصل ٦/ ١٥، ١٠/ ١٠٣، والمقتضب ٤/ ٢٢، والمنصف ٢/ ١١٥.

والحيّ: القبيلة. والعَرَنْدَس كسَفَرْجَل: الشديد. والطّلال بفتح المهملة: الحالة الحسنة، والهيئة الجميلة.

ولم أقف على قائل هذا البيت.

* * *

٨١ ـ (على أَحْوَذِيَّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً) فَما هِيَ إلاّ لَمْحَةٌ وتَغِيبُ[١]

[ص ٤٩ س ٨]

استشهد به المصنف على أنَّ فتح نون المثنى لغة، وإنما لم يقل ضرورة، لأن الكسر يصح معه الوزن، والقياس كسرها، هذه لغة بني أسد نقلها الفرّاء عنهم. و«على أحوذيين» متعلّق باستقلّت. والضمير فيه يرجع إلى القطاة التي تقدم وصفها في أبياتٍ قبل الشاهد.

قوله: «فما هي إلاّ لمحة وتغيب» أي فما مشاهدتها إلاّ لمحة وتغيب بعدها أي اللمحة، ثم حذف المضاف فصار: فما هي.

والبيت لحميد بن ثور الصّحابي الهلالي أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة.

وهو من قصيدة أولها[٢]:

إذا وُجِهَتْ وجهًا أبانت مُدِلّةً كذات الهوى بالمِشْفَرَيْنِ لَعوبُ[٣]

كما جَبّبَتْ كدراءُ تسقي فِراخَها بِشمظَةَ رِفْهًا والمياهُ شُعُوبُ[٤]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ٥٥، والخزانة ٧/٤٥٨، وشرح المفصل ٤/١٤١، والمقاصد النحوية ١/١٧٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٦٣، وتخليص الشواهد ٧٩، وجواهر الأدب ١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٨٨، وشرح الأشموني ١/٩٠ (١/٣٩)، وشرح التصريح ١/٧٨، وشرح ابن عقيل ٤٢، واللسان ٣/٤٨٦ (حوذ)، والمقرب ٣/١٣٦.

(٢) ليست الأبيات التالية هي أول القصيدة، بل هي الأبيات رقم ١٥ـ ١٦ـ ١٧ من قصيدة في ديوانه مطلعها ص ٥٠:

(مرضت فلم تحفل عليّ جنوب وأدنفت والممشى إلي قريب)

(٣) في ديوانه: «الوجهة؛ ومثله الجهة: ما تتوجه إليه. والهاء في «الجهة» عوض عن الواو في «الوجه». مدلة: وصف من الإدلال؛ تريك كأنها تخالفك وما بها من خلاف. والمشفر للبعير، كالشفة للإنسان؛ وكالجحفلة للفرس. يريد أنها كثيرة حركة مشفريها. شبّهها بامرأة لعوب ذات دل».

(٤) جببت: فرت وأسرعت. كدراء: صفة للقطاة، والقطا الكدري: نوع من القطا غبر الألوان؛ رُقش الظهور؛ صفر الحلوق. شمظة: موضع بعكاظ. الرفه: أقصر الورد؛ وهو في الأصل أن ترد الإبل الماء كل يوم أو متى شاءت. الشعوب: البعيدة.

غَدَتْ لم تَصَعّدْ في السماء وتَحْتَها إذا نَظَرَتْ أُهْوِيَةٌ وصَبُوبُ[(١)]

* * *

٨٢ ـ (أَعرِفُ منها الأنفَ والعَينانا ومنخَرَيْن أَشْبَهَا ظَبْيَانا)[(٢)]

[ص ٤٩ س ٩]

استشهد به المصنف على أن فتح النون المثنى لغة ـ كما تقدم آنفًا ـ وذلك في الأحوال الثلاثة كما مرّ عن بني أسد.

قال شارح الشواهد الكبرى: إنه لغة بني الحارث بن كعب، فإنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفًا يقولون: أخذت الدرهمان، واشتريت ثوبان، والسلام علاكم، قاله أبو حاتم والأخفش.

والشاهد في قوله: «والعينانا» وقيل في: «ظَبْيَانا». وعليه فهما مُثَنًى: ظبي، أي أشبها مَنْخَرَيْ ظبيين.

وزعم العيني أنّ قائل هذا البيت لا يعرف. وقيل: إنّه لرؤبة، وهو أيضًا غير صحيح. وقال المفضّل: إنه لرجل من ضبّة هلك مذ أكثر من مائة سنة، وهو من رجز أوّله:

إنّ لسلمى عِندَنا دِيوانا يُخزِي فُلانًا وابنَهُ فُلانا

كانت عجوزًا عَمَرَتْ زَمانا وهي ترى سيِّئَهَا إحْسانا

أعرف منها الأنف الخ.

وروي: الجيد، وروي: أحب.

المُنْخَر: خَرْق الأنف، وأصله موضع النّخير، وهو الصّوت من الأنف يقال: نخَرَ يَنْخُر من باب قَتَل: مدّ النّفس من الخياشيم. و«ظَبْيَان»: اسم رجل لا مُثَنّى ظَبْي كما زعم بعضهم، وتقدّمت الإشارة إليه.

* * *

(١) الأهوية: الحفرة العميقة. الصبوب: المكان المنحدر.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٧، وله أو لرجل من ضبة في المقاصد النحوية ١/ ١٨٤، وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ١٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٦٤، وتخليص الشواهد ٨٠، والخزانة ٧/ ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧، ورصف المباني ٢٤، وسر صناعة الإعراب ٤٨٩، ٧٠٥، وشرح الأشموني ١/ ٣٩، (١/ ٩٠)، وشرح التصريح ١/ ٧٨، وشرح ابن عقيل ٤٢، وشرح المفصل ٣/ ١٢٩، ٤/ ٦٤، ٦٧، ١٤٣.

٨٣ ـ عَـرَفْـنـا جَـعْـفـرًا وبَـنـي أبِـيـه (وأَنْـكَـرْنـا زعـانِـفَ آخَـريـنِ)[1]

[ص ٤٩ س ١٠]

استشهد به المصنّف على كسر نون الجمع على كلا القولين، وأن ذلك ضرورة أو أنّه لغة.

و«جعفر»: اسم رجل. و«بنو أبيه»: إخوته، وهم: جعفر، وجهور، وكليب، وعبيد. و«أنكرنا»: ضد عرفنا، و«زعانف»: جمع زِعْنِفة بكسر الزّاي والنون، وسكون العين بينهما، وهم الأتباع كذا قال البغدادي[2].

وفي القاموس[3]: الزّعنفة [٢٢] بالكسر والفتح: القصير والقصيرة، ثم عدّد ما يطلق عليه الزّعنفة، ثم قال: جمعه زعانف، وهي أجنحة السّمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحدًا، وهذا هو مراد الشاعر، لأنه عرّض بفضالة من بني عَرِين بأنه من المُلْحَقِين والأتباع، لا من الصريح الخالص النسب. وروي: «جعفرًا وبني عبيد» الخ.

والبيت لجرير من أبيات خاطب بها فضالة.

* * *

٨٤ ـ ومـاذا يَـبْـتَـغِـي الـشُّـعـراءُ مـنـي (وقـد جـاوزت حَـدّ الأرْبَـعـيـنِ)[4]

[ص ٤٩ س ١٠]

الشاهد في كسر نون: «الأربعينِ» فقيل: إنه ضرورة كما تقدّم، وقيل: إنه أجراه مجرى: «حين» فأعربه بالحركات.

ورُوي: «يَدّرِي» بدل «يَبْتغي»، وهو مَن ادّراه افتعله بمعنى ختله. والبيت لسحيم بن وثيل من قصيدة يمدح بها نفسه، ويعرّض بالأبيرد وابن عمه، وتقدم بعضها[5]،

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٤٢٩، والاشتقاق ٥٣٨، وتخليص الشواهد ٧٢، وتذكرة النحاة ٤٨٠، والخزانة ٨/ ٩٥٦، والمقاصد النحوية ١/ ١٨٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٦٧، وشرح الأشموني ١/ ٣٩ (١/ ٩٠)، وشرح التصريح ١/ ٧٩، وشرح ابن عقيل ٤٠.

(٢) انظر الخزانة ٨/ ٩٥٦. (٣) القاموس: «الزعنفة».

(٤) البيت لسحيم بن وثيل في الأصمعيات ص ١٧، وإصلاح المنطق ١٥٦، وتخليص الشواهد ٧٤، وتذكرة النحاة ٤٨٠، والخزانة ٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، وحماسة البحتري ١٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٧، وشرح التصريح ١/ ٧٧، وشرح ابن عقيل ٤١، وشرح المفصل ٥/ ١١، واللسان ٣/ ٥١٣ (نجذ)، ٨/ ٩٩ (ربع)، ١٤/ ٢٥٥ (دري)، والمقاصد النحوية ١/ ١٩١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤٨، وأوضح المسالك ١/ ٦١، وجواهر الأدب ١٥٥، وشرح الأشموني ١/ ٣٨، ٣٩ (١/ ٨٩)، والمقتضب ٣/ ٣٣٢.

(٥) انظر الشاهد رقم ٣٧.

وقبل البيت(١):

عَـذَرْتُ الـبُـزْلَ إنْ هـي خـاطَـرَتْـنِـي   فـمـا بـالـي وبـال ابْـنَـيْ لَـبـونِ(٢)
أخـو خـمـسـيـن مُـجْـتَـمـعٌ أَشُـدِّي   ونَـجّـذنـي مـداورةُ الـشّـؤونِ(٣)

* * *

٨٥ - (إلاّ الخلائِفُ من بعد النّبِيِّينِ)(٤)

[ص ٤٩ س ١٠]

الشاهد فيه كالذي قبله.

ولم أعثر على قائله ولا تَتِمّته.

* * *

٨٦ - (يـا أبـتـا أرّقَـنـي الـقِـذّانْ   فالنّومُ لا تَطْعَمُهُ العيْنَانُ)(٥)

[ص ٤٩ س ١٣]

استشهد به على ضم نون المثنى. قال ابن جني: وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. وقال الشّيباني: هو لغةٌ.

وحكي. هما خليلانُ، لكن قيّد ذلك بعضُهم بكون النّون بعد الألف خاصّة، وسمع من سيّدتنا فاطمة رضي الله عنها: «يا حسنانُ، يا حُسَيْنانُ»(٦).

---

(١) البيتان في الأصمعيات ص ١٩.

(٢) البزل: جمع بازل، وهو البعير المسن. خاطرتني: راهنتني. ابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة، وأراد بابني لبون: الأخوص والأبيرد.

(٣) نجذني: حنّكني وعرّفني الأشياء. منجّذ: محنك. المداورة: المعالجة. الشؤون: الأمور.

(٤) صدر البيت: (ما سَدَّ حيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهما)، وهو للفرزدق في تخليص الشواهد ٧٥، والخزانة ٨/ ٦٠، ٦٦، ٦٨، وشرح المفصل ٥/ ١٤، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨، وسيعاد عرضًا مع الشاهد رقم ١٥٨٨.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦، والخزانة ١/ ٩٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٣٩ (١/ ٩١)، وشرح التصريح ١/ ٧٨، والتاج ٩/ ٤٥٦ (قذذ)، والمقاصد النحوية ١/ ١٨٣، وذكر محقق التاج أن «الرجز في المؤتلف والمختلف ١٧٦ منسوب لرؤبة بن العجاج بن شدقم الباهلي، وهو غير رؤبة بن العجاج التميمي المشهور».

(٦) الحديث في النهاية ١/ ٣٨٧، وتمامه: (في حديث أبي هريرة قال: كنا عند رسول الله ﷺ في ليلة ظلماء حندس وعنده الحسن والحسين، فسمع تُوَلْوِل فاطمة رضي الله عنها وهي تناديهما: يا حسنان، يا حُسَيْنان، فقال: الحِقا بأمكما. غلّبت أحد الاسمين على الآخر، كما قالوا العُمَران لأبي بكر وعمر».

وقال الدّماميني، القِذّان بكسر القاف، وتشديد الذال المعجمة: البراغيث، واحده قُذّة بضم القاف، كذا في الصّحاح.

وحكى شيخنا كمال الدين الدّميري في كتابه «حياة الحيوان» بالدّال المهملة؛ ونسب ذلك إلى ابن سيده[(١)].

وقال بعضهم: من العرب من يلزم المثنى، ويعربه إعراب المفردات وعلى هذا القول: جاء الزيدانُ بضم النون، ورأيت الزيدانَ بفتحها، ومررت بالزيدانِ بكسرها، وذلك قليلٌ جدًا. والبيت أنشده أبو عُمَر الزّاهد[(٢)] غلام ثعلب في كتاب: «المواقيت»[(٣)].

* * *

٨٧ ـ (هما خُطّتا إمّا إسارٍ ومِنّةٍ وإمّا دَمٍ والقتلُ بالحُرّ أجْدَرُ)[(٤)]

[ص ٤٩ س ١٩]

استشهد به المصنّف على حذف النون للإضافة المقدّرة، وفي: «إسار» روايتان: الجرّ وهو الذي استشهد به، لكن ظاهره أن المضاف مقدّر.

وصرّح ابن هشام في المغني[(٥)] أنّ في رواية الجرّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإمّا، فهذا دليل على أن المضاف إليه هو: «إسار» المذكور. وأمّا رواية الرفع فإنهم يستشهدون بها على أن حذف نون المثنى في غير الإضافة ضرورة، كما صرّح في المغني بأن البيت لا ينفكّ عن ضرورة.

وقال ابن جني[(٦)]: أمّا الرفع فطريف المذهب.

---

(١) حياة الحيوان ٢/ ١٩٩ (القدان)، وأورد الرجز المستشهد به.

(٢) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز اللغوي المعروف بغلام ثعلب، أحد أئمة اللغة، استدرك على فصيح ثعلب والعين والجمهرة. توفي ٣٤٥هـ. انظر الأعلام ٧/ ١٣٢، وتاريخ بغداد ٢/ ٣٥٦.

(٣) ورد اسم الكتاب في الأعلام «اليواقيت»، وفي تاريخ بغداد «الياقوتة».

(٤) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ٨٩، وجواهر الأدب ١٥٤، والخزانة ٧/ ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٦، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٥، ورصف المباني ٣٤٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٨، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٣، والممتع في التصريف ٢/ ٥٢٦، واللسان (خطط)، وسيعاد الشاهد برقم ١٢٦٤.

(٥) مغني اللبيب ٢/ ١٤٣.

(٦) في الخصائص ٢/ ٤٠٥: (وقد ذكرت هذا البيت في جملة كتابي «في تفسير أبيات الحماسة»، وشرحت حال الرفع في إسارٍ ومنة).

قال البغدادي(١): وظاهر أمره أنه على لغة مَن حذف نون التثنية لغير إضافة، فقد حكي ذلك. ومما يعزى إلى كلام البهائم قول الحجلة للقطاة: بَيْضُك ثِنْتا، وبيضي مائتا، أي مائتان، وثنتان، واستشهد بأبيات منها بيت امرىء القيس:

لـهـا مَـتْـنـتـان خَـظَـاتـا كـمـا أَكَـبَّ عـلـى سـاعِـدَيْـه الـنَّـمِـرْ(٢)

والبيت من أحدَ عشر بيتًا لتأبط شرًا يذكر فيه قصته مع هذيل. وكانوا رصدوه حتى جاء، وتدلّى في غار في جبل يشتارُ فيه عَسَلاً فسدّوا عليه فم الغار، وحرّكوا له الحبل فأطلع رأسه، فقالوا له: اصعد. قال: [٢٣] فعلامَ أصعد؟ على الطّلاقة والفداء؟ قالوا: لا شرْط لك. قال: أفتراكم آخذي، وقاتلي، وآكلي جَناي؟ لا والله لا أفعله ثم جعل يسيل العسل على فم الغار، ثم عمد إلى زقّ، فشدّه على صدره ثم لصق بالعسل، ولم يزل ينزلق عليه حتى جاء سليمًا إلى أسفل الجبل، فنهض وفاتهم، وبين الموضع الذي وقع فيه وبينهم ثلاثة أيام، والأبيات من أبيات في حماسة أبي تمام(٣).

* * *

٨٨ - (خَلِيلَيَّ ما إنْ أَنْتُما الصّادقا هوىً إذا خِفْتُما فيه عَذُولاً وواشِيا)(٤)

[ص ٤٩ س ٢٣]

استشهد به على حذف نون المثنى تقصيرًا من صلة الألف واللام. فالصّادقا، أصله: الصادقان.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٨٩ - (أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمّيَّ اللّذا قتل المُلوك، وفكّكا الأغلالا)(٥)

[ص ٤٩ س ٢٤]

ساقه المصنف شاهدًا على حذف نون الموصول لتقصيره بالصلة. وفي المسألة مذهبان، مذهب البصريين، وهو الذي مشى عليه حذف نون الموصول لاستطالته بالصّلة.

---

(١) خزانة الأدب ٧/ ٥٠٠. (٢) ديوان امرىء القيس ١٦٤، والخزانة ٧/ ٥٠٠.

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ١٣٧، وشرح التسهيل ١/ ٦٢.

(٥) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٣٨٧، والأزهية ٢٩٦، والاشتقاق ٣٣٨، والخزانة ٣/ ١٨٥، ٦/ ٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٦، وشرح التصريح ١/ ١٣٢، وشرح المفصل ٣/ ١٥٤، ١٥٥، والكتاب ١/ ١٨٦، واللسان (فلج، حظا، لذي)، والمقتضب ٤/ ١٤٦، والتاج (لذي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٢، وأوضح المسالك ١/ ١٤٠، والخزانة ٨/ ٢١٠، ورصف المباني ٣٤١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٤، والمحتسب ١/ ١٨٥، والمنصف ١/ ٦٧.

وأمّا الكوفيون فحذف النون عندهم لغة في إثباتها، وطالت الصلة أم لم تَطُل، وستأتي زيادة بيان في البيت الذي بعد هذا.

والبيت للأخطل من قصيدة يفتخر فيها بقومه، ويهجو جريرًا وعنى بعمّيه: عمرًا ومرّة ابني كلثوم، فإن عمرًا قتل عمرو بن هند ملِك العرب.. ومرة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر. وقيل: عنى بهما: ابن هبيرة التّغلبي، والهذيل بن عمران الأصغر وفيهما غير ذلك.

* * *

٩٠ ـ (هما اللّتا لو وَلَدَتْ تَميمُ) لقيل فخرٌ لهم صَمِيمُ[(١)]

[ص ٤٩ س ٢٥]

الشاهد فيه كالذي قبله، وهذه لغة بني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة، و«هما» في البيت مبتدأ، و«اللّتا» خبره بتقدير موصوف أي هما المرأتان اللّتان. والجملة الشرطية مع جوابها صلة الموصول والعائد محذوف لكونه مفعولاً أي: ولدتهما. و«تميم» فاعل: «ولدت» وهو أبو قبيلة. والصميم: الخالص المُنَقّى، وهو صفة للمبتدأ الذي هو فخر و«لهم» هو الخبر، والجملة قولُ القول.

قيل: إن هذا البيت للأخطل[(٢)]. والله أعلم.

* * *

٩١ ـ (والحافِظو عَوْرَةَ العَشِيرة لا) يَأتِيهِمُ من ورائنا وَكَفُ[(٣)]

[ص ٤٩ س ٢٨]

استشهد به على حذف النّون في الجمع بعد الوصف ذي اللاّم المثنّى والمجموع.

---

(١) الرجز للأخطل في الخزانة ٦/ ١٤، وشرح التصريح ١/ ١٣٢، والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٥، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأزهية ٣٠٣، وأوضح المسالك ١/ ١٤١.

(٢) في الخزانة ٦/ ١٤: «فتشت ديوانه فلم أجده فيه».

(٣) البيت من المنسرح، وهو لعمرو بن امرىء القيس في الخزانة ٤/ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٧، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ١١٥، ٢٣٨، ولعمرو بن امرىء القيس أو لقيس بن الخطيم في اللسان (وكف)، ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٥، ولرجل من الأنصار في الخزانة ٦/ ٦، والكتاب ١/ ١٨٦، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٦٣، وجواهر الأدب ١٥٥، والخزانة ٥/ ١٢٢، ٤٦٩، ٨/ ٢٩، ٢٠٩، ورصف المباني ٣٤١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٨، والكتاب ١/ ٢٠٢، والمحتسب ٢/ ٨٠، والمقتضب ٤/ ١٤٥، والمنصف ١/ ٦٧.

وقال ابن جِنيّ[١]: حذف النون تشبيهًا لهذه الأسماء المتمكنة غير الموصولة بالأسماء الموصولة، لأنها في معنى الموصولة.

وروي: «والحافظو عورة العشيرةِ» بجرّ: [عورة][٢] العشيرة فحذف المبتدأ على أن «الحافظو» مضاف، فيكون سقوط النون للإضافة.

و«الوكف» بفتح الواو والكاف: العيب والإثم. وروي: «نطف» موضع: «وكف» وهو أيضًا بفتح النون والطاء. أي نحن نحفظ عورة عشيرتنا فلا يأتيهم من ورائنا شيء يعابون به من تضييع ثغرهم، وقلة رعايتهم.

والبيت لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي، وهو جَدّ عبد الله بن رواحة رضي الله عنه، ومات عمرو في الجاهليّة.

* * *

وسبب هذه القصيدة قتل سمير الأوسي لبُجَير مولى مالك بن العَجلان ومطلعها[٣]:

يا مال والسيّد المُعمم قد ... يطرأ في بعض رأيه السَّرَفُ

نحن بما عِندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرَّأيُ مُخْتَلفُ

[نحن] المَكِيثُونَ حيث يحمد ... بالمكْثِ ونحن المصالت الأنُفُ

والحافظو عورةِ العشيرة لا ... يأتيهم من ورائنا وَكَفُ

* * *

٩٢ ـ غشوم حين يُنْقِذُ مُسْتفادٌ ... (وخَيرُ الطّالبي التّرَةَ الغشومُ)[٤]

[ص ٤٩ س ٢٨]

استشهد به على حذف النون لغير الإضافة، فالطالبي أَصْلُهُ: الطالبون والتّرة منصوبٌ به. وفي الأصل: «الشّره بالشين وهو تحريف، وإنما هو التّرة بالمثناة الفوقية، والبيت من شعر الحماسة، وقبله[٥]:

يُؤَسّى عن زيادٍ كلّ حيّ ... خَليّ ما تأوّبه الهمومُ

(١) المحتسب ٢/ ٨٠.

(٢) سقطت من الأصل، والسياق يقتضي إثباتها.

(٣) انظر الأبيات في ديوان قيس بن الخطيم ١١٥، ٢٣٩.

(٤) البيت من الوافر، وهو للوليد بن عقبة في حماسة البحتري ٣٠، واللسان ١٢/ ١٤٧ (حلم)، ٤٣٨ (غشم)، والمحتسب ٢/ ٨٠، ولعبد الرحمٰن بن زيد في أمالي القالي ١/ ٢٦٦.

(٥) حماسة البحتري ٣٠، والحماسة البصرية ١/ ١١٥ ـ ١١٦، وأمالي القالي ١/ ٢٦٦.

فلو كنت القتيل وكان حيًّا لطالبَ لا ألَفُّ ولا سَؤُومُ
ولا هيّابة بالليل نِكْسٌ ولا ضرع إذا أمسى نَؤُومُ
وكيف تجلد الأقوام عنه ولم يقتل به الثأرُ المُقِيمُ
غشوم . . . الخ.

* * *

٩٣ ـ (وإنّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤهمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالدِ)(١)
[ص ٤٩ س ٣٠]

استشهد به على حذف نون: «الذين» تخفيفًا، والدليل على أنه أراد الجمع قوله: «دماؤهم»، ويجوز أن يكون الذي واحدًا يؤديْ عن الجمع لإبهامه، ويكون الضمير محمولاً على المعنى فيجمع كما قال تعالى: ﴿والّذِي جاء بالصِّدْق وصدَّقَ به أُولئك هم المُتّقُون﴾(٢).

وحانت من الحين: وهو الهلاك. وفلج بالفاء والجيم، وبينهما لام اسم موضع.
وأمّا ما في الأصل مِنْ: «بلفح» باللام والحاء المهملة، فإنه تحريف.

ومعنى هم القوم كل القوم يا أُم خالد: أن الذين هلكوا بهذا الموضع هم القوم والرجال الكاملون، فاعلمي ذلك، وابكي عليهم يا أُم خالد.

والبيت من جملة أبيات قيل: إنها للأشهب بن رُمَيلة، وقيل: لحريث بن محفض يرثي بها قومه.

* * *

٩٤ ـ (أقولُ لِصاحبيَّ لَمَا بدا لي معالِمُ منهما وهما نَجِيَا)(٣)
[ص ٣٩ س ٣٣]

استشهد به على أن حذف النون لغير إضافة، وتقصير الصّلة شاذّ والأصل: نَجيّان.

* * *

(١) البيت للأشهب بن رميلة في الخزانة ٦/ ٧، ٢٥ـ ٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧، والكتاب ١/ ١٨٧، واللسان (فلج، لذا)، والمؤتلف ٣٣، والمحتسب ١/ ١٨٥، ومعجم ما استعجم ١٠٢٨، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢، والمقتضب ٤/ ١٤٦، والمنصف ١/ ٦٧، وبلا نسبة في الأزهية ٩٩، والخزانة ٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠، ورصف المباني ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧، وشرح المفصل ٣/ ١٥٥، ومغني اللبيب ١/ ١٩٤، ٢/ ٥٥٢، وسيعاد البيت برقم ١٣٥٢، وفي الأصل «إن الذي» بإسقاط الواو.

(٢) ٣٣/الزمر: ٣٩.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في اللسان ١٥/ ٣٠٩ (نجا).

٩٥ ـ (لو كنتمُ مُنجِدي حين استَعَنتُكُمُ) لم تَغدِموا ساعِدًا منّي ولا عَضُدا[١]
[ص ٥٠ س ١]

استشهد به على حذف النون ضرورة في غير ما تقدمت شواهده. ولم أعثر على قائله.

* * *

٩٦ ـ (تركنا أخا بكرٍ ينوءُ بصَدْرِهِ بصفِّينَ مخضوبَ الجُيُوبِ من الدَّم)[٢]
[ص ٥٠ س ١٤]

استشهد به على أن العلم المنقول من الجمع يرفع بالواو، وينصب ويجرّ بالياء كما هنا، فإن «صِفِّين» هنا وقعت مجرورة بالياء.

قال ياقوت[٣]: (صِفِّين بكسرتين وتشديد الفاء، وحالها في الإعراب حال: صريفين. وقد ذكرتُ في هذا الباب أنها تعرب إعراب الجموع، وإعراب ما لا يَنصَرف، وقيل لأبي وائل شقيق بن سلمة: أَشَهِدْت صِفِّين؟ فقال: نعم، وبئست الصِّفُّون.

وهو موضع بقرب «الرَّقّة» على شاطىء الفرات من الجانب الغربي بين «الرقة» و«بالِس».

ووقعة «صفين» مشهورة سنة سبع وثلاثين. قوله: ينوء بصدره: يرتفع به. يعني أنهم تركو مُرتَثًا[٤] بالجراحة. والجيوب: جمع جيب.

والبيت لزيد بن عديّ بن زيد العباديّ.

* * *

٩٧ ـ بِـهَـا الـعَـيْـنَـانِ تَـنْـهَـلُّ
[ص ٥٠ س ٢٤]

هذا الشطر من رجز[٥]، وهو:

لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ زُلُّ بِها العيْنانِ تَنْهَلُّ [٢٥]
يُنادي الآخِرُ الأُلُّ أَلا حُلُّوا أَلاَ حُلُّوا

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ١٤٣.
(٢) البيت من الطويل، وهو لزياد بن عدي بن حاتم في شرح التسهيل ١/٨١.
(٣) معجم البلدان ٣/٤١٤. (٤) أُرْتِثَّ: حُمِلَ من المعركة رثيثًا؛ أي: جريحًا.
(٥) الصواب أن الشطر من الهزج، والبيتان التاليان لامرىء القيس في ملحق ديوانه ٤٧٣، والخزانة ٧/٥٥٦، واللسان ١١/٢٦ (ألل)، وجمهرة اللغة ٥٩، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/٤٢، والخزانة ٥/١٩٧، ٧/٥٥٢، واللسان (زلل)، والتاج (ألل، زلل)، والأول في المحتسب ٢/١٨٠، وأمالي ابن الشجري ١/١٢١، والثاني في تهذيب اللغة ٢/٣٦٦.

الشاهد في قوله: تنهلّ. وإنما لم يقل: تنهلاّن، لأن حكم العينين حكم حاسّة واحدة، ولا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى، فاكتفى بضمير الواحدة.

والزحلوفة بالفاء: آثار أراجيح الصّبيان على الميدان.

والرّجز ينسب لامرىء القيس.

* * *

٩٨ ـ (إذا ذَكَرَتْ عيني الزّمان الذي مَضى بصحراء فَلْجٍ ظلّتا تَكِفانِ)(١)
[ص ٥٠ س ٢٦]

الشاهد فيه إفراد: «عيني» وتثنية: «ظلّتا» و«تكفان».

ويجوز في الباب أربعة أوجه:

أحدها: أن تستعمل الحقيقة في الخبر، والمخبر عنه، وذلك قولك: عيناي رأتاه، وأذناي سَمِعَتاه، وقدماي سعتا فيه.

والثاني: أن تعبر عن العضوين بواحد، وتفرد الخبر حملاً على اللفظ تقول: عيني رأته، وأذني سمعته، وقدمي سعت فيه. وإنما استعملوا الإفراد في هذا تخفيفًا، وللعلم بما يريدون، فاللفظ على الإفراد، والمعنى على التثنية.

والثالث: أن تثني العضو، وتفرد الخبر، لأن حكم الأذنين أو القدمين حكم حاسّة واحدة لاشتراكهما في الفعل، ومثاله: ما تقدّم آنفًا.

والرابع: أن يعبر عن العضوين بواحد، ويثنى الخبر حملاً على المعنى كقولك: أذني سمعتاه، وعيني رأتاه، وعليه هذا البيت.

* * *

٩٩ ـ (كُلوا في بعض بَطْنِكم تَعِفُّوا) فإن زمانَكُم زمنٌ خَميصُ(٢)
[ص ٥٠ س ٢٧]

الشاهد فيه وضع البطن موضع البطون.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٥٧٣، والصاحبي في فقه اللغة ٢٥٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ٢٢٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١١، ٢/ ٢٥، ٣٨، وتخليص الشواهد ١٥٧، والخزانة ٧/ ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٤، وشرح المفصل ٥/ ٨، ٦/ ٢١، والكتاب ١/ ٢١٠، والمحتسب ٢/ ٨٧، والمقتضب ٢/ ١٧٢، وأساس البلاغة (خمص).

وقوله: إن هذا النوع ضرورة هو مذهب سيبويه.

وذهب الفراء: إلى أنه جائز في الكلام غير مختص بالشعر، وتبعه جماعة منهم ابن جني والزمخشري.

والذي يظهر أن هذا النوع وما قبله ليسا واحدًا في الاستعمال، وأن ذلك أكثر استعمالاً من هذا اهـ.

وصف أنهم قتلوا من شدّة الزمان وكَلَبِه فيقول: كلوا في بعض بطونكم ولا تملؤوها حتى تعتادوا ذلك وتعفّوا عن كثرة الأكل، وتقنعوا باليسير، فإن الزمان ذو مخمصة وجدب. والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعلم قائلها.

* * *

١٠٠ - (لأطْعَمْتُ العِرَاقَ ورافِدَيْهِ) فَزارِيًّا أحذّ يدِ القَميصِ[١]

[ص ٥٠ س ٢٧]

الشاهد فيه مجيء: رافديه موضع رافده بالإفراد كما في الأصل.

وفي القاموس[٢]: الرافدان: دجلة والفرات. وقال ياقوت في المعجم[٣]: الرافدان: دجلة والفرات، وقيل: البصرة والكوفة.

وقال المبرّد في تفسير هذا البيت[٤]: والعراقان: البصرة والكوفة. والرافدان: دجلة والفرات وقوله: «أحذّ يد القميص»: الأحذّ: الخفيف. قال: وإنما نسبه بالخفة في يده إلى السّرقة[٥]، وروايته: «أأطعمت العراق؟».

وأورد ابن سيده الشطر الأخير في المخصص[٦]، وقال: فنسب الخيانة إلى اليد، وهي للجملة.

والبيت للفرزدق من جملة أبيات يهجو بها عمرو بن هبيرة، ويلوم يزيد بن عبد الملك على توليته العراق.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٨٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٩٠، واللسان والتاج وأساس البلاغة (رفد، حذذ) والسمط ٨٦٢، والحيوان ٥/ ١٩٧، والمقاييس ٢/ ٤٢١، وبلا نسبة في الحيوان ٦/ ٥١٠.

(٢) القاموس: «رفد».

(٣) معجم البلدان ٣/ ١٥ (الرافدان).

(٤) الكامل ٩٨٧.

(٥) في الكامل «إلى السَّرَق».

(٦) المخصص ٢/ ٤، ١٣، ٢٢٥.

١٠١ - رأيت بني البكريِّ في حَوْمَةِ الوَغى (كفاغِري الأفواهِ عند عَرِينِ)(١)
[ص ٥٠ س ٣٣]

استشهد به على إضافة المثنى إلى ما هو جمع، ففاغري: مثنّى فاغر، والأفواه جمع.

وفي شرح أبي حيان للتسهيل: ومثّل يعني ابن مالك ما أضيف معنًى إلى ما ذكر من هذا الجمع المراد به التثنية بقول الشاعر وأنشد البيت. قال: أي كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما. اهـ.

ويقال: فغر فاه: فتحَهُ. وفغر فوه: انفتح، فهو متعدّ ولازم.

وعرين الأسد: مأواه الذي يألفه. ولم أعرف قائله [٢٦].

* * *

١٠٢ - (حمامةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمِي) سقاكِ من الغُرِّ الغوادي مَطِيرُها(٢)
[ص ٥١ س ٦]

استشهد به على وضع المفرد موضع المثنى، والأصل: بطني الواديين.

قال أبو حيان ومن العرب مَن يضع الجمع موضع الاثنين، ووجه ذلك: أنه لما أمن اللبس، وكره الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة صرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد لأنه أخف من الجمع، وذلك قليلٌ جدًّا لا ينبغي أن يقاس عليه. ومنه قوله: «حمامة بطن الواديين» الخ. أراد: بَطْني الواديين فأفرد.

وهذا البيت لتوبة بن الحمير.

* * *

١٠٣ - (بما في فُؤادَينا من الهمِّ والهَوى) فَيُجْبَرُ منهاضُ الفؤادِ المشعَّفُ(٣)
[ص ٥١ س ٦]

استشهد به معطوفًا على ما قبله، واستشهد به أبو حيّان على وجه أصرح وأبين، ولفظه: ومن العرب مَن يخرج اللفظ على أصله من التثنية، فيقول: قطعت رأسَيْ الكَبْشَيْن، وذلك قليل اهـ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في حاشية يس ٢/ ١٢٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ٤٣٨، ٤٤٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٨٦، وللمجنون في ديوانه ١١٣، ولتوبة بن الحمير في الأغاني ١١/ ١٩٨، وأمالي القالي ١/ ٨٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٠٣، والمقرب ٢/ ١٢٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٥، وجمهرة أشعار العرب ٨٧٨، والكتاب ٣/ ٦٢٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ١٥٥.

ومنهاض الفؤاد: الذي أصاب فؤاده هيض، أي كسر بعد جبر. والمشعف: الذي أصاب الحبّ شعاف قلبه، وهو رأسه عند معلّق النياط.

والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق.

* * *

١٠٤ - نَذودُ بذكْرِ اللّهِ عنّا من السُّرى (إذا كان قلبانا بنا يَجِفانِ)[١]
[ص ٥١ س ٦]

الشاهد فيه كالذي قبله.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[٢]: وقد ذكر للقياس من وضع الجمع موضع التثنية فقال: قطعت رؤوس الكبشين، فقال: هذا هو المختار. ومن العرب مَن يخرج اللفظ على أصله من التثنية فيقول: قطعت رَأْسَيْ الكبشين، وذلك قليل. قال الفرزدق: «بما في فؤادينا» الخ. وقال الآخر: «نذود بذكر الله» الخ اهـ.

وهذا البيت أظنه لعروة بن حزام أو لكعب صاحب ميلاء[٣].

* * *

١٠٥ - ومَهْمَهَيْن قَذَفَيْن مَرْتَيْن (ظَهْراهما مثلُ ظهور التُّرْسَيْنْ)[٤]
[ص ٥١ س ٧]

الشاهد فيه كالذي قبله. وتقدّم الكلام عليه في صحيفة ٤٨.

* * *

١٠٦ - (هما نَفَثَا في فِيَّ مَن فَمَوَيْهِما) على النّابح العاوي أَشَدَّ رِجامِ[٥]
[ص ٥١ س ٧]

---

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء بالعربية بالأندلس في عصره، من كتبه «المقرب» في النحو، و«الممتع» في التصريف. توفي ٦٦٩هـ. انظر الأعلام ٥/١٧٩ - ١٨٠.

(٣) لم يرد البيت في قصيدة عروة بن حزام في ذيل الأمالي ١٦٠، ولا في قصيدة كعب بن مالك في مصارع العشاق ٢/١٤١ - ١٤٢.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٥٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٢١٥، وتذكرة النحاة ١٤٣، وجواهر الأدب ٩٥، والخزانة ٤/٤٦٠ - ٤٦٤، ٧/٤٧٦، ٥٤٦، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٧، ٢/٤٨٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٥٨، وشرح شواهد الشافية ١١٥، والكتاب ٣/٣٦٥، ٦٢٢، واللسان ١٢/٤٥٩=

الشّاهد فيه كالذي قبله.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: وقد جمع الشاعر بين اللغتين وأنشد البيت.

وضمير المثنّى في قوله: «هما نفثا في فِيّ» لإبليس وابنه المذكوران في بيت قبل الشاهد.

وفي البيت أيضًا الجمع بين البدل والمبدل منه، وهما: الميم والواو. قال سيبويه(١): وأمّا «فم» فقد ذهب مِن أصله حرفان، لأنه كان أصله: فَوْهٌ، فأبدلوا الميم مكان الواو [ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم](٢)، فهذه الميم بمنزلة العين. نحو ميم: «دم» تثبت في الاسم(٣)، فمن ترك «دم» على حاله إذا أضاف، ترك «فم» على حاله. ومَن ردّ إلى «دم» اللام ردّ إلى: «فم» العين، فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين [في فمٍ](٤) وأنشد البيت.

و«نَفَثا»: أي أَلْقَيا على لساني، يعني إبليس وابن إبليس، لأنه ممّا يقال: إنَّ لكل شاعر شيطانًا. و«النابح» هنا: أراد به مَن يتعرض للهجو والسبّ من الشعراء، وأصله في فيّ الكلب، ومثله: العاوي. و«الرجّام»: مصدر راجمه بالحجارة، أي: راماه، وراجم فلان عن قومه: إذا دافع عنهم، جعل الهجاء في مقابلة الهجاء كالمراجعة لجعله الهاجي كالكلب النّابح.

والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره تائبًا إلى الله تعالى مِمّا فرط منه في مهاجاته الناس، وذمّ فيها إبليس، لإغوائه إياه في شبابه، ومطلعها: [٢٧]

أَلَـمْ تـرنـي عـاهـدتُ ربِّي وإنّـنـي ... لَـبَـيْـنَ رِتـاجٍ قـائـمٌ ومـقـامِ
على حِلْفةٍ لا أَشْتم الدَّهْرَ مُسْلمًا ... ولا خـارِجًـا مـن فـيَّ زورُ كـلامِ

ومنـهـا:

وما أنت يا إبليس بالمرء أَبْتَغِي ... رضـاهُ، ولا يـقـتـادُنِـي بـزِمـامِ
سأَجْزيك من سَوْءات ما كنت سُقْتَنِي ... إلـيـه جـروحًـا فـيـك ذاتَ كِـلامِ

= (فمم)، ١٣/٥٢٦، ٥٢٨ (فوه)، والمحتسب ٢/٢٣٨، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٥، والأشباه والنظائر ١/٢١٦، والإنصاف ١/٣٤٥، وجمهرة اللغة ١٣٠٧، والخصائص ١/١٧٠، ٣/١٤٧، ٢١١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٥، والمقتضب ٣/١٥٨، والمقرب ٢/١٢٩.

(١) الكتاب ٣/ ٣٦٥.

(٢) سقطت الجملة من الأصل، وهي من الكتاب ٣/ ٣٦٥.

(٣) ثمة خلل، صوابه من الكتاب: «تثبت في الاسم في تصرُّفه في الجر والنصب، والإضافة والتثنية».

(٤) سقطت من الأصل، والاستدراك من الكتاب ٣/ ٣٦٥.

تُعَيِّرُها في النّار والنّار تلتقي ... عليك بزقوم لها وضِرامِ
وإنّ ابن إبليسٍ وإبليسُ أَلْبَنا ... لهم بعذابِ الناسِ كُلَّ غلامِ

هما نَفثا في فِيَّ: فَمَويْهِما الخ..

* * *

١٠٧ ـ (فتخالسا نَفسَيهِما بِنَوافِذٍ) ... كنوافذ العُبَطِ التي لا تُرْقَعُ[(١)]

[ص ٥١ س ٧]

الشاهد في قوله: «فتخالسا نفسيهما، وتقدّم ما في هذا النوع».

وقال ابن الأنباري[(٢)]: والأكثر فتخالسا أَنْفُسَهُما، لأن كلّ شيئين من شيئين يُثَنّيان بلفظ الجمع كقولك: ضربْتُ صُدورَهُما وظُهورَهُما. قال الله تعالى: ﴿فقد صَغَتْ قُلُوبكما﴾[(٣)]. والضّمير للشجاعين المذكورين قبل هذا البيت في عدد أبيات من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي المشهورة. ومطلعها[(٤)]:

أَمِن المَنونِ ورَيْبِه تَتَوجَّعُ ... والدَّهْرُ ليس بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

إلى أن قال:

والدَّهْرُ لا يَبْقى على حَدَثانِهِ ... مُسْتَشْعِرٌ حَلَق الحديد مُقَنَّعُ
بَيْنا تَعَنُّقهِ الكُماةَ ورَوْغِه ... يوماً أُتيح له جَريءٌ سَلْفَعُ
يَغدو به نَهِشُ المُشاشِ كأنّهُ ... صَدَعٌ سَلِيمٌ رجْعُهُ لا يطلعُ
فتنادَيا وتَواقَفَتْ خَيْلاهُما ... وكِلاهُما بَطَلُ اللّقاء مُخدّعُ
مُتَحامِيَيْن المجْدَ كُلٌّ واثقٌ ... ببلائه، واليومُ يَوْمٌ أَشْنَعُ
وعَلَيْهِما مَسْرودَتان قضاهُما ... داودُ أو صَنَعُ السّوابغ تبعُ
وكِلاهُما في كفّه يَزَنِيّةٌ ... فيها سِنانٌ كالمنارة أَصْلَعُ
وكلاهما مُتوشِّحٌ ذا رَوْنَقٍ ... عَضْبًا إذا مسّ الضّريبةَ يَقْطَعُ
فتَخالَسا نَفْسَيْهِما بنوافِذٍ ... كنوافِذِ العُبُط التي لا تُرْقَعُ
وكلاهما قد عاش عِيشة ماجِدٍ ... وجنى العَلاء لو أن شَيْئًا يَنْفَعُ

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٤٠، وشرح اختيارات المفضل ١٧٢٦، واللسان والتاج (خلس، عبط)، والأساس (عبط).

(٢) شرح اختيارات المفضل ١٧٢٦. (٣) ٤/التحريم: ٦٦.

(٤) انظر القصيدة في شرح أشعار الهذليين، وشرح اختيارات المفضل.

هذا آخر القصيدة.

ولنرجع للكلام على بيت الشاهد. «تخالسا»: أي جعل كلّ واحد منهما يختلس صاحبه بالطّعن. و«النوافذ»: جمع نافذة، وهي الطّعنة، تنفُذ حتى يكون لها رأسان. و«عُبُط»: جمع عبيط. أصل العبط: شقّ الجلد الصّحيح ونحر الصّحيح من غير علّة.

* * *

١٠٨ - (أَبِيتُ أَسْرِي وتبيتي تَدْلُكِي وَجْهَكَ بالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي)[١]

[ص ٥١ س ٢٧]

الشاهد فيه حذف النون من: «تبيتي»، و«تدلكي»، الأصل: تبيتين، وتدلكين. وظاهر كلام المصنف أنه من الشاذ، ولا يختصّ بالضرورة لوروده في الآية على قراءة: ﴿تَظَاهَرَا﴾[٢] بتخفيف الظّاء[٣]

وقال ابن عصفور[٤]: إنّه للضرورة، وجعله نظير قول امرىء القيس:

فاليوم أشرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا من الله ولا واغِلِ[٥]

[٢٨] قال: ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام إلا ما جاء في حديث خرّجه مسلم من قتلى بدر حين قام عليهم رسول الله ﷺ، فناداهم «الحديث»، فسمع عمر قول النبيّ ﷺ، فقال: يا رسول الله: كيف يَسْمَعوا، وأنى يُجِيبوا، فحذف النون من يَسْمَعُون، ويُجِيبُون.

---

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (دلك، ردم)، والأشباه والنظائر ١/ ٨٢، ٣/ ٩٥، والخزانة ٨/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥، والخصائص ١/ ٣٨٨، ورصف المباني ٣٦١، وشرح التصريح ١/ ١١١، والمحتسب ٢/ ٢٢.

(٢) ٤٨/ القصص: ٢٨.

(٣) قرأ ابن عمرو ونافع وابن كثير وأبو جعفر (تظّاهرا)، الإتحاف ٤١٩. وقرأ عكرمة (تتظاهرا)؛ وقرأ أبو عمرو (تظّهّرا)، البحر المحيط ٨/ ٢٩١.

(٤) المقرب ٢/ ٢٠٥.

(٥) ديوان امرىء القيس ١٢٢، وسيعاد البيت برقم ١٣٠.

[شوَاهِد الفَعل المضَارع المعتَل الآخر]

١٠٩ - (ومـن يَـتّـقْ فـإنّ الله مَـعْـهُ)   وَرِزْقُ الـلّـهِ مُـؤتـابٌ وغـادِ[١]

[ص ٥٢ س ١٩]

استشهد به على أنّ ما قبل الأحرف التي تحذف للجزم يجوز تسكينه في الشعر، فيتق مجزوم بمَنْ الشّرطية بحذف الياء، وسكنت القاف للضرورة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٠ - إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِي   (ولا تَـرضّـاهـا ولا تَـمَـلّـقِ)[٢]

[ص ٥٢ س ١٩]

استشهد به على أن حروف العلة قد تبقى مع وجود الجازم. وبعد البيت:

واغـمِـدْ لأخـرى ذاتِ دلٍّ مُـؤنِـق   لَـيِّـنَـةِ الـمسِّ كـمسِّ الـخِـرْنِـق[٣]

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/٣٠٦، ٢/٣١٧، ٣٣٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩٩، وشرح شواهد الشافية ٢٢٨، والصاحبي ٤٨، والمحتسب ١/٣٦١، واللسان ١/٢١٨ (أ وب)، ١٥/٤٠٢ (وقي).

المؤتاب: اسم فاعل من ائتاب من الأوب. الغادي: اسم فاعل من غدا يغدو.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩، والخزانة ٨/٣٥٩، ٣٦٠، والمقاصد النحوية ١/٢٣٦، وبلا نسبة في اللسان (رضي)، والأشباه والنظائر ٢/١٢٩، والإنصاف ٢٦، والخصائص ١/٣٠٧، وسر صناعة الإعراب ٧٨، وشرح التصريح ١/٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٥، وشرح شواهد الشافية ٤٠٩، وشرح المفصل ١٠/١٠٦، والممتع في التصريف ٢/٥٣٨، والمنصف ٢/٧٨، ١١٥، والمخصص ١٣/٢٥٨، ١٤/٩، والتاج (رضي).

(٣) ديوان رؤبة ١٧٩، والبيت الثاني بلا نسبة في اللسان (خرنق)، وتهذيب اللغة ٧/٦٢٩

«الخرنق» بكسر الخاء المعجمة، وسكون الراء: ولد الأرنب. و«الدّل» بفتح الدّال، وتشديد اللام: الغنج، ومثله الدّلال. و«المؤنِق» بكسر النون: بمعنى معجب.

والمعنى: طَلِّقْها ولا ترضاها، ولا تتملّق لها.

والرّجز لرؤبة.

* * *

١١١ ـ هَجَوْتَ زَبّانَ ثم جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِن هَجْو زبّانَ (لم تَهْجُو ولم تَدَعِ)(١)

[ص ٥٢ س ٢٠]

الشاهد فيه كالذي قبله.

زبّان: اسم رجل.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١١٢ ـ (أَلم يأتِيك والأنباءُ تَنْمِي) بما لاقت لبونُ بني زِيادِ(٢)

[ص ٥٢ س ٢٠]

الشاهد فيه كالشاهد في البيتين قبله.

وهذه الأبيات استشهد بها في التوضيح وشرحه على ما في الأصل. قال(٣): الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو ما آخره ألف كيخشى، أو ياء كيرمي، أو واو كيدعو. فإنّ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزبّان بن العلاء في معجم الأدباء ١١/١٥٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١/٨٥، والتاج (زبب، زبن)، والإنصاف ١/٢٤، والخزانة ٨/٣٥٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٠، وشرح التصريح ١/٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٤، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦، وشرح المفصل ١٠/١٠٤، واللسان ١٥/٤٩٢ (يا)، والمقاصد النحوية ١/٢٣٤، والممتع في التصريف ٢/٥٣٧، والمنصف ٢/١١٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/١٣١، والخزانة ٨/٣٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٠، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨، وشرح شواهد المغني ٣٢٨، ٨٠٨، والمقاصد النحوية ١/٢٣٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/٢٨٠، والإنصاف ١/٣٠، وأوضح المسالك ١/٧٦، والجنى الداني ٥٠، وجواهر الأدب ٥٠، والخزانة ٩/٥٢٤، والخصائص ١/٣٣٣، ٣٣٧، ورصف المباني ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/٨٧، ٢/٦٣١، وشرح الأشموني ١/١٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٤، وشرح المفصل ٨/٢٤، ١٠/١٠٤، والكتاب ٣/٣١٦، واللسان ٥/٧٥ (قدر)، ١٤/٣٢٤ (رضي)، ٤٣٤ (شظي)، ١٥/٤٩٢ (يا)، والمحتسب ١/٦٧، ٢١٥، ومغني اللبيب ١/١٠٨، ٢/٣٨٧، والمقرب ١/٥٠، ٢٠٣ والممتع في التصريف ٢/٥٣٧، والمنصف ٢/٨١، ١١٤، ١١٥.

(٣) أوضح المسالك ١/٧٦.

جَزْمَهُنَّ بحذف الآخِرِ. فأمّا قوله: «إذا العجوز» الخ ـ وأردفاه بالبيتين بعده ـ فضرورةٌ فيهن حيث أثبت أَحْرُفَ العِلّة الثلاثة مع الجازم.

وقيل: هذه الأحرف إشباع، والحروف الأصلية محذوفة للجازم.

وقيل: هذه الأحرف أصلية بناء على قول مَن يجزم المعتل بالحركة المقدّرة، ويقرّ حرف العلة على حاله. والأنباء: جمع نبأ وهو الخبر. وتَنمي بفتح التاء المثناة من فوق من: نَمَى الحدِيث، يقال: بالتخفيف إذا بلّغه على وجه الإصلاح وبالتشديد إذا كان على وجه الإفساد.

و«اللّبون»: الناقة ذات اللبن. ويروى: «قَلوص» بفتح القاف، وضمّ اللام: وهي النّاقة الشابة بدل لبون. و«بنو زياد»: الربيع بن زياد وإخوته. وفاعل «يأتيك» مضمر، و«بما لاقت» «بتنمي» لقربه. ويجوز أن يكون «ما لاقت» فاعل «تأتيك» و«الباء» زائدة في الفاعل مثلها في: ﴿وكَفَى باللَّهِ شهيدًا﴾[1].

والبيت من أبيات لقيس بن زهير العَبْسي يقولها في قصّةِ شَحْناء وقعت بينه وبين بني زياد بسبب دِرْعٍ له، أخذها الربيع فطرد قيسٌ إبلهم، فباعها لعبد الله بن جدعان القرشي بمكة بأسْيافَ وأَدْراع.

* * *

١١٣ ـ (عَـجِـبْـتُ مـن لَـيـلاك وانـتـيـابِـهـا　　مـن حيـثُ زارتـنـي ولـم أُورا بِـهَـا)[2]

[ص ٥٢ س ٣٠]

استشهد به على اللغة التي لا تحذف حرف العلة للجازم. ونصّ كلامه[3] فإذا دخل الجازِم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر، لأن حكمه حكم الصحيح، يقدّر حذف الجازِم الضّمةَ من الهمزة، وأنشد البيت.

ورواه: أدرى بها. قال: أي ولم أدْرِ أي أشعر بها داري. انتهى كلامه.

واستشهد به سيبويه[4] في كتابه على [٢٩] تخفيف الهمزة الساكنة من قوله: «أُورأ» ولفظ روايته:

عَـجِـبْـتُ مـن لـيـلاك وانْـتِـيـابِـهـا　　مـن حـيـث زارتـنـي ولـم أُورَا بِـهَـا

وهذه الرواية هي الصحيحة.

---

(١) ٧٩/ النساء: ٤.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان ١/ ١٩٤ (ورأ)، والكتاب ٣/ ٥٤٤.

(٣) أي السيوطي في الهمع.　　(٤) الكتاب ٣/ ٥٤٤.

قال الأعلم[١]: الشاهد في تخفيف الهمزة الساكنة من قوله: «أورأ» لما احتاج إليه من ردف القافية. ولو حققها على ما يجب لأنّها طَرَفٌ ـ لم يجز له من أجل الرّدف المضمن في القافية.

ومعنى لم أورأ بها: لم أعلم بها، وحقيقته: لم أشعر بها من ورائي. لأن لام «وراء» همزة أصلية في قول مَنْ صغرها: «وُرَيْئَة» فحمل الفعل على هذا التقدير.

ومن جعل همزة «وراء» منقلبة قال في تصغيرها: «وُرَيّة».

ويقال: معنى لم أورأ بها: لم أغرّ، وأصله: لم «أُوأَر» ثم قلب إلى: «أُورأ» يقال: أَوْرأتهُ بكذا: إذا أغريته والانتياب: القصد والإلمام، وخاطب نفسه في البيت الأول ثم أخبر عن نفسه في البيت الآخر، لأن من كلامهم أن يتركوا الخطاب للإخبار، والإخبار للخطاب اتّساعًا لعلم السامع. اهـ فعلمت أنّ ما في الأصل تحريف.

وقال أبو حيان: يريد: أرآبها من ورائي.

ولم أقف على قائله.

* * *

١١٤ ـ جريء متى يُظلَمْ يعاقِبْ بظُلْمِهِ سريعًا (وإلاّ يُبْدَ بالظلْمِ يَظلِمِ)[٢]

[ص ٥٢ س ٣١]

استشهد به على أنّ ابن عصفور أجاز حذف الهمزة للجازم تشبيهًا لها بحرف العلة[٣]، وأجاب في الأصل بأن ذلك على لغة من قال: بدا يبدا.

والبيت من معلّقة زهير.

* * *

(١) شرح الأعلم ٢/ ١٦٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٤، والخزانة ٣/ ١٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٣٧٩، وشرح شواهد الشافية ١٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٥، والممتع في التصريف ١/ ٣٨١، ٢/ ٤٢٨، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٦، والمقرب ١/ ٥٠.

(٣) المقرب ١/ ٥٠.

[شَواهِد الإعراب المقدّر]

١١٥ ـ (وكَسَوْتِ عاري لَحْمِه فَتَركْتِه) جَدِلاً يسحّب ذَيْلَهُ ورداءَهُ[١]

[ص ٥٣ س ١٧]

استشهد به على تقدير الفتحة ضرورة في قوله: «عاري».

قال أبو حيان في شرح التسهيل: وتقدير الفتحة في منصوب هذا المنقوص من القرائن الخمسة عند جمهور النحويين.

وزعم أبو حاتم أن ذلك لغة فصيحة، ومعنى البيت ظاهر.

ولم أقف على اسم قائله.

* * *

١١٦ ـ (ولو أنّ واشٍ باليمامة دارُهُ) وداري بأعلى حَضْرَمَوْتَ اهتدى لِيَا[٢]

[ص ٥٣ س ١٧]

الشاهد فيه عدم ظهور النصب في: «واش» وهو عند أكثرهم ضرورة والبيت لم أعثر على قائله[٢].

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الممتع في التصريف ٢/ ٥٥٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ٢٣٣، والخزانة ١٠/ ٤٨٤، وشرح شواهد الشافية ٧١، ٤٠٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٨، وبلا نسبة في بغية الوعاة ١/ ٢٨٩، وشرح الأشموني ١/ ٤٤، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٣، وشرح المفصل ٦/ ٥١، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٩.

١١٧ ـ (كأنّ أيدِيهِنَ بالقاعِ القَرِقْ) أيدي جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ[١]

[ص ٥٣ س ١٨]

استشهد به على إسكان الياء من: «أيديهن» ضرورة، والقياس فتحها.

وقال المبرّد[٢]: إسكان الياء في موضع النصب من أحسن الضّرورات، لأن الألف ساكنةٌ في الأحوال كلها، فكذلك جعلت هذه، ثم شبّهت الواو في ذلك بالياء.

والضمير في «أيديهن» للإبل. و«القاع»: هو المكان المستوي. و«القَرِق» بفتح القاف الأولى، وكسر الراء: الأملس، وقيل: الخشن الذي فيه الحصى. وقيل: القَرِق: المستوي من الأرضِ الواسع. وإنّما خصّ بالوصف، لأن أيدي الإبل إذا أسرعت في المستوي فهو أحمدُ لها، وإذا أبطأت في غيره فهو أجهد لها.

و«جَوارٍ»: جمع جارية، و«يتعاطين»: يناول بعضُهُنّ بعضًا، و«الورِق» الدّراهم. شبه حذف من اسم الإبل للحصى في ذلك المكان بحذف جَوارٍ لدراهِمَ يَلْعَبْنَ بها والبيتان نسبهما بعضهم لرؤبة.

* * *

١١٨ ـ وعِرْقُ الفرزدق شَرّ العروق (خَبِيثُ الثرى كابِيُ الأزْنُدِ)[٣]

[ص ٥٣ س ٢٢]

استشهد به على ظهور الضّمة في المنقوص، فإنه ضرورة.

و«خبيث» خبر مبتدأ محذوف أي هو خبيث، «الثرى»: أي خبيث الأصل. و«كابي الأزند»: من كبا الزّند إذا لم تخرج ناره. والأزنُدُ: جمع زَنْد وهو [٣٠] العود الذي تقدح به النار، وهو الأعلى. ويقال للسُّفْليّ: زَنْدَة.

والبيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق في أولها:

زار الفرزدقُ أَهْلَ الحجاز فلم يَحْظَ فيهم ولم يُحْمَدِ

* * *

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩، والخزانة ٨/ ٣٤٧، وشرح شواهد الشافية ٤٠٥، والتاج (زهق، قرق)، واللسان (زهق)، وبلا نسبة في اللسان (قرق)، (ثمن)، والأشباه والنظائر ١/ ٢٦٩، والخصائص ١/ ٣٠٦، وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤، والمحتسب ١/ ١٢٦، ٢٨٩، ٢/ ٧٥، وتهذيب اللغة ١٥/ ١٠٧، وكتاب العين ٥/ ٢٢، ومجمل اللغة ٤/ ١٥٦، والمقاييس ٥/ ٧٥، وتاج العروس (ثمن).

(٢) الكامل ٩٠٨ ـ ٩٠٩.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لجرير في ديوانه ٨٤٣، والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٤.

١١٩ ـ (تُـذلـي بِـهِـنّ دوالِـيُ الـزُّزاعِ)[1]

[ص ٥٣ س ٢٢]

الشاهد فيه كالذي قبله.
ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

١٢٠ ـ (لا بارك الله في الغوانِي هَلْ) يَـبِـتْـنَ إلاّ لَـهُـنّ مُـطّـلَـبُ[2]

[ص ٥٣ س ٢٣]

استشهد به على ظهور الكسرة في ياء المنقوص ضرورة.
واستشهد به الدّماميني في شرح التسهيل ولم ينسبه لأحد.
وقال الزمخشري[3]: حرّك الياء من الغواني للضرورة.
و«المطّلب»: التطلب أي لا يتركن. ويجوز أن يريد أنهن يطلبن مَن يواصلهن، لا تثبت مودتهن لأحد، سريعات الصّرْم. ويروى: لهن مُطّلِب بكسر اللام، أي: يَطْلُبُها. قال: ابن السِّيرافي[4]: وما أُحِبّ هذه الرواية لقلّة مَنْ يرويها. وفيه وجه آخر رواه الأصمعي: «في الغواني وهل»، ولا ضرورة فيه على هذا.
والبيت من قصيدة لابن قيس الرّقيات يمدح بها عبد الملك.

* * *

١٢١ ـ (ولم يَخْتَضِبْ سُمْرُ العوالِي بالدّمِ)[5]

[ص ٥٣ س ٢٣]

---

(١) صدر البيت: (وكأنّ بَينَ الخَيلِ في حافاته)، وقد استدركه المؤلف في نهاية هذا الجزء ص ٢١٤، من المطبوع. والبيت من الكامل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٣، والأزهية ٢٠٩، والدرر ١/١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦٩، وشرح شواهد المغني ٦٢، وشرح المفصل ١٠/١٠١، والمفصل ٣٨٦، والكتاب ٣/٣١٤، واللسان (غنا)، والمقتضب ١/١٤٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٣٦، ورصف المباني ٢٧٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٥، والمحتسب ١/١١١، والمنصف ٢/٦٧، ٨١، ومغني اللبيب ٢٤٣، والمقتضب ٣/٤٥٤.

(٣) المفصل ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(٤) شرح أبيات سيبويه ١/٥٦٩.

(٥) صدر البيت: (كذبتم وبيت الله نبزي محمدًا)، والبيت من الطويل، وهو لأبي طالب في شرح التسهيل ١/٥٦، وشفاء العليل ١٢٩، وهذا الصـدر مع عجز آخر هو: (ولما نطا عن دونه ونناضلِ)، وهو لأبي طالب في اللسان (نضل، بزا)، والتاج (كذب، نضل، بزا)، وتهذيب اللغة ١٣/٢٦٩. والشاهد عجز بيت لأبي طالب في ديوانه ٥٩، وصدره: (يرجّون أن نسخي بقتل محمد).

الشاهد فيه كالذي قبله. ولم أقف على قائله ولا تتمته.

* * *

١٢٢ - فعوّضني عنها غِناايَ ولم تكن (تُساوِي عنزي غَيرَ خَمْسِ دَراهِمِ)[1]
[ص ٥٣ س ١٢٢.٢٩]

الشاهد فيه ظاهر.

والبيت لرجل من الأعراب يمدح عبد الله بن العباس رضي الله عنهما، وكان عبد الله نزل به متوجّهًا إلى معاوية بالشام فأضافه وذبح له عنزًا لا يملك سواها، فأعطاه ما أغناه، فمدحه بأبيات أولها[2]:

توسّمتُهُ لما رأيت مهابةً — عليه، وقلت المرءُ من آل هاشمِ
وإلاّ فَمِنْ آل المُرار فإنّهم — ملوكٌ عظامٌ من ملوك أعاظمِ
فقمت إلى عنز بقيّة أعنُز — فأذْبَحُها فِعْل امرِئٍ غير نادم
فعوّضني عنها غِنَاي ولم تكن — تُساوِي عَنْزي غَيْر خمسِ دراهِم
فقلت لأهلي في الخلاء وصبيتي — أحقًّا أرى أم تلك أحلامَ نائِمِ
فقالوا جميعًا لا، بل الحقُّ هذه — تخبّ بها الرّكبان وسط المواسم
بخمس مئين من دنانير عوّضت — من العنز ما جادت به كفُّ حاتم

* * *

١٢٣ - (إذا قُلْتُ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ) هواجِسُ لا تنفك تُغْريه بالْوَجْدِ[3]
[ص ٥٣ س ٢٩]

الشاهد في قوله: «يسلو» حيث أظهر الضمّة على الواو.

قال العيني[4]: فدلّ هذا: أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمّة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا على رأي بعض النحاة.

«قيّضت»: سلّطت. و«الهواجس»: الخواطر. و«لا تنفك»: لا تزال. و«تغريه»: تحضّه. ولم أقف على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٨/ ٢٨٢، والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٧.
(٢) انظر الأبيات في الخزانة ٨/ ٢٨٢، والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٧، والأول بلا نسبة في أساس البلاغة (وسم).
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/ ٢٥٢.
(٤) المقاصد النحوية ١/ ٢٥٢.

١٢٤ ـ (كي لتقضيني رُقَيّةُ ما وَعَدتني غيرَ مُختَلِس)[(١)]

[ص ٥٣ س ٣٠]

البيت من شواهد الرّضي. قال الشارح: على أنَّ الأخفش يعتذر لتقدّم اللام على كي في: «لكيما»، وتأخرها عنها في: «كي لتقضيني» إذ المتأخر بدل من المتقدّم. وهذا يرد على الكوفيين في زعمهم أن «كي» ناصبة دائمًا [٣١] لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه.

وقال الدّماميني: هذا الردّ على الكوفيين ظاهر، أمّا إذا جعلنا النصب بأن مضمرة كما يقول البصريون، و«كي» جارّة تعليلية أكدت بمرادفها وهي اللام انتفى هذا المحذور، نعم يلزم المحذور من جهة هذا التأكيد. اهـ.

وقال أبو علي: إنّ «كي» هنا بمعنى: «أنْ» ولا تكون الجارّة، لأن حرف الجرّ لا يعلّق، وإذا كانت الأخرى كانت زائدة. وقيل: يحتمل أن يكون أراد: «لكي تقضيني» فقدّم وأخّر.

والبيت لابن قيس الرقيات.

و«رقيّة»: اسم محبوبته. و«المختَلس» بفتح اللام: مصدر ميمي، أي لتقضيني قضاء غير اختلاس. والمراد لأنال من وصلها في أَمْنٍ من الرّقباء. وقبل البيت:

ليتني أَلقى رُقَيّةَ في خَلوة من غير ما أَنَسِ[(٢)]

* * *

١٢٥ ـ (إذا شئت أن تَلْهو ببعض حديثها) رَفَعْنَ وأَنْزَلْنَ الحَدِيثَ المُقَطَّعا[(٣)]

[ص ٥٣ س ٣٠]

الشاهد فيه عدم ظهور الفتحة على الواو من قوله: «أن تلهو» وهو ضرورة كما في الأصل.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من المديد، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٦٠، والخزانة ٨/٤٨٨، ٤٩٠، وشرح التصريح ٢/٢٣١، والمقاصد النحوية ٤/٣٧٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٥١.

(٢) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ١٦٠.

(٣) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

١٢٦ ـ (أَرْجُو وآمُلُ أن تَدْنُو مودَّتها) وما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ[(١)]

[ص ٥٣ س٣١]

الشاهد فيه تقدير النصب على الواو، وهو كثير في الضرورة، وإنما جاز ذلك للشاعر، لأن الحركات مستثقلة في حروف المدّ واللين، فلمّا جاز إسكانها في الاسم في موضع الجرّ والرفع أجري عليه في موضع النصب أيضًا.

وفيه أيضًا شاهد على إلغاء الفعل القلبي المقدّم على مفعولَيْه.

والبيت من قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه التي مدح بها رسول الله ﷺ.

* * *

١٢٧ ـ (وكأنها بين النِّساء سبيكَةٌ تمشي بِسُدَّةِ بيتها فَتُعِيُّ)[(٢)]

[ص ٥٣ س٣٣]

استشهد به على جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها، وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها، وذلك نحو: تِعِيّ، أصله: تُعْيِيُ ففعل به ما ذكر.

وفي التسهيل وشرحه: وقد يَرِدُ الإدغام في ياءين غير لازم تحريك ثانيهما، فلا يقاس عليه كقول الشاعر: «تمشي بسِدة بيتها فَتُعِيّ». أصله: فَتُعْيِيُ مضارع أعيت، فأدغم، وليس بلازم تحريك ثانيهما.

وفي الأشموني عند قول ابن مالك:

وحَيِيَ افْكُكْ وادّغِمْ دون حَذَرْ

في واحد منهما لوروده. فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة، وحركة ثانيهما لازمة، وحقّ ذلك الإدغام لاندراجه في الضابط المتقدّم. ومن فكّ نظر إلى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتدّ به غالبًا. ومن ثَمّ لم يجز الإدغام في: لن يُحْيِيَ، ورأيتُ مُحْيِيًا.

وأما قوله: «وكأنها بين النّساء» الخ فشاذّ لا يقاس عليه خلافًا للفراء. اهـ.

السبيكة: قطعة مستطيلة من فضة. وسُدّة البيت بضم السين: بابه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٩، والخزانة ١١/٣١١، وشرح التصريح ١/٢٥٨، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٤١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٦٧، وشرح الأشموني ١/١٦٠، وشرح ابن عقيل ٢٢٠، وسيعاد البيت برقم ٥٩٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٨٩٣ (٤/٣٤٩) والمحتسب ٢/٢٦٩، والممتع في التصريف ٢/٥٨٥، والمنصف ٢/٢٠٦، واللسان (عيا).

١٢٨ ـ (وذي وَلَـدٍ لـم يَـلْـدَهُ أَبَـوَانِ)(١)

[ص ٥٤ س ٧]

استشهد به على سكون اللام من: «يلْد» إذا وصل بضمير وفتحت الدّال أو كسرت.

وقوله: لم يلده، الأصل: يَلِدْهُ، فسكن اللام للضرورة فالتقى ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح لأنه أخف.

والشطر عجز بيت وهو:

ألا رُبَّ مـولـود ولـيـس لـه أبٌ   وذي ولَـدٍ لـم يَـلْـدَهُ أبـوانِ

وبعده(٢):

وذي شامة سوداءَ في حُرِّ وجهه   مُجَلَّلَةٍ لا تَنْجَلي لِزَمانِ [٣٢]
ويكملُ في تِسْعٍ وخَمْسٍ شبابهُ   ويَهْرَمُ في سبع مَضَتْ وثَمانِ

أراد بالأول عيسى، وبالثاني: آدم، وبالثالث: القمر.

و«حُرّ الوجه»: ما بدا من الوَجْنَة. و«مجلّلة»: من التجليل وهو التغطية. وقوله: «لا تنجلي لزمان» أي وإن تطاول زمانها. وروي: «عجبت» بدل: «ألا ربّ».

والبيت لرجل من أزد السّراة. وقيل: إنه لعمرو الجَنْبِيّ.

* * *

١٢٩ ـ رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما   (وقد بدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ)(٣)

[ص ٥٤ س ١٦]

---

(١) صدر البيت: (ألا رُبَّ مولود وليس له أبٌ) وهو من الطويل، وينسب لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ١٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٧، وشرح شواهد الشافية ٢٢، والكتاب ٢٢٦/٢، ١١٥/٤، وله أو لعمرو الجنبي في الخزانة ٣٨١/٢، وشرح شواهد المغني ٣٩٨/١، والمقاصد النحوية ٣٥٤/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩/١، وأوضح المسالك ٥١/٣، والجنى الداني ٤٤١، والخصائص ٣٣٣/٢، ورصف المباني ١٨٩، وشرح الأشموني ٢٩٨/٢، وشرح المفصل ٤٨/٤، ١٢٦/٩، والمقرب ١٩٩/١، ومغني اللبيب ١٣٥/١، وسيعاد البيت برقم ١٠٧٠.

(٢) البيتان بلا نسبة في المخصص ٢٨/٩، وسيعاد الأول برقم ١٠٧٠، والثاني مع بيت آخر في الحيوان ٥٠٢/٦.

(٣) البيت من السريع، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤٣، والخزانة ٤٨٤/٤، ٤٨٥، ٣٥١/٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٩١/٢، والمقاصد النحوية ٥١٦/٤، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٦٣، والخصائص ٧٤/١، ٩٥/٣، ٣١٧، ورصف المباني ٣٢٧، وشرح المفصل ٤٨/١، والكتاب ٢٠٣/٤ واللسان (وأل، هنا).

الشاهد فيه تسكين: «هَنْ» في الإضافة للضرورة.

وزعم المبرّد أن الرواية: «وقد بدا ذاك» - وسيأتي الكلام عليه في الذي بعده.
والبيت من ثلاثة أبيات للأقيشر بن عبد الله الأسدي، وهي[١]:

تقول يا شيخ أما تستحي ... من شُرْبِك الرّاح على المكْبَرِ
فقلت لو باكَرتِ مَشمولَةً ... صَفْرًا كلَوْن الفرس الأشْقَرِ
رُحت وفي رِجلَيْكِ ما فيهما ... وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَرِ

* * *

١٣٠ - (فاليوم أَشْرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ ... إثْمًا مِنَ اللَّهِ ولا واغِلِ)[٢]
[ص ٥٤ س ١٦: ١٣٠]

استشهد به على تقدير رفع الحرف الصحيح كما في: «أشربْ» فالباء حرف صحيح. وظاهر كلام السيوطي أن ذلك لغة، وهو الصحيح لثبوت القراءات التي أشار إليها. وقال سيبويه[٣]: إنه ضرورة، وأنكر المبرّد هذه الرواية، كما أنكر الرواية السابقة في البيت الذي قبله، وزعم أن الرواية: «فاليوم فاشْرَب».

قال ابن جني[٤]: اعتراض أبي العباس المبرّد هنا على الكتاب إنما هو على العرب، لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمعه. ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره. وقول أبي العباس: إنّما الرواية: «فاليوم فاشربْ» فكأنه قال لسيبويه كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم - وإذا بلغ الأمر هذا الحدّ من السّرف فقد سقطت كلفة القول معه. وكذلك إنكاره عليه قول الشاعر:

وقد بدا هَنْك من المئزر

فقال: إنما الرواية:

«وقد بدا ذاك من المئزر»

---

(١) ديوان الأقيشر الأسدي ٤٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٥١٦.

(٢) البيت من السريع، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٢٢، والأصمعيات ١٣٠، والخزانة ٤/ ١٠٦، ٨/ ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥، ورصف المباني ٣٢٧، وشرح التصريح ١/ ٨٨، وشرح شذور الذهب ٢٧٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٦، وشرح المفصل ١/ ٤٨، والكتاب ٤/ ٢٠٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٦، والاشتقاق ٣٣٧، والخزانة ١/ ١٥٢، ٣/ ٤٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩، والخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٩٦، والمقرب ٢/ ٢٠٥، والمحتسب ١/ ١٥، ١١٠.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٠٤.

(٤) انظر المحتسب ١/ ١٥، ١١٠.

وما أطيب العَروسَ لولا النّفقة» ولو كان إلى الناس تخيّر ما يحتمله الموضع لكان الرجل أقوم من الجماعة به، وأوصل إلى المراد منه.

والبيت لامرىء القيس بن حجر من قصيدة يذكر فيها ما فعل ببني أسد في أخذ ثأر أبيه. وقيل البيت:

حلّت لي الخمْرُ وكنت امْرَءًا عَنْ شُرْبِها في شُغُلٍ شاغِلِ[1]

* * *

(١) البيت في ديوانه ١٢٢، والأصمعيات ١٣٠.

[شوَاهِد الضمير]

١٣١ - وما نُبالي إذا ما كنت جارتَنا (ألاّ يُجاوِرَنا إلاّكِ ديّارُ)(١)

[ص ٥٧ س ١٣]

استشهد به على أن الضمير المتصل لا يقع بعد إلاّ في الضرورة، وعلى ذلك استشهد به في التوضيح(٢). قال في التصريح(٣): والقياس إلاّ إيّاك، ولكنه اضطرّ فحذف: «إيا» وأبقى «الكاف» أو أوقع المتصل موقع المنفصل، وما الأولى نافية، وما الثانية زائدة لا مصدرية، لأن إذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية.

و«نبالي»: من المبالاة بمعنى الاكتراث. و«جارتنا»: خبر كان من الجِوار، و«أن» مصدرية. و«ديّار» بمعنى أحد: فاعل يجاورنا، وأن وصلتها مفعول: «نبالي» وهي مفرد لا جملة و«إلاّ» حرف إيجابي، و«الكاف» في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه، وهو: «ديّار».

والمعنى: إذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك.

وأجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد إلاّ مطلقًا. ومنعه المبرد مطلقًا، وأنشد مكان: «إلاّك» «سواك» ويحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر: [٣٣].

أعوذُ بِرَبِّ العرش من فِئَةٍ بَغَتْ عَليّ فما لي عَوْضُ إلاهُ ناصِرُ(٤)

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٨٥، وأوضح المسالك ٨٣/١، وتخليص الشواهد ١٠٠، والخزانة ٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، وشرح الأشموني ٤٨/١ (١٠٩/١)، وشرح شواهد المغني ٨٤٤، وشرح ابن عقيل ٥٢، وشرح المفصل ١٠١/٣، ومغني اللبيب ٤٤١/٢، والمقاصد النحوية ٢٥٣/١، وشرح التصريح ٩٨/١، ١٩٢.

(٢) أوضح المسالك ٨٣/١.

(٣) شرح التصريح ٩٨/١، ١٩٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٩٨/١، وشرح ابن عقيل ٥١، والمقاصد=

فأوقع الهاء المتصلة موقع «إياه».

ولم أعثر على قائله مع كثرة الاستشهاد به.

* * *

١٣٢ ـ فلم أر مثلها خُباسَةَ واحدٍ (ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدت أَفْعَلَه)[١]

[ص ٨ س ٢٠]

استشهد به على مذهب مَنْ يجيز حذف الألف من ضمير المؤنث في الوقف، فأفعلَه أصلها: أَفْعَلَها.

وهذا البيت من شواهد سيبويه.

قال الأعلم[٢]: الشاهد فيه نصب: «أفعله» بإضمار «أن» ضرورة، ودخول «أن» على كاد لا يستعمل في الكلام. فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيهًا لها بعسى لاشتراكهما في معنى المقاربة. فلما أدخلوها بعد كاد في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة، ثم حذفها ضرورة.

قال: وصف ظلامة همّ بها، ثم صرف نفسه عنها.

و«الخُباسَةُ»: الظّلامة، ورجل خَبُوس أي ظلوم. ومعنى: «نهنهت»: كففت، وذكر الضمير، لأن الظّلامة والظلم بمعنى.

والبيت من شواهد العيني أيضًا. قال[٣]: الشاهد فيه حيث نصب اللام. قال سيبويه[٤]: لأن أصله: أَن أَفعلَه، فحذف: «أن» وبقي عمله وهو النصب، وقال غيره: أصله: لأن أفعله، ثم حذف، ليكون مفعولاً من أجله مثل: عسيت أن أقوم، أي للقيام.

* * *

= النحوية ١/ ٢٥٥.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ٤٧١، وله أو لعمرو بن جؤين في اللسان ٦/ ٦٢ (خبس)، ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩/ ٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٧، والكتاب ١/ ٣٠٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠١، وله أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٣١، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢/ ٥٦١، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٤٨، وجمهرة اللغة ٢٨٩، ورصف المباني ١١٣، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٠، والمقرب ١/ ٢٧٠، وشرح الأشموني ١/ ١٢٩ (١/ ٢٦١، ٣/ ٣١٥).

(٢) شرح الأعلم ١/ ١٥٥.

(٣) المقاصد النحوية ٤/ ٤٠١.

(٤) الكتاب ١/ ٣٠٧، وانظر الإنصاف ٥٦٢.

١٣٣ ـ (فلو أنّ الأطِبّا كانُ حَوْلِي) وكانَ مع الأطبّاءِ الأسَاةُ(١)

[ص ٥٨ س ٢٨]

استشهد به على الاستغناء بالضمّة عن الواو. والأصل: «كانوا» وظاهر كلامه أنّ ذلك لغة، وليس بضرورة، وهو في ذلك مُتّبعٌ لابن مالك في التسهيل واستشهد الرّضي بهذا البيت على أنه ضرورة، والأصل «فلو أن الأطباء كانوا حولي»، فحذفت الواو ضرورة، وبقيت الضمة دليلاً عليها. وسيأتي تعقّب أبي حيان لكلام التسهيل في البيت الذي بعد هذا.

وفي البيت شاهدٌ آخر، وهو قصر الممدود، فإن الأطبا بالقصر أصله: الأطباء، فقصره ضرورة، وهذا عندهم من أحسن الضرورة، لأنه رجوعٌ إلى الأصل.

قال ابن الأنباري: قصر الأطباء لضرورة الشعر، والقياس يوجب مدّه، لأن الأصل في طبيب أن يجمع على: «طُبَباء» كشريف وشُرُفَاء، إلا أنه اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد، فنقلوا كسرة الباء إلى الطّاء، وأدغموا، وروي(٢):

فلو أن الأطبا كان حولي وكان مع الأطباء الشّفاةُ

إذًا ما أذهبوا ألمّا بقلبي وإن قيل: الشّفاة هم الأساةُ

و«الطِّبّ» بالكسر في اللغة: الحذق، و«الطبيب»: الحاذق. و«الأساة»: جمع آسٍ كَقُضاة جمع: قاضٍ، وكذلك الشّفاة: جمع شافٍ، وقوله: «إذًا ما أذهبوا» جواب لو، ولم أعثر على قائلهما.

* * *

١٣٤ ـ يا رُبّ ذي لُقْحٍ ببابك فاحشٍ (هَلِعٍ إذا ما النّاس جَاعُ وأَجْدَبُوا)(٣)

[ص ٥٨ س ٢٨]

استشهد به على حذف ضمير الجمع، والاستغناء عنه بالضّمّة، فالأصل جاعوا.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان، وقوله: «وربما استغنى معه» أي مع الماضي بالضمة عن الواو. وقال: «فلو أن الأطبا» الخ. وأنشد هذا الشاهد أيضًا. قال: يريد، كانوا،

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٩، والإنصاف ٣٨٥، والحيوان ٥/ ٢٩٧، والخزانة ٥/ ٢٢٩، ٢٣١، وشرح المفصل ٧/ ٥، ٩/ ٨٠، ومجالس ثعلب ١٠٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥١، وسيعاد الشاهد عرضًا مع الشاهد رقم ١٧٩٩.

(٢) البيتان في الإنصاف ٣٨٥، والخزانة ٥/ ٢٢٩.

(٣) البيت من الكامل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى بهذه الرواية، وهو بلا نسبة في شفاء العليل وروايته: (رب ذي لقاح وَيْبَ أُمك فاحش هاعٍ إذا...).

وجاعوا، فحذف الواو، وهي ضمير الجماعة الذّكور. وظاهر قول المصنف: وربما أنه يجوز ذلك قليلاً، وبعض أصحابنا إنما أنشدوا ذلك على سبيل الضرورة التي تختصّ بالشعر، وأنشد البيت الذي بعد هذا.

ولم أعثر على قائله. [٣٤].

* * *

١٣٥ - (إذا ما شَاءُ ضَرّوا مَنْ أرادوا ولا يألُوهُمُ أحدٌ ضِرارَا)(١)

[ص ٥٨ س ٢٩]

الشاهد فيه كالذي قبله، والتقدير: «إذا ما شاؤوا» وفي الأصل بعد البيت: «ولم يسمع ذلك مع المضارع ولا الأمر»، والحق أنه سمع مع المضارع كقوله:

وإذا اختَمَلْتَ لأن تَزيدَهُمُ تُقَى فَرُوا فلم يَزْدادُ غَيْرَ تَمادِ

وسمع أيضًا مع الأمر كقوله(٢):

جزيْتُ ابنَ أَوْفي بالمدينة قَرْضَهُ فقلت لشفّاع المدينة أَوْجِفُهْ

يريد: أوجِفُ، فسكن للوقف، ولم أَقف على قائلي هذه الأبيات الثلاثة.

* * *

١٣٦ - (لَهُ زَجَلٌ كأنّهُ صوتُ حادٍ إذا طلب الوسِيقَةَ أو زميرُ)(٣)

[ص ٥٩ س ٤]

استشهد به على أن سيبويه(٤) يرى أن الاختلاس بعد الساكن الصحيح غير الأفصح كهذا البيت.

وفي الخصائص(٥) لابن جني: وأما قول الشّمّاخ: «له زجل كأنّه صوت حاد» الخ. فليس هذا لغتين، لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو، وإبقاء الضمّة قبلها. فينبغي أن

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٣٨٦، والخزانة ٥/ ٢٣١، ٢٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٩٧، والكتاب ٤/ ٢١٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو للشماخ في ديوانه ١٥٥، والخصائص ١/ ٣٧١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٧، والكتاب ١/ ٣٠، واللسان ١٥/ ٤٧٧ (ها)، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٦١، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٧٩، والخزانة ٢/ ٣٨٨، ٥/ ٢٧٠، واللسان (زجل)، والمقتضب ١/ ٢٦٧، والخصائص ١/ ١٢٧.

(٤) الكتاب ١/ ٣٠.

(٥) الخصائص ١/ ٣٧١.

يكون ضرورةً لا مذهبًا ولغة، وكذلك يجب عندي، وينبغي ألا يكون لغة لضعفه في القياس، ووجه ضعفه: أنه ليس على مذهب الوصل، ولا مذهب الوقف. أمّا الوصل فيوجب إثبات واوه، كلقيتهو[١] أمس. وأما الوقف[٢] فيوجب الإسكان: كلقيته وكلمته، فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن لا لغة. اهـ.

ونقل في موضع آخر[٣]: أن أبا الحسن حكى: أن سكون الهاء في مثل هذا لغة لأزد السّراة، وروي:

«لـه زَجَـلٌ تـقـولُ أَصـوتَ حـادِ»

وتقول: بمعنى تظن.

وقال الشّنتمري: أراد كأنهو، فحذف الواو ضرورة. قال: وصف حمار وحشٍ هائجًا فيقول: إذا طلب وسيقته، وهي أنثاه التي يضمّها ـ ويجمعها ـ وهي مِنْ: وَسَقْتُ الشيء أي جمعته ـ صوّت بها، وكأنّ صَوْتَهُ لما فيه من الزّجل والحنين، ومن حسن الترجيع والتطريب صَوْتُ حادٍ بإبل يتغنّى بها ويطربها، أو صوت مِزْمار. والزّجل: صوت فيه حنين وترنّم.

* * *

١٣٧ ـ وأَشْرَبُ الماءَ ما بي نَحْوَهُ عَطَشٌ (إلاّ لأنّ عُيونَهْ سَيْلُ واديها)[٤]

[ص ٥٩ س ٦]

الشاهد فيه كالذي قبله، ويجري فيه ما جرى فيه أيضًا. وروي: «ظمأ» مكان «عطش» وهما بمعنى.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٣٨ ـ فهُمْ بِطانَتُهُمْ، وهمْ وُزراؤهُمْ (وهُمِ الملوكُ، ومِنْهُم الحكماءُ)

[ص ٥٩ س ١٦]

---

(١) في الأصل «لقيتموه» والتصويب من الخصائص.

(٢) في الأصل «الوصل» والتصويب من الخصائص.

(٣) الخصائص ١/١٢٨.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الخزانة ٥/٢٧٠، ٦/٤٥٠، والخصائص ١/١٢٨، ٣١٧، ٢/١٨، ورصف المباني ١٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٢٧، واللسان ١٥/٤٧٧ (ها)، والمحتسب ١/٢٤٤، والمقرب ٢/٢٠٥.

استشهد به على أن ميم الجمع قد تكسر بعد الهاء قبل الساكن، وإن لم تكسر الهاء وفي الدّماميني عند قول التسهيل: «وربما كسرت الميم قبل ساكن مطلقًا» أي وإن لم يكن قبلها كسرة ولا ياء، وأنشد البيت[1].

وفي شرح أبي حيان بعد النص الذي شرحه الدّماميني: أي كسرت الميم قبل ساكن وإن لم تكن الهاء مكسورة، وأنشد شطر البيت الأخير. قال: وذكر الفراء أن العرب يقولون جميعًا: ﴿ألا إنّهم هُمُ المفسدون﴾[2] فيرفعون الميم من: «هم» عِند الألف إلاّ بعض بني سليم، فإني سمعت بعضهم ينشد، وأنشد البيت إلاّ إن قافيته: «ومنهمِ الحجّاب» فهما روايتان، والله أعلم.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٣٩ ـ (ومَـيّـةُ أَحـسَـنُ الـثّـقَـلَـيْـنِ جـيـدًا   وسـالـفـةً وأَحْـسَـنُـهُ قـذالا)[3]

[ص ٥٩ س ٢٨]

استشهد به على أنَّ ضمير المثنى والجمع بعد أفعل التفضيل يجوز إفراده. وفي شرح أبي حيّان عند قول التسهيل: «ويعامل بذلك ضمير الاثنين، وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرًا، ودونه قليلاً» أي يفرد. [٣٥] مِثْل ذلك في ضمير الاثنين ما أنشده المصنف، وساق البيت.

وقول الآخر:

شـرّ يـومـيـهـا وأَغـواه لـهـا   رَكِـبـتْ عَـنـزٌ بِـحِـدْجٍ جَـمـلا[4]

وهذا لا دليل فيه على ما ذكر، لأنه قال: ضمير الاثنين بعد أفعل التفضيل كثيرًا، ولا يدلّ البيتان على ما ادّعاه من أن المثنى يعود عليه الضمير كثيرًا على الاطلاق، لأن

---

(١) البيت من الكامل، وهو بقافية (الحكّامُ) في الخصائص ٣/ ١٣٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٨، وشرح المفصل ٣/ ١٣٢، والمحتسب ١/ ٤٥، والأشباه والنظائر ١/ ١٦٦، وشفاء العليل ١٨٦.

(٢) ١٢/البقرة: ٢، وانظر معاني الفراء ١/ ١٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٢١، والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٦، والخزانة ٩/ ٣٩٣، والخصائص ٢/ ٤١٩، وشرح المفصل ٦/ ٩٦، واللسان (ثقل)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٩، ورصف المباني ١٦٨، وشرح شذور الذهب ٥٣٦.

(٤) البيت من الرمل، وهو لعامر بن المجنون في التنبيه والإيضاح ٢/ ٢٤٦، والمستقصى ٢/ ١٣٠، ولعنز اليمامة في التاج (عنز)، ولبعض شعراء جديس في اللسان (حدج، عنز، يوم، أخا)، وديوان الأدب ١/ ١١٢، وبلا نسبة في جمهرة الأمثال ١/ ٥٣٩، وفصل المقال ١١٥، ومجمع الأمثال ١/ ٣٥٩.

هذا المثنى الواقع في البيتين ليس معناه على التثنية، لأن معنى: «أحسن الثقلين» جمعٌ، إذ معناه: الخلائق.

وكذلك: «شَرُّ يوميها» يريد: أيامها. ولا يريد حقيقة يومين اثنين، فهو من المثنى الذي يراد به الجمع، لا يراد به شفع الواحد، فلا يجوز هذا أحسن وَلدَيْك، وأنبله، إذ قد منع.

وقال الدّماميني في شرح هذا المتن المتقدّم بعدما أورد البيت: «وقد يُتَوَهَّم أن هذا البيت مما يردّ به تأويل الفارسي، إذْ لا يصحّ أن يقع واحد الثقلين هنا، لأنه لا يفرد، فلا يقال: أحسن ثقل، وألا أحسن الثقل، لأن له أن يقول: يصح «أحسن شيء جيدًا» وليس شرط الواحد أن يكون من لفظ المذكور. والبيت الأول من قصيدة لذي الرّمة يمدح بها بلال بن أبي بردة.

* * *

١٤٠ ـ (وإذا العَذارى بالدُّخان تَلَفَّعَتْ) واسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدور فَمَلَّتِ[١]

[ص ٦٠ س ٢]

استشهد به على أن العاقلات[٢] يجوز إعادة ضمير المفردة عليهن، لَكن الأفصح أن لو قال الشاعر: تَلَفَّعْنَ، واسْتَعْجَلْنَ.

«العذارى»: جمع عذراء، وهي البِكْر، و«تلفّعت»: تلثّمت بالدخان؛ ويروى تقنّعَتْ، ومعناهما متقارب.

و«استعجلت»: من الاستعجال، و«القدور»: جمع قِدْر، و«ملّت» أي أدخلت اللحم أو غيره في الملة، وهي الرّماد الحارّ، يعني إذا اشتدّ الزمان، وصارت الحرائر تمتهن. وجواب إذا في البيت الذي بعده، وهو:

دارَتْ بأرزاقِ العفاة مَغالِقٌ بِيَديَّ من قُمْع العِشار الجِلّتِ[٣]

«العُفاة»: جمع عافٍ، وهو السائل. و«مغالق»: جمع مِغْلَقٍ وهو سَهم المَيْسِر.

و«القُمَع» جمع: قمعاء، وهي الناقة ذات القَمِع بالتحريك جمع: قَمِعَة، وهو رأس السنام. و«العشار»: جمع عُشَراء، وهي الناقة التي أتى عليها عشرة أشهر من حملها.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لسلمى بن ربيعة في الخزانة ٨/٣٦، ٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥٠، وشرح المفصل ٥/١٠٥، ونوادر أبي زيد ١٢١، ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات ١٦٢، وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل ٨١٦، والحيوان ٥/٧٤.

(٢) يقصد بالعاقلات: العذارى؛ في الشاهد. (٣) انظر مصادر البيت في الحاشية قبل السابقة.

والأصل: من العشار القُمْع، فأضاف الصِّفة إلى الموصوف. والبيتان من قصيدة لسلمى بن ربيعة الضّبيّ.

* * *

١٤١ ـ (أنا أبو النّجم وشِعْري شِعْري) لله دَرّي ما أَجَنَّ صَدْري[1]

[ص ٦٠ س ١٤]

استشهد به على أن لغة تميم إثبات ألف: «أنا» وصلاً ووقفًا.

وفي البيت شاهد آخر، وهو عدم مغايرة الخبر للمبتدأ، وذلك إنما يكون للدّلالة على الشهرة، أي شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه، لا شيء آخر.

وقال الزمخشريّ: أي شعري: ما بلغك وصْفُه، وسَمِعْت ببراعته وفصاحته. وصح إيقاع أبي النجم خبرًا لتضمّنه نوع وصَفِيّة، واشتهاره بالكمال. والمعنى: أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال، وشعري هو الموصوفة بالفصاحة.

و«لله درّي»، كلمة معناها: التعجّب. فالدّرّ في الأصل: اللبن، أي لله درّ اللبن الذي غذيت به.

و«ما أجنّ صدري»: كلمة تعجب شاذة، لأن جُنّ مبني للمفعول؛ وذلك لا يتعجب منه، بل يقال: ما أشدّ جُنونَهُ.

والبيت لأبي النّجم، وبعده:

تنام عَيْني وفُؤادي يَسْرِي مع العفاريت بأرضٍ قَفْرِ

* * *

١٤٢ ـ (أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ أَمْ صَرَموا يا صاحِ بَلْ صَرَمَ الحِبالَ هُمُ)[2]

[ص ٦٠ س ٢٥]

[٣٦] استشهد به على وقوع: «هم» في البيت نائبة عن ضمير الرفع المتصل والأصل: أم صرموا الحبال لتقدّم مفسّره.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) الرجز لأبي العجلي في ديوانه ٩٩، والأغاني ٢٢/٣٣٩ (دار الكتب)، ومعاهد التنصيص ٢٦، وأمالي ابن الشجري ١/٢٤٤، والخزانة ١/٤٣٩، والخصائص ٣/٣٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦١٠، وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٧، وشرح المفصل ١/٩٨، ٩/٨٣، والمنصف ١/١٠، وبلا نسبة في الخزانة ٨/٣٠٧، ٩/٤١٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٣، ٢٩٠، ومغني اللبيب ١/٣٢٩، ٢/٤٣٥، ٤٣٧، وسيعاد الرجز برقم ١٣٠٠.

(٢) البيت من الكامل، وهو لطرفة في أمالي ابن الشجري ١/٤٠.

١٤٣ ـ (نحنُ اللّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحا) يَوْمُ النُّخَيْلِ غارَةً مِلْحاحا[١]
[ص ٦٠ س ٢٧]

الشاهد فيه كون «نحن» مشاركًا للمتكلّم فيه غيره.

والبيت لأبي حرب الأعلم، وقيل لليلى الأخيلية.

* * *

١٤٤ ـ (بَيناهُ في دار صِدْقٍ قد أقامَ بها) حيناً يُعَلِّلنا وما نُعَلِّلُهُ[٢]
[ص ٦١ س ٢]

استشهد به على أن الضمير في: «هو»، و«هي»: الهاء والواو، والياء زائدان لحذفهما في المفرد، فمثال الواو: «بيناه» في البيت.

ومذهب سيبويه: أنّ هذا الحذف ضرورة، كما هنا، فإن الأصل: بينا هو ـ قال في باب «ما يحتمل الشعر»: (اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، إلى أن قال: وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجْهًا، ويجوز في الشّعر أكثر من أن أذكره لك هنا، لأن هذا موضع جُمَل)[٣].

قال أبو الحسن: سمعت من العرب قول العُجَيْر السّلوليّ:

فبيناه يَشْري رحله قال قائل لِمَنْ جَمَلٌ رَخْبُ المِلاطِ نَجِيبُ[٤]

قال الأعلم[٥]: أراد: بينا هو، فسكن الواو، ثم حذفها ضرورة فأدخل ضرورةً على ضرورة تشبيهًا للواو الأصليّة بواو الصّلة في نحو: منه، وعنه. و«بيناه» في البيت

---

(١) الرجز لليلى الأخيلية في ديوانها ٦١، ولها أو لأبي حرب الأعلم في الخزانة ٦/ ٢٣، ولأبي الحرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد ٤٧، ولهما أو لرؤبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٢، والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٦، ولرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢، وللعقيلي في مغني اللبيب ٢/ ٤١٠، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٨، وأوضح المسالك ١/ ١٤٣، وتخليص الشواهد ١٣٥، وشرح الأشموني ١/ ٦٨ (١/ ١٤٩)، وشرح التصريح ١/ ١٣٣، وشرح ابن عقيل ٧٩، وسيعاد البيت برقم ٢٣٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٦٧٨، والخزانة ٥/ ٢٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٣، والكتاب ١/ ٣١.

(٣) الكتاب ١/ ٣١.

(٤) البيت للعجير السلولي في الخزانة ٥/ ٢٥٧، ٢٦٠، ٩/ ٤٧٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٤، واللسان ٣/ ٤٣٥ (هدبد)، ١٥/ ٤٧٦ (ها)، وبلا نسبة في الإنصاف ٥١٢، والخزانة ١/ ١٥٠، ٥/ ٢٦٥، والخصائص ١/ ٦٩، ورصف المباني ١٦، وشرح المفصل ١/ ٦٨، ٣/ ٩٦.

(٥) شرح الأعلم ١/ ١٣.

أصله: «بين» وهي ظرف وصل بالألف إشباعًا وليس هذا موضع الكلام عليه ولم أعثر على قائل البيت الشاهد.

* * *

١٤٥ ـ هَلْ تَعْرِفُ الدّار على تِبْراكا (دار لِسُعدى إذهِ مِنْ هواكا)[1]

[ص ٦١ س ٢]

استشهد به على أن الضمير من: «هي» إنما هو الهاء وحدها، والياء زائدة، واختار السيوطي هذا القول كما صرّح به في الأصل.

واستشهد الرّضي بالشطر الثاني على القول الذي رغب عنه السّيوطي.

قال البغدادي[2] على أنّ الأصل: «إذ هي»، فحذف الياء ضرورة إلى أن قال: قال ابن الأنباري في مسائل الخلاف[3]:

ذهب الكوفيّون: إلى أن الاسم من «هُوَ» و«هِيَ» الهاء وحدها.

وذهب البصريّون: إلى أن الواو، والهاء من «هو»، و«اليا»، و«الهاء» من «هي» ـ هما الاسم بمجموعهما.

أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: الدّليل على أن الاسم هو الهاء أن الواو والياء يُحذفان في التثنية نحو: هما. ولو كانت أصلاً لما حذفت. والذي يدلّ عليه أنهما يحذفان في الإفراد، وتبقى الهاء كقوله[4]:

فَبَيْنا يَشْرِي رَحْلَهُ

البيت[5].

وقال الآخر:

بيناه في دار صِدْقٍ

الخ[6].

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٦٨٠، والخزانة ٢/ ٦، ٥/ ٦٤، ٨/ ١٣٨، ٩/ ٤٨٣، والخصائص ١/ ٨٩، ورصف المباني ١٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٤٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٣، وشرح شواهد الشافية ٢٩٠، وشرح المفصل ٣/ ٩٧، والكتاب ١/ ٢٧، واللسان ١٥/ ٣٧٦ (هيا)، والتاج (هوا)، (ها).

(٢) الخزانة ٢/ ٦.

(٣) الخزانة ٢/ ٦، وانظر الإنصاف ٦٨٠.

(٤) انظر الإنصاف ٦٨٣.

(٥) تقدم تمام البيت في الحديث على الشاهد رقم ١٤٤.

(٦) تمام البيت في الشاهد رقم ١٤٤.

وقال الآخر:

إذاهُ سِيمَ الخسْفُ آلى بِقَسَمْ بِاللّه لا يأخذ إلاّ ما احْتَكَمْ[(١)]

وقال الآخر:

دار لسعدى إذْهِ

الخ.

فدلّ على أن الاسم هو الهاء وحدها، وإنما زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم كراهية أن يبقى على حرف واحد.

وأما البصريّون فاحتجوا على أنّ الواو والياء أصلٌ، بأنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف، لأنه لا بدّ من الابتداء بحرف، والوقف على حرف، فلو كان الاسم هو الهاء لكان يُؤَدّي أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحرّكًا، وهو محال.

وأمّا قولهم: إن الواو والياء يحذفان في التثنية، قلنا هما ليسا تثنية، وإنما هي صيغة مُرْتجَلة للتثنية كأنتما، وأمّا ما أنشدوه من الأبيات، فإنما حذفت الواو والياء لضرورة الشعر كقول الشاعر:

ولَسْتُ بآتيه ولا أَسْتَطِيعُهُ وَلاكِ اسْقِني إن كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ[(٢)]

[٣٧] أراد: ولكن اسقني، فحذف النّون للضرورة.

وأمّا قولهم: زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم، كما زادوا الواو في: ضربتهو، قلنا: هذا فاسد، لأن «هو» ضمير منفصل، والهاء ضمير متصل، وقد بينّا أن المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف بخلاف المتّصل، لأنه لا يقوم بنفسه، فلا يجب فيه ما وجب في المنفصل. والواو في «ضربتهو» لازمة السكون بخلاف واو: «هو» فإنها جائزة السكون،

---

(١) الرجز لخشاف في التاج (ها)، واللسان (ها)، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٧٨، والخزانة ٥/ ٢٦٥. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «أذاه» فإنه أراد أن يقول «إذا هو»، فلما لم يتيسر له ذلك حذف الواو.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١، والأزهية ٢٩٦، والخزانة ١٠/ ٤١٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٥، وشرح التصريح ١/ ١٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١، والكتاب ١/ ٢٧، والمنصف ٢/ ٢٢٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، ٣٦١، والإنصاف ٢/ ٦٨٤، وأوضح المسالك ١/ ٦٧١، وتخليص الشواهد ٢٦٩، والجنى الداني ٥٩٢، والخزانة ٥/ ٢٦٥، ورصف المباني ٢٧٧، ٣٦٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٠، وشرح المفصل ٩/ ١٤٢، واللامات ١٥٩، واللسان والتاج (لكن)، ومغني اللبيب ١/ ٢٩١.

ولو كانا بمنزلةٍ لوجب أن يسوّي بينهما في الحكم(١). والله أعلم.

* * *

١٤٦ ـ فَقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتاعًا فأرّقني (فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادني حُلُمُ)(٢)

[ص ٦١ س ٤]

استشهد به على أن هاء «هي» قد تسكّن بعد همزة الاستفهام. واستشهد به الرّضي على ما في الأصل.

قال ابن جِنّي(٣): أسكن أول: «أَهْيَ» لاتّصال حرف الاستفهام به، وأجراها في ذلك مجرى المتّصل، فصار: «أَهْيَ» «كـ» «عَلْمَ» وأجرى همزة الاستفهام مجرى واو العطف، وفائه، ولام الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿وهو الله﴾(٤)، وقوله: ﴿فهو جزاؤه﴾(٥)، وقولك: وهي قامت، وفهي جالسة، وإن الله لَهْو السميع العليم.

غير أنّ هذا الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع ما ذكرناه من حيث كان الفصل بينهما وبين المستفهم عنه جائزًا نحو قولك: أزيد قام؟ وأزيدٌ ضربت؟ وليس كذلك واو العطف وفاؤه، ولا لام الابتداء، لا يجوز الفصل بين شيء منهن وبين ما وصلْن به.

فأمّا فصل الظرف في نحو: إن زيدًا لفي الدّار قائمٌ فمغتفر، لكثرته في الكلام، ألا تراها في هذا البيت مفصولاً بينها، وبين ما هو سؤال عنه من اللّفظ، وهذا الاتصال أو ضده من الانفصال إنما هو شيء راجعٌ إلى موجود اللفظ لا إلى محصول المعنى. انتهى.

وهذا البيت من قصيدة للمرّار العدويّ، وهي في الحماسة.

* * *

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف ٦٧٧ ـ ٦٨٦، المسألة ٩٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزياد بن منقذ في الخزانة ٥/ ٢٤٤، وشرح التصريح ٢/ ١٤٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٩٦، ١٤٠٢، وشرح شواهد الشافية ١٩٠، وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٤، ومعجم البلدان ١/ ٢٥٦ (أمليح)، والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٩، ٤/ ١٣٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٠، والخصائص ١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٣٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٨، وشرح المفصل ٩/ ١٣٩، واللسان ١٥/ ٣٧٦ (هيا)، ومغني اللبيب ١/ ٤١.

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٣٣٠.

(٤) ٣/الأنعام: ٧.

(٥) ٧٥/يوسف: ١٢.

١٤٧ ـ (وقد عَلِمُوا ما هُنَّ كَهْيَ فَكَيْفَ لي) سُلُوٌّ ولا أنفكُّ صَبًّا مُتيَّمَا[١]
[ص ٦١ س ٥]

استشهد به على تسكين هاء هي بعد كاف الجرّ.

قال أبو حيّان: وذكر المصنِّف ـ يعني ابن مالك ـ في الشرح: أنّ السكون مع الهمزة والكاف لم يجىء إلاّ في الشعر.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٤٨ ـ (وركْضُك لولا هُوْ لقِيتَ الذي لَقَوْا) فأصْبَحْت قد جاوزت قومًا أعادِيا[٢]
[ص ٦١ س ٦]

استشهد به على أن تسكين الواو من: «هُو» لغة قيس.

قال أبو حيان: وفي «الإفصاح» أنكر الزّجّاج سكون الواو والياء في: «هو»، و«هي» لأن كل مضمر حركته إذا انفرد الفتح، نحو: «أنا» فكما لا يستقيم سكون هذه النون كذلك لا تسكّن هذه الواو.

وردّ عليه أبو عليّ بسكون النون في: «أنت»، لأن التاء حرف خطاب، وقال: لا يمتنع سكونها إن وردت بذلك رواية عن ثقة، وقال: الوجهان متكافئان في العمل إلاّ أن الفتح هو المشهور نقلاً.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٤٩ ـ إنّ سلمى هي التي لو تَراءَتْ (حبّذا هِي من خُلّةٍ لو تُخالي)[٣]
[ص ٦١ س ٦]

الشّاهد فيه تسكين الياء من: «هي» على لغة قيس كما في البيت قبله ويجري فيه ما جرى فيه، ومعناه ظاهر.

ولم أعثر على قائله.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعَبيد في اللسان ١٥/٤٧٦ (ها)، وبلا نسبة في شفاء العليل ١٨٩، وشرح التسهيل ١/١٤٤.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بقافية (تخالي) للهذلي في اللسان (خلل)، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/١٤٤.

١٥٠ ـ وإنّ لساني شُهدَةٌ يُشتفى بها (وَهُوّ على مَن صَبّهُ اللّهُ عَلقَمُ)[١]
[ص ٦١ س ٧]

استشهد به على أن تشديد واو: «هو» لغة همدان.

وفي هذا البيت أربعة شواهد: أحدها: تشديد واو: «هوّ» كما هو الشاهد هنا.

والثاني: تعليق الجار بالجامد لتأويله بالمشتق، وذلك لأن قوله: «هو علقم» مبتدأ وخبر. [٣٨] والعَلْقم: الحَنظَل، وهو نبت كريه الطّعم، وليس هو المراد هنا بل المراد شديدٌ، أو صعبٌ، فلذلك علّق به: «على» المذكورة، وعلى هذه ففي «علقم» ضمير.

الثالث: جواز تقديم معمول الجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفًا.

الرابع: جواز حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلّق، إذ التقدير: وهو علقمٌ على مَنْ صبّه الله عليه «فعلى» المذكورة متعلّقة بـ «علقم» والمحذوفة متعلقة بـ «صبّه» والشّهدَة بضمّ الشين: العسل بشمعه».

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٥١ ـ والنفس إن دُعِيَتْ بالعُنفِ آبِيَةٌ (وهِيّ ما أُمِرَتْ بالرِّفق تأتَمِرُ)[٢]
[ص ٦١ س ٧]

استشهد به على أن تشديد الياء من: «هيّ» لغة همدان كما تقدم عنهم في «هُو» وروي: «والنفس ما أمرت» وعليه فما مصدرية ظرفية.

والعُنْف ـ ضدّ الرفق.

يقول: إن النفوس لا تنقاد وتتابع بمثل الرفق، ولا ينفّرها مثل العنف.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٥٢ ـ (فلولا المعافاة كُنّا كَهُم) ولولا البلاءُ لكانوا كَنَا[٣]
[ص ٦١ س ٩]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١/١٤٨، والمقاصد النحوية ١/٤٥١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٧٧، وتخليص الشواهد ١٦٥، والجنى الداني ٤٧٤، والخزانة ٥/٢٦٦، وشرح الأشموني ١/٨١، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٢، وشرح المفصل ٣/٩٦، واللسان ١٥/٤٧٨ (ها)، ومغني اللبيب ٢/٤٣٤، وسيعاد البيت برقم ١٧٣١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٦٥، والخزانة ٥/٢٦٦.

(٣) البيت من المتقارب، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

استشهد به على أنّ الضمائر المنفصلة قد تستعمل مجرورة.

والحق أنه لم يسق البيت إلاّ على طريق التمثيل، لأن قائله متأخّر لا يحتجّ بكلامه. وهو أبو محمد اليزيديّ النحويّ اللّغويّ، معلّم المأمون بن هارون الرشيد، إلاّ على رأي مَن يرى أنّ العالم اللغوي يحتجّ بقوله، كما يحتج بروايته، وقبل البيت:

شكوتم إلينا مَجانِينَكُمْ ونشكو إليكم مَجانِينَنا

* * *

١٥٣ - (فأوْ لذكراها إذا ما ذكرتُها) ومِنْ بُعْدِ أرْضٍ بيننا وسَماءِ[١]

[ص ٦١ س ٢٤]

استشهد به على أنّ «أيًا» مشتقة من لَفظ: «أو» على مذهب أبي عبيدة ومَن يرى رأيه.

واستشهد به ابن جِنّي في مبحث: «أوه» التي بمعنى: أتألم. روايته: فأوّه لذكراها، الخ. قال[٢]: (ويروى: «فأوّ» والصنعة في تصريفها طويلة حسنة. وقد كان أبو عليّ - رحمه الله - كتب إليّ من حلب وأنا بالموصل مسألة أطالها في هذه اللفظة، جوابًا على سؤالي إياه عنها، وأنت تجدها في «المسائل الحلبيّات» إلا أن إجماع القول عليها أنها فاعلة، فاؤها همزة، وعينها ولامها واوان، والتاء فيها للتأنيث، وعلى ذلك قوله: «فأوٍّ لذكراها»، قال: فهذا كقولك في مثال الأمر من قويت: قوّ زيدًا ونحوه.

ومَن قال: «فأوْه» أو «فأوِّه» فاللام عنده هاء).

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٥٤ - (بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ في دهر الدَّهارير)[٣]

[ص ٦٢ س ٢٩]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٨٩، ٣/ ٣٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٩، ٢/ ٦٥٦، وشرح المفصل ٤/ ٣٨، واللسان ١٣/ ٤٧٢ (أوه)، ١٤/ ٥٤ (أوا)، والمحتسب ١/ ٣٩، والمنصف ٣/ ١٢٦.

(٢) الخصائص ٣/ ٣٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٤، والخزانة ٥/ ٢٨٨، ٢٩٠، وشرح التصريح ١/ ١٠٤، والمقاصد النحوية ١/ ٢٧٤، ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥، وله أو للفرزدق في تخليص الشواهد ٨٧، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٩٨، وأوضح المسالك ١/ ٩٢، وتذكرة النحاة ٤٣، وشرح ابن عقيل ٥٦، ٦٠.

استشهد به على أن المتصل لا يعدل عنه إلى المنفصل إلاّ في الضرورة. والباء في قوله: بالباعث ـ متعلقة بقوله قبل البيت:

إنّي حلفت ولم أَحْلِف على فَنَد   فِناء بَيْتٍ من السّاعين مَعْمُورِ

و«الباعث»: هو الذي يبعث الأموات، ويحييهم. و«الوارث»: هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء المُلاّك.

و«الأموات»: إما مجرور بإضافة الباعث والوارث إليه على حدّ قوله[1]:

بين ذِرَاعي وجَبْهَةِ الأسَدِ

أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه، وأعمل الثاني.

و«ضَمِنَتْ»: الميم مخففة بمعنى: تضمنت، أي اشتملت عليهم، أو بمعنى تكفلت بأبدانهم. و«الأرض»: فاعل ضمنت. وإياهم مفعوله. والقياس اتصاله، ولكنه فصل للضرورة. و«الدهر»: الزمان، والدّهارير: بمعنى الشدائد مضاف [٣٩] إليه.

والفند في البيت الثاني ـ بمعنى الكذب، وهو بفتحتين، وفناء: ظرف لحلفت، وما بينهما اعتراض، ومعمور صفة البيت تقدّم عليه الظرف. والبيت: الكعبة المشرفة. والبيت من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها، ويمدح بني مروان.

* * *

١٥٥ ـ أنا الذائِدُ الحامي الذّمار وإنّما   (يُدافع عن أحسابِهم أنا أَو مِثْلي)[2]

[ص ٦٢ س ٣٠]

استشهد به على تعيّن انفصال الضمير إذا حصر بإنّما، والعلّة في ذلك ـ كما في العيني ـ غرض القَصْر.

---

(١) صدر البيت: (يا من رأى عارضًا أُسَرُّ به)، والبيت من المنسرح، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥ (طبعة الصاوي)، والخزانة ٢/٣١٩، ٤/٤٠٤، ٥/٢٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٩، وشرح المفصل ٣/٢١، والكتاب ١/١٨٠، والمقاصد النحوية ٣/٤٥١، والمقتضب ٤/٢٢٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/١٠٠، ٢/٢٦٤، ٣٩٠، وتخليص الشواهد ٨٧، والخصائص ٢/٤٠٧، ورصف المباني ٣٤١، وسر صناعة الإعراب ٢٩٧، واللسان (بعد، يا)، ومغني اللبيب ٢/٣٨٠، ٦٢١، وعمدة الحفاظ (جبه، عرض).

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/١٥٣، وتذكرة النحاة ٨٥، والجنى الداني ٣٩٧، والخزانة ٤/٤٦٥، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٨، واللسان ١٥/٢٠٠ (قلا)، والمحتسب ٢/١٩٥، ومعاهد التنصيص ١/٢٦٠، ومغني اللبيب ١/٣٠٩، والمقاصد النحوية ١/٢٧٧، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١١، ١١٤، ٧/٢٤٢، وأوضح المسالك ١/٩٥، واللسان (أنن)، والتاج (ما).

ولم يتأت له الاتصال لمعنى إلاّ، لأنَّ معنى: وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ما يدافع إلاّ أنا، فَافهَم. فإنّه دقيق.

وقال الشيخ عبد القاهر: ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضّرورة.

والضمير في قوله: «أحسابهم» لقومه المتقدّم ذكرهم في بيت قبل هذا، وهو:

فإنْ يَكُ قَيْدِي كان نَذْرًا نذرْتُهُ فما بِيَ عن أحساب قومي مِنْ شُغُلِ

وكان الفرزدق قد قيّد نفسه ونذر ألاّ يهاجي أحدًا، فلجَّ جرير في هجاء قَوْمه، وقَذْف نسائه، فقال قصيدة يهجوه. منها هذا البيت.

* * *

١٥٦ ـ (بِنَصْرِكم نحن كنتُم واثقين وقد) أَغْرى العِدى بكم استِسلامُكُم فَشَلا[(١)]

[ص ٦٣ س ١]

استشهد به على أن الضّمير يتعيّن انفصاله إذا وقع بمصدر مضاف إلى المنصوب.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان قوله: أو رفع يعني الضمير بمصدر مضاف إلى المنصوب لا يصحّ هذا على ظاهره، لأنه لا يضاف المصدر إلى المنصوب، فإنما تأويله إلى المنصوب معنًى لا لفظًا، ومثاله: عجبت من ضرب زيد أنت، وزيد عجبت من ضربك هو.

وقال الدّماميني: فلو نصب بمصدر مضاف إلى المرفوع لم يجب فصله، بل يترجّح نحو: عجبت من ضربكه، ومن ضَرْبك إيّاه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٥٧ ـ (غيلانُ ميّةَ مشغوفٌ بها هو مذ بَدَتْ له فحجاه بان أو كَرَبا)[(٢)]

[ص ٦٣ س ٢]

استشهد به على تعيّن انفصال الضمير إذا رفع بصفة جَرتْ على غير صاحبها.

قال الدّماميني عند قول التسهيل: «أو رفع بصفة جَرَتْ على غير صاحبها» كقوله: «غيلان ميّة» الخ.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/٢٨٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ٦٦١ (طبعة كارليل هنري)، وبلا نسبة في شفاء العليل ١٩٣، وشرح التسهيل ١/١٤٩.

قال المصنف في الشرح في باب المبتدأ: إن المرفوع بالفعل كذلك إذا حصل إلباس نحو: زَيد عمرو يضربه هو، فتقييده المسألة بالصّفة هنا ليس بجيّد، ثُمَّ إطلاقه الصفة مردود بمسألة: زيد قائم أبواه لا قاعدان، فقد جرت الصّفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير.

فإن قلت: هل الصّفة في هذه المسألة مستندة إلى الضمير المرفوع المنفصل قلت: كلامه محتمل لذلك كما صرّح به ابن الحاجب في الكافية، ولا يكون المسند إليه هو الضمير المستكن في الصفة، وهذا الضمير البارز المنفصل تأكيد له، إذ رفعه[١] بالصفة صادق بالأمرين.

قال الرضي الاستراباذي: (الضمير البارز بعد الصّفة إذا جرت على غير ما هي له [فإنه][٢] تأكيد للضمير المستكن فيها، لا فاعلها، كما في: ﴿اسْكُنْ أنت وَزَوْجُك الجنّة﴾[٣] وذلك لأنك تقول مطّردًا نحو: الزيدون ضاربوهم نحن. والزيدان[٤] الهندان ضارباهما؛ هما. وقد عرفت ضعف: جاءني رجل قاعدون غِلْمانُه.

وقال الزمخشري في «أحاجيه» بل تقول: ضاربهم نحن وضاربهما هما. فإن ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل).

والبيت لذي الرّمة.

* * *

١٥٨ - (وإنْ هو لم يَحْمِلِ على النفس ضَيْمَها) فليس إلى حسن الثّناء سَبِيلُ[٥]

[ص ٦٣ س ٣]

[٤٠] استشهد به على تعيّن انفصال الضمير إذا أضمر فاعله فهو مرفوع بفعل محذوف يفسّره: «يحمل».

والبيت من قصيدة السموأل بن عادياء الغسّاني اليهودي.

* * *

---

(١) شرح الرضي ٢/ ٤٣١.

(٢) إضافة من شرح الرضي.

(٣) ٣٥/ البقرة: ٢.

(٤) في الأصل: «والزيدون»، والتصويب من شرح الرضي.

(٥) البيت من الطويل، وهو للسموأل في ديوانه ٩٠، وله أو للجلاح الحارثي (عبد الملك بن عبد الرحيم) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١١، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٧، ولدكين في الأغاني ٩/ ٢٦٢ «دار الكتب»، وبلا نسبة في الخزانة ٩/ ٤٢. وسيعاد برقم ١٢٩٦.

١٥٩ ـ (فإن أنْت لم يَنفَعْك علمُك فَانْتَسِبْ) لعلّك تهديك القرونُ الأوائِلُ(١)
[ص ٦٣ س ٣]

الشّاهد فيه كالذي قبله.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: ـ بعدما أبطل كون الفعل المفسّر للمحذوف العامل في «أنت» «ينفعك» ـ وإذا امتنع أن يحمل: «أنت» على «ينفعك» وعلى «الكاف» لما ذكرناه، فاختلف النّاس في تخريجه.

فذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وبعض أصحابنا: إلى أنه فاعل بفعل محذوف يفسّره المعنى، ويدلّ عليه، والمسألة خارجة من باب الاشتغال المرفوع، كأنه قال: فإن ضللت لم ينفعك علمك، فأضمر «ضللت» لفهم المعنى، وبرز الضّمير لمّا حذف. الفعل وخرّجه السّهيلي على وجهين.

أحدهما: أن تكون: «أنت» مبتدأ. قال: والثاني: أن يكون «أنت» في موضع نصب وهو ما وضع فيه الضّمير المرفوع موضع الضمير المنصوب، كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع. اهـ.

والبيت من قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابي، رضي الله عنه.

* * *

١٦٠ ـ [إنْ هو مستَوْليًا على أحد](٢)

* * *

١٦١ ـ مُبَرّأً مِنْ عيوب النّاس كُلِّهِم (فالله يرعى أبا حَفْصٍ وإيّانا)(٣)
[ص ٦٣ س ٦]

استشهد به على تعيّن انفصال الضمير إذا فصله متبوع، فإيّانا مفصول عن عامله وهو: «يرعى» بمتبوعه وهو: «أبو حفص».

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٥، والخزانة ٣/ ٣٤، وشرح الأشموني ١/ ١٨٨ (٢/ ٧٥)، وشرح التصريح ١/ ١٠٥، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥١، والمعاني الكبير ١٢١١، والمقاصد النحوية ١/ ٨، ٢٩١. وسيعاد الشاهد برقم ١٢٩٥.

(٢) سقط الشاهد من الأصل، وانظره بتمامه برقم ٤٢٩.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٧٢٥، وشرح المفصل ٣/ ٧٥، والكتاب ٢/ ٣٥٦.

١٦٢ ـ فـآلَـيْـتُ لا أَنْفَـكُّ أحـذو قـصـيـدةً (تـكـون وإيّـاهـا بـهـا مـثـلاً بـعـدي)[١]

[ص ٦٣ س ٧]

استشهد به على تعيّن انفصاله إذا ولي واو «مع».

وعبارة التصريح والدماميني: «إذا ولي واو المصاحبة وهما واحد».

«آليت»: بمعنى حلفت. و«لا أنفك»: لا أزال، وهو جواب: «آليت».

قال العيني: قوله: «أحذو» بالحاء المهملة والذال من حذوت النّعل بالنّعل أحْذُو: إذا سويت إحداهما على قَدْر الأخرى. والحذو: التقدير والقطع. ويروى: «أحدو» بالدالِ المهملة من قولهم: حدوت البعير إذا سقته، وأنت تغني في أثره لِينشَطَ في السّير.

وقال ابن يسعون[٢]: عندي في «أحدو» ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يريد: أحدو قصيدة إليك، أي أسوقها حاديًا كما يسوق الحادي الإبل عند سوقها، لأنه يتغنى، وإنما أراد بذلك الشهرة.

الثاني: أن يريد: أحدو غَدْرتَك لي قصيدةً أبلغ بتخليدها فيك أملي، فحذف المفعول للحال الدالّة عليه، ونصب «قصيدة» فلما حذف المضاف أقام المضاف إليه مقامه. الثالث: أن يريد: أتحدى لها، وأتبعها ناظمًا لها حتى كأنه قال: أو إلى قصيدة.

والخطاب في قولك: «تَنْفَك» لخالد ابن أخته، أي أبي ذؤيب صاحب البيت الشاهد، وكان يبعثه إلى معشوقة له، تدعى أُم عمرو، فأفسدها عليه، واستمالها إلى نفسه، وهو من قصيدة[٣].

* * *

١٦٣ ـ (إن وجَـدْتُ الـصّـديـق) حـقًّـا لإيّـا كَ فـمُـرْنِـي فـلـن أزال مُـطِـيـعـا[٤]

[ص ٦٣ س ٩]

استشهد به على تعيّن انفصال الضمير إذا ولي اللام الفارقة، قاله في الأصل.

---

(١) البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢١٩، والخزانة ٨/١٥، ٥١٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٠، والمقاصد النحوية ١/٢٩٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٤٤، وشرح التصريح ١/١٠٥، وسيعاد البيت برقم ٨٧٣.

(٢) ابن يسعون: يوسف بن يبقى بن يوسف، أبو الحجاج التجيبي الأندلسي، لغوي، له «المصباح في شرح أبيات الإيضاح» للفارسي، في النحو، كان حيًا في سنة ٥٤٢هـ. انظر الأعلام ٩/٣٣٨.

(٣) ثمة نقص في الكلام، ولعل المراد: (وهو من قصيدة قالها حين جاءته أُم عمرو تعتذر إليه)، انظر ديوان الهذليين ١/١٥٩.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١/٣٠١، وشرح التصريح ١/١٠٥.

وفي التسهيل وشرحه للدّماميني: «أو ولي اللام الفارقة» بين إن النافية، والمخففّة من الثقيلة. وأنشد البيت. قال: وقد يتخيّل أن المصنف لو قال: لام الابتداء لكان أحسن لشموله نحو: إن الكريم لأنت. وليس كذلك لوجهين:

أحدهما: أن اللاّم الفارقة ليست لام الابتداء عند أبي عليّ الفارسيّ، وأبي الفتح ابن جنيّ، وجماعة، فلا يكون التعبير بلام الابتداء شاملاً لها على هذا الرأي.

والثاني: أن الفصل في: «لأنت» ليس من جهة اللاّم لحصوله قبلها، بل من جهة كونه خبرًا لإنّ.

ولم أعثر على قائله. [٤١].

* * *

١٦٤ - (لِوَجْهِكَ في الإحسان بسطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَالَهُماهُ قَفْو أكرم وَالِد)(١)

[ص ٦٣ س ١٥]

استشهد به على أن الضّميرين إذا اتّحدا رُتْبةً قد لا يتعيّن الفصل، بأن كانا للغَيْبة، واختلف لفظُهما تذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا.

قال في التصريح(٢): بَسْطٌ: بمعنى بشَاشة، وطَلاقة. بسط مبتدأ، تقدم خبره في المجرور باللام قبله. وبَهْجَةٌ: بمعنى حُسْن، وسرور معطوف على «بسط». وأنال: فعل ماض مُتَعدٍّ لاثنين، أوّلهما: ضمير التثنية الرّاجع إلى «بسط» و«بهجة». وثانيهما: ضمير المفرد الرّاجع إلى الوجه، وأتى به متصلاً.

والأكثر: أنالهما إيّاه بالانفصال. وقفو: بمعنى إتباع فاعل: «أنال» و«أكرم» مضاف إليه، واحترز بالغَيْبة من ضميري المتكلم، وضميري المخاطب، فإنه لا يكاد يصحّ فيهما الاختلاف المذكور، لاتحاد مَدْلُولَيْ الضّميرين، فلا يقال: «علمتناني» ولا «عَلّمتِنينا» ولا «ظَنَنْتُكُماك» وصح «الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدّد مدلوليهما نحو: جارية زيد أعطيتهاه، أو أعطيتموها.

واحترز باختلاف لفظ الضّميرين من أن لا يختلف لفظهما، فلا بُدّ من الفصل نحو: مال زيد أعطيتهُ إياه، ولم أعثر على قائله مع كثرة مَن استشهد به.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٥، وتخليص الشواهد ٩٧، وتذكرة النحاة ٥٠، وشرح الأشموني ١/٥٤، وشرح التصريح ١/١٠٩، والمقاصد النحوية ١/٣٤٢.

(٢) شرح التصريح ١/١٠٩.

١٦٥ - [ليس إيّاي وإياه ولا تَخْشَ رقيبا][(١)]

* * *

١٦٦ - عَـدَدْتُ قَـوْمـي كَـعـديـدِ الـطَّـيْـسِ (إذْ ذَهَـبَ الـقَـوْمُ الـكِـرامُ لَـيْـسـي)[(٢)]

[ص ٦٤ س ١٨]

استشهد به على أن حذف نون الوقاية من ليس شاذّ خاص بالضرورة.

قال في التصريح[(٣)]: (والعديد: كالعدَد، يقال: هم عديدُ الثّرى، أي: عَدَدُ الثرى. والطّيْس بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء المثنّاة تحت، وفي آخره سين مهملة: الرّمل الكثير. وليس: فعل ماض، واسمه مستتر فيه وجوبًا عائد على البعض المفهوم من القوم، وياء المتكلم المتّصلَة به خبره).

والبيت لرؤبة.

* * *

١٦٧ - (كـمُـنْـيَـةِ جـابـرٍ إذْ قـال لَـيْـتِـي) أُصَـادِفُـهُ وأَفْـقِـدُ جُـلَّ مـالـي[(٤)]

[ص ٦٤ س ١٨]

استشهد به على أن حذف نون الوقاية من: «ليتي» شاذّ خاص بالضّرورة. وظاهر الألفية أنه نادر. قال:

ولَـيْـتَـنِـي فـشـا، وَلَـيْـتِـي نَـدَرا

---

(١) سقط البيت من الأصل، والبيت من مجزوء الرمل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٦٧، والخزانة ٥/ ٣٢٢، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ٧٥، ١٠٧، والكتاب ٢/ ٣٥٨، والمقتضب ٣/ ٩٨.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٥، والخزانة ٥/ ٣٢٤، ٣٢٥، وشرح التصريح ١/ ١١٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٨٨، ٧٦٩، والمقاصد النحوية ١/ ٣٤٤، وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٨، ٧٤، واللسان والتاج (طيس)، وكتاب العين ٧/ ٢٨٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٠٨، وتخليص الشواهد ٩٩، والجنى الداني ١٥٠، وجواهر الأدب ١٥، والخزانة ٥/ ٣٩٦، ٩/ ٢٦٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٣٢، وشرح ابن عقيل ٦٠، وشرح المفصل ٣/ ١٠٨، ومغني اللبيب ١/ ١٧١، ٢/ ٣٤٤، وأساس البلاغة واللسان (ليس)، والمقاييس ٣/ ٤٣٦، وجمهرة اللغة ٨٣٩، ٨٦١.

(٣) شرح التصريح ١/ ١١٠.

(٤) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ٨٧، وتخليص الشواهد ١٠٠، والخزانة ٥/ ٣٧٥، ٣٧٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٧، وشرح المفصل ٣/ ١٢٣، والكتاب ٢/ ٣٧٠، والمقاصد النحوية ١/ ٣٤٦، ونوادر أبي زيد ٦٨، واللسان والتاج (ليت)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ١٥٣، ورصف المباني ٣٠٠، ٣٦١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠، وشرح ابن عقيل ٦١، ومجالس ثعلب ١٢٩، والمقتضب ١/ ٢٥٠.

ولا يخفى أن النّادر والشاذ بينهما فرق.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغدادي[١] (استشهد به على أن حذف نون الوقايةِ من: «ليتي» ضرورة عند سيبويه).

قال سيبويه[٢]: (وقد قال الشّعراء: ليتي إذا اضطّروا، كأنهم شبّهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي: والمضمر منصوب).

وجابر المُشبه بمنيتِه: رجل تقدّم ذكره في بيت قبل الشاهد وهو:

تـمـنـى مَـزيَـدٌ زيـدًا فـلاقـى ... أخا ثِقَةٍ إذا اختَلَف العَوالي[٣]

كـمُـنـيَـةِ جابـرٍ إذ قـال لَـيـتِـي ... أُصَـادِفُـه، وأَفـقِـدُ جُـلّ مـالـي

تَـلاقَـيـنَـا فـمَـا كُـنّـا سـواء ... ولـكـن خـرّ عـن حـال لِـحَـالِ

ولـولا قـولُـه يـا زيـدُ قُـدنـي ... لـقـد قـامـت نُـوَيـرَةُ بـالـمـآلي

شَـكَـكـتُ ثِـيـابَـهُ لـمّـا الـتَـقَـيـنَـا ... بـمـطـرد الـمـهـزّة كـالـخـلال

«مَزيَدٌ»: رجل من بني أسد؛ كان يتمنّى أن يلقى زيد الخيل صاحب الأبيات فلقيه، فطعنه، فهرب مَزْيَدٌ منه.

وقوله: «أخا ثقة»، أي صاحب وثُوق بشجاعته، وصَبر في الحرب. و«العوالي»: جمع عالية. والعالية من الرمح ما يلي الموضع الذي يركّب فيه السّنان، يعني وقت اختلاف الرمح، ومجيئها أو ذهابها للطعان.

وقوله: «كمُنيَةِ جابر»، هو في موضع المفعول المطلق، أي تمنّى مزيد تمنيًا كتمني جابر.

و«المُنْيَةُ» بالضم: اسم للتمني، وفي الأصل: الشيء الذي يتمنّى. وإنما قال: «تمنّى مزيدٌ زيدًا»، ولم يقل: تمنّاني مزيدٌ للتهويل، والتفخيم، فإن زيدًا قد اشتهر [٤٢] بالشّجاعة، فلو أتى بالضمير لفك هذا.

و«جابر»: رجل من غطفان، تمنّى أن يلقى زيدًا حتى صبحه زيد، فقالت له امرأته: كنت تتمنى زيدًا فعندك، فالتَقيا، فاختلفا طَعنَتَين، وهما دارعان، فاندقّ رمح جابر، ولم يغنِ شيئًا، وطعنه زيدٌ برمح كان على كَعب من كِعابه ضَبّة من حديد، فانقلب ظهرًا لبطن، وانكسر ظهره، فقالَت امرأته، وهي ترفعه منكسرًا ظهره: كنت تتمنّى زيدًا، فلاقيت أخا ثقة.

---

(١) الخزانة ٥/ ٣٧٥.
(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠.
(٣) ديوان زيد الخيل ٨٦.

ومعنى البيتين: أن مزيدًا تمنّى أن يلقى زيدًا، كما تمنى جابر، وكلاهما لقي منه ما يكره.

وقوله: «خرّ عن حال» الخ: سَقَط، وحال الأولى: ظهر الفرس، والثاني بمعنى: في الحال: أي سقط من حاله.

و«نويرة»: اسم امرأة جابر. و«المآلي»: جمع مِئْلاة، وهي الخرقة التي تكون مع النائحة التي تأخذ بها الدمع، أي لولا ذلك لقتله. وزيد الخيل هذا هو الذي سماه رسول الله ﷺ: زيد الخير، وهو من طيِّىء.

* * *

١٦٨ ـ (قَدْني من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي) ليس أميري بالشّحيح المُلْحِدِ[١]

[ص ٦٤ س ١٩]

الشاهد فيه حذف نون الوقاية من: «قدى» والقياس: «قدني» وهو عنده شاذ خاصٌّ بالضرورة.

والبيت من شواهد سيبويه[٢]، قال: (وسألته ـ رحمه الله ـ يعني الخليل بن أحمد ـ عن قولهم: قطني، ومنّي، وعنّي، ولدنّي[٣]، ما بالهم جعلوا علامة [إضمار][٤] المجرور هاهنا كعلامة [إضمار][٤] المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلاّ كان متحرّكًا مكسورًا، ولم يريدوا أن يحرّكوا الطاء [التي في «قط»، ولا النون التي في: «من» فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف الياء الإضافة متحرك، إذا لم يريدوا أن يحركوا الطاء][٤]، ولا النّونات، لأنها لا تذكر أبدًا إلاّ وقبلها حرف متحرك مكسور.

---

(١) الرجز لحميد بن مالك الأرقط في الخزانة ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٧، واللسان (خبب، قدد)، والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٧، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٤٧، ٥٣، والتاج (خبب، حكد)، ولحميد بن ثور في اللسان (لحد)، وليس في ديوانه، ولأبي بجدلة في شرح المفصل ٣/ ١٢٤، ولأبي نخيلة في شرح الأعلم ١/ ٣٨٧، وبلا نسبة في اللسان (حكد)، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٤١، وأوضح المسالك ١/ ١٢٠، وتخليص الشواهد ١٠٨، ورصف المباني ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ٦٤، والكتاب ٢/ ٣٧١، ومغني اللبيب ١/ ١٧٠، ونوادر أبي زيد ٢٠٥، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٤٦، وتهذيب اللغة ١٤/ ١٢٤، وسفر السعادة ٧٧٠، وعمدة الحفاظ ٣/ ٢٧٥ (قدد)، وإصلاح المنطق ٣٤٢، ٤٠١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧١.

(٣) في الكتاب ٢/ ٣٧٠ وردت الكلمات مرتبة على النحو الآتي: (عني وقدني وقطني ومني ولَدُني).

(٤) سقطت من الأصل، والاستدراك من الكتاب ٢/ ٣٧٠.

وكانت النون أَوْلى، لأنَّ من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلّم، فجاؤوا بالنّون، لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار [وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير حرف النون، فيخرجون عن علامات الإضمار][1] وإنما حملهم على ألاّ يحرّكوا الطاء والنّونات كراهية أن تشبة الأسماء نحو: يدٍ، وهَنٍ. وأمّا ما يحرّك آخره فنحو: معٍ، ولدُ كتحريك أواخر هذه الأسماء، لأنه إذا تحرّك آخره، فقد صار كأواخر [هذه][1] الأسماء، فمن ثمّ لم يجعلوها بمنزلتها. فمن ذلك [قولك][1]: معي، وَلَدِي في: مَع، ولدُ. وقد جاء في الشعر: «قدى» [فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدي، شبهه بحسبي، لأن المعنى واحد][1] قال الشاعر:

قَدنِيَ من نَصر الخُبَيْبين قَدِي

لما اضطُرّ شبهه بِحَسبِي، وهَنِي، لأن ما بعد: حَسْبِ، وهَنٍ مجرور، كما أن ما بعد قط مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء، كما قال: ليتي حيث اضطُرّ)[2] اهـ.

و«قدني»: اسم فعل، وكذلك «قدي» الثانية، فمعنى قدك: اكتف. ومعنى قدني: لأكتف، فالأوّل أمر للمخاطب، والثاني أمر للمتكلّم نفسه.

وقوله: «من نصر الخبيبين» قيل: إنه الخُبَيبين مثنى خُبَيْب. وقيل: جمع خُبَيْب. وعلى التثنية قيل: أراد عبد الله بن الزّبير وابنه خُبَيْب. وقيل: أراد عبد الله وأخاه مُصْعَب وكان عبد الله يكنى بأبي بكر وأبي خُبَيْب، والأول أكثر، ولا يُكَنّيه بأبي خبيب إلا من يريد ذمّه.

ومعنى «ليس أَميري بالشَّحِيح المُلْحِد» أنّ أميره وهو عبد الملك بن مروان ليس بالشّحيح، ولا بالمُلْحِد. وذلك تعريضٌ بعبد الله بن الزّبير، فإنهم كانوا يرمونه بالبُخْل ويقولون له: المُلْحِد والمحل.

وفي التسهيل وشرحه للدّماميني: «وهو مع بَجَل، ولعلّ أعرف من الثبوت، ومع ليس، وليت، ومِن، وعَن، وقط، وقَد بالعكس» وساق الدّماميني الأبيات المتقدّمة قال: و«قَطّني وقَدنِي أعرف من قَطِّي، وقَدّي. وظاهر كلام المصنّف جواز الوجهين فيهما في الاختيار، وقد نصّ على أن الحذف معهما ضرورة. وفي شرح الألفيّة لولد المصنّف: قَدِي، وقَطِي في كلامهم أكثر من قَدني، وقَطنِي وهو خلاف ما تقدّم، وقد جمع الشّاعر بينهما: قَدني من نصر الخُبَيبينِ .الخ.

(١) سقطت من الأصل، والاستدراك من الكتاب ٢/ ٣٧٠.

(٢) انتهى ما نقله المؤلف من الكتاب ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢.

وفي الحديث[1]: «قَطْ قَطْ بعزتك»، يروى بسكون الطاء، وكسرها مع ياء ودونها، ويروى: «قَطْنِي قَطْنِي»، وقَطْ قَطْ، وهذا يدل على جواز الأمرين في غير الضرورة. وهذا كله كلام ابن قاسم[2].

والبيت من أرجوزة لحميد الأرقط [٤٣].

* * *

١٦٩ - (أيها السّائِلُ عَنهُم وعنِي لستُ من قيسٍ، ولا قيسُ مِني)[3]

[ص ٦٤ س ٢٠]

استشهد به على أنَّ حذف نون الوقاية من: عَنِي، ومِني شاذٌّ خاص بالضرورة، وهو ظاهر قول ابن مالك:

[في الباقيات][4] واضطِرارًا خَفَّفَا مِنّي، وعَنِّي بَعْضُ مَنْ قد سَلفا

والبيت من شواهد الرضي. قال البغدادي[5]: على أن حذف النّون ضرورة عند سيبويه، والقياس: عني: ومنّي بتشديد النون.

قال ابن هشام في شرح شواهده: إذا جرّت الباء بمن أو عن وجبت النون حفظًا للسّكون، لأنه أصلٌ فيما يبنون، وقد يترك في الضرورة قال:

أيّها السائل عَنهم وعني

البيت. وفي النّفس من هذا البيت شيء، لأنا لم نعرف له قائِلاً، ولا نظيرًا لاجتماع الحذف في الحَرْفَيْن، ولذلك نسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين، ولم ينسبه إلى العرب.

(١) الحديث في النهاية ٤/ ٧٨: (ذكر النار فقال: حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول: قطْ قطْ، بمعنى حَسْب، وتكرارها للتأكيد، وهي ساكنة الطاء مخففة. ورواه بعضهم «فتقول: «قطني قطني» أي حَسْبي)، وانظر عمدة الحفاظ ٣/ ٣٢١ (قطط).

(٢) ابن قاسم: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، المعروف بابن أُم قاسم: مفسر أديب، ولد بمصر وأقام بالمغرب، له تفسير القرآن، وإعراب القرآن، توفي ٧٤٩هـ. انظر الأعلام ٢/ ٢٢٨، والدرر الكامنة ٢/ ٣٢.

(٣) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٩٠، وأوضح المسالك ١/ ١١٨، وتخليص الشواهد ١٠٦، والجنى الداني ١٥١، وجواهر الأدب ١٥٢، والخزانة ٥/ ٣٨٠، ٣٨١، ورصف المباني ٣٦١، وشرح التصريح ١/ ١١٢، وشرح ابن عقيل ٦٣، وشرح المفصل ٣/ ١٢٥، والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٢.

(٤) الاستدراك من ألفية ابن مالك.

(٥) الخزانة ٥/ ٣٨٠.

وفي: «التّحفة» لم يجيء الحذف إلاّ في بيت لا يعرف قائله[١] .اهـ. (وقيس في الموضعين غير منصرف للعلميّة والتأنيث المعنوي، لأنه بمعنى القبيلة، وهو أبو قبيلة من مضر، واسمه: قيس عيلان، واسمه: الناس بن مضر بن نِزار بهمزة وصْل ونون وهو أخو إلياس بمثنّاة تحتيّة)[٢].

* * *

١٧٠ ـ (فقلتُ أَعِيروني القَدُومَ لَعلّني) أَخُطُّ بها قبرًا لأبيَضَ ماجِدِ[٣]

[ص ٦٤ س ٢٤]

استشهد به على أنّ لعلّ قد تلحقها نون الوقاية مع ياء النفس.

قال الدّماميني: وحذفها يعني النون أَعْرَفُ نحو: ﴿لعَلّي أَبْلُغُ الأَسْبَاب﴾[٤].

«أعيروني»: من الإعارة. و«القَدوم» بفتح القاف، وضمّ الدال مخففة: الآلة التي يُنجَر بها الخشب. و«أخطّ بها»: أي أنحت بها، وأصل الخطّ من خط بأصبعه في الرّمل. و«قبرًا» أي غلافًا. و«لأبيض ماجد»: أي لسيف صقيل. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٧١ ـ فما أَدْرِي وكُلُّ الظَّنِّ ظَنِّي (أَمُسْلِمُني إلى قَوْمي شُراحِي)[٥]

[ص ٦٥ س ٣]

استشهد به الدّماميني، وبالذي بعده عند قول ابن مالك في التسهيل: «وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل».

قال: «ولحُوقها مع اسم الفاعل تارةً يكون مع كونه ناصِبًا، وتارةً مع كونه خافِضًا، فالأوّل كقوله:

وليس الموافيني

الخ البيت الآتي والثاني كقوله:

أمسلمني إلى قومي شراحي

---

(١) انتهى كلام ابن هشام كما في الخزانة، وهو يختلف عما في أوضح المسالك ١/١١٨.

(٢) الخزانة ٥/ ٣٨١.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٠٥، وشرح الأشموني ١/ ٥٦ (١/ ١٢٤)، وشرح ابن عقيل ٦٢، وانظر المقاصد النحوية ١/ ٣٥٠.

(٤) ٣٦/ غافر: ٤٠.

(٥) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن محرم الحارثي في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٠، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٣، وتذكرة النحاة ٤٢٢، ورصف المباني ٣٦٣، واللسان ١١/ ٣٥٣ (شرحل)، والمحتسب ٢/ ٢٢٠، ومغني اللبيب ٢/ ٣٤٥، والمقرب ١/ ١٢٥.

وكان القياس في الأوّل: «الموافيّ» بتشديد الياء، وفي الثاني: أمُسْلِمي بتخفيفها.

وقال ابن هشام[1] في: «أمسلمني»: إنّما هو تنوين لا نون وقاية، وكسر لالتقاء الساكنين، وأجاز على ذلك زيد ضاربني، والياء عنده منصوبة لا مجرورة ويردّه

وليس الموافيني

إذ لا يجتمع التنوين مع «أل».

وفيه أيضًا شاهد، وهو أن «شراحي» مرخم شراحيل دون نداء.

والبيت ليزيد بن محمد الحارثي.

* * *

١٧٢ ـ (وليس المُوافِيني لِيُرْفِدَ خائِبًا) فإنّ له أَضْعافَ ما كان آمِلا[2]

[ص ٦٥ س ٢]

تقدم شرحه في الذي قبله. ولم أعثر على قائله.

* * *

١٧٣ ـ (تَراهُ كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكًا يَسوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْنِي)[3]

[ص ٦٥ س ٥]

استشهد به على حذف نون الوقاية من: «فليني» وبيّن الخلاف بين أيّ النونين حذف؟ أي نون النسوة، ونون الوقاية.

واختار حذف نون الوقاية كما في الأصل. وعلّل ذلك بأن نون النسوة فاعل فلا يحذف.

وقال ابن مالك: إن المحذوف هنا نون النسوة وقال: هو مذهب سيبويه، ووجهه بأنهم حافظوا على بقاء [٤٤] نون الوقاية مطلقًا لما كان للفعل بها صون ووقاية.

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٣٤٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٥، وشرح الأشموني ١/ ٥٧ (١/ ١٢٥)، ومغني اللبيب ٢/ ٣٤٥، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٨٠، والخزانة ٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٣، والكتاب ٣/ ٥٢٠، واللسان (فلا)، والمقاصد النحوية ١/ ٣٧٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥، وجمهرة اللغة ٤٥٩، وشرح المفصل ٣/ ٩١، واللسان (حيج) ومغني اللبيب ٢/ ٦٢١، والمنصف ٢/ ٣٣٧.

وقال الأعلم(١): الشاهد في حذف النون في قوله: «فليني» كراهةً لاجتماع النونين، وحذفت نون الضمير دون [نون](٢) جماعة النّسوة، لأنها زائدة لغير معنى.

وفي التسهيل: «وهي» أي نون الوقاية الباقية في فليني، يعني في البيت الشاهد «لا الأولى» والمراد بالأولى نون الإناث وفاقًا لسيبويه، بناء على أنه إذا دار المحذوف بين كونه أوّلاً، وكونه ثانيًا، فكونه ثانيًا أولى. ورجّح المصنف هذا بأنها الباقية في: ﴿تأمروني﴾(٣).

والصحيح أن المحذوف نون الوقاية، لأن النون الأخرى فاعل، والفاعل لا يجوز حذفه اهـ من الدماميني.

والبيت من أبيات لعمرو بن معدي كرب الصّحابي يخاطب امرأته، وقبله:

تـقـول حَـلِـيـلَـتِـي لـمّـا رأتـنـي شَـرائِـجُ بـيـن كُـدْرِيٍّ وجَـوْنِ(٤)

تراه كالثّغام البيت.

«الحليلة»: الزّوجة، و«شرائج» خبر مبتدأ محذوف، أي شَعْرُك شرائج، والجملة مقول القول، وشرائج: جمع شريج بالشين المعجمة، وآخره جيم: الضّرْب والنّوع، ويقال لكل لَوْنَيْن مختلفين شَرِيجان.

وقوله: «بين كُدْرِيّ وجَوْن»: بعضُ الشرائج كُدْري، أي أغبر، وبعضُها جون، فالكُدْري منسوب إلى الكُدْرة، وهي لَوْنٌ معروف يقرب من البياض، وجُون: جمع جَوْنة وهي مصدر الجَوْن بالفتح وهو من الأضداد، يقال للأبيض جَوْن، وللأسود جَوْن.

* * *

١٧٤ - (أَمــاوِيُّ ما يُغْنِي الثّراءُ عَن الفَتى إذا حَشْرَجَتْ يومًا وضاقَ بها الصَّدْرُ)(٥)

[ص ٦٥ س ٢٧]

استشهد به على حذف مفسّر الضّمير للعُلْم به، لأن المعنى: إذا حشرجت نفسه أي الفتى.

---

(١) شرح الأعلم ٢/ ١٥٤.

(٢) إضافة من شرح الأعلم.

(٣) ٦٤/الزمر: ٣٩.

(٤) ديوان عمرو بن معدي كرب ١٧٩، وهو بلا نسبة في اللسان ١٣/ ١٠١ (جون)، وجمهرة اللغة ٤٥٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ١٩٩، والأغاني ١٧/ ٢٩٥، وجمهرة اللغة ١٠٣٤، ١١٣٣، والخزانة ٤/ ٢١٢، والصاحبي ٢٦١، واللسان (قرن)، وأساس البلاغة (حشر)، وبلا نسبة في اللسان والتاج (حشرج).

والحشْرجة، أوله حاء مهملة، وآخره جيم: الغَرْغَرة عند الموت وتردّد النفس.

والبيت من قصيدة لحاتم بن عبد الله الطائي يخاطب بها امرأته ماوية، وكانت تَعْذِلُهُ على كثرة العطاء.

* * *

١٧٥ - (إذا نُهِي السّفيهُ جَرَى إليه) وخالَفَ والسّفِيهُ إلى خِلافِ[(١)]

[ص ٦٥ س ٢٩]

الشاهد فيه كالذي قبله، أي جرى هو أي السّفَهُ المفهوم من لفظ السّفيه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٧٦ - (قالت: ألا لَيتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا ونِصْفُهُ فَقَدِ)[(٢)]

[ص ٦٥ س ٣٢]

استشهد به على حذف مفسّر الضمير استغناءً عنه بنظيره، إذ المعنى: ونصف حمام آخر.

والبيت من قصيدة للنابغة الذّبياني يسترضي بها النّعمان بن المنذر ويأمره فيها بأن يكون حكيمًا مثل بنت الخُسّ، وكانت اجتاز بها قطًا وارد، فحرزت، فوقع في شبكة فوجدوه كما قالت.

والضمير في «قالت» لابنة الخُسّ في بيت قبل الشاهد، وهو[(٣)]:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في الأشباه والنظائر ٥/١٧٩، والإنصاف ١/١٤٠، والخزانة ٣/٣٦٤، ٤/٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، والخصائص ٣/٤٩، والمحتسب ١/١٧٠، ومجالس ثعلب ١٧٥، وأمالي ابن الشجري ١/٥٩، ٦٨، ١١٣، ٣٠٥، ٢/١٣٢، ٢٠٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٤، والأزهية ٨٩، ١١٤، والإنصاف ٤٧٩، وتخليص الشواهد ٣٦٢، وتذكرة النحاة ٣٥٣، والخزانة ١٠/٢٥١، ٢٥٣، والخصائص ٢/٤٦٠، ورصف المباني ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨، وشرح التصريح ١/٢٢٥، وشرح شذور الذهب ٣٦٢، وشرح شواهد المغني ١/٧٥، ٢٠٠، ٢/٦٩٠، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٣، وشرح المفصل ٨/٥٨، والكتاب ٢/١٣٧، واللمع ٣٢٠، ومغني اللبيب ١/٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، والمقاصد النحوية ٢/٢٥٤، وعمدة الحفاظ ٤/٥٨ (ليت)، ١٢٨ (ما)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٤٩، والخزانة ٦/١٥٧، وشرح قطر الندى ١٥١، واللسان (قدد)، والمقرب ١/١١٠، وشرح الأشموني ١/١٤٣ (١/٢٨٤)، وسيعاد البيت برقم ٥٤٢ في «بحث إن وأخواتها».

(٣) ديوان النابغة الذبياني ٢٣، والحيوان ٣/٢٢١، والبيت الأول في شرح أبيات سيبويه ١/٣٣، والكتاب ١/١٦٨، واللسان (حكم، حمم) وأساس البلاغة (حكم). وبلا نسبة في شرح التصريح ١/٢٢٥.

واحْكُم كحُكْم فتاة الحَيِّ إذْ نظرت إلـى حَـمـام شِـراعٍ واردِ الـثَّـمَـدِ
يـحـفّـه جـانـبَـا نِـيـقٍ وتـتـبـعـه مِثْلَ الزّجاجة لم تكْحَلْ من الرّمَدِ(١)

* * *

١٧٧ ـ (جزى ربُّهُ عنّا عَدِيَّ بنَ حاتِم) جَزاءَ الكلابِ العاوِياتِ وقَدْ فَعَلْ(٢)
[ص ٦٦ س ٢٠]

استشهد به على مذهب أبي عبد الله الطّوال، والأخفش، وهو إجازة اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل، ووافقهما ابن جِنّي وابن مالك.

والصحيح أنّ هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي يهجو به عديّ بن حاتم. وقيل: إنه للنّابغة الذبياني من أبياتٍ يهجو بها بني عبس، ولفظه على ذلك: [٤٥].

جزى الله عَبْسًا عَبْس آل بَغِيضٍ جَزاء الكلابِ العاويات وقَدْ فَعَلْ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

* * *

١٧٨ ـ (كَسا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدُدٍ) وَرَقّى نداهُ ذا النّدى في ذُرى المَجْدِ(٣)
[ص ٦٦ س ٢٠]

الشّاهد فيه كالذي قبله.

قال العيني(٤): الاستشهاد في قوله: «حلمه»، و«نداه»، فإن الضمير فيهما ضمير فاعل، ولم يسبق ذكره. وأجاز ذلك ابن جني مطلقًا، وتبعه على ذلك ابن مالك، وذلك

---

(١) النيق: الجبل، وانظر شرح الأبيات في ديوانه ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩١، والخصائص ١/٢٩٤، وله أو لأبي الأسود الدؤلي في الخزانة ١/٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧، ولهما أو لعبد الله بن همارق في شرح التصريح ١/٢٨٣، والمقاصد النحوية ٢/٤٨٧، ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ٤٠١، وتخليص الشواهد ٤٩٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٢٥، وشرح الأشموني ٢/٥٩، وشرح شذور الذهب ١٧٨، وشرح ابن عقيل ٢٥٢، واللسان ١٥/١٠٨ (عوي)، وشرح المفصل ١/٧٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٩٠، وتذكرة النحاة ٣٦٤، وشرح الأشموني ١/١٧٨ (٢/٥٩) وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٥، وشرح ابن عقيل ٢٥١، ومغني اللبيب ٢/٤٩٢، والمقاصد النحوية ٢/٤٩٩، وأمالي ابن الشجري ١/١٠١.

(٤) المقاصد النحوية ٢/٤٩٩.

لأن الفعل المتعدّي يدلّ على فاعل ومفعول لشعور الذهن بهما، فإذا افتتح الكلام بفعل، ووليه مضاف إلى ضمير عُلِمَ أنَّ صاحب الضمير فاعِلٌ إن كان المضافُ مرفوعًا، ومفعول إن كان منصوبًا، فلا ضرورة في تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول، كما لا ضرورة في تقديم المفعول إلى ضمير الفاعل.

والجمهور على أنّ نحو ذلك لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٧٩ ـ (جزى بَنُوه أبا الغِيلان عن كِبَرٍ) وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزى سِنِمّارُ(١)

[ص ٦٦ س ٢١]

استشهد به على ما تقدّم في الشاهدين قبله.

وقال العيني(٢): الاستشهاد فيه في قوله: «جزى بنوه» حيث أعاد الضمير إلى أبي الغيلان، وهو متأخّر عنه، وذلك لأجل الضرورة، وفيه شاهد على: «ضرب غلامُهُ زيدًا».

وفيه شاهد آخر: وهو جواز إنابة المضارع عن الماضي في قوله: كما يجزى ـ معناه: كما جزى فافهم .اهـ.

و«سنمّار»: هو الذي بنى الخَوَرْنَق للنعمان ابن الشقيقة، فلما تمّ بناؤه رماه من فوقه فمات، فضربت به العرب المثل في سوء المكافأة، وقصته مشهورة فلا نطيل بها(٣).

والبيت لسَلِيط بن سَعْد.

* * *

١٨٠ ـ (جَفَوْني ولم أَجْفُ الأخِلاّءَ إنّني) لغير جميلٍ من خليليَ مُهْمِلُ(٤)

[ص ٦٦ س ٢٧]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد في الأغاني ٢/ ١١٩، والخزانة ١/ ٢٩٣، ٢٩٤، ومعجم ما استعجم ٥١٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٨٩، وتذكرة النحاة ٣٦٤، والخزانة ١/ ٢٨٠، وشرح الأشموني ١/ ١٧٠ (٢/ ٥٩)، وشرح ابن عقيل ٢٥٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠١.

(٢) المقاصد النحوية ٢/ ٤٩٥.

(٣) انظر القصة في الخزانة ١/ ٢٩٣، ومجمع الأمثال ١/ ١٥٩، وجمهرة الأمثال ١/ ٣٠٥، والمستقصى ٢/ ٥٢، وأمثال ابن سلام ٢٧٣، وفصل المقال ٣٨٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧، ٥/ ٢٨٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، وتخليص الشواهد ٥١٥، وتذكرة النحاة ٣٥٩، وشرح الأشموني ١/ ١٧٩، ٢٠٤، وشرح التصريح=

استشهد به على تقديم الضمير على مفسّره إذا كان معمولاً لأول المتنازعين فإن: «جفوني ولم أجف» تنازعا في الأخلاء، الأول: يطلبه فاعلاً، والثاني: يطلبه مفعولاً. فأعمل الثاني لقربه، وأضمر في الأول.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

١٨١ - واهٍ رأَبْتَ وَشِيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ (وَرُبَّه عَطِبًا أَنْقَذْتَ مِنْ عَطَبِهْ)[١]

[ص ٦٦ س ٢٨]

استشهد به على تقديم الضمير المجرور بِرُبّ على مفسّره.

والبيت من شواهد العيني. قال[٢]: الاستشهاد في قوله: «ربّه عطبًا» حيث دخلت «ربّ» على الضمير، وأتى بتمييزه بحسب الضمير. وهذا الضمير عند البصريين مجهولٌ لا يعود على ظاهر.

قوله: «واه»: مجرور بِرُبّ محذوفةٍ، و«وشيكًا» صفة «لرأب» محذوف. و«الرّأب»: الإصلاح. و«وشيكًا»: سريعًا، و«الصّدع»: الشّقّ. و«العطب» الأول: صفة مشبهة، وهو بكسر الطاء، أي: هالك. والثاني: مصدر، وطاؤه مفتوحة، ومعناه: الهلاك. و«أنقذت»: خلصت.

والبيت أنشده ثعلب، ولم يعزه.

* * *

١٨٢ - (قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوانِسا فَلا تَلُمْهُ أَنْ يَنامَ البائِسا)[٣]

[ص ٦٦ س ٣٠]

استشهد به على أن البدل يفسّر ضمير المبدل منه.

= ٢/ ٨٧٤، وشرح قطر الندى ١٩٧، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤، وسيعاد البيت برقم ١٥٢١.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٥ (٣/ ١٦٦)، وشرح ابن عقيل ٣٥٦، وشرح عمدة الحافظ ٢٧١، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧، وسيعاد البيت برقم ١٠٧٧، بحث «شواهد المجرورات».

(٢) المقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧.

(٣) الرجز بلا نسبة في رصف المباني ٦٨٩، والكتاب ٢/ ٧٥، ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٥، ٤٩٢، وسيعاد البيت برقم ١٥٣٦، ١٥٧٩.

والبيت من شواهد سيبويه[١]، والشاهد فيه عنده نصب البائس بإضمار فعل على معنى الترحّم، وهو فعل لا يظهر.

قال الأعلم[٢]: وصف إبلاً بركت بعد الشّبع، فنام راعيها لأنه غير محتاج إلى رعيها. وقرقرى: موضع مخصب باليمامة. وأصل الكنوس: للظباء، وبقر الوحش، فاستعاره للإبل. والبائس: الفقير المحتاج، ويستعمل لمعنى الترحم كما يستعمل المسكين.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل [٤٦]: فالضمير المنصوب في: «تلمه» عائد على ما أبدل منه، وهو البائس، كأنه قال: فلا تلم البائس أن ينام. قال: ومَن منع ذلك تأوّل: «فلا تلمه» على أن الضمير يفسره ما يفهم من سياق الكلام، لا البدل، لأن قوله: قد أصبحت يدلّ على أن لها راعيًا، فكأنما أعاد الضمير إليه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٨٣ - إذا هِـيَ لـم تَـسْـتَـكْ بـعـود أَراكـةٍ (تَنَخّلُ فاسْتاكَت به عُود إسحِلِ)[٣]

[ص ٦٦ س ٣٠]

استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل على هذا المعنى. ثم قال في رواية من جرّ «عود إسْحِل»: فهو بدل من الضّمير في «به» قال: ومَن منع ذلك تأول: به عود إسْحِل، على أن يكون الضمير في «به» عائدًا على عود أراكةٍ لفظًا.

* * *

١٨٤ - [هي النفس تـحـملُ ما حُمِّلَت][٤]

* * *

١٨٥ - [أسـكـرانُ كـان ابـنُ الـمـراغـة][٥]

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٧٥.

(٢) شرح الأعلم ١/ ٢٥٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، والرد على النحاة ٩٧، وشرح المفصل ١/ ٧٩، والكتاب ١/ ٧٨، ولطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٨، ولعمر أو لطفيل أو للمقنع الكندي في المقاصد النحوية ٣/ ٣٢، ولعبد الرحمٰن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح ٨٩، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٥ (٢/ ١٠٥).

(٤) الشطر من المتقارب، وسقط من الأصل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٤٨٩.

(٥) سقط الشاهد من الأصل، وتمامه: (أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميمًا بجوف الشام أم متساكرُ)، =

١٨٦ ـ (وما هُو مَنْ يَأسُو الكُلُومَ وتُتّقى به نائِباتُ الدَّهرِ كالدَّائِمِ البُخْلِ)[(١)]
[ص ٦٧ س ٢٢]

استشهد به على مجيء ضمير الشّأن اسما لـ«ما»، واستشهد به الدماميني عند قول صاحب التسهيل: «ويبرز مبتدأ، واسم ما» وأنشد البيت قال: فهو اسم ما، والجملة بعده في محل نصب على أنها خبرها، وإنّما يتأتّى الاستشهاد بذلك إذا ثبت أن قائله مِمّن يعمل «ما» إعمال ليس. ومنع بعضهم وقوع ضمير الشأن اسمًا لـ«ما» كما نقله ابن قاسم في شرحه[(٢)].

ولم أقف على قائله.

* * *

١٨٧ ـ (عَلِمْتُه الحقّ لا يَخفى على أَحَدٍ) فكن مُحِقًّا تَنَلْ ما شِئْتَ من ظَفَرِ[(٣)]
[ص ٦٧ س ٢٤]

استشهد به على أن ضمير الفصل في باب: «علم» يبرز، واستشهد به الدّماميني عند قول التسهيل: ويبرز منصوبًا في بَابيْ: إنّ وظنّ. ولم أقف على قائله.

* * *

١٨٨ ـ (إذا متُّ كان الناسُ صنفان شامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصنَعُ)[(٤)]
[ص ٦٧ س ٢٥]

استشهد به على استكنان، أي: استتار ضمير الشأن في: «كان» وهذا على رواية الرفع في قوله: «صنفان».

= والبيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨١ (طبعة الصاوي)، والخزانة ٩/ ٢٨٨ ـ ٢٩١، والكتاب ١/ ٤٩، واللسان والتاج وأساس البلاغة (سكر)، والمقتضب ٤/ ٩٣، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٤، ومغني اللبيب ٢/ ٤٩٠، والخصائص ٢/ ٣٧٥.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٢٠٥، وشرح التسهيل ١/ ١٦٦.

(٢) أي شرح التسهيل، كما في البغية ١/ ٥١٧، وتقدمت ترجمة ابن قاسم في التعليقات على الشاهد ١٦٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٦٦، وشفاء العليل ٢٠٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في الأزهية ١٩٠، وتخليص الشواهد ٢٤٦، والخزانة ٩/ ٧٢، ٧٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٤، والكتاب ١/ ٧١، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٥، ونوادر أبي زيد ١٥٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٣٦، وشرح الأشموني ١/ ١١٧ (١/ ٢٣٩)، واللمع ١٢٢، وشرح المفصل ١/ ٧٧، ٣/ ١١٦، ٧/ ١٠٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٩، وسيعاد البيت برقم ٣٤٧، في شواهد كان وأخواتها.

أمّا مَنْ رواه: «صنفين» بالنصب، فإن «الناس» اسم كان، و«صنفين» خبرها.

(تنبيـه)

قوله: «ويسكن في باب كان، وكان في آخر السطر الذي قبل الشاهد» خطأ مطبعي، والصواب: «يستكن».

والبيت من قصيدة لِلْعُجَيْر السّلُوليّ، وهو شاعر إسلامي يحتج بشعره.

* * *

١٨٩ - (وكـائِـنْ بـالأبـاطـح مـن صـديـقٍ يَـرانِـي لـو أُصِبْتُ هُـوَ الـمُـصـابـا)[1]

[ص ٦٨ س ٢٢]

استشهد به على أن ضمير الفصل قد يقع بلفظ الغَيْبة بعد حاضر قائم مقام مضاف غائب، و«قد» هنا للتقليل يدل عليها قول التسهيل[2]: (وربّما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف) اهـ.

أي يرى مصابي هو المصاب، وبيانه أن: «هو» فصل وقع بعد ضمير الحاضر، أي المتكلّم، فكان حقه في الظاهر أن يقول: أنا المصاب، لأن ضمير الفصل يجب أن يكون وَفْقَ ما قبله في الغَيْبة، والخِطاب، والتكلّم، لأن فيه نوعًا من التوكيد.

وقيل: المعنى - لو أُصِبْتُ يرى مصيبتي هي المصيبة، ولا يعد غيرها مصيبته، وذلك من تأكد صداقته، لا يكترث بمصيبة غيري، ولا يهتمّ لها. والبيت من قصيدة لجرير مشهورة، مطلعها[3]:

سَئِمْتُ من المُوَاصَلَةِ العتابا وأمسى الشّيْبُ قد وَرِث الشّيابا

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في الخزانة ٥/ ٣٩٧، ٤٠١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٠، وشرح شواهد المغني ٨٧٥، ومغني اللبيب ٤٩٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٦٦٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦، والخزانة ٤/ ٥٣، ٥/ ١٣٩، ورصف المباني ١٣٠، وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٩ (٤/ ٨٧)، وشرح المفصل ٣/ ١١٠، ٤/ ١٣٥، وسيعاد البيت برقم ٩٩٤، ١٣٥٨.

(٢) التسهيل ٢٩.

(٣) ديوان جرير ١٦ (الصاوي) وهي قصيدة يمدح فيها الحجاج بن يوسف.

[شواهِدُ العَلَم]

١٩٠ ـ (بأَنَّ ذا الكَلْبِ عَمْرًا خَيرَهُم حَسبًا) ببَطْنِ شِرْيانَ يَعْوي حَوْلَه الذِّيبُ[(١)]
[ص ٧١ س ١٣]

[٤٧] استشهد به على تقديم اللقب على الاسم، وجعل مجيء الاسم بعد اللّقب نادِرًا.

قال العيني في استشهاده بهذا البيت: (لأنه لا ترتيب بين الأسماء والألقاب، كما أنه لا ترتيب بين الأسماء والكنى)[(٢)].

وليس هذا القول بصواب، والصّحيح قول السيوطي.

وفي التّوضيح وشرحه[(٣)]: وإذا اجتمع الاسم واللقبُ يؤخّر اللّقب عن الاسم غالبًا، لأن الغالب في اللّقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كبطّةَ، فلو قدّم لتوهّم السامع أن المراد مسمّاه الأصلي، وذلك مأمونٌ بتأخّره، ولأن اللقب يشبه النّعت في إشعاره بالمدح والذمّ، والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه كزيد زين العابدين، أو أنف الناقة. قال: وربّما يقدّم اللقب على الاسم، واستشهد ببيت غير الشاهد[(٤)].

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في ديوان الهذليين ٣/ ١٢٥، وتخليص الشواهد ١١٨، واللسان (شرى)، ومعجم ما استعجم ٧٣٩، والمقاصد النحوية ١/ ٣٩٥، ولريطة أخت عمرو في الأغاني ٢٢/٢٥٣ (دار الكتب)، ونوادر المخطوطات ٢/ ٢٤٣، ولعمرة أخت عمرو في حماسة البحتري ٤٢٩، ولأُم جليحة القيسية في جمهرة الأمثال ٢/ ٦١، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٦٦.

(٢) المقاصد النحوية ١/ ٣٩٥.

(٣) انظر أوضح المسالك ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧، وشرح التصريح ١/ ١٢١.

(٤) الشاهد كما في أوضح المسالك ١/ ١٢٧، وشرح التصريح ١/ ١٢١:

(أنا ابن مزيقيا عمرو جدي أبوه عامرٌ ماءُ السماءِ)

و«شِرْيان» بكسر أوّله، وسُكون ثانيه: موضع بعينه أو وادٍ. والبيت لجَنُوب أخت عمرو ذي الكَلْب من أبيات، وقبله(١):

أبلغ هُذَيْلاً وأبْلغْ مَنْ يُبَلّغُها عَنّي حديثًا وبعضُ القَوْل تَكْذيبُ

بأنَّ ذا الكَلْب... الخ البيت.

* * *

١٩١ ـ (لأُنْكِحَنَّ بَبَّه) جَارِيَةً خِدَبَّه(٢)

[ص ٧٢ س ٨]

استشهد به على نقل العلم من الصوت، والصّحيح في «بَبَّه» أنه الغلام السمين كما قال ابن خالويه.

و«الخِدّبة»: بكسر الخاء المعجمة: الجارية المشتدة الممتلئة، و«لأنكحن» جواب قسم قبل الشاهد.

والبيت من رجز لهند بنت أبي سفيان بن حرب ترقص به ابنَها عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي، وقبله:

والله رَبِّ الكعبهْ لأُنْكِحَنَّ بَبَّه

جَارِيَةَ خِدَبَّهْ مُكْرَمَة مُحِبَّه

تُجِبّ أهلَ الكَعْبَه

تُجِبُّ: أي تغلبهم في الحسن.

* * *

١٩٢ ـ (يا أَقْرَعَ بنَ حابس يا أَقْرَعُ) إنّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ(٣)

[ص ٧٢ س ٢٠]

---

(١) ديوان الهذليين ٣/ ١٢٥، وجمهرة الأمثال ٢/ ٦١، ونوادر المخطوطات ٢/ ٢٤٢، والأغاني ٢٢/ ٢٥٣، وحماسة البحتري ٤٢٩.

(٢) الرجز لهند بنت أبي سفيان في الحماسة البصرية ٢/ ٤٠٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٩، والاشتقاق ٧٠، وشرح المفصل ١/ ٣٢، واللسان (ببب، خدب)، والمقاصد النحوية ١/ ٤٠٣، وتاريخ بغداد ١/ ٢١٢، وسير أعلام النبلاء ١/ ٢٠٠، والنقائض ١١٣، ولامرأة من قريش في جمهرة اللغة ٦٣، ولرجل من أصحاب مسعود بن عمرو في النقائض ٧٣، وبلا نسبة في السمط ٦٥٣، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٠٥، والخصائص ٢/ ٢١٧، والمنصف ٢/ ١٨٢.

(٣) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١، والكتاب ٣/ ٦٧، واللسان (بجل)، وله أو لعمرو بن خثارم في الخزانة ٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧، =

استشهد به على وجوب حذف أل في العلم إذا نودي.

ويستشهدون به أيضًا على أنّ إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة، فإن جملة: «تصرع» خبر إنّ، والجملة دليل جزاء الشرط، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.

والبيت من رجز لعمرو بن خثارم البَجَلِيّ خاطب به الأقرع بن حابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبد الله البجلي، وخالد بن أرطأة الكَلْبي، وكانا حكّما الأقرع المذكور فنفّر جريرًا، قالوا: إنه نفّره بمُضَر ورَبيعة ولولاهما نفّر الكلبي.

* * *

١٩٣ ـ ألا أَبْلِغ بني خَلَفٍ رَسُولا (أَحقًّا أَنَّ أَخْطَلكمُ هَجانِي)(١)

[ص ٧٢ س ٢٠]

استشهد به على حذف أل للإضافة، وذلك أن الأخطل عَلَمٌ، بالغلبة على غياث بن غَوْث الشاعر التّغلبي النّصراني.

والبيت للنّابغة الجَعْدي رضي الله عنه من قصيدة يهجو بها الأخطل.

* * *

١٩٤ ـ إذا دبرانٌ منك يومًا لَقِيتُهُ أُؤمِّلُ أن أَلقاكَ غَدْوًا بأسْعُدِ(٢)

[ص ٧٢ س ٢١]

استشهد به على حذف أل من العلم الغلبيّ في غير النّداء والإضافة وهو قليل كهذا البيت.

و«الدّبَرَانُ»: علمٌ بالغَلَبة على الكوكب الذي يدبر الثريّا، وهو خمسة كواكب في «الثّوْر» يقال: إنها سِنامه. وحقه أن يصدق على كل مُدبِر، ولكنه غلب على هذه الكواكب من بين ما أَدْبَر.

= والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠، ولعمرو بن خثارم في ديوان الأدب ١/ ٤٣٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١/ ٨٤، وعمدة الحفاظ ٢/ ٤٣١ (صرع)، وجواهر الأدب ٢٠٢، والإنصاف ٢/ ٦٢٣، ورصف المباني ١٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ٥٨٧، وشرح عمدة الحافظ ٣٥٤، وشرح المفصل ٨/ ١٥٨، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٣، والمقتضب ٢/ ٧٢.

(١) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٦٤، وتخليص الشواهد ١٧٦، والخزانة ١٠/ ٢٧٣، ٢٧٧، والكتاب ٣/ ١٣٧، والمقاصد النحوية ١/ ٥٠٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٣٥٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٧٦، والمقاصد النحوية ١/ ٥٠٨.

قال سيبويه[(١)]: ولا يقال لكل شيء صار خلف شيء: [٤٨] دبَرَان.

وأراد بقوله: «غَدْوًا»: غَدًا، لكنه أخرجه على أصله، لأن الغد أصله: غَدْو.
وقوله: بأسْعُد، بضمّ العين جمع سَعْد.

وسُعود النجم وأَسْعُدُها عشرة: أربعة منها في بُرْج الجَدْي والدّلو، ينزلها القمر، وهي: سعد الذابح، وسعد بُلَع، وسعد الأَخْبِيَة، وسَعْد السعود، وهو كوكب منفرد نَيِّر.

وأما السّتة التي ليست من المنازل: فسعد ناشِرَة، وسَعْد المالك وسَعْد البِهام، وسَعْدُ الهُمام، وسَعْد البارع، وسَعْد مطر. وكل سَعد من هذه الستة كَوْكبان، بين كل كوكبين في رأي العين قدر ذراع، وهي متناسقة. وأما سعد الأخبية فثلاثة أنجم، كأنها أثافي، ورابعٌ تحت واحدة منهن[(٢)].

والحاصل أنه ذكر الدّبَران التي هي علم للكواكب الخمسة، وكنى بها عن الإدبار الذي هو ضدّ الإقبال والسّعد، وذكر الأسْعُد التي هي سعود النجوم، وكنى بها عن السّعد الذي هو ضد النّحس.

والمعنى: إذا رأيت منك إدبارًا يومًا، يعني شيئًا أكرهه فلا أقطع رجائي منك، ولكني أؤمل حصول خيرك من بعد ذلك بأن ألقاك في الغد في سَعْد وإقبال.

ولم أعثر على قائله.

* * *

١٩٥ ـ [فلانة أضحت خلّةً لفلانِ][(٣)]

* * *

١٩٦ ـ (اللّهُ أعطاكَ فَضْلاً مِنْ عَطِيتِه   على هَنٍ، وهَنٍ فيما مضى وهَنِ)[(٤)]

[ص ٧٤ س ٢٠]

---

(١) الكتاب ٢/١٠٢، وفيه: (فإن قال قائل: أيقال لكل شيء صار خلف شيء دبران، ولكل شيء عاق عن شيء عَيُوق، ولكل شيء سمك وارتفع سِماك، فإنك قائل له: لا).

(٢) انظر هذا النص في اللسان (سعد)، وانظر العمدة لابن رشيق ٢/٢٥٥ (٩٢: باب ذكر منازل القمر)، وصبح الأعشى ٢/١٧٩.

(٣) سقط من الأصل، وهو من الطويل، وصدره: (ألا لعن الله الوشاة وقولهم)، وهو لعروة بن حزام في نوادر القالي ١٦٠.

(٤) البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في ديوانه ٢٢٣، والخزانة ٧/٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ومجالس ثعلب ٢٦.

استشهد به على الكناية بـ«هن» عن عَلَم مَنْ يَعْقِل، ثم قال: إن الشاعر يخاطب حسن بن زيد، وكنى عن أولاده: عبد الله، وحسن، وإبراهيم. والمخاطب هو حسن بن زيد كما قال: والمعرّض بهم في قوله: «على هَنٍ، وهَنٍ فيما مضى وهَنٍ»: عبد الله، وحسن، وإبراهيم بنو حسن بن حسن بدليل أن الشاعر، وهو ابن هرمة لمّا قطع عبد الله بن حسن راتبه، ثم ردّه له عرّض بزيد بن حسن المتقدّم بأمّه، وكانت جارية.

وقبل البيت(١):

أمّا بنو هاشم حَوْلي فقد قَرَعُوا نَبْلي الصِّيابَ التي جَمَعْتُ في قَرَنِ(٢)

فما بِيَثْرِبَ مِنْهُم مَنْ أُعاتِبُه إلاّ عوائد أَرْجُوهُنَّ مِنْ حَسَنِ

فلما قال هذا الشعر قطع عبد الله بن حسن عنه راتبه ـ كما تقدّم ـ وطرده، فرآه يومًا، فتصاغر ابن هَرْمة، وأسرع المَشْي، فرقّ له عبد الله، وأمر به، فردّوه، وقال له: يا فاسق، تقول: على هنٍ، وهنٍ، تُفَضِّل الحسن عليّ، وعلى أخويّ؟ فقال: بأبي أنت وأمي، وربّ هذا القبر ما عنيت إلاّ فرعون وهامان، وقارون، أفتغضب لهم؟ فضحك، وردّ عليه جرايته.

وأبياته التي تَنَصّل فيها مما تقدم، وعرّض بحسَن بن زَيْد هي(٣):

لا والّذِي أَنْتَ منه نِعْمة سَلَفَتْ نرجو عَواقِبَها في آخِر الزَّمَن

لقد أُبِنْتُ بأَمْرٍ ما عَمَدْتُ له ولا تَعَمَّدَهُ قَوْلي ولا سَنَني

فكيف أمشي مع الأقوام مُعْتَدِلاً وقد رمَيْتَ بريء العُود بالأُبَن

ما غيّرَتْ وَجْهَهُ أُمٌّ مُهجّنةٌ إذا القتام تغَشّى أَوْجُهَ الهُجُن

أُبِنْتُ: أي ذُكِرْت واتُّهِمْتُ. والأُبن بضم الألف، وفتح الموحدة جمع: أُبنَة بالضم، وهي العُقدة في العُود.

* * *

١٩٧ ـ أَتَيْتُ حُرَيْثًا زائرًا عن جَنابَة (وكان حُرَيْثٌ عَن عَطائي جامِدا)(٤)

[ص ٧٤ س ٢٩]

(١) ديوان ابن هرمة ٢٢٣، ومجالس ثعلب ٢٦، والخزانة ٧/ ٢٦٣.

(٢) القرن: جعبة السهام.

(٣) ديوان ابن هرمة ٢٢٣ ومجالس ثعلب ٢٧، والخزانة ٧/ ٢٦٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١١٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٦٢.

استشهد به على أنّ العلم إذا صُغِّر تَبقى عَلَمِيَّتُهُ. و«حريث»: المراد به الحارث بن وعلة. وتصغيره على لفظة «حُوَيْرِث»، وهذا التصغير الأخير، يقال له تصغير التّرخيم، وهو أن تحذف الزوائد من الاسم، ثم تصغّر حروفه الأصلية فتقول في تصغير أحمد: حُمَيْد، كأنه من الحَمْد، وفي الحرث: حُرَيْث، لأنه من الحَرْث. وفي غضبان: غُضَيْب، لأنه من الغضب، لأن الألف والنّون زائدتان. وكذلك ذوات الأربعة، تقول في تصغير: «قنديل» على لفظة: «قُنَيْدِيل»، وإن صغرته مرخّمًا حذفت الياء فقلت: «قُنَيْدل».

والبيت من قصيدة للأعشى يمدح فيها هوذة [٤٩] بن علي، ذا التّاج الحنفي، ويهجو الحارث بن وَعْلة الوائليّ.

* * *

[شَواهِدُ اسم الإشارة]

١٩٨ ـ (هَـذَائِـه الـدَّفْـتَـرُ خَـيْـرُ دَفْـتَـرِ   فـي كَـفِّ قَـوْمٍ مـاجـدٍ مصُـوِّرِ)(١)
[ص ٧٥ س ١٤]

استشهد به على أنّ المذكّر يشار إليه بهذائه.

وفي الدّماميني: قال ابن قاسم: وقد يقال في القريب ذاءِ بهمزة مكسورة بعد ألف، وذائِهِ بهاء مكسورة بعد تلك الهمزة.

قال الراجز: «هَذائِهِ الدّفتر» الخ.

* * *

١٩٩ ـ (بـأيَـة تـيـلـك الـدِّمَـنِ الـخَـوَالِـي)   عَـجِـبْـتِ مـنـازلاً لـو تَـنْـطِـقِـيـنـا(٢)
[ص ٧٥ س ١٧]

استشهد به على: «تيلك» بكسر التاء واللاّم.

واستشهد به الدّماميني عند قول المصنف: «وتيلك» نسب القول بذلك للفرّاء. وفي شرح أبي حَيّان قوله: ثم تلك هذه المرتبة القصوى، وتِلك بكسر التاء هي الأفصح. وأمّا تَلْك بفتحها فحكاها هشام. وتيلك أنشد الفراء البيت.

ولم أعثر على قائله.

* * *

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح التصريح ١/١٢٦.

(٢) البيت من الوافر، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

٢٠٠ - تَعَلَّمْ أَنَّ بَعْدَ الغَيِّ رُشْدًا (وأَنَّ لِتَالِكَ الغُمَرِ انقِشَاعا)[1]

[ص ٧٥ س ١٨]

استشهد به على: «تالك».

وروي: «هذه» وهي اسم إشارة أيضًا.

وفيه أيضًا شاهد على أنّ تعلّم التي بمعنى: اعلَم أمر لا تنصب المفعولين، بل ترد مصدّرة بأن «السادة» مع معموليها مسدّ المفعولين.

والغمر بالميم كما في الأصل، والمحفوظ لهذه: «الغُبَر» بالباء وهي جمع: غُبْرَة، وهي القُتْمَةُ، يريد ما أطلّ من الأمور الشداد المظلمة. والانقشاع: الانكشاف.

ويريد القَطامِيّ قائلُ هذا البيت بهذا تسليةَ أخيه، فإنّ بني أَسدٍ كانوا أَوْقَعوا ببني تغلب في نواحي الجزيرة، والقَطامي منهم فأسره بنو أسد، وأرادوا قتله، فحال زفر بن الحارث الكلابي بينه وبينهم، وحماه وكساه، وأعطاه مائة ناقةٍ. فقال القطامي القصيدة التي منها هذا البيت يمدح زفر، ويحض قيسًا وتغلب على الصلح.

* * *

٢٠١ - (يا ما أُمَيلِح غِزلانًا شَدَنَّ لنا من هَؤُلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ)[2]

[ص ٧٦ س ٤]

استشهد به على المرتبة الأولى، من مراتب المشار إليه، وهي القربى.

واستشهد به الكوفيّون غير الكسائي على اسْمِيَّة فعْل التعجّب، وهو: ما أملح، لأن التصغير من خصائص الأسماء. وأجيب بأنّ التصغير راجع إلى المصدر المدلول عليه بالفعل. وقيل: إنّما صُغّر فعل التعجب حملاً له على أفعل التفضيل، لاتّفاقهما لفظًا. وقيل: إنمّا صغّر، لأنه لزم طريقة واحدة، فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها، وحَمْلُ الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يُخْرِجُه عن أصله[3] .اهـ.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣٥، والخزانة ٩/ ١٢٩، ١٣٠، واللسان ١٥/ ٤٥٤ (هذا)، وبلا نسبة في الصاحبي ٢٢٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠، وله أو للعرجي أو لكامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في الخزانة ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢، وللعرجي في ذيل ديوانه ١٨٠، والمقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣، وصدره لعلي بن أحمد العُريني في اللسان (شدن)، ولعلي بن محمد العريني أو لغيره في الخزانة ١/ ٩٧، ٩٨، ولعلي بن محمد المغربي في الخزانة ٩/ ٣٦٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ١١٥، والإنصاف ١/ ١٢٧، والخزانة ١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠، وشرح المفصل ٥/ ١٣٥، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٢، وسيعاد البيت برقم ٢٠٦، ١٤٤٦، ١٧٨٠.

(٣) انظر الإنصاف ١٢٧، المسألة ١٥.

و«يا» حرف نداء، والمنادى محذوف أي: صاحبي ونحوه، والملاحة: البَهْجَة وحُسْنُ المنظر. و«الغزلان»: جمع غزال: وهو ولَد الظَّبية. و«شدنّ» ماضي شَدَن الغزالُ بالفتح: قوي، وطلع قرناه.

وقوله: «من هؤليائكن» هو مصغّر «هَؤُلاء» شذوذًا، وأصله: أولى بالمدّ، والقصر. و«ها» للتّنبيه، وهو اسم إشارة يشار به إلى جَمْع مطلقًا. والكاف حرف خطاب، والنون: حرف أيضًا. لجمع الإناث. و«الضَّالُ»: السِّدْر البرّي، جمع ضَالَةٍ. و«السّمر» بفتح السين، وضم الميم: جمع سَمُرَة، وهو شجر الطّلح.

والبيت من جملة أبيات لكامل الثقفي. وقال العيني: إنه من قصيدة للعرجي. وهذا البيت قد روي للمجنون، ولذي الرّمة. وللحسين بن عبد الله، والله أعلم.

* * *

٢٠٢ ـ (أُولالِكَ قومي لم يكونوا أُشابةً) وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلاّ أولالكا(١)

[ص ٧٦ س ٥]

[٥٠] استشهد به على أولالك.

وفي شرح أبي حيان: وقوله: ثم أولالك على رأي، يعني أنه ليس للرتبة البُعْدِي لفظ سوى: «أولالك» وأنشد البيت على ذلك.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٠٣ ـ (مِن بين إلأك إلى إلأكا)(٢)

[ص ٧٦ س ٦]

كذا في الأصل بهمزة مكسورة، والصّواب أنها مضمومة.

قال في التسهيل وشرحه: «وأُلأك» بهمزة مضمومة، فلام مشدّدة، حكاها بعض أهل اللغة، وعليه قوله:

مِـن بـيـن أُلأك إلـى أُلأكـا

وهي للمتوسّط.

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في شرح المفصل ١٠/٦، ولأخي الكلحبة في الخزانة ١/ ٣٩٤، ونوادر أبي زيد ١٥٤، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٨٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٢، وشرح التصريح ١/ ١٢٩، والصاحبي ٤٨، واللامات ١٣٢، واللسان ١٥/ ٤٣٧ (أولى)، والتاج (أولو). والمنصف ١/ ١٦٦، ٣/ ٢٦.

(٢) الرجز بلا نسبة في التاج (ألا).

وفي شرح أبي حيان: وعدوا أيضًا للرتبة الوسطى: أُلاّك بتشديد اللام، وأنشد البيت.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٠٤ - رأيت بني غَبْراء لا يُنكرونَني (ولا أَهلُ هَذَاك الطِّرافِ المُمَدَّدِ)[1]

[ص ٧٦ س ١٦]

استشهد به على مصاحبة «ها» التّنبيه المقترن بالكاف دون اللام قليلاً.

قال السّيرافي: إن الهاء تدخل على: هنا، وهنّا، تقول: هاهنا، وهاهنّا. ولم أعلم جواز دخولها على ثَمَّ.

والبيت من معلّقة طرفة.

* * *

٢٠٥ - (قد احتَمَلَتْ ميٌّ فهاتِيكَ دارُها) بها السُّحْمُ فوضى والحَمَام المُطَوَّقُ[2]

[ص ٧٦ س ١٦]

الشّاهد فيه كالذي قبله.

وفي الدّماميني عند قول التسهيل: «وتصحب ها التنبيه المجرّد كثيرًا والمقرون بالكاف دون اللام قليلاً». نحو: هذاك، وأطلق هنا، وقيّده في الشرح بأن لا يكون مثنى ولا مجموعًا فلا يجوز: هذانك، ولا هؤلائك، ويرد عليه في الجمع قوله:

مِنْ هَؤلِيّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فتبين أن كلامه في الأصل والشرح مُعْترض.

وزعم ابنُ يَسعون[3] أنّ: «تي» لا تستعمل إلاّ بها قبلها، وبالكاف بعدها كقوله:

قد احتملت ميٌّ فهاتيك دارُها

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣١، وتخليص الشواهد ١٢٥، وجمهرة اللغة ٧٥٤، والجنى الداني ٣٤٧، والمقاصد النحوية ١/٤١٠، واللسان (غبر، بني)، والتاج (غبر، طرف)، وأساس البلاغة (غبر)، وعمدة الحفاظ (غبر)، والمقاييس ١/٣٠٤، ٤/٤٠٩، وبلا نسبة في الاشتقاق ٢١٤، وشرح الأشموني ١/٦٥، وشرح ابن عقيل ٧٣.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ٤٥٩، وشرح شواهد الإيضاح ٦٠٢، وصدر البيت مع عجز آخر لذي الرمة في ديوانه ١٢٠٩: (بها السحمُ تردي والحمام الموشحُ).

(٣) تقدمت ترجمته في حواشي الشاهد ١٦٢.

فعلى هذا لا تكون: «تي» للقريبة، كما أن ثَمَّ في المكان كذلك، لكن تلك بذاتها، وهاتيك بغيرها.

وإن صح ما قال فيُسْأل في أيّ موطن يلزم حرف التنبيه الإشارة.

* * *

٢٠٦ ـ يا ما أميلح غِزلانًا شدنّ لنا (من هَؤُلَيّائِكُن الضّالِ والسّمُرِ)[(١)]
[ص ٧٦ س ٢٢]

تقدم الكلام عليه مستوفى.

* * *

٢٠٧ ـ (تَعلَّمَنْ هالعَمْرُ الله ذا قَسَمًا) فاقدُرْ بِذَرْعك وانْظُر: أَيْنَ تَنْسَلِكُ؟[(٢)]
[ص ٧٦ س ٢٥]

استشهد به على أنّ الفصل بين «ها» التنبيه من اسم الإشارة بغير الضمائر المبنيّة في الأصل قليل، وهو أيضًا من شواهد الرّضي.

قال البغدادي[(٣)] على أنَّ الفصل بين «ها» وبين «ذا» بغير إنّ وأخواتها كالقسم قليل كما هنا.

وهو أيضًا من شواهد سيبويه[(٤)]. قال الأعلم[(٥)]: الشّاهد فيه تقديم «ها» التي للتنبيه على: «ذا» وقد حال بينهما بقوله: «لعمر الله».

والمعنى: لعمر الله هذا ما أقسم به.

وقوله: «فاقْدرْ بذرعك»: أي قدّر لخَطْوك، و«الذّرع»: قدر الخطو وهذا مثل.

والمعنى: لا تدخل نفسك فيما لا يعنيك، ولا يجدي عليك.

والبيت لزهير من قصيدة يهدّد بها الحارث بن ورقاء الصَّيْداويّ.

* * *

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٢٠١.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٨٢، والخزانة ٥/ ٤٥١، ١٠/ ٤١، ٤٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٦، والكتاب ٣/ ٥٠٠، ٥١٠، واللسان والتاج (سلك، ها)، وبلا نسبة في الخزانة ١١/ ١٩٤، والمقتضب ٢/ ٣٢٣.

(٣) الخزانة ٥/ ٤٥١.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٠٠، ٥١٠.

(٥) شرح الأعلم ٢/ ١٤٥.

٢٠٨ ـ ونحن اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْن بيننا (فَقُلْتُ لَهُم هذا لها، ها وذا لِيَا)(١)
[ص ٧٦ س ٢٦]

استشهد به على أن الفصل بالواو بين «ها» و«ذا» قليلٌ، والأصل: وهذا ليا، و«نِصْفَيْن»: حال من المال.

والبيت للبيد بن ربيعة [٥١].

* * *

٢٠٩ ـ (وإنـمّـا الـهـالِـكُ ثـم الـتّـالِـكْ ذو حَـيْـرَةٍ ضاقت بـهـا الـمـسالِـكُ)(٢)
(كـيـف يـكـون الـنّـوْكُ إلاّ ذَلِـكُ)

لم أقف على قائل هذه الأشطار، والشاهد في الاستغناء بإشباع الضمّة عن الميم.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: وقوله: وربّما استغنى عن الميم بإشباع ضمّة الكاف، أنشد بعض الكوفيين، ثُمَّ جاء بهذه الأشطار ثم قال: قال المصنف: أراد ذلكم، فأشبع الضّمّة، واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع. انتهى.

ولا دليل في هذا على ما ادّعاه المصنف، بل هذا عندي من باب تغيير الحركة لأجل القافية، لأن القوافي قبله مرفوعة، فاحتاج إلى تغيير حركة الكاف التي هي الفتحة إلى الضمّة.

* * *

٢١٠ ـ (سـأتـرُك مـنـزلـي لـبـنـي تـمـيـم وألْـحقُ بـالـحـجـازِ فـأسْـتَـرِيـحـا)(٣)
[ص ٧٧ س ٧]

الشاهد فيه نصب: «فأستريحا» حيث جاء منصوبًا بعد الفاء وليس مسبوقًا بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٦٠، والخزانة ٥/ ٤٦١، وشرح المفصل ٨/ ١١٤، وبلا نسبة في الخزانة ١١/ ١٩٤، ١٩٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٤، والكتاب ٢/ ٣٥٤، والمقتضب ٢/ ٣٢٣.

(٢) لم يرد الرجز في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء في الخزانة ٨/ ٥٢٢ وشرح شواهد الإيضاح ٢٥١، وشرح شواهد المغني ٤٩٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٠، وبلا نسبة في الرد على النحاة ١٢٥، ورصف المباني ٣٧٩، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٥، وشرح شذور الذهب ٣٨٩، وشرح المفصل ٧/ ٥٥، والكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢، والمحتسب ١/ ١٩٧، ومغني اللبيب ١/ ١٧٥، والمقتضب ٢/ ٢٤، والمقرب ١/ ٢٦٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٩، وسيعاد البيت برقم ١٠٢٢، ١٣٥١.

وأبو حيّان استشهد به على أن الضمّة في ذلك من الشاهد الذي قبل هذا، إن صَحّت روايتها بالضّمّ، فإنها من تغيير الحركة لأجل القافية على حدّ هذا البيت.

والبيت للمغيرة بن حنين التميمي الحنظلي.

* * *

٢١١ ـ (أَلَسْتَكَ جَاعِلِي كَابْنَيْ جُعَيْلِ)(١)

[ص ٧٧ س ٢٣]

استشهد به على اتصال الكاف: بـ«ليس» وأنشده أبو حيان هو والذي بعده على هذا الموضوع. وقال: إن هذا قليل جدًا.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢١٢ ـ لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهِ إِلَيْنَا (وجِئْتَ وما حَسِبْتُكَ أن تَجِينا)(٢)

[ص ٧٧ س ٢٤]

استشهد به على اتصال الكاف بـ«حسب» وهو قليل، وهذه الكاف حرفية مثلها في اسم الإشارة إلاّ أن الكاف في: حسب ونحوها مما عدّه في الأصل شاذًا، قالوا: لئلا يلزم الإخبار بالمصدر عن اسم العين.

وقيل: يحتمل كون أن وصلتها بدلاً من الكاف، سادًّا مسدّ المفعولين كقراءة حمزة: ﴿ولا تَحْسَبَنّ الّذِين كَفَروا أَنّما نُمْلِي لَهُمْ﴾(٣) بالخطاب.

وعلّل أبو حيان بما عرفت، ثم قال: ويحتمل البيت تخريجًا آخر وهو أن تكون الكاف ضميرًا ومفعولاً أول، وأن زائدة، و«تجيء» في موضع المفعول الثاني، فلا تكون أن مصدريّة، وعلى هذا مذهب الأخفش في إجازة: أن الزائدة، تنصب المضارع.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) الشطر من الوافر، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ١٢٥، والجنى الداني ٩٤، وشرح شواهد المغني ١/٥٠٦، ومغني اللبيب ١/١٨٢، وسيعاد البيت برقم ٦٠٩، «بحث ظن وأخواتها».

(٣) ١٧٨/آل عمران ٣، وانظر قراءة حمزة في الإتحاف ١٨٢، والخطاب للنبي ﷺ، والرسم المصحفي للآية (ولا يحسبن).

٢١٣ ـ وقُلْتُ له والرُّمح يأطِرُ مَتْنَهُ (تأمَّلْ خُفافًا إنّني أنا ذَلِكا)(١)

[ص ٧٧ س ٣١]

استشهد به على الإشارة للقريب بما هو مختصّ بالبعيد، وقيل: هو من باب المعاقبة.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغدادي(٢): على أن الإشارة فيه من باب عَظمة المُشار إليه، أي أنا ذلك الفارس الذي سمعت به نَزّلَ بُعْدَ درجته. ورفعةَ مَحَله مَنْزِلَةَ بُعْدِ المسافة.

وقال المبرّد وابن الأنباري: إن هذا من باب المعاقبة، أي الإشارة للقريب بما للبعيد.

والبيت من جملة أبيات لخُفاف ابن ندبة الصّحابي يذكر أخذه فيها بثأر معاوية بن عمرو أخي الخنساء، وكان ابنَ عمٍّ له وقَتْلِه لمالك بن حماد، سيّد بني شَمْخ بن فَزَارة.

* * *

٢١٤ ـ (كأنَّ وَرْسًا خالَطَ اليَرنّا خالَطهُ من ها هنا وَهنّا)(٣)

[ص ٧٨ س ١٠]

استشهد به على أن البعيد يشار إليه بـ«هنّا» بكسر الهاء، وهنّا بفتحها والنون مشدّدَةٌ فيهما.

واستشهد [٥٢] به أبو حيان على ذلك، وروايته: «كأن وَرْسًا».

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢١٥ ـ (قد أَقْبلَتْ من أَمْكِنَهْ من ها هنا ومن هُنَهْ)(٤)

[ص ٧٨ س ١٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لخفاف ابن ندبة في ديوانه ٦٤، والاشتقاق ٣٠٩، والأغاني ٢/ ٢٩٠، ١٥/ ٧١، ١٨/ ٢٣، والإنصاف ٢/ ٧٢٠، والخزانة ٥/٤٣٨ ـ ٤٤٠، والخصائص ٢/ ١٨٦، والمنصف ٣/ ٤١.

(٢) الخزانة ٥/ ٤٣٩.

(٣) الرجز للأصمعي أو خلف في الحيوان ١/ ١٨٩، من أرجوزة يذكر فيها طول عمر الحية. الورس: نبت أصفر يزرع باليمن ويصبغ به. اليرنأ: الحنّاء.

(٤) الرجز بلا نسبة في اللسان والتاج (هنا، ما)، ورصف المباني ١٦٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٨٧٦ (٤/ ٣٣٤)، وشرح شواهد الشافية ٤٧٦، وشرح المفصل ٣/ ١٣٨، ٤/ ٦، ٩/ ٨١، ١٠/ ٤٢، ٤٣، والمحتسب ١/ ٢٧٧، والمقرب ٢/ ٣٢، والممتع في التصريف ١/ ٤٠٠، والمنصف ٢/ ١٥٦، وسيعاد الشاهد برقم ١٧٢٢، ١٧٩٤.

استشهد به على أنّ: «هنا» المخفّفة يقال فيها: «هنه» في الوقف.

وفي الدّمامينيّ عند قول التسهيل: «ويشار إلى المكان بـ«هنا» لازم الظرفيّة» بحيث لا يخرج هنا بأن يكون فاعِلاً أو مفعولاً به، أو مبتدأ، أو نحو ذلك. «أو شِبْهها» أي شبه الظرفية بأن يجرّ ببعض حروف الجر.

قال الراجز:

«قد أَقْبَلَت من أَمْكِنَه»

الخ.

وتقول: تعال إلى هُنا.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢١٦ ـ (وذكرها هَنَتْ ولاتَ هَنَّتِ)[(١)]

[ص ٧٨ س ١٤]

استشهد به على أن يقال في هنّا المشدّد: هنّت مشدّدًا ساكن التاء.

واستشهد به الدّماميني عند قول التسهيل: «وقد يقال: هنّت موضع هنّا».

قال: قال المصنّف: أراد هَنّا، ولات هنّا.

ولم أعثر على تمامه، ولا قائله.

* * *

٢١٧ ـ (وإذا الأمور تعاظمت وتَشَابَهت فهناك يَعْتَرِفون أين المَفْزَعُ)[(٢)]

[ص ٧٨ س ١٨]

استشهد به على أن «هناك» قد يشار بها إلى الزّمان، وأصل وضعه في الإشارة إلى المكان.

والبيت من قصيدة للأفوه الأودي. والأفوه لقب له، لأنه كان غليظ الشَّفتين ظاهر الأسنان، واسمه: صلاءة بن عمرو بن مالك.

* * *

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٤٢٣، واللسان (هنأ، هنا)، والتهذيب ٥/٣٧٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ١٩، وتخليص الشواهد ١٢٨، والمقاصد النحوية ١/٤٢١.

٢١٨ ـ (حنّت نوارُ ولات هَنّا حَنّتِ) وبدا الذي كانت نَوارُ أَجَنّتِ[١]

[ص ٧٨ س ١٩]

استشهد به على أن: «هَنّا» بفتح الهاء، وتشديد النّون، قد يشار بها إلى الزّمان، وهي في الأصل للمكان.

و«حنّت»: من الحنين، وهو نزاع النفس. و«نوار»: اسم امرأة. وقوله: «ولات هنا حنّت» أي ليس الحين حين حنين. و«بدا»: ظهر، و«أجنّتْ»: بمعنى: سترت.

والبيت لشبيب بن جُعَيل التّغلبي، وكان أَسَرَهُ بنو قنينة الباهليّون في حرب كانت بينهم وبين بني تغلب، فرأى أمه نوار أَرَنّت[٢] وهي بنت عمرو بن كلثوم.

وقيل: لِحَجْل بن نَضْلَة، قاله في نوار بنت عمرو بن كلثوم لما أسرها يوم طَلْح[٣]، فركب بها الفلاة خوفًا من أن يلحق.

وبعد هذا البيت بيت ثان، ولا ثالث لهما، أنشده البغدادي على ما سترى وهو:

لما رأتْ ماءَ السَّلَى مَشْروبًا والفَرْثُ يُعْصَرُ في الإناء أَرَنَّتِ

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لشبيب بن جعيل في شرح المغني ٩١٩، والمؤتلف والمختلف ٨٤، والمقاصد النحوية ١/٤١٨، ولحجل بن نضلة في شرح المفصل ٣/١٥، ١٧، والشعر والشعراء ١٠٢، ولهما معًا في الخزانة ٤/١٩٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٣٠، وتذكرة النحاة ٧٣٤، والجنى الداني ٤٨٩، وجواهر الأدب ٢٤٩، والخزانة ٥/٤٦٣، وشرح الأشموني ١/٦٦، ١٢٦ (١/١٤٥، ٢٥٦)، ومغني اللبيب ٥٩٢، وسيعاد الشاهد برقم ٤٤١.

(٢) أرنت: صاحت.

(٣) طلح: موضع بين المدينة وبدر، وموضع بين اليمامة ومكة. انظر معجم البلدان ٤/٣٨.

[شوَاهدُ أداة التعريف]

٢١٩ ـ (دعْ ذا، وعجّل ذا وألْحِقنا بِذَالْ بالشَّحْمِ إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ)[١]

[ص ٧٩ س ٩]

استشهد به على أن «أل» بجملتها حرف تعريف بدليل الوقوف عليها في البيت.

والبيت من شواهد العيني. قال[٢]: الاستشهاد به أن بعضهم استدل به للخليل في قوله: إن حرف التعريف هو «أل» وذلك أن الشاعر وقف عليها ثم أعادها، فهذا يدل على قُوة اعتقادهم لقطعها الذي يدلّ على أن حرف التعريف هو أل وأنها بمنزلة قد في الأفعال، وأنه لا يقال: الألف واللاّم، كما لا يقال في: قد، القاف، والدال، وأن واحدة منهما ليست منفصلة عن الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قولك: أزيد، ولكن الألف كألف «ايم» في: «ايم الله». وهي موصولة.

قوله: «مَلِلْناه» بكسر اللام الأولى من المَلالَة. و«بجل» بالموحدة والجيم بمعنى: حَسْب، وروي بالياء الجارة، والخاء المعجمة وهو معروف ورواية العيني:

عجل لنا هذا، وألحقنا بذال بالشَّحْمِ إنا قد مللناه بَجَل

والبيت لغَيْلان بن حريث الربعي. [٥٣].

* * *

---

(١) الرجز لغيلان بن حريث في الكتاب ٤/١٤٧، والمقاصد النحوية ١/٥١٠، ولحكيم بن معية في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٩، وبلا نسبة في اللسان (طرا)، ورصف المباني ٤١، ٧٠، ١٥٣، وشرح الأشموني ١/٨٣، والكتاب ٣/٣٢٥، واللامات ٤١، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٢١، والمقتضب ١/٨٤، ٢/٩٤، والمنصف ١/٦٦، وكتاب العين ٦/١٣٤، والتاج (طرا).

(٢) المقاصد النحوية ١/٥١٠.

٢٢٠ - ذاك خـليـلي وذو ودّ يُـواصِـلُـنـي (يَرمي وَرائِي بامْسَهم وامْسَلَمَة)(١)
[ص ٧٩ س ٢١]

استشهد به على أن: «أم» في لغة بعض حمير تكون خَلَفًا عن أل المدغمة، والشائع أَنّ حمير إنما يفعلون ذلك بأم المظهرة.

وفي البيت شاهدان آخران، وهما زيادة الواو في: «ذو»، لأنها صفةٌ للخليل، والصفة لا تعطف على الموصوف. وعورض بجواز أن يكون: «وذو» خبر ثانٍ، كقوله: زيد الكاتب والشاعر.

والثاني: استعمال ذو بمعنى الذي، «وبام سهم». أي بالسهم. و«امسلمة» أي والسّلِمة، وهي واحدة السِّلام أي الحجارة.

وهذا التركيب الأول مثل رواية «المغني»، ورواه العيني أيضًا ثم قال: والرّواية فيه أي الشاهد:

وإنّ مـولاي ذو يُـعـيِّـرُني لا إخـنَـةٌ بـيـنـنـا ولا جَـرِمَـهْ
يَـنْـصُـرُنـي مـنـك غـيـر مُـعْـتَـذِرٍ يَرمي ورائي بامْسَهْم وامْسَلِمَه

والبيت لِبُجَيْر بن عنمة الطّائي.

* * *

٢٢١ - (بـاعـد أُمّ الـعَـمْـرِ مـن أَسِـيـرهـا) حُـرّاسُ أَبـوابٍ عـلـى قُـصُـورِهـا(٢)
[ص ٨٠ س ٢٨]

استشهد به على زيادة أل في العَلَم، يريد: أُم عمرو. و«الحرّاس»: جمع [حارس](٣)، والحرسي نسبة إلى الحرس، وهم حَرَسُ السلطان. والقصور: جمع قَصْر.

(١) البيت من المنسرح وهو لبجير بن عنمة في شرح شواهد الشافية ٤٥١، ٤٥٢، وشرح شواهد المغني ١٥٩/١، واللسان (خندم، سلم، ذو)، والمؤتلف والمختلف ٥٩، والمقاصد النحوية ٤٦٤/١، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٤٣، والجنى الداني ١٤٠، وشرح الأشموني ٧٢/١، وشرح عمدة الحافظ ١٢١، وشرح قطر الندى ١١٤، وشرح المفصل ١٧/٩، ٢٠، واللسان (أمم)، ومغني اللبيب ٤٨/١.

(٢) الرجز لأبي النجم في ديوانه ١١٠، وشرح المفصل ٤٤/١، والمخصص ٢١٥/١٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٩/٣)، والانصاف ٣١٧/١، والجنى الداني ١٩٨، ورصف المباني ٧٧، وسر صناعة الإعراب ٣٦٦/١، وشرح شواهد المغني ١٧/١، ١٦٣، وشرح شواهد الشافية ٥٠٦، وشرح المفصل ١٣٢/١، ٦/٦٠، واللسان (وبر)، ومغني اللبيب ٥٢/١، والمقتضب ٤٩/٤، والمنصف ١٣٤/٣.

(٣) إضافة يقتضيها السياق.

وهذا البيت لم أعثر على قائله.

* * *

٢٢٢ ـ (دُمْتَ الحَمِيدَ فما تَنفكُّ مُنْتَصِرًا) على العِدَى في سَبيلِ المَجْدِ والكَرَمِ[(١)]
[ص ٨٠ س ٢٩]

استشهد به على زيادة أل في الحال.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيان: «ومثل زيادتها في الحال: ﴿لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذَلَّ﴾[(٢)] أي: لَيَخْرُجَنَّ العزيزُ منها ذَلِيلاً.

وقال بعض العرب: ادخلوا الأول فالأول، أي أوّلاً فأولاً. وقال الشاعر: «دمت الحميد...» فزاد «أل» في الحال، وهذا مذهب الجمهور.

وذهب بعض النحويين: إلى أن الحال تكون معرفة، ونكرة فعلى مذهب هذا لا تكون أل زائدة في الحال.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٢٢٣ ـ رأيتُك لمّا أن عَرَفْتَ وجُوهَنا
صَدَدْتَ (وطِبْتَ النفس يا قيسُ عن عمرو)[(٣)]
[ص ٨٠ س ٣٠]

استشهد به على زيادة «أل» في التمييز، والتمييز حكمه التنكير، وإنما فعل ذلك لضرورة الشعر.

وقيس: هو قيس بن مسعود اليَشْكُرِيّ، أي طابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه، وكان عمرو حميم قَيْس. وهذا تبكيتٌ له. وصددت: أعرضت.

والبيت من قصيدة لراشد بن شِهاب اليَشْكُرِيّ.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٦٨.

(٢) ٨/ المنافقون، ٦٣، والرسم المصحفي (لَيُخْرِجَنَّ)، انظر مختصر في شواذ القرآن ١٥٧، وقطر الندى ٣٣٠.

(٣) البيت لراشد بن شهاب في شرح اختيارات المفضل ١٣٢٥، والمفضليات ٣١٠، وشرح التصريح ١/ ١٥١، ٣٩٤، والمقاصد النحوية ١/ ٥٠٢، ٣/ ٢٢٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٨١، وتخليص الشواهد ١٦٨، والجنى الداني ١٩٨، وجواهر الأدب ٣١٩، وشرح الأشموني ١/ ٨٥ (١/ ١٨٢)، وشرح ابن عقيل ٩٦، وشرح عمدة الحافظ ١٥٣، ٤٧٩.

٢٢٤ ـ (إلى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَى مِلاءٍ) لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ[(١)]

[ص ٨٠ س ٣١]

الشاهد في: «لباب البر»، لأنه تمييز مضاف إلى مميزه، وحقّه التنكير. وفي الأصل: «درج» بالدال والراء المهملتين والجيم، وهو خطأ، وإنما هو: «ردح» بثلاث مهملات، جمع: رداح كسحاب، وهي الجفنة العظيمة.

والبيت لأميّة بن أبي الصّلت، وقيل: لأبي الصّلت، يمدح عبد الله بن جدعان، وقبله[(٢)]:

لـه داعٍ بـمكّـةَ مُـشْـمَـعِـلٌّ وآخَـرُ فـوق دارَتِـه يُـنـادِي

* * *

(١) البيت من الوافر وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٢٧، واللسان (رجح، ردح، شهد، لبك، رذم)، والتاج (ردح، جدع، شهد، لبك، رذم)، وأساس البلاغة (ردح)، والمقاييس ٢/ ٣١٢، ٣/ ٢٢٢، وجمهرة اللغة ٥٠٢، والسمط ٣٦٣، والمعاني الكبير ١/ ٣٨٠، ولأبي الصلت في المستقصى ١/ ٢٨١، ولابن الزبعرى في اللسان والتاج (شيز)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٨١٢، والمقرب ١/ ١٦٣.

(٢) ديوان أمية بن أبي الصلت ٢٧، واللسان (دور، شمعل، رذم)، والتاج (جدع، شمعل)، وجمهرة اللغة ٥٠٢، ومجمل اللغة ٤/ ٢٦٣، وديوان الأدب ٣/ ٣٤٠، وله أو لعبد الله بن الزبعرى في التاج (دور)، ولعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ٥٥، وتهذيب اللغة ١٤/ ١٥٤، وبلا نسبة في المقاييس ٢/ ٣١٢.

[شَواهِدُ الموصُول]

٢٢٥ ـ **(ما كان ضرّك لو مَننْتَ وربّما مَنَّ الفتى وهو المَغِيظُ المُحْنَقُ)**[١]

[ص ٨١ س ٣٢]

استشهد به على مجيء «لو» المصدرية بدون مفهم التمنّي.

وفي التسهيل وشرحه: (ومنها «لو» التّالية غالبًا مفهم تمَنٍّ) نحو «ودّ»؛ ومنه: ﴿وَدُّوا لو تُدْهِن فَيُدْهِنُون﴾[٢]، ومنه: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لو يُعمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٣]، وعدّ ابن قاسم [٥٤] في ذلك: أحبّ، واختار، وفيه نظر، إذْ لا ترادف بينها وبين تَمَنّي، ولا تلازم في المعنى، لأن الإنسان قد يحب الشيء ولا يتمنّى حُصولُه، إمّا لِمُعارِضٍ له في طلبه وإمّا لأنه حاصلٌ عنده، فأنّى يكون: أحبّ، واختار، مما يُفْهِمُ التّمنّي.

واحترز المصنّف بقوله: «غالبًا» من مقول: «قتيلة» وأنشد البيت اهـ.

وقُتيلة هذه بنت النّضر بن الحارث بن علقمة بن كلدة بن عبد مناف وكان رسول الله ﷺ قتل أباها صَبْرًا يوم بدر، فكتبت إليه بأبياتها المشهورة التي منها هذا الشّاهد، فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ رقّ لها وبكى حتى أخْضَلَتْ الدّمُوع لِحْيَتَهُ. وقال: لو بلغني شِعْرُها قبل أن أقتله لعفوت عنه.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لقتيلة بنت النضر في الجنى الداني ٢٨٨، والخزانة ١١/٢٣٩، وشرح الأشموني ٣/٥٩٨، وشرح التصريح ٢/٢٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٨، واللسان (غيظ، حنق)، والمقاصد النحوية ٤/٤٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٢٣، وتذكرة النحاة ٣٨، ومغني اللبيب ١/٢٦٥، وانظر الحاشية الأولى من الصفحة التالية.

(٢) ٩/ القلم: ٦٨.

(٣) ٩٦/ البقرة: ٢.

قالوا: وهي أكرم شعر موتور. ولحسنها أحببتُ إيرادَها هنا[١]:

يـا راكِـبًـا إنّ الأثـيـلَ مـظـنّـةٌ عن صُبْح خامسةٍ وأنت موفّق
أَبْـلِـغْ بـه مَـيْـتًـا فـإنّ تـحـيّـة ما إنْ تُزالُ بها النّجائِبُ تُخفِق
مِـنّـي إلـيـه وعَـبْـرةً مَـسْـفـوحـةً جادَتْ بـواكِـفِـهـا وأُخْرى تـخْـنُـقُ
هـل تُـسْـمِـعَـنّ الـنّـضْـرَ إن نـادَيْـتَـهُ بل كيف تُسْمِعُ ميّتًا لا يَنْطِقُ
ظلّت سيوفُ بني أبيه تَنوشُهُ لله أرحـامٌ هـنـاك تـشَـقّـقُ
صَبْرًا يُقاد إلى المَنِيّةِ مُتْعَبًا رَسَف المُقَيّد وهو عانٍ مُوثَقُ
أمُحَمّدُ أوَ لَسْتَ ضِنْءَ نَجيبَةٍ في قومها، والفَحْلُ فحلٌ مُعْرِقُ
مـا كـان ضَـرّك لـو مَـنَـنْـتَ وَرُبّما منّ الفتى وهو المغيظ المُحْنَقُ
النّضْرُ أقرَبُ مَنْ قَتَلْتَ قَرابةً وأَحَقُّهم إن كان عِتْقٌ يُعْتَقُ

* * *

٢٢٦ ـ أحلامُكم لسِقام الجَهْلِ شافيةٌ (كما دِماؤُكُمْ تَشفِي من الكَلَبِ)[٢]
[ص ٨١ س ٢٧]

استشهد به على أن المصدرية توصل بالجملة الاسميّة عند الأعلم وابن خروف، ومَنْ وافقهما، ثم قال في الأصل: والجمهور منعوا ذلك وقالوا، هي في البيت كافّة.

قلت: استدلّ ابن مالك على مصدرية «ما» هذه بما نصّه: (والحكم على «ما» هذه بالمصدريّة أولى مِنْ جَعْلها كافّة، لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جرٍّ، فلم يصرف شيء عمّا هو له ثابت بخلاف الحكم بأن «ما» كافة. قال: وأيضًا فالمصدريّة تنوب عن الظّرف الزماني، والظّرف الزماني يوصل بالجملتين) اهـ.

ومعنى البيت: أن الممدوحين أشراف حلماء، فأحلامهم تشفي أسقام الجهل، يراهم الجهال، فيتعلمون منهم الحلم، كما أن دماءهم تشفي من داء الكَلَب بالتحريك، وهو داء يعرض لمن عضّه الكلبُ الكَلِب بكسر اللاّم في الثاني، وهو أن يصيب الكلْبَ

(١) انظر القصيدة في بلاغات النساء ٢٣٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٦٣، ومعجم البلدان (أثيل)، والعمدة ١/٥٦، وزهر الآداب ٦٦، وأنساب الأشراف ١٤٤، وأعلام النساء ٤/٨٩، والأغاني ١/٣٠، (١/١٩ «دار الكتب»)، وحماسة البحتري ٢٧٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ١/٨١، واللسان والتاج (كلب)، والحيوان ٥/٣٤٣، ورواية عجزه (كما دماؤكم يُشفى بها الكَلَبُ) والبيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ٥١.

داءٌ شِبْهُ الجنون، فإذا عضَّ إنسانًا صار مثله، فإذا أخذت قطرة من دم شريف زال عنه ما به.

وقيل: معناه أنّ دماءهم هي الثأر المنيم، فإذا قتلهم صاحبَ وِترٍ[١] فقد شفي غيظه.

والبيت لِلكُمَيْت بن زيد.

* * *

٢٢٧ ـ (يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللّيالِي) وكان ذَهابُهُنّ له ذَهابا[٢]

[ص ٨١ س ٣٠]

استشهد به على بطلان قول مَن قال: إنّ «ما» لا تكون سابكة إلا حيث يصحّ حلول الوصول محلّها، وصاحب القول المرغوب عنه ابن العلْج.

وفي الدّماميني: «واشترط السهيلي أن يكون الفعل عامًّا نحو: أعجبني ما صنعت؛ لا خاصًّا نحو: أعجبني ما جلست. فلا يجوز ويردّه الآية والبيت، ووافقه صاحب البسيط [٥٥] ونقل السيوطي كلامه في الأصل. وقوله: الآية. يعني به: ﴿وضاقت عليكم الأرض بما رحبت﴾[٣].

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٢٨ ـ (ولن يَلْبَثَ الجُهّالُ أن يَتَهضَّموا أخا الحِلْم ما لم يَسْتَعِن بِجَهُولِ)[٤]

[ص ٨٢ س ٥]

استشهد به على أن «ما» المصدريّة الظرفية تختص بنيابتها عن ظَرْف زمان.

وفي الدّماميني عند قول التسهيل: (ومنها: «ما»، وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وتختصّ بنيابتها عن ظرف زمان موصولة في الغالب بفعل ماضي اللفظ» مثبت كقوله تعالى: ﴿خالِدين فيها ما دامَت السمٰواتُ والأرضُ﴾[٥] أو منفي بلم)، وأنشد البيت ولم أعثر على قائله.

* * *

---

(١) الوتر: الثأر.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٧، والجنى الداني ٣٣١، وشرح التصريح ١/ ٢٦٨، وشرح قطر الندى ٤١، وشرح المفصل ٨/ ١٤٢، ١٤٣.

(٣) ٢٥/ التوبة: ٩.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٢٦، وشفاء العليل ٢٤٥.

(٥) ١٠٧/ هود: ١١.

٢٢٩ ـ (أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي) إلى بيتٍ قعيدتُهُ لَكَاعِ[1]

[ص ٨٢ س ٤]

استشهد به على اختصاص: «ما» بنيابتها عن ظَرْف زمان.

والبيت من شواهد العيني. قال[2]: الاستشهاد في قوله: «ما أطوف»، وذلك أنه وصل «ما» المصدرية الظرفية بالفعل المضارع المثبت وهو قليل.

والأكثر أن توصل المصدرية بالماضي أو المضارع المنفي بلَمْ نحو: لا أصحبك ما لم تضرب زيدًا.

وفيه استشهاد آخر، وهو: أنَّ فَعالِ لا يستعمل في غير النداء إلا نادرًا، فلا يجوز في السّعَةِ: جاءتني لَكَاع إلاّ أن يجعل «لكاع» علمًا لامرأة، ثم تعدل عنه هكذا.

قال عبد القاهر الجرجاني ـ رحمه الله تعالى ـ وإنّما اختص بالنّداء أشباه هذا؛ لأن التعريف لا يكون إلاّ فيه، ألا ترى أن نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلَم وإنما يتعرّف بالنداء، فلهذا خُصّ بالنّداء في حالة السّعة.

«أطوف»: من التّطواف؛ وهو الدَّوَران. و«قعيدةُ الرجل»: امرأته؛ وهي فعيل بمعنى مفاعل. و«لكَاع»: أي خبيثة، أو سيئة الخلق أوْ وَسِخَة.

والبيت للحطيئة يهجو امرأته.

* * *

٢٣٠ ـ (وليس المالُ فاعْلَمْهُ بمالٍ وإنْ أغناك إلاّ لِلّذيِّ
ينالُ به العَلاءَ ويَصْطفيهِ لأقْرَبِ أَقْربيهِ ولِلْقَصِيِّ)[3]

[ص ٨٢ س ٢٣]

استشهد به على كسر ياء: «الذيِّ» مشدّدة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ١٥٦، والخزانة ٢/٤٠٤، وشرح التصريح ٢/١٨٠، وشرح المفصل ٤/٥٧، والمقاصد النحوية ١/٤٧٣، ٤/٢٢٩، ولأبي الغريب النصري في اللسان (لكع)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٥، وشرح شذور الذهب ١٢٠، وشرح ابن عقيل ٧٦، والمقتضب ٤/٢٣٨، وسيعاد الشاهد برقم ٦٩٥.

(٢) المقاصد النحوية ١/٤٧٣، ٤/٢٢٩.

(٣) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الأزهية ٢٩٣، والإنصاف ٦٧٥، والخزانة ٥/٥٠٤، ٥٠٥، ورصف المباني ٧٦، واللسان والتاج (ضمن، لذا)، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٣.

ورواية ابن الأنباري[١]:

وليس المالُ فاعلمه بمال من الأقوام إلاّ للذيّ
ينال به العَلاء ويمتهنْهُ لأقرَبِ أقربيه ولِلْقَصِيِّ

وعليها، فجزم: «يمتهنه» ضرورة، وهي من امتهنت الشيء بمعنى أهنته وحقرته.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: قوله: وقد تُشدّدُ ياؤهما مكسورتين ومثاله قول الشاعر:

وليس المال فاعْلَمْهُ بمال وإن أغناك إلاّ لِلّذيِّ.....

إلى آخرهما..

يُروى: «وإنْ أرضاك إلاّ للذي»، هكذا أنشد هذا البيت المصنّف.

وأنشد غيره:

وإن أَنفقته إلاّ للذيِّ تنال به العَلاءَ وتَصْطَفِيه
لأقرب أَقْرَبِيك ولِلْقَصِيِّ

فعلى ما أنشده المصنّف يكون: «إلاّ للذي» استثناء مفردًا، ويكون: «الّذي» واقعًا على الشّخص، والتقدير: وليس المال فاعلمه بمال لأحد إلاّ للشّخص الذي ينال به العُلا.

وعلى ما أنشده غيره يكون استثناءً من المال، ويكون: «الذي» واقعًا على المال، لا على الشّخص، إذ التقدير[٢]: وأعاد البيتين على رواية: وإن أغناك الخ. ثم ذكر أن ظاهر كلام المصنّف البناء على هذه اللغة، ثم ناقش في ذلك قال: وقد زعم أبو موسى أن الياء تجري بوجوه الإعراب الثلاثة، وإن صحّ هذا عن العرب فلا يكون في إنشاد المصنّف دليل على أنها تبني على الكسر إذ [٥٦] يحتمل أن يكون الكسر كسر إعراب.

ولم أعثر على قائل هذين البيتين.

* * *

٢٣١ ـ (أَغْضِ ما اسْطَعْتَ فالكريمُ الّذي يأْلَفُ الحِلْمَ إن جَفاه بَذِيٌّ)[٣]
[ص ٨٢ س ٢٧]

(١) الإنصاف ٦٧٥.
(٢) كذا في الأصل، ولعل المؤلف سها عن ذكر التقدير.
(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٢٢٠.

استشهد به على تشديد ذال: «الذي» مضمومة، وكذا استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل. قال: وظاهر كلام المصنف أنها تكون مبنيّة على الضم مشدّدة. ولا حجّة في هذا البيت على البناء، إذ قد يحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب كما ذكروا أنه يجوز في الذي مشددة الجرّ بوجوه الإعراب.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٢٣٢ ـ (فلَمْ أرَ بَيْتًا كانَ أكْثَرَ بَهْجَةً ... من اللّذْ بِهِ مِنْ آلِ عَزَّةَ عامِرُ)[١]

[ص ٨٢ س ٣٠]

استشهد به على حذف الياء، وإسكان ما قبلها.

ولم أعثر على قائله مع كثرة وروده.

* * *

٢٣٣ ـ (فَقُلْتُ لَلّتْ تَلُومُك إنّ نَفْسِي ... أراها لا تُعَوَّذُ بالتَّمِيمِ)[٢]

[ص ٨٢ س ٣١]

استشهد به على حذف الياء من: «التي» وتسكين التاء.

والتميم: جمع تميمة وهي التّعويذ.

ولم أقف على قائله.

* * *

٢٣٤ ـ (والّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرّا ... أو جبلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرا)[٣]

[ص ٨٢ س ٣١]

استشهد به على حذف الياء من: «الذي» وكسر ما قبلها، وهذا عندهم من باب الاكتفاء بالكسرة على الياء.

والضمير في «كانت» للدنيا والأرض. و«البرّ»: خلاف البحر.

والمعنى: هو الذي لو شاء أن تكون برًا لكانت برًا، ولو شاء أن تكون جبلاً لكانت جبلاً. و«الأصمّ»: من الصَمَم، أراد به المُصْمَتَ الذي لا جَوف له، وروي[٤]:

والّذ لو شاء لَكَنت بَرًّا ... أو جبلاً أشمّ مُشْمَخِرا

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٦٧١، وجمهرة اللغة ٨٥٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية ٣٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٨، والخزانة ٦/٦.

(٣) الرجز بلا نسبة في الأزهية ٢٩٢، والإنصاف ٦٧٦، والخزانة ٥/٥٠٥، ورصف المباني ٧٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٥.

(٤) الخزانة ٥/٥٠٥.

ولم أعثر على قائل هذا الشاهد.

* * *

٢٣٥ ـ (شُغِفَتْ بِكَ اللّتِ تَيَمَّتك فَمِثْلُ ما بِكَ ما بِها من لَوْعَةٍ وغَرام)(١)
[ص ٨٢ س ٣٢]

استشهد به على حذف الياء من: «التي» وكسر ما قبلها.

وفي شرح التسهيل: وقال الفراء: ومن العرب مَن يقول هنا: «اللّذ قال ذلك»، ولم ينشدوا على كسر التاء دون ياءٍ شيئًا. ذكر ذلك فيه الدِّينوري والجوهري إلاّ أن المصنف في بعض نسخ شرح هذا الكتاب أنشد على ذلك قول الشاعر:

شُغِفَتْ بِكَ

الخ.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٣٦ ـ (نحن اللّذون صبّحوا الصّباحا) يوم النّخيل غارةً مِلْحاحا(٢)
[ص ٨٣ س ٧]

استشهد به على إجراء الذين مجرى جمع المذكّر السالم حيث رفعه بالواو في حالة الرفع.

قال العيني(٣): وهذه لغة هذيل، وقيل: لغة عقيل. والبيت تقدم الاستشهاد به في الضّمائر، وقيل: إنه لرؤبة بن العَجّاج، وقيل: إنه لرجل من بني عقيل جاهليّ اسمه: أبو حرب، وقيل: هو لليلى الأخيليّة، قالته في قتل دهر الجَعْفي مع أبيات.

* * *

٢٣٧ ـ (أولئك أشياخي الّذي تَعرِفُونهم)(٤)
[ص ٨٣ س ٩]

استشهد به على مجيء «الذي» موضع: «الذين» وهو أيضًا من شواهد أبي حيّان على هذا المعنى.

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٢٢٢.

(٢) تقدم الرجز مع تخريجه برقم ١٤٣.

(٣) المقاصد النحوية ١/٤٢٦.

(٤) عجز البيت: (ليوثٌ سعوا يوم النبي بفيلقٍ)، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٨.

ولم أعثر على قائله ولا تتمته. [٥٧].

* * *

٢٣٨ ـ (رأيت بني عميّ الألى يَخذِلُونَنِي) على حَدَثانِ الدَّهرِ إذْ يَتقلّبُ[١]
[ص ٨٣ س ١١]

استشهد به على أن: «الألى» بوزن العُلَى المشهور وقوعها بمعنى: الذين للعقلاء المُذَكّرين.

وفي التوضيح وشرحه[٢]: الأُلى على وزن: العُلى، ويكتب بغير واو. وقال الصّبان[٣]: فيلزم أل، فلا يشتبه بإلى الجارّة، ولهذا يكتب بغير واو بخلاف «أُولى» الإشارية، فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم «أل» فيها فتشتبه بإلى الجارة.

والبيت لبعض بني فَقْعس، وقيل: هو مرّة بن عدّاء الفقعَسِي.

* * *

٢٣٩ ـ وأَنْ يَكونُوا من خيار أُمّتِهْ (مِنَ الأُلى يحشُرُهم في زُمْرَتِهْ)[٤]
[ص ٨٣ س ١١]

الشاهد فيه كالذي قبله.

ولم أعثر على قائله، ولا متعلّقه الذي يفسّر ضميره.

* * *

٢٤٠ ـ (وَتبلِي الأُلى يَستَلْئِمُون على الأُلى تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ القُبْلِ)[٥]
[ص ٨٣ س ١٣]

استشهد به على مجيء الألى للمؤنّث، وما لا يعقل.

واستشهد به العيني على أن الشاعر جمع بين اللغتين، وهما: إطلاق «الألى» على: «الذين» في قوله: وتبلى الألى يستلئمون. وإطلاق: «الألى» أيضًا على: «اللاّتي» في قوله: «الأُلى تَراهُنّ» فافهم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية ١/ ٧٥، ولبعض بني فقعس في الخزانة ٣/ ٣٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١٣٢.

(٢) شرح التصريح ٢/ ١٣٢.

(٣) حاشية الصبان ١/ ١٤٨.

(٤) لم يرد الرجز في المصادر النحوية الأخرى.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٢، وتخليص الشواهد ١٣٩، والخزانة ١١/ ٢٤٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٢، والمقاصد النحوية ١/ ٤٥٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٨، (١/ ١٤٨)، وشرح ابن عقيل ٧٨.

وقال في إعرابه: («وتبلى» بضم التاء: من الإبلاء، وفاعله مستتر فيه وهو: «المَنُون». قوله: «الألى يستلئمون» مفعوله، و«الألى» موصول، و«يستلئمون» صلته، أي تبلي الذين يلبسون اللأمة، «على الألى» جملة حالية، أي حال كونهم على الخيول اللاّتي يوم الروعِ كالحِدإ) .اهـ.

و«الحِدَإ»: جمع حِدْأة، وهي طائر معروف. و«القُبْل»: التي في عينها قَبَل بالفتح، وهو الحَوَلُ.

والبيت لأبي ذؤيب الهُذَلِيّ.

* * *

٢٤١ ـ (أبى اللّهُ لِلشُّمِّ الألاء كأنّهم) سُيوفٌ أجاد القَيْنُ يومًا صِقالَها[(١)]

[ص ٨٣ س ١٤]

استشهد به على مدّ: «الأُلى» وهو من شواهد العيني[(٢)]. قال: الاستشهاد في قوله: «الأُلى» فإنها موصولة بمعنى: «الذين» للجمع المذكر، ولهذا وصف بها المذكّر .اهـ.

«أبى»: من الإباءة، و«الشُّمّ»: جمع أَشَمّ، وهو مُرْتَفَعُ قصبة الأنف. و«أجاد»: أحكم. والبيت من قصيدة لكثيِّر عزة.

* * *

٢٤٢ ـ (فما آباؤنا بأمنَّ مِنْهُ علينا اللاّءِ قد مَهَدوا الحُجُورا)[(٣)]

[ص ٨٣ س ١٥]

استشهد به على مجيء: «اللاّء» كالذين وأصله للمؤنث.

وقال العيني[(٤)]: الاستشهاد فيه في ثلاثة مواضع، فجعل الأوّل ما تقدّم شرحه. والثاني: حذف الياء في اللاء، قال: وقد قُرِىء في التنزيل في قوله تعالى: ﴿واللاّءِ يَئِسْن﴾[(٥)] بالياء، وبحذفها[(٦)]، قال: والثّالث فيه شاهِدٌ على الفصل بين الصّفة

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٨٧، والمقاصد النحوية ١/٤٥٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٦٨، وشرح التصريح ١/١٣٢، وشرح شذور الذهب ١٥٩.

(٢) المقاصد النحوية ١/٤٥٩.

(٣) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تخليص الشواهد ١٣٧، وشرح التصريح ١/١٣٣، والمقاصد النحوية ١/٤٢٩، وبلا نسبة في الأزهية ٣٠١، وأوضح المسالك ١/١٤٦، وشرح الأشموني ١/٦٩، وشرح ابن عقيل ٧٩.

(٤) المقاصد النحوية ١/٤٢٩ ـ ٤٣٠. (٥) ٤/ الطلاق: ٦٥.

(٦) قرأ قالون وقنبل ويعقوب بحذف الياء مع تحقيق الهمزة، وقرأ أبو جعفر بتسهيل الهمزة كالياء مع حذف الياء. انظر الإتحاف ٤١٨.

والموصوف، وذلك لأن قوله: «آباؤنا» موصوف، وقوله: «اللاّء» صفته، وقد فصله بقوله: «بأمنَّ منه عَلَيْنا» . اهـ.

وقوله: «بأَمَنَّ منه» هو أفعل من مَنَّ عليه منًّا إذا أنعم. والضمير في «منه» يرجع إلى الممدوح المذكور فيما قبله. و«مهدوا» بالتخفيف، أصله: مهّدوا بالتشديد، أي سوّوا، وخفّفه لِلْوَزْن. و«الحجور»: جمع حِجْر الإنسان، بفتح الحاء وكسرها.

والمعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا، ومهدوا أمرنا، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانًا علينا من هذا الممدوح.

والبيت لرجل من بني سليم.

* * *

٢٤٣ ـ (وإنّا من اللآئين إن قَدَروا عَفَوا) وإن أَترَبوا جادوا، وإن تَرِبوا عَفُوا[١]
[ص ٨٣ س ١٦]

استشهد به على مجيء اللائين كالَّذين. قال أبو حيّان: فقوله: من اللآئين، يحتمل أن يكون على لغة مَن [٥٨] يَبْني، وعلى لغة مَن يُعْرِب.

عَفَوا من العَفْو، يعني أنهم يَعْفُون عند المَقْدِرة وأتربوا: كثر مالُهم. وتَرِبوا: قَلَّ مالُهم. وعَفَوْا: أَعْطَوا من قولهم: عفوت له من المَرَق، يعني: أنهم يعطون على الغنى، ويعفون عند الفقر.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٢٤٤ ـ (هم اللاّؤون فكُّوا الغُلَّ عَنِّي) بِمَرْو الشّاهِجانِ وهُمُ جَناحِي[٢]
[ص ٨٣ س ١٧]

الشّاهد فيه كالذي قبله.

وفي شرح أبي حيّان للتسهيل: وقوله: «اللاّؤون» هي أيضًا لغة لبعض هذيل، يقولون: اللاّؤون في الرّفع، واللاّئين في النصب والجرّ، وأنشد البيت.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الوافر، وهو للهذلي في الأزهية ٣٠٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٨، وبلا نسبة في اللسان ١٥/٤٥٤ (تصغير ذا وتا وجمعهما).

٢٤٥ ـ (وكانت من اللَّا، لا يُعيِّرُها ابْنُها) إذا ما الغُلام الأَحْمَقُ الأمَّ عيّرا[١]
[ص ٨٣ س ٢١]

استشهد به على قصر: «اللاَّ».

واستظهر أبو حيان في شرح التسهيل أن أصل: «اللا» بالقصر: اللَّاء بالمدّ، ثم قصر يعني أنه ليس أصلاً بنفسه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٤٦ ـ جَمَعْتُها من أَيْنُقٍ عِكار (من اللّوى شَرِبْنَ بالصِّرارِ)[٢]
[ص ٨٣ س ٢١]

استشهد به على أن: «اللّوى» بالقَصْر من جموع: «التي» ورواية الأصل: «شربن» كما ترى. وهي أيضًا في شرح الدّماميني للتّسهيل، وفي شرح أبي حيان له: «يَشْرَبْن» على أنّ كل النسخ كثيرة التّحريف، ولم نجد لهذه الرّواية معنى[٣]، وقد تلقيت عمن يوثق بروايته: «من اللوى شددن» بدالين أي شدت ضرُوعهن بالصِّرار، ككِتاب، وهو خيط يشد فوق خِلْف النّاقة، لئلا يَرْضَعَها ولدُها.

«أَيْنُق»: جمع ناقة. و«عِكار»: جمع «عَكَرة» محرّكة وهي القطعة من الإبل، يعني أنه التقط هذه الإبل مِنْ قِطع من الإبل كثيرة، وإنما نصّ على قلة أصلها ليمكن له أن يستجيدها بخلاف ما لو اشتراها من إبل كثيرة، فإن المكثر لا يبيع إلا الدّون من ماله. والله أعلم.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٤٧ ـ أولئك إخواني الذينَ عَرَفْتُهُمْ (وأَخدانُك اللاّءات زُيِّنّ بالكَتَمْ)[٤]
[ص ٨٣ س ٢٢]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في ديوانه ١/٢١٧، والأزهية ٣٠٥، واللسان (لتا، لوى)، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٩.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان والتاج (شرف، لتا، لوى).

(٣) البيت في نوادر أبي زيد ٦٠ كما يلي:
(منحتها من أينق غزار من أينق شرفن بالصرار)
وهو منسوب إلى كثير بن عطية.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في اللسان (خلل، لتا).

استشهد به على جمع «التي» على «اللاّت» بغير ياء، والرّواية التي تحفظ: «وأخواتك» جمع: «أخت» ومراده أصحابي مَن تعرِفُ فَضْلَهُم وأنت زير نساء.

ومعناه على الثّاني: وأخواتك اللاّتي: «زُيِّن بالكَتَم» بالتحريك، وهو نبت يُخْلَط بالحنّاء، ويخضّب به الشّعر، فينتقي لونه، يعني أنهن غير مصونات.

والبيت من شواهد أبي حيان وروايته: «وأخواتك».

والشاهد فيه عنده بناء: «اللاتِ» على الكسر، ولم يزد على إيراده.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٤٨ ـ (جَمَعْتِها من أَيْنُقٍ مَوارِقِ ذواتُ يَنْهَضْنَ بغير سائِقِ)(1)

[ص ٨٣ س ٢٣]

استشهد به على أن: «ذوات» بالبناء على الضمّ من جموع المؤنث.

واستشهد به في التوضيح على أن: «ذوات» جمع «ذات». قال شارحه: فبنى ذوات على الضمّ، والهاء في «جمعتها» للنّوق المذكورة في بيت قبله.

والأينق بتقديم الياء المثنّاة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع: ناقة. وأصل ناقة: نَوَقة، تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، وتجمع في القِلّة على: «أَنْوُق» قدّمت الواو على النون، فصار: أَونُق، ثم قلبت الواو ياءً فصار: أَيْنُق ويجمع أَيْنُق على أيانِق.

والموارق: جمع مارقة من مرق السهم، شبّه النُّوق بالسِّهام في سرعة مشيها، وسائق من السّوق بفتح السين.

والبيت لِرُؤْبة. [٥٩].

* * *

٢٤٩ ـ (فَإِنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدِّي وبئرِي ذو حفرْتُ وذو طَوَيْتُ)(2)

[ص ٨٤ س ٢]

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٠، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦، وأوضح المسالك ١/١٥٦، وتخليص الشواهد ١٤٤، وتهذيب اللغة ١٥/٤٤، والتاج (ذو)، واللسان (ذوا، ذوي)، وشرح الأشموني ١/١٥٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو لسنان بن الفحل في الإنصاف ٣٨٤، والخزانة ٦/٣٤، ٣٥، وشرح التصريح ١/١٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٩١، والمقاصد النحوية ١/٤٣٦، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥، وأوضح المسالك ١/١٥٤، وتخليص الشواهد ١٤٣، وشرح قطر الندى ١٠٢، =

استشهد به على أن «ذو» الطّائيّة مبنيّةٌ على الواو في لغة أكثرهم.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغدادي[١]: على أن «ذو» اسم موصول وهو هنا بمعنى التي لأن البئر مؤنثة.

قال ابن هشام في شرح الشواهد: وزعم ابن عصفور أن «ذو» خاصّة بالمذكر، وأن المؤنث يختصّ بذات وأن البئر في البيت ذكرت على معنى القليب، واستشهد على ذلك ببيت، ثم قال: وأوّله ابن الضائع.

وفي التّصريح[٢] بعد إنشاء هذا البيت: فأتى بذو مفردة مذكّرة مع أنها واقعة على البئر، وهي مؤنثة، ويحتمل أنه راعى معنى القليب، وهو مذكّر، والحفر معروف. والطيّ: من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة.

والبيت من جملة أبيات لِسنان بن الفَحْلِ الطّائي يخاطب بها عبد الرحمٰن بن الضّحاك في شأن بئر وقع فيها نزاع بين حَيّين من العرب.

* * *

٢٥٠ - فإمّا كِرامٌ موسرون لَقِيتُهم **(فَحَسْبِيَ من ذو عندهم ما كَفَانيا)**[٣]

[ص ٧٤ س ٣]

استشهد به على أن: «ذو» الطّائية مَبنيّة على الواو، وقد تعرب كإعراب «ذي» بمعنى صاحب. والبيت مرويّ بالوجهين.

والبيت لمنظور بن سحيم الفقعسي، وهو إسلامي يحتجّ بشعره.

* * *

٢٥١ - وغريبةٍ تأتي الملوك كريمةٍ **(قد قُلْتُها لِيُقال مَنْ ذا قَالها)**[٤]

[ص ٨٤ س ٧]

= وشرح الأشموني ١/ ٧٢ (١/ ١٥٨)، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٦، وشرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥، وعمدة الحفاظ (ذوو)، واللسان (ذوا).

(١) الخزانة ٦/ ٣٥. (٢) شرح التصريح ١/ ١٣٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي في شرح التصريح ١/ ٦٣، ١٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠، وشرح المفصل ٣/ ١٤٨، والمقرب ١/ ٥٩، والمقاصد النحوية ١/ ١٢٧، وللطائي في مغني اللبيب ٢/ ٤١٠، وشرح الأشموني ١/ ٧٢ (١/ ١٥٨)، وشرح ابن عقيل ٣٠، ٨٢، وشرح عمدة الحافظ ١٢٢، وعمدة الحفاظ (ذوو).

(٤) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ٧٧، والخزانة ٤/ ٢٥٩، واللسان والتاج (حكم)، والعين ١/ ٢٦٩، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ١٠٤، وأساس البلاغة (حكم).

استشهد به على جَعْل: «ذا» موصولةً بعد: «مَنْ» الاستفهامية حيث لم تلغ في الكلام، ولم ينبّه على الخلاف في هذه المسألة، وهو أن: «ذا» بعد: «مَنْ» الاستفهاميّة فيها خلاف فمنع بعض النّحويين كون: «ذا» موصولة بعد: «من» الاستفهاميّة.

قال: لأن الأصل في: «ذا» أن تكون اسم إشارة، لكن لمّا دخل عليها «ما» الاستفهاميّة وهي في غاية الإبهام جعلت موصولة، ولا كذلك «مَنْ» لتخصيصها بمن يعقل، فليس فيها إلاّ الإبهام الذي في: «ما»، وفيه نظر. وأجاز ذلك جماعةٌ استدلالاً بالبيت. والبيت للأعشى.

* * *

٢٥٢ ـ عَدَسْ ما لِعبّادٍ عليك إمَارَةٌ (نَجَوْتِ وهذا تَحمِلينَ طَليقُ)(١)

[ص ٨٤ س ١٢]

استشهد به على أن: «هذا» بمنزلة الّذي عند الكوفيين؛ وإن لم يتقدّم عليها استفهام.

وبعض النحويين يستشهد به على أن أسماء الإشارة تستعمل موصولة عند الكوفيين كما ذكره المصنف بعد الشّاهد، وعلى ما ساقه المصنف.

قال أبو علي الفارسي: هذا البيت ينشده البغداديون، ويستدلون به على أن «ذا» بمنزلة الذي، وأنه يوصل كما يوصل «الذي»؛ فيجعلون «تحملين» صلة لـ«ذا»؛ كما يجعلونه صِلَةً للذي.

وعندنا يحتمل قوله: «تحملين» وجهين. أحدهما: أن يكون صفة لموصوف محذوف، تقديره: وهذا رجل تحملين فتحذف الهاء من الصّفة، كما حذفت من قولك: الناس رجلان. رجل أكرمت، ورجل أهنت.

قال: والآخر أن يكون صفة لـ«طليق»، فقدمت، فصارت في موضع نصب على الحال. اهـ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن المفرغ في ديوانه ١٧٠، والإنصاف ٧١٧، وتخليص الشواهد ١٥٠، وتذكرة النحاة ٢٠، والخزانة ٦/ ٤١، ٤٨، وجمهرة اللغة ٦٤٥، وشرح التصريح ١/ ١٣٩، ٣٨١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩، وشرح المفصل ٤/ ٧٩، واللسان (حدس، عدس)، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٦٢، ٤٤٧، وأوضح المسالك ١/ ١٦٢، والخزانة ٤/ ٣٣٣، ٦/ ٣٨٨، وشرح الأشموني ١/ ٧٤ (١/ ١٦٠)، وشرح شذور الذهب ١٩٠، وشرح قطر الندى ١٠٦، وشرح المفصل ٢/ ١٦، ٤/ ٢٣، واللسان (ذوا)، والمحتسب ٢/ ٩٤، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٢، والتاج (ذا).

والاحتمال الأول ضعيف، والثاني حسن.

واستشهد به الرضيّ على أن: «هذا» عند الكوفيين اسم موصول بمعنى: الذي، أي الذي تحملينه، وعلى ذلك استشهد به العيني.

وعَدَس: زَجْرٌ للبَغْل، وعبّاد: هو ابن زياد بن سُميّة.

والبيت لابن مُفَرّغ الحِمْيَرِيّ، وكان في حبس عبّاد فبعث إليه معاوية - وقيل: يزيد - مَنْ فَكَّهُ، فلما خرج قال أبياتًا منها هذا الشاهد.

* * *

٢٥٣ - (يا خُزرَ تَغلِبَ ماذا بالُ نِسوَتِكُمْ   لا يَستَفِقنَ إلى الدَّيرَينِ تَحنانا)(١)

[ص ٨٤ س ١٦]

[٦٠] استشهد به على أن: «ما» و«ذا» إذا ركّبا لهما حالتان: أشهرهما أن يجعلا اسمًا واحدًا مستفهمًا به، وهذا شاهدها. والثانية: شاهدها بعد هذا، إذ لا يَصِحّ أن تجعل: ذا في هذا البيت موصولةً.

والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل.

* * *

٢٥٤ - (دَعِي ماذا عَلِمْتُ سأتّقيهِ   ولكن بالمُغَيَّبِ نَبِّئيني)(٢)

[ص ٨٤ س ١٩]

استشهد به على الحالة الثانية المرجوحة في «ما» و«ذا» إذا ركّبا، وهي استعمالهما اسمًا واحدًا موصولاً.

واستشهد به الرّضي على أن: «ذا» هنا زائدة بعد «ما» الموصولة، وهذا مخالف لكلام سيبويه فيهما، فإنّ «ما» عنده في البيت استفهاميّة، و«ذا» اسم مركّب معها جُعِلا بمنزلة شَيْءٍ واحد.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ١٦٧، والجنى الداني ٢٤٠، وشرح شواهد المغني ٢/٧٨١، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣٠١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٣، والخزانة ٧/٤٨٩، ١١/٨٠، وشرح شواهد المغني ١٩١، ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١/١٩٢، ولأبي حية النميري في ديوانه ١٧٧، واللسان (أبي)، ولمزرد بن ضرار في ديوانه ٦٨، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٤١، وعمدة الحفاظ ٢/٥٤ (ذوو)، والكتاب ٢/٤١٨، واللسان (ذوا)، ومغني اللبيب ٣٠١، ٣٠٢.

وحكى السّيرافي: أن «ماذا» في البيت بمعنى: الذي و«علمت» صلة، وحذفت الهاء العائدة، و«ماذا» في موضع نصب بـ«دعي». والتقدير: دعي الذي علمت فإني سأتقيه. والتاء في: «علمت» تروى بالكسر وبالضم.

والمعنى: دعي الذي عَلِمْتُه فإني سأتقيه لِعِلْمي مثل الذي عَلِمْتِ، ولكن نبئيني بما غاب عنّي وعَنْكِ مما يأتي به الدّهر، أي لا تَعْذُلِيني فيما أبادر بالزّمان من إتلاف مالي في وجه الفُتُوَّة، ولا تخوفيني بالفقر.

والبيت لم يعرف قائله، ونسبته إلى المُثَقّب العَبْدي غير صحيحة.

* * *

٢٥٥ ـ إذا ما لَقِيتَ بني مالِكٍ (فسلِّمْ على أيُّهم أفْضَلُ)[(١)]

[ص ٨٤ س ٢٥]

استشهد به على أن: «أيّا» تستعمل موصولة إذا أضيفت إلى معرفة لفظًا، وعلى هذا، فالعائد الواقع مبتدأ محذوف والتقدير: أيهم هو أفضل.

وفي «أيهم» في البيت روايتان:

إحداهما: ضم «أي» ضمة بناء لحذف صدر صلتها، وإضافتها إلى الضّمير. والثانية: جرّها معربة والبيت لغسّان بن وعلة.

* * *

٢٥٦ ـ (إذا اشْتَبَه الرُّشد في الحادثا تِ فارْضَ بأيَتّها قَدْ قُدِرْ)[(٢)]

[ص ٨٤ س ٢٩]

استشهد به على أن: «أيّا» قد تلحقها علامة الفروع.

وفي التّسهيل وشرحه: وقد يُؤَنَّث أيّ بالتاء موافقًا للتي وأنشد البيت.

وحكى ابن كيسان: أن أهل هذه اللغة يثنّون: «أيّا» ويجمعونها، فيقولون مثلاً: أيّاهُما أخواك، وأيّاهم إخوتك، لكن في كلام المصنّف مناقشة، وذلك أنه سيذكر بقيّة

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في شرح التصريح ١/ ١٣٥، والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٦، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ١/ ٢٣٦، ولغسان في الإنصاف ٢/ ٧١٥، والخزانة ٦/ ٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٠، وتخليص الشواهد ١٥٨، وجواهر الأدب ٢١٠، ورصف المباني ١٩٧، وشرح الأشموني ١/ ٧٧، وشرح ابن عقيل ٨٧، وشرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٤/ ٢١، ٧/ ٨٧، واللسان (أيا)، ومغني اللبيب ١/ ٧٨.

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٧٥.

أقسام: «أي» ولا يذكر أنها تُؤنّث فأوهم خلاف الواقع، فإنه قد سمع تأنيث المستفهم بها كقول الكميت:

بـأيِّ كـتـابٍ أم بـأيّـةِ سُـنّـةٍ ترى حُبّهم عارًا عليّ وتَحْسِبُ[1]

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٥٧ ـ (لَعَمْرِي لأنتِ البيتُ أُكرِمُ أَهْلَهُ وأَقْعُدُ في أَفْيائِهِ بالأَصائِلِ)[2]

[ص ٨٥ س ٢]

استشهد به على أن الكوفيين يجيزون مجيء الأسماء المعرفة بأل موصولة.

وقال ابن الأنباري[3]: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المعرّف باللام يوصل كالذي، واستدلّوا بقوله: «لعمري لأنت» البيت الخ. فأنت مبتدأ، والبيت خبره، وأكرم صلة الخبر الذي هو البيت.

وردّ عليهم البصريون: بأنه لا يجوز ذلك، لأن الاسم الظاهر يدلّ على معنى مخصوص في نفسه، وليس كذلك الموصول، لأنه لا يدلّ على معنى مخصوص إلاّ بصلة توضحه، لأنه مبهم، وإذا لم يكن في معناه، فلا يجوز أن يقام مقامه.

وأمّا البيت المذكور فلا حُجّة لهم فيه من وجهين:

أحدهما: أن يكون البيت خبر المبتدأ الذي هو أنت، وأكرم خبر آخر.

والثاني: أن يكون البيت مُبْهَمًا، لا يدلّ على معهود، وأكرم صفة له، فكأنه قال: لأنت بيتٌ أكرم أهله، كما تقول: إني لأمرّ بالرّجل غيرك، ومثلك [٦١] وخير منك.

والبيت من قصيدة لأبي ذُؤَيب الهُذَلِيّ.

* * *

٢٥٨ ـ (يا دارَ ميّةَ بالعَلْياءِ فالسّنَدِ) أَقْوَتْ وطال عليها سالِفُ الأَبَدِ[4]

[ص ٨٥ س ٤]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في الخزانة ٩/ ١٣٧، وانظر هذا الشاهد مع تخريج أوفى برقم ٥٩٠، في بحث «ظن وأخواتها».

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين، والخزانة ٥/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧، واللسان والتاج (أصل)، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٢٥٩، والإنصاف ٢/ ٧٢٣، والخزانة ٦/ ١٦٦، واللسان (فيأ)، وأساس البلاغة (فيء).

(٣) الإنصاف ٧٢٢، المسألة ١٠٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤، والأغاني ١١/ ٢٧، وشرح أبيات سيبويه=

استشهد به على أنَّ النكرة إذا أضيفت إلى معرفة توصل، فـ «بالعلياء» صلة: «دار» والبيت مطلع قصيدة للنّابغة الذّبياني.

* * *

٢٥٩ ـ (ما أَنتَ بالحكم التُّرضى حُكُومَتُهُ) ولا الأصيل ولا ذي الرّأي والجَدَلِ[١]

[ص ٨٥ س ١٣]

استشهد به على وصل: «أل» بالفعل المضارع، واستشهد به العيني في باب الكلام.

قال[٢]: (الاستشهاد فيه في دخول الألف واللام في الفعل المضارع تشبيهًا له بالصِّفة، لأنه مثلها في المعنى. وهذا ضرورة عند النّحويين.

وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكُّن الشّاعر من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضيّ حكُومَتُه، فيدخل الألف واللاّم في اسم المفعول إلى أن قال: وقال الأخفش: هي موصولة، وليست للتّعريف لأنها لمّا كانت بمعنى الذي وصلت بصلتها.

وقال ابن عصفور[٣]: ومنهم من ذهب: إلى أن أل هاهنا مبقاة من الذي، وهو مردود لأنها لو كانت كذلك لجاز أن يقع في صلتها الماضي، كما جاز في صلة الذي، فلما اختصّت بالفعل المشبه للوصف، وهو الفعل المضارع دل على إبهامه)[٤].

والبيت ثاني بيتين للفرزدق يهجو بهما أعرابيًا فضّل جريرًا على الفرزدق والأخطل في مجلس عبد الملك وأولهما:

يـا أرغـم الـلّـهُ أنـفـا أنـت حـامِـلُـهُ يا ذا الخَنا ومقال الزُّور والخَطَلِ

* * *

= ٢/ ٥٤، والصاحبي ٢١٥، والكتاب ٢/ ٣٢١، والمحتسب ١/ ٢٥١، والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٥، واللسان (قصد)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٩٢، ورصف المباني ٤٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٣، وشرح التصريح ١/ ١٤٠، واللسان (سند، جرا، يا)، وسيعاد الشاهد برقم ١٨٢١.

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف ٥٢١، وجواهر الأدب ٣١٩، والخزانة ١/ ٣٢، وشرح التصريح ١/ ٣٨، ١٤٢، وشرح شذور الذهب ٢١، واللسان (أمس، لوم)، والمقاصد النحوية ١/ ١١٧، والتاج (لوم)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٠، وتخليص الشواهد ١٥٤، والجنى الداني ٢٠٢، ورصف المباني ٧٥، ١٤٨، وشرح الأشموني ١/ ٧١، وشرح ابن عقيل ٨٥، وشرح عمدة الحافظ ٩٩، والمقرب ١/ ٦٠، وتهذيب اللغة ٣/ ١١٩، ١٥/ ٤٦٢.

(٢) المقاصد النحوية ١/ ١١٧ ـ ١١٨.

(٣) المقرب ١/ ٦٠، والمقاصد النحوية ١/ ١١٨.

(٤) المقاصد النحوية ١/ ١١٨.

٢٦٠ - (ما كَالْيَرُوحُ ويَغْدو لاهِيًا فَرِحًا) مُشَمِّرًا يَسْتَدِيمُ الحَزْمَ ذو رَشَدِ[١]
[ص ٨٥ س ١٤]

استشهد به على ما تقدّم في البيت قبله.
ولم أقف على قائله.

* * *

٢٦١ - يقولُ الخنا، وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا (إلى ربِّهِ صَوْتُ الحِمار اليُجَدَّعُ)[٢]
[ص ٨٥ س ١٤]

استشهد به على مجيء: «أل» موصولة بالفعل المضارع، وفيه ما في البيتين السّابقين. وأجيب عن الضّرورة بتمكّنِه من أن يقول: «يجدع» فيستقيم الوزن.

والضمير في «يقول» راجع إلى «ابن دَيْسَق» في بيت قبل الشاهد وهو:

أَتـاني كـلامُ التَّغْلِبيِّ ابن دَيْسَقٍ فـفـي أيِّ هـذا وَيْـلَـهُ يَـتَـتَـرَّعُ[٣]

والثعلبي: ضبطه العيني بالمثناة الفوقية، وبالغين المعجمة، والصّحيح أنه الثعلبي بالمثلّثة، والعين المهملة نسبة إلى ثعلبة بن يربوع.

ودَيْسَق: علم لابن التَّغْلَبِي المذكور.

* * *

٢٦٢ - (مِنَ الـقَـوْمِ الـرّسـولُ الـلَّـهِ مِـنْـهُـمْ) لَـهُـمْ دانَـتْ رِقـابُ بَـنِـي مَـعَـدِّ[٤]
[ص ٨٥ س ١٦]

استشهد به على وصل «أل» بالجملة الاسميّة ضرورة و«دانت» انقادت. ولم أعثر على قائله.

* * *

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٥٤، وجواهر الأدب ٣٢١، والخزانة ١/ ٣٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ١٥٤، والخزانة ١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٢، واللسان (جدع)، والمقاصد النحوية ١/ ٤٦٧، وبلا نسبة في الإنصاف ١٥١، وتذكرة النحاة ٣٧، وجواهر الأدب ٣٢٠، ورصف المباني ٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨، وشرح المفصل ٣/ ١٤٤، وكتاب اللامات ٥٣، واللسان (عجم، لوم)، والتاج (لوم)، ومغني اللبيب ١/ ٤٩، ونوادر أبي زيد ٦٧.

(٣) البيت في الخزانة ١/ ٣١، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٢، واللسان والتاج (جدع).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٠١، وجواهر الأدب ٣١٩، ورصف المباني ٧٥، وشرح الأشموني ١/ ٧٦، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦١، وشرح ابن عقيل ٨٦، واللامات ٥٤، ومغني اللبيب ١/ ٤٩، والمقاصد النحوية ١/ ١٥، ٤٧٧.

٢٦٣ ـ (مَن لا يزالُ شاكِرًا على المَعَهْ) فَهْوَ حَرٍ بعِيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ[١]

[ص ٨٥ س ١٦]

استشهد به على وصل: «أل» بالظرف شذوذًا، أي مَنْ لا يزال شاكرًا على الّذي معه. و«حرٍ»: حقيق.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٦٤ ـ فإن أَسْتَطِع أَغْلِبْ وإنْ يَغْلِبِ الهَوى (فَمِثْلُ الّذي لاقَيتُ يُغْلَبُ صاحِبُهْ)[٢]

[ص ٨٥ س ٢٧]

استشهد به على أنَّ الموصول قد يقصد تعظيمه. فتُبْهَمُ صلَتُه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٦٥ ـ (وإنّـي لـرَامٍ نَـظْـرةً قِـبَـلَ الّـتـي لَعَلّي وإن شَطّتْ نَواها أَزُورُها)[٣]

[ص ٨٥ س ٣٣]

استشهد به على أن صلة الموصول يجوز أن تكون مصدّرة بِلَيْت.

والبيت من شواهد الرضي. قال شارح شواهده: استشهد به على أن جملة: «لَعَلّي» صلة «التي» بتقدير القول، أي التي أقول: لَعَلّني أزورها. وإنما قدّر: «أقول» لأنها إنشائية لا يَصِحّ وقوعها صلة، فقدّر القول لتكون خبريّة، وينبغي أن يقول: التي أقول فيها لعلي أزورها، ليحصل عائد الموصول، وهذا تخريج أبي عَلِيّ الفارسي في التذكرة والقَصْرِيّة.

قال: وأورده ابن هشام في الجملة المعترضة من الباب الثاني من المغني على أن جملة: «وإن شَطّت نواها» معترضة بين «لعلي» وبين «أزورها» وصلة التي قول محذوف كما ذكرنا.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ٢٠٣، وجواهر الأدب ٣٢١، والخزانة ١/ ٣٢، وشرح الأشموني ١/ ٧٦ (١/ ١٦٥)، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦١، وشرح ابن عقيل ٨٦، ومغني اللبيب ١/ ٤٩، والمقاصد النحوية ١/ ٤٧٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ٧٣، وأمالي القالي ١/ ١٦٥، والحماسة البصرية ٢/ ٢٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٣٣، وطبقات الشعراء ١٠٨، وبلا نسبة في معجم البلدان ٢/ ٣٢٥ (الحومان).

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦، والخزانة ٥/ ٤٦٤ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٨، ٣٩١، ٥٨٥.

وذكره الخفاف في شرح «جُمَل الزّجّاجي»: على أن «أزورها» صلة التي، وفصل بينهما بلعلّ، وإن سقطت على جهة الاعتراض ويكون خبر «لعل» محذوفًا تقديره: لعلّي أبلغ ذلك، والفصل بين الصّلة والموصول بالجمل جائز، قال الشاعر:

ذاك الّذِي وأبيك يعرف مالِكًا والحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ(١)

ففصل القسم بين الصّلة والموصول.

قال البغدادي، والبيت مغيّر عن أصله، والرّواية الصحيحة:

وإني لرامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الّتِي لَعَلي وإنْ شَطَّتْ نواها أنالُها(٢)

والبيت من قصيدة لاميّة، وحينئذ يأتي في: أنالها ما قيل في: «أزورها» بل يحتم إضمار القول. والبيت من قصيدة مدح بها الفرزدق بِلال بن أبي بردة وأولها:

وقائِلةٍ لي لم يُصِبْنِي سِهامُها رَمَتْنِي على سَوداء قَلْبِي نبالُها

* * *

٢٦٦ ـ (حتّى إذا كانا هُما اللّذَيْنِ مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ)(٣)

[ص ٨٦ س ١٣]

استشهد به على جواز وصل الموصول بـ«مِثل» عند الكوفيّين وابن مالك.

قال: والبصريّون قالوا: في البيت تقديرٌ أي: عادا، أو صارا.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيان عند قوله: «وقد تقع الذي مصدريّة أو موصوفة بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق: «أل».

وأجاز الفرّاء في ﴿تمامًا على الذي أحسن﴾(٤) في أن تكون: «الذي» مَصْدَرًا، التّقدير: تمامًا على إحسانه أي إحسان موسى عليه السلام.

وأجاز أن تكون موصوفة بأحسن على أن: «أحسن» أفعل تفضيل، قال: لأن العرب تقول: [مررت](٥) بالذي خير منك ولا تقول: مررت بالّذي قائم، لأن «خير منك» كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام. كذلك يقولون: مررت بالذي أخيك، وبالذي مثلك، إذ جعلوا صفة الذي بمعرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام جعلوها

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ٥٨٠، وسيعاد البيت برقم ٩٥٣ مع تخريج واف.

(٢) الخزانة ٥/ ٤٦٤.

(٣) الرجز بلا نسبة في الخزانة ٦/ ٨١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٥، وشرح المفصل ٣/ ١٥٣.

(٤) ١٥٤/الأنعام: ٦.

(٥) إضافة يقتضيها السياق.

تابعةً للذي: أنشد الكسائي:

أنـا الـزُّبَـيْـري الـذي مـثـل الـجَـلَـمْ

ومثله ما أنشد الأصمعي:

حـتـى إذا كـانـا هـمـا الـلّـذيـن

الـخ.

قال: وتأوّل البصريون مثل هذا أنه مما حُذفت فيه الصّلة وأُبقي معمولها، والتقدير أنا الزبيري الذي صار مِثْل الجَلَم، وعاد مِثْلَ الجديلين.

و«الجَديل»: الزّمام، و«المحملج»: المُحْكَم الفَتْل.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٦٧ - (أنا الذي سَمّتْني أُمّي حَيدَرَه) ضِرْغَامُ آجامٍ ولَيْثُ قَسْوَرَه(١)

[ص ٨٦ س ٢٥]

استشهد به على أنه يجوز الحضور والغَيْبة في ضمير الموصول المُخبر به على حاضر مقدّم، لم يقصد تشبيهه بالمخبر به، وظاهر كلامه أن الأمرين على حدّ سواء.

ولهم في هذه المسألة كلام كثير نقتصر منه على قول المَرْزُوقي، فإنه قال: «كان القياس أن يقول: سمَّتْهُ حتى يكون في الصلّة ما يعود إلى الموصول لكنه لما كان القصد في الإخبار عن نفسه، وكان الآخر هو الأول لم يُبالِ بردّ الضّمير على الأول، وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الإلباس، وهو مع ذلك قبيحٌ عند النحويين، حتى إن المازِني قال: «لولا اشتهار مورده لَرَدَدْتُه».

والبيت من الرجز لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قاله في مبارزته لمرحب اليهودي يوم خيبر.

«الحيدر»: الأسد، و«الضّرغام»: الأسد أيضًا. «الآجام»: جمع أجمة، وهي الشّجر الكثير الملتف.

---

(١) الرجز لعلي بن أبي طالب في ديوانه ٧٧، واللسان (حدر، سندر) والتاج (غيب، قسر)، وأساس البلاغة (قسر)، والخزانة ٦/٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، وبلا نسبة في الخزانة ٢/٢٩٤، ٦/٩٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٧٨.

قال البغدادي[١]: و«ليث» مضاف إلى قسورة، والقَسْوَرة هنا أول الليل، ذكر هذا المعنى صاحب العُباب. ويأتي بمعنى الأسد أيضًا، وهو من القسر، لأنه يأخذ فريسته قهرًا وغَلَبةً. ويجوز أن يقرأ بتنوين: «ليث» فيكون قسورة صفة لِلَّيث. الخ كَلامه.

* * *

٢٦٨ ـ (أنا الرَّجلُ الضَّرْبُ الذي تَعْرِفونَهُ) خَشَاشٌ كرَأسِ الحَيَّةِ المُتَوَقِّدِ[٢]

[ص ٨٦ س ٢٦]

الشاهد فيه إعادة ضمير الغيبة على الموصول الواقع خبرًا عن مُتكلِّم عكس ما قبله، وهذا هو الأكثر.

و«الضرب»: الرجل الخفيف. و«الخَشاش»: الرّجل الماضي، و«المتوقّد»: سريع الحركة. والبيت من معلقة طرفة بن العبد.

* * *

٢٦٩ ـ (وأنتِ التي حَبَّبْتِ كُلَّ قصيرةٍ) إليّ ولم تَعْلَمْ بذاكَ القَصَائرُ[٣]

[ص ٨٦ س ٢٦]

الشاهد فيه قوله: «حببت» حيث أعاد ضمير الخطاب على الموصول. والبيت لكثير عزة، وبعده:

عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ قِصار الخُطا شرُّ النِّساء البحاتِرُ[٤]

والبيت الثاني استشهد به الدّماميني عند قول التسهيل: «ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الوصف» قال: «وقد حكى ابن السيِّد»[٥] في مسائله وقوع كلام مع أهل عصره في قول الشاعر:

عنيتُ قصيرات الحجال

---

(١) الخزانة ٦/٦٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٧، وسر صناعة الإعراب ١/٣٥٨، واللسان (ضرب، جعد، خشش، أصل).

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٦٩، والأشباه والنظائر ٥/١٠٨، وإصلاح المنطق ١٨٤، ٢٧٤، وجمهرة اللغة ٧٤٣، واللسان (بهتر، قصر)، والمعاني الكبير ٥٠٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤١، وشرح المفصل ٦/٣٧.

(٤) سيذكر المؤلف هذا البيت في الشاهد رقم ٣٢٩.

(٥) عبد الله بن محمد بن السيد، من العلماء باللغة والأدب، ولد في بطليوس بالأندلس ٤٤٤ هـ، له كتاب المسائل والأجوبة، توفي ٥٢١ هـ. انظر الأعلام ٤/٢٦٨.

الخ. واختار هو أن يكون «شَرّ النّساء» مبتدأ، «والبحاتر» خبره، والعكس.

وأورد ابن رشيق[١] هذا البيت شاهدًا في «العمدة»، قال[٢]: فأنت ترى فطنته لما أحس بالاشتراك كيف نَفاه، وأعرب عن معناه الذي نحى إليه.

٢٧٠ ـ (وأنتَ الذي آثارُهُ في عَدُوّه) من البُؤسِ والنُّعمى لَهُنَّ نُدوبُ[٣]
[ص ٨٦ س ٢٧]

الشاهد فيه إعادة ضمير الغائب على الموصول.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٧١ ـ (نحن الّذين بايعوا مُحمّدا على الجهادِ ما بقينا أبَدا)[٤]
[ص ٨٧ س ٣]

الشاهد فيه إعادة ضميرين: أحدهما بلفظ الغيبة، وهو: «بايعوا» مراعاة للفظ، وثانيهما بلفظ التكلّم مراعاة للمعنى.

وفي الدّماميني عند قول التسهيل: «ودون التثنية يجوز الأمران» «الحضور والغيبة» إن وجد ضميران نحو: أنا الذي قام وأكرمت زيدًا، وأنت الذي قام وأكرمته، وبعكسه فتقول: أنا الذي قمت وأكرم، وأنت الذي قمت وأكرم. والأحسن البداية بالجمل على اللفظ كقول بعض الأنصار وأنشد البيت» [٦٤].

* * *

٢٧٢ ـ أأنتَ الهِلالِيُّ الذي كنتَ مَرّةً سمعنا به والأرْحَبِيُّ المُهلّبُ[٥]
[ص ٨٧ س ٤]

استشهد به على مراعاة المعنى أوّلاً، ثم مراعاة اللفظ.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان عند قوله المتقدم، أو دون التثنية يجوز الأمران الخ. مثاله. أنا الذي قام وضربت خالدًا وأنا الذي قمت وضرب خالدًا. وقال بعض الأنصار:

---

(١) الحسن بن رشيق القيرواني، أديب نقاد، ولد بالمغرب، له كتاب العمدة، وقراضة الذهب، توفي ٤٦٣هـ. انظر الأعلام ٢/ ٢٠٤.

(٢) العمدة ٢/ ٩٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ١١٨.

(٤) الرجز بلا نسبة في شفاء العليل ٢٣٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في رصف المباني ٢٦، والمقرب ١/ ٦٣، ورواية عجز البيت فيهما: (سمعنا به والأرْيَحيُّ الملقَّبُ).

«نحن الذين» الخ. وقال امرؤ القيس:

وأنا الذي عَرَفَتْ معدٌّ فَضْلَهُ ونَشَدْتُ عن حُجْرِ ابن أُمِّ قَطامِ[١]

وقال الآخر: «أنت الذي» الخ. قال: إلا أنه إذا اجتمع الحَمْلان كان الأحسن أن يبدأ بالحمل على اللفظ الذي قبل الحمل على المعنى.

وقد أطلق المصنّف في هذه المسألة، وفيها تفصيل، وذلك لأنه إمّا أن تفصل بين الجملتين أو لا تفصل، فإن فصلت جاز ذلك باتّفاق، وإن لم تفصل بين الجملتين فلا يجوز الجمع بين الجملتين عند الكوفيين، ولا يجوز عندهم: أنا الذي قمت وخرج، وأجاز البصريون ذلك، ولا يجعلون للوصف تأثيرًا. والسّماع إنّما جاء فيما فيه فصل كالأبيات التي استشهدنا بها.

والرواية الصحيحة: المعلّق بدل المهلّب[٢].

* * *

٢٧٣ - تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَني لا تَخُونُني (نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ)[٣]

[ص ٨٧ س ٩]

استشهد به على جواز مراعاة المعنى في «مَنْ» فإن لفظها مفرد، ومعناها في البيت مُثَنّى، فلذلك لمّا راعاه قال: «يصطحبان»، ولم يقل: يصطحب، وبيّن في الأصل أن مراعاة لفظها أكثر.

والبيت من قصيدة للفرزدق يذكر فيها قصة ذئب استضافه في بعض أسفاره، وكان نازلاً في بادية، وأوقد فيها نارًا فجاء إليه الذئب، فرمى إليه من اللحم ما أشبعه، فقال له: تعالَ تعشَّ، ثم بعد ذلك ينبغي ألا يخون أحدٌ منا صاحبه؛ حتى تكون مثل الرجلين اللذين يصطحبان.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١١٨، وجمهرة اللغة ٩٢٤، والحيوان ٧/ ٥٤.

(٢) انظر الحاشية قبل السابقة.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٢٩، وتخليص الشواهد ١٤٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣٦، والكتاب ٢/ ٤١٦، ومغني اللبيب ٢/ ٤٠٤، والمقاصد النحوية ١/ ٤٦١، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٢، وشرح الأشموني ١/ ٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٩، وشرح المفصل ٢/ ١٣٢، ٤/ ١٣، والصاحبي ١٧٣، واللسان (منن)، والمحتسب ١/ ٢١٩، والمقتضب ٢/ ٢٩٥، ٣/ ٢٥٣.

٢٧٤ ـ فَتُوضِحَ فالمِقْراةَ لم يَعْفُ رَسْمُها (لِمَا نَسَجَتْها من جَنُوبٍ وشَمْألِ)[1]
[ص ٨٨ س ١٠]

استشهد به على اعتبار معنى: «ما» فإن لفظها مفرد مذكر، ومعناها هنا مؤنث، لأنها واقعة على الجنوب والشمال، فلذلك قال: نسجتها، ولو اعتبر لفظها لقال: نَسجَها وقدّر أبو حيان «ما» بالتي.

«توضح»: كثيبٌ من كُثْبان الدّهْناء، وقيل: قرية من قُرى قَرْقَرى باليمامة، والصحيح أن التي يعني امرؤ القيس هي وحومل والمقراة مواضع ما بين إمّرة[2]، وأسود العين[3].

ومعنى «لم يعف رسمها»: لم يتغير بسبب الرِّيحَيْن فقط؛ بل بتعاور الأمطار لها، ومرور الأزمنة.

* * *

٢٧٥ ـ فيا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ في كُلِّ موطن (وأنْتَ الذي في رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ)[4]
[ص ٨٧ س ٢٥]

استشهد به أنّ الاسم الظاهر يغني عن الضّمير العائد من الصّلة إلى الموصول، وكان القياس أن يقول: «وأنت الذي في رحمته أو رحمتك»، وأنت مبتدأ، والذي وصلته خبرٌ عنه.

والبيت لمجنون بني عامر.

* * *

٢٧٦ ـ (وأَبْغَضُ مَنْ وضعتُ إليّ فيه لساني مَعْشَرٌ عنهم أذودُ)[5]
[ص ٨٨ س ٩]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٨، والأضداد ٩٣، والخزانة ١١/٦، وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١، ٧٤٣/٢، وبلا نسبة في الخزانة ٢٧/٩، ومغني اللبيب ٣٣١/١، والمنصف ٢٥/٣.

(٢) إمّرة: اسم منزل في طريق مكة من البصرة بعد القريتين إلى جهة مكة، وبعد رامة؛ وهو منهل. معجم البلدان ٢٥٣/١.

(٣) أسود العين: جبل بنجد يشرف على طريق البصرة إلى مكة. معجم البلدان ١٩٣/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمجنون في شرح شواهد المغني ٥٥٩/٢، والمقاصد النحوية ٤٩٧/١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٧/١، وشرح التصريح ١٤٠/١، ومغني اللبيب ٢١٠/١.

(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في حاشية يّس على شرح التصريح ١٢٨/١.

استشهد به على قوله في الأصل: الثاني امتناع الفصل بينه وبين الصلة، أو بين متعلّقات الصّلة بأجنبي إلاّ ما شذّ من قوله، وأنشد البيت.

وفي شرح أبي حيان للتّسهيل عند قوله: «الموصول والصلة كجزئي اسم، فلهما ما له من ترتيب، ومنعِ فصل بأجنبي إلاّ ما شذ» الخ.

وقوله: «إلاّ ما شذّ» مثاله قول الشاعر، وأنشد البيت، قال: ففصل بين الصّلة ومتعلّقها، ومعمولها بقوله: «إليّ» وهو أجنبي من الصّلة، وما عملت فيه لأنه متعلّق بالمضاف [٦٥] إلى الموصول، وهو: «أبغض» والأصل تأخيره بعد: «لساني» ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٧٧ ـ (ذاك الّذي وأبيك يَعرِف مالكًا) والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ(١)
[ص ٨٨ س ١١]

استشهد به على أنّ جملة القسم يجوز الفصل بها، لأنها ليست بأجنبي.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: وقوله: ومنع فصل بأجنبي، مَفْهُومه إذا كان الفصل بغير أجنبي جاز. وغير الأجنبي هو جملة الاعتراض وهي ما كان فيها تأكيد، أو تبيين للصّلة، فمثال توكيد الفصل بالصلة، قول الشاعر: ذاك الذي وأبيك الخ ففصل بين الموصول والصّلة بالقسم، لأن فيه تأكيدًا للصلة، لأنه قال: ذاك الذي يعرف مالِكًا حقًّا.

و«التّرهات»: جمع ترّهة كَقُبّرة، وهي الأباطيل المزخرفة أو التي لا نظام لها.

والبيت من قصيدة لجرير يخاطب بها يحيىٰ بن عقبة الطّهوي، والفرزدق.

* * *

٢٧٨ ـ (ماذا ولا عَتْبَ في المَقْدور رُمْت أما) يَكْفِيك بالنّجح أم خُسْرٌ وتَضْلِيلُ(٢)
[ص ٨٨ س ١٢]

استشهد به على الفصل بين الموصول وصلته بالجملة الاعتراضية. وظاهر كلام السيوطي في الأصل أن القسم وجملة الاعتراض قسمان، وهو متبع في ذلك لابن مالك وفي شرح الدماميني للتسهيل: والحَقّ أنّ الفصل بالاعتراض جنس من ذلك الجنس.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ٥٨٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٧، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٦، واللسان والتاج (تره)، ومغني اللبيب ٢/ ٣٩١، والمقرب ١/ ٦٢.

(٢) البيت من البسيط، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

وفي شرح أبي حيّان له: وعد أصحابنا الفصل بالقسم من الفصل بجملة الاعتراض. ويظهر من كلام المصنّف أنهما غَيْران، لأنه قال: ولا يدخل الأجنبي بالقسم، لأنه يؤكد الجملة الموصول بها، ولا جملة الاعتراض كقول الشاعر: «ماذا ولا عتب» الخ. قال: ففصل بين «ذا» و«رمت» بقوله: «ولا عتب في المقدور» لأن فيه توكيدًا، وتشديدًا لمضمون الجملة الموصول بها. انتهى.

ولا يتعين في: «ماذا» أن تكون ذا موصولة، إذ يحتمل أن تكون: «ماذا» كلها استفهامية.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٧٩ ـ (إنّ الذي وَهْوَ مُثْرٍ لا يجود حَرٍ بفاقةٍ تَعْتَرِيه بَعْدَ إثْراءِ)[1]

[ص ٨٨ س ١٣]

استشهد به على فصل الموصول من صلته بجملة الحال.

وفي شرح أبي حيّان بعد كلامه المتقدم آنفًا، قال المصنف ـ يعني ابن مالك ـ والجملة الحالية أولى ألاّ تعد أجنبية، والنداء الذي يليه مخاطب. قال: «إن الذي وهو مُثْرٍ» البيت.

العامل في جملة الحال «يجود»، وما عمل فيه بعد الصّلة فهو من الصّلة فلا يكون أجنبيًا.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٨٠ ـ (وأنت الذي يا سَعْدُ أُبْتَ بِمَشْهَدٍ) كريمٍ، وأثواب السِّيادة والحَمْدِ[2]

[ص ٨٨ س ١٤]

الشاهد فيه الفصل بين الموصول وهو «الذي» وصلته، وهي: «أُبْتَ» بالنّداء وهو: «يا سعد».

وقيّد الدّماميني بأن يلي النداء مخاطب، وأنشد البيت. قال: فلو لم يكن بعد «الذي» يليه مخاطب عُدّ الفصل به أجنبيًا، ولم يَجُزْ إلاّ في الضرورة. وأنشد بيت الفرزدق الآتي.

---

(١) البيت من البسيط، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الطويل، ولم يرد في ديوان حسان بن ثابت. كما نسبه إليه المؤلف.

والبيت من قصيدة لحسان بن ثابت يرثي بها سعد بن معاذ رضي الله عنهما.

* * *

٢٨١ ـ تعشْ فإن عاهدتني لا تَخونُني (نكن مِثلَ مَنْ يا ذِئبُ يصطحبان)(١)

[ص ٨٨ س ١٥]

الشاهد فيه الفصل بين الموصول وهو: «مَنْ» وصلته وهي: «يصطحبان» بالنداء، وهو: «يا ذئب» ثم قال الدّماميني بعد الكلام السابق: وهذا الكلام من المصنف ـ يعني ما تقدم ـ يقتضي أن الجمل الاعتراضيّة والندائية التي ذكرها ليست بأجنبية، ولهذا لم يستثنها، وفيه نظر، بل هي أجنبية مفتقرة.

والبيت للفرزدق [٦٦] وتقدم الكلام عليه في صحيفة ٦٤.

* * *

٢٨٢ ـ (صِلِ الّذِي والتي مَنّا بآصِرَةٍ) وإن نَأتْ عن مَدَى مَرْماهُمَا الرَّحِمُ(٢)

[ص ٨٨ س ٢١]

الشّاهد فيه مجيء موصولين، وهما الذي، والتي، مشتركين في صلة واحدة وهي: منّا. والاشتراك هنا متعيّن. ومنّا: توسّلا. والآصرة: القرابة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٨٣ ـ (وعند الّذي واللاتِ عُدْنَك إحْنَةٌ) عليك فلا يَغْرُرْكَ كَيْدُ العَوائِدِ(٣)

[ص ٨٨ س ٢١]

الشاهد فيه دلالة صلة «اللات» وهي: «عُدْنك» على صلة: الذي «المحذوفة»، أي وعند الذي عادك إحْنَةٌ.

قال الدماميني: ويحتمل أن يكون هذا من باب:

ويَرْجِعْنَ مِنْ دارينَ بُجْرَ الحقَائبِ(٤)

---

(١) تقدم البيت مع تخريجه برقم ٢٧٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٢٤٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٦٢٥.

(٤) في الأصل (بجرى) مكان (بجر). وهذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

(يمرّون بالدهنا خفافًا عيابهم)

وهو لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، وله أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢، وهو في ملحق ديوان الأحوص=

بل أولى هنا للاختلاط، وسهله أنه تغليب للأكثر المجاوز على الفرد، المنفصل عن الصلة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٨٤ ـ (لا تَظْلِمُوا مِسْورًا فإنّه لَكُمُ   من الّذِينَ وَفَوْا في السّرّ والعَلَنِ)[1]
[ص ٨٨ س ٢٦]

في الأصل: «سنورا» وهو تحريف.

استشهد به على تقديم المجرور المتعلق بالصّلة عليها مجرورة والموصول غير «أل».

وقال في التّسهيل وشرحه: «ويندر ذلك»، أي تعليق حرف جرّ واقع قبل الموصول بمحذوف تدلّ عليه الصلة. «في الشّعر مع غيرها» أي غير الألف واللام «مطلقًا» أي سواء كان الموصول مجرورًا «بمن» كقوله: «لا تَظْلِموا مِسْوَرًا» الخ، أي: فإنه وافٍ لكم من الذين وَفَوْا. أو كان الموصول غير مجرور بمن كقوله: «وأهجو مَن هجاني» الخ.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٨٥ ـ وأَهْجُو من هجانِي مِنْ سِوَاهُمْ   (وأَعْرِضُ منهُمُ عَمّنْ هجاني)[2]
[ص ٨٨ س ٢٧]

استشهد به على جواز تقدم المجرور المتعلّق بالصلّة عليها.

قال الدّماميني في بقيّة الكلام المتقدّم: التّقدير عمن هجاني منهم عمّن هجاني. والمذكور مؤكّد للمحذوف.

وقيل: التقدير عن هاجِيّ منهم، إذ تقدير اسم فاعل أسهل من حذف موصول وصلته .اهـ. كلامه.

= ٢١٥، وملحق ديوان جرير ١٠٢١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٨، والخصائص ١/ ١٢٠، وسرّ صناعة الإعراب ٥٠٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ٢٨٩، والكتاب ١/ ١١٥، وأساس البلاغة (بجر).

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٢٥٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن الخشرم في ديوانه ١٣٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٧٣، وبلا نسبة في شفاء العليل ٢٥٣.

قلت: وقوله: إن المذكور مؤكّد للمحذوف يرده قولهم: إن التوكيد والحذف متنافيان، فتعيّن التقدير الثاني الذي ساقه على هيئة التضعيف.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٢٨٦ ـ ربّيتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدَا وآضَ نَهْدًا كالحِصان أَجْرَدا[1]

(كان جَزائي بالعَصا أن أُجْلَدا)

[ص ٨٨ س ٢٧]

أورده شاهدًا على تقديم معمول الصّلة على الموصول، فإن «أنْ» موصولة حرفية، و«أجلد» صلتها، و«بالعصا» متعلق «بأن أجلد».

وهذا القول ينسب إلى الفرّاء، ومنع البصريون ذلك ـ كما نصّ عليه المصنف. قالوا معمول الصّلة من تمام الصّلة، فكما لا يجوز تقديم الصّلة على: «أنْ» كذلك لا يجوز تقدم معمولها عليها.

وأجابوا عن البيت بأنه نادر، أو هو متعلّق بأجلد مقدّرًا، يريد: بأن أجلد، فاختصر.

وقيل: «بالعصا» خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: ذلك الجزاء بالعصا، والجملة اعتراضيّة. وقيل: غير ذلك.

و«تَمَعْدَد»: تكلم بكلام مَعَدّ، أي كبر وخطب. وقيل: اشتد وقوي. و«آض»: بمعنى صار. و«النّهد»: العالي المرتفع، و«الحِصان» بكسر الحاء: هو الذّكر من الخيل. و«الأجرد»: القصير الشعر.

والشعر للعجّاج يشكو فيه عقوق ابنه إيّاه.

* * *

٢٨٧ ـ فَإِنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لا تُلاقِها (فَإنَّك مِمّا أحْدَثَتْ بالمُجَرِّبِ)[2]

[ص ٨٨ س ٢٨]

---

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٨١، والخزانة ٨/ ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، والمحتسب ٢/ ٣١٠، وبلا نسبة في أساس البلاغة (معد)، والأشباه والنظائر ٨/ ١٤٢، والاشتقاق ٣١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٦، وشرح المفصل ٩/ ١٥١، واللامات ٥٩، والمنصف ١/ ١٢٩، واللسان (عدد، معد)، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٦٠، وجمهرة اللغة ٦٦٥، والمخصص ١٤/ ١٧٥، وسيُعاد الرجز برقم ٣٦٠، ٩٩٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٤٢، وتخليص الشواهد ٢٨٦، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، والصاحبي ١٠٧، والمقاصد النحوية ٢/ ١٢٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٥، =

استشهد به على حذف عائد: «أل» غير مجرورة بمن.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيان: قوله: ومعها غير مجرورة بمن. أي: ومع الألف واللام غير مجرورة بمن، لأنه ذكر أنه إذا كانت مجرورة بمن كان الحذف كثيرًا، ومثاله قوله:

تَقول وصكّتْ صَدْرها بيمينها أَبَعْلِي هذا بالرّحى المتقاعِسُ(١)

ليس مجرورًا بمن. وقوله: «فإن تنأ عنها» الخ «فمما أحدَثَتْ» متعلق بمحذوف يدلّ عليه بالمجرّب. والمجرّب فيه الألف واللام، لكنه لم يجرّ بمن.

والتقدير: فإنّك مجرّب مِمّا أحدثَتْ بالمجرب، والضّمير في «عنها» لأمّ جندب امرأة امرىء القيس، المتقدّم ذكرها قبل الشاهد.

وسبب قول القصيدة التي منها هذا الشاهد، ومطلعها:

خليليَّ مُرّا بي على أُمّ جندب نَقْضِ لُبانات الفؤادِ المُعَذَّبِ(٢)

إنه لما كان نازلاً في طيىء تزوج بأُمّ جُنْدب، وكان امرؤ القيس مُفرّكًا، فنزل عليه علقمة، فادّعى كلّ واحد منهما أنه أشعر من الآخر، فحكمّا أُم جندب وارتجل امرؤ القيس قصيدته هذه، وارتجل علقمة قصيدته التي مطلعها:

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرانِ في غَيْرِ مَذْهبِ ولَمْ يَكُ حَقًّا كلُّ هذا التّجَنُّبِ(٣)

ففضلت علقمة فطلّقها امرؤ القيس، وتزوّجها علقمة، فسمي علقمة الفَحْل لذلك.

* * *

٢٨٨ - فتًى ليس بالرّاضي بأدنى معيشةٍ **(ولا في بُيُوت الحيِّ بالمتولّجِ)**(٤)
[ص ٨٨ س ٢٨]

الشاهد فيه كالذي قبله.

= وأوضح المسالك ١/ ٢٩٧، وجواهر الأدب ٥٤، ورصف المباني ٢٥٧، وشرح الأشموني ١/ ١٢٣، وسيُعاد البيت برقم ٥٥٤.

(١) البيت من الطويل، وهو لهذلول بن كعب العنبري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٩٦، وبلا نسبة في الخزانة ٨/ ٤٣٠، والخصائص ١/ ٢٤٥، واللامات ٥٨، والمنصف ١/ ١٣٠.

(٢) ديوان امرىء القيس ٤١، والأشباه والنظائر ٨/ ٨٥، واللسان (ندل، محل)، وأساس البلاغة (قضي).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٧٩، واللسان (فحل)، وتهذيب اللغة ٥/ ٧٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو للشماخ، وهو للشماخ في ديوانه ٨٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٥٢.

وساقه أبو حيان مقرونًا بكلامه في البيت الذي قبل هذا. قال: التقدير: ولا بمتولّج في بيوت الحيّ بالمتولّج. وهذه المسألة والتي قبلها لا تجوز إلاّ في الضرورة. وأمّا إذا كان الموصول: «أن» فلا يجوز أيضًا تقديم شيء من معمول صلته عليها. فأمّا:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا[١]

ونحوه؛ فقد خرج عن الحد، أي كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد. إلا أن الفراء أجاز تقديم معمول صلة: «أن» عليها. والكسائي أجاز تقديم معمول صلة: «كي» عليها فأجاز الفراء: المجني العسل أن تشرب. وأجاز الكسائي جاء زيد العلم، كي ليعلم، ولا يجوز ذلك عندنا .اهـ.

و«فتى»: بدل من «أشعث» المتقدم في بيت قبل الشاهد بينهما بيتان آخران. ومعنى البيت: أنه لا يرضى بالدّون من المعيشة، ولا يتكاسل فيلازم البيوت، ومحادثة النّساء. والبيتان المشار إليهما هما[٢]:

وأَشْعَثَ قد قَدَّ السِّفارُ قَمِيصَهُ ... وجَرُّ الشِّواء بالعصا غير مُنْضِجِ
دَعَوْتُ فلبّاني إلى ما يَنُوبُني ... كَرِيمٌ من الفتيان غير مُزَلَّجِ
فتًى يملأ الشِّيزى ويُرْوِي سِنانَهُ ... ويَضْرِبُ في رأس الكَمِيِّ المُدَجَجِ[٣]

وهذه الأبيات من قصيدة للشّمّاخ بن ضرار الغطفاني الصحابي.

* * *

٢٨٩ ـ (فَمَنْ يَهجو رسولَ اللّهِ مِنكُم ... ويمدَحُه ويَنصُرُه سواءُ)[٤]

[ص ٨٨ س ٣١]

استشهد به على جواز حذف الموصول إن علم، وقال في تقديره: أي ومَن يمدحه. والبيت من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه يمدح بها رسول الله ﷺ، ويهدّد شعراء قريش. [٦٨].

* * *

٢٩٠ ـ (فواللّهِ ما نِلْتُم وما نِيل مِنكُم ... بمعتدِلٍ وفْقٍ ولا مُتَقارِبِ)[٥]

[ص ٨٨ س ٣٢]

(١) انظر الشاهد ٢٨٦.
(٢) ديوان الشماخ ٨٠ ـ ٨١.
(٣) الشيزى: الجفان المتخذة للضيوف والرفقاء، والشيز: خشب أسود للقِصاع.
(٤) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧٦، وتذكرة النحاة ٧٠، ومغني اللبيب ٦٢٥، والمقتضب ٢/١٣٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٨٢ (١/ ١٧٤).
(٥) البيت من الطويل وهو لعبد الله بن رواحة في الخزانة ١٠/ ٩٤، وكما سيأتي في الشاهد رقم ١١٨٨، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٩٣١، ومغني اللبيب ٦٣٨.

استشهد به على جواز حذف الموصول، وبقاء صلته، وقدّره بقوله: ما الذي نلتم؟. وظاهره أن المحذوف إنما هو الموصول.

وقال البغدادي في هذا البيت: أراد ما نلتم، فحذف النّافية، وأبقى الموصولة، ولا يجوز العكس، لأنه لا يجوز حذف الموصول، وإبقاء صلته عند البصريين.

وفي التسهيل ما يدلّ على جواز حذف ما علم من صلة وموصول وعلى ذلك يصحّ ما في الأصل. والبيت لعبد الله بن رواحة الصحابي.

* * *

٢٩١ - (نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجّههم إلينا)(١)

[ص ٨٩ س ٥]

استشهد به على جواز حذف صلة غير «أل» للعلم بها. فالألى موصول بمعنى: الذين، والتقدير: عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم وقدره بعضهم بالألى عرفوا بالشجاعة، وهما سواء في المعنى.

والبيت لعبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها امرىء القيس بن حجر الكندي. وكان بنو أسد قد قتلوا حُجْرًا.

* * *

٢٩٢ - أُصِيب به فرعا سُلَيْمٍ كِلاهُما (وعزَّ عَلَينا أنْ يصابا وعزّ ما)(٢)

[ص ٨٩ س ٦]

استشهد به على حذف الصّلة، وإبقاء الموصول، وقدر المحذوف في الأصل فقال: أي وعزّ ما أصيبا به. وقدّره أبو حيان في شرح التسهيل بقوله: أي وعزّ ما أصبناه به. والبيت للخنساء.

* * *

٢٩٣ - (ما المُسْتَفِزُّ الهوى مَحْمُودَ عاقبةٍ) ولو أُتِيحَ له صَفْوٌ بلا كَدَرِ(٣)

[ص ٨٩ س ١٦]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤٢، والخزانة ٢/ ٢٨٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٨، واللسان ١٥/ ٤٣٧ (أولى، ألاء)، والمقاصد النحوية ١/ ٤٩٠، وبلا نسبة في الخزانة ٦/ ٥٤٢، وشرح الأشموني ١/ ٧٤، ٨٢ (١/ ١٧٥)، وشرح التصريح ١/ ١٤٢، ومغني اللبيب ١/ ٨٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للخنساء في ديوانها ٨٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧١، وتخليص الشواهد ١٦١، وشرح الأشموني ١/ ٧٩ (١/ ١٧٠)، وشرح التصريح ١/ ١٤٦، ٢/ ٢٦٧، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٧.

استشهد به على جواز حذف عائد «أل» الموصولة إن دلّ عليه دليل، فإن التقدير ما المستفزه الهوى. والاستفزاز: الاستخفاف. وأتيح بالبناء للمجهول: قدّر.

والمعنى: ليس من استفزّه الهوى محمود عاقبة، ولو قدر الله له صفاءً بلا كدر.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٩٤ ـ [ما اللّهُ موليك فضْلٌ فاحْمَدْنَه به](١)

* * *

٢٩٥ ـ (أعــوذُ بـــالـــلّــــه وآيــاتِـــه   مِـنْ بـاب مَـنْ يُـغْـلَـقُ مـن خـارجِ)(٢)

[ص ٩٠ س ٧]

استشهد به على أن الكسائي أجاز حذف العائد المجرور بإضافة غير الوصف. والتقدير عنده: من باب مَنْ يغلق بابه.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: وزعم الكسائي: أنه يجوز حذف الضمير المجرور بغير وصف، فيحذف معه المضاف إليه، فأجاز أن تقول: اركب السفينة الذي تعمل. التقدير: الذي تعمل سفينته، فحذف الضمير، وانحذف لحذفه ما أضاف إليه واستدل على ذلك بقول الشاعر: «أعوذ بالله» الخ، تقديره: باب مَنْ يغلق بابه من خارج، فحذف بابه.

ومنع ذلك الجمهور. وتأول بعضهم هذا البيت على أن التقدير: مَن يغلق بابه، فحذف: «باب»، وأقام الضمير مقامه فصار ضميرًا مرفوعًا فاستتر في الفعل، أي يغلق هو أي بابه ولا يجوز بابه كما ذكر الكسائي، لأنه مفعول لم يسم فاعله، والمفعول الذي لم يسم فاعله بمنزلة الفاعل، فلا يجوز أن يحذف الفاعل.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٩٦ ـ (وَلَـوَ أنَّ مـا عَـالَـجْـتُ لِـيـنَ فُـؤَادِهـا   فـقـسـا اسْـتُـلِـيـنَ بـه لَـلانَ الـجَـنْـدَلُ)(٣)

[ص ٩٠ س ١٧]

---

(١) سقط الشاهد من الأصل، وهو من البسيط، وعجزه: (فما لدى غيره نفعٌ ولا ضررُ)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٦٩، وتخليص الشواهد ١٦١، وشرح الأشموني ١/ ٧٩ (١/ ١٧٠)، وشرح التصريح ١/ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ٩٠، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٧.

(٢) البيت من السريع، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ١٦٧، والخزانة ٢/ ٤٩، والزهرة ١/ ١٨٢، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠، ومغني اللبيب ٢/ ٤٠٨.

استشهد به علىٰ جواز حذف العائد إذا جرّ بمثل الحرف عائد على الموصول بعد الصلة.

وفي الدّماميني عند قول التسهيل: «أو كان مجرورًا بحرف مثله معنى، ومتعلّق الموصول أو موصوف به إلى أن قال الدماميني: وترك المصنف موضعين يجوز فيهما الحذف. أحدهما: أن يجرّ العائد بحرف جر بمثله عائد على الموصول [٦٩] بعد الصلة كقوله:

ولَـوَ أنَّ ما عـالَـجْـتُ لِـيـنَ فُـؤادِهـا فـقـسـا اسْـتُـلِـيـنَ بـه لَـلانَ الـجَـنْـدَلُ

أي عالجت به، ذكره المصنف في الكافية، وذكر غيره أن الحذف في هذا البيت ونحوه ضرورة. وأما الموضع الثاني فليس هذا محلّ ذكره.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٩٧ ـ (مَنْ يُعنَ بالحَمدِ لم يَنطِقْ بما سَفَهٌ) ولـم يَحِدْ عَنْ سَبيلِ المجْدِ والكَرَمِ(١)

[ص ٩٠ س ٢٨]

استشهد به على حذف العائد مع قصر الصّلة، فالتقدير: لم ينطق بما هو سفه. وهذا على مذهب الكوفيين. وأمّا البصريّون فيجعلون هذا النوع شاذًّا.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٢٩٨ ـ [فـسـلِّـمْ عـلـى أيِّـهـم أفـضـلُ](٢)

* * *

٢٩٩ ـ (أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَناحَهُ لَـعَـلِّي إلى ما قَـدْ هَـوِيتُ أَطِـيرُ)(٣)

[ص ٩١ س ٢٧]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٦٨، وتخليص الشواهد ١٦٠، وشرح الأشموني ١/٧٨ (١/١٦٩)، وشرح التصريح ١/١٤٤، والمقاصد النحوية ١/٤٤٦.

(٢) سقط الشاهد من الأصل، وتقدم بتمامه مع تخريجه برقم ٢٥٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ١٠٦، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ١٦٨، وتخليص الشواهد ١٤١، ولهما في شرح التصريح ١/١٣٣، ١٣٤، والمقاصد النحوية ١/٤٣١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٤٧، وشرح الأشموني ١/٦٩، (١/١٥١)، وشرح ابن عقيل ٨٠ ـ ٨١.

استشهد به على مجيء: مَنْ لغير العاقل في قوله: هَل من يعير جناحه؟ وذلك لأنه لما نادى سرب القطا كما ينادي العاقل وطلب منها إعارة الجناح لأجل الطيران نحو محبوبته التي هو متشوِّقٌ إليها، وباكٍ لأجلها نزّلها منزلة العقلاء ويروى: «هل ما يعير جناحه» فحينئذ لا شاهد فيه. والبيت من قصيدة للعباس بن الأحنف، وقيل: لمجنون بني عامر.

* * *

٣٠٠ ـ (ألا رُبَّ مَـنْ تَـغْـتَـشُّـهُ لـك نـاصـحٌ ومُـؤْتَـمـنٍ بـالـغـيـب غَـيْـرُ أَمـيـنِ)(١)
[ص ٩٢ س ٩]

استشهد به على مجيء: «مَنْ» نكرة موصوفة، أي: ألا ربّ امرىء تغتشه لك ناصح.

يقول: ربّ شَخْصٍ تنسبه إلى الغش، وهو سليم الطّوية، ناصح في نفس الأمر. وربّ مَن تظنه ناصحًا لك، وهو بخلاف ذلك.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٠١ ـ (رُبّـمـا تَـكْـرَهُ الـنـفـوسُ مـنَ الأَمْـ ـرِ لَـهُ فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ الـعِـقـالِ)(٢)
[ص ٩٢ س ١٠]

استشهد به على مجيء: «ما» نكرة موصوفة، أي: ربّ شيء. قال صاحب الإقليد: «ما» حقها تكتب موصولة، لأن «ما» اسم نكرة موصوفة لا زائدة كما في قوله تعالى: ﴿فبما رَحْمَةٍ من الله﴾(٣).

و«ما» هاهنا ليست بموصولة، لأن الموصول معرفة، وَرُبَّ لا تدخل إلاّ على النكرات. والبيت لأمية بن أبي الصّلت، وتقدم الكلام عليه في صحيفة ٤.

* * *

٣٠٢ ـ (رُبَّ مَـنْ أَنْـضَـجْـتُ غَـيْـظًـا قَـلْـبَـهُ قـد تَـمـنّـى لِـيَ مَـوْتًـا لـم يُـطَـعْ)(٤)
[ص ٩٢ س ١٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن همام في حماسة البحتري ١٧٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٥٢، والكتاب ٢/١٠٩، واللسان وأساس البلاغة (غشش)، وسيُعاد الشاهد برقم ١٠٨١، ١١٦٣.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٨.

(٣) ١٥٩/ آل عمران: ٣.

(٤) البيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل في الأغاني ٣/٩٨، والخزانة ٦/١٢٣ ـ ١٢٥، وشرح اختيارات المفضل ٩٠١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٧٠،=

استشهد به على زعم الكسائي أن: «ربّ» لا تستعمل نكرة موصوفة إلاّ في موضع يختصّ بالنكرة كوقوعها بعد «ربّ». وروي:

«ربّما أَنْضَجْتُ غَيْظًا قلب مَن قد تمنّى. . . . الخ فلا شاهد فيه. و«ما» حينئذ كافة مهيئة لدخول: «ربّ» على الجملة، ومجرور ربّ هنا في محل رفع على الابتداء، والخبر إمّا جملة: «قد تمنى» و«لم يطع» خبر بعد خبر، وإمّا «لم يطع» وجملة: «قد تمنّى» صفة ثانية.

و«إنضاج اللّحم»: جعله بالطبخ مستويًا، يمكن أكله ويحسن، وهو هنا كناية عن نهاية الكمد الحاصل للقلب، واسْتِعارِهِ، شبّه تحسير القلب، وإكماده بإنضاج اللحم الذي يؤكل.

و«غيظًا» إما مفعول لأجله، أي: أنضجت قلبه لأجل غيظي إياه، وإمّا تمييز عن النسبة، أي: أنْضَج غَيْظِي إياه قَلْبَهُ. وروي: «صدره» موضع «قلبه» و«كيده» موضع: «قلبه» أيضًا.

والبيت من قصيدة مشهورة يقال لها اليتيمة لسويد بن أبي كاهل اليشكري [٧٠].

* * *

٣٠٣ - (فكفى بنا فَضْلاً على مَن غَيْرِنا) حبُّ النَّبِيِّ محمَّدٍ إيّانا[١]

[ص ٩٢ س ١٤]

استشهد به على ردّ زَعْم الكسائي الذي مرّ بيانه في البيت السابق، فإن: «غير» لا تختص بالنكرات.

والبيت من شواهد سيبويه[٢]. قال الأعلم[٣]: الشاهد فيه حمل «غير» على «مَنْ» نَعْتًا لها، لأنها نكرة مبهمة، فوصفت بما بعدها وصفًا لازمًا يكون لها كالصّلة، والتقدير:

= وشرح شذور الذهب ١٧٠، وشرح المفصل ٤/ ١١، ومغني اللبيب ١/ ٣٢٨، والتاج (منن)، وأساس البلاغة (طوع).

(١) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩، والخزانة ٦/ ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٥، ولبشير بن عبد الرحمٰن في اللسان (منن)، ولحسان بن ثابت في الأزهية ١٠١، ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمٰن في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٧، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٦، وللأنصاري في الكتاب ٢/ ١٠٥، والكتاب ٢/ ١٠٥، واللسان (كفى)، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٢، ورصف المباني ١٤٩، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١، وشرح المفصل ٤/ ١٢، ومجالس ثعلب ٣٣٠، والمقرب ١/ ٢٠٣، وسيعاد البيت برقم ٦٤٥.

(٢) الكتاب ٢/ ١٠٥.

(٣) شرح الأعلم ١/ ٢٦٩.

على قوم غيرنا. ورفع: «غير» جائز على أن تكون: «من» موصولة، ويحذف الرّاجع عليها مِنَ الصّلة. والتقدير: مَنْ هو غيرنا. و«الحبُّ» مرتفع بـ«كفى». والباء في «بنا» زائدة مؤكدة، والمعنى: كفانا .اهـ. و«محمد» عطف بيان للنبي، و«حبّ النبي» مصدر مضاف إلى فاعله. و«إيانا» مفعول له لحبّ، و«فضلاً» تمييز محوّل عن الفاعل، والأصل: كفانا فضل حبّ النبي ﷺ.

والبيت لكعب بن مالك، وقيل: لعبد الله بن رواحة، وقيل: لحسّان بن ثابت رضي الله عنهم، وكلهم من الأنصار.

* * *

٣٠٤ ـ فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضاقَتْ مذاهِبُهُ ... (ونِعْمَ مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ)[(١)]

[ص ٩٢ س ١٥]

استشهد به على أن «من» تقع نكرة تامة بلا صلة عند الفارسي، ولا صفة، ولا تَضَمُّن شَرْطٍ ولا استفهام.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: قوله: «وأفردت نكرة يعني أنها خلت من صلة، وصفة، وتضمّن شرط أو استفهام وذلك في التعجّب: «ما أحسن زيدًا» على مذهب سيبويه، وفي نعم وبئس نحو قول العرب: «غسلتُه غُسْلاً نعمًا» على مذهب غير سيبويه، وسيأتي الكلام على ذلك في باب التعجّب[(٢)].

وقد تساويهما «مَنْ» عند أبي عليّ، يعني في كونها أفردت نكرة، هذا مما انفرد به أبو علي الفارسي، وحجته قول الشاعر: وأنشد البيت. قال: «فمن» عنده في موضع نصب، وفاعل «نعم» ضمير مفسّر بمن؛ كما فسّر بما في: «فنعما» وهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله. و«في سر وإعلان» متعلق بنعم.

قال المصنّف: والصحيح ما ذهب إليه أبو علي، وقبل البيت:

فكيفَ أرْهَبُ أمرًا أَوْ أُراعُ لَهُ ... وقد زَكَأْتُ إلى بِشْرِ بنِ مَروانِ[(٣)]

ولم أقف على قائلهما.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٠٩٨، ١٣٠٨، والخزانة ٩/٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، وشرح الأشموني ١/٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤١، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٠، واللسان (زكأ)، ومغني اللبيب ١/٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧، والمقاصد النحوية ١/٤٨٧، وسيُعاد البيت برقم ١٤٢١.

(٢) انظر الشاهد ١٤٢١.

(٣) البيت في اللسان والتاج (زكأ)، وجمهرة اللغة ١٠٩٨، ١٣٠٨.

٣٠٥ ـ [لأمرٍ ما يُسَوَّد من يسودُ][(١)]

* * *

٣٠٦ ـ (آلُ الزُّبَيْرِ سِنامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القَبائِلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدا)[(٢)]
[ص ٩٢ س ٢٤]

استشهد به على زيادة «مَنْ» عند الكسائي[(٣)].

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: مذهب البصريين والفراء: أنه لا تزاد «مَنْ» لأنها اسم، والأسماء لا تزاد. وأجاز ذلك الكسائي، واستشهد على ذلك بقوله:

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَليَّ وليتها لم تَحْرُمِ[(٤)]

ويقول الآخر: «آل الزبير» الخ. التقدير عنده: «يا شاة قنص»، و«الأثْرَوْن عددًا»، وتأولوا هذا السماع على جعل: «مَنْ» نكرة موصوفة. التقدير: يا شاة إنسان قَنَصٍ، أي: مقتنص؛ أي ذي قنص.

ولم أعثر على قائل هذا البيت المستشهد به.

* * *

٣٠٨ ـ أيُّ حِينٍ تُلِمُّ بي تَلْقَ ما شِئْـ ـتَ مِنَ الخَيْرِ، فاتَّخِذْني خَليلا[(٥)]
[ص ٩٢ س ٣٠]

استشهد به على مجيء: «أي» شرطًا. واستشهد به أبو حيان على ذلك.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٠٨ ـ دعوْتُ امرءًا أيَّ امْرِىءٍ فَأجَابَنِي وكُنْتُ وإيّاه مَلاذًا ومَوْئِلا[(٦)]
[ص ٩٢ س ٣١]

---

(١) سقط الشاهد من الأصل، وسيعاد بتمامه برقم ٧٦٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأزهية ١٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٣١٢، والخزانة ٦/١٢٨، وشرح شواهد المغني ٧٤٢، ومغني اللبيب ٢/٣٢٩.

(٣) في الأزهية ١٠٣: «وقد قال الكسائي في معاني «من» وجهًا آخر، فزعم أنها تكون صلة، وأنشد في ذلك: إن الزبير سنامَ. . .».

(٤) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ٢١٣، والأزهية ٧٩، ١٠٣، والأشباه والنظائر ٤/٣٠٠، والخزانة ٦/١٣٠، ١٣٢، وشرح شواهد المغني ١/٤٨١، وشرح المفصل ٤/١٢، واللسان (شوه)، وبلا نسبة في الخزانة ١/٣٢٩.

(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٢٤٢.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٢٤٢.

استشهد به على مجيء: «أي» صفة لنكرة، فأي صفة لامرىء. قال أبو حيان في: «أي» هذه: إن أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشتقّ منه الاسم الذي أضيفت إليه. فإذا قلت: مررت بفارس أي فارس، فقد أثنيت على الأول بالفروسية خاصة، وإن أضيفت إلى غير مشتق من صفة يمكن المدح بها فهي للثّناء على الأول بكل صفة يمكن أن يثني عليه بها.

فإذا قلت: مررت برجل أي رجل، فقد أثنيت على الرجل ثناء عامًا في كل ما يمدح به الرجل، وإنما كانت صفة النكرة، ولم توصف بها المعرفة، لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بَعْضًا مما تضاف إليه، وذلك لا يتصوّر في الصفة أبدًا، إنما هي للموصوف، لا بعضه، و«أي» وإن لم تكن مشتقة فهي في حكم المشتق.

قال بعض أصحابنا: وإنما أعطيت معنى الاشتقاق لأنها في الأصل استفهام، فإذا قلت مررت برجل أي رجل، فكأنك قلت: لنباهته وكماله يتطلّع إلى السؤال عنه، والعجب من أحواله فيقال: أي الرجال هو؟ هذا أصله، ولذلك أعطيت: «أي» معنى الكمال، وأزيل عنها الاستفهام ليعمل ما قبلها فيها، ويبقى فيها إبهام الاستفهام ليفيد معنى المبالغة في الصفة.

وقال بعض أصحابنا: ولا يعنون بقولهم صفة أنها جارية أبدًا على ما قبلها، بل يعني بذلك أنك تستعملها على معنى الوصف، وإلاّ فقد تستعمل غير تابعة نحو قوله: «فأومأت إيماء» البيت الآتي بعد قوله: «إذا حارب الحجّاج» الخ.

ولم أعثر على قائل بيت الشاهد.

* * *

٣٠٩ ـ (إذا حارب الحجّاج أيَّ مُنافِقٍ) علاه بِسَيْفٍ كُلّما هُزّ يَقْطَعُ[١]

[ص ٩٣ س ٣]

استشهد به على أنّ «أيًا» تقع صفة لنكرة محذوفة. والتقدير: منافقًا أي منافق.

قال أبو حيان: هذا عند أصحابنا في غاية الندور. قالوا: فارقت «أي» سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف موصوفها، وإقامتها مقامه، لا تقول: مررت بأي رجل، وذلك لأن المقصود بالوصف بأي إنما هو التعظيم، والتأكيد، والحذف يناقض ذلك.

والبيت للفرزدق من قصيدة يمدح بها الحجاج.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٧.

٣١٠ ـ فأومأت إيماء خفيًا لحبتر (فللَّه عينا حَبْتَرٍ أَيّما فتى)(١)

[ص ٩٣ س ٥]

استشهد به على أن «أيا» تقع حالاً عند ابن مالك. قال في الأصل: قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً، وأنشدوا البيت برفع: «أيُّما» على الابتداء، والخبر محذوف، وتقدم كلام أبي حيان في شرح التسهيل قبل هذا، والذي يليه.

وقال ابن مالك في الكافية:

ونَعتَ مَنكُورٍ وحالاً ثبتَا كَخبتَر يتلوه أيّ فَتى

أومأت: أي رمزت وأشرت. وحبتر اسم رجل.

والبيت من جملة أبيات للراعي النُّمَيْرِيّ يذكر فيها قصة ضيوف نزلوا في شدة فعقر لهم، وبعد البيت:

فقلت لها أَلصِق بأَيْبُسِ سَاقِها فإن يُجبَرِ العُرْقُوبُ لا يَرْقَإِ النّسا

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ٣، وأساس البلاغة (ثوب)، والتاج (ثوب، حبتر، أي ي)، وتذكرة النحاة ٦١٧، والخزانة ٩/ ٣٧٠، ٣٧١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٢، والكتاب ٢/ ١٨٠، واللسان (ثوب، حبتر، أيا)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٨، ٢/ ٣١٨، وشرح ابن عقيل ٣٩١.

[شَواهِدُ المبتَدأ والخَبَر]

٣١١ ـ خَليليَّ ما وافٍ بِعَهْدي أَنْتُما إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ[١]
[ص ٩٤ س ٦]

الشاهد في: «أنتما» حيث سدّ مسدّ الخبر للمبتدأ وهو قوله: «وافٍ» بعد اعتماده على النفي بـ «ما» كما بيّن السيوطيّ في الأصل من اشتراط النفي أو الاستفهام بأيّ أدواتهما.

واستشهد به في «التوضيح»[٢] على ما في الأصل، قال شارحه: فـ«ما» نافية، و«واف» مبتدأ، و«أنتما» فاعل سدّ مسدّ الخبر.

وفيه ردّ على الزمخشريّ وابن الحاجب حيث شرطا: أن يكون المرفوع اسمًا ظاهرًا، قاله الموضّح في «شرح الشذور»[٣].

وجوابه أن الظهور ضدّ الاستتار.

والنفي بالفعل نحو: ليس قائم الزيدان، فـ«قائم» اسم «ليس»، و«الزيدان» فاعل بـ«قائم» سدّ مسدّ خبر «ليس»، قاله «ابن عقيل»[٤].

ولم أعثر على قائل هذا البيت مع كثرة الاستشهاد به [٧٢].

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٨٩، وتخليص الشواهد ١٨١، وشرح الأشموني ١/٨٩ (١/١٩١)، وشرح التصريح ١/١٥٧، وشرح شذور الذهب ٢٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/٣٩٨، وشرح قطر الندى ١٢١، ومغني اللبيب ٢/٥٥٦، والمقاصد النحوية ١/٥١٦، وشرح ابن عقيل ١٠١، ١/٨٩ (البابي الحلبي).

(٢) شرح التصريح ١/١٥٧.

(٣) شرح شذور الذهب ٢٣٢.

(٤) شرح ابن عقيل ١٠١، (١/٨٩، البابي الحلبي).

٣١٢ ـ غـيـرُ مَـأسـوفٍ عـلـى زَمَـنٍ   يَـنْـقَـضـي بـالـهَـمِّ والـحَـزَنِ[١]
[ص ٩٤ س ١٠]

الشاهد في قوله: «على زمن»، فإنه نائب عن فاعل «مأسوف» الذي جرّ بإضافة «غير» إليه، وانتقل إعرابه إليها. و«غير» هذه بمنزلة [حرف النفي][٢].

وهذا البيت استشهد به كثير من النحويين على ما أورده السّيوطيّ هنا. ومن جملة مَن استشهد به «الرّضيّ» في «شرح الكافية». قال البغداديّ[٣]: أورده مثالاً لإجراء: غيرُ قائم الزيدان مُجْري: ما قائمٌ الزيدان، لكونه بمعناه، يعني أنه من شعر مَن لا يحتجّ به، وأطال البحث فيه، فلنقتصر منه على أحسنه، وهو ما قاله ابن جنّي، وتبعه ابن الحاجب وهو أنّ: «غير» خبر مقدّم، والأصل: زمنٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوف عليه، ثم حذفت، ثم قدمت عليه وما بعدها، ثم حذف «من» دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ«على» على غير مذكور، فأتى بالاسم الظاهر مكانه.

وحذف الموصوف بدون شرط ضرورة[٤].

والبيت لأبي نواس، وبعده:

إنّـمـا يـرجـو الـحـيـاةَ فـتًـى   عـاشَ فـي أَمْـنٍ مِـنَ الـمِـحَـنِ

* * *

٣١٣ ـ (خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغيًا)   مـقـالَـةَ لِـهـبـيٍّ إذا الـطّـيـرُ مـرَّتِ[٥]
[ص ٩٤ س ١٣]

---

(١) البيت من المديد، وهو لأبي نواس في أمالي ابن الحاجب ٦٣٧، والخزانة ١/ ٣٤٥، ومغني اللبيب ١/ ١٥١، ٢/ ٦٧٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٤، ٥/ ٢٨٩، ٦/ ١١٣، ٧/ ٢٥، وتذكرة النحاة ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥، وشرح الأشموني ١/ ٨٩ (١/ ١٩١)، وشرح ابن عقيل ١٠١ (١/ ٨٩، البابي الحلبي)، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٣.

(٢) إضافة يقتضيها السياق، وفي الخزانة ١/ ٣٤٥: «وجرت ـ أي: غير ـ لذلك مجرى حروف النفي».

(٣) الخزانة ١/ ٣٤٥.

(٤) أسقط المؤلف رأي ابن الخشاب؛ وهو أنّ «غير» خبر لـ«أنا» محذوفًا، و «مأسوف»: مصدر كالمعسور، والميسور، أريد به اسم الفاعل. والتقدير: أنا غير آسف على زمن هذه صفته. انظر الخزانة ١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٥) البيت من الطويل، وهو لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد ١٨٢، وشرح التصريح ١/ ١٥٧، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٩١، وشرح الأشموني ١/ ٩٠ (١/ ١٩٢)، وشرح ابن عقيل ١٠٣ (١/ ٩١، البابي الحلبي)، وشرح عمدة الحافظ ١٥٧، وشرح قطر الندى ٢٧٢.

استشهد به على أن الوصف يجوز الابتداء به من غير اعتماد على استفهام أو نفي عند الأخفش والكوفيين.

وأجازه ابن مالك على قبح.

قال في التوضيح وشرحه[(١)]: «ولا حجة لهم - أي الأخفش والكوفيون - من نحو قول بعض الطائيين: «خبير بنو لهب» الخ.

خلافًا للناظم في شرح التسهيل، وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو: «خبير» خبرًا مقدمًا. «وبنو لهب» [مبتدأ] مؤخرًا.

وإنما صحّ الإخبار به أي بـ«خبير» مع كونه مفردًا عن الجمع وهو «بنو لهب»، لأنه أي خبير على وزن: فعيل، وفعيل على وزن المصدر كـ«صهيل»، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأعطى حكم ما هو على زنته فهو على حدّ: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾[(٢)].

و«بنو لهب» بكسر اللام، وسكون الهاء: حيّ من الأزد - انتهى المراد منهما.

قوله: «لا تكُ ملغيًا مقالة لهبي» الخ يعني أن بني لهب، تقول العرب: إنهم أَزْجَرُها للطير.

و«اللهبي» الذي عناه صاحب البيت هو الذي زجر حين وقعت الحصاة في صلعة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحج فأدمته، وذلك في الحجّ، فقال: أشْعَر أمير المؤمنين! والله لا تحجّ بعد[(٣)] هذا العام، فكان كذلك.

* * *

٣١٤ - (قومِي ذُرَى المَجْدِ بانوها وَقَدْ علِمَتْ بِـكُـنْـهِ ذلـك عَـدْنـانٌ وقَـحْـطـانُ)[(٤)]

[ص ٩٦ س ٤]

استشهد به على جواز استتار الضمير المرفوع بالوصف إذا أمن اللبس عند الكوفيين وابن مالك.

واستشهد به في التوضيح على ذلك. قال شارحه[(٥)]: وجه التمسك به أنّ: «قومي» مبتدأ أول، و«ذرى المجد» مبتدأ ثان، و«بانوها» خبر: «ذرى المجد»، و«ذرى المجد»

---

(١) أوضح المسالك ١/ ١٩١.
(٢) ٤/التحريم: ٦٦.
(٣) في الأصل «بعدها»، وانظر المقاصد النحوية ١/ ٥١٨.
(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٩٦، وتخليص الشواهد ١٨٦، وشرح الأشموني ١/ ٩٣ (١/ ١٩٩)، وشرح التصريح ١/ ١٦٢، وشرح ابن عقيل ١٠٩ (١/ ٩٥).
(٥) النص منقول من شرح التصريح ١/ ١٦٢.

وخبره خبر: «قومي» والهاء عائدة على «ذرى المجد». والضمير العائد على: «قومي» مستتر في: «بانوها» فقد جرى الوصف وهو: «بانوها» على: «ذرى المجد» وهو في المعنى لقومي، لأنهم البانون.

ولم يبرز الضمير المستتر في: «بانوها» لأن اللَّبْس مأمون، فإن «الذّرى» مبنيَّة لا بانية، ولو برز لقيل على اللغة الفصحى: بانيها هم، لأن حكم ضمير الجمع المنفصل حكم جمعه الظاهر، فيكون الوصف مفردًا كالفعل إذا أسند إلى جمع.

وعلى لغة «أكلوني البراغيث»: بانوها هم.

ولا حجَّة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون «ذرى المجد» منصوبًا بوصف محذوف يفسّره الوصفُ المذكورُ، والتّقدير: بانو ذرى المجد بانوها.

و«الذُّرى» جمع ذِرْوة، وذِرْوة الشيء: أعلاه. و«المجد»: الكرَم. و«بانون»: جمع بانٍ، اسم فاعل من بنى يبني، والأصل: بانِيُون أعلّ [٧٣] إعلال: «قاضون»، وحذفت النون للإضافة.

وقال العيني: من «البُون» بضم الباء، وهو: الفَضْل والمزيّة، يقال: بانَهُ يَبونُهُ، ويَبِينُهُ، قاله الجوهري اهـ.

فإن أراد أنه جملة فعليّة ماضيون، فالضمير هو الواو في: «بانوها» إذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز.

وإن أراد الوصف من: بان يبون. أو يبين فقياسه: بائن بهمزة بعد الألف بدلاً من عين الفعل، والجمع: بائنون، لا بانون.

* * *

٣١٥ ـ (قلبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيفَ يَسْلُو صَالِيًا نارَ لَوْعَةٍ وغَرامِ)(١)

[ص ٩٦ س ٢٤]

استشهد به على جواز الإخبار بالجملة الطلبيّة.

واستشهد به أبو حيّان عند قول «التسهيل»: والجملة اسميّة وفعليّة، ولا يمنع كونها طلبيّة خلافًا لابن الأنباريّ، وبعض الكوفيين الخ.

قال: وقوله: خلافًا لابن الأنباريّ: ذهب ابن الأنباريّ ومَن وافقه من الكوفيين إلى أن الجملة الطلبيّة لا تكون خبرًا لمبتدأ نظرًا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في حاشية يّس ١٦٠.

وهذا قول فاسد، لأنا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفردًا، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فكما يقع المفرد، وهو لا يحتمل الصدق والكذب خبرًا، فكذلك الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب، فإذًا الخبر يقال باشتراكه، لا يقال: إنما ساغ جعل المفرد خبرًا، لأنه ينتظم به مع ما قبله خبر، يحتمل الصدق والكذب، والأمر والنهي وما أشبههما لا ينتظم منها مع المبتدأ قبلها خبر، لأنا نقول: قد يقع الخبر أيضًا استفهامًا ينتظم منه مع المبتدأ خبر نحو: كيف زيد؟ وأين عمرو؟ ومتى القتال؟ فلا يمتنع قياس الجملة الطلبيّة على هذا لو كان غير مسموع، فكيف وهو مسموع من كلام العرب. قال الشاعر: وأنشد البيت، وهو رجل من طيّىء.

* * *

٣١٦ ـ إنْ يَقْتُلوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عارًا عَلَيْكَ (ورُبَّ قَتْلٍ عارُ)[(١)]
[ص ٩٧ س ٦]

استشهد به على جواز حذف العائد إذا كان مبتدأ، والتقدير: هو عار.

واستشهد به الرّضيّ، قال البغداديّ[(٢)]: على أن الأخفش استدلّ به على اسميّة «رُبّ» فهي مبتدأ، و«عار» خبرها.

قال الشارح المحقق: الأولى أن يكون: «عار» خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة مجرورها.

وأقول: مفهومه أنه يجوز على خلاف الأولى ما ذكره الأخفش ـ وهو خلاف ما اختاره فيها ـ من أنها مبتدأ لا خبر له، فكان الظاهر على مذهبه أن لا يذكر: (الأولى):

ومن جعل: «ربّ» حرفَ جرّ زائد، لا يتعلّق بشيء، قال: «قتلٍ» المجرور في محل مبتدأ مرفوع، و«عارُ» خبره وما في: رُبّ من معنى التكثير هو المخصّص لابتدائية: «قتل».

---

(١) البيت من الكامل، وهو لثابت قطنة في ديوانه ٤٩، والحماسة الشجرية ١/ ٣٣٠، والخزانة ٩/ ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٣، ٨٩، وبلا نسبة في الأزهية ٢٦٠، وتخليص الشواهد ١٦٠، والجنى الداني ٤٣٩، وجواهر الأدب ٢٠٥، ٣٦٥، والخزانة ٩/ ٧٩، وشرح التصريح ٢/ ١١٢، والمقتضب ٣/ ٦٦، والمقرب ١/ ٢٢٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠١. وسيعاد البيت برقم ١٠٦٦.

(٢) الخزانة ٩/ ٥٧٦.

واقتصر ابن عصفور[1] في كتاب: «الضرائر» على أن الضمير الواقع مبتدأ محذوف، والجملة صفة لـ«قتل»، لكن جَعَل حذفَهُ ضرورةً. وكذا خرّجه ابن هشام في الأشياء التي تحتاج إلى الرابط من الباب الرابع من «المغني»[2]، إلا أنه لم يقيّده بضرورة، وقيل فيه غير ذلك.

وروي أيضًا: «وبعض قتلٍ عار» فلا شاهد فيه.

قال ابن السِّيد[3] فيما كتبه على «كامل» المبرّد: قال أبو العبّاس المبرّد: هكذا أنشده النحويون: «ورب قتل عار» على إضمار: هو عارٌ، وأنشدنيه المازنيّ: «وبعض قتل عار» وهو الوجه.

والبيت لثابت قطنة يرثي به يزيد بن المهلّب، ويذكر خذلان قومه إيّاه، وكان يزيد خرج على سليمان بن عبد الملك، وقبل البيت:

كل القبائل بايعوك على الذي ... تدعو إليه طائعين وساروا

حتى إذا حَمِيَ الوغى وجَعَلْتَهُم ... نصب الأسِنَّة أسلموك وطاروا

* * *

٣١٧ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي ... (عليَّ ذَنْبًا كلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ)[4]

[ص ٩٧ س ١٠]

استشهد به على أن الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسًا عند الفرّاء إذا كان منصوبًا [٧٤] مفعولاً به، والمبتدأ لفظ «كل». نقل الصّفّار أنه مذهب الكسائي أيضًا.

قال ابن جنّي: لحذف هذا الضّمير وجهٌ من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب، لأنها ضربٌ من الخبر، وهو في الصّفة أمثل بشبه الصفة بالصلة.

---

(١) ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، من كتبه: «المقرب» في النحو، و«الممتع» في الصرف. توفي ٦٦٩هـ. انظر الأعلام ٥/١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢) مغني اللبيب ١/٢٨.

(٣) تقدمت ترجمته في ١/ ١٦٢.

(٤) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ١٣٢، وتخليص الشواهد ٢٨١، والخزانة ١/٣٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/١٤، ٤٤١، وشرح شواهد المغني ٢/٥٤٤، وشرح المفصل ٦/٩٠، والكتاب ١/ ٨٥، والمحتسب ١/٢١١، ومغني اللبيب ١/٢٠١، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٤، والتاج (خير)، وبلا نسبة في الأغاني ١٠/١٧٦، والخزانة ٣/٢٠، ٦/ ٢٧٢، ٢٧٣، والخصائص ٣/٦١، وشرح المفصل ٢/٣٠، والكتاب ١/١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، والمقتضب ٤/ ٢٥٢.

وفي حذفه من: «لم أصنع» ما يقوم مقامه، ويخلفه، لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه، وهو حرف الإطلاق، أعني الياء في: «أصنعي» فلما حضر ما يعاقب الهاء صارت لذلك كأنها حاضرة[١].

ومفهوم كلام الفراء أن المبتدأ إذا لم يكن: «كلاًّ» يمتنع حذف العائد، والصحيح فيه أيضًا الجواز بقلّة.

و«كلّ» يروى بالرفع والنصب. ورجّح سيبويه الرفع، وعليه البيانيّون.

وأُم الخيار: كنية امرأة. والذنب الذي ادّعت عليه: هو الشّيب، والصّلع، والعجز.

والبيت مطلع أرجوزة لأبي النّجم العجليّ.

* * *

٣١٨ ـ أرَجـزًا تَـطْـلُـبُ أَمْ قَـرِيـضَـا أَمْ هَـكـذا بَيْـنَـهُـمـا تَـعْـرِيـضـا[٢]

(كِلاهُـمـا أُجِـيـدُ مُـسْـتَـرِيـضَـا)

[ص ٩٧ س ١٠]

الشاهد فيه كالذي قبله.

واستشهد به أبو حيّان على ما في الأصل، وقال في أثناء بحث طويل: قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: والصحيح أن حذف الضمير من الجملة الواقعة خبرًا لمبتدأ الأسماء لا يجوز إذا أدّى إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه كما لا يجوز ذلك في غيرها، وإن جاء منه شيء في الكلام شاذ لا يقاس عليه.

وإنما جاز حذفه من الصّلة، ولم يجز من خبر المبتدأ، لأن حذفه من الصلة لا يؤدّي إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه، إذ الصّلة لا تعمل في الموصول.

وليس كذلك أسماء الاستفهام، و«كلّ» و«كلا» لأن ما بعد أسماء الاستفهام يسوغ له أن يعمل فيها، وكذلك ما بعد: «كلّ» و«كِلا» قد يجوز له أن يعمل فيهما، وأيضًا فالصلة والموصول كالشيء الواحد، فطال لذلك الموصول بصلته، والطّول موجبٌ للتخفيف بالحذف، وليست أسماء الاستفهام، وكلّ وكِلا مع أخبارها كالشيء الواحد، فيسوغ التخفيف بحذف الضمير من أخبارها.

(١) انظر الخصائص ١/ ٢٩٢.

(٢) الرجز لحميد الأرقط في التاج (عضض)، والمخصص ١٠/ ١٣٢، واللسان (روض)، وللأغلب العجلي في اللسان والتاج (قرض)، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٧٢، والمقاييس ٢/ ٤٥٩، ومجمل اللغة ٢/ ٤٣٦.

ولم أعثر على قائل هذا الرجز.

* * *

٣١٩ - ألا ليتَ شِعري هل إلى أُمّ مَعمرٍ سبيلٌ (فأمّا الصّبرُ عنها فلا صَبْرا)(١)

[ص ٩٨ س ٢]

استشهد به على الاستغناء بعموم يشمل المبتدأ عن الرابط، فإنّ مراد الشاعر: «فأما الصبر عنها فلا صبر لأحدٍ عنها»، فإن صبره يدخل في: «فلا صبر لأحد عنها».

وكل مَن استشهد بهذا البيت من النحويين يرويه: «هل إلى أُم معمر»، وهذه الرواية خطأ والصواب: «هل إلى أُم جحدر»، لأن البيت لابن ميّادة الرمّاح من قصيدة يتغزّل فيها على محبوبته أُم جحدر.

* * *

٣٢٠ - (وإنسانُ عَينِي يَحسُرُ الماءُ تارةً فيبدُو، وتاراتٍ يَجِمُّ فَيغرَقُ)(٢)

[ص ٩٨ س ٦]

استشهد به على أنّ جملة الخبر تخلو من الرّابط إذا عطفَتَ عليها أخرى بفاء السّببيّة، فـ«إنسان عَيْني» مبتدأ، وجملة «يحسُر الماءُ» خَبرُه، ولا عائد فيها، لأنّ الفاء السببيّة نزّلت الجملتين منزلة جملة واحدة، فاكتفى منهما بضمير واحد، فالخبر مجموعها، وهذا مذهب هشام.

وقال غيره: إن الرابط محذوف، أي يحسر الماء عنه.

وقيل: هو: «أل» من «الماء» لنيابتها عن الضّمير، والأصل: ماؤه.

وقيل: هو على تقدير أداة الشّرط. وقدّره ابن حبيب: إذا. وقدّره غيره: «إن» وهو الصحيح، لأنها أمّ الباب، فلما حذفت ارتفع الفعل، والجملة الشرطية إذا وقعت خبرًا لم يشترط كون الرابط في الشرط، بل في أيهما من الشّرط والجزاء كفى.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ١٣٤، والخزانة ١/٤٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٦٩، ٢٧١، وشرح التصريح ١/١٦٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٦، والمقاصد النحوية ١/٥٢٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٨، وأوضح المسالك ١/١٩٩، والكتاب ١/٣٨٦، ومغني اللبيب ٢/٥٠١، وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٦، ٢/٣٤٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٦٠، والخزانة ٢/١٩٢، والمقاصد النحوية ١/٥٧٨، ٤/٤٤٩، ولكثير في المحتسب ١/١٥٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٠٣، ٧/٢٥٧، وأوضح المسالك ٣/٣٦٢، وتذكرة النحاة ٦٦٨، وشرح الأشموني ١/٩٢، ومجالس ثعلب ٦١٢، ومغني اللبيب ٢/٥٠١، والمقرب ١/٨٣.

وحسَر الماء من باب ضَرَب: نضب عن موضعه وغار.

ويَجُمّ بضم الجيم وكسرها: يكثر. ويغرَق بفتح الراء [٧٥] مضارع غرِق بكسرها.

وفي إفراده: «تارةً» أوّلاً، وجمعها ثانيًا إشارةٌ إلى أن غلَبة البكاء عليه هي غالب أحواله.

والبيت من قصيدة لذي الرُّمة يتغزل بها على محبوبته ميّ.

* * *

٣٢١ ـ لَكَ العِزُّ إن مَولاكَ عَزَّ وإن يَهُن (فَأَنْتَ لَدى بُحْبُوحةِ الهُون كائنُ)(١)

[ص ٩٨ س ٣١]

استشهد به على ترجيح تقدير المفرد مع الظرف والمجرور المخبر بهما وهذا عندهم من الشّاذ.

وقال ابن جِنّي: إنه جائز لكونه أصلاً، نَقَل ذلك عنه العينيّ(٢).

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وفي هذا البيت ـ يعني الشّاهد المذكور ـ دليلٌ على أن الفاعل في الظرف هو العامل إذ ظهر في البيت.

ومثل هذا البيت قوله: ﴿فلمّا رآهُ مُسْتقِرًا عندَهُ﴾(٣)، فـ«مستقرًا» حال، ولو لم يذكر لكان: «عنده» حالاً، والعامل فيه محذوف، وقد ظهر في هذا، وهو اسمُ فاعلٍ، لا فِعْلٌ.

وبُحْبُوحَةِ الشيء: وسَطُهُ. ولم أقف على قائله.

* * *

٣٢٢ ـ فإنْ يَكُ جُثْماني بِأرْضِ سِواكُمُ (فإِنَّ فؤادي عِنْدَكِ ـ الدَّهرَ ـ أَجْمَعُ)(٤)

[ص ٨٩ س ٨]

استشهد به على جواز تأكيد الضمير الذي يتحمّله المجرورُ والظرفُ المخبر بهما.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٨٤٧، وشرح ابن عقيل ١١١ (١/٩٦)، ومغني اللبيب ٢/٤٤٦، والمقاصد النحوية ١/٥٤٤، وسيعاد البيت برقم ١٥١٧.

(٢) المقاصد النحوية ١/٥٤٤. (٣) ٤٠/ النمل: ٢٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١١١، والخزانة ١/٣٥٩، والسمط ٥٠٥، وشرح التصريح ١/١٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٦، والمقاصد النحوية ١/٥٢٥، ولكثير عزة في ديوانه ٤٠٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٠١، وشرح الأشموني ١/٩٣، ومغني اللبيب ٢/٤٤٢.

ووجهُ الدّلالة أنه ليس قبل: «أجْمَعُ» ما يصحّ أن يحمل عليه إلاّ اسمُ «إنّ»، والضّمير الذي في الظّرف، والدّهر. فاسم «إنّ» والدّهر منصوبان، فبقي حملُهُ على المضمر المستتر في: «عندك»، والضمير لا يَسْتتر إلاّ في عامله.

ولا يصحُّ أن يكون توكيدًا لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إنَّ» على محلّه من الرفع بالابتداء؛ لأن الطّالب للمحلّ قد زال.

وقوله: «بأرض سواكم» يروى: «بأرض سواكم» على الإضافة وهذا بيّن.

ويروى: «بأرضٍ سواكُمُ»، يريد: بأرضٍ سوى أرضكم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

والبيت من قصيدة لجميل بن معمر العذريّ يتغزّل بها على محبوبته بثينة.

* * *

٣٢٣ - (زَعَمَ البَوارحُ أَنَّ رِحْلَتَنا غدًا) وَبِذَاكَ خَبَّرَنا الغُدافُ الأسْوَدُ(١)

[ص ٩٩ س ٢٣]

استشهد به على جواز الوجهين: الرّفع والنّصب في خبر الزمان المرفوع في بعضه.

وفي الدّمامينيّ عند قول «التسهيل»(٢): (وربما رُفِعَ خبرًا الزّمانُ الموقوع في بعضه) الذي هو غير الأكثر بدليل ما تقدّم، فيصدُق على المصنف فيما دوّنه، ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة نحو: ﴿مَوْعِدُكُم يومُ الزِّينة﴾(٣)، وموعدكم يوم أو يومان.

وقد روي بالوجهين قول النّابغة: وأنشد البيت.

قال المصنّف(٤): الوجهان جائزان إجماعًا، والنصب أقيس.

قال أبو حيان: الإجماع ممنوع، فإن «هشام» يوجب الرفع في النكرة.

الغداف: غراب القيظ.

وفي هذا البيت إقواء(٥)، وهو من عيوب الشعر لأن القصيدة مجرورة.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩، وجواهر الأدب ٢٨٨، والخصائص ١/ ٢٤٠، والأغاني ١١/ ٨، وبلا نسبة في اللسان (وجه).

(٢) التسهيل ٤٩. (٣) ٥٩/ طه: ٢٠.

(٤) يقصد بالمصنف: ابن مالك.

(٥) الإقواء: هو اختلاف الإعراب في القوافي، وذلك أن تكون قافية مرفوعة؛ وأخرى مخفوضة. انظر: الشعر والشعراء ٢٩ (ليدن)، والعمدة ١/ ١٦٥.

يروى[١] أن النابغة قدم المدينة، فعيب عليه الإقواء، فلم يأبه له حتى أسمعوه إيّاهُ في غناء، وذلك أنهم أتوا بجارية، فقالوا: إذا صرت إلى قوله: «يعقد» و«الأسود» فرتّلي فلما قالت: «الغداف الأسودُ» و«يعقد» و«باليدِ» علم فانتبه، ولم يَعُدْ فيه.

وقال[٢]: قدمت الحجاز، وفي شعري ضيعة، ورحلت عنها وأنا أشعر الناس.

والألفاظ المتقدمة إشارة إلى أبيات من القصيدة، وهي[٣]:

مِـنْ آلِ مَـيَّـةَ رائِـحٌ أو مُـغْـتـدِ ... عَـجْـلانَ ذا زادٍ وغَـيْـرَ مُـزَوَّدِ

زَعَـمَ الـبَـوارِحُ أنَّ رِحْـلَـتَـنـا غـدًا ... وَبِـذاكَ خَـبَّـرَنـا الـغُـداف الأسْـوَدُ

سَـقَطَ النَّصِيفُ ولَمْ تُرِدْ إسْقاطَهُ ... فَـتَـنـاوَلَـتْـهُ واتَّـقَـتْـنـا بـالـيَـدِ[٤]

بِـمُـخَـضَّـبٍ رَخْـصٍ كـأَنَّ بَـنـانَـهُ ... عَنَمٌ يكادُ مِنَ اللَّطافَةِ يُعقَدُ[٥]

وروي أنه أصلح البيت الشاهد فقال:

(وبذاك تَنْعابُ الغدافِ الأسودِ)

.[٧٦]

* * *

٣٢٤ ـ (فَـيَـومٌ عَـلَـيْـنـا ويَـوْمٌ لَـنَـا ... ويَـوْمٌ نُـسـاءُ ويَـومٌ نُـسَـرُّ)[٦]

[ص ١٠١ س ٢٣]

استشهد به على مجيء المبتدأ نكرةً مَحضة في مقام التنويع، فإن «يومًا» في المواضع الأربعة مبتدأ.

قال العينيّ[٧]: لكونها في مقام التقسيم، وهذا أيضًا من مسوّغات وقوع النكرة مبتدأ، وذلك من قبيل قولك: الناسُ رجلان: رجلٌ أكرِمُهُ، ورجلٌ أُهينه. والمال قسمان: درهمٌ أعطيه ودرهمٌ آخُذُه.

---

(١) انظر هذه الرواية في الأغاني ١١/٨ «دار الكتب»، وديوان النابغة ٨٩، ٩٣.

(٢) الأغاني ٨/١١.

(٣) ديوان النابغة الذبياني ٨٩ ـ ٩٠.

(٤) النصيف: نصف خمار أو نصف ثوب.

(٥) في هذا البيت إقواء. وقوله: «بمخضب رخص»: يعني كفها. البنان: الأصابع المخضوبة. العنم: شجر أحمر ينبت في جوف شجر السَّمُر.

(٦) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٤٧، وتخليص الشواهد ١٩٣، وحماسة البحتري ١٢٣، والكتاب ٨٦/١، والمقاصد النحوية ٥٦٥/١، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٧٤٩/٢، وسيعاد برقم ١٠٨٥.

(٧) المقاصد النحوية ٥٦٦/١.

ومثل هذا كثير.

ولم يذكر الشّارح ولا الناظم قبلَهُ ضابطًا لذلك، وضابطه: أن يستعمل النكرة في التقسيم كما ذكرنا.

وفيه استشهادٌ آخر وهو: حذف رابط الجملة المخبر بها إذ الأصل: نُساءُ فيه ونُسَرّ فيه.

والبيت من قصيدة للنمر بن تولب الصّحابيّ.

* * *

٣٢٥ ـ (لَولاَ اضطبارٌ لأوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ) لما استَقَلَّتْ مطاياهُنّ بالظُّعُنِ(١)

[ص ١٠١ س ٢٧]

استشهد به على جواز الابتداء بالنكرة بعد «لولا»، وذلك من المسوّغات.

«أَوْدى»: هَلَك. و«كلّ ذي مِقَةٍ»: كلّ ذي محبّة. و«لما استقلّت»: لما نَهَضت.

و«المطايا»: جمع مطيّة. و«الظُّعُن»: جمع ظعينة، وهي المرأة في هودجها.

ولم أقف على قائل هذا الشاهد.

* * *

٣٢٦ ـ (سَرينا ونجمٌ قَدْ أَضاءَ) فَمُذْ بَدا مُحيَّاك أَخْفَى ضَوؤُهُ كُلَّ شارقِ(٢)

[ص ١٠١ س ٢٨]

استشهد به على مجيء النكرة وهي: «نجم»؛ بعد واو الحال، وذلك من المسوّغات.

ولم أرِ من نسب هذا البيت إلى قائله.

* * *

٣٢٧ ـ (بَنُونا بنُو أَبنائِنا) وبناتُنا بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ(٣)

[ص ١٠٢ س ٦]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١١٢، وأوضح المسالك ١/٢٠٤، وشرح الأشموني ١/٩٨، وشرح التصريح ١/١٧٠، وشرح ابن عقيل ١١٥ (١/٩٩)، والمقاصد النحوية ١/٥٣٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٩٨، وتخليص الشواهد ١٩٣، وشرح الأشموني ١/٩٧ (١/٢٠٦)، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٣، وشرح ابن عقيل ١١٤ (١/٩٩)، ومغني اللبيب ٢/٤٧١، والمقاصد النحوية ١/٥٤٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٧ «طبعة الصاوي»، والخزانة ١/٤٤٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٦٦، وأوضح المسالك ١/١٠٦، وتخليص الشواهد ١٩٨، والحيوان ١/٣٤٦، وشرح الأشموني ١/٩٩ (١/٢١٠)، وشرح التصريح ١/١٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٨، وشرح ابن=

استشهد به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنويّة، لأن الخبر هو محطّ الفائدة، فما يكون فيه التّشبيه الذي تُذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: «بنونا» إذ المعنى: أنّ بني أبنائنا مثلُ بنينا، لا أنّ بنينا مثلُ بني أبنائنا.

قال ابن هشام[1]: وقد يقال: إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير وأنه جاء مع عكس التّشبيه كقول ذي الرمة:

(وَرمْلٍ كأوراك العذارى قطعتُهُ)[2]

فكان ينبغي للشارح ـ يعني ابن الناظم ـ أن يستدلّ بما أنشده والده في شرح التسهيل من قول حسّان بن ثابت:

قبيلةٌ ألأمُ الأحياءِ أكرمُها وأغدَرُ الناسِ بالجيران وافيها[3]

إذ المراد الإخبار عن: «أكرمها» بأنه ألأم الأحياء، وعن: «وافيها» بأنه أغدر الناس، لا العكس.

* * *

٣٢٨ ـ (قَبيلَةٌ أَلْأَمُ الأحْياءِ أَكْرَمُها وأَغْدَرُ النَّاسِ بالجِيرانِ وافيها)[4]

[ص ١٠٢ س ٧]

استشهد به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة.

وتقدّم الكلام عليه في الذي قبله.

* * *

٣٢٩ ـ عَنَيْتُ قصيراتِ الحجال ولم أُرِدْ قِصَار الخُطَى (شرُّ النِّساء البحاتِرُ)[5]

[ص ١٠٢ س ٩]

= عقيل ١١٩ (١/ ١٠١)، وشرح المفصل ١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢، ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٢.

(١) مغني اللبيب ٢/ ٤٥٢.

(٢) عجز البيت: (إذا أَلْبَسَتْهُ المظلماتُ الحنادِسُ)، والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١١٣١، واللسان (ورك، جمل)، والتاج (ورك).

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٥٦، وتخليص الشواهد ١٩٨، وانظر الشاهد التالي رقم ٣٢٨.

(٤) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٥٦، وتخليص الشواهد ١٩٨.

(٥) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٦٩، واللسان (بهتر، قصر)، والمعاني الكبير ٥٠٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤١، وشرح المفصل ٦/ ٣٧.

استشهد به على جواز تقديم الخبر وعكسه عند حصول الفائدة. وتقدم كلام الدماميني عليه من صحيفة[1] ٦٣.

* * *

٣٣٠ - فيا ربّ هَلْ إلاّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهم؟ (وَهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ)[2]

[ص ١٠٢ س ١٦]

استشهد به على تقديم الخبر المحصور بـ«إلاّ» شذوذًا.

وقال العينيّ[3]: الاستشهاد فيه على جواز تقديم الخبر المحصور بـ«إلاّ» للضرورة، وإنما كان حقّه أن يقول: «وهل النصر يرتجى إلا بك» «وهل المعوّل إلا عليك».

والمعوّل: الاعتماد في الأمور.

والبيت من قصيدة للكميت بن زيد الأسديّ يرثي فيها زيد بن عليّ [٧٧] وابنه الحسين، ويمدح بني هاشم.

* * *

٣٣١ - (عِنْدِي اضْطِبارٌ وأمّا أنّني جَزِعٌ يَوْمَ النَّوى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِيني)[4]

[ص ١٠٣ س ٧]

استشهد به على جواز تأخير الخبر بعد «أمّا» إذا كان المبتدأ: «أنّ» وصلتها.

قال العينيّ[5]: وذلك أن المبتدأ إذا كان: «أنّ» المفتوحة، وصلتها يجب تقديم الخبر خوفًا من التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس «أن» المصدرية بالتي بمعنى: لعلّ.

فإن ابتدىء بـ«أنّ» وصلتها بعد «أمّا» لم يلزم تقديم الخبر، بل يجوز التقديم والتأخير كما في البيت المذكور.

---

(١) انظر الشاهد رقم ٢٦٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكميت في تخليص الشواهد ١٩٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٩، وشرح التصريح ١/١٧٣، والمقاصد النحوية ١/٥٣٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٠٩، وشرح الأشموني ١/٩٩ (١/٢١١)، وشرح ابن عقيل ١٢١ (١/١٠٢).

(٣) المقاصد النحوية ١/٥٣٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢١٣، وشرح الأشموني ١/١٠١، ٣/٦٠٢ (١/٢١٣، ٤/٤١)، وشرح التصريح ١/١٧٥، وشرح شواهد المغني ٢/٦٦١، ومغني اللبيب ١/٢٧٠، والمقاصد النحوية ١/٥٣٦.

(٥) المقاصد النحوية ١/٥٣٦.

وقال الدمامينيّ عند قول التسهيل: (أو مسندًا دون (أمّا) إلى أنّ وصلتها) قال: فلو كان أنّ والية لـ«أمّا» جاز بلا خوف، وأنشد البيت، قال: وذلك لانتفاء المحذور ضرورة، لأن الجملة التامّة لا تتوسّط بين أمّا وفائها. ولم أقف على قائله.

* * *

٣٣٢ ـ يُذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ (فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا)(١)
[ص ١٠٤ س ٣٠]

ساقه على طريق التلحين لقائله وهو المعرّي، حيث أظهر الخبر بعد: «لولا» لأنها سادّة مسده.

وخرّجه بعضهم على أنّ: «يمسكه» حال من الضمير المستكن في الخبر أي: فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه.

وردّ بأن الأخفش نقل أن العرب لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد «لولا» كما لا يأتون بالخبر. نعم يحتمل تقدير: «يمسكه» بدل اشتمال، على أنّ الأصل: «أن يمسكه»؛ ثم حذفت «أن» وارتفع الفعل، أو تقدير «يمسكه» جملة معترضة.

* * *

٣٣٣ ـ ألاَ زَعَمَتْ أَسْماءُ أَنْ لا أُحِبُّها (فقُلْتُ بلى لولا يُنازِعُنِي شُغْلي)(٢)
[ص ١٠٥ س ١٠]

استشهد به على رفع ما بعد: «لولا» بفعل محذوف بدليل ظهوره من هذا البيت.

ولم أقف على قائله.

* * *

٣٣٤ ـ (ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتى أباكا يُعْطِي الجزيلَ فَعَلَيْكَ ذاكا)(٣)
[ص ١٠٧ س ١]

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في أوضح المسالك ١/ ٢٢١، والجنى الداني ٦٠٠، ورصف المباني ٢٩٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٠٢ (١/ ٢١٥)، وشرح ابن عقيل ١٢٨ (١/ ١٠٦)، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٣، والمقرب ١/ ٨٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٨٨، والخزانة ١١/ ٢٤٦، ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧١، والمقاصد النحوية ١/ ٤٥٥، ٢/ ٣٨٩، وبلا نسبة في الجنى الداني ٦٠٧، واللسان (عذر)، والتاج (لولا)، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٧.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١، والكتاب ١/ ١٩١، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٢، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٢١٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٨، وسيعاد الشاهد برقم ١٤٦٣.

استشهد به على مجيء الحال الذي يسدّ مسدّ الخبر فعلاً، فـ«رأيُ» مصدر مبتدأ، و«يعطي» جملة فعليّة سادّة مسدّ الخبر.

وهو ردّ على سيبويه والفراء القائلين بالمنع، و«ذاك» مفعول به لـ«عليك»، لأنه اسم فعل بمعنى: الزم.

والمعنى: رؤية عيني أباك حصلت إذ كان يعطي العطاء الجزيل، فالزم طريقته، وتشبّه في ذلك، لأن الولد سرّ أبيه.

والبيت لرؤبة بن العجّاج.

* * *

٣٣٥ - (عَهْدي بِهِ في الحيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ بَيْضاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ)[1]
[ص ١٠٧ س ٢]

استشهد به على مجيء الحال وهو جملة فعلية سادًّا مسدّ الخبر.

قال ابن هشام: يمكن أن يجعل الخبر في المجرور، أي عهدي واقع بها، ويجعل الجملة حالاً من الضمير المجرور. ونقله أبو حيّان.

والبيت من قصيدة للأعشى ينفر فيها عامر بن الطفيل على علقمة بن علاثة.

* * *

٣٣٦ - (خيرُ اقترابي مِنَ المولى حَلِيفَ رِضًى وشَرُّ بُعْدِيَ عَنْه وَهْوَ غَضْبَانُ)[2]
[ص ١٠٧ س ١٥]

استشهد على جواز وقوع الحال السادّة مسدّ الخبر جملة اسميّة. فـ«شرّ بعدي عنه» مبتدأ، وجملة: «وهو غضبان» حال سادّة مسدّ الخبر.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: اختلف في وقوع الجملة الاسميّة حالاً مصحوبة بالواو، فنقل عن سيبويه والأخفش: أنه لا يجوز ذلك. وأن الحال لا تسدّ مسدّ الخبر إلا إذا كانت اسمًا منصوبًا، وأجاز ذلك الكسائيّ والفراء.

---

(١) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ١٨٩، والإنصاف ٢/٧٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ٤٠١، وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٣، وشرح المفصل ٥/١٠١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٥٠، وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٥.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٥٠، وشرح الأشموني ١/١٠٤ (١/٢١٩)، والمقاصد النحوية ١/٥٧٩.

وقد ورد السماع. بما منعه سيبويه، قال الشاعر: [٧٨]

عهدي بها الحيَّ الجَميعَ وفيهِمُ   قَبْلَ التفرّق مَيسرٌ ونِدامُ(١)

وقال آخر: «خير اقترابي» الخ.

ولم ينقل المصنّف خلافًا في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال، بل حكى ابن كيسان: إن قلت: مسرّتك أخاك هو قائم، جاز ذلك عند الكسائي وحده.

فإن جئت بالواو قبل: «هو» جازت في كل الأقوال، فظاهر قوله: «في كل الأقوال» أنه لا خلاف في ذلك، وقد حكي أنّ سيبويه منع ذلك.

وأمّا إذا كانت جملة اسمية لا واو معها، فأجاز ذلك الكسائي فيما فيه ذكر، كما قاله ابن كيسان وتبعه المصنف.

ومنع ذلك الفراء، وقال: واو الحال هي رافعة المصدر، والرافع لا يحذف.

والبصريّون على مذهب الكسائي في هذا الأصل، قاله بعضهم.

ويقتضي مذهب سيبويه المنع، لأنه لا يجيز وقوع الجملة الاسميّة المصحوبة بالواو حالاً، وكونها محذوفة الواو فرع على هذا المعنى فهو أولى بالمنع. والذي ورد عن العرب في هذا: إنما هو بالواو، فينبغي اتّباعه. ومَن أجاز حذفها فليس مذهبه ببعيد.

قال المصنف: مقتضى الدليل أن يكون حذف الواو هنا أولى، لأنه موضع اختصار، لأن الاختصار واقع بخلاف ذلك، وباب القياس مفتوح. ولم أعثر على قائل هذا الشاهد.

* * *

٣٣٧ ـ (واعلَمْ بأنك والمنـ   ـيَّةُ شاربٌ بعُقارِهَا)(٢)

[ص ١٠٨ س ١]

استشهد به على مذهب ابن الأنباريّ وابن مالك من أنه يجوز: أن يُؤتى بمبتدأ ومعطوف عليه بواو، وبعده فعلٌ لأحدهما.

وفي الدّمامينيّ عند قول التسهيل: إن ولي معطوفًا على المبتدأ فعلٌ لأحدهما واقع على الآخر صحت المسألة خلافًا لمن منع: وإنما قال المصنف معطوفًا، لأن المسألة لو كانت بغير عاطف نحو: عبد الله الريح يباريها، صحّت إجماعًا.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦، والكتاب ١/ ١٩٠، واللسان (حضر)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٥٠، وشرح المفصل ٦/ ٦٢.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في حاشية يس ١/ ١٨١.

وفاته التنبيه على ثلاثة أمور:

أحدها: كون العطف بالواو، إذ لو قيل: زيد فالريح يباريها لم تجز قولاً واحدًا.

الثاني: كون الواقع بعد المعطوف على المبتدأ وصفًا أيضًا فإنه من صُوَر المسألة، إذ لو قلت: زيد والريح مباريها جاز عند مَن يجيز: زيد والريح يباريها.

الثالث: كون ذلك الفعل والوصف واقعًا على ما ليس فيه، إذ لو قلت: زيد والريح يباريها سرعتها كان ذلك من وجوه المسألة التي يطرقها الخلاف.

واستدلّ ابن الأنباريّ على صحّة مثل هذا التركيب بقول الشاعر:

واعلم بأنك والمنـ ـيّة شارب بعقارها

وهو ما يدلّ على ما قلناه، وإن كان المصنف صرّح فيه باحتمال كون الواو بمعنى: «مع». وكان ينبغي له أن يذكر الخلاف بين المصحّحين لهذه المسألة في الوجه الذي صحّت عليه ما هو؟

وقال أبو حيّان في شرح التسهيل: ولا حجة فيه لأنه لا يتعيّن أن تكون الواو للعطف، إذ يحتمل أن تكون واو «مع» ويكون «شارب» خبرًا، لأنّ في قوله: بأنّك، التقدير: بأنك مع المنيّة شارب بعقارها كما تقول: إنك مع هند محسنٌ إليها.

وقد جعل الكوفيون هذا مقيسًا على أن تكون الواو بمعنى: «مع» فيجيزون: إنّ زيدًا وعمرًا، كأنك قلت: إن زيدًا مع عمرو قائم، فليس لك ما تخبر عنه إلاّ اسم واحد. ولو أردت العطف عندهم لم يجز إلاّ أن يثنّى الخبَر.

* * *

٣٣٨ ـ (مَنْ يكُ ذا بتٌّ فهذا بَتّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتّي)(١)

[ص ١٠٨ س ١٧]

استشهد به على تعدّد خبر مبتدأ واحد من غير عطف، فقوله: مقيّظ، مصيّفٌ، مُشَتٍّ، كلّها أخبار تعدّدت بلا فاصل.

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥٦١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٢٥، وتخليص الشواهد ٢١٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣، وشرح الأشموني ١/ ١٠٦ (١/ ٢٢٢)، وشرح ابن عقيل ١٣٢ (١/ ١٠٩)، وشرح المفصل ١/ ٩٩، والكتاب ٢/ ٨٤، واللسان (بتت، قيظ، صيف، شتا)، والتاج (قيظ، شتا)، وأساس البلاغة (صيف)، وتهذيب اللغة ٩/ ٢٦٠، ١٤/ ٢٥٨، وجمهرة اللغة ٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٥، وعمدة الحفاظ (بتت)، وسيعاد الرجز برقم ١٣٢٧.

«البتّ»: كساء غليظ، وقيل: طيلسان من خزّ. و«مقيّظ» بكسر الياء المشدّدة، أي يصلح للاستعمال في زمن القيظ، وكذلك: «مصيّف»، و«مشتّ»، أي يصلح للاستعمال فيهما.

والبيت لرؤبة بن العجّاج. [٧٩]

٣٣٩ ـ (مـا لَـدَى الـحـازِمِ الـلّـبـيـبِ مُـعـارًا فَـمَـصـونٌ ومـا لَـهُ قَـدْ يَـضِـيـعُ)(١)

[ص ١٠٩ س ١٧]

استشهد به على جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولاً غير «أل» بالفاء إذا كان الخبر ظرفًا يصلح للشّرط، وفي الأصل بيان ذلك.

واستشهد به الدّمامينيّ على جواز اقتران خبر المبتدأ الموصوف بالظرف من غير قيد.

ولم أقف على قائل هذا البيت.

* * *

٣٤٠ ـ نَـرْجُـو فـواضِـلَ رَبٍّ سَـيْـبُـهُ حَـسَـنٌ (وَكُـلُّ خَـيْـرٍ لَـدَيْـهِ فَـهْـوَ مَـسْـؤولُ)(٢)

[ص ١٠٩ س ٣٢]

استشهد به على مجيء الخبر مقترنًا بالفاء إذا كان المبتدأ مضافًا إلى نكرة مذكورة، وهو مشعر بمجازاة، وروي: «فهو مبذول».

قال أبو حيّان: قال بعض أصحابنا: ولا يلزم أن تكون النكرة العامّة لفظ: «كلّ» خلافًا لبعضهم، بل: «كلّ» نكرة يراد بها العموم من جهة المعنى، حكمها وحكم: «كلّ» في ذلك سواء.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٤١ ـ يَـسُـرُّكَ مَـظْـلـومًـا ويُـرْضِـيـك ظـالـمًـا (فَكُلُّ الذي حمّلْتَهُ فَهْوَ حامِلُهْ)(٣)

[ص ١١٠ س ٣]

---

(١) البيت من الخفيف، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطبيب في ديوانه ٧٥، والمفضليات ص ١٤٢.

(٣) البيت لزينب بنت الطثرية في اللسان (عذر)، والحماسة البصرية ١/ ٢٢٣، ولها أو لزينب أو لأم يزيد بن الطثرية أو لوحشية الجرمية في الأغاني ٨/ ١٧٤، ولها أو للعجير السلولي في اللسان (بأدل)، وللعجير أو لزينب أو لثور بن الطثرية أو لأم يزيد في السمط ٦٠٨، وللعجير السلولي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٢١.

استشهد به على اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ مضافًا إلى الموصول فـ«كل» مبتدأ مضاف إلى الذي، والخبر: «فهو حامله».

وفي الدّمامينيّ عند قول التسهيل: «أو موصوف بالموصول أو مضاف إليه».

وقوله: موصوف بالموصول يعني أو مضاف إلى الموصول، أو موصوف بالموصول مثل: غلام الذي يأتيني فله درهم، وأنشد البيت.

ثم قال: وإنما الكلام في المضاف إلى الموصول.

والبيت لزينب بنت الطثرية ترثي أخاها يزيدًا.

* * *

٣٤٢ ـ (كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ أو مُدانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعالي)(١)

[ص ١١٠ س ٥]

استشهد به على جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ (كُلاًّ) مضافة إلى غير ما تقدم الاستشهاد به.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٤٣ ـ (وقائلةٍ خَوْلانُ فَانكِح فتاتَهُمْ وأكرومة الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا)(٢)

[ص ١١٠ س ٦]

استشهد به على دخول الفاء في كل خبر مبتدأ عند الأخفش، وهي عنده زائدة.

وقال سيبويه: إن الفاء غير زائدة، والأصل: هذه خولان فانكح فتاتهم.

قال أبو عليّ: من جعل الفاء زائدة أجاز في: «خولان» الرفع والنصب.

ونقل أبو جعفر النحاس عن المبرّد أنه قال: لو قلت: هذا زيد فاضربه جاز أن تجعل: «زيدًا» عطف بيانٍ أو بدلاً. فلو رفعت: «خولان» بالابتداء لم يجز من أجل الفاء، وإنما جاز هذا لأن فيها معنى التنبيه والإشارة.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٧، ومغني اللبيب ٢/ ٤٤٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ٢٤٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٦٣، والجنى الداني ٧١، والخزانة ١/ ٣١٥، ٤٥٥، ٤/ ٣٦٩، ٨/ ١٩، ١١/ ٣٦٧، والرد على النحاة ١٠٤، ورصف المباني ٣٨٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٣، وشرح الأشموني ١/ ١٨٩ (٢/ ٧٧)، وشرح التصريح ١/ ٢٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ٨٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨، ٢/ ٨٧٣، وشرح المفصل ١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥، والكتاب ١/ ١٣٩، ١٤٣، واللسان (خلا)، ومغني اللبيب ١/ ١٦٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٩.

قوله: «وقائلةٍ» أي: ربَّ امرأةٍ قائلةٍ، و«خولان»: حيّ باليمن.

وروي: «فانكح فتاتها»، لأنه أراد القبيلة. وجملة «فانكح فتاتها» أو فتاتهم: في محل نصب على أنها مقول القول. و«الأكرومة»: فعل الكرم: مصدر بمعنى اسم المفعول أي: ومكرّمة الحيّين، وأراد «بالحيّين»: حيّ أبيها، وحيّ أُمّها. و«الخلو» بكسر الخاء المعجمة: التي لا زوج لها، وهذه الجملة حاليّة.

والمعنى: ربّ قائلة قالت لي: هؤلاء خولان فانكح فتاتهم، فقلت: كيف أنكحها، وأُكرومة الحيّين خالية عن الزوج.

و«كما هيا»: صفة لـ«خلو»، وفيه فعل محذوف؛ أي كما كانت خلوًا، فلما حذفت «كان» برز الضمير، و«ما» مصدريّة.

والبيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

* * *

٣٤٤ ـ أرواحٌ مُـــوَدِّعٌ أم بُــــكُـــورُ (أنت فانظُرْ لأيّ ذاكَ تصيرُ)(١)

[ص ١١٠ س ٧]

استشهد به على جواز اقتران خبر كلّ مبتدأ بالفاء، وهو محمول عندهم على أن: «أنت» فاعل فعل مقدّر [٨٠] يفسّره المذكور.

وهذا المذهب قال به الأخفش.

قال أبو حيّان بعدما أوّل البيت بمثل ما ذكرت: على أنّ زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمرًا كما يسهّلها كون العامل أمرًا.

والبيت لعديّ بن زيد العباديّ.

* * *

٣٤٥ ـ (يا ربَّ مُوسى أظْلَمِي وأظْلَمُهْ فاصبُبْ عَلَيهِ ملكًا لا يَرْحَمُه)(٢)

[ص ١١٠ س ١٠]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٨٤، والجنى الداني ٧١، والرد على النحاة ١٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٤، ٤١٥، وشرح شواهد المغني ١/٤٦٩، والكتاب ١/١٤٠، واللسان (منن)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٦٢، والخزانة ١/٣١٥، والخصائص ١/١٣٢، ومغني اللبيب ١/١٦٦، وسيعاد البيت برقم ١٥٢٩.

(٢) الرجز بلا نسبة في الخزانة ٤/٣٦٩، ٣٧٠، وشرح التصريح ١/٢٩٩، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٣.

استشهد به على مذهب الفرّاء والأعلم، وهو جواز دخول الفاء على كل خبر هو أمر أو نهي.

والبيت من شواهد الرّضيّ، قال الشارح، على أنه والقياس: «أَظْلَمُنا»، قال: فالمعنى: أظْلَمُنا فاصبب عليه، وهذا يدلّ على جواز ارتفاع «زيد» بالابتداء في نحو: زيدٌ فاضْرِبْه، إن جعلت الفاء زائدة على ما يراه أبو الحسن.

فإن قلت: أضمر المبتدأ كما أضمرت في قولك: «خولان فانكح فتاتهم» فإن ذلك لا يسهل، لأنه للمتكلم، فكما لا يتّجه (هذا أنا) على إرادة إشارة المتكلم إلى نفسه من غير أن ينزّله منزلة الغائب، كذلك لا يحسن إضمار: هذا أنا.

فإن قلت: إنّ «أظلمنا» على لفظ الغيبة، فليس مثل: هذا أنا، فإنه وإن كان كذلك فالمراد به بعض المتكلّمين، ولا يمنع ذلك.

ألا ترى أنهم قالوا: يا تميم كلّهم؛ فحملوه على الغيبة لما كان اللفظ له وإن كان المراد به المخاطب.

وإن جعلت المضمر في علمك كأنك قلت: أظلمنا في علمك كان مُستقيمًا(١).

وروي: «سلّط» بدل: «فاصْبُب».

ولم أعثر على قائل هذا الرجز.

* * *

٣٤٦ ـ فَوالله ما فارقْتُكم قاليًا لَكُم (ولكنّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ)(٢)

[ص ١١٠ س ٢١]

استشهد به على جواز اقتران خبر: «لكنّ» بالفاء، واعلم أن اقتران خبر إنّ، وأنّ، ولكنّ، بالفاء هو الصحيح. ومنعه الأخفش كما بيّنه السّيوطيّ.

والبيت للأَفْوَه الأَوْديّ(٣).

* * *

(١) انظر هذا النص في الخزانة ٣٦٩/٤ ـ ٣٧٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في التاج (برد)، ومعجم البلدان ٢٧٩/١ (بردى)، وبلا نسبة في أمالي القالي ٩٩/١، وأوضح المسالك ٣٤٨/١، وشرح الأشموني ١٠٨/١ (٢٢٥/١)، وشرح التصريح ٢٢٥/١، وشرح قطر الندى ١٤٩، ومعجم البلدان ٢٢٠/٢ (الحجاز)، والمقاصد النحوية ٣١٥/٢.

(٣) لم يرد البيت في ديوان الأفوه الأودي.

[شوَاهدُ كَانَ وأخَواتها]

٣٤٧ ـ (إذا مُتُّ كان الناسُ صِنْفان شامتٌ   وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنَعُ)[١]

[ص ١١١ س ١٦]

استشهد به على جواز رفع الاسمين بعد: «كان».

واعلم أن: «كان» في هذه الحالة قيل: إنها شأنيّة أي اسمها ضمير الشأن، وقيل: هي ملغاة، ولا عمل لها، وقد بيّن السّيوطيّ القولين في الأصل، والأول هو الصحيح.

واسم كان ضمير الشأن، والجملة هي الخبر.

وروي: «كان الناس صنفيْن»، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وهو من قصيدة للعجير السّلوليّ.

* * *

٣٤٨ ـ هِيَ الشِّفاءُ لدائي لَوْ ظَفِرْتُ بها   (ولَيْسَ منها شِفاءُ الدّاءِ مَبْذولُ)[٢]

[ص ١١١ س ١٧]

استشهد به على جواز رفع الاسمين بعد: «ليس». وفي مرفوعه ما تقدّم في الشاهد قبله.

والبيت من أبيات لهشام بن عقبة أخي ذي الرّمة.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١٨٨ في بحث «الضمير».

(٢) البيت من البسيط، وهو لهشام بن عقبة في الأزهية ١٩١، والأشباه والنظائر ٥/ ٨٥، ٦/ ٧٨، وتذكرة النحاة ١٤١، ١٦٦، ولذي الرمة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢١، ولهشام أخي ذي الرمة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٤، والكتاب ١/ ٧١، ١٤٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٨، ورصف المباني ٣٠٢، وشرح المفصل ٣/ ١١٦، ومغني اللبيب ٢/ ٢٩٥، والمقتضب ٤/ ١٠١.

٣٤٩ ـ (لَنْ تَزالُوا كذالِكُم ثم لا زلْـ ـتُ لكم خالدًا خُلُودَ الجِبالِ)(١)
[ص ١١١ س ٢٣]

استشهد به على عمل، «زال» إذا صحبها نفي، فإن ذلك شرط في عملها، وفي: «انفكّ» و«فتىء» و«برح».

والبيت من قصيدة لأعشى قيس يمدح بها الأسود بن المنذر بن امرىء القيس بن النعمان.

* * *

٣٥٠ ـ (ليس يَنفَكُّ ذا غِنًى واعتزازٍ كلُّ ذي عِفّةٍ مُقِلٌّ قنوعِ)(٢)
[ص ١١١ س ٢٤]

استشهد به على عمل: «ينفكّ» مسبوقًا بفعل النفي وهو: «ليس» لأن النفي يكون بـ«ما» وبغيرها من حروف النفي [٨١].

وقد يغني عن حرف النفي ليس كالبيت. نقله العينيّ عن البعليّ.

ولم أقف على قائل هذا البيت.

* * *

٣٥١ ـ (غَيرُ مُنفَكٍّ أسيرَ هوًى كلُّ وانٍ لَيسَ يَعتَبِرُ)(٣)
[ص ١١١ س ٢٥]

استشهد به على عمل: «منفك» وهو اسم فاعل: «انفك» منفيًّا باسم وهو: «غير» فـ«أسير» منصوب على أنه خبر مقدّم لـ«منفكّ».

* * *

٣٥٢ ـ (صاحِ شمِّرْ ولا تَزَل ذاكِرَ المو تِ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبينُ)(٤)
[ص ١١١ س ٢٦]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٨ (٣/ ٢٧٨)، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٠، ومغني اللبيب ٢/ ٢٨٤، والتاج (لنن)، وسيعاد البيت برقم ١٠٠٢ في شواهد نصب المضارع.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٣٠، وشرح التصريح ٢/ ١٨٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٣، وشرح الأشموني ١/ ١٠٩ (١/ ٢٢٧).

(٣) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ١٨٥.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٤، وتخليص الشواهد ٢٣٠، وشرح الأشموني ١/ ١١٠ (١/ ٢٢٨)، وشرح التصريح ١/ ١٨٥، وشرح ابن عقيل ١٣٦، وشرح عمدة الحافظ ١٩٩، وشرح قطر الندى ١٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤.

استشهد به على اقتران: «زال» بلا النافية. وفي هذه العبارة تسامُح، لأنّ: «لا» في البيت ناهية، ولذلك جزم بها.

وفي الدّمامينيّ عند قول التسهيل[١]: «وصلة لـ«ما» الظرفيّة ما دام، ومنفيّة بثابت النّفي مذكور غالبًا، متّصل لفظًا أو تقديرًا أو مطلوبة» معطوف على قوله: «منفيّة» والمراد به: النّهي والدّعاء. وأنشد البيت.

وقال العينيّ[٢]: الاستشهاد فيه في قوله: «ولا تزل» فإنه أجرى فيه «زال» مجرى: «كان» لتقدّم شبه النّفي وهو النّهي، وقد علم أن «زال» وأخواتها لا تفارق أداة النفي في حال نقصانها، إمّا ملفوظًا بها وإمّا مقدّرة.

ولم أر من نسب هذا البيت إلى قائله.

* * *

٣٥٣ ـ ألا ـ يا اسْلَمي يا دارَ مَيّ على البلى (ولا زالَ مُنهلاً بجَـرْعائكِ القَطرُ)[٣]

[ص ١١١ س ٢٧]

استشهد به على اقتران: «زال» بالدّعاء، وعلى هذا أورده الدّمامينيّ أيضًا.

وللنحاة فيه شاهد آخر: وهو حذف المنادى قبل الدعاء وهو: «اسلمي» وتقديره: ألا يا هذه.

والبيت مطلع قصيدة لذي الرمّة.

* * *

٣٥٤ ـ (تَـنْـفَـكُّ تَـسْـمَـعُ مـا حَـيـيـ ـتَ بـهـالـكٍ حـتـى تـكـونَـهْ)[٤]

[ص ١١١ س ٢٩]

---

(١) التسهيل ٥٢. (٢) المقاصد النحوية ٢/١٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٥٩، والإنصاف ١/١٠٠، وتخليص الشواهد ٢٣١، ٢٣٢، والخصائص ٢/٢٧٨، وشرح التصريح ١/١٨٥، وشرح شواهد المغني ٢/٦١٧، والصاحبي ٢٣٢، واللامات ٣٧، واللسان (يا)، ومجالس ثعلب ١/٤٢، والمقاصد النحوية ٢/٦، ٤/٢٨٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٣٥، وجواهر الأدب ٢٩٠، وشرح الأشموني ١/١٧٨، وشرح ابن عقيل ١٣٦، وشرح عمدة الحفاظ ١٩٩، وشرح قطر الندى ١٢٨، واللسان (ألا)، ومغني اللبيب ١/٢٤٣، ١/١١١، ٢/٤، ٧٠، وسيعاد البيت برقم ١٠٠١ شواهد نصب المضارع، ورقم ١٣٣٣.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لخليفة بن براز في الخزانة ٩/٢٤٢، ٢٤٣، والمقاصد النحوية ٢/٧٥، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٨٢٤، وتخليص الشواهد ٢٣٣، والخزانة ١٠/٩٩، وشرح عمدة الحافظ ١٩٨، وشرح المفصل ٧/١٠٩.

استشهد به على نفي: «تَنْفكّ» تقديرًا إذ المعنى: لا تنفكّ، واسم «انفكّ» ضمير المخاطب، و«تسمع» خبره، و«ما» مصدريّة، أي مدّة حياتك أي تسمع: مات فلان، وفلان حتى تكونه أي حتى تكون إيّاه.

والبيت لخليفة بن براز.

* * *

٣٥٥ ـ (لَعَمْرُ أبي دَهْماءَ زالت عَزيزةً عَليّ وإن قد قلّ منها نُصَيْبِيَا)[١]

[ص ١١١ س ٣٠]

استشهد به على تقدير النفي في: «زال».

وفي الدّمامينيّ عند قول التسهيل الذي تقدّم: «مذكور غالبًا»[٢]: وقد يحذف كقوله تعالى: ﴿تالله تفتؤ تذكر يوسف﴾[٣] والحذف مقيس في جواب القسم إن كان مضارعًا، وشاذٌ فيه إن كان ماضيًا كقوله:

لعمر أبي دهماء زالت عزيزة

أي لا زالت، ثم استشهد الدّمامينيّ أيضًا بقوله: «فلا وأبي دهماء الخ على الفصل، بالقسم».

ومن المضارع الذي ليس بجواب قوله البيت الآتي.

* * *

٣٥٦ ـ (وأبْرَحُ ما أدامَ اللّهُ قَومي بحَمْدِ اللّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدا)[٤]

[ص ١١١ س ٣١]

قال الدماميني بعد كلامه السّابق: أي لا أبرح مدّة دوام قومي صاحب نطاق وجود، لأنهم يكفونني ذلك.

واستشهد به السّيوطيّ في هذا الموضع على حذف النفي أي لا أبرح كما تقدّم.

واعلم أن حذف: «لا» في: «لا أبرح» شاذّ، لكونه غير جواب قسم.

---

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى، وانظر الشاهد رقم ١٧٠٦.

(٢) انظر التعليق على الشاهد ٢٥٣. (٣) ٨٥/ يوسف: ١٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في اللسان (نطق)، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦١٩، وجمهرة اللغة ٢٧٥، والخزانة ٩/ ٢٤٣، وشرح الأشموني ١/ ١١٠ (١/ ٢٢٨)، وشرح ابن عقيل ١٣٥ (١/ ١١١)، والمقرب ١/ ٩٤، والمقاييس ١/ ٢٣٨، ٥/ ٤٤١، وأساس البلاغة (جود، نطق).

وقيل: لا حذف.

والمعنى: أزول عن أن أكون منتطقًا مجيدًا، أي صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي، فإنهم يكفونني ذلك، ولا يخفى ضعف هذا القول.

ولم أقف على قائلهما[1].

* * *

٣٥٧ ـ (ولا أَراهــا تَــزالُ ظــالــمــةً تُـحْـدِثُ بـي قَـرحـةً وتَـنْـكَـؤُهـا)[2]

[ص ١١١ س ٣٣]

استشهد به على أن النفي يستوي اتصاله وانفصاله.

وفي التسهيل وشرحه بعد قولهما السابق: «متصل لفظًا» كما مثلنا «أو تقديرًا»: ولا يكون الفاصل إذ ذاك إلاّ فعلاً قلبيًا، وأنشد البيت.

ثم قال: أي وأراها [٨٢] لا تزال ظالمة.

وقال السّيوطيّ في شرح شواهد المغني، وقوله: ولا أراها أي أراها لا تزال ظالمة فقدّر: «لا».

وفي كامل المبرّد ما ينبىء أن هذا عنده ليس من باب الفصل، بل هو من باب الحذف، ولفظه بعد إنشاء البيت: (استغنى بـ«لا» الأولى عن إعادتها)[3].

وتنكؤها: أي تقشرها.

والمعنى: تحدث بي جرحًا، وتنكؤه بآخر.

والبيت من قصيدة لابن هرمة الخلجي. وقد قيل: إن قريشًا لا تهمز، فقال: لأقولن قصيدة أهمزها كلها بلسان قريش.

* * *

٣٥٨ ـ (لا يـني الـخِـبُّ شِـيمةَ الـخَـبِّ ما دا م فـلا تـحـسِـبـنَّـهُ ذا ارْعِـواءِ)[4]

[ص ١١٢ س ٨]

استشهد به على استعمال: «لا يني» استعمال: «لا يزال» معنى وعملاً.

(١) يقصد قائل الشاهد ٣٥٥، أما الشاهد ٣٥٦ فقد تبين في الحاشية السابقة أنه لخداش بن زهير.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لابن هرمة في ديوانه ٥٦، والخزانة ٩/ ٢٣٧، والكامل ٧٩٢، ١٣٢٦، وشرح شواهد المغني ٨٢٠، ٨٢٦، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣٩٣، وسيعاد الشاهد برقم ٩٦٥.

(٣) الكامل ٧٩٣.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في عمدة الحفاظ ٤/ ٣٤٥ (وني)، وشفاء العليل ٣٠٦.

وفي الدّمامينيّ عند قول التسهيل[١]: «وانفكّ، وبرح، وفتيء، وأفتأ، وونى، [ورام][٢] مرادفتاها» أي مرادفة الأفعال المتقدمة احترازًا من: «ونى» بمعنى: «فتر» و«رام» بمعنى: «حاول»، ومضارعها: يروم، وبمعنى: «تحوّل»، ومضارعها: يريم؛ كمضارع الناقصة إلى أن قال: «ومن شواهد استعمالهما قول الشاعر: لا يني الخبّ الخ».

قال: «الخِبّ» الأول؛ بكسر الخاء المعجمة: الخداع والخبث، والثاني بالفتح: صفة لمن قام به ذلك. يقال: رجل خَبّ: أي ذو خبث وخداع وقول الشاعر البيت الآتي:

* * *

٣٥٩ ـ (إذا رُمْتَ مِمَّن لا يَرِيمُ مُتَيَّمَا سُلُوًّا فقد أبعدتَ في رَوْمك المرْمَى)[٣]

[ص ١١٢ س ٩]

قال: وقدح أبو حيّان على الاستدلال بالبيت الأول باحتمال كون: «شيمة الخب» منصوبًا على إسقاط الخافض، والأصل: عن شيمة الخب. وفي الاستدلال بالبيت الثاني باحتمال نصب: «مُتَيَّمًا» على الحال.

واعلم بأنّ السيوطيّ استشهد بالبيت الثاني على ما أورده الدّماميني.

ولم أر مَن نسب هذين الشاهدين إلى قائلهما.

* * *

٣٦٠ ـ (رَبَّيْتُه حتّى إذا تَمَعْدَدَا وآض نَهْدًا كالحصان أجرَدا)[٤]

كان جَزائِي بالعصا أن أُجْلَدا

استشهد به على استعمال: «آض» استعمال: «صار» معنًى وعملاً. و«تمعدد»: تكلّم بكلام (مَعدّ) أي كبر وخطب: و«النهد»: العالي: المرتفع، و«الحصان»: الذكر من الخيل، و«الأجرد»: قصير الشعر.

وهذا الشعر للعجاج، وتقدم.

* * *

٣٦١ ـ وكان مُضِلّي مَن هُدِيتُ بِرُشْدِهِ (فلِلّه مُغْوٍ عادَ بالرُّشْدِ آمِرا)[٥]

[ص ١١٢ س ١٧]

---

(١) التسهيل ٥٢.
(٢) إضافة من التسهيل ٥٢.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٣٠٦.
(٤) تقدم الرجز برقم ٢٨٦، وسيأتي برقم ٩٩٨.
(٥) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٢٩، وسيعاد برقم ٣٩٢.

استشهد به على استعمال: «عاد»: استعمال: «صار» معنًى وعملاً.

واعلم أن: «آض» و«عاد» وقع فيهما خلاف عند النحويين.

قال الدّمامينيّ: ومن النحويين من منع ذلك فيهما محتجًا بأنهما فعلان تامّان متعدّيان بـ«إلى». قال: وإنما المنصوب بعدهما حال.

والبيت من قصيدة لسواد بن قارب الدّوسيّ الصحابي يذكر فيها قصته مع ربيئه من الجنّ، وكان كاهنًا، فأتاه ربيئه ثلاثَ ليالٍ كلها ينشده رجزًا يبشُره فيه برسول الله ﷺ، ولم يصرّح له إلاّ في الثالثة، فهداه الله للإسلام بسببه.

* * *

٣٦٢ ـ (ثم آلَتْ لا تكلِّمُنا كل حَيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبا)(١)

[ص ١١٢ س ١٨]

استشهد به على استعمال: «آل» مثل صار.

واستشهد به الدّمامينيّ على ذلك، قال: أي صارت لا تكلّمنا.

قال: وهذا ليس بنص في المدَّعَى ولا ظاهر فيه، لاحتمال أن يكون: «آلت» بمعنى: حلفت، و«لا تكلمنا»: جواب القسم.

وقبل البيت: [٨٣].

وعَروبٍ غيرِ فاحشةٍ ملكتني ودّها حَقَبا(٢)

ولم أقف على قائلهما.

* * *

٣٦٣ ـ تُعِدّ لكم جَزْرَ الجَزورِ رماحُنا (ويَرْجِعْن بالأكباد مُنْكسراتِ)(٣)

[ص ١١٢ س ١٩]

استشهد به على استعمال: «رجع» استعمال: صار.

وهذا البيت من شواهد أبي حيّان، قال: فـ«جزر الجزور» خبر: «تعد» لأنه معرفة. هذا هو الوجه فيه.

---

(١) البيت من المديد، أنشده ابن الأعرابي في اللسان ٦١٨/١ (عقب)، والتاج ٣/ ٤٢٠ (عقب).

(٢) البيت في اللسان والتاج (عقب)، انظر الحاشية السابقة.

(٣) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

قال ابن عصفور: وقد يجوز فيه أن يكون حالاً، لأن المعنى: مثل جزر الجزور، وما كان على معنى: «مِثْل» من الأسماء فقد تجعله العرب نكرة، وتنصبه على الحال، وإن كان بلفظ المعرفة.

ولم أقف على قائله.

* * *

٣٦٤ ـ (وما المرءُ إلاَّ كالشِّهابِ وضَوْئِهِ يحورُ رمادًا بَعْدَ إذْ هو ساطِعُ)(١)

[ص ١١٢ س ٢٠]

استشهد به على مجيء: «حار» كصار معنًى وعملاً، ويحور بمعنى: يصير.

والبيت للبيد بن ربيعة الصّحابيّ.

* * *

٣٦٥ ـ (إنَّ العَداوَةَ تَسْتَحيلُ مَوَدَّةً بتدارُكِ الهَفَواتِ بِالحسناتِ)(٢)

[ص ١١٢ س ٢١]

استشهد به على استعمال: «استحال» كصار معنًى وعملاً فـ«تستحيل» مضارع: استحال.

يقول: إن العداوة تنقلب مودّة بتدارك هفوات الإنسان بإحسانه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٦٦ ـ وبُدِّلْتُ قَرْحًا داميًا بعدَ صِحَّةٍ (فيا لكِ من نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا)(٣)

[ص ١١٢ س ٢٢]

استشهد به على مجيء «استحال» كـ«صار» أي: صِرْن، وأبؤس: جمع بأس.

والرواية المشهورة: «لعلّك» بدل «فيا لك».

و«القرح»: الجرح.

والبيت من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكنديّ يذكر فيها الحلة التي ألبسه إياها «قيصر» وكانت مسمومة، وقصته مشهورة وبهذا البيت سمّي ذا القُروح.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٦٩، وحماسة البحتري ٨٤، واللسان (حور)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٠ (١/ ٢٢٩).

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٣١٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٠٧، والخزانة ١/ ٣٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٥، واللسان (علل)، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٢٨٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩.

٣٦٧ ـ (وكُوني بالمكارمِ ذَكِّريني) ودَلِّي دلَّ ماجِدَةٍ صَناعِ[(١)]
[ص ١١٣ س ١٤]

استشهد به على دخول: «كان» على مبتدأ مخبر عنه بجملة طلبيّة شذوذًا.

وجعله ابن مالك في التسهيل نادرًا. قال الدّمامينيّ: ومع ندوره فهو مؤوّل بالخبر مثل: ﴿فَلْيَمْدُد له الرَّحمٰن مَدًّا﴾[(٢)] أي تذكريني. ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٦٨ ـ (ثم أَضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بهم) وكَذاكَ الدَّهْرُ حالاً بَعْدَ حال[(٣)]
[ص ١١٣ س ٢٣]

استشهد به على دخول: «أصبح» على مبتدأ خبره فعل ماض.

والبيت لعديّ بن زيد العباديّ. وسيأتي مزيد كلام عليه في الذي يليه.

* * *

٣٦٩ ـ فأَمْسى مُقْفِرًا لا حيَّ فيه (وقَدْ كانوا فَأَمْسى الحيُّ ساروا)[(٤)]
[ص ١١٣ س ٢٣]

الشاهد فيه كالذي قبله.

قال أبو حيّان: «كان» ناقصة، والخبر محذوف، أي وقد كانوا فيه، قال الآخر:

(ثم أضحوا لعب الدهر بهم)

قال: وينبغي أن يقيّد كونها يقع الماضي خبرًا لها بما لا تكون بمعنى: صار، فإنها إذا كانت بمعنى: صار، فلا يقع الماضي خبرًا لها، ويمتنع ذلك من حيث امتنع في صار .اهـ.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو لبعض بني نهشل في الخزانة ٩/٢٦٦، ٢٦٧، ونوادر أبي زيد ٣٠، ٥٨، وبلا نسبة في الخزانة ١٠/٢٤٦، وسر صناعة الإعراب ١/٣٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٤، ومغني اللبيب ٢/ ٥٨٤.

(٢) ٧٥/ مريم: ١٩.

(٣) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٨٣، وأساس البلاغة (عصف).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٢٤، واللسان والتاج (حوج).

٣٧٠ ـ بِبَذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومِهِ الفتى (وكونُك إيّاهُ عليك يَسِيرُ)(١)
[ص ١١٤ س ٢]

[٨٤] استشهد به على استعمال الحدث من «كان»، فإنّ من النحويين من قال: إنّ «كان» وأخواتها لا تدلّ على الحدث أصلاً.

ومنهم مَن قال: إنها تدلّ على حدث لم ينطق به. وقد بيّن السيوطيّ ذلك في الأصل:

قال الدّمامينيّ: وفيه ردٌّ على مَن قال: المنصوب بعد الكون حال.

قال ابن قاسم: ويحتمل أن الأصل: وكونك تفعله، أي تفعل المذكور من بذل وحلم، ثم حذف الفعل كما قال المصنف في: فإذا هو إيّاها: إن التقدير: فإذا هو يشبهها.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٧١ ـ (ثم أَضْحَوْا كأنّهم وَرَقٌ جَـ ـفَّ فألوَتْ به الصَّبا والدَّبُورُ)(٢)
[ص ١١٤ س ١٧]

استشهد به على ورود: «أضحى» بمعنى: صار، فلم يقع الماضي خبرًا لها.

والبيت من مُقَطَّعَةٍ لعديّ بن زيد.

* * *

٣٧٢ ـ (أمْسَتْ خَلاءً) وأمسى أهلُها احْتَمَلُوا أخنى عليها الذي أخْنَى على لُبَدِ(٣)
[ص ١١٤ س ١٨]

استشهد به على ورود: «أمسى» بمعنى: «صار»، فلم يقع الماضي خبرًا لها، بل خبره مفرد، والرواية المشهورة «أضحت»، وهي: و«أمست» سواء بالنسبة للشاهد.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٩، وتخليص الشواهد ٢٣٣، وشرح الأشموني ١/ ١١٢ (١/ ٢٣١)، وشرح التصريح ١/ ١٨٧، وشرح ابن عقيل ١٣٨، والمقاصد النحوية ٢/ ١٥، وشفاء العليل ٣٠٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٩٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٠، وشرح المفصل ٧/ ١٠٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١١ (١/ ٢٣٠)، وشرح عمدة الحافظ ٢١١، وعمدة الحفاظ ٣/ ٤٣٨ (كون).

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦، وجمهرة اللغة ١٠٥٧، والخزانة ٤/ ٥، واللسان (لبد، خنا)، وعمدة الحفاظ (لبد، مسي)، والحيوان ٦/ ٣٢٥، ٧/ ٥١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١١ (١/ ٢٣٠)، وشرح عمدة الحافظ ٢١٠، وشرح قطر الندى ١٣٤.

واستشهد به الرّضي على مجيء خبر: «أضحَى» فعلاً ماضيًا بدون «قد». ومراده: «أضحَى» الثانية، «فأهلها»: اسم «أضحَى»، وجملة «احتملوا» في محل نصب على أنها خبر: «أضحى»، ولا تقدّر: «قد»، كما ذهب إليه ابن مالك خلافًا للمبرّد، فإنه قال: إنه لا يخبر إلاّ باسم أو ما ضارعه يعني المضارع، وخالفه أصحابه.

و«أخنى عليها»: أي أهلكها الذي أهلك لبد آخر نسور لقمان[1].

واستشهد به الدّماميني على: «أمسى». قال: والاستشهاد به إنما هو باعتبار: «أمست خلاء»، باعتبار: «أمسى أهلها احتملوا»، إذ لو كان بمعنى: صار، لم يقع الماضي خبرًا.

والبيت من قصيدة مشهورة للنابغة الذّبيانيّ، يعتذر بها للنّعمان بن المنذر.

* * *

٣٧٣ ـ (أَجِنّي كلّما ذُكِرَتْ كليبٌ أبيتُ كأنّني أُطوي بِجَمرِ)[2]
[ص ١١٤ س ٢٣]

استشهد به على مجيء: بات بمعنى: صار، وهو عنده من أحسن ما يستدلّ عليه به.

قال أبو حيّان: لأن كلّما تدلّ على عموم الأوقات، و«أبيت» إذا كانت على أصلها مختصّةً بالليل.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٧٤ ـ (وما كُلُّ مَنْ يُبدي البَشاشةَ كائنًا أخاكَ إذا لم تُلْفِه لك مُنجِدا)[3]
[ص ١١٤ س ٣٢]

---

(١) تضرب العرب المثل بطول عمر النسر، وتزعم أنه يعيش خمسمائة سنة، وأن لقمان بن عاد خُيِّر فاختار عُمْرَ سبعة أنسر، فأوتي سؤله، فكان يأخذ فرخ النسر فيجعله في خربة من الجبل الذي هو في أصله، فإذا استوفى عمره أخذ فرخًا آخر فوضعه مكان الآخر، إلى آخر النسور، وأطولها عمرًا لُبَدُ الذي يقال له نسر لقمان، ويضرب مثلاً في طول العمر. انظر خبر نسر لقمان في الفاخر ٨٤، وفصل المقال ٤٦٢، والسمط ٨٤٥، والمستقصى ١/٣٦، والخزانة ١١/١٤٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قيس المخزومي في شرح أشعار الهذليين ٨٠١، وللهذلي في اللسان (جنن).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٣٩، وتخليص الشواهد ٢٣٤، وشرح الأشموني ١/١١٢ (١/٢٣١)، وشرح التصريح ١/١٨٧، وشرح ابن عقيل ١٣٨ (١/١١٢)، والمقاصد النحوية ٢/١٧.

استشهد به على عمل الوصف من «كان» كما يعمل الماضي، فإنّ «كائنًا» اسم فاعل: «كان».

وفيه أيضًا شاهد على عمل: «ما» الحجازيّة، فإن كلّ مَن يبدي؛ اسم «ما» و«كائنًا» خبرها.

قوله: «يبدي»: أي يظهر، و«البشاشة»: طلاقة الوجه. و«إذا لم تلفه»: أي لم تجده، و«منجدًا» معينًا.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٣٧٥ - (قضى اللّهُ يا أسماءُ أن لستُ زائِلاً أُحِبُّك حتى يُغمِضَ العينَ مُغمِضُ)(١)

[ص ١١٤ س ٣٣]

استشهد به على عمل: «زائل» وهو وصفٌ عَمِلَ [عَمَلَ] ماضيه والتقدير: لست أزال أحبك.

و«قضى الله»: قَدَّر.

يقول: قدر الله أن لست أزال أحبك حتى أموت.

والبيت مطلع قصيدة لحسين بن مطير الأسدي.

* * *

٣٧٦ - [فما مثله فيهم ولا كان قبلَه وليس يكونُ الدهر ما دام يذبل](٢)

* * *

٣٧٧ - (إذا كان الشّتاءُ فأَدْفِئوني فإنَّ الشَّيخَ يَهْدِمُهُ الشّتاءُ)(٣)

استشهد به على مجيء: «كان» في حال تمامها بمعنى: حدث.

ويروى: إذا جاء.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للحسين بن مطير في ديوانه ١٧٠، وشرح التصريح ١/ ١٨٧، واللسان (غمض)، ومجالس ثعلب ٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٤٠، وتخليص الشواهد ٢٣٤، وشرح عمدة الحافظ ١٩٧، وشرح الأشموني ١/ ١١٢ (١/ ٢٣١).

(٢) سقط الشاهد من الأصل، وهو الشاهد الذي تقدم برقم ٦.

(٣) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع في الأزهية ١٨٤، وتخليص الشواهد ٢٤٢، والحماسة البصرية ٢/ ٣٨٠، وحماسة البحتري ٢٠٢، والخزانة ٧/ ٢٨١، والسمط ٨٠٣، وعمدة الحفاظ ٣/ ٢٠٠ ومجالس ثعلب ٢٧٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٣٥، وشرح شذور الذهب ٤٥٨، وعمدة الحفاظ ٢/ ٢٥٢ (شتو)، واللسان (كون).

وأدفئوني: سخنوني لأدفأ.

يقول: إذا دخل فصل الشتاء فدثّروني بالثياب، فإن هذا الفصل يضعف قوة الشيخ، ويهدم عمره. وهو من: هدمت البناء.

وروي: «ويهرمه» من باب: تَعِب، أي يضعفه، يقال: هرم الرجل: إذا كبر وضعف.

والبيت من [٨٥] أبيات للرّبيع بن ضبع الفزاريّ، أحد المعمرين[١]. يقال: إنه عاش ثلاثمائة سنة، وهو مخضرم.

* * *

٣٧٨ ـ (ومِن فَعَلاتِي أنّني حسنُ القِرَى إذا اللَّيلةُ الشَّهباءُ أَضْحى جَليدُها)[٢]

[ص ١١٦ س ٤]

استشهد به على مجيء: «أضحى» تامّة، وذلك إذا كانت بمعنى: دخل في الضحى.

و«الجليد»: ما يسقط من الندى فيجمّد.

والمعنى: أنه من فعلاته، أي من عادته المبالغة في قِرى لضيف زمن الشدّة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٧٩ ـ (رَماني بِأَمْرٍ كُنتُ مِنه ووالدي بريئًا ومِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رماني)[٣]

[ص ١١٦ س ١٦]

استشهد به على رأي من يجيز حذف خبر: «كان»، وقدّره بقوله: أي كنت بريًا، وعليه: فـ«بريًا» الموجود خبر لكان محذوفة مع اسمها، أي: وكان هو بريًا يعني والده.

والبيت من شواهد سيبويه[٤]. قال الأعلم[٥]: أراد كنت منه بريًا ووالدي منه بريًا. قال: وصف رجلاً كانت بينه وبينه مشاجرة في بئر وهو: الطّوي، فذكر أنه رماه بأمر يكرهه، ورمى أباه بمثله على براءتهما منه من أجل المشاجرة التي كانت بينهما.

---

(١) انظر المعمرون والوصايا ١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل ٧/١٠٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢٩٥، وشرح الأشموني ١/١١٥ (١/٢٣٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ١٨٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٤٩، والكتاب ١/٧٥، وله أو للأزرق بن طرفة بن العمّرد الفراصي في اللسان (جول).

(٤) الكتاب ١/٧٥. (٥) شرح الأعلم ١/٣٨.

ويروى: «ومَن جول الطَّويّ رماني» والجال والجول: جدار البئر من أسفلها في جميع جوانبها.

والمعنى: أن الذي رماني به رجع عليه، وكان أحق به، فكان كمن رمى في قعر بئر، فرجعت رميته عليه.

وهذا البيت على هذه الرّواية من أحكم أبيات العرب.

والبيت لعمرو بن أحمر الباهِليّ.

* * *

٣٨٠ ـ (لَهَفِي عَلَيكَ لِلَهفةٍ من خائفٍ يبغي جوارِك حين لاتَ مُجِيرُ)[١]

[ص ١١٦ س ١٧]

استشهد به على جواز حذف خبر «لات» في الضرورة، أي ليس في الدنيا، لأن: «لات» بمعنى: «ليس».

والبيت من شواهد العينيّ، قال[٢]: الاستشهاد فيه في قوله: «حين لات مجير» حيث أهملت عن العمل لعدم دخولها على الزمان لأن شرط عملها كون معمولها اسم زمان.

وعند الجمهور: هي تعمل عمل: «ليس» ولا يذكر بعدها إلاّ أحد المعمولين.

والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

وما استشهد عليه السّيوطيّ بالبيت هو المشار إليه في «الألفية».

وما للات في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشا والعكس قلّ

والبيت للتميميّ الحماسيّ.

* * *

٣٨١ ـ ألا يا لَيلُ وَيحَكِ نبئيني (فأمّا الجودُ مِنك فَلَيسَ جُودُ)[٣]

[ص ١١٦ س ٢٠]

استشهد به على جواز حذف خبر: «ليس» أي ليس جودٌ موجودًا.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح ١/٢٠٠، وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٧، والمقاصد النحوية ٢/١٠٣، وللتيمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٥٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٨٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٧، وجواهر الأدب ٢٠٥، وشرح الأشموني ١/١٢٦ (١/٢٥٦)، ومغني اللبيب ٢/٦٣١.

(٢) المقاصد النحوية ٢/١٠٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعبد الرحمٰن بن حسان في ديوانه ٢١، والكتاب ١/٣٨٦.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: وقوله: «يجوز الاقتصار عليه دون قرينة» يريد على اسم ليس دون قرينة إلى أن قال: وقال المصنّف: «فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر»، وليس بجيّد، لأنه لم يستغن به عن الخبر، بل لا بد من تقدير الخبر ضرورة إن كان محكومًا عليه لا بد من محكوم به له، فليس هذا من باب الاستغناء. أنشد الفرّاء: «ألا يا ليل» البيت.

أراد: فليس منك جود أو ليس عنك جود، وأنشد البيت الآتي.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٨٢ ـ (يَئِسْتُم وخِلْتُم أنَّهُ لَيسَ ناصرٌ فبوِّئتُم مِنْ نَصْرِنا خَيرَ مَعْقِلِ)(١)
[ص ١١٦ س ٢١]

الشاهد فيه كالذي قبله.

قال أبو حيّان بعد كلامه السابق وإيرادِهِ لهذا البيت: وحكى ليس أحدٌ أي ليس هنا أحد.

وقال الفراء: يجوز في ليس خاصة أن تقول: ليس أحد إلاّ هو، هكذا، لأن الكلام قد يتوهّم تمامه بليس ونكرة، ألا ترى أنك تقول: ليس أحد، وما من أحد: انتهى ما قاله المصنف.

ونص أصحابنا على [٨٦] أنه لا يجوز حذف اسم «كان» وأخواتها ولا خبرها للاقتصار وللاختصار.

أمّا حذف اسمها فلأنه مشبّهٌ بالفاعل، والفاعل لا يحذف، فكذلك ما أشبهه، وأما الخبر فكان قياسه أن يحذف، لأنه إن راعيت أصله فكان خبر مبتدأ، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصارًا، وإن راعيت ما آل إليه من شبهه بالمفعول، فالمفعول يجوز حذفه، لكنه صار عندهم عوضًا من المصدر. انتهى الغرض منه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٣٨٣ ـ (وكانوا أناسًا يَنفخُون فأصبحوا وأكثرُ ما يُعطونك النَّظرُ الشَّزْرُ)(٢)
[ص ١١٦ س ٢٦]

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

استشهد به على مجيء خبر «أصبح» جملة مقترنة بالواو تشبيهًا لها بالجملة الحاليّة: وفي التسهيل وشرحه: «وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحاليّة، فوليت الواو مطلقًا» أي سواء كان الفعل كان أو غيرها تقدم نفي أو شبهه أولاً؟ جئت بإلاّ أو لم تجيء، كقوله:

(وكانوا أناسًا ينفحون فأصبحوا)

البيت.

* * *

٣٨٤ - (فَظَلُّوا ومنهم سابقٌ دمعُهُ له وآخرُ يَثْنِي دَمْعَةَ العَيْنِ بالمَهْلِ)(١)

[ص ١١٦ س ٢٧]

فجاء الخبر مقرونًا بالواو بعد: «أصبح» في الأول، و«ظلّ» في الثاني مع الإيجاب المحض.

وهذا إنما أجازه الأخفش. وأمّا غيره من البصريين فلا يعرف ذلك. ولا حجة في البيتين لاحتمال: «أصبح»، و«ظل» فيهما للتمام وتجعل الجملة حالية، أو يقال: هما ناقصتان، والخبر محذوف.

واعلم أن الشاهد فيه كالذي قبله.

ولم أقف على قائل البيتين.

* * *

٣٨٥ - (ليسَ شيءٌ إلاّ وفيه إذا ما قابَلَتْه عَينُ البَصيرِ اعْتِبارُ)(٢)

[ص ١١٦ س ٣٠]

استشهد به على اقتران خبر «ليس» بالواو عند الأخفش وابن مالك.

وفي التسهيل وشرحه: واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بـ«إلاّ» كقوله: «ليس شيء إلا وفيه» الخ.

ومنع ذلك بعضهم وتأوّل البيت إمّا على حذف الخبر والجملة حال، أو على زيادة الواو.

ونشاركها في الأوّل، وهو مجيء الاسم نكرة محصنة «كان» بعد نفي كقوله:

إذا لم يكن أحدٌ باقيًا فإنّ التأسّي دواء الأسى(٣)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٤١.

(٢) البيت من الخفيف، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من المتقارب، ولم يرد في المصادر النحوية، وسيعاد برقم ٣٩٨.

وشبه نفي كقوله:

ولو كان حيٌّ في الحياة مخلّدًا   خلدت ولكن لا سبيلَ إلى الخُلْدِ[(١)]

وتشاركها «كان» أيضًا في الثالث، وهو اقتران الخبر بـ«الواو» إن كان جملة موجبة بـ«إلاّ» بعد نفي كقوله: البيت الآتي.

* * *

٣٨٦ ـ (ما كان من بَشَرٍ إلاّ وميتَتُهُ   محتومةٌ لكن الآجالُ تختلِفُ)[(٢)]

[ص ١١٦ س ٣١]

وإنما لم يقل هنا: أو شبه نفي، لأن «إلاّ» لا تقع بعد: «لو» في التفريغ، وقد يقال: إذا ثبت أن «كان» مشاركة لـ«ليس» فيما ذكر فأين ما ادّعاه المصنف في الاختصاص لليس؟

وجوابه: ليس أن الاختصاص الثابت لـ«ليس» غير مشروط بتقدّم نفي أو شبهه في الأول، وتقدّم نفي في الثالث، أو يقال: انفردت «ليس» باجتماع الأمور الثلاثة لا بكل واحد منهما.

ولم أقف على قائل هذا الشاهد، ولا الذي قبله.

* * *

٣٨٧ ـ (إذا ما سُتُور البيت أرْخِين لم يكن   سِراجٌ لنا إلا وَوَجْهُكَ أَنْوَرُ)[(٣)]

[ص ١١٦ س ٣٢]

استشهد به على ما في الأبيات قبله.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: وقوله: وفي الثالث بعد النّفي نفي: الثالث، وهو اقتران الخبر بواو إذا كانت جملة موجبة بـ «إلاّ»، وأنشد المصنّف شاهدًا على ذلك قول الشاعر: «ما كان من بشر» البيت.

---

(١) البيت من الطويل، ولم أجده في المصادر المتوفرة، وثمة بيت يشبهه في عمدة الحفاظ ١/٥١٩ (خلد)، ٤/١٢٣ (موت) وهو:

(فلو كان مجدٌ يخلد الدهرُ واحدًا   خلدتُ ولكن ليس حيٌّ بخالدِ)

وثمة بيت آخر لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٣٦، وهو:

(فلو كان حَمدٌ يخلد الناسَ لم تمت   ولكن حمد الناس ليس بمخلدِ)

وانظر هذا البيت في الشاهد ١٣١٩، وانظر أيضًا الشاهد ٣٩٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٣١٩.

(٣) وردت القافية في الأصل (نورها)، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ٢٣٩، والخزانة ٨/٢٤٤، ومعاني الفراء ٢/٨٣، وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٤٦٧.

وأنشد الفراء[(١)]: «إذا ما ستور البيت» الخ.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف لا يجوز عندنا لما بيّناه في «ليس»، أمّا البيت الأول فيخرج على حذف خبر «كان» للضرورة، وأمّا الثاني فإنما هو خبر «يكن» والجملة في البيتين حال .اهـ.

يقول: إن ضوء وجهها يغني عن ضوء السراج في ظلمة البيت.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٨٨ ـ (لا طيبَ للعيشِ ما دامت منغّصةً لـذّاتُـهُ بـادّكـار الـمـوت والـهَـرَمِ)[(٢)]

[ص ١١٧ س ٥]

استشهد به على جواز تقدم خبر «ما دامت» على اسمها.

قال العينيّ[(٣)]: (وقد ردّ ذلك ابن معطي[(٤)]، وهو محجوج بالبيت).

«منغّصة»: مكدرة، و«الادّكار»: التذكر. أي لا طيب لعيش ابن آدم ما دامت لذاته منغصة بتذكار الموت والهرم.

ولم أقف على قائل البيت.

* * *

٣٨٩ ـ [سلي ـ إن جهلتِ ـ الناس عنا وعنهم فـلَـيْـسَ سـواء عـالـم وجـهـول][(٥)]

* * *

٣٩٠ ـ (إلـى مَـلِـكٍ مـا أُمُّـهُ مِـنْ مُـحـارِبٍ أبوه ولا كـانـت كُـلَـيْـبٌ تـصـاهِـرُه)[(٦)]

[ص ١١٨ س ٧]

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٤٢، وتخليص الشواهد ٢٤١، وشرح الأشموني ١/ ١١٢ (١/ ٢٣٢)، وشرح التصريح ١/ ١٨٧، وشرح ابن عقيل ١٤٠ (١/ ١١٣)، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٤، وشرح قطر الندى ١٣١، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠.

(٣) المقاصد النحوية ٢/ ٢٠.

(٤) في الأصل «ابن معط». وابن معطي هو: يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، عالم بالعربية والأدب، نسبته إلى قبيلة زواوة بظاهر بجاية في إفريقية. درّس بالقاهرة، من كتبه: الدرة الألفية في علم العربية، و «المثلث» في اللغة، توفي ٦٢٨هـ. انظر الأعلام ٩/ ١٩٢.

(٥) سقط الشاهد ٣٨٩ من الأصل: وهو للسموأل في ديوانه ٩٢، والخزانة ١٠/ ٣٣١، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٠، والخصائص ٢/ ٣٩٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٥٧، ومعاهد التنصيص ١/ ٤٤، والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٥، وبلا نسبة في رصف المباني ١٨، وشرح ابن عقيل ١١٨، ومغني اللبيب ١/ ١١٦.

استشهد به على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة.

وفي التسهيل وشرحه: «ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة» سواء كانت اسميّة أو فعليّة، وسواء كان فعل الفعليّة رافعًا لضمير الاسم أولاً: «خلافًا لقوم» فلا يجيزون: أبوه قائم كان زيدٌ، ولا كان أبوه قائم زيد، ولا يقوم كان زيد، ولا كان يقوم زيد على أن يكون زيدٌ اسم كان، و«يقوم» خبرها.

قال ابن السرّاج: والقياس جوازه وإن لم يسمع.

قال المصنف: وهو الصحيح لثبوت ذلك في المبتدأ كقول الفرزدق: «إلى ملك ما أُمه» الخ.

ومما يدلّ على جواز تقديم الخبر وهو جملة قولُه تعالى: ﴿أهؤلاء إيَّاكم كانوا يعبدون﴾(١)

* * *

٣٩١ ـ قنافِذُ هدَّاجُون حولَ بُيُوتهم (بما كان إيّاهم عطيّةُ عوَّدا)(٢)

[ص ١١٨ س ٢٢]

استشهد به على تجويز الكوفيّين وطائفة من البصريين أن يلي: «كان» غيرُ الظرف.

وقال جمهور البصريين: إنّ «كان» شأنيّة. وقد استوفى في الأصل ما قيل في هذا البيت، فلا حاجة للكلام عليه.

وقوله: «قنافذ»: جمع قُنْفُذ بالذال المعجمة والمهملة وهو: حيوان معروف يضرب به المثل في سُرى الليل، يقال: أسْرى من قُنْفُذ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي هم: «قنافذ».

و«هدّاجون»: فعّالون من الهدْج بالإسكان، والهدَجان بالتحريك وهو: السّير السريع، وفِعْلُهُ: كـ «ضَرَبَ». ويروى: «درَّاجون» من: دَرَج الصَّبيُّ والشيخُ، وفِعْلُهُ: كـ«دَخَل» ومعناه: تقارب الخطْوِ. بمنزلة مَشي الصبيّ. وعطيّة: أبو جرير.

---

(١) ٤٠/ سبأ: ٣٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨١، وتخليص الشواهد ٢٤٥، والخزانة ٩/ ٢٦٨، ٢٦٩، والمقتضب ٤/ ١٠١، وشرح التصريح ١/ ١٩٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ١٤٤ (١/ ١١٥)، ومغني اللبيب ٢/ ٦١٠، وشرح الأشموني (١/ ٢٣٧).

يقول: إنّ رهط جرير كالقنافذ لمشيهم في اللّيل للسّرقة والفجور، وإن عطيّة أبا جرير - هو الذي عوّدهم ذلك.

والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرًا وقومه.

* * *

٣٩٢ - (فكان مُضِلّي مَن هُديت يرشُدِهِ) فَلِلّهِ مُغوٍ عاد بالرُّشد آمِرا[١]

[ص ١١٩ س ١١]

استشهد به على كون الخبر ما يراد إثباته. قال: أثبت الهداية لنفسه ولو قال: فكان هاديّ من أُضلِلْتُ به لا يثبت الإضلال.

واستشهد به الدّمامينيّ على ورود: «عاد» مرادفة لـ«صار» معنًى وعملاً.

قال: ومن النّحويين من منع ذلك فيهما يعني: آض، وعاد محتجًّا بأنهما فعلان تامّان متعدّيان بإلى، قال: وإنما المنصوب بعدهما حال.

والبيت [٨٨] لسواد بن قارب الدّوسي وقد تقدّم.

* * *

٣٩٣ - (كأن سُلافةً من بيت رأسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ)[٢]

[ص ١٩ س ٢٦]

استشهد به على إغناء تعريف المرفوع عن تعريف المنصوب.

وفي التسهيل وشرحه: (وقد يخبر هنا) أي في باب «كأن» وفي باب «إنّ» بمعرفة عن نكرة اختيارًا لا ضرورة، كقول حسّان رضي الله عنه: «كأنّ، سبيئة من بيت رأس» وكقول القطاميّ الآتي:

* * *

٣٩٤ - قفي قبلَ التّفرُّق يا ضُباعا (ولا يكُ موقفٌ منك الوَداعا)[٣]

[ص ١١٩ س ٢٧]

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٣٦١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧١، والأشباه والنظائر ٢/٢٩٦، والخزانة ٩/٢٢٤، ٢٣١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٩، وشرح المفصل ٧/٣٩، والكتاب ١/٤٩، والكتاب (سبأ، رأس، جني)، والمحتسب ١/٢٧٩، والمقتضب ٤/٩٢، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٤٥٣، ٦٩٥.

(٣) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣١، والخزانة ٢/٣٦٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٩، والكتاب ٢/٢٤٣، واللسان (ضبع، ودع)، واللمع ١٢٠، والمقاصد النحوية ٤/٢٩٥، والمقتضب ٤/٩٤، وبلا نسبة في الخزانة ٩/٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣، وشرح الأشموني ٢/٤٦٨ (٣/١٧٣)، وشرح المفصل ٧/٩١، ومغني اللبيب ٢/٤٥٢.

كذا استشهد به المصنّف قال: وليسا بضرورة لتمكّن الأول من رفع «مزاجها» على تقدير: «كان» شأنيّة، وتمكّن الثاني من أن يقول: «موقفي» بالياء؛ وهو جارٍ على طريقته في تفسير الضّرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة.

وأمّا باب «إنّ» فاحتجّ فيه بحكاية سيبويه(١): إنّ قريبًا منك زيدٌ.

وتعسّف أبو حيّان وقال: «قريبًا» ظرف. واسم «إنّ» ضمير شأن محذوف مثل(٢): «إنّ بك زيدٌ مأخوذ».

وأنشد المصنّف للفرزدق البيت الآتي:

* * *

٣٩٥ - (وإنّ حرامًا أن أسُبَّ مجاشِعًا بآبائي الشُّمِّ الكرامِ الخضَارِمِ)(٣)
[ص ١١٩ س ٢٨]

ولا حيلة لأبي حيّان في هذا، وقد يقال: إن أراد المصنف النّكرة المحضة فلِمَ مثّل بـ«قريبًا منك»، «ولا يك موقف منك» لأنهما موصوفان؟

وإن أراد النكرة المحضة فليس ذلك بقليل. ومنه: ﴿إنَّ أول بيت وضع للناس للذي ببكّة﴾(٤) وقد يمنع انتفاء القلة عن هذا النوع بالنسبة إلى غيره.

قلت: فينبغي أن يقال: مراده مطلق النكرة فلا يرد عليه ما ذكر، فتأمّله.

* * *

٣٩٦ - (حَراجيجُ لا تَنفَكُّ إلا مُناخَةً على الخسْفِ أو نَرمي بها بلدًا قفْرا)(٥)
[ص ١٢٠ س ٤]

---

(١) لم أجد هذا القول في الكتاب، وانظر الحاشية التالية.
(٢) انظر الكتاب ٢/ ١٣٢، ١٣٤، ونسبه إلى الخليل بن أحمد الذي علّق قائلاً: «هذا يدل على قوله: إنه بك زيد مأخوذ، وشبهه - أي الخليل - بما يجوز في الشعر».
(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٠٠، والخزانة ٩/ ٢٨٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩١، والمقتضب ٤/ ٧٤، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦.
(٤) ٩٦/ آل عمران: ٣.
(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٤١٩، وتخليص الشواهد ٢٧٠، والخزانة ٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٩، وشرح المفصل ٧/ ١٠٦، والكتاب ٣/ ٤٨، واللسان (فكك)، والمحتسب ١/ ٣٢٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٤٢، والأشباه والنظائر ٥/ ١٧٣، والإنصاف ١/ ١٥٦، والجنى الداني ٥٢١، وشرح الأشموني ١/ ١٢١، ومغني اللبيب ١/ ٧٣.

استشهد به على ما ورد من خبر «زال» وأخواتها مقرونًا بـ«إلاّ» وإنما ساقه كغيره ليبيّن أنه مؤوّل أو شاذّ حتى حكى تلحين ذي الرّمة وهو هو في الفصاحة.

واستشهد به الدّمامينيّ عند قول التسهيل: (ولا يفعل ذلك) يعني: الاقتران بـ(إلاّ) (بخبر «برح» وأخواتها، لأن نفيها إيجاب) من حيث المعنى، والاستثناء المفرغ لا يكون إلاّ في النّفي، وقل مجيئه في إثباتٍ حيث يصحّ المعنى، وكلاهما منتف في مثل ذلك ألا ترى أنك إذا قلت: ما زال زيد إلاّ عالمًا لم يكن ثم نفي من جهة المعنى، ولا وجه لصحة الكلام لاستحالة استمرار زيد على جميع الصّفات إلا العَلم (وما ورد منه مؤول) كقول ذي الرمة: «حراجيج» الخ.

وافترق الناس في الكلام على هذا البيت، فمنهم مَن أخلد إلى العجز عن تأويله وتعلّل بقول الأصمعيّ: «ذو الرمّة لا يحتج بشعره» فأقدم على تخطئته غيرُ مبالٍ بذلك.

والجمهور على الاحتجاج بكلامه، وعلى هذا فمنهم مَن خرّج البيت على زيادة «إلاّ» وهو رأي أبي الفتح بن جنّي.

قال ابن قاسم[1]: وهو ضعيف، فإن «إلاّ» لم تثبت زيادتها.

قلت: قد جوّزه الواحديّ[2] في البسيط كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الذي يَنْعِقُ بما لا يَسْمَعُ إلاّ دُعاءً ونداءً﴾[3]، وأنشد عليه قول الفرزدق:

هم القومُ إلاّ حيث سَلُّوا سيوفهم وضحّوا بلحم من مُحِلٍّ ومُحْرِمِ

وخرّجه ابنا خروف[4] وعصفور والمصنّف على أن: «تنفك» تامّة بمعنى: ما تنفصل عن التعب أو ما تخلص منه، فنفيها نفي. و«مناخةً» حال، أي لا تنفكّ عن التّعب إلاّ في حال إناختها عن الخسْف وهو حبسها على غير علف.

يريد أنها تناخ مُعَدَّة للسّير، فلا ترسل من أجل ذلك في المرعى.

قال ابن قاسم: و«أو» بمعنى: «إلى» وسكّن [٨٩] الياء للضّرورة.

* * *

(١) ابن قاسم: الحسن بن قاسم المرادي، مفسر أديب، ولد بمصر وأقام بالمغرب، من كتبه: تفسير القرآن، وإعراب القرآن. توفي ٧٤٩هـ. انظر الأعلام ٢/ ٢٢٨، والدرر الكامنة ٢/ ٣٢.

(٢) الواحدي: علي بن أحمد بن علي، مفسر، عالم بالأدب، نعته الذهبي بإمام علماء التأويل. من كتبه: أسباب النزول، وشرح الأسماء الحسنى، توفي بنيسابور ٤٦٨هـ. انظر الأعلام ٥/ ٥٩، والنجوم الزاهرة ٥/ ١٠٤.

(٣) ١٧١/ البقرة: ٢.

(٤) ابن خروف: علي بن محمد بن علي الحضرمي، عالم بالعربية، أندلسي، من كتبه: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي. توفي بإشبيلية ٦٠٩هـ. انظر الأعلام ٥/ ١٥١.

٣٩٧ - (كَمْ قَدْ رَأَيْتُ ولَيْسَ شَيْءٌ باقيًا مِنْ زائرٍ طَيفَ الهوى ومَزُورِ)(١)
[ص ١٢٠ س ٨]

استشهد به على كثرة مجيء اسم: «ليس» نكرة محضة، لأن فيها معنى النفي.

واستشهد به الدّمامينيّ على قول التسهيل: «وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة».

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٣٩٨ - (إذا لم يَكُنْ أَحَدٌ باقِيًا فإنَّ التَّأَسِّي دَواءُ الأَسَى)(٢)
[ص ١٢٠ س ١٠]

استشهد به على مشاركة: «كان» لليس في مجيء اسمها نكرة محضة بعد نفي.
ولم أعثر على قائله.

* * *

٣٩٩ - (ولو كانَ حَيٌّ في الحَياةِ مُخَلَّدًا خَلَدْتَ ولكن لَيسَ حيٌّ بخالِدِ)(٣)
[ص ١٢٠ س ١١]

استشهد به على مجيء اسم كان نكرة محضة بعد شبه النّفي وهو: «لو» وكذا استشهد به الدمامينيّ عند قول التسهيل: «وتشاركها في الأول» وهو مجيء الاسم نكرة محضة «كان بعد نفي أو شبهه». وروايته للمصراع الثاني(٤): (ولكن لا سبيل إلى الخلد).

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٠٠ - (أَنتَ تَكونُ ما جِدٌ نبيلُ إذا تَهُبُّ شمأَلٌ بَليلُ)(٥)
[ص ١٢٠ س ٢٠]

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٣١٩.

(٢) تقدم مع الشاهد ٣٨٥.

(٣) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى، وهو مع صدر بيت مختلف في عمدة الحفاظ ١/٥١٩ (خلد)، ٤/١٢٣ (موت)، ورواية صدر البيت (ولو كان مجد يخلد الدهر واحدًا).

(٤) انظر ما تقدم في البيت الثاني الذي ورد في الشاهد ٣٨٥.

(٥) الرجز لأُم عقيل في أوضح المسالك ١/٢٥٥، وتخليص الشواهد ٢٥٢، والخزانة ٩/٢٢٥، ٢٢٦، وشرح الأشموني ١/١١٨ (١/٢٤١)، وشرح التصريح ١/١٩١، وشرح ابن عقيل ١٤٧ (١/١١٦)، والمقاصد النحوية ٢/٣٩.

استشهد على زيادة «كان» بلفظ المضارع عند الفرّاء.

قال العينيّ[1]: الاستشهاد فيه في قوله: «تكون» فإنها زائدة، والثابت زيادة «كان» لأنها مبنيّة لشبه الحرف بخلاف المضارع، فإنه معرب لشبه الأسماء، وهذا شاذّ على خلاف الأصل.

وخرّجه بعض المتأخرين على أن اسم «تكون» ضمير المخاطب المستتر فيها وخبرها محذوف، و«ماجد» خبر «أنت»؛ والتقدير: أنت ماجد نبيل تكونه أو تكون ذاك، والجملة اعتراضيّة بين المبتدأ والخبر.

و«ما جد»: كريم، و«نبيل» من النُّبل بالضم وهو الذكاء والنجابة، و«تهب»: من الهبوب. و«الشمأل»: ريح معروفة، و«بليل»: مبتلة بالماء، وذلك لا يكون إلاّ في الشدّة.

والبيت لفاطمة بنت أسد ترقّص ابنها عقيل بن أبي طالب رضي الله عنهما.

* * *

٤٠١ ـ (سَراةُ بني أبي بكر تسامَوا على كان المَسوَّمَةِ العِرابِ)[2]

[ص ١٢٠ س ٢٣]

استشهد به على زيادة «كان» بين الجار والمجرور شذوذًا.

واعلم أن زيادة: «كان» على قسمين:

أحدهما: زيادة حقيقية تزاد غير مفيدة لشيء إلاّ محض التوكيد، يكون وجودها وعدمها سواء، لا تعمل ولا تدلّ على معنى.

ثانيهما: زيادة مجازيّة تدلّ على مضيّ، ولا تعمل.

والبيت مثال للأول. ومثال الثاني: ما كان أحسن زيدًا.

قوله: «سراة بني أبي بكر» الخ. قيل: هو جمع سَرِيّ وقيل: اسمُ جَمْع له، وصحّح السّهيليّ أنه مفرد، وهو الشّريف.

---

(١) المقاصد النحوية ٢/٣٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية ١٨٧، وأسرار العربية ١٣٦، والأشباه والنظائر ٤/٣٠٣، وأوضح المسالك ١/٢٥٧، وتخليص الشواهد ٢٥٢، والخزانة ٩/٢٠٧ ـ ٢١٠، ١٠/١٨٧، ورصف المباني ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، وشرح الأشموني ١/١١٨، وسر صناعة الإعراب ١/٢٩٨، وشرح التصريح ١/١٩٢، وشرح ابن عقيل ١٤٧ (١/١١٦)، وشرح المفصل ٧/٩٨، واللسان (كون)، واللمع ١٢٢، والمقاصد النحوية ٢/٤١.

قيل: ويحتمل أن يكون بالضمّ جمع سارٍ كـ«قُضاة» جمع: قاضٍ. و«تسامى» أصله: تتسامى بتاءين من السّموّ، وهو العلوّ. و«المسوّمة»: الخيل التي جعلت عليها سومة بالضّم، وهي العلامة، وتركت في المرْعى. و«العراب» الخيل العربية، وهي خلاف البراذين.

والمعنى: أن سادات بني أبي بكر يركبون الخيل العربيّة.

وروي: «المطهّمة» بدل «المسوّمة»، وواحدها: مطهم، وهو التّام الخِلقة من كل حيوان.

وروي: جياد بني أبي بكر، وهو جمع جَواد، وهو الفرس السّريع العَدْو.

والمعنى على هذه الرواية أن خيل هؤلاء تفضل على خيول هؤلاء.

ولم أقف على قائل هذا البيت. [٩٠].

* * *

٤٠٢ ـ (عَدُوُّ عَيْنَيْكِ وشانيهما أَصْبَحَ مَشْغولٌ بِمَشْغولِ)(١)
[ص ١٢٠ س ٢٦]

استشهد به على زيادة: «أصبح» فعدوّ عينيك مبتدأ، و«شانيهما» عطف عليه، و«مشغول» خبره و«أصبح» زائدة بينهما.

ولم أقف على قائله.

* * *

٤٠٣ ـ (أَعاذِلُ قُولي ما هَوِيتِ فَأَوِّبي كثيرًا أرى أمسي لَدَيْكِ ذُنُوبي)(٢)
[ص ١٢٠ س ٢٧]

استشهد به على زيادة: «أمسى».

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٠٤ ـ (فاليوم قد بِتَّ تهجونا وتَشْتِمُنا فاذهب فما بِكَ والأيّام مِنْ عَجَبِ)(٣)
[ص ١٢٠ س ٣٠]

---

(١) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٥٢، وشرح الأشموني ١/١١٨ (١/٢٤١).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٥٢، وشرح الأشموني ١/١١٨ (١/٢٤٢).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٦٤، والخزانة ٥/١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، وشرح الأشموني ٢/٤٣٠ (٣/١١٥)، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٧، وشرح ابن عقيل ٥٠٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٢، وشرح المفصل ٣/٧٨، ٧٩، والكتاب ٢/٣٨٣، والمقاصد النحوية ٤/١٦٣، والمقرب ١/٢٣٤، وسيعاد البيت برقم ١٦٤٩.

استشهد به على أن العرب قد زادت الأفعال اللازمة من غير أفعال هذا الباب.

قال أبو حيّان: ولم يرد أن يأمره بالذّهاب، وقولهم: فلان قد يتهكم بعرض فلان: المعنى: فلان يتهكّم، وقول الشاعر:

علـى ما قـام يَشْـتـمُـنـي لـئـيـمٌ كـخـنـزيـرٍ تَـمَـرَّغَ فـي رَمـادِ[1]

المعنى: على ما يشتمني لئيم.

والصحيح أن ذلك لا يجوز لاحتمال التأويل، ولو جاء في مكان لا يحتمل قيل بزيادته حيث ثبت ولا يقاس عليه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٠٥ - (قَـدْ قِـيـلَ إن حـقًّـا وإن كَـذِبًـا فـمـا اعـتِـذارُكَ مِـنْ قَـوْلٍ إذا قـيـلا)[2]

[ص ١٢١ س ١٠]

استشهد به على حذف: «كان» واسمها، وهو ضمير غائب بعد: «إن» الشرطيّة. وهذا عندهم من قبيل: «الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ»[3] يجوز فيه أربعة أوجه: رفعهما ونصبهما، ورفع الأول، ونصب الثاني، وبالعكس، وتقدير الرفع فيهما: إن وقع حقٌّ، وإن وقع كذبٌ، أو إن كان فيه أي في المقول حقٌّ، وإن كان فيه كذبٌ.

ونصبهما على أنهما خبر «كان» والتقدير: إن كان القول حقًّا، وإن كان المقول كذبًا.

وأمّا رفع أحدهما ونصب الآخر فيظهر من بيان نصبهما ورفعهما.

والخطاب في البيت للرّبيع بن زياد العبسيّ، والإشارة في ذلك راجعة إلى البَرصِ الذي زعم لبيد بن ربيعة أنه في است الربيع في رجز قاله[4]، لينفّر به النعمان من

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٢٤، وسيعاد البيت مع تخريج أوفى برقم ١٨١٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر في الأغاني ١٥/ ٢٩٥، «١٧/ ١٨٧، طبعة دار الكتب» والخزانة ٤/ ١٠، ٩/ ٥٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٨، والكتاب ١/ ٢٦٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٨، (١/ ٢١٢)، وشرح ابن عقيل ١٤٨، وشرح المفصل ٢/ ٩٧، ومغني اللبيب ١/ ٦١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤١، ٢/ ٣٤٧.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٥٨.

(٤) الرجز هو:

(مهلا أبيتَ اللعن لا تأكل مَعَه إنّ استـه مـن بـرصٍ مـلـمّـعَـه) =

مؤاكلته، وكان الربيع أكيلاً له فطرده النعمان، وقال البيت المذكور، وهو ثاني بيتين مشهورين[١].

* * *

٤٠٦ ـ (حَدِبَتْ عَليَّ بُطونُ ضِنَّةَ كُلُّها إنْ ظالمًا فيهم وإنْ مظلوما)[٢]

[ص ١٢١ س ١١]

استشهد به على حذف: «كان» واسمها وهو ضمير المتكلّم، والتقدير: إن كنت ظالمًا، وإن كنت مظلومًا.

واستشهد به سيبويه على هذا الحكم. وهو في الأصل محرّف في موضعين: في قوله: «ضبّة» فإن الرواية الصحيحة: ضنّة بالنّون. ورواها العينيّ بالباء كما في الأصل.

والموضع الثاني هو: «منهم» فإن الصحيح: «فيهم». قال الأعلم: يقول هذا منتسبًا إلى ضِنَّةَ وهي قبيلة من عُذْرَةَ، وكان هو وأهل بيته ينسبون إليها، وينفون عن بني ذبيان، فحقق انتسابه إلى عذرة، فقال: حَدِبَتْ عليَّ بطونُها، أي عطفت لأني منهم، ونصرتني ظالمًا كنت أو مظلومًا لأني أحدهم.

ويروى: ضبّة وهو تصحيف .اهـ.

و«حدبت»: عطفت، و«بطون»: جمع بطن، وهو دون القبيلة أو دون الفخذ، وفوق العِمارة[٣].

والبيت من قصيدة للنّابغة الذبيانيّ، يخاطب بها يزيد بن سنان المري إذ لاحاه، فنماه إلى قضاعة. [٩١].

* * *

= والرجز في الأغاني ١٧/ ١٨٥ في أخبار الربيع بن زياد، واللسان والتاج وأساس البلاغة (لمع)، والحيوان ٥/ ١٧٣.

(١) ورد الشاهد ضمن خمسة أبيات في الأغاني ١٧/ ١٨٦ ـ ١٨٧ «طبعة دار الكتب» ضمن أخبار الربيع بن زياد.

(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٠٣، وتخليص الشواهد ٢٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦، والكتاب ١/ ٢٦٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٠، وشرح الأشموني ١/ ١١٩ (١/ ٢٤٢).

(٣) العِمارة: أصغر من القبيلة أو الحي العظيم. قال ابن الكلبي: «الشعب أكبر من القبيلة؛ ثم القبيلة؛ ثم العمارة؛ ثم البطن؛ ثم الفخذ» اللسان ١١/ ٥٤١ (قبل).

٤٠٧ ـ (لا تَقرَبنَّ الدَّهرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالمًا أَبدًا وإنْ مَظلوما)[١]

[ص ١٢١ س ١٢]

استشهد به على حذف: «كان» واسمها هو ضمير المخاطب بعد: «إن الشرطية» والتقدير: إن كنت ظالمًا.

والبيت من قصيدة لليلى الأخيلية صاحبة توبة المشهور.

وهو من شواهد سيبويه. قال الأعلم[٢]: الشاهد فيه نصب ما بعد إن على ما تقدّم.

ولا يجوز هنا الرّفع لأنه صفة للمخاطب. والتقدير: لا تقربنّهم إن كنت ظالمًا أو مظلومًا.

تمدح قومها بني عامر، وتصفهم بالقول فتقول: لا تقربنهم ظالمًا فإنك لا تستطيعهم، ولا مظلومًا فيهم طالبًا للانتصار منهم، فإنك تعجز عن مقاومتهم لعزّتهم وقوّتهم.

ورواية الأعلم: «إن ظالمًا أبدًا وإن مظلوما».

وقيل: إن هذا البيت لحميد بن ثور الهلاليّ.

* * *

٤٠٨ ـ (لا يأمَنُ الدَّهرَ ذو بَغيٍ ولو مَلِكًا جُنودُهُ ضاق عنها السَّهلُ والجَبلُ)[٣]

استشهد به على حذف: «كان» مع اسمها بعد: «لو» والتّقدير: ولو كان ملكًا. وجواب «لو» محذوف لتقدّم ما يدلّ عليه في المعنى عند البصريّين، وأمّا الكوفيّون فيقدّرون جواب الشّرط.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٠٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٥، والكتاب ١/ ٢٦١، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧، ولحميد بن ثور في ديوانه ١٣٠، وبلا نسبة في قطر الندى ١٤١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤١، ٢/ ٣٤٧.

(٢) شرح الأعلم ١/ ١٣٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو للّعين المنقري في الخزانة ١/ ٢٥٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٢، وتخليص الشواهد ٢٦٠، وشرح الأشموني ١/ ١١٩ (١/ ٢٤٢)، وشرح التصريح ١/ ١٩٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٨، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٠.

٤٠٩ ـ (عَلِمْتُكَ مَنّانًا فَلَسْتُ بِآمِلٍ   نَداكَ ولَوْ غَرْثانَ ظَمآنَ عارِيا)(١)

[ص ١٢١ س ١٥]

الشاهد فيه كالّذي قبله. والتقدير: ولو كنت غرثان ظمآن عاريًا.

قال أبو حيّان بعدما أنشد هذا البيت وأبياتًا غيره: ويتعيّن النصب في هذا المثل لأنها خبر كان.

ويجري مجرى: «لو» غيرها من الحروف الدالّة على الفعل إذا تقدّم ما يدلّ عليه نحو: «هلاًّ» و«ألاَ» لكنه ليس بكثير الاستعمال. وتقول: الإطعام ولو تمرًا، وائتني بدابة ولو حمارًا الخ كلامه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٤١٠ـ (انطِقْ بحقٍّ ولَوْ مُسْتَخرِجًا إحَنًا   فَإنَّ ذا الحقِّ غَلاّبٌ وإنْ غُلِبا)(٢)

[ص ١٢١ س ١٦]

استشهد به على ما في البيتين قبله. والتقدير: وإن كان مستخرجًا إحنًا، جمع إحْنة، وهي الحقد والغضب.

يقول: قل الحقّ ولو استخرج لك الإحن من الناس، فإن الحق يعلو على الباطل، وإن غُلب في الظّاهر.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤١١ ـ (مَنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها)(٣)

[ص ١٢٢ س ٧]

استشهد به على حذف «كان» مع اسمها، وبقاء خبرها دالاً عليهما بعد: «لد».

وفي التّسهيل وشرحه: «وربّما أُضمِرَت» كان: «النّاقصة بعد لد» كقوله:

(مِن لدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها)

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٢١)، وشفاء العليل ٣٢٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٣٢٢.

(٣) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ١٠١، ٨/ ٣٥، والكتاب ١/ ٢٦٤، واللسان (لدن)، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٥١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٢، وشرح الأشموني (١/ ٢٤٣)، وشرح التصريح ١/ ١٩٤.

أي من لدُ كانت شَوْلاً.

وقدّره سيبويه والجمهور: من لد أن كانت شَوْلاً.

قال المصنّف: وتقديره مُستغنًى عنه كما يُستَغْنى عنه بعد «مُذْ».

ومن النّاس مَن حَمَلَ كلام سيبويه على أنه تفسير معنًى لا تفسير إعراب.

و«الشَّوْل» هي النُّوق التي ارتفعت ألبانها. و«الإتلاء» مصدر قولك: أَتْلَت الناقة إذا ولدت فصارت ذات تِلْو.

وهذا البيت استشهد به الرَّضِيّ أيضًا على أن «كان» قد تحذف كما هنا: والتّقدير: (من لدُ كانت شَوْلاً).

قال البغداديّ[1]: قد ذكر الشارح في الظروف أن: «لدن» بجميع لغاتها معناها: أوّلُ غاية زمانٍ أو مكانٍ، وقَلّما يفارقها: «مِنْ»، فإذا أضيفت إلى الجملة تمحّضت للزمان، لأن ظروف المكان لا يضاف منها إلى الجملة إلاّ «حيث».

ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدريّ لما لم يتمحض لَدُن في الأصل للزّمان فنَصب هنا: «شوْلاً»، لأنه أراد بـ«لدُ» الزمانَ.

و«لدُ» إنما يضاف إلى ما بعده من زمان يتصل به أو [٩٢] مكان إذا اقترن به إلى، والشّوْل لا يكون زمانًا ولا مكانًا فلمّا لم يجز أن يضاف: «لدُ» إليها نَصَبها على أنها خبر لـ«كان» المقدّرة.

و«الشَّوْل». بفتح الشين المعجمة وسكون الواو: اسم جمع: شائلة بالتاء، وهي الناقة ارتفع لبنها، وجفّ ضرعُها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية.

واسم «كان» المقدّرة ضمير النّوق في كلامٍ تقدّم قبله، وأضمرت «كان» هنا لوقوعها في مثله كثيرًا، وحذفت نون: «لدن» لكثرة الاستعمال.

وقيل: «شولاً» هنا مصدر شالت النّاقة بذَنَبها؛ أي رفعته للضّراب، فهي شائل بغير تاء، والجمع: شُوَّل، كراكِع وركَّع، فيكون التقدير: (من لدن شالت شولاً)، فليس فيه حذفُ «كان» مع اسمها، بل هو من باب حذف عامل المصدر المؤكِّد، والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة: كجئتك صلاةَ العصر.

وهذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

* * *

(١) الخزانة ٢/ ٨٤ (بولاق).

٤١٢ ـ (أزمانَ قومي والجماعَة كالّذي لزم الرِّحالةَ أنْ تميلَ مَمِيلا)[1]

[ص ١٢٢ س ٩]

استشهد به على إضمار: «كان» الناقصة بعد شبه: «لدن»، وتقديره: أزمان كان قومي والجماعة، «فالجماعةَ» مفعولٌ معه على تقدير إضمار الفعل فالبيت يشهد في البابين أي باب: حذف كان مع اسمها، وفي باب المفعول معه كما تقدّم آنفًا.

قال ابن عصفور[2]: وإنما حمل على إضمار: «كان»، ولم يحمل على تقدير حذف مضافٍ إلى «قومي» فيكون التقدير: أزمان كون قومي والجماعةَ، لأن المصدر المقدّر بـ«أنْ» والفعل من قَبيل الموصولات، وحذف الموصول، وإبقاءُ شيءٍ من صلته لا يجوز.

قال عبد القادر البغداديّ[3]: فإن قلت: ما الدليل على أن: «قومي» من قوله: «أزمان قومي» محمولٌ على فعل مضمر؟ قلت: لأنه ليس من قبيل المصادر، وأسماء الزمان لا يضاف شيءٌ منها إلاّ إلى مصدر أو جملة تكون في معناه نحو: هذا يومُ قدومِ زيد، وقولهم: يومُ الجَمَل، ويومُ حَلِيمةَ، فهو على حذف مضاف أي يوم حرب الجمل ونحوه.

والبيت من شواهد سيبويه[4]. وقائله الرّاعي النّميري.

قال الأعلم[5]: وصَفَ ما كان من استواء الزّمانِ واستقامةِ الأمور قُبَيْلَ قتل عثمان، وشُمول الفِتْنة. وأراد التزامَ قومِه الجماعةَ، وتركَهُم الخروجَ على السلطان.

والمعنى: أزمان قومي والتزامهم الجماعة، وتمسّكهم بها كالذي تمسّك بالرّحالة ومنعها من أن تميل وتسقط.

«الرِّحالة» بالكسر: الرّحل، وهي أيضًا: السّرج، ضربَها مَثلاً.

وهو من قصيدة من أحسن شعر الرّاعي يمدح بها عبد الملك.

يُرْوى أنه قال: مَن لم يَرْوِ لي من أولادي هذه القصيدة، وقصيدتي التي أوّلُها:

بـان الأحِـبّـة بـالـعَـهْـد الـذي عَـهِـدوا

فقد عقّني.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤، والأزهية ٧١، والخزانة ٣/ ١٤٥، ١٤٨، وشرح التصريح ١/ ١٩٥، والتسهيل ١٠٠، والكتاب ١/ ٣٠٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٥ (٢/ ١٣٨)، وشرح عمدة الحافظ ٤٠٥، وعمدة الحفاظ ٢/ ٨٠ (رحل)، والمقرب ١/ ١٦٠، وسيعاد الشاهد برقم ١٧٠٩.

(٢) المقرب ١/ ١٦٠.

(٣) الخزانة ٣/ ١٤٨.

(٤) الكتاب ١/ ٣٠٥.

(٥) شرح الأعلم ١/ ١٥٤.

٤١٣ ـ (أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ) فإنَّ قَوْمِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[(١)]
[ص ١٢٣ س ١١]

استشهد به على وجوب حذف: «كان» فيما إذا كانت بعد: «أن» المصدرية إذا عوّض منها: «ما» فأصل: «أما أنت»: لأن «كنت».

قال العينيّ[(٢)]: «أمّا أنت» بفتح همزة أمّا وليست هي [أمّا التي][(٣)] في قولك: أمّا بعدُ، بل هي كلمتان بالاتفاق، الثانية منهما عوض عن «كان» محذوفة.

وأصله: لأن كنت، فحذفت اللام من: «لأن» تناسيًا، فبقي: أَن كنت، ثم حذفت: «كان» لكثرة الاستعمال، ثم جيء بالضمير المنفصل خلَفًا عن المتّصل، ثم عوّضت عن: «كان» «ما» الزائدة قبل الضمير، والتزم حذفها لئلا يجتمع العِوَض والمعوّض منه ثم أدغم نونُها فصار: «أمّا أنت».

ويقال: هي كلمتان، الثّانية عِوضٌ عن: «كان» محذوفةً، والأولى «أن» المصدريّة، عند البصريّين، والشّرطية عند الكوفيّين، زعموا أنّ: «أن» المفتوحة قد يُجازَى بها.

ويؤيّده أمورٌ منها: أن (ابن دُرَيْد) روى في جمهرته[(٤)]: «إمّا كنت» بالكسر وبذكر «كان»، فعلى هذا «إمّا» لتأكيد الشّرط مثلها في: ﴿إمّا تَرَيِنّ﴾[(٥)].

ومنها: مجيء الفاء بعدها، واستغناءُ الكلام عن تقديره.

وعلى قول البصريين فالأصل: «لأن كنت ذا نفر فَخرتَ»، فحذفت همزة الإنكار، ولام التعليل، ومتعلّق اللام وهو: «فخرت» إذ لا يتعلّق بما بعد الفاء [لأن الفاء][(٦)] وإن،

(١) البيت من البسيط، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨، والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣، والخزانة ٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٥٣٢، ١١/ ٦٢، وشرح شذور الذهب ٢٤٢، وشرح شواهد الإيضاح ٤٧٩، وسفر السعادة ٧١٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١١٦، ١٧٩، وشرح قطر الندى ١٤٠، وشرح المفصل ٢/ ٩٩، والكتاب ١/ ٢٩٣، واللسان (خرش، ضبع)، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥، وبلا نسبة في الأزهية ١٤٧، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١١، ٤٤٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤، ٣٥٣، ٢/ ٣٥٠، والإنصاف ١/ ٧١، وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥، والتاج (ما)، وتخليص الشواهد ٢٦٠، والجنى الداني ٥٢٨، وجواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١، ورصف المباني ٩٩، ١٠١، وشرح الأشموني ١/ ١١٩ (١/ ٢٤٤)، وشرح ابن عقيل ١٤٩ (١/ ١١٨)، واللسان (أما)، ومغني اللبيب ١/ ٣٥، والمنصف ٣/ ١١٦، والخصائص ٢/ ٣٨١، وجمهرة اللغة ١/ ٣٠٢، والخصائص ٢/ ٣٨١.

(٢) المقاصد النحوية ٢/ ٥٥.

(٣) إضافة من المقاصد النحوية ٢/ ٥٥.

(٤) جمهرة اللغة ١/ ٣٠٢.

(٥) ٢٦/ مريم: ١٩.

(٦) إضافة من المقاصد النحوية ٢/ ٥٩.

والمعنى يأبى ذلك. و«الفاء» على هذا قيل: زائدةٌ. والصواب [٩٣] أنها رابطةٌ لما بعدها بالأمر المستفاد من السّابق أي: تنبه، فإن قومي.

وقال ابن يَسْعُون[١]: «أمّا» ها هنا مركّبةٌ من «أن» و«ما» التي تدخل للتأكيد.

وقال أبو علي وأبو الفتح[٢]: «ما» في: «أمّا» هي الرّافعةُ الناصبةُ، لأنها عاقبت الفعل الرّافعَ الناصبَ يعني: «أن كان» فعملت عمله في الرفع والنصب.

وقال ابن الحاجب[٣]: دخول «الفاء» هنا في المعنى كدخولها في جواب الشرط، لأن قولك: «لأن كنت منطلقًا انطلقت» بمعنى قولك: «أن كنت منطلقًا انطلقت»، لأن الأول سبب للثاني في المعنى، فلما كان كذلك دخلت دلالةً على السّببيّة كما تدخل في جواب الشرط، فلهذا المعنى جاءت «الفاء» بعد الشّرط المحقق والتعليل، وهما لهما في المعنى جميعًا.

وروي: «أمّا كنت ذا نَفَرٍ»، وعليها فلا شاهد في البيت.

و«أبو خراشة»: كنية خفاف ابن نَدْبة السّلمي الصّحابي. و«نَدْبة» بفتح النون وسكون الدال: أَمَةٌ اشتهر بها. ومعنى: «لم تأكلهم الضبع»: أي أنهم ليسوا ضعافًا تعبث فيهم الضباع.

وهذا البيت من أبيات للعبّاس بن مرداس السّلمي الصّحابي؛ يخاطب بها خفاف المذكور في ملاحاة وقعت بينهما.

* * *

٤١٤ ـ (أَمرَعَتِ الأرضُ لَوَ أنَّ مـا لا   لَـو أنَّ نُـوقًا لَـكَ أو جِمَـالا[٤]

أو ثُـلَّـةً مِـن غَـنَـمٍ إمّـا لا)

[ص ١٢٢ س ١٨]

الشاهد في: «إمّا لا» حيث حذفت: «كان» واسمُها وخبرُها وعوّض عنها: «إمّا لا».

(١) ابن يسعون: يوسف بن يبقىٰ بن يوسف، أبو الحجاج التجيبي الأندلسي، لغوي، له «المصباح في شرح أبيات الإيضاح» للفارسي، وهو كتاب في النحو. كان حيًا سنة ٥٤٢. انظر الأعلام ٩/٣٣٨.

(٢) أبو علي، هو أبو علي الفارسي المتوفى ٣٧٧هـ، وأبو الفتح، هو عثمان بن جني، وانظر القول في الخصائص لابن جني ٢/٣٨١.

(٣) انظر أمالي ابن الحاجب ١/٤١١، ٤٤٢، والخزانة ٤/١٣.

(٤) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٨١، والبيان والتبيين ٢/١٦٢، وشرح الأشموني ١/١٢٠ (١/٢٤٥)، وعمدة الحفاظ ١/٢٤٨ (ثلل)، واللسان (مرع).

ولم أقف على قائل هذا الرجز.

* * *

٤١٥ - (لم يَكُ الحَقُّ سِوَى أن هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قَدْ تَعفَّتْ بالسَّرَرْ)[(١)]

[ص ١٢٢ س ٣٠]

استشهد به على حذف نون: «يكون» مع ملاقاة الساكن على مذهب يونس وابن مالك تمسّكًا بالسّماع. وخالف سيبويه في ذلك وقال: إنّ هذا ضرورة.

وقال ابن مالك: لا ضرورة لتمكّن الشّاعر من أن يقول:

لم يكن حق سوى أن هاجه

قال ابن جني: وكان حقُّه إذا وقعت النّون موقعًا تُحرَّك فيه، فَتَقْوَى بالحركة ألاّ يَحْذِفَها، لأنّها بحرَكتها قد فارقت شَبهَ حروف اللين، إذ كُنّ لا يكنّ إلا سواكن، وحذف النون من: «يكن» أقبحُ من حذف التنوين، ونون التثنية والجمع، لأن النّون في «يكن» أصلٌ، وهي لام الفعل، والتّنوين والنّون الزائدتان، فالحذف فيهما أسهلُ منه في لام الفعل.

وحذف النون من: «يكُن» أيضًا أقبح من حذف نون: «من» في قوله:

غير الذي قد يقال مِ الكَذِبْ

أي من الكذب، لأن «يكن» أصلُهُ: يكون، حذفت منه الواو لالتقاء السّاكنين، فإذا حذفت منه النون أيضًا لالتقاء السّاكنين أَجْحَفت به لِتَوالي الحذفين لا سيّما من وجه واحد عليه.

و«تعفّت»: درست. و«السّرر»: اسم موضع[(٢)].

والبيت لحُسيل بن عَرْفطة وهو جاهليّ.

* * *

٤١٦ - (فإن لم تَكُ المرآةُ أبْدَتْ وَسَامةً) فقد أبْدَتْ المرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[(٣)]

[ص ١٢٢ س ٣١]

---

(١) البيت من الرمل، وهو لحسين (حسيل) بن عرفطة في الخزانة / ٣٠٤، ٣٠٥، واللسان (كون)، ونوادر أبي زيد ٧٧، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٦٨، والخصائص ١/ ٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٠، ٥٤٠، والمنصف ٢/ ٢٢٨، وسيعاد البيت برقم ١٧٠٥، وقافيته (بالطللْ).

(٢) انظر الخزانة ٩/ ٣٠٤.

(٣) البيت للخنجر بن صخر الأسدي في الخزانة ٩/ ٣٠٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢، وشرح التصريح ١/ ١٩٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١١٨، واللسان (كون)، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٣، وبلا=

استشهد به على ما في البيت قَبْله، وفيه ما في الّذي قبله.

قال ابن مالك: ولا ضرورةَ لتمكّن الشّاعر من أن يقول:

فإن تَكُن المرآةُ أخفت وَسَامةً

وسيأتي ردّه في الذي بعده.

والبيت لأبي صَخرِ الأسَدِيّ.

* * *

٤١٧ - (إذا لم تَكُ الحاجاتُ مِن هِمَّةِ الفَتى) فلَيْسَ بمغنٍ عَنهُ عَقدُ التَّمائم(١)

[ص ١٢٢ س ٣١]

استشهد به على ما في البيتين قبله: قال ابن مالك: ولا ضَرُورَةَ لتمكّن الشّاعر من أن يقول:

إذا لم يكُن من هِمّة المرءِ ما نوى

قال الدّمامينيّ: وأنت خبيرٌ بأن هذا مبنيّ على شَفا جُرُفٍ هارٍ من [٩٤] دعواه في الضّرورة ما تقدّم مِمّا يقتضي ألا يثبت في كلام العرب ضرورةٌ إمّا دائمًا أو غالبًا.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٦٩، وتخليص الشواهد ٢٦٨، وشرح الأشموني ١/ ١٢٠، وعمدة الحفاظ ٢/ ٥٨ (رأى).

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٦٨، واللسان (رتم، كون، غنا).

[مَا أُلحِقَ بـ«لَيْسَ»]

٤١٨ ـ (وما الدَّهرُ إلاّ مَنجَنُونًا بأَهلِهِ وما صاحِبُ الحاجاتِ إلاّ مُعَذَّبا)(١)
[ص ١٢٣ س ٢١]

استشهد به على إعمال «ما» مع انتقاض نَفْيِها بـ«إلاّ»، وخُرِّج على أنه بتقدير: وما الدّهر إلاّ يُشبه منجَنُونًا، وما صاحب الحاجات إلاّ يشبه معذبًا، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرًا، و«مُعذَّب» على هذا اسم مفعول.

وقيل: يجوز أن يكون: «منجنونًا» منصوبٌ على الحال، والخبر محذوف، أي وما الدّهرُ موجودًا إلاّ مثل المنجنون لا يستقرّ في حاله، وعلى هذا تكون عاملةً قبل انتقاض نفيها.

وكذا يكون التقدير في الثاني أي: وما صاحب الحاجات موجودًا إلاّ معذبًا، ولا تُقدَّر هنا «مِثل»، لأن الثاني هو الأول.

وساق السيوطي في الأصل ما فيه كفاية.

قال ابن جنّي(٢): ليس «منجنون» من ذوات الخمسة، هذا محال لأجل تكرير النون، وإنما هو مثل «حَنْدَقُوق»(٣) ملحق: بـ«عَضْرَفُوط»(٤) ولا يجوز أن تكون الميم

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ٢١٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٧٦، وتخليص الشواهد ٢٧١، والجنى الداني ٣٢٥، والخزانة ٤/١٣٠، ٩/٢٤٩، ٢٥٠، ورصف المباني ٣١١، وشرح الأشموني ١/١٢١ (١/٢٣٨)، وشرح التصريح ١/١٩٧، وشرح المفصل ٨/٧٥، ومغني اللبيب ٧٣، والمقاصد النحوية ٢/٩٢، وسيعاد البيت برقم ٩٠٠.

(٢) انظر هذا النص في الخزانة ٤/١٣٠.

(٣) حندقوق: نبت.

(٤) عضرفوط: ذكر العظاءة، وهو من الحشرات التي تأكلها الحيات. انظر الحيوان ٦/٢٠، ٣١٩.

زائدة، لأنّا لا نَعْلم في الكلام: مفعلولاً ولا يجوز أن تكون الميم والنون زائدتين جميعًا على أن تكون الكلمةُ ثلاثيةً من لفظ: «الجن» من جهتين:

أحدهما: أنك تجمع في أول الكلام زيادتين، وليست الكلمة جاريةً على فِعل مثل: «منطلق» و«مستخرج».

والأخرى: أنا لا نعلم في الكلام: «منفعولاً» فيحمل هذا عليه.

ولا يجوز أيضًا أن تكون النون وحدها زائدة، لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم: «مناجين»، ولو كانت زائدة لقيل: «مجاجين» فإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائدة، ولا النون وحدها زائدة، ولا أن يكونا كلتاهما زائدتين لم يجز إلاّ أن يكونا أصلين، وتجعل النون لامًا مكرَّرة؛ وتكون الكلمة مثل: «حَنْدَقُوق» ملحقة بـ«عَضْرَفُوط».

وزعم العينيّ أن قائل هذا البيت لم يعرف مَن هو؟ قال: ولهذا منع بعضهم الاحتجاج به، ونسبه ابن جني لبعض العرب.

* * *

٤١٩ ـ (وما حَقُّ الذي يَعْثو نَهارًا ويسرِقُ ليلَهُ إلاّ نَكَالا)[1]

[ص ١٢٣ س ٢٢]

استشهد به على عمل «ما» مع انتقاض نفيها بـ«إلاّ»، وفيه من التخّاريج ما في الذي قبله.

ورواية الأصل: «يعثو» بالمثلثة، ومعناها: يفسد، والذي تلقَّيناه «يعتو» بالمثناة الفوقيّة، ومعناها: يستكبر. والرّوايتان تناسبان المعنى.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

٤٢٠ ـ (فما إن طِبُّنا جبنٌ ولكن منايانا ودَوْلَةُ آخرينا)[2]

[ص ١٢٣ س ٢٧]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد ٢٨٢، والجنى الداني ٣٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك في الأزهية ٥١، والجنى الداني ٣٢٧، والخزانة ٤/ ١١٢، ١١٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٨١، واللسان (طبب)، ومعجم ما استعجم ٦٥٠، والوحشيات ٢٨، وللكميت في شرح المفصل ٨/ ١٢٩، ولهما في تخليص الشواهد ٢٧٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢٠٧، والخزانة ١١/ ١٤١، ٢١٨، والخصائص ٣/ ١٠٨، ورصف المباني ١١٠، ٣١١، وشرح المفصل ٥/ ١٢٠، ٨/ ١١٣، والكتاب ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١، والمحتسب ١/ ٩٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٥، والمقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤، والمنصف ٣/ ١٢٨.

استشهد به على أنَّ «ما» الحجازيّة إذا زيدت بعدها: «إن» لا تعمل عمل «ليس» كما في البيت.

وهو من شواهد سيبويه على أن «إن» كافّة عن العمل كما كفَّت «ما» إن عن العمل.

و«الطِّبُّ» بالكسر هنا بمعنى العِلّة والسّبب، أي لم يكن سبب قتلنا الجُبنُ، وإنما كان ما جَرى به القدَرُ من حضور المِنيّة وانتقال الحال عنا والدّولة. و«الجُبن»: ضِد الشجاعة. و«المنايا»: جمع منيّة، وهي الموت، لأنها مقدَّرة مأخوذة من: «المنا» بوزن: «العصا» وهو القَدَر يقال: مُنِي له أي قُدِّر بالبقاء للمفعول فيهما.

والبيت من جملة أبيات لِفَرْوة بن مُسَيك الصحابيّ رضي الله عنه وهو مراديّ.

* * *

٤٢١ ـ (بَنِي غُدانةَ ما إن أنتُم ذَهَبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتُمُ الخَزَفُ)(١)

[ص ١٢٣ س ٢٨]

استشهد به على أنَّ «ما» الحجازيّة إذا انتقض نفيها لا تعمل، وهو كالذي قبله. [٩٥].

* * *

(ما إن أنتم ذهبًا ولا صريفًا)(٢)

[ص ١٢٣ س ٣٢]

هذا بعض الذي تقدّم قبله على رواية الكوفيّين.

والبيت من شواهد الرّضيّ على أنه قد جاءت «إنْ» بعد «ما» غير كافة.

قال ابن هشام: النّصب رواية يعقوب بن السِّكِّيت، والرفع رواية الجمهور على أنّ «إن» كافة لـ«ما» عن العمل، قال: وزعم الكوفيّون على رواية النّصب أن: «إن» نافية لا كافة، ويلزمهم ألاّ يبطل عملُها كما لا يبطل عملُها إذا تكرّرت على الصحيح بدليل قوله:

لا يُنْسِكَ الأسَى تأسِّيًا فما ما من حِمام أحدٌ معتصما(٣)

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤٠، وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤، وتخليص الشواهد ٢٧٧، والجنى الداني ٣٢٨، وجواهر الأدب ٢٠٧، ٢٠٨، والخزانة ٤/ ١١٩، وشرح الأشموني ١/ ١٢١ (١/ ٢٤٧)، وشرح التصريح ١/ ١٩٧، وشرح شذور الذهب ٢٥٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٨٤، وشرح عمدة الحافظ ٢١٤، وشرح قطر الندى ١٤٣، واللسان (صرف)، ومغني اللبيب ١/ ٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٩١، والتاج (صرف).

(٢) هذه الرواية هي رواية أخرى للشاهد السابق، لذا لم يأخذ رقمًا متسلسلاً.

(٣) انظر الشاهد التالي رقم ٤٢٢.

ومعنى هذا البيت: لا ينسك ما أصابك من الحزن على مَن فقدته أن تتأسّ بمن سبقك ممن فقد أحبابه، فليس أحد ممنوعًا من الموت.

ومَن زعم أنَّ «ما» إذا تكررت يبطل عملها جعل منفي «ما» الأولى محذوفًا، أي فما ينفعك الحزن وهو تكلّف.

واستشهد شُرّاح الألفيّة بهذا البيت على رواية رفعه على أنّ «إن» فيه كافّة.

و«بني غدانة»: منادى بتقدير: «يا»، و«غدانة» بضم الغين المعجمة: حيّ من يربوع من بني تميم. و«الصّريف» بفتح الصاد، وكسر الراء المهملتين: هو الفِضّة. و«الخزف»: ما عمل من طين وشوي بالنّار حتى يكون فخّارًا.

* * *

٤٢٢ ـ لا يُنْسِكَ الأَسَى تأسِّيًا فما (ما مِنْ حِمامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِما)(١)

[ص ١٢٤ س ٣]

استشهد به على عمل «ما» مؤكّدة بمثلها على مذهب الكوفيّين ومن وافقهم و«ما» الثانية ساقطة من الأصل. وتقدّم شرح البيت آنفًا.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٢٣ ـ (وما حَسَنٌ أنْ يَمْدَحَ المَرْءُ نَفْسَهُ) ولكِنّ أخلاقًا تُذَمُّ وتُحْمَدُ(٢)

[ص ١٢٤ س ٥]

استشهد به على بُطلان عملِ: «ما» إذا تقدّم خبرُها.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٢٤ ـ فأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ (إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ)(٣)

[ص ١٢٢ س ٧]

---

(١) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٧٨، وحاشية يس ٢/ ١٣٠، والخزانة ٤/ ١٢٠، والجنى الداني ٣٢٨، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٠ (٣/ ٨٣)، والمقاصد النحوية ٤/ ١١٠، وسيعاد الرجز برقم ١٥٧٣.

(٢) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى، وهو بقافية (وتمدح) مكان (وتحمد) لابن الفقير في عيون الأخبار ٤/ ٧٤، وبلا نسبة في عمدة الحفاظ ٢/ ١٤٣ (زكو).

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، ٣/ ١٢٢، وتخليص الشواهد ٢٨١، والجنى الداني ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، والخزانة ٤/ ١٣٣، ١٣٨، وشرح=

استشهد به على عمل: «ما» الحجازية مع تقدّم خبرها على مذهب الفرّاء من غير قيد.

وسيبويه يقول[١]: إن «مِثْلَهم» خبر «ما» مقدمًا عليها، قال: وهذا لا يكاد يعرف.

وقيل: إنّ خبر «ما» محذوفٌ، أي إذْ ما في الدنيا بشر، و«مِثْلهم» حال من: «بشر»، وانتصابه عند الكوفيين على الظّرف أي في مثل حالهم، وفي مثل مكانهم من الرّفعة.

وقيل: إن الفرزدق وهو قائل البيت تميميّ، فأراد أن يتكلّم بلغة الحجاز، ولم يعلم شروط «ما» فأخطأ. ورَدّ هذا بأن العربيّ لا يَغْلطُ لسانهُ، وإنما الجائز غلطهُ في المعاني.

وقال الأعلم[٢]: والذي حمله عليه سيبويه أصحُ عندي، وإن كان الفرزدق تميميًا، لأنه أراد أن يُخَلِّص المعنى من الاشتراك، وذلك أنه لو قال فيه: «إذ ما مِثْلُهمُ بشرٌ» بالرفع لجاز أن يتوهّم أنه من باب: ما مِثْلُكَ أحدٌ، إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة، فإذا قال: «ما مِثْلَهم بشرٌ» بالنصب لم يتوهّم ذلك، وخلص المعنى للمدح دون توهُّم الذّم فتأمَّلْهُ تجده صحيحًا، والشّعر موضع ضرورة، ويحتمل فيه وضع الشّيء في غير موضعه دون إحراز فائدة، فكيف [مع][٣] وجود ذلك وسيبويه ممن يأخذ بتصحيح المعاني، وإن اختلّت الألفاظ، فكذلك وجهه على هذا، وإن كان غيره أقربَ إلى القياس .اهـ[٤].

قال البغداديّ[٥]: يريد [بتخليص المدح] أنك إذا قلت: ما مثلك أحد فنفيت الأحديّة احتمل المدْحَ والذّمَ، فإن نصبْتَ «المثَلَ» ورفعت: «أحدًا» تعيّن للمدح.

قال ابن هشام: وفيه؛ أي تعليل الأعلم؛ نظر، فإنّ السياق يعيّن الكلام للمدح.

والبيت [٢٦] من قصيدة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبد العزيز القرشيّ الأمويّ.

* * *

٤٢٥ ـ (نَجْرانُ إذْ ما مِثْلَها نَجْرانُ)[٦]

[ص ١٢٤ س ٧]

= أبيات سيبويه ١/ ١٦٢، وشرح التصريح ١/ ١٩٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧، ٢/ ٧٨٢، والكتاب ١/ ٦٠، ومغني اللبيب ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٦، والمقتضب ٤/ ١٩١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٠، ورصف المباني ٣١٢، وشرح الأشموني ١/ ١٢٢، ١٤٠ (١/ ٢٣٠، ٢٤٨)، ومغني اللبيب ٨٢، والمقارب ١/ ١٠٢، وسيعاد برقم ١٨٦٩.

(١) الكتاب ١/ ٦٠.

(٢) شرح الأعلم ١/ ٢٩.

(٣) إضافة من الخزانة.

(٤) الخزانة ٤/ ١٣٣، ١٣٨.

(٥) الخزانة ٤/ ١٣٣.

(٦) لم يرد الرجز في المصادر النحوية الأخرى.

استشهد به على عمل «ما» الحجازية مع تقدّم خبرها كما تقدّم في البيت الذي قبله.

ولم أقف على قائله ولا تتمّته.

* * *

٤٢٦ ـ (فقُلْتُ لها واللّهِ يَدري مُسافِرٌ إذا أَضمَرَتْهُ الأرضُ ما اللّهُ صَانِعُ)[1]

[ص ١٢٤ س ٢٢]

استشهد به على جواز حذف «ما» النافية عند الكسائي، فأضمر ما قال الفراء: فسألته عن «والله أخوك بقائم». قال: فرأيته كالمرتاب في إدخال الباء.

ولم أقف على قائله.

* * *

٤٢٧ ـ (حلفتُ لها بالله حِلفَةَ فاجرٍ لناموا فما إن مِنْ حَديثٍ ولا صالِ)[2]

[ص ١٢٤ س ٢٤]

استشهد به على جواز حذف «ما» تشبيهًا بليس إن كفّت بـ «إن» تشبيهًا بـ «لا» كما هو مبيّن في الأصل.

واستشهد سيبويه والرّضي بهذا البيت على أن: «يمين الله» رُوي مرفوعًا ومنصوبًا، أما الرّفع: فعلى الابتداء والخبر محذوف، أي: لازمي ونحوه. وأما النصب: فعلى أن أصله: أحلف بيمين الله، فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم، وبقي منصوبًا به.

وأجاز ابنا خروف وعصفور أن ينصب بفعل مقدّر، يصل إليه بنفسه تقديره: ألزم نفسي يمين الله.

وردّ بأن «ألزم» ليس بفعل قسم، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس.

وجوّز النحّاس خفضَهُ أيضًا بالباء المحذوفة. ولم يذكر ابنِ مالك في تسهيله في نحو هذا إلا النّصب، قال: وإن حُذفا معًا نصب المقسم به، يعني أنّ حذف فعل

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروف في ديوانه ١٧٠، والخزانة ٧/ ٥٢٤، والمؤتلف ١٧٠، ولقيس بن الحدادية في ديوانه ٢٩، وللبيد في جمهرة اللغة ٧٥٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٣٢، والأزهية ٥٢، والجنى الداني ١٣٥، والخزانة ١٠/٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢، وشرح شواهد المغني ١/٣٤١، ٤٩٤، وشرح المفصل ٩/ ٢٠، ٩٧، واللسان (حلف)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٧٧، ورصف المباني ١١٠، ومغني اللبيب ١/ ١٧٣، وسيعاد البيت برقم ١١٨٥.

القسم وحرف الجر نَصَب المقسم به. وهو أعم من أن يكون المقسم به لفظ الجلالة أو غيرها.

وقال الأعلم: النّصب في مثل هذا أكثر في كلامهم من الرّفع على الابتداء. وأنشده سيبويه بالرّفع، وقال: هكذا سمعناه من فصحاء العرب.

والبيت شاهد أيضًا عن الرّضيّ، وشروح التسهيل على أن قوله: «لناموا» جواب القسم، وجاز الرّبط باللاّم من غير: «قد». وفي عبارة بعضهم أنّ ذلك ضرورة. والأصح أنه شاذّ لوروده في الكتاب والسنّة.

واعلم أنّ الشاذّ لا ينافي الفصاحة.

والبيت من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكنديّ.

* * *

٤٢٨ ـ (وما بأسَ لو ردَّت علينا تحيَّةً قليلٌ على مَن يعرِفُ الحقّ عابُها)[١]

[ص ١٢٤ س ٢٧]

استشهد به على عمل «ما» النافية عمل: «لا».

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: مسألة: شذّ هنا النكرة مع «ما» تشبيهًا لها بـ«لا». وروي من كلامهم: «ما بأس عليك» كما قالوا: «لا بأس عليك» وأنشد البيت.

ولم أقف على قائله.

* * *

٤٢٩ ـ (إن هُوَ مُسْتَوليًا على أحدٍ إلاّ على أَضْعَفِ المجانِينِ)[٢]

[ص ١٢٥ س ٣]

استشهد به على إعمال: «إن» النافية عمل ليس عند الكسائي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٣٣٠، وشرح شواهد المغني ٧١٥، ومغني اللبيب ٣٠٣.

(٢) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الأزهية ٤٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩١، وتخليص الشواهد ٣٠٦، والجنى الداني ٢٠٩، وجواهر الأدب ٢٠٦، والخزانة ٤/ ١٦٦، ورصف المباني ١٠٨، وشرح الأشموني ١/ ١٢٦ (١/ ٢٥٥)، وشرح التصريح ١/ ٢٠١، وشرح شذور الذهب ٣٦٠، وشرح ابن عقيل ١٦٠ (١/ ١٢٢)، وشرح عمدة الحافظ ٢١٦، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٣، والمقرب ١/ ١٠٥.

قال ابن الشجريّ[1]: إذا كانت: «إن» نافية فسيبويه لا يرى فيها إلاّ رفعَ الخبرِ، وإنما حكم بالرّفع، لأنها حرف جَحْدٍ يَحْدُث معنى في الاسم والفعل كألف الاستفهام، وكما لم تعمل: «ما» التميميّة، وهو وَفْقٌ للقياس.

ولما خالف بعضُ العرب القياس فأعملوا «ما» لم يكن لنا أن نتعدّى القياس في غير «ما».

وغير سيبويه أعمل: «إن» تشبيهًا بليس كما استحسن ذلك في: «ما» واحتج بأنه لا فَرق بين «إن» و«ما» [في المعنى] إذ هما لنفي «ما» في الحال، وتقع بعدهما جملة الابتداء كما تقع بعد ليس قال: وَرُوِي: [٩٧]

إن هـو مـسـتـولـيًـا عـلـى أحـدٍ ... إلاّ عـلـى حِـزْبـهِ الـمـنـاحـيـس

وفي البيت شاهد على مسألة أخرى وهي أنّ انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في [العمل].

وهذا البيت لا يعلم قائله.

* * *

٤٣٠ - (إنِ الـمـرءُ مـيـتًـا بـانـقِـضـاءِ حـيـاتِـهِ ... ولـكـن بـأن يُـبْـغَـى عَـلَـيـهِ فَـيُـخـذَلا)[2]

[ص ١٢٥ س ٤]

الشاهد فيه إعمال: «إن» النافية عمل ليس، فالمرء اسم «إن» و«ميتًا» خبرها، وفيه ما في البيت قبله.

يقول: إن المرء ليس ميتًا بانقضاء حياته، ولكن إنما يكون ميتًا إذا بُغي عليه، فَخُذِل عن النّصر.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٤٣١ - (يُـرَجّـي الـمـرءُ مـا إن لا يـراهُ) ... وتَـعْـرِضُ دُونَ أَبْـعَـدِهِ الـخُـطـوبُ[3]

[ص ١٢٥ س ١١]

---

(١) انظر الخزانة ٤/١٦٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٠٧، والجنى الداني ٢١٠، وشرح الأشموني ١/١٢٦ (١/٢٥٥)، وشرح ابن عقيل ١٦٠، وشرح عمدة الحافظ ٢١٧، والمقاصد النحوية ٢/١٤٥.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في الخزانة ٨/٤٤٠، ٤٤٣، وشرح شواهد المغني ١/٨٥، ولجابر في شرح التصريح ٢/٢٣٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٨٨، والجنى الداني ٢١٠، ومغني اللبيب ٢٥، ٦٧٩.

استشهد به على زيادة: إن بعد «ما» الموصولة.

واستشهد به في شرح التسهيل لأبي حيّان على هذا الحكم ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٣٢ - (وَرَجِّ الفَتى لِلخيرِ ما إن رأيتهُ على السِّنّ خيرًا لا يزالُ يزيد)(١)

[ص ١٢٥ س ١٢]

استشهد به على زيادة: «إن» بعد ما المصدرية الظرفية أي مدة دوامه يزيد على السّنّ.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٣٣ - (ألاَ إن سَرَى ليلي فَبِتُّ كئيبًا أحاذِرُ أَنْ تَنأى النَّوى بِغَضُوبا)(٢)

[ص ١٢٥ س ١٢

استشهد به على زيادة: «إن» بعد (ألاَ) الاستفتاحيّة.

وساقه أبو حيّان شاهدًا على ما سيق إليه هنا، قال: وقال بعض: «أنا إِنيه»(٣)؟ فزاد «إن» قبل مدّة الإنكار. وذكرنا هذا في باب الحكاية في كتاب: «التكميل». وذكرنا زيادة: «إن» في هذه المواضع استطرادًا، وليس من مسائل: «إن» النافية، وذلك على عادة المصنّف.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٣٤ - (تَعزَّ فلا شَيءَ على الأرْضِ باقيا ولا وَزَرٌ مما قَضَى اللّهُ واقيا)(٤)

[ص ١٢٥ س ٢٠]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١/ ١٨٩، وشرح شواهد المغني ٨٥، ٧١٦، واللسان (أنن)، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢، وبلا نسبة في الأزهية ٥٢، ٩٦، والأشباه والنظائر ٢/ ١٨٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٦، والجنى الداني ٢١١، وجواهر الأدب ٢٠٨، والخزانة ٨/ ٤٤٣، والخصائص ١/ ١١٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، وشرح المفصل ٨/ ١٣٠، والكتاب ٤/ ٢٢٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٥، والمقرب ١/ ٩٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢١١، وجواهر الأدب ٢٠٩، والخزانة ٨/ ٤٤٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٨٦، ومغني اللبيب ٢٥.

(٣) انظر هذا القول في مغني اللبيب ١/ ٢٥، والكتاب ٢/ ٤٢٠، وفيه: (وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيه؟ مُنكرًا لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٩، وتخليص الشواهد ٢٩٤، والجنى الداني ٢٩٢، وجواهر الأدب ٢٣٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧، وشرح التصريح ١/ ١٩٩، =

استشهد به على إعمال «لا» النّافية عمل: «ليس»، فلا شيءٌ، ولا وزرٌ بمعنى ليس، وعملا عملها.

و«الوَزر»: الملجأ، و«واقيًا» من الوقاية، أي: اصبر وتسلّ، فإنه لا يبقى على الأرض شيءٌ ولا ملجأٌ من الشّيء الذي قضاه الله.

ولم أقف على قائل هذا البيت.

* * *

٤٣٥ ـ (مَـن صَـدَّ عَـن نِـيرانـهـا فـأنـا ابـنُ قَـيـسٍ لا بَـراحُ)[١]

[ص ١٢٥ س ٢٣]

استشهد به على مذهب الزّجّاج، وهو إجراء «لا» مجرى ليس في رفع الاسم خاصة.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ. قال البغدادي: على أن: «لا» تعمل عمل ليس شذوذًا، وأنشده سيبويه أيضًا على إجراء «لا» مُجرى: «ليس» في بعض اللّغات، فـ«براحُ» اسمها، والخبر محذوف، أي: لي.

قال ابن خلف: ويجوز رفع: «براح» بالابتداء على أن الأحسن حينئذ تكرير: «لا» كقوله تعالى: ﴿لا خوفٌ عليهم ولا هُمْ يَحْزنُون﴾.

وقال المبرّد كما نقله النحّاس: لا أرى بأسًا أن تقول: لا رجلٌ في الدار.

وقوله: «فأنا ابن قيس»، أي أنا المشهور في النّجدة؛ كما سمعت، وأضاف نفسه إلى جَدّه الأعلى، وهو قيس لِشُهرته به، وبنيه معه: مالك وضبيعة.

والضّمير في: «نيرانها» للحرب القائمة إذ ذاك، وهي حرب البسوس.

= وشرح شذور الذهب ٢٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٢، وشرح ابن عقيل ١٥٨ (١/ ١٢٢)، وشرح عمدة الحافظ ٢١٦، وشرح قطر الندى ١١٤، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٩، والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٢.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر ٨/ ١٠٩، ١٣٠، والخزانة ١/ ٤٦٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨، وشرح التصريح ١/ ١٩٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٩، وشرح شواهد المغني ٥٨٢، ٦١٢، وشرح المفصل ١/ ١٠٩، والكتاب ١/ ٥٨، واللسان (برح)، والمؤتلف والمختلف ١٣٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٠، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٦، والإنصاف ٣٦٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٥، وتخليص الشواهد ٢٩٣، ورصف المباني ٢٦٦، وشرح المفصل ١/ ١٠٨، وكتاب اللامات ١٠٥، ومغني اللبيب ٢٣٩، ٦٣١، والمقتضب ٤/ ٣٦٠.

وكان سعدٌ صاحبَ الشّعر الذي منه هذا الشاهد، وسعد بن مالك هذا أحد سادات [٩٨] بكر بن وائل، وفرسانها المشهورين في حرب البسوس، وهو الذي مدحه طرفة بقوله:

رأيتُ سُعُودًا من شعوبٍ كثيرةٍ فلم تر عينيّ مِثلَ سعدِ بن مالك[١]

* * *

٤٣٦ - (واللّهِ لولا أَنْ تحُشَّ الطُّبَّخُ بِيَ الجَحيمَ حين لا مُسْتَصرَخُ)[٢]

[ص ١٢٥ س ٢٤]

الشاهد فيه كالذي قَبلَهُ، وتقديرُ الخبر: «لنا». قال أبو حيّان: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون التقدير: ذو مستصرخ.

ولم أقف على قائله.

* * *

٤٣٧ - (وحلَّتْ سوادَ القَلْبِ لا أنا باغيًا سِواها ولا في حُبِّها مُتَراخِيا)[٣]

[ص ١٢٥ س ٢٩]

استشهد به على إعمال: «لا» في المعارف، فـ «أنا» معرفةٌ، وهو اسمها على هذا، و«باغيًا» خبرها. وهذا المهذب غير مشهور ولذلك قال في الألفية:

في النّكرات أُعملت كليس لا

قال أبو حيّان في شرح التسهيل: قوله: «ورفعها معرفةً نادر» وقال المصنّف في الشّرح: وشذ إعمالها في معرفة في قول النّابغة الجعْدِيّ:

بَدَت فعل ذي حُبٍّ فلما تَبِعْتُها تولَّتْ وردَّت حاجتي في فُؤاديا[٣]

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٤، واللسان (سعد)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٣٤٣، ٦٤٤، والكتاب ٣/ ٣٩٦، والمقتضب ٢/ ٢٢٢.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ١٧٣، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٩٢، ٧/ ٢٥٣، ٤٤٠، واللسان (طبخ، فخخ)، والتاج (فنخ، نفخ)، وجمهرة اللغة ٥٦١، ٦٠٥، والمقاييس ٣/ ٤٣٧، ولرؤبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٩٠، واللسان والتاج (صدى)، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٢٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٦، والكتاب ٢/ ٣٠٣، واللسان (حشش)، والتاج (طبخ)، وديوان الأدب ١/ ٢٩٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٧١، والأشباه والنظائر ٨/ ١١٠، وتخليص الشواهد ٢٩٤، والجنى الداني ٢٩٣ والخزانة ٣/ ٣٣٧، وشرح الأشموني ١/ ١٢٥، وشرح التصريح ١/ ١٩٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٣، ومغني اللبيب ١/ ٣٤٠، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤١، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢٤٧، وشرح ابن عقيل ١٥٩ (١/ ١٢٢)، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٢.

وحلَّت سَوادَ القلب. . البيت.

قال: وقد حذا المتنبيّ حَذوَ النابغة فقال:

إذا الجودُ لم يُرزَق خلاصًا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيا(١)

والقياسُ على هذا سائغٌ عندي.

وقد أجاز ابن جني: إعمال: «لا» في المعرفة، وذكر ذلك في كتاب: «التّمام» انتهى.

وقد تأوّلوا بيت النّابغة على أن الأصل: ولا أرى باغيًا، فلما حذف الفعل انفصل الضّمير، فـ «أنا» مفعول لم يُسَمّ فاعله، و«باغيًا» حالٌ.

* * *

٤٣٨ ـ (العاطِفونَ تَحِينَ ما مِن عاطِفٍ) والمُسبِغُونَ يدًا إذا ما أنعَموا(٢)

[ص ١٢٦ س ٧]

استشهد به على زيادة التّاء على الحِين. وخرّج على أن هذه التاء في الأصل هاء السكت لاحقة لقوله: العاطفونه، اضطر الشّاعر إلى تحريكها، فأبدلها تاءً وفتحها كما تقول في الوقف: هذا طلحه، فإذا وصلتَ صارت الهاء تاءً، فقلت: هذا طلحتنا.

وقيل: إنَّ التاء بقيةُ: «لات»، فحذفت: «لا» وبقيت التاء.

و«المسبغون»: من أسبغ الله النّعمة: أفاضها وأتمها، وسبغت النّعمة: اتسعت. وروي: «المفضلون»(٣) بدل «المسغبون» من الإفضال، وهو الإنعام و«اليدُ» النّعمة.

يقول: هم يعطفون على مَن سَألهم، واحتاج إليهم إذا اشتدت الأحوال وأجْدَبَ الزمّان، ولم يجد المسترفدُ رافدًا، وإذا أنعَموا أوسعوا على المنعم عليه إفضالاً وإنعامًا.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٤١٩، وتخليص الشواهد ٢٩٩، والجنى الداني ٢٩٤، وشرح التصريح ١/١٩٩، وشرح شذور الذهب ٢٥٧، وشرح قطر الندى ١٤٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٠٨، ومغني اللبيب ١/٢٤٠.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي وجزة السعدي في الأزهية ٢٦٤، والإنصاف ١/١٠٨، والخزانة ٤/١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، واللسان (ليت، عطف، أين، حين، ما)، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٨٧، والخزانة ٩/٣٨٣، ورصف المباني ١٦٣، ١٧٣، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٣، وشرح الأشموني ٣/٨٨٢، ومجالس ثعلب ١/٢٧٠، والممتع في التصريف ١/٢٧٣، ولعجز البيت روايات مختلفة، منها: (والمطعمون زمان أين المطعم)، و(نعم الذرافي النائبات همُ)، و(المطعمون زمان ما من مطعم).

(٣) هي رواية اللسان ١٣/١٣٤ (حين).

وفي التسهيل وشرحه: «وربما استغنى مع التقدير» للحين «عن لا بالتاء» كقوله:

العاطِفونَ تحينَ ما من عاطفٍ والمطعَمُون تَحِين ما مِن مُطعِمِ

أراد: «حين لاتَ حينَ ما من عاطفٍ»، فحذف: «حين» مع: «لا» وهذا أولى من قول مَن قال: «أراد العاطفونه بهاء السكت، ثم أثبتها وأبدلها تاء، كذا قال المصنّف.

ونظيرُ حذفِ: «لا» قوله تعالى: ﴿تاللَّه تَفتَؤ تَذْكُرُ﴾[(1)]، وهو كثير إلاّ أنه هنا ضعيفٌ، لأنّ فيه حذف الحرف الناسخ، وبقاء معموله ولأن فيه إجحافًا بحذف شيئين، وكان الذي سهّل ذلك: أن القاعدة أن المرفوع بالفعل إنما يحذف تبعًا لحذف عامله، والفعل أصل في العمل، فلما كان المرفوعُ محذوفًا سهل حذف الرافع بتلك المنزلة، كذا قال ابن هشام. وفيه نظر.

وبعضهم يزعم أنّ التاء مزيدةٌ مع الحين لا في هذا البيت على الخصوص بل هو جوابه في قوله تعالى: ﴿ولاتَ حِينَ مناص﴾[(2)]، وهو منقول [٩٩] عن أبي عبيدة، وتبعه ابن الطّراوة.

واستضعفه الرّضيّ لعدم شُهرة: «تَحينَ» في اللّغات، واشتهار: لات حين. وأيضًا فإنهم يقولون: «لات أوان»، «ولات هنا»، ولا يقال: تأوان، وتهنا.

والبيت من جملة أبيات لأبي وجزة السّعديّ.

* * *

٤٣٩ ـ (نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعَةَ مَندَمِ) والبغيُ مَرتَعُ مُبْتَغِيه وخيمُ[(3)]

[ص ١٢٦ س ١٥]

استشهد به على إعمال: «لات» في مرادف الحِين وهو السّاعة.

واستشهد به الرّضيّ على أن الفرّاء قال: لا يختصّ عمل «لات» بلفظ الحين، بل تكون مع الأوقات كلّها، وروي أن الفرّاء يجرّ بلات، وشاهد ذلك عنده جرّ «ساعة» هنا.

---

(١) ٨٥/ يوسف: ١٢. (٢) ٣/صَ: ٣٨.

(٣) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة؛ أو للمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية ٢/١٤٦، ولأحدهما أو لرجل من طيىء في الخزانة ٤/١٧٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٩٤، وجواهر الأدب ٢٥٠، والخزانة ٤/١٨٧، وشرح الأشموني ١/١٢٦، وشرح شذور الذهب ٢٦٠، وشرح ابن عقيل ١٦٢.

وروي النّصب عن غيره، فتكون: «ساعة» خبر «لات»، واسمها محذوف، فيقدّر في الأول: «ولات ساعة لك ساعة مندم» أو «ولات ساعة مندم».

* * *

٤٤٠ ـ (لات هنّا ذكرى جُبَيْرَةَ) أَو مِن جَاءَ منها بِطَائِفِ الأهوالِ[1]

[ص ١٢٦ س ١٨]

استشهد به على أنّ ـ لات ـ تعمل في: «هنّا» بالفتح والتشديد الإشاريَّة وهي للقريب، وقيل: للبعيد، ومِن لازم اسم الإشارة التعريف، وعدم إضافته إلى شيء.

واختلف في: «لات» هنا كما هو مبين في الأصل إلاّ أنه زعم أنّ القائل بإهمالها ابن مالك، والحال أنّ ابن مالك مُتّبعٌ في ذلك لأبي عليّ الفارسيّ، قالا لأنها لا يصحّ إعمالها في معرفة ومكان، وهي عندهما منصوبة على الظرف.

وقال ابن هشام: إن في إعمالها الجمعَ بين معموليها، وإخراج «هنا» عن الظرفيّة، وإعمال: «لات» في معرفة ظاهرة، وفي غير الزمان، وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى جملة .اهـ.

والصحيح أن: «هنّا» محمول على الزّمان هنا، فعملت فيه: «لات» على الأصل، وحذف خبرها كما هو معهود لها، والتقدير: لات الحين حين ذكرى جبيرة.

و«جبيرة» بضم الجيم وفتح الباء، وإسكان المثنّاة التحتية: اسم امرأة.

والبيت من قصيدة للأعشى.

* * *

٤٤١ ـ (حنّت نوار ولاتَ هنّا حنّتِ) وبدا الّذي كانَتْ نَوارُ أَجَنّتِ[2]

[ص ١٢٦ س ١٩]

الشاهد فيه كالذي قبله. والبيت لشبيب بن جعيل التغلبي وتقدم الكلام عليه في صحيفة ٢٥.

* * *

(١) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ٥٣، والخزانة ٤/١٩٦، ١٩٨، والخصائص ٢/٤٧٤، وشرح التصريح ١/٢٠٠، وشرح المفصل ٣/١٧، واللسان (هنا)، والمحتسب ٢/٣٩، والمقاصد النحوية ٢/١٠٦، ٤/١٩٨، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٨٩، ورصف المباني ١٧٠، واللسان (هنأ)، والمقرب ١/١٢٦.

(٢) تقدم البيت برقم ٢١٨، في بحث «اسم الإشارة».

٤٤٢ ـ (طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ) فَأَجَبْنا أن لَيْسَ حِينَ بَقاءِ[١]
[ص ١٢٦ س ٢٨]

استشهد به على جرّ: «حين» بـ«لات» عند الفراء، واستشهد عليه أيضًا بقوله تعالى: ﴿ولاتَ حِين مِناصٍ﴾[٢] بالجرّ في قراءة.

وأجيب عن البيت بجوابين: أحدهما: على إضمار: «مِن» الاستغراقية ونظيره في بقاء الجرّ مع حذفه وزيادته قوله:

(ألا رجلٍ جَزاهُ الله خيرًا)[٣]

فيمن رواه بجر: «رَجُلٍ».

والثاني: أنَّ الأصل: ولات أوان صُلح، ثم بُنِي المضافُ لقطعهِ عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشِبهه بـ «نزالِ» وزنا، ولأنّهُ قُدِّر بناؤه على السّكون، ثم كُسِر على أصل التقاء السّاكنَين كأمسِ ونُوّن للضرورة.

وعن القراءة بالجواب الأوّل وهو واضح، وبالثاني: وتوجيههُ: أنّ الأصلَ: «حينَ مناصهم» ثم نزّل قطع المضاف إليه من: «مناص» منزلة قطعه من: «حينِ» لاتحاد المضاف والمضاف إليه.

والبيت من قصيدة لأبي زُبَيْد الطّائيّ النصرانيّ، تتضمّن قصّة المكّاء الشيبانيّ، وكان نَزَل برجلٍ من طيىء، فأضافه وسقاه فلما سكر الطّائي وثب عليه الشّيبانيّ فقتَلَه وفرّ، فافتخر بنو شَيْبانَ بذلك.

* * *

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٣٠، والإنصاف ١٠٩، وتخليص الشواهد ٢٩٥، وتذكرة النحاة ٧٣٤، والخزانة ٤/١٨٣، ١٨٥، ١٩٠، وشرح شواهد المغني ٦٤٠، ٩٦٠، والمقاصد النحوية ٢/١٥٦، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢٤٩، والخزانة ٤/١٦٩، ٦/٥٣٩، ٥٤٥، والخصائص ٢/٣٧٠، ورصف المباني ١٦٩، ٢٦٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٩، وشرح الأشموني ١/١٢٦ (١/٢٥٦)، وشرح المفصل ٩/٣٢، واللسان (أون)، ١٥/٤٦٦ (لا)، ٤٦٨ (لا)، ومغني اللبيب ٢٥٥.

(٢) ٣/ص: ٣٨.

(٣) عجز البيت: (يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تبيتُ)، وهو لعمرو بن قعاس (أو قنعاس) المرادي في الخزانة ٣/٥١، ٥٣، والطرائف الأدبية ٧٣، وشرح شواهد المغني ٢١٤، ٢١٥، وبلا نسبة في الأزهية ١٦٤، وتخليص الشواهد ٤١٥، وتذكرة النحاة ٤٣، والجنى الداني ٣٨٢، وجواهر الأدب ٣٣٧، والخزانة ٤/٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/١٩٣، ورصف المباني ٧٩، وشرح الأشموني ١/١٥٤، وشرح شواهد المغني ٦٤١، وشرح المفصل ٢/١٠١، والكتاب ٢/٣٠٨، ومغني اللبيب ٦٩، ٢٥٥، ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/٣٦٦، ٣/٣٥٢.

٤٤٣ ـ (وذلـك حِـيـنَ لاتِ أوانِ حِـلْـمٍ) ولـكـن قـبـلـهـا اجْـتَـنَـبُـوا أذاتـي[(١)]
[ص ١٢٢ س ٢٩]

[١٠٠] استشهد به على أن: «لات» قد يضاف إليها لفظ: «حين» و«أذاتي» بمعنى: أذيَّتي.

ولم أقف على قائل هذا البيت.

* * *

٤٤٤ ـ (تـذكَّـرَ حُـبَّ لـيـلـى لاتَ حِـيـنـا) وأَمسى الشَّيبُ قَد قَطَعَ القَرِينا[(٢)]
[ص ١٢٦ س ٣٠]

استشهد به على إضافة: حين إلى: «لات» تقديرًا، أي حين لاتِ حين نذكره، وهذا التقدير لابن مالك.

قال أبو حيّان: التقدير: حين لات تذكر، ولا يضطر إلى هذا التقدير كما زعم المصنّف، إذ يصح المعنى بقوله: تذكر حب ليلى لات حين تذكر، أي ليس الحين حين تذكر.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٤٥ ـ (الـعـاطـفـونَ تَحِـيـن مـا مِـن عـاطـفٍ) والـمُـسـبـغـون يـدًا إذا مـا أنـعَـمُـوا[(٣)]
[ص ١٢٦ س ٣١]

استشهد به على أنه قد تحذف: «لا» حين تقدر إضافة الحين، وتبقى التاء، وبيّن في الأصل التقدير.

وقدح أبو حيّان في تخريج ابن مالك الذي اعتمده السيوطيّ، واستحسن زعم مَن زعم أن التاء زيدت على حين في هذا البيت.

والمعنى على أن: هؤلاء العاطفون وقت انتفاء العاطف. وهذا المعنى الذي يمدح به. وتقدّم آنفًا.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخزانة ١٧٨/٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن شأس في ديوانه ٧٣، وتذكرة النحاة ٧٣٤، وبلا نسبة في الخزانة ١٦٩/٤، ١٧٨.

(٣) تقدم الشاهد برقم ٤٣٨.

٤٤٦ ـ (تَـرَكَ الـنَّـاسُ لـنـا أكـتـافَـهُـمْ   وتـولَّـوا لاتَ لا يُـغـنـي الـفِـرار)(١)

[ص ١٢٦ س ٣٣]

استشهد به على مجيء «لات» غير مضاف إليها، ولا مذكور بعدها: حين ولا ما رادفه.

وهذا الكلام مأخوذ من أبي حيّان، وساق البيت متّصلاً به، قال: وهذا يدلّ على أن: «لات» لا تعمل، وإنما هي في هذا البيت حرف نفي مؤكد لحرف النفي الذي هو لم يغن الفرار، ولو كانت عاملة لم يجز حذف الجزأين بعدها، ألا ترى أنه لا يجوز حذفهما بعد «لا» ولا «ما» العاملتين عمل ليس، والعطف على خبر لات عند مَن أجاز إعمالها إعمال «ما» الحجازيّة كالعطف على خبر: «ما» منصوبًا نحو: حين لات جزع، وحين طيش. ويجوز: ولا حين طيش كما تقول: ما زيد شريفًا وكريمًا، ويجوز: ولا كريمًا.

فإن كان الحذفُ يقتضي الإيجاب رفعت ما بعده على خبر ابتداءٍ مضْمَرٍ نحو: لات حين قلق بل حينُ صبر، أو لكن حينُ صبر، التقدير: بل الحينُ حين صبر، أو لكن الحينُ حين صبر.

والبيت للأفوه الأوديّ.

* * *

٤٤٧ ـ (لَـعَـمْـرُكَ مـا إنْ أَبـو مـالـكٍ   بـواهٍ ولا بِـضَـعـيـفٍ قُـواه)(٢)

[ص ١٢٧ س ١٩]

استشهد به على زيادة «الباء» في خبر «ما» النّافية مع بُطلان خبرها، وعبارةُ البغداديّ أوضح، قال في شرح شواهد الرضي: على أن الباء تزاد بعد «ما» النّافية المكفوفة بـ«إن» اتّفاقًا، وهذا يدلّ على أنه لا اختصاص لزيادة الباء في خبر «ما» الحجازيّة. وظاهر كلامِ السيوطيّ أنّ في هذه المسألة خلافًا لقوله في الأصل: ولا يختص أيضًا بالخبر المنصوب خلافًا للكوفيين فيجوز، ولو بطل عمل: «ما» لزيادة: «إن» أو تقدّم الخبر في الأصح.

---

(١) البيت من الرمل، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ١٣، والخزانة ١/ ١٧٤، والصاحبي ١٦٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٥٧٠، وجواهر الأدب ٢٥٠.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٧٦، والخزانة ٤/ ١٤٦، والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٤، ولذي الإصبع العدواني في الخزانة ٤/ ١٥٠، وديوانه ١٠٢ برواية:
(ومـا إن أسـيـدٌ أبـو مـالـك   بـوانٍ ولا بـضـعـيـفٍ قـواه)

واللاّم في: «لَعَمْرُكَ» لام الابتداء، وفائدتها توكيد مضمونِ الجملة، ويعبّرون عنها أيضًا بلام القَسَم. «وعَمرك» بفتح العين، ولا يكون مع اللاّم إلاّ كذلك، وأما بدونها فيجوز فيه الضمّ وهو بمعنى: حياتُك، مبتدأ خبره محذوف وجوبًا أي قَسَمي.

وقوله: ما إن أبو مالك الخ هو الجواب، وأبو مالك: كنية عويم بن عثمان، وهو أبو المتنخل صاحب الشاهد، وهو من جملة أبيات يرثيه بها. [١٠١].

* * *

٤٤٨ ـ (وإن مُدَّت الأيدي إلى الزّاد لم أكُنْ   بأَعْجَلِهِم إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ)[(١)]
[ص ١٢٧ س ٢٠]

استشهد به على دخول «الباء» في خبر «كان» المنفيّة. ومُدّت بالبناء للمجهول، و«الأيدي»: جمع يَد. و«الزّاد»: معروف، و«أجشَعُ» أَفعَلُ من الجشع، وهو أشدّ الحرص على الأكل.

والبيت من قصيدة الشَّنفرى الأزديّ المشهورة بلاميّة العرب.

* * *

٤٤٩ ـ دعاني أخي والخيلُ بَيْني وبينهُ   (فلما دعاني لم يجِدْني بِقُعْدَدِ)[(٢)]
[ص ١٢٧ س ٢١]

استشهد به على دخول «الباء» في مفعول «وجد» الثاني لنفي النّاسخ.

«القعدد»: الجبان اللئيم، القاعد عن المكارم والخامل.

والبيت من قصيدة مشهورة لدُريد بن الصمّة، وأخوه المذكور هو عبد الله، وكان عبد الله خرج بقومه، ومعه أخوه دُريد فوقعت بينهم مع عدوهم معركة قتل فيها عبد الله فعطف عليه دُرَيد، ولها قصة مبسوطة في موضعها[(٣)].

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ٥٩، وتخليص الشواهد ٢٨٥، والخزانة ٣/ ٣٤٠، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٩، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٧، ٤/ ٥١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٥، والجنى الداني ٥٤، وجواهر الأدب ٥٤، وشرح الأشموني ١/ ١٢٣، وشرح ابن عقيل ١٥٧، وشرح قطر الندى ١٨٨، ومغني اللبيب ٢/ ٥٦٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ٤٨، وتخليص الشواهد ٢٨٦، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، واللسان (قعد)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٢١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٩٩، وجواهر الأدب ١/ ٢٩٩.

(٣) انظر الأغاني ١٠/ ٥ ـ ٨ «طبعة دار الكتب».

٤٥٠ - (فَكُنْ لي شَفيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفاعَةٍ بِمُغْنٍ فتيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قارِبِ)[1]

[ص ١٢٧ س ٢٢]

استشهد به على دخول «الباء» الزائدة في خبر «لا» العاملة عمل ليس كما تدخل على [ما العاملة][2] عمل ليس.

والبيت من قصيدة لسواد بن قارب الدّوسيّ الصّحابيّ رضي الله عنه، وكان كاهنًا في الجاهلية يذكر قِصة رَبيء له من الجِنّ، ويخاطب فيها رسول الله ﷺ.

* * *

٤٥١ - يقولُ إذا اقْلَوْلَى عَلَيْها وأَقْرَدَتْ (ألا هل أخو عَيشٍ لَذيذٍ بِدائمِ)[3]

[ص ١٢٧ س ٢٤]

استشهد به على دخول «الباء» الزّائدة في خبر المبتدأ بعد «هل»، وإنّما دخلت بعد: «هل» لشبهها بحرف النّفي.

الضمير في يقول للكلبيّ. و«اقْلَوْلَى»: ارتفع، و«عليها» أي الأتان. يرمي كلّ فرد من كُلَيْب بغشيان الأُتُن. و«أَقْرَدَتْ»: أي سَكَنَتْ.

والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرًا وقومه.

* * *

٤٥٢ - (ولكنَّ أَجرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ) وهل يُنْكَرُ المعروفُ في النّاسِ والأَجْرُ[4]

[ص ١٢٧ س ٢٥]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني ٥٤، وشرح التصريح ١/ ٢٠١، ٢/ ٤١، وشرح عمدة الحافظ ٢١٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٤، ٣/ ٤١٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٤، وشرح الأشموني ١/ ١٢٣ (١/ ٢٥١)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٥، وشرح ابن عقيل ١٥٦ (١/ ١٢١)، ومغني اللبيب ٤١٩، وسيعاد البيت برقم ٨٦٧.

(٢) الإضافة من همع الهوامع.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٦٣، والأزهية ٢١٠، وتخليص الشواهد ٢٨٦، وجمهرة اللغة ٦٣٦، والخزانة ٤/ ١٤٢، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢، واللسان (قلا)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٣٥، ١٤٩، وبلا نسبة في أساس البلاغة (قرد)، والأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٩، والجنى الداني ٥٥، وجواهر الأدب ٥٢، والخزانة ٥/ ١٤، وشرح الأشموني ١/ ١٢٤، واللسان (قرد، هلل)، والمنصف ٣/ ٦٧، والتاج (هلل)، وسيعاد البيت برقم ١٣٥٩ في بحث «الحروف غير العاطفة».

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٨، والخزانة ٩/ ٥٢٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٢، وشرح الأشموني ١/ ١٢٤ (١/ ٢٥٢)، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، وشرح المفصل ٨/ ٢٣، ١٣٩، واللسان (كفي)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٣٤.

استشهد به على دخول ـ الباء ـ الزائدة في خبر: «الكنّ»، وذلك لشبه «الكنّ» بالفعل، ومع ذلك فقد قيل: إنه شاذّ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٤٥٣ ـ (ألا لَيتَ ذَا العَيشَ اللّذيذَ بدائِم)[١]

[ص ١٢٧ س ٢٥]

استشهد به على دُخول ـ الباء ـ الزّائدة في خبر «ليت». وتقدّم الكلامُ على هذا الشّاهد آنفًا.

* * *

٤٥٤ ـ فإن تَنأَ عَنها حِقْبةً لا تُلاقِها (فإنّك مهما أَحدَثْتَ بالمجرّبِ)[٢]

[ص ١٢٧ س ٢٦]

استشهد به على زيادة ـ الباء ـ في خبر إنَّ بعد نَفْي.

والبيت لامرىء القيس. وتقدّم الكلام عليه في صفحة ٦٦.

* * *

٤٥٥ ـ (فما رَجَعَتْ بخائبةٍ ركابٌ) حكيمُ بنُ المسيَّبِ مُنتهاها[٣]

[ص ١٢٧ س ٢٧]

استشهد به على زيادة «الباء» في الحال المنفيّة، وهذا على مذهب ابن مالك، والتّقدير عنده: فما رَجَعَتْ [١٠٢] خائبةً ركابٌ.

قال أبو حيّان: وما ذهب إليه المصنّف من زيادة الباء في الحال لا يتعيّن إذ يحتمل أن تكون الباءُ للحال لا زائدة في الحال، أي: فما رَجَعَتْ بحاجة خائبةً أي ملتبسة بحاجة خائبةً.

ولم أعثر على قائله.

* * *

---

(١) انظر الشاهد ٤٥١.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٢٨٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في الخزانة ١٠/١٣٧، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٧٧، والجنى الداني ٥٥، وجواهر الأدب ٥٤، والخزانة ١٠/٢٧٨، وشرح شواهد المغني ١/٣٣٩، واللسان (مني)، ومغني اللبيب ١/١١٠.

٤٥٦ ـ فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّها ولا صارِفٍ عَنْكَ مَأْمُورُها[١]

[ص ١٢٨ س ٧]

استشهد به على جواز جرّ المعطوف على خبر ليس الذي جرّ بالباء الزائدة، وعلى ذلك فإنّ: «صارفًا» في البيت مجرورة، والألف تحريف لسياق الكلام.

ورواه سيبويه بالرّفع إلا أنّ روايته: «قاصرٌ». قال: ورواه قوم بالجرّ، وروي: «سابقًا» بالنّصب في موضع آخر.

والبيت للأعور الشنّي وقبله:

فهوِّن عليك فإنَّ الأمورَ بكفِّ الإلهِ مقاديرُها

* * *

٤٥٧ ـ (لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بِتارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِىءُ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ)[٢]

[ص ١٢٨ س ٩]

استشهد به على وجوب رفع المعطوف على خبر: «ما» المجرور بالباء.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ.

قال البغداديّ: على آن وضع الظاهر مقام الضّمير إن لم يكن في معرض التفخيم فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول.

قال الأعلم: استشهد سيبويه على أن تكرير الاسم مظهرًا من جملتين أحسن من تكريره من جملة واحدة، فلو حمل البيت على أن التّكرير من جملة واحدة لقال: «ولا منسيء معن» عطفً على قوله: بتارِك حقِّهِ، ولكنه كرّر مُظْهِرًا، ولما أمكنه أن يجعل الكلام جملتين استأنف الكلام فرفع الخبر.

واللام في: «لَعمرك» لام الابتداء، وتقدّم بعض الكلام على: لعمرك. و«معنٌ»: رجل كان كلأءً بالبادية يبيع بالكالىء أي بالنسيئة، وكان يضرب به المثل في شدّة التّقاضي.

والبيت للفرزدق يهجو معنًا المذكور وبعده:

أَتطلُبُ يا عَوْرانُ فَضلَ نَبيذِهِمْ وعِنْدَكَ يا عَوْرانُ زِقٌّ مُوَكَّرُ

* * *

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشني في الخزانة ٤/١٣٦، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٣٨، وشرح شواهد المغني ١/٤٢٧، ٢/٨٧٤، والكتاب ١/٦٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/٦٧٩، ومغني اللبيب ١/١٤٦، والمقتضب ٤/١٩٦، ٢٠٠، وانظر العقد الفريد ٣/٢٠٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٣١٠، والخزانة ١/٣٧٥، ٣٧٩، ٤/١٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١/١٩٠، والكتاب ١/٦٣.

[شَواهِدُ أفعَالِ المُقَارِبَةِ]

٤٥٨ ـ (فعادَى بَينَ هادِيَتَينِ مِنها ... وأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ على الثَّلاثِ)[1]

[ص ١٢٨ س ٢١]

استشهد به على عمل: «أَوْلى» التي ذكر أَنّها أغرب أفعال المقاربة ولا تستعمل: «أولى» إلاّ مع: «أَنْ» نصَّ عليه ابن مالك.

واستظهر بعض المحققين أن يكون: «أولى» المستعمل مع أَنْ فِعْلاً تامًّا متعدِّيًا، وأنْ مع منصوبه مفعولاً لـ «أولى»، فإنه: بمعنى قارب وهو فعلٌ مُتعدٍّ، وإنما استظهره للزوم أنْ مع الفعل، وهذا خلاف شأن أفعال المقاربة.

وأما «أَوْلى» المستعمل مع اللام في قولهم: أولى لك، وأولى له، وأولى لي، فهو اسمٌ للوعيد، لا أفعل تفضيل غير منصرف للعلميّة، ووزن الفعل بدليل قولهم[2]: «أَوْلاَةَ الآنَ»، وهو من الوَلْي، والقُرْب.

قوله: عادَى: أي والى بين الصَّيْدَيْنِ بِصَرْع أحدِهما على أَثَر الآخرَ في طَلْق واحدٍ.

وقوله: بين هادِيَتَيْن، هما تثنية هادِيَة وهي أوّل الوحش. ومعنى أَوْلى أن يزيد على الثّلاث: كاد يفعل ذلك.

ولم أقف على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخزانة ٩/ ٣٤٥، واللسان (لبث، ولي).

(٢) هي حكاية ابن جني في اللسان ١٥/ ٤١٢ (ولي).

٤٥٩ ـ (وَطِئْنا بلادَ المعْتَدينَ فَهَلْهَلَتْ نُفوسُهُم قَبْلَ الإماتَةِ تَزْهَقُ)(١)

[ص ١٢٨ س ٢٤]

استشهد به على استعمال: «هلهل» بمعنى كاد معنًى وعملاً، فنفوسهم اسم هلهل، و«تزهق» خبرها، ومعناه ظاهر.

ولم أظفر بقائله.

* * *

٤٦٠ ـ وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلُني ثوبي فأنهضُ نَهْضَ الشّارب الثَّملِ(٢)

[ص ١٢٨ س ٢٧]

استشهد به على مجيء: «جعَل» للشّروع. وأوْضَحُ منه استشهاد الرّضيّ به على أنه قد يجيء خَبَرُ جعل [١٠٣] جملةً شرطيّةً مصدّرةً بـ«إذا»، فجملة: «إذا ما قمتُ يُثْقِلُني ثوبي» في محل نصب على أنه خبر جعل.

قال البغدادي(٣): وعلى هذا يكون: «ثوبي» فاعلَ: «يثقلني»، ويكون وقوعُ الجملة الشرطيّة خبرًا لـ«جعل» موقع الفعل المضارع نادرًا. قال: ولا يخفى أنه إذا جاز تخريجها على ما ثبت لها لا ينبغي العدول عنه إلى ادّعاء النُّدْرة فإنه لا مانع من جعل: «يثقلني» خبرًا لها، ويكون: «ثوبي» بدل اشتمال من التاء في «جَعَلْتُ»، وذلك بتقدير إذا ظرفيّة لا شرطيّة.

والبيت من آخر خمسة أبيات لابن أحمر الباهلي، وقيل: لأبي حية النّميري، وهي رائيّة لا لامية، وقبله(٤):

وكنت أمشي على رِجْلَيْن مُعْتَدِلاً فصرتُ أَمْشِي على رِجل من الشَّجَرِ

وقد جعلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثوبي فأنهضُ نَهْضَ الشّارب السّكرِ

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شذور الذهب ٢٤٩، ٣٥٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ١٨٢، والخزانة ٩/ ٣٥٩، ٣٦٢، ولأبي حية النميري في ملحق ديوانه ١٨٦، والحيوان ٦/ ٤٨٣، وشرح التصريح ١/ ٢٠٤، وشرح شواهد الإيضاح ٧٤، والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٣، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٠٥، وشرح الأشموني ١/ ١٣٠ (١/ ٢٦٣)، وشرح التصريح ١/ ٢٠٦، ومغني اللبيب ٢/ ٧٩، والمقرب ١/ ١٠١، والتاج (حبل)، وسيعاد الشاهد برقم ٤٨٧.

(٣) الخزانة ٩/ ٣٦٠.

(٤) ديوان عمرو بن أحمر ١٨٢، وديوان أبي حية النميري ١٨٦، والحيوان ٦/ ٤٨٣.

٤٦١ ـ (فأَخَذْتُ أَسأَلُ والرُسومُ تُجيبني) إلا اعـتِـبـارَ إجـابَـةٍ وسُـؤَالِ[١]

[ص ١٢٨ س ٢٩]

استشهد به على استعمال: «أخذ» بمعنى «شرع» معنًى وعملاً ومعنى البيت ظاهر.

ولم أقف على قائله.

* * *

٤٦٢ ـ (أراك عَـلِـقْـتَ تَـظْـلِـمُ مَـنْ أَجَـرْنـا) وظُـلْـمُ الـجـارِ إِذْلالُ الـمُـجـيـرِ[٢]

[ص ١٢٨ س ٢٩]

استشهد به على أنّ: «عَلِقَ» من أفعال الشّروع، ومعنى البيت ظاهر. ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٦٣ ـ لـمـا تَـبَـيَّـنَ مَـيْـلُ الـكـاشِـحـيـن لـكـم (أَنْشَأْتُ أُعرِبُ عمّا كانَ مَكْنونا)[٣]

[ص ١٢٨ س ٣٠]

استشهد به على مجيء: «أنشأ» للشّروع.

«تبيّن»: بمعنى: بان وظهر، و«الكاشحين»: جمع كاشح وهو مُضمِرُ العداوة، و«أَعْرَب»: أَفْصَح، و«المكنونُ»: المستور.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٦٤ ـ (هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طاعَةِ الهوى) فَـلَـجَّ كـأنّـي كُـنْـتُ بـالـلَّـوْمِ مُـغْـرِيَـا[٤]

[ص ١٢٨ س ٣٠]

استشهد به على مجيء: هبّ للشروع، ومعناه ظاهر.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٣٥٧، وشرح عمدة الحافظ ٨٨١.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٣٠ (١/ ٢٦٣)، وشرح شذور الذهب ٣٥٧، وشرح عمدة الحافظ ١٨٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٣٥٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٢٤٨، وشرح عمدة الحافظ ٨١٢.

٤٦٥ ـ إن تَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ (فَحَرى أنْ يَكُونَ ذاك وكانا)[1]
[ص ١٢٨ س ٣٣]

استشهد به على أن: «حرى» من أفعال المقاربة عند ابن مالك.

قال في الأصل: قال أبو حيّان: والمحفوظ أن «حرى» اسم منوّن لا يثنّى ولا يجمع الخ.

وقال في التصريح: حَرَى بفتح الحاء والراء المهملتين نصّ عليها ابن طريف[2] في كتاب «الأفعال».

وأنكرها أبو حيّان مع أنه نصّ عليها في: «لمحته».

ومعنى البيت ظاهر، وهو للأعشى.

* * *

٤٦٦ ـ (قامَتْ تَلومُ وبَعْضُ اللَّوْمِ آوِنَةً) مما يَضُرّ ولا يَبْقَى لَهُ نَغلُ[3]
[ص ١٢٩ س ٣]

استشهد به على أن: «قام» من أفعال الشروع عند ثعلب.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٤٦٧ ـ (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ) في بَعْضِ غِرّاتِهِ يُوافِقُها[4]
[ص ٢٩ س ١٦]

استشهد به على استعمال مضارع: «أوشك» من أفعال المقاربة.

واستشهد به الزّمخشريّ في «المفصّل»، ولفظه: (ومنها: «أوشك» يستعمل استعمال

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في شرح شذور الذهب ٣٤٩، وليس في ديوانه.

(٢) ابن طريف: عبد الملك بن طريف الأندلسي. علامة في اللغة والنحو. له كتاب الأفعال. توفي حوالي ٤٠٠هـ. بغية الوعاة ١/١١١.

(٣) البيت من البسيط، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٤) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٧، وشرح التصريح ١/٢٠٧، وشرح المفصل ٧/١٢٦، والكتاب ٣/١٦١، واللسان (بيهس، كأس)، والمقاصد النحوية ٢/١٨٧، ولعمران بن حطان في ديوانه ١٢٣، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ٣٢٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣١٣، وشرح الأشموني ١/١٢٩، وشرح شذور الذهب ٣٥٢، وشرح ابن عقيل ١٦٨ (١/١٢٦)، وشرح عمدة الحافظ ٨١٨، والمقرب ١/٩٨.

«عسى» في مذهَبَيْها، واستعمال «كاد»، تقول: يوشك زيد أن يجيء، ويوشك أن يجيء زيد، ويوشك زيد يجيء)[(١)].

وهو أيضًا من شواهد: «التَّوضيح»، قال المصرّح: فيوافقها بالفاء فالقاف من الموافقة خبر يوشك، وهو مجرد من أن.

ومَن فرّ بمعنى: مَنْ هَرَب: اسم يوشك. والمنيّة: الموت، والغِرات بكسر [١٠٤] الغين المعجمة جمع غِرَة وهي الغفْلة.

والمعنى: أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافقه الموت في بعض غفلاته.

والبيت لأميّة بن أبي الصلت. قال العينيّ: وقال صاعد: هو لرجل من الخوارج قتله الحجّاج، والأول أصحّ.

* * *

٤٦٨ ـ (فموشِكَةٌ أَرْضُنا أن تَعودا) خِلافَ الأنيسِ وحُوشًا يَبابا[(٢)]

[ص ١٢٩ س ١٧]

استشهد به على استعمال اسم فاعل: «أوشك»، وهو نادر، وأكثر استعماله أن يكون مضارعًا أي: توشك أرضنا.

و«أن تعود»: أن تصير، وخلاف الأنيس: أي بعده، و«الأنيس»: المؤانس. و«وحوش»: جمع وحش، وهو حيوان معروف، وروي: وَحُوشًا على وزن: صَبُورًا، وهو خبر: «أن تعود». و«يبابًا»: خرابًا، وهو خبر بعد خبر لتعود.

والبيت لأبي سهم الهذليّ.

* * *

٤٦٩ ـ فإنّكَ موشكٌ ألاّ تراها وتَغْدو دُونَ غاضِرةَ العَوادِي[(٣)]

[ص ١٢٩ س ١٨]

الشاهد فيه كالذي قبله.

---

(١) المفصل ٢٧١.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي سهم الهذلي في تخليص الشواهد ٣٣٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢١، ولأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين ١٢٩٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٣١ (١/ ٢٦٤)، وشرح ابن عقيل ١٧١ (١/ ١٢٦)، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ٢٢٠، وشرح التصريح ١/ ٢٠٨، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٢١، وتخليص الشواهد ٣٣٦، وشرح الأشموني ١/ ١٣١ (١/ ٢٦٥).

و«تغدو» مضارع: غدا أي صرف. ومعناه: تصرف عن غاضرة الصّوارف. و«غاضرة» بغين فضاد معجمتين: جارية لأُم البنين بنت عبد العزيز بن مروان.

والبيت لكثير بن عبد الرحمٰن صاحب عزّة.

* * *

٤٧٠ ـ (أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجامِ وإنَّني يَقِينًا لَرَهْنٌ بالّذي أنا كائِدُ)[١]

[ص ١٢٩ س ٢١]

استشهد به على ورود اسم فاعل «كاد» عند ابن مالك.

قال في التّصريح: فـ«كائد» بصورة [الياء][٢] المثنّاة تحت بعد الألف: اسم فاعل من «كاد»، و«الأسى» بالقصر: الحزن، و«الرّجام» بكسر الراء المهملة وبالجيم: اسم موضع، و«يقينًا»: مفعول مطلق، و«رهن» بمعنى مرهون خبر إنّ. ثم قال: والصّواب أن الذي في البيت «كابِدُ» بالباء الموحدة من المكابدة والعمل، وهو اسم للفاعل غير جارٍ على الفعل، وقياسُ اسم فاعله الجاري عليه: «مُكابِدٌ» لا: «كابد».

ونقل العينيّ عن ابن سيدة: كابده مكابدة، وكبادًا: قاساه؛ والاسم: الكابد كالكاهل والغارب.

والبيت لكثير عزّة.

* * *

٤٧١ ـ حتّى إذا قَبَضَتْ أُولى أظافِرُهُ منها (وأَوْشَكَ ما لَمْ يَلْقَهُ يَقَعُ)[٣]

[ص ١٢٩ س ٢٤]

استشهد به على استعمال أَفْعَل التفضيل من: «أوشك»، ولم يظهر وجهُهُ لأنّا إذا قلنا: إنّ المزيدَ فيه يجوز صوغُ اسم التفضيل منه، فمِنْ أين لنا أنّ «أوشك» هنا ليست فِعْلاً ماضيًا؟ اللّهم إلاّ إن كان ذلك يُعلم من أبيات قبل الشاهد أو بعده.

والبيت ذكر أبو حيان في (شرح التّسهيل) أنه لزهير يصف قَطاةً وصَقْرًا، ولا يوجد في ديوانه المتداول بين النّاس؛ إلاّ أنّا وجدنا كثيرًا من الشواهد اللّغوية منسوبة إليه لا توجد في ديوانه.

* * *

(١) البيت لكثير عزة في ديوانه ٢٣٠، وتخليص الشواهد ٣٣٦، وشرح التصريح ١/٢٠٨، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٤، والمقاصد النحوية ٢/١٩٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣١٨، وشرح الأشموني ١/١٣١ (١/٢٦٥)، وشرح ابن عقيل ١٧١ (١/١٢٧).

(٢) إضافة من شرح التصريح.

(٣) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٤٤.

٤٧٢ ـ بأَوْشَكَ مِنْهُ أن يُساوِرَ قِرنَهُ إذا شال عن خَفضِ العوالي الأسافِلُ[1]
[ص ١٢٩ س ١٤]

الشاهد فيه كالذي قبله. وقوله: «بأوشك هو خبر لـ«ما» في بيت قبله وهو:

وما مُخَدَّرٌ وَرْدٌ عليه مهابةٌ يَصِيدُ الرجالَ كلَّ يوم يُنازلُ

قوله: «فما مخدّر» الخ. (ما) حجازية، و«مُخَدَّرٌ» اسمها. ومعناه: أسد في خِدره أي غِيله. و«وَرْدٌ»: من أسماء الأسد، وهو بدل منه و«بأوشك» أي أقرب منه إلى مساورة قِرْنه أي مُواثبته. و«القِرْن» بالكسر: الكفء في الشجاعة [١٠٥]، و«شالت» ارتفعت و«عن خفض» أي من أجله، فإن «عن» من معانيها التعليل، و«العوالي»: جمع عالية، وهي أعلى القناة أو النِّصفُ الذي يلي السِّنان و«الأسافل»: الأرجل، فإن الإنسان إذا مات انتصبت رجلُهُ، وذلك معنى قولهم في الدّعاء للشخص: «لا شالت نَعَامَتُهُ».

المعنى: ليس سبعٌ مُخَدَّرٌ بأشجَعَ من ممدوحه إذا حَمِي وطيسُ الحرْب، وكَثُرَت القتلى.

ولم أقف على قائلهما.

* * *

٤٧٣ ـ (كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يذوبُ) حينَ قالَ الوُشاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ[2]
[ص ١٣٠ س ١٥]

استشهد به على جواز تجريد خبر: «كَرَب» من: «أَنْ»، فـ«يذوبُ» خبر «كَرَب» وهو مجرّد من «أنْ»، و«القلبُ» اسمها، و«الجَوى»: شدّة الوَجْد، و«الوُشاة»: جمع: واشٍ من وَشِيَ به: إذا نَمّ عليه، و«غَضُوب» فعول بمعنى: فاعل كصبور يستوي فيه المذكّر والمؤنّث.

والمعنى: كاد القلبُ يذوبُ ويضمَحِلّ من شِدّة وَجْده وشوقه حين قال الوشاة: هندٌ غضوبٌ عليك.

والبيت للكلحبة اليربوعيّ، وقيل لرجل من طيىء.

* * *

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للكلحبة اليربوعي أو لرجل من طيىء في شرح التصريح ١/ ٢٠٧، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٢٤، وتخليص الشواهد ٣٣٠، وشرح الأشموني ١/ ١٣٠ (١/ ٢٦٢)، وشرح شذور الذهب ٣٥٣، وشرح ابن عقيل ١٦٩ (١/ ١٢٦)، وشرح عمدة الحافظ ٨١٤.

٤٧٤ ـ رَبْعٌ عفاهُ الدَّهرُ طَوْرًا فامَّحَى قد كادَ مِنْ طُول البِلَى أن يَمْصَحا[١]

[ص ١٣٠ س ١٦]

استشهد به على تَجْريد خبر «كاد» من «أَنْ»، وهذا هو الغالب فيها كما نبّه عليه في الأصل، وبه صرّح ابن مالك في الألفية حيث يقول:

وكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسى نَزْرٌ وكادَ الأمرُ فيه عُكِسا

وقال سيبويه[٢]: (وقد جاء في الشّعر: كاد أن يفعلَ، شبهوه بـ«عسى») وأنشد البيت على ذلك، قال[٣]: (وقد يَجُوزُ في الشّعر أيضًا لَعَلّي أَنْ أفعلَ: بمنزلة: عسيت أن أَفْعَلَ).

وجعله ابن عصفور من ضَرائِر الشّعر وهو الصحيح.

ورُوي: «رَسْمٌ» بدل: «رَبْعٌ»، فالرّسم: أثر الدّار، والرَّبْعُ: المنزل حيث كان، و«عفاه»: دَرسَه، يقال: عفا الرَّبْعُ، وعفَتْهُ الرّيحُ أي مَحَتْهُ فهو مُتَعَدٍّ لازم. و«امَّحى» أصله: امْتَحى.

ورُوي: «أَوْبًا وامْتَحَى» أي ذهب أثرُهُ، و«البلى»: الدُّروس، و«أمصح»: أَخْلَقَ.

قيل: إنّ هذا البيت لرؤبة ولم أُحَقِّق صِحَّة ذلك.

* * *

٤٧٥ ـ سقاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّما وقد كَرَبتْ أعناقُها أَنْ تَقَطَّعا[٣]

[ص ١٣٠ س ١٦]

استشهد به على مجيء خبر «كرب» مقترنًا بـ«أن»، وهذا من أمور الضّرورة عندهم. قال العَيْنِيّ: وقد زعم سيبويه أن خبر: «كَرَب» لا يقترن بـ«أنْ»، وفيه ردٌّ عليه.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٩٩، وشرح المفصل ٧/ ١٢١، والكتاب ٣/ ١٦٠، واللسان والتاج (كود)، والمقاصد النحوية ٢/ ٢١٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ٥، وتخليص الشواهد ٣٢٩، واللسان (مصح)، والمقتضب ٣/ ٧، وديوان الأدب ٢/ ١٩٨.

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد ٣٣٠، وشرح التصريح ١/ ٢٠٧، وشرح عمدة الحافظ ٨١٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٩٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣١٦، وشرح الأشموني ١/ ١٢٣ (١/ ٢٦٢)، وشرح شذور الذهب ٣٥٥، وشرح ابن عقيل ١٩٦ (١/ ١٢٦)، والمقرب ١/ ٩٩.

قوله: «سقاها» الضّمير راجعٌ إلى عُروق في بيت قبل الشاهد:

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنّدى مَصَّتِ الثّرى حَديثًا فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَزَعْزَعَا

نَقائِذ بُؤْسٍ ذاقَتِ الفَقْرَ والغِنى وحلبت الأيّام والدّهرَ أَضْرُعَا

«سقاها»: أي سقى العروق ذوو الأحلام يعني آلَ الزُّبير بن العوّام، و«السَّجْل»: الدّلْو فيها ماءٌ، و«الظّمأ»: العطش، و«قد كَرَبت»: قد قرُبَتْ أعناقُها أن تَقَطَّعَ، وأصله: تَتَقَطَّعُ، فحذفت إحدى التاءين تخفيفًا، وتَقَطُّعُ أعناقِها، قال العينيّ: إمّا لشدّة العطش أو للذُّلّ الذي هي فيه.

والبيت من قصيدة لأبي زيد الأسْلَمِيّ يهجو بها إسماعيل بن هشام المخزوميّ ويمدح آلَ الزُّبَيْر.

* * *

٤٧٦ ـ (ولو سُئِلَ النّاسُ التُّرابَ لأَوْشَكُوا إذا قيلَ: هاتوا أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا)[١]

[ص ١٣٠ س ١٨]

استشهد به على اقتران خبر: «أوشك» بـ«أن» وبيَّن أنَّ ذلك هو الأعرف فيها، وعلى هذا استشهد به في [١٠٦] التّوضيح، قال صاحب التّصريح: فإنّ «يَمَلُّوا» خبر: «أوشك» وهو مقرونٌ بـ«أَنْ»، وفيه رَدٌّ على الأصمعيّ إذ قال: لم يُسْتَعْمل ماضٍ ليُوشِكَ.

والمعنى أنَّ من طبع الناس الحِرْص حتى إنهم لو سُئلوا في إعطاء التّراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والمَلَل إذا قيل لهم: هاتوا.

وهذا البيت أنشده ثعلب في «أماليه» وقال: أنشدنا ابن الأعرابيّ وذكره، ولم يَعْزِه إلى أحد. وقبله[٢]:

أبا مالكٍ لا تسأل النَّاسَ والتَمِس بكَفَّيْك فَضْلَ اللّهِ واللّهُ أَوْسَعُ

* * *

٤٧٧ ـ (عسى الكربُ الَّذِي أمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ)[٣]

[ص ١٣٠ س ٢٠]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣١١، وتخليص الشواهد ٣٢٢، وشرح الأشموني ١/١٢٩ (١/٢٦١)، وشرح التصريح ١/٢٠٦، وشرح شذور الذهب ٣٥٠، وشرح ابن عقيل ١٦٨، ١٧١ (١/١٢٦)، وشرح عمدة الحافظ ٨١٧ واللسان والتاج (وشك)، ومجالس ثعلب ٤٣٣، والمقاصد النحوية ٢/١٨٢.

(٢) مجالس ثعلب ٤٣٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن الخشرم في ديوانه ٥٤، والخزانة ٩/٣٢٨، ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه=

استشهد به على تجريد خبر: «عسى» من «أَنْ» ونصّ على أنه غير الأعرف، وهو من شواهد التّوضيح، وعبارته: والتَّجرّد من «أَنْ» قليل، وأنشد البيت.

قال شارحه: فيكون خبر عسى، وهو مجرّدٌ من «أَنْ» و«الكَرْب» بفتح الكاف، وسكون الرّاء: الحُزْن يأخذُ بالنَّفس. و«أمسيت»: قال في التّوضيح تبعًا لليَمنِيّ: الرّواية بفتح التاء على الخطاب، وفَرَجٌ بالجيم: كَشْفُ الغمّ، وهو مبتدأ تقدّم خبرُه في الظّرف قبله، والجملة في محلّ نصب خبر «يكون» واسمها مستتر فيها عائدٌ على الكرب، و«قريب» نعت لـ «فرج».

وفي نتيجة القواعد لابن إياز: «يكون» تامّة، و«وراءه» متعلّق بها، ويجوز أن يكون «وراءه» صفة لـ«قريب» وفيه نظر. انتهى.

ووجْهُ النّظر: تقديمُ معمول الصّفة على الموصوف، ولا يجوز أن يكونَ «فرجٌ» مرفوعًا بـ«يكون» لا على التّمام ولا على النُّقصان، لأن ذلك يُخْلِي يكون من ضمير يعود على اسمها، وشرط خبر: «عسى» أن يرفع الضمير أو السّببيّ[1].

واستشهد به سيبويه على أنه ضرورة[2].

ونقل عبد القادر البغداديّ عن ابن عصفور بعد أن أورد هذا البيت مع غيره من الشّواهد أنه قال[3]: وما ذكرته من أن استعمال الفعل الواقع في موضع خبر عسى بغير أن ضرورة هو مذهب الفارسيّ، وجمهور البصريّين.

وظاهر كلام سيبويه يُعْطِي أنه جائز في الكلام، لأنه قال[4]: (واعلم أن من العرب مَن يقول: عسى يفعل، تشبيهًا[5] بـ«كاد»). فأطلق القولَ ولم يقيّد ذلك بالشّعر إلا أنه ينبغي ألا يحمل كلامه على عمومه لما ذكره أبو عليّ من أنها لا تكاد تجيء بغير «أن» إلاّ في ضرورة، وأيضًا فإنّ القياس يقتضي ألاّ يجوز ذلك إلاّ في الشّعر، لأن استعمالها بغير «أَنْ» إنما هو بالجمل على كاد لشبهها بها من حيث جمعتهما المقاربة، وكاد محمولة،

= ١/١٤٢، وشرح التصريح ١/٢٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ٩٧، وشرح شواهد المغني ٤٤٣، والكتاب ٣/١٥٩، واللمع ٢٢٥، والمقاصد النحوية ٢/١٨٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٢٨، وأوضح المسالك ١/٣١٢، وتخليص الشواهد ٣٢٦، والخزانة ٩/٣١٦، والجنى الداني ٤٦٢، وشرح ابن عقيل ١٦٥، وشرح عمدة الحافظ ٨١٦، والمقرب ١/٩٨، وشرح المفصل ٧/١١٧، ١٢١، ومغني اللبيب ١٥٢، والمقتضب ٣/٧٠.

(١) نهاية ما نقله المؤلف من شرح التصريح ١/٢٠٦.

(٢) الكتاب ٣/١٥٩.

(٣) الخزانة ٩/٣٢٩.

(٤) الكتاب ٣/١٥٨.

(٥) في الكتاب «يشبهها بـ «كاد» يفعل».

في استعمالها بغير أن على الأفعال التي هي للأخذ في الشروع من جهة أنّها لمقاربة ذات الفعل، فقرُبَت لذلك من الأفعال التي هي للأخذ في الفعل، وليست «عسى» كذلك، لأنَّ فيها تراخيًا، ألا ترى أنّك تقول: عسى زيد أن يَحُجَّ العام.

وإنما عُدَّتْ من أفعال المقاربة مع ما فيها من التّراخي من جهة أنها تدخل على الفعل المرجوّ، والفعلُ المرجوُّ قريبٌ بالنظر إلى ما ليس بمرجُوّ، فلما كانت محمولةً في استعمالها بغير أن على ما هو محمول على غيره ضَعُفَ الحمل فلم يجيء إلا في الضّرورة(١) انتهى.

وهذا كلام نفيسٌ.

والبيت من قصيدة لهدبة بن خَشْرَم قالها في الحبس يخاطب فيها ابن عمه أبا نمير، وكان محبوسًا معه، وله قصة مشهورة مع زيادة بن زيد أَفْضَت بهما إلى أن قتله هدبة فَحُبِسَ هدبة حتى بلغ ابن زيادة، فطلب بدم أبيه، فمكّنهُ منه معاوية رضي الله عنه، فَقَتَلَهُ بأبيه.

* * *

٤٧٨ ـ (يوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيّتِهِ   في بعض غِرّاتِه يُوافِقُها)(٢)

[ص ١٣٠ س ٢١]

استشهد به على تجريد خبر أَوْشَك مِن «أَنْ» فـ«مَنْ» فَرّ اسمُها و«يوافقها» خبرُها. وتقدم الكلام عليه. [١٠٧].

* * *

٤٧٩ ـ (أعاذِلُ تُوشِكينَ بأَنْ تَرَيْني)   صَرِيعًا لا أَزورُ ولا أُزارُ(٣)

[ص ١٣٠ س ٢٥]

استشهد به على دخول الباء في خبر: «أوشك» نادرًا.

أعاذل: مرخّم عاذلة، و«توشكين» أي تقربين بأن تريني ميتًا لا أزور أحدًا ولا يزورني.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) الخزانة ٩/ ٣٣٠.
(٢) تقدم الشاهد برقم ٤٦٧.
(٣) البيت من الوافر، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

٤٨٠ ـ عَسى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّىءٍ بَعْدَ هذِه سَتُطْفِىءُ غُلاَّتِ الكُلى والجوانِحِ[1]
[ص ١٣٠ س ٢٦]

استشهد به على ندور السين في خبر «عسى» عِوضًا من: «أن».

والبيت من شواهد الرضيّ على أن «السين» في قوله: «ستطفىء» قائمةٌ عند المتأخرين مقام «أن» لكونهما للاستقبال.

قال الزّمخشريّ[2]: ولمّا انْحَرفَ الشّاعر في البيت عمّا عليه الاستعمال جاء بالسين التي هي نظيرة: «أنْ». يعني لما لم يأت الشّاعر بما حقّه أن يجيء به مع عسى في الخبر وهو «أنْ» أتى بما يقوم مقامه في الدّلالة على الاستقبال وهو «السّين»، على أن ذلك شاذٌ.

وكما دخل «أنْ» في خبر «لعلّ» حملاً على «عسى»، دخل «السّين» في خبر «عسى» حَمْلاً على «لعلّ».

والبيت من جملة أبيات لقسام بن رَواحة السِّنْبسي وهي من شعر الحماسة.

* * *

٤٨١ ـ أكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائمًا (لا تكْثُرَنْ إنّي عَسِيتُ صائما)[3]
[ص ١٣٠ س ٢٧]

استشهد به على نُدور مجيء خبر «عسى» اسمًا مفردًا.

قال ابن هشام[4]: طعن في هذا البيت عبد الواحد الطّراح وقال هو بيت مجهول، ولم ينسبه الشّرّاح إلى أحد، فسقط الاحتجاجُ به.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقسام بن رواحة في الخزانة ٩/٣٤١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٦٠، وشرح شواهد المغني ٤٤٥، والمؤتلف والمختلف ١٢٧، ومعجم الشعراء ٣٤٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٦٠، وحاشية يس على شرح التصريح ١/٢٠٦، وشرح المفصل ٨/١٤٨، ومغني اللبيب ١٥٣.

(٢) المفصل ٣١٨.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨٥، والخزانة ٩/٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢، والخصائص ١/٨٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣، والمقاصد النحوية ٢/١٦١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٧٥، وتخليص الشواهد ٣٠٩، والخزانة ٨/٣٧٤، ٣٧٦، والجنى الداني ٤٦٣، وشرح الأشموني ١/١٢٨ (١/٢٥٩)، وشرح شواهد المغني ٤٤٤، وشرح ابن عقيل ١٦٤، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٢، وشرح المفصل ٧/١٤، ومغني اللبيب ١/١٥٢، والمقرب ١/١٠٠.

(٤) مغني اللبيب ١/١٥٢.

ولو صحّ ما قال لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيتٍ قد عُرِفَ قائلوها، وخمسين بيتًا مجهولة القائلين[١].

قال عبد القادر: الشاهد الذي جهل قائله إن أنشده ثقة كسيبويه وابن السّراج والمبرّد ونحوهم فهو مقبول يعتمد عليه، ولا يضرّ جهل قائله، فإن الثِّقة لو لم يعلم أنه من شعر مَنْ يصحّ الاستدلالُ بكلامه لما أنشده.

ومعنى البيت: أيُها العاذل المُلِحُّ في عَذْله إنه لا يُمكن مقابلة كلامك بما يناسبه من السّبّ فإني صائم.

ورُوي: «لا تَلْحني» مكان: «لا تُكْثِرَنْ» وهو بفتح التاء.

قال عبد القادر: الشّاهد في قوله: «صائمًا» فإنه اسم مفرد جيء به خبرًا لـ«عسى»، كذا قالوا.

والحقّ خلافه وأنَّ: «عسى» هنا فِعل تامّ خبريّ لا فعل ناقص إنشائي وساق بحثًا طويلاً يدلّ على تحريره فراجعه في شواهد الرّضيّ.

* * *

٤٨٢ ـ (فـأُبـتُ إلـى فَـهْـمٍ ومـا كِـدْتُ آيِـبًـا) وكَم مِثْلِها فارَقْتُها وَهْيَ تَصْفِرُ[٢]

[ص ١٣٠ س ٢٨]

استشهد به على مجيء خبر «كاد» مفردًا، وهو مع ذلك نادرٌ كما بيَّنه في الأصل.

وقال في التوضيح وشرحه[٣]: وشذّ مجيئه؛ يعني خبر كاد؛ مفردًا بعد كاد وعسى كقوله: «فأُبْتُ إلى فهم» البيت.

فأتى بخبر كاد مفردًا وهو: «آئبًا» اسم فاعل من آب: إذا رجع، ويروى: «وما كنت آيبًا».

و«أُبتُ» بضم الهمزة، وسكون الموحدة: بمعنى: رجعت، و«فَهْم» بفتح الفاء وسكون الهاء: أبو قبيلة، وهو فَهْم بن عمرو بن قيس بن عيلان. و«كم» خبرية،

---

(١) انتهى كلام ابن هشام، وعدد الشواهد في الكتاب ١٠٩٧، منها خمسون بيتًا لا يعرف قائليها.

(٢) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ٩١، وتخليص الشواهد ٣٠٩، والخزانة ٨/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦، والخصائص ١/ ٣٩١، وشرح التصريح ١/ ٢٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ٦٢٩، واللسان (كيد)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٦٥، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٤٤، وأوضح المسالك ١/ ٣٠٢، والخزانة ٩/ ٣٤٧، ورصف المباني ١٩٠، وشرح ابن عقيل ١٦٤، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٢، وشرح المفصل ٧/ ١٣، وعمدة الحفاظ (كيد).

(٣) شرح التصريح ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

و«مِثلها» تمييز مجرور بالإضافة، و«الهاء» المضاف إليها ترجع إلى القبيلة، وتصفر من صفير الطائر.

والمعنى: فرجعت إلى القبيلة المسماةِ بفَهْم، وما كدت راجعًا، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تَصْفِر .اهـ.

واعلم أنّ ابن جنّي قال: إن أصل خبر «كاد» أن يكون اسمًا مفردًا كما في هذا البيت.

وقال: إنّ الشاعر استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: كدت أقوم، أصله كدت قائمًا، ولذلك ارتفع المضارع أي لوقوعه [١٠٨] موقع الاسم فأخرجه على أصله المرفوض كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع نحو: صرف ما لا ينصرف، وإظهار التّضعيف، وتصحيح العلل، وما جرى مُجْرى ذلك .اهـ.

والبيت من جملة أبيات لتأبط شرًا، سَبَبُها أنّ بَني لحْيان من هُذَيل وكانوا أعداء له أخذوا عليه طريق جبل وجدوه فيه يشتار عَسَلاً لم يكن له طريق غيره، وقالوا له: استأسر أو نقتلك فكره أن يستأسر، فصبّ ما معه من العسل على الصّخر، ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الأرض من غير طريق، فصار بينه وبينهم مسيرة ثلاثة أيام، فنجا منهم.

* * *

٤٨٣ ـ (وقَدْ جَعَلَتْ قَلوصُ بني سُهيل مِنَ الأكْوَارِ مَرْتَعُها قَريبُ)(١)

[ص ١٣٠ س ٢٩]

استشهد به على ورود خبر: «جَعَل» جملة اسميّة نادرًا، وفي التوضيح أنه شاذّ، والفرق بين النّادر والشّاذّ معلوم.

ولفظ التّوضيح وشرحه: وشذّ مجيء الجملة الاسمية خبرًا بعد جعل في قوله في الحماسة: «وقد جعلت» الخ.

قال المصرّح: فَقَلوص بفتح القاف: الشّابة من النّوق اسم جعل، و«مرتعها قريب» جملة اسمية خبر جعل، وأصله: يَقْرُب مرتعها فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية، قاله الموضح في شرح الشواهد.

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٢٠، والخزانة ٥/ ١٢٠، ٩/ ٣٥٢، وشرح الأشموني ١/ ١٢٨ (١/ ٢٥٩)، وشرح التصريح ١/ ٢٠٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١٠، وشرح شواهد المغني ٦٠٦، ومغني اللبيب ٢٣٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٠.

ويروى: «ابنَيْ سُهيل» بالتثنية. «ومن الأَكْوار» متعلق بـ«قريب» وهي إما جمع كُور بضم الكاف، وهو الرَّحْل بأداته، أو جمع كَور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الإبل. والمرتع: مكان الرتوع.

والمعنى: أنّ هذه القلوص حصل لها إعياءٌ وتعبٌ، وكَلال، فلم تَبْعُد من الأكوار، بل رتعت بالقُرْب منها.

قال ابن ملكون[1] فيما له على الحماسة: «وقيل: جعل بمعنى صَيَّر، ثم اختلف فقيل: أُلغِيت على حدّ إجازة الأخفش: ظنَنت زيدٌ قائم. وقيل: الأصل: جعلته أي جعلت القَلوصَ الأمر والشأن كما قالوا: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ. انتهى.

واعترضه الموضّح في الحواشي بأن أفعال التصيير لا تلغى.

والبيت ثالث أبيات من الحماسة غير منسوبة.

* * *

٤٨٤ ـ (ما كانَ ذَنْبِيَ في جارٍ جَعَلْتُ لَهُ عيشًا وقَدْ ذاقَ طَعْمَ الموْتِ أَوْ كَرَبا)[2]

[ص ١٣١ س ١٢]

استشهد به على حذف خبر: «كرب»، والتقدير: أو كَرَب يذوقُه، أي طعْم الموت، ومعناه: دنا منه. وضمير المتكلّم لبغيض بن عامر بن شماس، وليس هو صاحب الشعر حقيقة بل هو للحطيئة متكلمًا به على لسانه، يعني: ما ذنبي في جار أحسنت إليه بعد أن ذاق طعم الموت أو قرب من ذوقه.

والبيت من قصيدة للحطيئة يهجو بها الزّبرقان بن بَدْر، ويمدح بَغيضًا المتقدم، وقصته معهما مشهورة، فلا نطيل بها. وروى أبو حيان:

ما كان ذنْبُك في جارٍ جَعَلْتُ له عَيْشًا وقد كان ذاق الموْتَ أو كَرَبا

* * *

٤٨٥ ـ (وماذا عسى الحجّاجُ يبلُغ جَهْدَهُ) إذا نحنُ جاوَزْنا حَفيرَ زيادِ[3]

[ص ١٣١ س ١٦]

---

(١) ابن ملكون: إبراهيم بن محمد بن منذر، نحوي؛ من أهل إشبيلية مولدًا ووفاة. من كتبه «المنهج» جمع فيه بين كتابي ابن جني: التنبيه والمبهج على الحماسة، توفي ٥٨١هـ. انظر الأعلام ١/٥٩ ـ ٦٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ١٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٦٠، وشرح التصريح ١/٢٠٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٧٧، ومعجم ما استعجم ٤٥٩، والمقاصد النحوية ٢/١٨٠، ولمالك بن=

استشهد به على أن: «عسى» ترفعُ السَّببيّ، وهذا على رواية الرّفع.

وقال في التوضيح وشرحه[(١)]: ويجوز في خبر «عسى» خاصة أن ترفع «السببيّ» وهو الاسم الظّاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقوله، وهو الفرزدق حين هرب من الحجّاج لما توعّده بالقتل، وأنشد البيت.

ويروى بنصب «جَهدَه» على المفعولية بـ«يبلغ»، ورفعه على الفاعلية به، وهو محلّ الاستشهاد، فإنه متّصل بضمير يعود على الحجّاج الذي هو اسم «عسى».

وفيه ردٌّ على أبي حيّان حيث منع من ذلك في: «النُّكَت الحسان».

و«حفير زياد»: موضع بين الشّام والعراق.

واستشهد به العينيّ[(٢)] أيضًا على مجيء خبر: «عسى» بدون: «أن» وهو قليلٌ.

* * *

٤٨٦ ـ وأَسقيه حتى كادَ مما أَبثُّهُ ... تُكَلِّمني أحجارُهُ وملاعِبُهُ[(٣)]

[ص ١٣١ س ١٨]

[١٠٩] استشهد به على رَفع خبر: «عسى» السّببيّ، فاسم «كاد» ضمير يعود على: «رَبْع» المذكور قبل الشّاهد في بيت وهو:

وَقَفتُ على رَبْعٍ لِميَّة ناقتي ... فما زِلْتُ أَبْكي عنده وأُخاطِبُهُ

«وتكلّمني» خبره، وهو رافع للسببيّ وهو أحجاره.

والبيت من قصيدة لذي الرّمة، وسيأتي مزيدُ كلام عليه في الذي بعده.

* * *

٤٨٧ ـ (**وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني**) ... **ثَوْبي فأَنْهَضُ نَهْض الشّارب الثَّمِلِ**[(٤)]

[ص ١٣١ س ١٩]

= الريب في ديوانه ٥١، والخزانة ٢/ ٢١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٠٨، وشرح الأشموني ١/ ١٣٠ (١/ ٢٦٤).

(١) شرح التصريح ١/ ٢٠٥.

(٢) المقاصد النحوية ٢/ ١٨٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٨٢١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٤، وشرح التصريح ١/ ٢٠٤، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩١، ٩٢، وشرح شواهد الشافية ٤١، والكتاب ٤/ ٥٩، واللسان (سقى، شكا)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٦، والممتع في التصريف ١٨٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٠٧، وشرح الأشموني ١/ ١٣٠ (١/ ٢٦٤)، والصاحبي ٢٢٦.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٤٦٠.

الشّاهد فيه كالّذي قبله، والبيت والّذي قبله من شواهد التصريح، ولفظه. وشرط الفعل ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكونَ رافعًا لضمير الاسم، فأما قوله: وهو أبو حيّة النّمريّ: «وقد جعلت» الخ، وقوله: «وأسْقيه حتى كاد» الخ فـ«ثوبي» في البيت الأول، و«أحجارهُ» في البيت الثّاني بدلٌ من اسمَي «جعل» في الأول، وكاد في الثّاني بدلَ اشتمال، لا فاعلان بـ«يُثقلني»، و«تُكَلِّمني»، بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما، والتقدير:

جعل ثوبي يثقلني، وكادت أحجاره تكلّمني، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه، لأنه المقصود بالحكم، والمعتمد عليه في الإخبار غالبًا، وأَغْنَى ذلك عن عَوده إلى المُبْدل منه فسقط ما قيل: إنّه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسْمي: «جعل» و«كاد»، وتقدّم أن ذلك شَرْط.

وفي البيت الأول تأويلان آخران ذكرهما الموضّح في الحواشي.

وفي البيت الثاني ستة تآويلَ أُخَر، ذكرها الخَضراويّ، تركْتُ الجميعَ خَوْف الإطالة .اهـ.

ونقل البغداديّ عن ابن مالك أنّه قال: وربما جاء خبر جعل جملة اسميّة وفعلية مصدرة بإذا، قال: ولا يخفى أنه إذا جاز تخريجها على ما ثبت لها لا ينبغي العُدول عنه إلى ادّعاء النُّدرة، فإنه لا مانع من جعل: «يُثقِلني» خبرًا لها، ويكون: «ثوبي» بدل اشتمال من التاء في: «جَعَلْتُ» وذلك بتقدير إذا ظرفية لا شرطيّة، انتهى الغرض منه.

وتقدّم أن الرواية الصحيحة: «الشّارب السّكر».

* * *

٤٨٨ ـ (عَسى فَرَجٌ يأتي به اللّهُ إنّه) له كُلَّ يومٍ في خَليقته أَمْرُ[(١)]

[ص ١٣١ س ١٢]

استشهد به على مجيء اسم: «عسى» نكرةً. وفيه شاهد آخر، وهو تجريد: «عسى» من «أَنْ» وهو قليل.

قال العينيّ: إن الضّمير فيه الشأن، وهو اسم «إنَّ»، وخبره الجملة التي بعده، وهي قوله: «له أمر»، فإنه مبتدأ، وقوله: «له» خبره مُقدَّمًا عليه، وقوله: «كُلّ يوم»: كلام إضافيّ نصب على الظّرف.

(١) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن إسماعيل في حاشية شذور الذهب ٣٥١، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٦٦، والصاحبي ١٥٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٢١٤.

ولم أقف على قائل هذا البيت.

* * *

٤٨٩ ـ (سَيُوشِكُ أَنْ تُنيخَ إلى كريمٍ ينالُك بالنَّدى قَبْلَ السُّؤَالِ)[(١)]

[ص ١٣١ س ٢٤]

استشهد به على إسناد: «أوشك» إلى: «أَنْ يَفْعَل»، ويكون «أَنْ والفعل» سادَّين مَسدّ الجزأين. وهذا أصلٌ وينبني عليه فَرْعان:

أحدهما: أنه إذا تقدّم على إحداهن اسم هو المسند إليه الفعل في المعنى، وتأخّر عنها أنْ والفعل نحو: زيد عسى أن يقوم جاز تقديرُها خاليةً من ضمير ذلك الاسم، فتكون مسندةً إلى أن والفعل مُسْتَغنى بهما عن الخبر.

وجاز تقديرها مسندةً إلى الضمير، وتكون أن والفعل في موضع نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرين في حال التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار: هند عست أن تفلح، والزيدان عَسَيا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهندات عَسِين أن يقمن.

ونقول على تقدير الخلوّ من الضّمير: هند عسى أن تفلح، والزيدان عسى أن يقوما، والزّيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن.

وهذا البيت لكُثَيِّر.

* * *

٤٩٠ ـ (تَقولُ بِنْتي قد أتى إناكا يا أبتا عَلَّك أَوْ عَساكا)[(٢)]

[ص ١٣٢ س ١]

[١١٠] استشهد به على أنّ من العرب مَنْ يأتي بالضمير المنصوب نائبًا عن المرفوع، لأنّ: «عسى» رفع الضمير على أنه اسمها.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ١٠٩.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١، والخزانة ٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣، وشرح المفصل ٢/ ٩٠، ٧/ ١٢٣، والكتاب ٢/ ٣٧٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٢، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣١٠، وتهذيب اللغة ١/ ١٠٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦، والإنصاف ١/ ٢٢٢، والجنى الداني ٤٤٦، ٤٧٠، والخصائص ٢/ ٩٦، ورصف المباني ٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥، وشرح المفصل ٢/ ١٢، ٣/ ١١٨، ١٢٠، ٨/ ٨٧، ٩/ ٣٣، واللامات ١٣٥، والمقتضب ٣/ ٧١، ومغني اللبيب ١/ ١٥١، ٢/ ٦٩٩.

وقد ذكر في الأصل الخلاف على جهة الإيجاز، لكن رُبّما تطلّع من له عناية بالبحث إلى إيضاحه، وسأذكر ما يتعلّق به في الذي بعده.

* * *

٤٩١ ـ فَقُلْتُ عَساها نارُ كَأْسٍ لَعَلَّها تَشَكّى فَآتي نَحْوَها فأعُودُها[1]

[ص ١٣٢ س ٣]

الشاهد فيه كالذي قبله.

والبيتُ والّذي قبله استشهد بهما في «التوضيح» على هذا المعنى.

قال في التصريح[2]: وما ذكره الموضّح من أن الضمير المتّصل بعسى هو اسمه، وهو في موضع نصب، وما بعده خبرُهُ هو مذهب سيبويه.

وذهب المبرّد والفارسيّ: إلى أن الضمير خبر: «عسى» مقدّمًا، وما بعده اسمها مؤخرًا.

وردّ قولهما بأمرين: أحدهما: أداؤه إلى كون خبر «عسى» اسمًا مفردًا، وهو ضرورة أو شاذّ جدًا.

والثاني: أن مَن قال: «أو عساها» فقط اقتصر على فِعْلٍ ومنصوبِهِ دون مرفوعه، ولا نظير لذلك.

ولا يَرِدُ هذا على سيبويه، لأنه يرى أنّ «عسى» الذي ينصب الاسم حرف؛ فهو نظير: إنَّ مالاً وإنّ ولدًا.

وذهب الأخفش: إلى أن الضّمير المنصوب في موضع رفع على أنه اسمها، وما بعده خبرها، وأنه وضع المنصوب موضع المرفوع، ويردّه: «فقلت عساها نارُ كأسٍ» برفع «نار»، اهـ.

و«كأس»: اسم امرأة كان الشّاعر مغرمًا بها.

ومعنى: «لعلّها تَشَكّى» الخ أي لَعَلّها تَمْرَض، فأجعل ذلك وسيلة لزيارتها.

والبيت من قصيدة لصخر بن جعد الخضريّ.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لصخر بن جعد الخضري في شرح التصريح ١/٢١٣، وشرح شواهد المغني ٤٤٦، والمقاصد النحوية ٢/٢٢٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٢٩، والجنى الداني ٤٦٩، والخزانة ٥/٣٥٠، ومغني اللبيب ١٥٣.

(٢) شرح التصريح ١/٢١٣.

٤٩٢ - أَنَحْوِيَّ هذا العَصْرِ ما هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ في لِسانَيْ جُرْهُم وثَمودِ
إذا اسْتُعْمِلَتْ في صُورَةِ الجَحْدِ أُثْبِتَتْ وإنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقامَ جُحودِ[١]

[ص ١٣٢ س ٩]

ساق هذين البيتين على شُيوع أن نفي: «كاد» إثبات، وإثباتُها نَفْيٌ.

وقد أجاب هذا اللّغز الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله[٢]:

نَعَم. هِيَ كادَ المرْءُ أن يَرِدَ الحِمَى فَتَأْتي لإثْباتٍ بِنَفْيٍ وُرُودِ
وفي عَكْسِها ما كادَ أَنْ يَرِد الحِمَى فَخُذْ نَظْمَها فالعِلْمُ غَيْرُ بَعيدِ

وقال أيضًا في شرح الكافية: قد اشتهر القول بأن «كاد» إثباتها نَفْيٌ ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزًا فقيل: «أنحوي هذا العصر» الخ. ومراد هذا القائل «كاد».

ومَن زعم هذا فليس بمصيب؛ بل حكم «كاد» حكم سائر الأفعال في أن معناه مَنْفِيّ إذا صحبها نَفْيٌ، وثابت إذا لم يصحبها، فإذا قال قائل: كاد زيد يبكي فمعناه: قارب زيد البكاء، فالمقاربة ثابتة ونفس البكاء منتف.

فإذا قال: لم يكد يبكي، فمعناه: لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، ونفس البكاء منتفٍ انتفاءً أبْعَد من انتفائه عند ثبوت المقاربة، ولهذا كان قول ذي الرمّة.

إذا غَيَّر النَّأْيُ المحبِّين لم يكَدْ رسيس الهوى من حبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[٣]

صحيحًا بليغًا، لأن معناه: إذا تَغَيّر حبُّ كلّ مُحِبّ لم يقارب حُبّي التَّغَيُّر وإذا لم يقاربه فهو بعيدٌ منه، فهذا أبلغ من أن يقول: لم يَبْرَحْ، لأنه قد يكون غيرُ بارح، وهو قريبٌ من البَراح بخلاف المُخْبَرِ عنه بِنَفْي مقاربة البَراح، وكذا قوله تعالى: ﴿إذا أَخْرَجَ يدَهُ لم يَكَدْ يَراها﴾[٤] هو أبلغ من نَفْي الرؤية من أَنْ يراها، لأنَّ من لَمْ يَرَ قَدْ يُقارِب الرُّؤية، والبيتان لأبي العلاء المعرّيّ. [١١١].

* * *

(١) البيتان من الطويل، وهما للمعري في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٥١ - ٦٥٢ «طبعة مجمع اللغة»، وبلا نسبة في عمدة الحفاظ ٣/ ٤٤٣ (كيد)، (وقد نسبتهما في عمدة الحفاظ إلى المعري نقلاً عن الدر المصون ١/ ١٧٦)، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٨ (١/ ٤٠٠).

(٢) البيتان في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٥٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١١٩٢، والخزانة ٩/ ٣٠٩، ٣١٢، وشرح الأشموني ١/ ١٣٤، وشرح المفصل ٧/ ١٢٤، واللسان (رسس).

(٤) ٤٠/ النور: ٢٤.

[إِنَّ وَأَخَواتُهَا]

٤٩٣ ـ (فَأَصْبَحَ بطْنُ مكّةَ مُقْشَعِرًّا   كأنَّ الأرْضَ ليس بها هِشَامُ)[١]
[ص ١٣٣ س ١٥]

استشهد به على أنّ: «كأنَّ» تكون للتحقيق عند الكوفيِّين.
ثم قال: وخرَّجه ابن مالك على أنّ الكاف للتعليل؛ الخ.
قلت: وفي التّصريح[٢]: ولا حُجَّة لهم يعني الكوفيِّين في قوله: وأنشد البيت.
قال: لأنه محمولٌ على التّشبيه، فإن الأرض ليس بها هشام حقيقةً بل هو فيها مدفون.

* * *

٤٩٤ ـ (أيا شجرَ الخابورِ ما لك مُورِقًا   كأنّك لم تجزعْ على ابن طَرِيفِ)[٣]
[ص ١٣٣ س ١٨]

استشهد به على أنّ: «كَأَنَّ» في البيت السّابق تحتمل أن تكون لتجاهُل العارف، لأنَّها تَرِدُ كذلك كما في هذا البيت.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه ٩٣، والاشتقاق ١٠١، وللحارث بن أسد الأصغر في معجم الشعراء ٤٨٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٧١، وجواهر الأدب ٩٣، وشرح التصريح ١/ ٢١٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ١٥، واللسان (قشم)، ومغني اللبيب ١/ ١٩٢.

(٢) شرح التصريح ١/ ٢١٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لليلى بنت طريف في الأغاني ١٢/ ٨٥، ٨٦، والحماسة الشجرية ١/ ٣٢٨، وشرح شواهد المغني ١٤٨، ولليلى أو محمد بن بجرة في السمط ٩١٣، وللخارجية في الأشباه والنظائر ٥/ ٣١٠، وللفارعة في عمدة الحفاظ ٢/ ٣٩٩ (طرف)، وأمالي القالي ٢/ ٢٧٤، ومعجم البلدان ٢/ ٣٣٤ (خابور)، وبلا نسبة في اللسان (خبر)، ومغني اللبيب ١/ ٤٧.

«الخابور»: نهرٌ بين رأس عين والفُرات من أرض الجزيرة.

و«مورقًا»: اسم فاعل من أَوْرَق على القياس، وأكثر منه: أورق فهو وارقٌ إلاّ أنه خارجٌ عن القياس.

و«ابن طريف»: هو الوليد بن طريف الشَّيبانيّ، كان من رؤساء الخوارج قتله يزيد بن مزيد الشيبانيّ، بعثه إليه الرشيد في جيش.

والبيت من قصيدة لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد المتقدّم.

* * *

٤٩٥ - (لا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْمًا والدَّهرُ قد رَفَعَهْ)[1]

[ص ١٣٤ س ١١]

استشهد به على أن: «علّ» بحذف اللام لغة في لعلّ.

وفيه شاهد آخر وهو حذف نون التوكيد الخفيفة، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها.

ومعنى: «علك أن تركع»: لعلك أن تفتقر بعد غنى، وهو مأخوذ من الركوع في الصلاة.

قال أبو حيان: واختلف في لام: «لعل» الأولى، فقيل: اللام للتأكيد، وقيل: حذفت، لأن كلَّ ما زاد على ثلاثة في الحرف فليس بأصل، كما أنّ ما زاد على أربعة في الأفعال، وعلى الخمسة في الأسماء كذلك.

وقال السّهيليّ: اللاّم الأولى أَصلٌ في لعلّ في أقوى القولين، لأنَّ الزيادة تصرُّفٌ، والحرْفُ وضع اختصارًا، والزّيادة عليه تنافيه، ومجيئُها بغير لام لغةٌ، أو حُذِفَ الحرفُ الأصليُّ، والحذْفُ من جنس الاختصار فهو أولى من الزِّيادة.

والبيت للأضبط بن قُرَيع أحد شعراء الجاهليّة.

* * *

(١) البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/ ١٢٩ «دار الكتب»، والحماسة البصرية ٢/ ٣، وأمالي القالي ١/ ١٠٧، والحماسة الشجرية ١/ ٤٨٤، والخزانة ١١/ ٤٥٠، ٤٥٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥١، وشرح شواهد الشافية ١٦٠، وشرح شواهد المغني ٤٥٣، والمعاني الكبير ٤٩٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٤، والتاج وأساس البلاغة (ركع)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٢١، وأوضح المسالك ٤/ ١١١، وجواهر الأدب ٥٧، ١٤٦، ورصف المباني ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢، وشرح ابن عقيل ٥٥٠، وشرح المفصل ٩/ ٤٣، ٤٤، واللسان (قنس، ركع، هون)، واللمع ٢٧٨، ومغني اللبيب ١/ ١٥٥، والمقرب ٢/ ١٨، والتاج (هون)، وعمدة الحفاظ ٢/ ١١٠ (ركع)، وسيعاد الشاهد برقم ١٣٨٧.

٤٩٦ ـ ولا تَخرِمِ المَولَى الكَرِيمَ فإنّهُ (أخوكَ ولاَ تدري لَعَنَّكَ سائِلُهْ)[1]
[ص ١٣٤ س ١٢]

استشهد به على أنَّ: «لعن» لغةٌ من «لعلّ»، واستشهد به أبو حيّان على ذلك ولم يعزه لأحد.

* * *

٤٩٧ ـ (عُوجا على الطَّلَلِ المُحِيلِ لأنّنا نَبْكي الدِّيارَ كما بَكى ابْنُ خِذام)[2]
[ص ٣٤ س ١٤]

استشهد به على أنَّ: «لعَلَّ» تُبْدل عَيْنُها همزةً، فيقال: «لأَنَّ» كما في البيت.

وأما عُروة بن حزام بالزّاي صاحب عفراء، فإنه إسلاميّ.

والبيت من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكنديّ.

* * *

٤٩٨ ـ (اغْدُ لَعَنّا في الرِّهان نُرسِلُهْ)[3]
[ص ١٣٤ س ١٩]

استشهد به على أنَّ: «لَغَنَّ» بالمعجمة والنّون لغةٌ في: لعلّ، والمعنى: لعلّنا.

والرِّهان: المسابقة، والضّمير لفرس. والشّاهد لأبي النّجم العجليّ.

* * *

٤٩٩ ـ إذا التَفَّ جُنحُ اللّيْلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطاكَ خِفافًا (إنَّ حُرّاسَنا أُسْدَا)[4]
[ص ١٣٤ س ٣١]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المعاني الكبير ٤٩٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١١٤، وجمهرة اللغة ٥٨٠، والحيوان ٢/ ١٤٠، والخزانة ٤/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧ ـ ٣٧٨، وشرح المفصل ٨/ ٧٩، واللسان (خذم)، والمؤتلف والمختلف ١١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ١٩، ورصف المباني ١٢٧.

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ١٦٤، وأمالي القالي ١/ ١٠٨، ٢/ ١٣٤، والعقد الفريد ١/ ١٧٢، واللسان (علل)، وسر صناعة الإعراب ٤٣٣، والسمط ٣٢٨، ٧٥٨، وشرح المفصل ٨/ ٧٩، والممتع في التصريف ١/ ٣٩٥، والمخصص ١٣/ ٢٧٥، وبلا نسبة في رصف المباني ٣٧٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني ٣٩٤، وشرح شواهد المغني ١٢٢، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الخزانة ٤/ ١٦٧، وشرح الأشموني ١/ ١٣٥ (١/ ٢٦٩)، ومغني اللبيب ٣٧.

[١١٢] استشهد به على أنَّ «إنّ» المكسورة تنصب الجزأين عند الفرّاء، ووافق الفرّاء في ذلك بَعْضُ النُّحاة.

وخُرِّج على حذف الخبر، ونصب «أسدًا» على الحاليّة أي تلقّاهم أسدًا، ولا يُعترض بجمود: «أسد»، لأنّهُ مؤوّل بالمشتقّ.

والبيت لابن أبي ربيعة.

* * *

٥٠٠ ـ (إنَّ العَجُوزَ خِبَّةً جَرُوزا) تَأْكُلُ في مَقْعَدِها قَفِيزا[١]

[ص ١٣٤ س ٣١]

استشهد به على نَصْب: «إنّ» للجزأين، «فالعجوز»: اسمُ إنّ، و«خِبّة» خَبرُها وكلاهما رُوي منصوبًا.

و«الخِبَّة»: الخداعة، ويجوز فتح الخاء وكسرها، و«الجروزُ»: كثيرة الأكل، و«القفيز»: مكيالٌ معروف.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٠١ ـ (كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفا قادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفا)[٢]

[ص ١٣٤ س ٣٢]

استشهد به على نصب: «كأنّ» للجزأين، فـ«أُذنَيْه» اسمُها، و«قادمةً» خبرها، وكلاهما رُوي منصوبًا، ولا يعترض بأنّ «أُذنَيْه» مثنًى، و«قادمةً» خبره، والمفرد لا يكون خبرًا عن المثنّى، لأن العُضوين المشتركَيْن في فعلٍ واحد مع اتّفاقهما في النِّسبة يجوز إفراد خَبرِهما، لأنَّ حكمَهما واحدٌ، ومعنى ذلك: أن الأُذنين تشتركان في السّمع.

وقد أُجيب عن هذا البيت بأَجْوبةً:

أحدُهما: أن الشّاعر وهو العُمانِيّ لَحَن، فإنه أنشد الرّشيدَ هذا الرجز في صفة

---

(١) الرجز لأم الهيثم في الفاضل ٢٢، وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ١٧٢، والمقاييس ١/ ٤٤١، وكتاب العين ٦/ ٦٤، وتهذيب اللغة ١٣/ ٢١٥، واللسان (لبز)، والتاج (لبز).

(٢) الرجز لمحمد بن ذؤيب الفقيمي (العماني)، في الخزانة ١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠، والسمط ٨٧٦، وشرح شواهد المغني ٥١٥، وديوان المعاني ١/ ٣٦، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٠، وتخليص الشواهد ١٧٣، وشرح الأشموني ١/ ١٣٥ (١/ ٢٦٩)، ومغني اللبيب ١/ ١٩٣، والمخصص ١/ ٨٢، واللسان والتاج (حرف).

فَرَس، فعلم الحاضرون أنه لَحَن، ولم يهتد أحدٌ منهم لإصلاح البيت إلاّ الرشيد فإنه قال له قل:

تَــخَــالُ أُذنــيــه إذَا تَــشَــوّفَــا

قال المبرد[1]: (والرّاجز ـ وإن كان قد لَحَن ـ فقد أحسن التشبيه).

الثّاني: أن خبر «كأنّ» محذوف، و«قادمة» مفعوله، والتقدير: يحكيان قادمةً.

الثالث: أنّ الرّواية: «قادِمتا، أو قَلَما محرَّفا» بألفات من غير تنوين على أن الأصل: قادمتان، وقلمانِ محرَّفانِ، فحذفت النّون لضرورة الشّعر.

الرابع: أنَّ الرواية تخالُ أذنيه، لا كأَن أُذْنَيْه.

والعامل في «إذا» ما في كأنَّ من التشبيه، والظرف والمجرور يكتفيان برائحة الفعل.

و«تشوّف»: نَصَبَ أُذنيه للاستماع. و«القادمة» إحدى قوادم الطّير، وهي مقاديمُ رِيشة في كل جَناح عشرة، و«القلم»: آلة الكتابة و«المحرّف»: المقطوط لا على جهة الاستواء، بل يكون الشّق الوحشيّ أطول من الشّق الإنسيّ، والعُماني: لقب، واسمه: محمد بنِ ذؤيب وهو من مخضرمي الدّولتين عاش مائة وثلاثين سنة. وقيل: إنه لابن نخيلة.

* * *

٥٠٢ ـ (ألا لَـيْـتَـنـي حَـجَـرًا بِـوادٍ) أَقَامَ وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْني[2]

[ص ١٣٤ س ٣٢]

استشهد به على نصب: «ليت» للجزأين، هما «ياء» المتكلم، و«حجرًا» ويمكن تأويلُه بما في الشّاهد قبله.

ومعنى البيت ظاهر. ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٠٣ ـ (يا لَـيْـتَ أيّام الـصّبـا رَواجِـعا)[3]

[ص ١٣٤ س ٣٣]

(١) الكامل ١٠٤٦، وانظر الخبر في ديوان المعاني، والخزانة.

(٢) البيت من الوافر، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٩١، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٣٥٨.

(٣) الرجز لرؤبة في شرح المفصل ١/١٠٤، وليس في ديوانه، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٠٦، وشرح شواهد المغني ٢/٦٩٠، والتاج (ليت)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٢٦٢، والجنى الداني ٤٩٢، وجواهر الأدب ٣٥٨، والخزانة ١٠/٢٣٤، ٢٣٥، ورصف المباني ٢٩٨، وشرح =

الشّاهد فيه كالذي قبلَهُ، وهو نصب الجزأين بـ«ليت» عند الفرّاء ومَن وافقه. وقدّر الكسائي: «رواجعَ» خَبَرًا لـ«كان» المحذوفة، لأنَّ «كان» تُسْتَعْمل هنا كثيرًا، قال تعالى: ﴿يا لَيْتَها كانت القاضِيةَ﴾[1].

والبصريّون يقدّرون خبر: «ليت» محذوفًا، و«رواجع» حال من ضميره، والتقدير: يا ليت أيام الصّبا لنا رواجع.

وزعم ابن سلاّم[2]: أنّ نَصْب «ليت» للجزأين لغة رؤبة وقومه.

وهذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي ما عرف قائلوها.

* * *

٥٠٤ ـ إنَّ الـذيـنَ قـتـلْـتُـمْ أَمْـسِ سَـيِّـدَهـم لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُم ناما[3]

[ص ١٣٥ س ٧]

[١١٣] استشهد به على مجيء خبر إنَّ جملةَ نَهْي على ما صحّحه ابن عصفور، وتأويل هذا البيت في الأصل فراجعه.

والبيت لأبي مُكْعِت أخي ابن سعد بن مالك يخاطب به بني سعد بن ثعلبة في شأن غلام منهم قتلوه.

* * *

٥٠٥ ـ (لَعلَّهما أنْ يَبْغِيا لَكَ حِيلَةً) وأَنْ يُرْحِبا صَدْرًا بما كُنْتُ أَحْصَرُ[4]

[ص ١٣٥ س ١١]

استشهد به على اختصاص خبر «لعلّ» بجواز دخول: «أن» عليه، هكذا أورده بالياء المثنّاة من تحت، ولعلّها رواية لأنها توافق القياس، وإلاّ فإنّ البيت من شواهد التسهيل في باب الضمائر على مجيء تاء المضارع للغائبتين، فكما تقول: الهندان تخرجان بالتاء المثنّاة من فوق، كذلك تقول: هما تخرجان.

= الأشموني ١/ ١٣٥ (٢/ ٢٧٠)، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٤، وشرح المفصل ١/ ١٠٣، ٨/ ٨٩، والكتاب ٢/ ١٤٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٥، واللسان (ليت).

(١) ٢٧/ الحاقة: ٦٩.

(٢) طبقات فحول الشعراء ٧٨، وقال بعد ذلك: «سمعت أبا عون الحرمازي يقول: ليت أباك منطلقًا، وليت زيدًا قاعدًا وأخبرني أن منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم».

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في الخزانة ١٠/ ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤، ومغني اللبيب ٢/ ٥٨٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٩، وسيعاد البيت برقم ١٧٧٢.

قال أبو حيّان: وقد سمع ذلك عن العرب، وأنشد البيت، وهو من قصيدة لابن أبي ربيعة.

* * *

٥٠٦ ـ (وخَبَّرْتُما أَنْ أنّما بَينَ بيتِهِ ونَجْرانَ أَحْوَى والجنابُ رَطيبُ)[١]
[ص ١٣٥ س ١٨]

استشهد به على جواز وقوع «أَنَّ» بالفتح ومعموليها اسمًا، لأنّ عند الكسائيّ والفرّاء، فـ«أنّما» ومعمولاها اسم «أنَّ» المتقدّمة.

قال أبو حيّان: وهذا بناءً من الفرّاء على أنَّ: «أنَّ» يجوز الابتداء بها. وتقدّم ذلك من مذهبه ومذهب الأخفش وغيرهما في باب الابتداء.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٠٧ ـ فلا تَلْحَنِي فيها فَإِنَّ بِحُبِّها (أخاكَ مُصابُ القلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ)[٢]
[ص ١٣٥ س ٣١]

استشهد به على جواز تقدّم معمول خبر: «إنَّ» على اسمها إذا كان مجرورًا والظّرف يساويه في ذلك.

قال أبو حيّان: وقد تأوّل ذلك أصحابُنا بأن جعلوه متعلّقًا بفعل محذوف تقديره: أعني، كأنه قال: أعني بحُبِّها. وفَصَل بهذه الجملة الاعتراضيَّةَ بين إنّ واسمها.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[٣]: الشّاهد فيه رفعُ «مصاب» على الخبر، وإلغاء المجرور، لأنه من صلة الخبر ومن تمامه، ولا يكون مُسْتقرًّا للأخ ولا خبرًا عنه.

يقول: لا تلُمني في حبّ هذه المرأة، فقد أُصيب قلبي بها، واستولى عليه حبّها فالعزل لا يَصْرِفن عنها.

ويقال: لحيت الرجل: إذا لمته، ولَحَيْتُ العود ولَحَوْته: إذا قشرت لحاءه، وأصْلُ الأول منه.

---

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣١، والخزانة ٨/٤٥٣، ٤٥٥، وشرح الأشموني ١/١٣٧ (١/٢٧٢)، وشرح شواهد المغني ٢/٩٦٩، وشرح ابن عقيل ١٧٨ (١/١٣٠)، والكتاب ٢/١٣٣، ومغني اللبيب ٢/٦٩٣، والمقاصد النحوية ٢/٣٠٩، والمقرب ١/١٠٨.

(٣) شرح الأعلم ١/٢٨٠.

و«الجمّ»: الكثير، و«البَلابل»: الأحزان، وشغل البال. واحدها: بَلْبَال.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٠٨ - (إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتَحَلا وإنّ في السَّفرِ إذْ مَضَوا مَهَلا)(١)

[ص ١٣٦ س ٣]

استشهد به على جواز حذف خبر إنَّ إذا كان ظرفًا لقرينة.

قال في الأصل: أي إنَّ لنا في الدنيا مَحَلاً، وإنّ لنا عنها مرتحلاً.

واستشهد به أبو حيَّان على هذا المعنى. قال: ذهب في هذا البيت إلى أنّ المعنى: إنّ لنا محلاً في الدّنيا ما كنا أحياء، ومرتحلاً إذا متنا.

وقال أبو عمرو الشّيبانيّ: إنَّ في الدنيا مَحَلاً ومُرْتَحَلاً؛ أي: نعيمًا ونومًا.

والبيت من شواهد سيبويه على ما في الأصل هنا، قال الأعلم(٢): المعنى: إنَّ لنا محلاً في الدّنيا ومرتحلا عنها إلى الآخرة.

وأراد: السّفْر: مَنْ رَحَل من الدنيا، فيقول في رحيل مَنْ رحل ومضى أي: مَهَلٌ لا يرجع. ويروى: مثلاً، أي فيمن مضَى مثلٌ لمن بقي أي سَيفْنى كما فني.

والبيت للأعشى.

* * *

٥٠٩ - (أتَوني فقالوا: يا جميلُ تبدَّلَتْ بُثَينَةُ أبْدالاً. فَقُلْتُ لَعَلَّها)(٣)

[ص ١٣٦ س ٦]

استشهد به على حذف خبر: «لعلّ» والتقدير: لعلها تبدلت.

واستشهد به أبو حيّان مرة على هذا، ومرة على مجيء لعل للإشفاق وبعد

(١) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ٢٨٣، والخزانة ١٠/ ٤٥٢، ٤٥٩، والخصائص ٢/ ٣٧٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧، والكتاب ٢/ ١٤١، واللسان (رحل)، والمحتسب ١/ ٣٤٩، والتاج (حلل)، ومغني اللبيب ١/ ٨٢، والمقتضب ٤/ ١٣٠، والمقرب ١/ ١٠٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥، والخزانة ٩/ ٢٢٧، ورصف المباني ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٨، ٢/ ٦١٢، وشرح المفصل ٨/ ٨٤، والصاحبي ١٣٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٢.

(٢) شرح الأعلم ١/ ٢٨٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٥٠، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٠.

البيت: [١١٤]

وعلَّ حِبالاً كنتُ أَحْكَمْتُ فَتْلَها ... أُتِيح لها واشٍ رفيقٌ فَحلَّها

وهما لجميل يعاتب بهما بُثَينة.

* * *

٥١٠ ـ (إنّ اختيارَكَ ما تَبْغِيه ذَا ثِقَةٍ ... باللَّهِ مُسْتَظْهِرًا بالحزمِ والجَلَدِ)(١)

[ص ١٣٦ س ٩]

استشهد به على وجوب حذف خبر «إنّ» إذا سدّ حال مسدّه.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان قال المصنّف: قد يُحذف أيضًا وجوبًا لسدّ الحال مسدّه كما كان ذلك في الابتداء، فيقال: إنّ ضربي زيدًا قائمًا، وإنّ أكثر شُربي السّويق ملتوتًا، ومثله قول الشاعر:

وأنشد البيت ولم يُعْزه.

* * *

٥١١ ـ (ألا لَيتَ شعري كَيفَ حادِثُ وَصْلِها) ... وكيف تُراعي وُصْلةَ المتَغَيِّبِ(٢)

[ص ١٣٦ س ١٠]

استشهد به على وجوب حذف خبر «ليت» إذا أُرْدِف باستفهام.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان ما مفاده: أن الزّجاج والمبرّد ذهبا: إلى أن جملة الاستفهام خبر لليت. قال: ولا يصح هذا المذهب، لأنه يؤدي إلى وقوع الجملة خبرًا لليت، ولا يجوز ذلك في: «ليت» ولا في أخواتها، وأيضًا فإن الجملة الواقعة خبرًا ليست المبتدأ في المعنى، ولا بدّ فيها من رابط يربط المبتدأ بالخبر، ولا رابط، فلا يجوز أن يكون خبرًا، ثم أجاب أبو حيّان بما يقوي مذهب الزّجاج والمبرّد. قال: وتحقيقه أن شعري بمعنى معلومي، فالجملة نفسُ المبتدأ في المعنى فلا يحتاج إلى ضمير.

والبيت لامرىء القيس.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٣٥٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٤٢، والأشباه والنظائر ٥/ ٩١.

٥١٢ ـ (فلو كُنتَ ضَبِّيًا عَرَفْتَ قَرَابَتي ولكنَّ زَنْجِيٌّ عَظيمُ المشافِرِ)[(١)]
[ص ١٣٦ س ١٤]

استشهد به على جواز حذف اسم: «إنّ» والتقدير: ولكنك زَنْجِيّ.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم: الشّاهد فيه رفع: «زَنْجيّ» على الخبر، وحذف اسم «لكنّ» ضرورة. والتقدير: ولكنك زَنْجيّ. ويجوز نصب زنجيّ بـ«لكنّ» على إضمار الخبر وهو أقيس، والتقدير: ولكن زنجيًا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي.

والبيت للفرزدق يهجو رجلاً من ضَبَّة، فنفاه عنها، ونسبه إلى الزّنج.

وأصل المِشْفَر للبعيرِ فاستعاره للإنسان لما قصد به تشنيع الخَلْق.

والقرابة التي بين ضَبَّة وبينه: أنه من تميم بن مرّ بن أُد بن طابخة، وضَبّة هو ابن أُدّ بن طابخة.

وقافية البيت اشتهرت عند النحويين كذا، وصوابه:

ولكن زنجيًا عظيمًا مشافِرُهْ

وبعده:

متتّ له بالرَّحم بيني وبَيْنَهُ فألفيته مِنّي بعيدًا أَواصِرُهْ

* * *

٥١٣ ـ (فَلَيتَ دَفَعتَ الهمَّ عنّي ساعةً) فبِتْنا على ما خيَّلتْ ناعِميْ بالِ[(٢)]
[ص ١٣٦ س ١٥]

استشهد به على ما في البيت قبله، والتّقدير: فَلَيْتَك.

قال ابن عصفور: يحتمل أن يكونَ المحذوفُ ضَمير الشّأن، ويكون التقدير: فليته دفعت، ويكون هذا مما يَقْبُحُ في الكلام والشّعر لما يلزم من ولاية الفعل لليت.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨١، وجمهرة اللغة ١٣١٢، والخزانة ١٠/ ٤٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١، وشرح المفصل ٨/ ٨١، ٨٢، والكتاب ٢/ ١٣٦، واللسان (شفر)، والمحتسب ٢/ ١٨٢، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٨٢، والجنى الداني ٥٩٠، والخزانة ١١/ ٢٣٠، ورصف المباني ٢٧٩، ٢٨٩، ومجالس ثعلب ١٢٧، ومغني اللبيب ٢٩١، والمنصف ٣/ ١٢٩، وسيعاد البيت برقم ٨٨٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٧، ونوادر أبي زيد ٢٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٨٣، والخزانة ١٠/ ٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٤، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٨، وسيعاد البيت برقم ٥٤٥.

ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب، ويكون التقدير: فليتك دفعت الهمّ. وحَمْلُها على هذا الوجه أَوْلى، لأنه لا يلزم فيه من القُبْح ما يَلْزم في الوجه الأوّل.

ومعنى البيت ظاهر. ولم أعثر على قائله.

* * *

٥١٤ ـ (كأنَّ على عِرْنينه وجَبينِه أقام شعاعُ الشَّمسِ أو طلعَ البدْرُ)[١]

[ص ١٣٦ س ٢٠]

استشهد به على استحسان حذف اسم «كأنّ» حيث لم يلها اسم يصحّ عملُها فيه، والّذي وليها هنا جارٌّ ومَجرور.

والبيت من شواهد الرّضيّ على أن حذف ضمير الشأن في غير الشعر يجوز بقلّة، إنْ لم يلِ هذه الأحرف [١١٥] فعل صريح كما في البيت، ومثله في الكلام جائز بقلّة نحو: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ.

و«العِرْنين» بالكسر: مقدّم الأنف، و«الجبين»: ناحية الجَبهة من محاذاة النَّزعة[٢] إلى الصُّدْغ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٥١٥ ـ (إنَّ مَنْ يَدخُلِ الكنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فيها جآذِرًا وظِبَاءَ)[٣]

[ص ١٣٦ س ٢١]

الشّاهد فيه كالذي قبله.

والبيت من شواهد الرّضيّ على أنَّ ضمير الشّأن يجوز حذفه في الشّعر كثيرًا، بخلاف اسم هذه الحروف، فإنه وإن اختصّ حذفه بالشّعر فإنما ورد بضعْفٍ وقِلّة.

قال عبد القادر البغدادي: وإنّما لم يُجْعَل «مَنْ» اسمها، لأنّها شرطيّة بدليل جزمها الفعلين، والشّرط له الصّدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٠٢، والخزانة ١٠/٤٤٩.

(٢) النزعة: انحسار الشعر من جانبي الرأس.

(٣) البيت من الخفيف، وهو للأخطل في الخزانة ١/٤٥٧، وشرح شواهد المغني، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٤٦، وأمالي ابن الحاجب ١/١٥٨، والخزانة ٥/٤٢٠، ٩/١٥٥، ١٠/١٤٤٨، ورصف المباني ١١٩، وشرح المفصل ٣/١١٥، ومغني اللبيب ١/٣٧، وأمالي ابن الشجري ١/٢٩٥، والمقرب ١/١٠٩، ٢٧٧.

«الكنيسة» هنا: مُتَعبَّد النّصارى، و«الجآذر»: جمع جُؤْذُر بضم الذال المعجمة ويجوز فتحها: ولدُ البقرة الوحشيّة، و«الظباء»: الغزلان.

يقول: مَن يدخل الكنيسة يَلْق فيها أشباه الجآذر النّصارى، وأشباه الظباء من بناتهم. والبيت للأخطل نسبه له غير واحد.

* * *

٥١٦ ـ (وكنتُ أُرَى زَيدًا كما قِيلَ سَيِّدًا إذَا أنَّهُ عَبْدُ القَفا والَّلهازِمِ)(١)

[ص ١٣٨ س ٢]

استشهد به على جواز فتح: «إنَّ» وكسرها بعد «إذا» الفجائية نِسبةً إلى الفُجَاءة بِضم الفاء والمدّ، والمراد بها الهجوم والبَغْتَة، تقول: فاجأني كذا: إذا هجم عليك بَغْتةً، والغرضُ من الإتيان بها الدّلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة.

وأُرَى بضم الهمزة بمعنى: أظنّه يتعدّى إلى اثنين، وهما: «زيدًا» و«سيِّدًا» وما بينهما اعتراض.

«فإذا أنه» في البيت يروى بكسر إنّ وفتحها.

و«اللّهازم»: جمع لِهْزمة بالكسر، وليس للإنسان إلاّ لِهزمتان، فجمعهما بما حولهما باعتبار أجزائهما.

ولهزمتا الإنسان: عظمان ناتئان تحت الأذنين وقيل لهما: مضغتان في أصل الحنك.

وقولهم: فلان عبد القفا معناه: أنه ذليل.

والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعْرف قائلوها.

* * *

٥١٧ ـ (لو أَنَّ حيًّا مُدْرِكُ الفَلاحِ أَدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ)(٢)

[ص ١٣٩ س ٢٨]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٣٨، وتخليص الشواهد ٣٤٨، والجنى الداني ٣٧٨، ٤١١، وجواهر الأدب ٣٥٢، والخزانة ١٠/ ٢٦٥، والخصائص ٢/٣٩٩، وشرح الأشموني ١/١٣٨ (١/ ٢٧٦)، وشرح التصريح ١/ ٢١٨، وشرح شذور الذهب ٢٦٩، وشرح ابن عقيل ١٨١ (١/ ١٣٢)، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٨، وشرح المفصل ٤/٩٧، ٨/ ٦١، والكتاب ٣/١٤٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٤، والمقتضب ١٢/ ٣٥١.

(٢) الرجز للبيد في ديوانه ٣٣٣، وجمهرة اللغة ٥٥٥، والخزانة ١١/ ٣٠٤، وشرح شواهد المغني=

استشهد به على وقوع خَبر: «إنّ» مشتقًّا كما هو الأكثر ومُلاعب الرّماح: هو أبو بَراء، يلقب بملاعب الأسنة لقول أوس بن حجر فيه:

ولاعــب أطــراف الأســنّــة عــامِــرٌ فراح له حظّ الكتيبة أجْمَعُ[(١)]

وهو عمّ لبيد بن ربيعة صاحب البيت الشاهد، وإنّما قال لبيد: ملاعب الرماح لأجل الضّرورة.

واسم ملاعب الأسنّة: عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، وكان أخذ أربعين مِرباعًا في الجاهليّة، وهو أحد الفُرسان الذين يُضرب بهم المثَل في الشّجاعة والإقدام[(٢)].

* * *

٥١٨ - (فــإنّــكَ مَــنْ حــارَبْــتَــهُ لَــمُــحــارَبٌ شَــقِــيٌّ ومَــنْ ســالَــمــتــهُ لَــســعــيــدُ)[(٣)]

[ص ١٣٩ س ١٠]

استشهد به على جواز دخول اللاّم على ثاني الجزأين من الجملة الواقعة خبرًا لـ«إنّ».

وقال ابن العلج: إنّ دخولها على ثاني الجزأين شاذّ، قال: وإنّما كان صدر الجملة الاسميّة أولى في القياس، لأنّها كصدر الجملة الفعلية، ومحلّ اللام في الفعليّة صَدْرُها، فكذلك من الجملة الاسمية.

و«محارَبٌ» في البيت بالباء، وقد تلقيته عمَّن يُوثق به بالفاء وهو المناسب للمعنى، يقال: رجلٌ مُحَارفٌ بفتح الرّاء أي محدودٌ محرومٌ.

ولم أعثر على قائله [١١٦].

* * *

٥١٩ - (إنّي لعند أَذى المولى لذو حَنَقٍ) وإنّ حِــلْــمــي إذَا أُوذِيــتُ مُــعْــتــادُ[(٤)]

[ص ١٣٩ س ١٣]

= ٢/٦٦٣، واللسان والتاج (لعب)، والمقاصد النحوية ٤/٤٦٦، ولبنت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية ١/٣٢٩، وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٨٢، ومغني اللبيب ١/٢٧٠، وجمهرة اللغة ٥٥٥.

(١) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٥٨، والخزانة ٢/٢٥٠.

(٢) من الأمثال: «أفرس من ملاعب الأسنة»، والمثل في مجمع الأمثال ٢/٨٦، وجمهرة الأمثال ٢/١٠٨، والمستقصى ١/٢٧٠، والدرة الفاخرة ١/٣٣٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي عزة عمرو بن عبد الله في المقاصد النحوية ٢/٢٤٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٥٨، ٣٦١.

(٤) البيت من البسيط، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

استشهد به على دُخول اللاّم على معمول الخبر إذا كان متوسّطًا.

وفي هذه المسألة خلاف، ذكره أبو حيّان، قال: ذهب المبرّد إلى أنه يجوز دخول هذه اللام على معمول الخبر المقدّم، وعلى الخبر، فتقول: إنّ زيدًا لطعامَك لآكلٌ، تعاد اللاّم توكيدًا.

وذهب الزّجّاج: إلى منع ذلك، نقل هذا الخلاف عن ابن عصفور.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٥٢٠ ـ (إنّ امْـرَءًا خَـصَّـنـي عَـمْـدًا مـودّتَـهُ   على التّنائي لَعِنْدي غيرُ مَكْفُورِ)(١)

[ص ١٣٩ س ١٦]

استشهد به على إعادة اللاّم ضرورةً حيث لم يَعُدْ [إلاّ](٢) مع ما دخل عليه أو مع ضميره.

واستشهد به أبو حيّان في شرح التسهيل قال: ومثال إنّ زيدًا لطعامك آكلٌ ما أنشد الكسائيّ، وأتى بالبيت قال: قال الأستاذ أبو عليّ: أتى بالبيت شاهدًا على: إنَّ زيدًا لفيها قائم.

والعامل في: «عندي» ما في «غير مكفور» من معنى الفعل، كأنه قال: متعمدٌ عندي.

ولا يكون العاملُ فيه: «مكفور» وَحْدَهُ، لأن تقديمَ المعمول يُؤْذِن بتقديم العامل، ولا يصحّ تقديم العامل هنا، لأنه مضاف إليه، وهو لا يتقدّم على المضاف.

وحمله قوم على أنّ ما بعد المضاف عَمِل فيما قبله، لأنه في تقدير: «لا» كما تقول: في زعمهم أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ، لأنه في تأويل: «الضّارب» ولا يصحّ ذلك في مثل إذا قلت: «مثلُ ضاربٍ» لأنّها ليست في تقديره فقالوا البيت على ذلك.

قال ابن عصفور: قيل: وهذا إنما يجوز في الظّرف والمجرور.

ومعنى البيت ظاهر. ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٧٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣، والكتاب ٢/ ١٣٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٤، ورصف المباني ١٢١، ٢٣٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٠، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٣، وشرح المفصل ٨/ ٦٥، وسيعاد البيت برقم ١٢٢٧.

(٢) إضافة من همع الهوامع.

٥٢١ ـ (وأَعْلَمُ إنّ تسليمًا وتَرْكًا لَلاَ متشابهان ولا سَواءُ)[(١)]

[ص ١٤٠ س ١٠]

استشهد به على دُخول اللاّم على اللاّم عند مَن يُجيزُ ذلك.

والبيت من شواهد الرّضيّ، قال البغدادي[(٢)]: على أنّ دخول اللاّم على حَرْف النّفي شاذٌّ. قال ابن جنّي[(٣)]: إنما أدخل اللام، وهي للإيجاب على: «لا» وهي للنّفي من قبل أنه شبهها بـ«غير» فكأنّه قال: لَغَيْرُ متشابِهَيْن كما شبّه الآخر «ما» التي للنّفي بـ«ما» التي في معنى الّذي فقال[(٤)]:

لما أَغْفلت شكرك فاصْطَنِعْني فكيف ومن عطائك جُلُّ مالِي

ولم يكن سبيل اللاّم الموجبة أن تدخل على: «ما» النافية لولا ما ذكرت لك من الشّبه اللفظيّ. انتهى.

ومعنى البيت: أنَّ التسليم على النّاس وعدمه ليسا متساوِيَيْن ولا قريبين من السّواء، وكان حقّه لولا الضّرورة أن يقول: للأسواء ولا متشابهان.

والبيت لأبي حزام العُكليّ، واسمه: غالب بن الحارث.

* * *

٥٢٢ ـ (أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ باللّهِ العَلِيّ أَنَّ مَطَايَاكِ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيّ)[(٥)]

[ص ١٤٠ س ١٥]

استشهد به على جواز دخول اللاّم على خبر أنَّ المفتوحة عند المبرّد. قال في الأصل: وخرّجه الجمهور على الزّيادة أو الشّذوذ.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حزام العكلي في الخزانة ١٠/ ٣٣٠، ٣٣١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٧، وشرح التصريح ١/ ٢٢٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٥، وجواهر الأدب ٨٥، وتخليص الشواهد ٣٥٦، وشرح الأشموني ١/ ١٤١ (١/ ٢٨١)، وشرح ابن عقيل ١٨٦ (١/ ١٣٥)، والمحتسب ١/ ٣٥.

(٢) الخزانة ١٠/ ٣٣١. (٣) المحتسب ١/ ٣٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ٨٧، وتقدم مع تخريج واف برقم ١٦٧.

(٥) الرجز بلا نسبة في اللسان ١٥/ ١٨٧ (قضى)، ١٥/ ٢٧٠ (مأي)، ١٥/ ٢٨٥ (مطا)، والمخصص ٥/ ١١٣، والخزانة ١٠/ ٣٢٣، والخصائص ١/ ٣١٥، ورصف المباني ٢٣٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩.

٥٢٣ ـ (وَلكِنَّني من حُبِّها لَعمِيدُ)[١]

[ص ١٤٠ س ١٧]

استشهد به على جواز دخول «اللاَّم» على خبر: «لكنَّ» عند الكوفيين.

واستشهد به الرّضي على ما في الأصل.

قال البغداديّ: ومنعه البصريّون، وأجابوا عن هذا بأنه إمّا شاذّ، وإمّا أنّ أصله: لكن إنني.

ومثله لابن هشام في المغني، قال[٢]: ولا تدخل اللاَّم على خبرها خلافًا للكوفيّين، واحتجّوا بقوله، وأنشد ما تقدّم. قال: ولا يعرف له [١١٧] قائل ولا تتمّة[٣]، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللاَّم أو على أن الأصل: لكني إنني، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، ونون لكنّ للسّاكنين.

* * *

٥٢٤ ـ (فَلِئن يومًا أصابوا غِرَّةً   وأُصِبْنا من زمانٍ رنَقا
لَلَقدْ كانوا لدى أَزمانِنا   بِصَنيعَيْنِ لِبَأْسٍ وَتُقَى)[٤]

[ص ١٤٠ س ٢٣]

الشاهد في لفظ: «للقد» حيث جمع الشاعر بين اللامين وهذا على مذهب الفراء.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: «فرع»: أجاز الفراء أن تجمع بين لامي توكيد، تقول: إنَّ زيدًا للقد قام، وأنشد البيتين.

* * *

٥٢٥ ـ (أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه   تَرْضَى مِنَ اللَّحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ)[٥]

[ص ١٤٠ س ٣٣]

---

(١) صدر البيت: (يلومونني في حب ليلى عواذلي)، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣٨، والإنصاف ١/٢٠٩، وتخليص الشواهد ٣٥٧، والجنى الداني ١٣٢، ٦١٨، وجواهر الأدب ٨٧، والخزانة ١/١٦، ١٠/٣٦١، ٣٦٣، ورصف المباني ٢٣٥، ٢٧٩، وسر صناعة الإعراب ١/٣٨٠، وشرح الأشموني ١/١٤١، وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٥، وشرح ابن عقيل ١٨٤، وشرح المفصل ٨/٦٢، ٦٤، وكتاب اللامات ١٥٨، واللسان (لكن)، ومغني اللبيب ١/٢٣٣، ٢٩٢، والمقاصد النحوية ٢/٢٤٧.

(٢) مغني اللبيب ١/٢٣٣.

(٣) انظر تتمة البيت في الحاشية قبل السابقة.

(٤) البيتان من الرمل، وهما بلا نسبة في الخزانة ٩/٥٢٨، ١١/٣٣٠، والشعر والشعراء ١/١٠٦، والصاحبي ٥٦، واللسان (لقد)، وسيعيد المؤلف البيتين في تعليقه على الشاهد ١٠٩٤.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٠، وشرح التصريح ١/١٧٤، وشرح المفصل ٣/١٣٠، ٨/٢٣، =

استشهد به على دخول «اللام» في خبر المبتدأ شذوذًا.

وقدّر بعضهم: «لهي عجوزٌ»، لتكون في التّقدير داخلة على المبتدأ.

ولم يرتضِ ابن جنّي هذا التّخريج لما فيه من الجمع بين حذف المؤكد وتوكيده، فكأنّ هذا عنده جمع بين الشيء وضدّه، والصّواب عنده أن «اللام» دخلت على الخبر ضرورة.

* * *

«أُم الحُلَيس»: كُنية امرأة، و«العجُوز»: من النّساء معروفة، و«الشّهربة»: العجوز الكبيرة، و«مِنْ» في قوله: ترضى مِنَ اللّحم بمعنى: بَدل؛ يعني أنها خرفت، لأن لحم الرقبة مرذولٌ عندهم.

والبيت قيل: إنه لعنترة بن عروس مولى ثقيف يهجو به امرأة يزيد بن ضبّة الثقفيّ، وقيل: لرؤبة بن العجّاج.

٥٢٦ ـ مرُّوا عِجالاً فقالوا كَيْفَ صاحِبُكم (فقال مَن سألوا أَمسى لَمَجْهودا)(١)

[ص ١٤١ س ١]

استشهد به على دخول اللاّم في خبر أَمسى شُذوذًا.

«مَرّوا»: من المرور، و«عِجالاً»: جمع عَجُل كرجال ورَجُل، وروي «عَجَالى»: جمع عَجْلان كسكَارى جمع سَكْران، وروي: «سِراعا» جمع سريع، وروي: «سيّدكم» موضع «صاحبكم».

وقوله: «فقال مَنْ سألوا» «مَنْ» فاعل «قال»، و«سألوا» صلته، والعائد محذوف ضرورةً أي سألوا عنه. وجملة: «أمسى لمجهودًا» مقول القول. واسم: «أمسى» ضمير الصاحب. يريد أنّ المريض نفسه أجابهم على طريق الغَيْبَة. ولم أعثر على قائله.

* * *

= وله أو لعنترة بن عروس في الخزانة ١٠/ ٣٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١، وبلا نسبة في اللسان والتاج (شهرب)، وجمهرة اللغة ١١٢١، وأوضح المسالك ١/ ٢١٠، وتخليص الشواهد ٣٥٨، والجنى الداني ١٢٨، ورصف المباني ٣٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٨، ٣٨١، وشرح الأشموني ١/ ١٤١، وشرح ابن عقيل ١٨٥، وشرح المفصل ٧/ ٥٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٠، ٢٣٣.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٤٢٩، وجواهر الأدب ٨٧، والخزانة ١٠/ ٣٢٧، ١١/ ٣٣٢، والخصائص ١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣، ورصف المباني ٢٣٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩، وشرح ابن عقيل ١٨٥، وشرح المفصل ٨/ ٦٤، ٨٧، ومجالس ثعلب ١٥٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٠.

٥٢٧ ـ (وما زِلْتُ مِنْ ليلى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها   لَكَالهائِمِ المُقْصى بِكُلِّ مَرَادِ)(١)
[ص ١٤١ س ٢]

استشهد به على أنَّ زيادة اللاّم في خبر «زال» شاذّة.

«الهائم»: البعير الذي أصابه الهيام بالضم، وهو الجنون، و«المقصى»: اسم مفعول من أقصاه أي أبعده، و«المرَاد» بفتح الميم والراء: المكان الذي يذهب فيه ويجاء.

وروي «بكل مَذاد»، والمذاد: مصدرٌ ميميٌّ بمعنى الذّود وهو الطّرد.

شبّه نفسه في طرد لَيْلى له بالبعير الذي يصيبه داء الهيام، فيطرد عنه الإبل خَشْية أن يصيبها ما أصابه، وصواب الرواية:

(لكالهائم المُقْصى بكل سَبِيل)(٢)

والبيت من قصيدة لكثير عزَّة توجد في أمالي أبي علي القالي ومطلعها:

ألا حييا لَيْلَى أجدَّ رحيلي   وآذَنَ صحابي غدًا بقُفول(٣)

* * *

٥٢٨ ـ أمسى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ   (وما أبانُ لَمِنْ أعلاجِ سُودانِ)(٤)
[ص ١٤١ س ٣]

استشهد به على زيادة اللام في خبر «ما» النافية.

قال الدماميني: وقال الكوفيون: «اللاّم» بمعنى «إلاَّ»، والتقدير: وما [١١٨] أبان إلاّ من أعلاج سودان.

وقيل: «ما» استفهاميّة، وتمَّ الكلام عند «سودان»، ثم ابتدأ: «لمن أعلاج سودان»، بتقدير: لَهُو من أعلاج.

والمعنى على هذين القولين عكس المعنى على قول المصنّف، كذا قال ابن قاسم في شرحه، وابن هشام في مغنيه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٤٤٣، وتذكرة النحاة ٤٢٩، وجواهر الأدب ٨٧، والخزانة ١٠/٣٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٥، والمقاصد النحوية ٢/٢٤٩، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٥٨، وشرح الأشموني ١/١٤١، ومغني اللبيب ١/٢٢٣.

(٢) ديوانه كُثَيِّر عزَّة ١١٥، والخزانة ١٠/٣٢٩،وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٩، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٣٨.

(٣) أمالي القالي ٢/٦٢.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ٨٨، وشرح الأشموني ١/١٤١، وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٤، ومغني اللبيب ١/٢٣٢، ٢٣٣.

قلت: ويمكن أن يكون تنوين «سودان» للتعظيم على قول المصنف والتحقير على القولين الأخيرين، فلا تنافي إذًا في المعنى بينهما وبينه فتأمله.

* * *

٥٢٩ ـ (لـهِنّـكِ مِـنْ عَـبْـسِـيَّـةٍ لَـوسِـيـمـةٌ   على هَنواتٍ كاذبٍ مَنْ يَقُولُها)[١]

[ص ١٤١ س ٤]

استشهد به على قول مَن قال: إنّ همزة «إن» مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده، والبيت مثال التأكيد.

وفي خزانة الأدب عند قوله[٢]:

لَـهِـنّـا لـمـقـضـي عـلـيـنـا الـتَّـهـاجُـرُ

على أن بعض العرب تقول: لهنّك لَرَجل صِدْق «بلامين» كما في المصراعين، وقد تحذف الثّانية فيقال: لهنك رَجُل صِدْق، ويريد أن الثانية لام الابتداء التي تكون مع إنَّ، ولا وجه لتقييد الحذف بالقلّة إذْ لم يَغْلِب ذِكْرها مع إنّ، ولم يكثُر حتّى يقال: إنّ حذفها قليل، وإنما تكون معها بحسب اختيار المتكلم، فإن قصد زيادة التوكيد أوردها وإلاّ فلا.

وقد نقل البغدادي أبحاثًا مفيدة فارجع إليها إن شئت.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٥٣٠ ـ ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلل الحِمَى   (لَهِنّك مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ)[٣]

[ص ١٤١ س ٥]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٠٩، والخزانة ١٠/ ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢، واللسان (وسم، جنن، لهن، أله، ها)، والتاج (لهن).

(٢) صدر البيت: (أبائنةٌ حُبّي نَعَمْ وتُماضِرُ)، وهو من مجزوء الكامل، وبلا نسبة في الخزانة ١٠/ ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٤، واللسان (أله).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن سلمة في اللسان (لهن، قذى)، ولرجل من بني نمير في الخزانة ١٠/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤، وأمالي الزجاجي ٢٥٠، والجنى الداني ١٢٩، وجواهر الأدب ٨٣، ٣٣٣، والخصائص ١/ ٣١٥، ٢/ ١٩٥، وديوان المعاني ٢/ ١٩٢، ورصف المباني ٤٤، ١٢١، ٢٣٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢، واللسان (أنن)، ومجالس ثعلب ١١٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٣١، والمقرب ١/ ١٠٧، والممتع في التصريف ١/ ٣٩٨.

استشهد به على قول مَن قال: إنّ همزة إنّ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر كما تقدّم أو تجريده كما هنا. وهذه اللاّم مختلفٌ فيها، قيل: إنّها مبدلة هاء، قال ابن مالك في التسهيل: وربّما زيدت اللاّم قبل همزتها مبدلةً هاءً مع تأكيد الخبر وتجريده.

وهذا ظاهر قول الجوهريّ في الصّحاح: (اللام الأولى للتّوكيد، والثانية لام إنّ)، وهذا ليس مذهب سيبويه، وإنّما هي عنده لام جواب قَسَم مقدّرة.

ونقل البغداديّ كلامه فارجع إليه.

وهذا البيت من جملة أبيات مشهورة في كتاب: الأمالي وغيره، ولها قصة اختلفت الرواة فيها فاخترنا منها قصة الفضل بن محمد بن العلاّف، قال: لما قدم: «بغا» ببني نُمَيْر أسرَى كنت كثيرًا ما أذهب إليهم فأسمع منهم، وكنت لا أعدم أن ألقى الفصيح منهم، فأتيتهم يومًا في عقب مطر، وإذا فتًى حسن الوجه قد نهكه المرض ينشد[1]:

ألا يا سنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى ... لَـهِـنَّـك مَـنْ بـرقٍ عـلـيّ كـريـمُ
لمَعْتَ اقْتِذاءَ الطَّيْرِ والقَوْمُ هُجَّعٌ ... فَـهَـيَّـجْـتُ أَسْـقـامًـا وأَنْـتَ سَـلـيـمُ
فَهَلْ مِنْ مُعيرٍ طَرْفَ عَيْنٍ خَلِيَّةٍ ... فَـإِنْـسـانُ عَـيْـنِ الـعـامِـرِيِّ كَـلـيـمُ
رَمَى قَلْبَهُ البرقُ الملالي[2] رَمْيَةً ... بِـذِكْـرِ الـحِـمَـى وَهْـنًـا فَـبـاتَ يَـهـيـمُ

فقلت: يا هذا إنك لفي شغل عن هذا، فقال: صدقت، ولكن أنطقني البرق، ثم اضطجع فما كان ساعة حتى مات، فما يتوهم عليه غير الحبّ.

* * *

٥٣١ ـ (وقُمتَ تَعدُو لكأنْ لَم تَشعُرِ)[3]

[ص ١٤١ س ١٢]

استشهد به على دخول «اللاّم» على «كأن»، ولم أعثُر على قائله ولا تتمته.

* * *

٥٣٢ ـ أنا ابنُ أُباة الضَّيم من آل مالكٍ ... وإن مالِكٌ كانت كِرامَ المعادِنِ[4]

[ص ١٤١ س ٣٠]

---

(١) أمالي القالي ١/ ٢٢٠، وديوان المعاني ٢/ ١٩٢، ومجالس ثعلب ١١٣.

(٢) في الأمالي (الهلالي)، وفي مجالس ثعلب (الملألىء)، وفي ديوان المعاني (اليماني).

(٣) الشاهد من الرجز، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٤) البيت من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه ٥١٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٧، وتخليص الشواهد ٣٧٨، وتذكرة النحاة ٤٣، والجنى الداني ١٣٤، وشرح الأشموني ١/ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ١٩١، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٧، وشرح قطر الندى ١٦٥.

استشهد به على أنَّ اللاَّم التي تلزمها «أن» المخفَّفَة من الثّقيلة لا تلزم في موضع لا يقعُ فيه اللَّبس بينهما أي [١١٩] «أنْ» المخفّفة، و«إن» النافية، لأن الشّاعر هنا يمدح نفسه وآباءه.

قال في التصريح: ولو قال لكانت باللاّم لجاز، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح، وتوهُّم النّفي هنا ممتنع.

و«أباة»: جمع آبٍ؛ كقضاة: جمع قاضٍ من أبي: إذا امتنع، و«الضّيم»: الظُّلم، و«مالك»: اسم قبيلة، ولذلك قال: «كانت» وصرفها مراعاة للحيّ. والبيت للطرمّاح واسمه الحَكَمُ بن الحكيم.

* * *

٥٣٣ ـ (شَلَّتْ يَمِينُك إن قتَلْتَ لمسلمًا) حلَّتْ عليك عُقوبةُ المتعمِّدِ(١)

[ص ١٤٢ س ١٣]

استشهد به على إيلاء «إنْ» المخفّفة غير النّاسخ، فإن الشاعر أدخل «إن» المخفّفة على لفظ: «قتلت»، وهو فعل ماضٍ غير ناسخ.

و«شلَّت» بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمّها، إخبارٌ، ومعناه: الدّعاء، و«حلَّت»: وجبت، وهذه المسألة فيها بحث يرجع إليه في الأصل.

والبيت لعاتكة بنت زيد الصّحابية رضي الله عنها تخاطب به ابن جرموز قاتل الزبير بن العوام زوجها.

* * *

٥٣٤ ـ في فِتيَةٍ كسُيوف الهِنْد قد عَلِموا (أنْ هالِكٌ كلّ من يَحْفى ويَنْتَعِلُ)(٢)

[ص ١٤٢ س ٣٣]

(١) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨/ ١١، والخزانة ١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، وشرح التصريح ١/ ٢٣١، وشرح شواهد المغني ١/ ٧١، المقاصد النحوية ٢/ ٢٧٨، ولعاتكة بنت نوفل في الحماسة البصرية ١/ ٢٠٣، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/ ٢٧٧، وبلا نسبة في الأزهية ٤٩، والإنصاف ٢/ ٦٤١، وأوضح المسالك ١/ ٣٦٨، وتخليص الشواهد ٣٧٩، والجنى الداني ٢٠٨، ورصف المباني ١٠٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٨، ٥٥٠، وشرح الأشموني ١/ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ١٩٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٦، وشرح المفصل ٨/ ٧١، ٩/ ٢٧، واللامات ١١٦، ومجالس ثعلب ٣٦٨، والمحتسب ٢/ ٢٥٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٤، والمقرب ١/ ١١٢، والمنصف ٣/ ١٢٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١٠٩، والأزهية ٦٤، والإنصاف ١٩٩، وتخليص الشواهد ٣٨٢، والخزانة ٥/ ٤٢٦، ٨/ ٣٩٠، ١٠/ ٣٩٣، ١١/ ٣٥٣، ٣٥٤، وشرح أبيات سيبويه=

استشهد به على مجيء خبر «أنْ» المخفَّفَة المحذوفة الاسم جملة مجرّدة صدرها الخبر، فـ«كُلُّ مَنْ يحفى» مبتدأ مؤخر، و«هالِكٌ» خبر مقدّم.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ على هذه المسألة، قال عبد القادر البغدادي: قال السّيرافيّ: وفي كتاب أبي بكر مبرمان: هذا المصراع معمول أي مصنوع، والثابت المرويّ.

أَن ليس تَدْفعُ عن ذي الحيلة الحِيَلُ

قال: والشّاهد في كلتا الرّوايتين واحد، لأنه في إضمار الهاء في: «أن»، ولا شَكّ أن النّحويين غَيَّروه ليقع الاسم بعد «أنْ» المخفّفة مرفوعًا، وحكمه أن يقع بعد «أنّ» المثقَّلة منصوبًا، فلما تغيّر اللّفظ تغير الحُكْم.

ومعنى البيت ظاهر، وهو من قصيدة مشهورة للأعشى مطلعها:

وَدِّعْ هريرة إنّ الركب مرتحل ‌ ‌ ‌ وهل تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّها الرَّجُلُ(١)

* * *

٥٣٥ ـ (تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امرىءٍ خيلَ خائنًا ‌ ‌ ‌ أمينٌ وخوّانٍ يُخالُ أمينا)(٢)

[ص ١٤٣ س ٢]

استشهد به على مجيء خبر «أنْ» المخفّفة جملة مقرونةً بـ «رُبّ».

ومعنى البيت: أنّه رُبّ شخصٍ يُخالُ خائنًا، والحال أنه أمينٌ، وعكس ذلك أيضًا.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٣٦ ـ (أَنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الجِياعِ إذا) ‌ ‌ ‌ خَبَّ السَّفيرُ وسَابِىءُ الخَمْرِ(٣)

[ص ١٤٣ س ٤]

استشهد به على أَنَّ خبر «أَنْ» المخفّفة إذا وقع جملةً فعلية، وفعلها جامد لم يحتج إلى اقتران شيء، وذلك لعدم الحاجة إليه، لأنّ الأصل في الإتيان بالفاصل الفرق بين

= ٢/٧٦، والكتاب ٢/١٣٧، ٣/٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتسب ١/٣٠٨، ومغني اللبيب ١/٣١٤، والمقاصد النحوية ٢/٢٨٧، والمنصف ٣/١٢٩، وبلا نسبة في الخزانة ١٠/٢٩١، ورصف المباني ١١٥، وشرح المفصل ٨/٧١، والمقتضب ٣/٩.

(١) ديوان الأعشى ١٠٥، واللسان (جهنم)، والتاج (ودع)، والمقاييس ٤/١٢٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٩/٥٦٧، وسيعاد برقم ١٠٧٢.

(٣) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه ٨٨، وبلا نسبة في الاشتقاق ٣٦٢، ورصف المباني ١١٥.

المصدريَّة التي تنصب المضارع، وبين المخففة، ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد، أو دعاء لم يحتج إلى فاصل.

وأن «نِعْمَ» جواب قسمٍ تقدّم قبل البيت وهو:

تـالله قَـد عَـلـمَـتْ سَـرَاةُ بَـنِـي ... ذُبْـيَـانَ عـام الـحَـبْـسِ والإصْـرِ[1]

و«معترك الجياع»: موضع اجتماعهم، وأصله في الحرب، فاستعاره هنا للبائسين. وقوله: «إذا خبّ السفير» أي إذا اشتدّ الزمان وتَحاتّ ورقُ الشّجر، فسارت به الرّيح على وجه الأرض سيرًا سريعًا، و«السّفير»: الورق تُسْفِره الرّيح أي تطيّره، وتمرّ به، و«سابىء الخَمْر»: مشتريها، ولا يستعمل إلاّ في الخمر خاصّة، وعطفه على المرفوع بـ«نعم». [١٢٠].

والبيت من قصيدة لزُهير يمدح بها هَرِم بن سِنان أحد أجواد العرب.

* * *

٥٣٧ ـ (عَـلِـمـوا أَنْ يُـؤَمَّـلـونَ فَـجـادوا) ... قَـبْـلَ أَنْ يُـسْـأَلُـوا بـأَعْـظَـم سُـؤلِ[2]

[ص ١٤٣ س ٨]

استشهد به على نُدور مجيء خَبر «أن» المخفَّفة جملة، وصدرُها فعلٌ متصرِّفٌ غير دعاء، ولم يقرن بما ذكر، قال ابن مالك في الألفيّة:

وإن يـكـن فـعـلاً ولـم يـكـن دُعـا ... ولـم يـكـن تـصـريـفُـه مـمـتـنـعـا

فالأحسنُ الفصل بقَدْ أو نفيٍ أو ... تـنـفـيسٌ أو لَـوْ وقـلـيـلٌ ذِكـرُ لَـو

والبيت من شواهد الأشمونيّ والتصريح على ما في الأصل.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٣٨ ـ (فلو أنّكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني) ... طلاقَكِ لـم أَبْـخَـلْ وأنْـتِ صَـدِيـقُ[3]

[ص ١٤٣ س ٩]

---

(١) ديوان زهير ٨٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٣، وتخليص الشواهد ٣٨٣، والجنى الداني ٢١٩، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧ (١/ ٢٩٢)، وشرح التصريح ١/ ٢٣٣، وشرح ابن عقيل ١٩٦، وشرح قطر الندى ١٥٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ٦٢، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٨، ٢٦٢، والإنصاف ١/ ٢٠٥، والجنى الداني ٢١٨، والخزانة ٥/ ٢٤٦، ٤٢٧، ١٠/ ٣٨١، ٣٨٢، ورصف المباني ١١٥، وشرح الأشموني ١/ ١٤٦ (١/ ٢٩٠)، وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٥، وشرح ابن عقيل=

استشهد به على ندُور عمل: «أنْ» المخفّفة في بارز.

وفي الأشمونيّ: وأمّا بروز اسمها وهو غَيْر ضمير الشّأن في قوله «فلو أنك في يوم الرّخاء» الخ فضرورةٌ.

قال الصّبّان: يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود، حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهةَ رَدّ السّائل، وخصّ يوم الرّخاء بالذكر، لأنّ الإنسان ربّما فارق الأحبابَ في الشّدة.

وجملة: «وأنت صديق» حاليّةٌ قيّد بها، لأن الإنسان لا يعزّ عليه فِراقُ عدوّه.

و«صديق»: فَعيل بمعنى اسم المفعول، أي مصادقةٌ بفتح الدال، أو من إجراء فعيل بمعنى فاعل مُجْرَى فعيل بمعنى مفعول.

وفي المصباح: يقال امرأة صديقٌ وصديقةٌ .اهـ.

ولا يُخفى عليك أنّ مرادَ الشاعرِ أنها لو سألته الطّلاقَ في الرّخاء لفعل لكنها سألته إياه في الشّدة، وهو لا يفعل، لأن العرب تستقبح ذلك، قال الشاعر:

يـا أَبْـجَـرَ بْـنِ أَبـجَـرِ يـا أنـتَ   أَنتَ الـذِي طَـلَّقـتَ عَـامَ جُـعـتَـا[1]

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٣٩ ـ وصَـدْرٍ مُـشْـرِقِ الـنَّـحْـرِ   (كـأَنْ ثَـدْيَـيْـهِ حُـقَّـانِ)[2]

[ص ١٤٣ س ١٢]

استشهد به على جواز إعمال: «كأنْ» المخفّفة في البارز كما هو مقرّر في الأصل.

وهذه العبارة غير جيدة، لأنّ البروز صفةٌ للضمير، والصّواب في المضمر والظّاهر، ويكون البيت مثالاً للظّاهر، وبه عبر ابن الشجريّ كما نقل البغداديّ عنه في شرح شواهد

= ١٩٣ (١/ ١٣٩)، وشرح المفصل ٨/ ٧١، واللسان (حرر، صدق، أنن)، ومغني اللبيب ١/ ٣١، والمقاصد النحوية ١/ ٣١١، والمنصف ٣/ ١٢٨، والتاج (حرر، أنن).

(١) الرجز للأحوص في ديوانه ٢١٦، وشرح التصريح ٢/ ١٦٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٢، ولسالم بن دارة في الخزانة ٢/ ١٣٩، ١٤٣، ١٤٦، وسيعاد الرجز برقم ٦٧٩ مع تخريج أوفى.

(٢) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٩٧، وأوضح المسالك ١/ ٣٧٨، وتخليص الشواهد ٣٨٩، والجنى الداني ٥٧٥، والخزانة ١٠/ ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨ـ ٤٠٠، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧ (١/ ٢٩٣)، وشرح التصريح ١/ ١٣٤، وشرح شذور الذهب ٣٦٩، وشرح ابن عقيل ١٩٧ (١/ ١٤١)، وشرح قطر الندى ١٥٨، وشرح المفصل ٨/ ٨٢، والكتاب ٢/ ١٣٥، ١٤٠، واللسان (أنن)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٥، والمنصف ٣/ ١٢٨.

الرّضيّ، ولفظه: قال ابن الشّجريّ في أماليه: وقد خفّف الشاعرُ، وأعملها في الاسم الظاهر في قوله: «وصدرٍ مشرق النّحر» الخ.

وأنشد بعضهم: «ثَدْياه» رفعًا على الابتداء، و«حقّان» الخبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبرها؛ واسمها محذوف، فالتقدير: كأن ثدياه حقان.

وقوله: «وصدرٍ مشرق» الخ. المشهور جر «صدر» بواو: «ربّ».

وقال ابن هشام في شرح أبيات ابن الناظم: مرفوعٌ على الابتداء والخبر محذوف، أي: «لها».

و«مشرق» من أشرق، أي أضاء، و«النّحر»: موضع القلادة، من الصدر، والهاء من ثدييه للصدر.

وروى سيبويه: «ووجه مشرق النحر».

وروى غيره: «ونحرٍ مشرق اللون»، فالهاء من: «ثدييه» للوجه أو للنحر بتقدير مضاف أي ثديي صاحبه، شبه الثّديَيْن بالحقّين في نهودهما، واكتنازهما.

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل، والله أعلم.

* * *

٥٤٠ ـ ويَـومًـا تُـوافـيـنـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ (كأَن ظَبْيَة تعطُو) إلى وَارِق السَّلَمْ[١]

[ص ١٤٣ س ١٢]

[١٢١] الشّاهد فيه إعمال: «كأَنْ» المخففّة في الاسم الظّاهر كما في البيت قبله.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضي على أنه رُوِي برفع: «ظبية» ونصبها وجرّها.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ١٥٧، وشرح التصريح ١/ ٢٣٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٤، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/ ٢٠٢، ولكعب بن أرقم في اللسان (قسم)، ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ٣٩٠، وشرح المفصل ٨/ ٨٣، والكتاب ٢/ ١٣٤، وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١، ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١، ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في الخزانة ١٠/ ٤١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧، وجواهر الأدب ١٩٧، والجنى الداني ٢٢٢، ٥٢٢، ورصف المباني ١١٧، ٢١١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣، والسمط ٨٢٩، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧ (١/ ٢٩٣)، وشرح عمدة الحافظ ٣٣١، ٣٤١، وشرح قطر الندى ١٥٧ والكتاب ٣/ ١٦٥، والمحتسب ١/ ٣٠٨، ومغني اللبيب ١/ ٣٣، والمقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤، والمنصف ٣/ ١٢٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣.

أما الرّفع فيحتمل أن تكون: «ظبية» مبتدأ، وجملة: «تعطو» خبره، وهذه الجملة الاسميّة خبر «كأن» واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون: «ظبية» خبر «كأَنْ» و«تعطو» صفتها، واسمها محذوف وهو ضمير المرأة، لأن الخبر مفرد.

ويروى بنصب: «ظبية» على إعمال: «كأَنْ» وهذا الإعمال مع التخفيف خاصّ بالضّرورة كما أنَّ الشاهد قبله كذلك.

ومَن رواه بجر «ظبية» فعلى أنّ: «أَن» زائدة بين الجارّ والمجرور، والتقدير: كظبية. وعد ابن عصفور زيادة: «أن» هنا من الضرائر الشعرية.

قوله: «ويومًا» الخ هو ظرف متعلّق بـ«توافينا».

ويجوز جرّ: «يوم» على أن الواو واو «رُبّ»، و«توافينا»: تأتينا، و: «بوجهِ» في موضع الحال، و«مُقسّم» صفة لوجه أي بوجه محسن وأصله من القَسَمات، وهي مجاري الدّموع، وأعالي الوجه.

و«الظّبية» معروفة، و«تعطو» تتطاول، و«وارق السَّلَم»: الذي أخرج ورَقَهُ، وقياسه مُورِق، لأنه من «أَوْرَق».

ويروى: «إلى ناضر السَّلَم» أي: حسنه، و«السّلم»: شجر بالبادية معروف.

والبيت من جملة أبيات لعلباء بن أرقم اليشكري، قالها في شأن امرأته.

* * *

٥٤١ ـ وصَدْرٍ مُشْرِق اللّون (كأنْ ثدياهُ حُقّانِ)(١)

[ص ١٤٣ س ١٥]

استشهد به على جواز عمل «كَأن» المخفّفة في مضمر مقدّر مع إفراد خبرها وهو: «ظبية»، وتقدّم الكلام عليه آنفًا.

* * *

٥٤١ ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا (لمّا تَزُلْ بِرحالِنا وَكَأنْ قَدِ)(٢)

[ص ١٤٣ س ١٦]

(١) تقدم الشاهد برقم ٥٣٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩، والأزهية ٢١١، والجنى الداني ١٤٦، ٢٦٠، والخزانة ٧/١٩٧، ١٩٨، ١٠/٤٠٧، وشرح التصريح ١/٣٦، وشرح شواهد المغني ٤٩٠، ٧٦٤، وشرح المفصل ٨/١٤٨، ٩/١٨، ٥٢، واللسان (قدد)، ومغني اللبيب ١/١٧١، والمقاصد النحوية ١/٨٠، ٢/٣١٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٥٦، ٣٥٦، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٥، والخزانة ٩/٨، ١١/٢٦٠، ورصف المباني ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨، وسر صناعة=

استشهد به على عمل: «كأنْ» المخفّفة في مضمر مقدر، والإخبار عنها بجملة فعليّة مفصولة بـ«قد» أي وكأن قد زالت.

والبيت من شواهد الرّضيّ، قال البغدادي: على أنّ: «كأنْ» المهملة لفظًا يجيء بعدها جملة خبرًا، وهي هنا محذوفة، والتقدير: قد زالت بها، وجاز حذفها لدلالة قوله: لما تَزُل برحالنا، واسمها المحذوف عند الشّارح ضمير الشّأن، والأولى جعله ضمير الرّكاب لما تقدّم وهي الإبل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها.

و«أزف» بفتح الهمزة وكسر الزّاي بمعنى قَرُب، ودنا، وروي بدله: «أَفِد» بكسر الفاء، وهو بمعناه.

و«التّرحّل»: الرحيل، و«لمّا» نافية. بمعنى: لم، و«تَزُل» بضم الزّاي، من زال يزول بمعنى ذهب وانفصل، والباء للمعيّة.

و«الرّحال» بالحاء المهملة جمع رَحْل؛ وهو كل شيء يعدّ للرّحيل من وعاء ومركب وغير ذلك، و«غير» هنا للاستثناء المنقطع.

المعنى: قرب الارتحال، لكن إبلُنا لم تذهب بمتاعنا إلى الآن مع عزمنا على الرّحيل، وكأنها ذهبت، فجملة «قد زالت بها» المحذوفة في محل رفع خبر لـ«كأن». وقد تروى بكسر دالها للرّويّ، وبتنوينه للتّرنم أي لقطعه، فإن الترنّم هو التغنّي، والتغنّي يحصل بألف الإطلاق لقبولها لمدّ الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنّموا جاؤوا بهذا التنوين وبهذين الوجهين.

والبيت من قصيدة للنّابغة الذّبياني(١).

* * *

٥٤٢ ـ (قالت ألا لَيتَما هذا الحمامُ لنا) إلى حمامَتِنا ونِصْفُهُ فَقَدِ(٢)

[ص ١٤٣ س ١٦]

استشهد به على أنّ: «ليت» إذا وُصِلَتْ بـ«ما» يجوز إعمالُها وإهمالُها ولم يتعرَّضْ لترجيح أحدهما على الآخر، وظاهر الألفيّة ترجيحُ الإهمال، قال:

وَوَصْلُ ما بذي الحروفِ مُبْطِلُ إعمالَها وقد يبقى العمَلُ

= الإعراب ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧، وشرح الأشموني ١/١٢، وشرح ابن عقيل ١٨، وشرح قطر الندى ١٦٠، وشرح المفصل ١٠/١١٠، ومغني اللبيب ٣٤٢، والمقتضب ١/٤٢، وسيعاد البيت برقم ١٣٩٠.

(١) شرح الرضي ٣/٢٤١، ٤/٨٣، ٣٧١، ٤٤٥.

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٤، وتقدم برقم ١٧٦ مع تخريج أوفى.

يعني في: «ليت» أصالة، وفي: «لعلَّ» حملاً عليها، وتعبيرُهُ بقد بدل على ما ذكرت.

وسببُ كفّ «ما» للأحرف أنها زال اختصَاصُها بالأسماء، وإنما جاز الإعمال في: «ليت» لبقائه خلافًا لابن أبي الربيع، وظاهر القزوني فإنّهما [١٢٢] أجازا: ليتما قام زيد، ورجّح سيبويه الإعمال على ما يأتي.

وهذا البيت من شواهد سيبويه والرّضيّ على جواز الوجهين، لأن البيتَ رُوي بهما.

قال البغداديّ: والإلغاء أكثر، قال سيبويه: وأمّا ليتما زيدًا منطلقٌ فإن الإلغاء فيه حسن.

وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعًا، فرفعه على وجهين: أحدهما: أن يكون بمنزلة قول مَن قال: ﴿مثلاً ما بعوضةٌ﴾(١) أو يكون بمنزلة قولك: إنّما زيدٌ منطلقٌ، ونقل كلامًا لابن الشّجريّ حسنًا ثم قال: فظهر بما نقلنا أنّ إلغاء ليتما جائز حسن، وإعمالها أحسن وأكثرُ.

قال: وذهب الفرّاء إلى أنه لا يجوز كف «ما» لليت ولا لعل، بل يجب إعمالها، وقول الشّارح المحقّق: لأنّها تخرج بـ«ما» عن اختصاصها بالجملة الاسميّة، يعني فتدخل على الجملة الفعليّة، وفيه خلاف.

قال صاحب الارتشاف: وأمّا مجيء الفعل بعد لعلّما، وليتما فهو مذهب البصريين، أجازوا: ليتما ذهبت ولعلّما قمت.

وزعم الفرّاء: أنّ ذلك لا يجوز، فلا تجيء الجملة الفعلية بعدهما، موافقة على ذلك في ليتما خاصّة أصحابنا المتأخرون، وزعموا أن ليتما باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية اهـ.

والبيت من شواهد التوضيح أيضًا على الوجهين، قال في التصريح: يروى برفع: «الحمام» ونصبه، فالرّفع على الإهمال، والنّصب على الإعمال وليس فيه ردٌّ على القائل بوجوب الإعمال، لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون: «ما» موصولةً اسم ليت، «وهذا» خبر مبتدأ محذوف و«الحمام» نعت هذا، و«لنا» خبر «ليت» الذي هو هذا الحمام لنا، وحُذف صدر الصلة لطولها بالنّعت، وقبل هذا البيت:

واحْكُمْ كَحُكْمِ فتاةِ الحيّ إذْ نظرت ... إلى حمام شراعٍ واردِ الثَّمَدِ(٢)

---

(١) ٢٦/البقرة: ٢.

(٢) تقدم مع الشاهد ١٧٦.

وبعده[١]:

فَحَسَّبُوهُ فألْفَوْهُ كما زَعَمتْ تِسعًا وتِسعين لم تَنْقُص ولم تَزِدِ

والمعنى: كن حكيمًا كفتاة الحيّ، وهي زرقاء اليمامة، قيل: وكانت تُبْصِرُ من مسيرة ثلاثة أيام، وقِصَّتها أنها كانت لها قطاة ثم مرَّ بها سِرْب من القطا بين جبلين فقالت[٢]:

ليت الحمام لِيَهْ إلى حمامَتِيَهْ
ونصفَه قَدِيَهْ تَمَّ الحمامُ مِيَهْ

فنظر فإذا القطا وقع في شبكة صَيّاد فعدّه، فإذا هو سِتّ وستونَ قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة، فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كانت مائة، ووصف «الحمام» بصفة الجمع، وهو: «شِرَاع» وشراع يحتمل أوله الإعجام والإهمال. وبِصفَةِ الإفراد، وهو: «وارد».

و«الثمد» بفتح المثلثة والميم: الماء القليل، وحسّبوه من الحساب وهو: العدّ.

والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يسترضي بها النّعمان بن المنذر، وكان واجدًا عليه.

* * *

٥٤٣ ـ (ولكنما أَسعى لمجدٍ مُؤَثَّل) وقَدْ يُدرِكُ المجْدَ المؤَثَّل أَمْثالي[٣]

[ص ١٤٣ س ٢٩]

استشهد به على أنّ: «لكِنّ» إذا اتصلت بـ«ما» يزول اختصاصها بالأسماء، فإنها دخلت على «عسى» فلذلك أهملت، و«لكن» استدراكٌ من بيت متقدّم وهو:

فَلَوْ أَنّ ما أَسْعى لأدْنَى مَعيشةٍ كفاني ولَمْ أطلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ[٤]

ولكنما الخ.

(١) ديوان النابغة الذبياني ٢٤.

(٢) الرجز لزرقاء اليمامة في اللسان ١٢/١٥٩ (حمم)، وديوان النابغة الذبياني ٢٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٣٩، والإنصاف ١/٨٤، وجمهرة اللغة ١٢١، والخزانة ١/٣٢٧، ورصف المباني ٣١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٨، وشرح شواهد الإيضاح ٩٢، وشرح شواهد المغني ١/٣٤٢، ٢/٦٤٢، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٤٠، ومغني اللبيب ١/٢٥٦، وسيعاد مع الشاهد ١٥٢٦.

(٤) ديوان امرىء القيس ٣٩، وسيعاد برقم ١٥٢٦ مع تخريج واف.

والمعنى: أنه لو كان يسعى لأدنى معيشة من الأكل والشرب واللبس كفاه القليل من المال، ولم يطلب الكثير، ولكن سعيه لأجل مَجْد مؤثّل، أي صاحب أصل، وقد يدرك المجد المؤثل أمثاله من أبناء الملوك.

والبيت من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكنديّ.

* * *

٥٤٤ ـ أَعِدْ نَظَرًا يا عبْدَ قيْسٍ (لَعَلَّما أضاءَتْ لَكَ النّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا)(١)

[ص ١٤٣ س ٢٩]

[٥٣] استشهد به على أنّ: «لعلّ» إذا اتصلت بـ«ما» يجوز دخولها على الأسماء.

والبيت للفرزدق. قال في شرح شواهد المغني: قال محمد بن سلام الجمحيّ في طبقات الشّعراء(٢): حدَّثنا حاجب بن يزيد بن شيبان قال: قال جرير بالكوفة:

لقد قادني من حُبِّ ماويةَ الهوى ... ومَا كُنْتُ إلْفًا للحبيبة أَقْوَدا

احِبُّ ثرى نَجد وبالغَوْر حاجةٌ ... فغار الهوى يا عبد قيس وأَنْجدا

أقول له يا عبد قيس صبابةً ... بأيّ ترى مُستوقِد النّار أوقَدا

فقال أراها أرثت بوقودها ... بحيث استفاض الجِزع شيحًا وغَرْقدا

فأعجب الناس وتناشدوها، فقال جرير: أعجبتكم هذه الأبيات؟ قالوا: نعم، قال: كأنكم بابن القيَنِ قد قال، وأنشد البيت الشاهد، فلم يلبثوا أن جاءهم قول الفرزدق هذا البيت، وبعده:

حمار بمروات السّخامة قاربت ... وظيفيه حول البيت حتى تردّدا

كُلَيْبِيَّةٌ لم يجعل اللّهُ وجْهَها ... كريمًا ولم يسنخ بها الطَّيرُ أَسْعَدا

* * *

٥٤٥ ـ (فَلَيتَ دَفَعْتَ الهمّ عَنّي ساعةً) فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ(٣)

[ص ١٤٣ س ٣٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠، والأزهية ٨٨، وشرح شواهد الإيضاح ١١٦، وشرح شواهد المغني ٦٩٣، وشرح المفصل ٨/ ٥٧، وبلا نسبة في رصف المباني ٣١٩، وشرح شذور الذهب ٣٦١، وشرح قطر الندى ١٥١، وشرح المفصل ٨/ ٥٤، ومغني اللبيب ٢٨٧ـ ٢٨٨.

(٢) طبقات فحول الشعراء ٣٩٧ـ ٣٩٩، والأغاني ٨/ ٦١ ـ ٦٢ «دار الكتب»، ومعجم البلدان (مروت).

(٣) تقدم البيت برقم ٥١٣.

استشهد به على أنّ الفرّاء أجاز إيلاء: «ليت» الفعل، وأنشد البيت على ذلك، قال: وخرّجه البصريّون على حذف الاسم يعني أنّ الأصل: «فليتك» وتقدّم الكلام عليه في صحيفة ١١٤.

* * *

[شَواهِدُ لا النّافِيَة للجِنس]

٥٤٦ ـ أرى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ (نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ)[١]
[ص ١٤٥ س ٧]

استشهد به على عمل: «لا» في معرفة عند الكسائيّ.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلَم[٢]: الشّاهد فيه نصب «أمية» بالتبرئة على معنى، ولا أمثالَ أُميّة، والقول فيه كالقول في الذي قبله يعني البيت الآتي.

وهو أيضًا من شواهد الرّضي، قال البغداديّ[٣]: على أنّ التقدير إمّا: «ولا أمثال أُمَيّة» وإمّا: «ولا أَجْواد في البلاد»، لأن بني أُمَيَّة قد اشتهروا بالجود، فأوّل العَلَم باسم الجنس لشهرته بصفة الجود.

«الحاجات»: جمع حاجة، و«أبو خبيب» بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الأولى الوحدة: كنية عبد الله بن الزُّبير بن العوّام رضي الله عنه، وكان له بنون ثلاثة، يكنى بكل واحد منهم، وهم: خُبَيب، وبكر، وعبد الرحمٰن، وكان لا يكنيه بخُبيب، إلاّ مَن أراد ذمّه.

و«نَكِدْن»: تعَذَّرن، و«أميّة»: قبيلة من قريش تنسب إلى أُمية بن عبد شمس.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ١٤٧، والخزانة ٤/ ٦١، ٦٢، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، ١٠٤، والكتاب ٢/ ٢٩٧، ولفضالة بن شريك في الحماسة البصرية ٢/ ٣٠١، ولعبد الله بن فضالة في الأغاني ١٢/ ٦٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٩، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٦١، وشرح الأشموني ١/ ١٤٩ (٢/ ٤)، وشرح شذور الذهب ٢٧٣، والمقتضب ٤/ ٣٦٢، والمقرب ١/ ١٨٩.

(٢) شرح الأعلم ١/ ٣٥٥.

(٣) الخزانة ٤/ ٦١.

وقائل هذا البيت عبد الله بن الزَّبير بفتح الزَّاي الأسديّ من أسد بني خُزَيْمة، وكان سأل عبد الله بن الزُّبير بن العوّام زادًا وراحلةً، فقال له: إن نفقتي قد ذهبت، فقال: ما كنتُ ضمنتُ لأهلك أنّها تكفيك إلى أن ترجع إليهم! فقال: وإن ناقتي قد نَقِبتْ[١] ودَبِرت[٢]، فقال: أَنْجِدْ بها يَبْرُدْ خُفُّها وارْقَعْها بِسِبْتٍ[٣]، واخْصفْها بِهُلْبٍ[٤]، وسر عليها البَرْدَيْن[٥] تصحّ.

قال: إنّما جئتك مُستحمِلاً، ولم آتك مُستوصِفًا، فلعنَ الله ناقةً حملتني إليك؟ قال ابن الزبير: إنَّ وراكِبها، فخرج وهو يقول[٦]:

أقـول لِـغِـلْـمـتـي شُـدُّوا رِكـابـي ... أُجـاوِزْ بَـطْـنَ مَـكَّـةَ فـي سَـوادِ
فـمـا لـي حِـيـنَ أَقْـطَـعُ ذاتِ عِـرْقٍ ... إلـى ابـنِ الـكـاهِـلِـيَّـةِ مِـنْ مَـعـادِ
سـيُـبْـعِـد بـيـنـنـا نـصّ الـمـطـايـا ... وتـعـلـيـقُ الأداوي والـمَـزادِ[٧]
وكـل مُـعَـبَّـدٍ قـد أعـلَـمـتـه ... مناسِمُهُنّ طُلاَّعَ النِّجادِ[٨] [١٢٤]
أرى الـحـاجـاتِ عـنـد أبـي خُـبَـيْـبٍ ... نَـكِـدْن ولا أُمَـيَّـةَ فـي الـبـلادِ
مِـنَ الأَغْـيـاصِ أَوْ مِـنْ آلِ حَـرْبٍ ... أَغَـرَّ كـغُـرَّةِ الـفَـرسِ الـجـوادِ[٩]

* * *

٥٤٧ - (لا هَـيْـثَـمَ الـلَّـيْـلَـةَ لِـلْـمَـطِـيْ) ... ولا فـتًـى مِـثْـلُ ابـن خَـيْـبَـرِيّ[١٠]

[ص ١٤٥ س ٧]

---

(١) نقب البعير: رقّتْ أخفافه. (٢) دبر البعير: جُرِح.
(٣) السِّبت: جلود البقر المدبوغة بالقرظ، تحذى منها النعال البستية.
(٤) الهُلب: شعر الخنزير الذي يخرز به. (٥) البردان: العصران، أو الغداة أو العشي.
(٦) انظر الخبر مع الأبيات في الأغاني ١٢/٦٦.
(٧) نصصت الدابة: استحثثتها. الأداوي: جمع إداوة؛ وهي المطهرة، المزاد: جمع مزادة، وهي شطر الراوية.
(٨) المناسم: جمع منسم، وهو طرف خف البعير.
(٩) الأعياص: أولاد أمية بن عبد شمس الأكبر، وهم أربعة: العاص؛ وأبو العاص؛ والعيص؛ وأبو العيص.
(١٠) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٠، والأشباه والنظائر ٣/٨٢، ٨/٩٨، وتخليص الشواهد ١٧٩، والخزانة ٤/٥٧، ٥٩، ورصف المباني ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ١/٥٩، وشرح الأشموني ١/١٤٩ (٢/٤)، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٥، وشرح المفصل ٢/١٠٢، ٤/١٢٣، والكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٩.

استشهد به على ما في البيت قبله، وعلى ذلك استشهد به سيبويه، قال الأعلم[1]: الشّاهد فيه نصبُ «هيثم» وهو اسم علَم معرفة بـ «لا» وهي لا تعمل إلاّ في نكرة، وأجاز ذلك، لأنه أراد: لا مثال هيثم ممن يقوم مقامه في حُداء المطيّ، فصار هذا شائعًا، فأدخل «هيثم» في جملة المنفيين وهو كقولهم: «قضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها»، يراد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، والمعنى: ولا قاضي ولا فاصل مثل أبي حسن لها .اهـ.

«هيثم»: اسم رجل كان حسن الحداء للإبل، و«ابن خيبريّ»: هو جميل بن مَعْمَر صاحب بُثينة نسبه إلى جدّه الرابع، لأن جميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث بن خيبريّ بن ظبيان، وكان جميل شجاعًا.

والبيت لبعض بني دبير وقبله:

قَدْ حَشَّها اللَّيْلُ بِعَصْلَبِيّ   مُهاجِرٍ لَيْسَ بأعرابيّ
أَرْوَعَ خَرّاجٍ مِنَ الدَّوِيّ   عَمَرَّسٍ كالمَرَسِ المَلْوِيّ

الضمير في: «حشّها» للمطيّ، وحشّها الليل: بمعنى رماها مأخوذٌ من حش النار: إذا بالغ في إيقادها.

و«العصلبيّ»: الشّديد الباقي على المشي، ويروى: «قد لفّها» أي جعل هذا الرجل ملتفًا بها، و«المهاجر»: الذي هاجر من البادية إلى الأمصار، وخصّه لأنه كثير الرغبة في سرعة الوصول إلى مسكنه، و«الأعرابيّ»: القاطن في البادية، و«الأروع»: الحديد الفؤاد، و«خرّاج»: فعّال من الخروج، و«الدّويّ»: جمع دويّة: وهي الفلاة، يريد أنه ذو هداية وبصر يقطع الفلوات والخروج منها، و«العمرّس»: الشديد، و«المرس»: الحبل، و«الملْويّ»: المفتول، شبهه به في رقته واجتماعه.

* * *

٥٤٨ ـ (تُبَكّي على زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلُه)   بريءٌ مِنَ الحُمَّى سَليمُ الجوانحِ[2]

[ص ١٤٥ س ٧]

استشهد به على ما في البيتين قبله.

والبيت من شواهد الدمّامينيّ، قال في شرح التّسهيل: وقدّر قوم العَلَم المعامَل بهذه المعاملة مضافًا إليه «مِثْل».

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٣٥٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٦٦، ٤٠٢، وتذكرة النحاة ٥٢٩، ٥٣٨، والخزانة ٣/ ٥٧، والمقرب ١/ ١٨٩، وحاشية يس ١/ ٢٣٦.

وقدّره آخرون بلا مسمًّى بهذا الاسم [أو بلا واحدٍ من مُسمّيات هذا الاسم].

ولا يصحّ واحدٌ من هذه التّقديرات الثلاثة على الإطلاق:

أما الأوّل فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدُها: أنّه قد ذكر: «مِثْل» بعده، وأنشد البيت.

الثاني: أنَّ المتكلم إنما يقصدُ نَفْيَ مسمّى العلَم المقرون بـ «لا»، فإذا قدّر «مِثْل» لَزِم خلافَ المقصود.

الثالث: أن المعامل [بهذه المعاملة] قد يكون انتفاءُ مثله معلومًا لكل أحدٍ، فلا يكون في نَفْيه فائدة نحو: لا بصرة لكم.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٤٩ ـ (أَهَـدمُـوا بـيـتَـك لا أَبـا لـكـا وزَعَـمـوا أنّك لا أخـا لَـكـا)[١]

[ص ١٤٥ س ١٠]

استشهد به على أنّ: «لا» إذا عملت في المعرفة تُؤوّل، وبيّن الأقوال التي قيلت، وفي أوّلها: أنَّ اللام زائدة لا اعتدادَ بها وهذا يخالف ما قال أبو حيّان في شرح التّسهيل من أنها معتدٌّ بها من وجه، وغير معتدٌّ بها من وجه.

قال في آخر بحث له تركناه خوف الإطالة: إنَّ «الأبَ» لمّا كان إذا أضيف إلى معرفة في غير هذا الباب تعرّف بها استقبحوا دخول النّافية عليه، فلم يدخلوها إلاّ بعد إقحام اللاّم بين المضاف والمضاف إليه إصلاحًا للفظ، وأعني بذلك أنه يجيء في اللّفظ على صورة غير المضاف، وإن كان مضافًا في التّقدير فهي معتدٌّ بها من جهة أنها هيأت الاسم لعمل: «لا» فيه، وغير معتدٌّ بها من جهة أنّها لم تقع الإضافة بدليل إثبات الألف التي [١٢٥] لا تَلْحق الأب في حال نصبه في فصيح الكلام إلاّ في حال الإضافة، ولا يقْحِمُون بين المتضايفين في هذا الباب، وفي باب النداء نحو قوله:

يـا بـؤسَ لِـلْـجَـهْـل ضـرّارًا لأقـوام[٢]

من حروف الجرّ إلا اللاّم خاصة، لأنها مؤكّدة لمعنى الإضافة في البابين على معنى اللاّم .اهـ الغرض منه.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٥٩.

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢، وسيعاد برقم ٦٦٧ مع تخريج واف.

وفيه زعم بعضهم أنَّ: لا أب لك، ولا أم لك ذمٌّ، وقيل: يكونان جميعًا في المدح والذم.

وقال أبو فيد السّدوسيّ: لا أُمَّ لك، أي: أنت لقيطٌ لا تعرف أُمَّك، ولا أب لك: يذم، أي: لا كافل لك.

وقال ابن جنيّ: يخرُج مُخْرَج الدُّعاء عليه، فإذا قلت: لا أبا لك فكأنك قلت: أنت أهلٌ للدُّعاء عليك، وليس دعاءً صريحًا إذ لو كان دعاءً صريحًا لما جاز أن يقال لمن ليس له أب: لا أبا لك، كما يقال للأعمى: أعماه الله. وتقدّم الكلام عليه في صحيفة ١٥.

* * *

٥٥٠ ـ (لا تُغْنَيَنَّ بما أسبابُه عَسُرَت فلا يَدَيْ لامرئٍ إلاّ بما قُدِرا)(١)

[ص ١٤٥ س ١١]

ساقه شاهدًا على مثال: «لا يدي لك، ولا غلامي لك».

وفي التّسهيل: فإنّ فَصلَها جارٌ آخر أو ظرفٌ امتنعت المسألة في الاختيار خلافًا ليونس.

وفي الأصل ما نقل أبو حيّان فارجع إليه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٥١ ـ (أَبي الإسلامُ لا أبَ لي سِوَاهُ) إذا افتخروا بقَيْسٍ أو تميمِ(٢)

[ص ١٤٥ س ١٩]

استشهد به على أنّ قياس: «لا أبا لك»، و«لا يَدَي لك»: لا أبَ لك، ولا أخَ لك، ثم قاس البيت على ذلك.

والبيت لنهار بن توسعة اليشكريّ.

* * *

٥٥٢ ـ تأملْ (فلا عينين للمرءِ صارفًا) عنايتُهُ عن مَظْهَر العِبَراتِ(٣)

[ص ١٤٥ س ١٩]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ٢٤٣، وشفاء العليل ٣٨٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لنهار بن توسعة في شرح المفصل ٢/١٠٤، والكتاب ٢/٢٨٢، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٤٠٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٢٥٦.

استشهد به على ما في البيت قبله، وساقه أبو حيّان على هذا المعنى، ولم ينسبه إلى أحد.

* * *

٥٥٣ ـ (أَبا المـوتِ الّـذي لا بُـدَّ أَنّـي مُـلاقٍ ـ لا أبـاكِ ـ تُـخَـوِّفِـيـنِـي)[1]

[ص ١٤٥ س ٢٢]

استشهد به على أنّ اللاّم في مثل: «لا أبا لك» تحذف في الضّرورة، فيقال: «لا أباك». قال أبو حيّان: أراد: لا أبا لك، كذا زعموا، وهو عندي بعيدٌ، لأنّه لو كان الأمر كذلك لم يخلُ من أن يكون «أب» مضافًا إلى الكاف عاملاً فيها، أو يكون مقدّر الانفصال باللاّم، وهي العاملة في الكاف مع حذفها، فالأوّلُ ممنوعٌ لاستلزامه تعريف اسم، أو تقدير عدم تمحّض الإضافة فيما إضافته محضة.

والثاني: ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متّصل معمول لعامل غير منطوق به، وهو شيء لا يعلم له نظير، فوجب الإعراض عنه والتبرؤ منه.

والوجه عندي في «لا أباك» أن يكون دعاءً على المخاطب بأن لا يأباه الموتُ، وهذا توجيهٌ ليس فيه من التكلّف شيء. انتهى. ومعناه ظاهر.

وفي الأشباه والنظائر: (فائدة): قال ابن يعيش: نظير «لا» في اختصاصها بالنكرة «رُبّ» و«كَمْ» لأن رُبّ للتقليل، وكم للتكثير، وهذه معانِ الإبهامُ أولى بها.

(فائدة): في تعليق ابن هشام: نظير «ما» في كفها «إنّ» وأخواتها عن العمل اللاّم في: لا أبا لزيد، ولا غلامي لعمرو في أنها هَيَّأَتْ «لا» للعمل في المعارف، ولولا وجودُها لم تكن تعمل، فأمّا قوله: «أبا الموت الذي» الخ فإنه على نيّتها كما إنّ قوله:

إنـي رأيـتُ مـلاكُ الـشـيـمـة الأدبُ

على نِيّة اللاّم المعلّقة حذفت وأبقي حكمها.

والبيت لأبي حيّة النُّميريّ.

* * *

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري في ديوانه ١٧٧، والخزانة ٤/ ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢١١، واللسان (١/ ٢١٠) (خعل)، ١٤/ ١٢ (أبي)، ١٥/ ١٦٣ (خلا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٢، والخصائص ١/ ٣٤٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠١، وشرح شذور الذهب ٤٢٤، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، واللامات ١٠٣، والمقتضب ٤/ ٣٧٥، والمقرب ١/ ١٩٧، والمنصف ٢/ ٣٣٧، وديوان المعاني ١/ ١٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٢.

٥٥٤ ـ فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنها بِسَيْفِهِ (فَقَالَ ألا لا من سبيلٍ إلى هِنْدِ)[(١)]
[ص ١٤٦ س ٣]

استشهد به على القول بأن عِلّة البناء في اسم: «لا» تضمُّنُهُ معنى: «مِن» الاستغراقية بدليل ظهورها في هذا البيت، [١٢٦] ثم ردَّهُ بأنّ المتضمّن معنى مِن «لا» لا الاسم.

والبيت من شواهد التّوضيح على هذا المعنى، قال في التّصريح: واختار هذا القول ابن عصفور، وعلَّلهُ بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل، والبناء لِلتَّضَمُّن كثير.

واعترضه ابن الضائع بأن المتضمّن لمعنى: «مِن» إنما هو: «لا» نفسها لا الاسم بعدها.

قال يس: قال الدنوشريّ: هذا الاعتراض ساقطٌ، لأن الاستغراق الذي هو معنى مِن معناه الشمول، ولا شكّ أنّ ذلك مدلول للنكرة لأنها في سياق النّفي للعموم، وفي ذلك نظر[(٢)] لإمكان أن يكون النفي شاملاً، فثبت ما قاله.

وقد يقال: إنه تحكّم، وما المانع من أن يكون المتضمّن الاسم لا الحرف بل هو الأظهر كما لا يخفى.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٥٥ ـ (تَعَزَّ فلا إلْفَيْنِ بالعَيْشِ مُتِّعا) ولكن لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ[(٣)]
[ص ١٤٦ س ١١]

استشهد به على أنّ المثنّى يبنى على الياء.

وفي التّوضيح وشرحه: وبني على الياء إن كان مثنًّى أو مجموعًا على حدّه، أي على حدّ المثنّى، وطريقة في إعرابه بالحروف، وسلامة واحده، واختتامه بنون زائدة

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في كتاب العين ٨/ ٣٥٢، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٢٣، والتاج (ألا، لا)، وأوضح المسالك ٢/ ١٣، وتخليص الشواهد ٣٩٦، والجنى الداني ٢٩٢، وشرح الأشموني ١/ ١٤٨، وشرح التصريح ١/ ٢٣٩، وشرح ابن عقيل ٢٥٥، واللسان (ألا، لا)، ومجالس ثعلب ١٧٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٢.

(٢) في الأصل: «نظير»، والتصويب من شرح التصريح ١/ ٢٣٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٠، وتخليص الشواهد ٣٩٥، وشرح الأشموني ١/ ١٤٥، وشرح التصريح ١/ ٢٣٩، وشرح شذور الذهب ١٠٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٣.

تحذف للإضافة كقوله: «تعزَّ فلا إلفين» الخ، فـ«إلفين» بكسر الهمزة[(١)] تثنية: «إلْف» اسم (لا) مبنيّ على الياء، و«مُتّعا» بالبناء للمفعول خبرها. و«تعزَّ» أمر من التعزية، وهي الحمل على الصّبر عند المصيبة، و«المنون»: الموت، و«ورّاد»: الذين يردونه، وهو جمع وارد، و«التّتابُع» بالمثنّاة لا يكون إلاّ بالشر.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٥٥٦ ـ (أَرى الرَّبعَ لا أَهْلِينَ في عَرَصَاتِه) ومِنْ قَبْلُ عَنْ أهليه كانَ يَضِيقُ[(٢)]

[ص ١٤٦ س ١٢]

استشهد به على أنَّ الجمع يبْنى على الياء، كما أنَّ المثنّى كذلك في البيت قبله.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٥٧ ـ (يُحْشَرُ النّاسُ لا بنينَ ولا آ باءَ إلاّ وقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤونُ)[(٣)]

[ص ١٤٦ س ١٣]

الشاهد فيه كالذي قبله. والبيت من شواهد التوضيح، قال شارحه: فـ«بنين» بكسر النّون الأولى: جمع ابن اسم «لا» مبنيّ على الياء، ولا «آباء» جمع أب عطف على ما قبله، و«إلاّ» حرف إيجاب، «وقد عَنَتْهم» بفتح العين المهملة والنون، وسكون التاء المثناة فوق بمعنى: أهمتهم.

«شؤون»: جمع شأن وهو الخطب فاعل عَنَتْهُم، والجملة في موضع رفع خبر «لا»، ولا يضر اقترانه بالواو، لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسيّ[(٤)]:

فَأَمْسى وهو عُريانُ

---

(١) في الأصل: «الهزة».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٢٥٦.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١١، وتخليص الشواهد ٣٩٦، وشرح الأشموني ١/ ١٥٠ (٢/ ٧)، وشرح التصريح ١/ ٢٣٩، وشرح شذور الذهب ١١٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٤.

(٤) صدر البيت: (فلما صَرّح الشّرُّ)، والبيت من الهزج، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/ ٢٦٠، وحماسة البحتري ٥٦، والحيوان ٦/ ٤١٦، والخزانة ٣/ ٤٣١، والسمط ٥٧٨، ٩٤٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٤، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢، وللحماسي في شرح التصريح٢/ ٢٣٩.

وقولهم: ما أحد إلاّ وله نفس أمّارَة.

وليس حالاً خلافًا للعينيّ لأن واو الحال لا تدخل على الماضي التالي: «إلا» كما قاله الموضّح في باب الحال.

وذهب المبرّد إلى أنَّ المنفيّ والمجموع على حدّه في باب: «لا» معربان بناءً على إنّ التثنية والجمع عارضا التّضمُّن والتّركيب في علة البناء، ولو صحّ ذلك لزم الإعراب في: يا زيدان، ويا زيدون، ولا قائل.

ولم أعثر على قائل هذا البيت مع كثرة وروده.

* * *

٥٥٨ ـ أَوْدى الشَّبابُ الَّذي مجدٌ عواقبُهُ فيه نَلَذُّ (ولا لَذّاتَ للشَّيب)(١)

[ص ١٤٦ س ١٦]

استشهد به على أنَّ جمع المؤنث السّالم يجوز بناؤه على الكسر والفتح كما رُوي بهما.

وفي شرح أبي حيّان للتّسهيل عند قوله والفتح في نحو: «ولا لَذّاتَ للشيب» أولى من الكسر: فرّع بعض أصحابنا الفتح والكسر على الخلاف في حركة: «لا رجلَ»، فمن قال: إنها حركة إعراب قال هنا: «لا لذّاتِ» بالكسر، ومَن قال: هي حركة بناء فالذي يقول: إنه يبنى لِجعْلِه مع «لا» كالشيء الواحد قال: «لا لذّاتَ» بالفتح، ولا يجوز عنده الكسر، لأنَّ الحركةَ ليست لـ«لذّات» خاصة، وإنما هي لـ«لذّات» و«لا».

والذي يقول: بُني لتضمنه معنى الحرف يقول في النصب [١٢٧]: «لا لذات» بالكسر، وحجته أنّ المبنيّ مع: «لا» قد أشبه المعرب المنصوب، ولذلك قد نعت على اللّفظ، فكما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور، فكذلك يكون مع: «لا» وهو الصحيح.

وروي: «إنَّ الشبابُ الذي» الخ.

والبيت من شواهد الرّضيّ، قال البغداديّ: على أن جمع المؤنث السّالم يُبْنى على الفتح مع «لا» بدون تنوين كلذّات في البيت، فإنه مبنيّ مع لا على الفتح، ورواه شرّاح الألفية بالفتح والكسر كما يجوز مثله في الجمع المؤنّث السالم المبني مع «لا».

(١) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه ٩١، والمفضليات ١٢٠، وتخليص الشواهد ٤٠٠، والخزانة ٤/٢٧، وشرح التصريح ١/٢٣٨، والشعر والشعراء ٢٧٨، والمقاصد النحوية ٢/٣٢٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٩، وشرح شذور الذهب ١١١، وشرح ابن عقيل ٢٠١، وشرح الرضي ٢/١٥٨.

ومعنى «أودى»: ذهب، و«الشباب»: الفَتَاء، و«مجد»: كرَم، و«عواقبه»: أواخره، أي إذا تُعقِّبتْ أموره وُجِدَ في عواقبه الخير إمّا بغزوٍ أو رحلة مما يفعل في وقت الشباب.

وقوله: «فيه نَلَذّ» بفتح اللامّ؛ أي: إنما تكون اللّذاذة والطّيب في الشباب، والجملة استئناف بياني. و«الشّيب» بالكسر: جمع أشْيَب؛ وهو الذي ابيضّت لحيتُه، يريد: ليس في الشيب ما ينتفع به، إنّما فيه الهرَم والعَلَل.

والبيت من قصيدة لسلامة بن جَنْدل التميميّ أحد فرسان العرب وهو جاهليّ، وقصيدته من المفضّليّات.

* * *

٥٥٩ ـ (لا سابغاتَ ولا جَأْواءَ باسِلَةً) تَقي المنونَ لدى استيفاءِ آجالِ[(١)]

[ص ١٤٦ س ١٦]

الشاهد فيه جواز الوجهين كما في البيت قبله، ويَجْري فيه ما جَرى فيه.

«السّابغات»: جمع سابغة: وهي الدِّرع الواسعة، و«الجأواء»: الكتيبة التي يعلوها السّواد لكثرة الدّروع، و«تَقِي المنون»: تمنع الموت، و«الاستيفاء»: الاستكمال، و«الآجال»: جمع أجَل؛ أي: لا يردّ الموت شيءٌ إذا كَمُلَت الآجال.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٦٠ ـ (لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنوبَ لها) إذًا لَلامَ ذَوُو أَحسابِها عُمَرا[(٢)]

[ص ١٤٧ س ٧]

استشهد به على نُدور تركيب النّكرة مع لا الزائدة.

والبيت من شواهد الرّضيّ، قال البغداديّ: على أنّ «لا» هنا زائدة مع أنّ النكرة بعدها مبنيّة معها على الفتح.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٣٩٦، وشرح الأشموني ١/١٥١، وشرح قطر الندى ١٦٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٢٣٠، والخزانة ٤/٣٠، ٣٢، ٥٠، وشرح التصريح ١/٢٣٧، والمقاصد النحوية ٢/٣٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣، والخصائص ٢/٣٦، واللسان (غطف)، وشرح الرضي ٢/١٥٨.

قال ابن عصفور في المقرّب: أنشد أبو الحسن الأخفش: «لو لم تكن غطفان» البيت. والمعنى لها ذنوب إليّ. وعمل «لا» الزائدة شاذ. وأصل الكلام: لو لم تكن ذنوب لغطَفان، فجملة «لا ذنوب لها» خَبر الكون.

و«غَطَفان»: أبو قبيلة، وهو: غطفان بن سعد بن قيس عيلان، وأراد بالذّنب الإساءة، أي: لو كان غطفان غير مسيئة إليّ لَلاَم أشرافُها عمر بن هبيرة في تعرّضه إليّ، ومنعوه عنّي، و«عُمر»: عاملٌ من عُمّال سليمان بن عبد الملك.

وقوله: «إذًا للام» جواب لو الشرطية، وروي:

إلــيّ لام ذَوُو أحــسـابِـهـا عُـمَـرا

والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها ابن هبيرة، وكان أميرًا إذ ذاك، ثم حبس فمدحه في الحبس، فقال: ما رأيت أشرف من الفرزدق هجاني أميرًا، ومدحني أسيرًا[1].

* * *

٥٦١ ـ (أرانــي ولا كُـفــرانَ لِــلَّــهِ أيــةً) لِـنَفْسِيَ قَدْ طالَبْتُ غَيْرَ مُنيلِ[2]

[ص ١٤٧ س ١١]

استشهد به على ترك تنوين الاسم الواقع بعد ـ «لا» ـ إذا كان عاملاً فإن: «لله»[3] معمول لِكُفْران.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان عند قوله: وقد يعاملُ غير المضاف معاملته في الإعراب، ونَزْع التّنوين والنّون إن وليها مجرورٌ بلام معلّقة بمحذوف الخ، وقوله: وقد يحمل على المضاف مُشابِهُهُ بالعمل فينزع تنوينُه.

قال المصنف: لو تعلّقت اللاّم بالاسم تعيّن الإعراب وتوابعه غالبًا نحو: لا واهبًا لك درهمًا. واحترزت بغالب من قول الشّاعر: وأنشد البيت.

قال: وأنشده أبو عليّ في التّذكرة وقال: إنّ «أيّةً»[4] منصوب بكفران، أي لا كفرانَ لله رَحْمة لنفسي.

---

(١) في الأغاني ٢١/٣١٣: (. . . .قيل لابن الهبيرة: من سيد العراق؟ قال: الفرزدق، هجاني أميرًا ومدحني سوقةً).

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة في ديوانه ٨٦، وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٠، واللسان والتاج (أوا)، ومغني اللبيب ٢/٣٩٤، وتهذيب اللغة ١٥/٦٥١، وفي الأصل: «آية»، والتصويب من مصادر البيت.

(٣) في الأصل: «بالله».

(٤) في الأصل: «آية».

ولا يجوز نصب: «أيّةً»(١) بـ«أويت» مضمرًا لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولَيْ: «أرى»: بجملتين، إحداهما «لا» واسمها وخبرها، والثاني: أويت.

ومعناه(٢): رفقت وإلي، ولا كفرانِ لله أيّةً(١).

أشرت بقولي: وقد يحمل على المضاف مشابهه [١٢٨] بالعمل، ثم قال بعد كلام طويل: واحتجاج المصنف أن: «أيّةً» منصوب بكُفران، وأنه نزع منه تنوينه مع بقائه عاملاً في المفعول له، فتخريجه على غير ما ذكراه إذ يجوز أن يكون منصوبًا بمحذوف يدلّ عليه لا كفرانَ بالله، أي لا أكفر آيّةً لنفسي، ودلّ على ذلك المحذوف ما قبله.

الضمير في قوله: غير ما ذكراه يعود إلى تخريجَيْ الجمهور وابن كيسان ثنّاهما باعتبار القولين. ولم نذكر تخريجهما خوف الإطالة.

والبيت لكثير عزّة من قصيدة له في أمالي أبي علي القالي، ولفظ روايته(٣):

ولـم أرَ مِـنْ لـيـلـى نـوالاً أعـدّه ألا ربّـمـا طـالـبـتُ غـيْـر مُـنِـيـل

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

* * *

٥٦٢ ـ (ألا اصطِبارَ لسلمَى أم لها جَلَدٌ) إذَا أُلاقـي الّـذي لاقـاهُ أمـثـالِـي(٤)

[ص ١٤٧ س ١٨]

استشهد به على دخول همزة الاستفهام على: «لا» النافية مع كون ذلك الاستفهام مَحْضًا.

وفي التّوضيح وشرحه: وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» لم يتغيّر الحُكم، ثم تارةً يكون الحرفان باقيين على معنيهما من الاستفهام والنفي وذلك إذا كان الاستفهام عن النّفي كقوله، وهو قيس بن الملوّح على ما قيل، وأنشد البيت.

---

(١) في الأصل: «آية».

(٢) في الخصائص ١/٣٣٨ بعد إنشاد البيت: (ففي هذا اعتراضان: أحدهما ـ «ولا كفران لله». والآخر ـ قوله: «أيّة» أي: أويت لنفسي أيّة، معناه: رحمتها ورققت لها. فقوله: «أويت لها» لا موضع له من الإعراب).

(٣) أمالي القالي ٢/٦٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ١٧٨، وجواهر الأدب ٢٤٥، وشرح التصريح ١/٢٤٤، وشرح شواهد المغني ١/٤٢، ٢١٣، والمقاصد النحوية ٢/٣٥٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٤، وتخليص الشواهد ٤١٥، والجنى الداني ٣٨٤، والخزانة ٤/ ٧٠، وشرح الأشموني ١/١٥٣ (٢/ ١٥)، وشرح ابن عقيل ٢٠٧، وشرح عمدة الحافظ ٣٢٠، ٣٨٤، ومغني اللبيب ١/ ١٥، والتاج (ألا).

قال: والمعنى: ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت هل عدم اصطبارٍ ثابتٌ لسلمى أم لها تجلد وتثبّت؟

وكنّى عن الموت بما ذكر تسليةً لها، وأدخل «إذا» الظرفية على المضارع بدل الماضي، وهو نادر.

وبقاء الحرفَيْن على معنييهما قليلٌ، حتى توهمَ أبو علي الشلوبين أنه غَيْر واقع في كلام العرب، وردّ على الجُزُوليّ إجازته إيّاه، والحقّ وقوعه في كلامهم على قلة.

* * *

٥٦٣ ـ (أَلا طِعَانَ أَلا فُرسَانَ عَادِيَةٌ) إلاَّ تَجشُّؤُكُمْ حول التَّنانيرِ[١]

[ص ١٤٧ س ١٩]

استشهد به على دخول همزة الاستفهام التّوبيخيّ على «لا» وبقاء عملها.

وفي كتاب سيبويه: واعلم أنَّ: «لا» في الاستفهام تعمل فيما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله: وأنشد بيت حسّان.

قال الأعلم[٢]: الشاهد فيه عمل «ألا» عمل «لا» لأن معناها كمعناها، وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقرير، وكذلك حكمها إذا دخلت عليها لمعنى التّمنّي، لأن الأصل فيه كله لحرف التّبرئة فلم تغيّر المعاني الداخلةُ عليه عَمَلَه وحُكْمَهُ.

يقول هذا لبني الحارث بن كعب، ومنهم النّجاشيّ، وكان يُهاجيه، فجعلَهم أهلَ نَهَم وحِرْص على الطّعام، لا أهل غارة وقتال.

و«العادية»: المستطيلة، ويروى: «غادية» بالغين المعجمة؛ وهي التي تغدو للغارة، وعادية أعمّ؛ لأنها تكون بالغداة وغيرها.

ويجوز رفع «التجشُّؤ» على البدل من موضع الاسم المنفيّ، ونصبه على الاستثناء المنقطع.

والمشهور أن البيت لحسّان بن ثابت من قصيدة يهجو بها بني الحارث بن كعب، وقيل: إنه لخداش بن زهير من قصيدة يخاطب بها بعض بني تميم.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧٩ (الحاشية)، والكتاب ٢/٣٠٦، وتخليص الشواهد ٤١٤، والجنى الداني ٣٨٤، والخزانة ٤/٦٩، ٧٧، ٧٩، وشرح شواهد المغني ١/٢١٠، والمقاصد النحوية ٢/٦٣٢، ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه ١/٥٨٨، وبلا نسبة في رصف المباني ٨٠، وشرح الأشموني ١/١٥٣ (٢/١٤)، وشرح عمدة الحافظ ٣١٨، ومغني اللبيب ١/٦٨، ٢/٣٥٠.

(٢) شرح الأعلم ١/٣٥٨.

٥٦٤ ـ (ألا ارعِواء لِمَن ولَّت شَبيبَتُهُ وآذنت بمشيبٍ بَعْدَه هَرَمُ)(١)
[ص ١٤٧ س ٢٠]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وفي التوضيح وشرحه: وتارة يراد بهما أي بالهمزة و«لا» التوبيخ والإنكار كقوله: وأنشد البيت، فـ«ألا» حَرفُ توبيخ.

و«ارعواء»: مصدر ارعوى يَرعوي أي: انكفّ عن الشيء، يستعمل كثيرًا في تَرْك ما يُستهجن، يقال: ارعوى فلان عن القبيح: أي انكفّ عنه.

و«ولَّت»: أدبرت وذهبت، و«الشَّبيبة»: الشباب، قال في المطوَّل: والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية [١٢٩] مشبوبة؛ أي قوية مشتعلة.

قال العينيّ: و«آذنت» بالمدّ: أي أعلمت، «بمشيب»: أي شيخوخة. «بعده هرم»: فناء.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٦٥ ـ [ألا عُمْرَ وَلَّى مستطاعٌ رجوعُه فَيَرْأَبَ ما أَشْأَتْ يَدُ الغفلاتِ](٢)

* * *

٥٦٦ ـ (بَكَتْ أَسَفًا واسْتَرجَعَتْ ثُمّ آذَنَتْ ركائبُها أن لا إلينا رُجُوعُها)(٣)
[ص ١٤٨ س ٢]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٥، وتخليص الشواهد ٤١٤، وشرح الأشموني ١/ ١٥٣ (٢/ ١٤)، وشرح التصريح ١/ ٢٤٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٢، وشرح ابن عقيل ٢٠٦ (١/ ١٤٦)، وشرح عمدة الحافظ ٣١٩، ومغني اللبيب ١/ ٦٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٠.

(٢) سقط البيت من الأصل، وهو من الطويل، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦، وتخليص الشواهد ٤١٥، والجنى الداني ٣٨٤، والخزانة ٤/ ٧٠، وشرح الأشموني ١/ ١٥٣، وشرح التصريح ١/ ٢٤٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠، وشرح ابن عقيل ٢٠٨ (١/ ١٤٧)، ومغني اللبيب ٦٩، ٣٨١، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦١.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٤/ ٣٤، ورصف المباني ٢٦١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٥ (٢/ ١٨)، وشرح المفصل ٢/ ١١٢، والكتاب ٢/ ٢٩٨، والمقتضب ٤/ ٣٦١، والمقرب ١/ ١٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٥.

استشهد به على أنّ المبرد وابن كَيْسان أجازا مع الفصل والمعرفة أن لا تكرر «لا» التي للنّفي.

وفي كتاب سيبويه: وقد يجوز في الشّعر رفع المعرفة ولا تُثنّى «لا» وأنشد البيت.

قال الأعلم[1]: الشّاهد فيه ابتداء المعرفة بعد «لا» مفردةً، وإنما يبتدأ بعدها المعارف مكرّرة كقولهم: لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو، ووجه جواز تشبيه «لا» بليس ضرورة في إفراد الاسم بعدها، وإن لم تعمل فيه عملها فكأنه قال: ليس إلينا رجوعها. وصف أنها فارقته فبكت واسترجعت لفراقه.

ومعنى «آذنت»: أشعرت وأعلمت. و«الرّكائب»: جمع رَكُوبة وهي الرّاحلة تركب اهـ.

و«رجوعها»: مبتدأ والخبر محذوف، أي موجودٌ أو واقعٌ، و«إلينا» تبيينًا مثل قوله تعالى: ﴿إنّي لَكُما لَمِن النَّاصِحين﴾[2].

والشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعلم قائلها.

* * *

٥٦٧ ـ أشاءُ ما شِئْتِ حتّى لا أزالُ لما (لا أَنْتِ شائِيةٌ مِنْ شَأْنِنا شَانِي)[3]

[ص ١٤٨ س ٣]

الشّاهد فيه كالذي قبله، واستشهد به في التّوضيح على الضّرورة حيث لم تكرّر: «لا».

قال في التصريح: و«أشاء»: مضارع شاء مسند للمتكلّم، و«ما» موصولة في موضع نَصْب المفعوليّة بأشاء، و«شئتِ» بكسر التّاء: صلة «ما» والعائد محذوف، و«حتّى» بمعنى إلى، و«أزال»: مضارع زال منصوب بأَنْ مضمرة بعد حتّى وجوبًا، واسم «أزال» مستتر فيه وجوبًا، وخبره: «شاني» آخر البيت بنون من الشنآن وهو البُغْض، وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و«لما» متعلق به، و«ما» موصول اسميّ، و«لا» نافية، و«أنت» مبتدأ، و«شائية»: من المشيئة خبره، و«من شأننا»: متعلّق به، والجملة صلة «ما»، والعائد محذوف.

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٣٥٥.

(٢) ٢١/ الأعراف: ٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧، وشرح الأشموني ١/ ١٤٩ (٢/ ٥)، وشرح التصريح ١/ ٢٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٢٥.

والمعنى: أشاء الذي شئته حتى لا أزال شانيًا للّذي لا أنت شائيته من شأننا أي أمْرُنا.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٦٨ ـ وأنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنا (حياتُك لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فاجِعُ)[1]

[ص ١٤٨ س ٧]

استشهد به على عدم تكرار: «لا» وقد وليها مفرد خبر، وذلك ضرورة كما صرّح به في الأصل.

واستشهد به أبو حيّان على هذا المعنى، ثم قال: وسهل هذا هنا أن موتك فاجع ولا موتك يسر.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٦٩ ـ (قَهَرْتَ العِدا لا مُسْتَعينًا بِعُصْبَةٍ ولكِنْ بأنواع الخَدائع والمكْر)[2]

[ص ١٤٨ س ٨]

استشهد به على وقوع «لا» وبعدها حال، ولم تكرّر، وذلك ضرورة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٧٠ ـ وكان طَوى كَشْحًا على مُسْتِكِنَّةٍ (فلا هُوَ أبداها ولَم يَتَجَمْجَمِ)[3]

[ص ١٤٨ س ١٠]

استشهد به على أنَّ تكرار «لا» قد يُغني عنه تكرار حرف نَفْيٍ غيرها؛ إلا أنّه قليل كما صرّح، فالأكثر أن يقول: ولا هو تَجمجم، وضمير «كان» لحصين بن ضمضم

---

(١) البيت من الطويل، وهو للضحاك بن هنام في الاشتقاق ٣٥٠، والخزانة ٤/ ٣٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢١، ولأبي زبيد الطائي في حماسة البحتري ١١٦، ولرجل من سلول في الكتاب ٢/ ٣٠٥، وبلا نسبة في الأزهية ١٦٢، وشرح الأشموني ١/ ١٥٤ (٢/ ١٨)، وشرح المفصل ٢/ ١١٢، والمقتضب ٤/ ٣٦٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٩٩، وشرح الأشموني ١/ ١٥٥ (٢/ ١٨)، وسيعاد برقم ٩٤٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٢، والخزانة ٣/ ١٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٥، واللسان (كشح، كنن، كون).

المتقدم ذكره في بيت قبل الشّاهد، وهو:

لعمري لنعم الحيّ جرّ عليهم   بما لا يواتيهم حصين بن ضمضم

و«طوى كشحًا على مستكنّة»: معناه أنّه أضمر في نفسه فتكة مستكنّةً في صدره، وذلك أنَّ حُصَينًا المذكور قتل بنو عيسى أخاه في حرب داحس والغبراء، فلما انتهت الحرب، ووقع الصّلح لم يحضره، وأضمر في نفسه الأخذ [١٣٠] بثأر أخيه، فقتل رجلاً من بني عبس.

ومعنى «لم يتجمجم»: أنه لم يتردد فيما فعل، والبيت من معلقة زهير.

* * *

[ظَنَّ وَأَخَواتَها]

٥٧١ ـ (قد كنتُ أحجو أبا عمرو أَخا ثِقةٍ)   حتّى ألمتْ بنا يومًا مُلِمّاتُ[1]

[ص ١٤٨ س ٢٤]

استشهد به على استعمال: «حَجا» كـ«ظنَّ» معنًى وعملاً.

وفي التوضيح وشرحه: والقسم الثاني: ما يفيد في الخبر رجحانًا، وهو خمسة، إلى أَن ذكرا «حجا» واستشهدا عليه بالبيت، فـ«أبا عمرو»: مفعوله الأول، و«أخا ثقة»: مفعوله الثّاني، و«الملمّات»: جمع مُلِمّة بمعنى النازلة فاعل ألمت، بمعنى نزلت.

والبيت من شواهد العينيّ، قال: أقول قائله تميم بن أبي مقبل، كذا قال ابن هشام، ونسبه في المحكم لأبي شبل الأعرابيّ، وبعده[2]:

فقلت والمرءُ قد تُخطِيه مُنْيَتُهُ   أَدنى عطيته إيايّ مِيآتُ

فكان ما جاد لي لا جاد من سَعةٍ   دراهمَ زائفاتٍ ضَربِجيّاتُ[3]

وضربجيات: زائفات، وهو صفة مؤكدة لدراهم.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في تخليص الشواهد ٤٤٠، وشرح التصريح ١/٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٣٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٥، وشرح شذور الذهب ٤٦٣، وشرح ابن عقيل ٢١٥، واللسان (ضربج، حجا).

(٢) المقاصد النحوية ٢/٣٧٦، وتذكرة النحاة ٥٠٨، واللسان والتاج (ضربج)، وتهذيب اللغة ١١/٢٤٠، وسيعاد برقم ١٨١٩.

(٣) في الأصل: «ضربخيات».

٥٧٢ ـ (فلا تَعْدُدِ المولَى شَرِيكَكَ في الغِنى) ولكنّما المولى شَرِيكُكَ في العُدْمِ[(١)]
[ص ١٤٨ س ٢٧]

استشهد به على استعمال: «عدّ» استعمال ظنّ على مذهب الكوفيين ومَن وافقهم. «فالموْلى»: بمعنى الصّاحب هنا مفعوله الأول، و«شريكَكَ»: مفعوله الثاني، و«العُدْم» بضم العين: الفقر.

والبيت للنّعمان بن بشير الأنصاري الصّحابي رضي الله عنه.

* * *

٥٧٣ ـ (لا أعُدُّ الإقْتارَ عُدمًا ولكن) فَقْدُ مَن قَدْ رُزِئْتُهُ الإعدامُ[(٢)]
[ص ١٤٨ س ٢٧]

استشهد به على أن: «عدّ» من أفعال هذا الباب.

واستشهد به أبو حيّان على هذا المعنى، ثم قال: وفي عدّ «عدّ» من أفعال هذا الباب خلافٌ، مذهب الكوفيين: أنها من أفعال هذا الباب. وقال بعض أصحابنا: وزاد فيها بعض النّحويّين: «عَدّ» وجعل من ذلك قوله: (تَعُدُّون عَقْر النِّيب) البيت الآتي.

الإقتار: الفقر.

والبيت لأبي دؤاد الإياديّ الشّاعر المشهور، وبه فضّله الحطيئة لما دخل على سعيد بن العاص[(٣)] في حديثه معه.

وأبو دؤاد هذا هو الذي يضرب به المثل في عزّ الجار، وكان جارًا للحارث بن همام الشّيبانيّ المشهور أخي جساس قاتل كليب، وكان لأبي دؤاد ابن فخرج مع صبيان الحيّ يلعبون في غدير فغمسوه فقتلوه، فقال الحارث: لا يبقى في الحيّ صبيّ إلاّ غرق في الغدير، فوَدى ابن أبي دؤاد تسعًا أو عشرًا، وبه تمثّل قيس بن زهير لما كان مجاورًا

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بشير في ديوانه ٢٩، وتخليص الشواهد ٤٣١، وشرح التصريح ١/٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٣٧٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٦، والخزانة ٣/٥٧، وشرح الأشموني ١/١٥٧ (٢/٢٢) وشرح ابن عقيل ٢١٤ (١/١٥٠).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي داؤد الإيادي في ديوانه ٣٣٨، والأصمعيات ١٨٧، وتخليص الشواهد ٤٣١، والخزانة ٨/١٢٥، ٩/٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، والشعر والشعراء ١/٢٤٤، والمؤتلف والمختلف ١١٥، والمقاصد النحوية ٢/٣٩١.

(٣) في الأصل «العاصي» بالياء، والتصويب من الأغاني ١٧/٢٢٦ «دار الكتب المصرية» حيث ورد الخبر؛ وفيه أن الحطيئة أنشد القصيدة لأبي داؤد وقال إنه من أشعر العرب، وانظر ١٦/٣٧٨ ـ ٣٧٩.

لربيعة بن قرط بن سلمة بن قشير، وهو ربيعة الخير، ويُكْنى أبا هلال، وقيل: هو ربيعة بن قرط بن عبد بن أبي بكر بن كلاب.

وبيت قيس بن زهير:

أطـوّف مـا أطـوّف ثـم آوي إلـى جـار كـجـار أبـي دُؤاد[1]

* * *

٥٧٤ - **(تَعُدُّون عَقرَ النيبِ أَفضلَ مَجْدِكم)** بني ضوطرى لولا الكميّ المُقَنّعا[2]

[ص ١٤٨ س ٢٩]

استشهد به على أنَّ: «عَدّ» من أفعال القلوب، فـ«عقر» مفعول: تعُدّون الأول، و«أفضل» مفعوله الثاني.

قال أبو حيّان بعد كلامه السابق: ولا حُجة في ذلك لاحتمال أن يكون: «أفضل مجدكم» بدلاً من «عَقر النّيب».

و«تعدون»: من العَدّ الذي يراد به إحصاء المعدود، كما يقال: فلان يعدّ لنفسه آباءً كرامًا، وقال أيضًا: يجوز أن يجعل تعُدُّون في [١٣١] البيت: بمعنى: تَحْسَبُون على طريق التّضمين، لأنه إذا حسِب عَقْر النّيب في مآثره ومجده فقد حَسِب ذلك مجدًا، فَضَمَّن «عدّ» التي للعدد معنى حَسِب التي للظّنّ، فيكون: «أفضلَ مجدكم» مفعولاً ثانيًا على التّضمين وهو جائز في الشعر.

وقال أيضًا: «أفضلَ مجدكم» نعت لعقر النّيب، وعدّ بمعنى حَسِب، كأنه قال: تَحْسَبون عَقْر النّيب الذي هو أفضل مجدكم مما تفخرون به.

واختيار أبي الحسين بن أبي الربيع أن «عدّ» من أفعال هذا الباب كاختيار المصنّف اهـ، يعني بالمصنف ابن مالك.

---

(١) انظر البيت مع الخبر السابق في الأغاني ١٦/ ٣٧٣، ٣٨١ «دار الكتب المصرية». وورد صدر البيت مع عجز آخر في الشاهد رقم ١٢٧٤، وهو: (إلى أمّا ويرويني النقيع).

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٩٠٧، وتخليص الشواهد ٤٣١، وجواهر الأدب ٣٩٤، والخزانة ٣/ ٥٥، ٥٧، ٦٠، والخصائص ٢/ ٤٥، وشرح شواهد الإيضاح ٧٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٩، وشرح المفصل ٢/ ٣٨، ٨/ ١٤٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥، واللسان ١٥/ ٤٧٠ (أمالا)، والتاج (لو)، وللفرزدق في الأزهية ١٦٨، واللسان (ضطر)، ولجرير أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل ٨/ ١٤٥، وبلا نسبة في الأزهية ١٧٠، والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٠، والجنى الداني ٦٠٦، والخزانة ١١/ ٢٤٥، ورصف المباني ٢٩٣، وشرح الأشموني ٣/ ٦١٠ (٤/ ٥١)، وشرح ابن عقيل ٦٠٠، وشرح عمدة الحافظ ٣٢١، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، والصاحبي ١٦٤، ١٨٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٩، ٣٣٤، ٢/ ٢١٠.

وفي البيت شاهد آخر، وهو حذف الفعل بعد «لولا» بدون مفسّر أي: «لولا تعدُّون»، و«لولا» هذه للتحضيض، ومعناها: هلاّ تعُدُّون يعني ليس فيكم كميّ فتعدونه.

و«عقرُ النِّيب»: ضرْبُ قوائمها بالسّيف، و«النِّيب» جمع ناب: وهي الناقة المسنّة، و«المجْد»: العزّ والشّرف، و«بنو ضوطرى»: ذمٌّ وسب، و«ضوطر»: الرجل الضخم اللئيم الذي لا غناء عنده، وكذلك الضوطر والضيطر، وقيل: ضوطرى: الأمَة، وقيل: هي المرأة الحمقاء، و«الكميّ»: الشّجاع المتكمّي في سلاحه.

ومعنى البيت: تَعُدُّون عَقْر النِّيب التي لا ينتفع بها أفضلَ مجدكم يا بني الحمقاء أو الأمَةَ، فهلا عَدَدْتُم الشجاع المقنّع، وهو اللاّبس لدرع الحديد.

والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق، ويهوّن عليه عقر أبيه لإبله في مفاخرته لسُحَيْم بن وثيل، وكانت وقعت مجاعة، بالكوفة فنحر غالب أبو الفرزدق ناقةً فأطعمها الناس، ففعل ذلك سحيم، ثم نحر غالب اثنتين فنحر سُحيم اثنتين، ثم نحر غالب ثلاثًا فنحر سحيمٌ ثلاثًا، ثم نحر غالب مائةً، وقيل: أكثر فلم ينحر سحيم شيئًا.

* * *

٥٧٥ ـ [زَعَمَتْني شَيْخًا ولَسْتُ بشَيْخٍ ... إنَّما الشَّيْخُ من يدبُ دبيبا](١)

* * *

٥٧٦ ـ (فَإن تَزعُمِيني كنتُ أجهلُ فيكُمُ ... فإنّي شَرَيتُ الحِلْم بعدك بالجَهْلِ)(٢)

[ص ١٤٨ س ٣٠]

استشهد به على أنَّ «زعم» بمعنى اعتقد.

وفي شرح أبي حيّان: وقوله: وزَعم لا لكفالةٍ، ولا رئاسة ولا سِمن ولا هُزال. قال المصنّف في الشّرح: ومن أخوات «حجا» الظنية «زعم» الاعتقاديّة كقول الشاعر. «فإن تزعميني» الخ.

(١) سقط الشاهد من الأصل، والبيت من الخفيف، وهو لأبي أمية أوس الحنفي في شرح التصريح ٢٤٨/١، وشرح شواهد المغني ٩٢٢، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨/٢، وتخليص الشواهد ٤٢٨، وشرح الأشموني ١٥٦/١، وشرح شذور الذهب ٤٦٤، وشرح قطر الندى ١٧٢، ومغني اللبيب ٥٩٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٠/١، وتخليص الشواهد ٤٢٨، والخزانة ٢٤٩/١١، وشرح أبيات سيبويه ٨٦/١، ٣٥١، وشرح شواهد الإيضاح ١١٩، وشرح شواهد المغني ٦٧١/٢، ٨٣٤، والكتاب ١٢١/١، واللسان والتاج (زعم)، ومغني اللبيب ٤١٦/٢، والمقاصد النحوية ٣٨٨/٢، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢١٤.

والبيت لأبي ذؤيب.

* * *

٥٧٧ ـ تَقولُ هَلَكْنا إنْ هلكتَ وإنّما (على اللّهِ أَرزاقُ العِبادِ كما زَعَمْ)[1]

[ص ١٤٩ س ١]

استشهد به على أن «زعم» إذا كانت بمعنى كفل تعدت إلى واحد، والمصدر الزعامة، وقيل: زعم هنا بمعنى القول فيكون المعنى: على الله أرزاقُ العباد كما قال، أو كما ضَمن، وقيل: بمعنى الوعد.

والبيت لعمرو بن شأس، وقبله:

وعاذلةٍ تَخْشى الرّدى أن يُصيبني تروحُ وتغدُو بالملامة والقسَمْ

* * *

٥٧٨ ـ (فَقُلْتُ أَجِرْني أبا خالدٍ وإلاّ فهَبْني امْرَأً هالِكا)[2]

[ص ١٤٩ س ٧]

استشهد به على استعمال: «وَهب» استعمال ظَنّ معنًى وعملاً فياء المتكلم: مفعوله الأوّل، وامرأً مفعوله الثاني، وهالكًا: نعت امرىء.

والبيت لأبي همام السلوليّ.

* * *

٥٧٩ ـ (فَهبْها أُمّةً ذَهبت ضياعًا يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ)[3]

[ص ١٤٩ س ٩]

الشّاهد فيه كالذي قبله، فالهاء من قوله: «فهبها» مفعوله الأول، وأُمّةً بدلاً منه، و«ذَهَبَتْ» موضعَ المفعول الثاني، ويزيد هو يزيد بن معاوية، وأبوه هو معاوية نفسه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في ديوانه ١٠٥، والخزانة ٩/ ١٣١، ١٣٢، واللسان والتاج (زعم)، ولمضرس بن ربعي في معجم الشعراء ٣٠٧، ومعجم البلدان (ضمنر)، ولعبادة بن أنف الكلب في الوحشيات ٦٩.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في تخليص الشواهد ٤٤٢، والخزانة ٩/ ٣٦، وشرح التصريح ١/ ٢٤٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣، واللسان ١/ ٨٠٤ (وهب)، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٨، وشرح شذور الذهب ١/ ٤٦٧، وشرح ابن عقيل ٢١٦، ومغني اللبيب ٢/ ٥٩٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدي في الخزانة ٢/ ٢٦٠، ٣/ ٣٦، والسمط ١٤٩.

والبيت لعقيبة بن هبيرة الأسديّ، وله قصة مع معاوية رحمه الله تدل على حِلْمه، وكان قَدَّم رقعةً إلى معاوية فيها:

معاوي إنّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدِ [١٣٢]
فَهَبْها أُمّةً ذهبت ضياعًا يزيدُ أميرُها وأبو يَزيدِ
أَكَلْتُمْ أَرْضَنا فَجرَدْتُموها فَهَلْ مِنْ قائمٍ أو من حصيدِ
أَتَطْمَعُ في الخُلودِ إذا هَلَكْنا ولَيْسَ لنا ولا لَكَ مِنْ خُلودِ
ذَروا خَوَنَ الخلافةِ واسْتقيموا وتَأْميرَ الأراذِلِ والعَبيدِ
وأعطونا السّويّة لا تَزُرْكُم جُنودٌ مُرْدَفاتٌ بالجنودِ

فدعاه معاوية، فقال له: ما جرّأك عليّ؟ قال: نَصَحْتُك إذ غَشّوك، وصدقْتُك إذ كذّبوك، فقال: ما أظنك إلاّ صادقًا، فقضى حوائجه، وعقيبة هذا جاهليّ إسلاميّ.

* * *

٥٨٠ ـ (قد جَرَّبوه فألْفوهُ المُغيثَ إذا) ما الرَّوْع عَمّ فلا يُلْوَى على أَحَدِ[1]
[ص ١٤٩ س ١٧]

استشهد به على مجيء «ألفى» بمعنى: «وجد» عند الكوفيّين، وابن مالك، فالهاء من: «ألفوه» مفعوله الأوّل، و«المغيث» مفعوله الثاني.

وأجاب: المانع بأن المغيثَ حال، وهذا لا يصحّ، لأن الحال لا يكون إلاّ نكرة، والمغيث معرفة.

«جرّبوه»: من التّجربة، و«الرّوع»: الفزع، و«لا يُلوى على أحد»: لا يُعْطف عليه من شدّة الخوف، وعمومه لجميع الناس.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٨١ ـ (دُريتَ الوفيَّ العهدَ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ) فإنّ اغتباطًا بالوفاء حَميدُ[2]
[ص ١٤٩ س ١٨]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٣١، والخزانة ١١/ ٣٣٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣، وشرح الأشموني ١/ ١٥٧ (٢/ ٢٣)، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧، وشرح شذور الذهب ٤٦٦، وشرح ابن عقيل ٢١٢، ٢١٨، وشرح قطر الندى ١٧١، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٢.

استشهد به على أنّ: «دَرى» عند ابن مالك من أفعال هذا الباب وهي عنده مما يفيد اليقين، فـ«دُرِيت»: مبنيّ للمفعول، و«التاء»: مفعوله الأول في موضع رفع على النّيابة عن الفاعل، «والوفيّ»: مفعوله الثاني، وهي صفة مشبّهة. ويجوز في العهد: الرّفع على الفاعليّة والنّصب على التّشبيه بالمفعول به، والجرّ على الإضافة.

و«عرو» منادى مرخّم بحذف التّاء، و«فاغتبط» جواب شرط مقدّر، أي: إنْ دريته فاغتبط من الغِبْطة، وهو أن يتمنّى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه، فإن أراد زوالها كان حسدًا.

ولدرّى استعمالان في الكلام أغلبهما أن يتعدّى بالباء نحو: دُرِيتُ بكذا، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا أَدْراكُمْ به﴾[1]، وإنما يتعدّى إلى الضّمير بسبب دخول همزة النقل عليه، وأندرهما أن يتعدّى إلى اثنين بنفسه كما في البيت الشاهد.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٨٢ ـ (تَعلَّمْ شِفاءَ النَّفسِ قَهرَ عَدُوِّها) فَبالغ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ[2]

[ص ١٤٩ س ٢٣]

استشهد به على أنّ: «تَعلّم» من أفعال هذا الباب، وهي نظيرة «درى» فيما تقدّم، فـ«تعلّم» أمر بمعنى اعلم، و«شفاء النفس»: مفعوله الأول، وقهر عدوها مفعوله الثّاني.

والبيت لزياد بن سيّار.

* * *

٥٨٣ ـ (حَسِبْتُ التُّقى والجودَ خيرَ تجارةٍ) رَباحًا إذا ما المرءُ أَصْبَحَ ثاقلا[3]

[ص ١٤٩ س ٣١]

استشهد به على مجيء «حَسِب» لليقين، والبيت من شواهد التوضيح على هذا المعنى. قال شارحه: فالتّقى مفعول أول، والجود: معطوف عليه، وخير: مفعوله

(١) ١٦/ يونس: ١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزياد بن سيار في الخزانة ٩/ ١٢٩، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٨ (٢/ ٢٤)، وشرح شذور الذهب ٤٦٨، وشرح ابن عقيل ٢١٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٤٦، وأساس البلاغة والتاج واللسان (ثقل)، وشرح التصريح ١/ ٢٤٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٤٤، وتخليص الشواهد ٤٣٥، وشرح الأشموني ١/ ١٥٦ (٢/ ٢١)، وشرح ابن عقيل ٢١٣، وشرح قطر الندى ٢٧٤.

الثاني، ولم يثنّ لأنه اسم تفضيل، واسم التّفضيل إذا أضيف إلى نكرة لزمه الإفراد والتذكير، ورَباحًا بالباء الموحدة، والحاء المهملة: تمييز، وإذا: شرطية، وما: زائدة، والمرء: مرفوع بفعل محذوف يفسّره: «أصبح»، و«ثاقلاً» بمعنى ثقيلاً: خبر أصبح.

والمعنى تيقّنت التّقى والجود خير تجارة رباحًا إذا أصبح المرء ثقيلاً بسبب الموت، ووصف الميّت بالثقل، لأن الأبدان تخف بالأرواح، فإذا مات [١٣٣] صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات.

والبيت للبيد بن ربيعة العامريّ الصحابيّ.

* * *

٥٨٤ - (إخالُكَ إنْ لم تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذا هَوًى)   يَسُومُك ما لا يُسْتَطاعُ مِنَ الوَجْدِ(١)

[ص ١٥٠ س ١]

استشهد به على مجيء: «خال» للظّنّ، و«الهمزة» في إخالك مكسورة، والقياس فتحها، و«الكاف»: مفعوله الأوّل، و«ذا هوى»: مفعوله الثاني، و«إن لم تغضض الطّرف»: شرطٌ، وجوابه محذوف دالّ عليه إخالك المتقدّم، وجملة «يسومك» بمعنى يكلفك: نعت هوًى، وفاعله ضمير مستتر يعود على الهوى، وهو العائد من الصّفة إلى الموصوف، و«ما لا يستطاع»: في موضع المفعول الثاني ليسومك، و«من الوجد»: بيان لـ«ما».

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٨٥ - (دعاني العَذَارى عَمَّهُنّ وخلتُنِي   لِي اسمٌ فلا أُدعى به وهو أوّلُ)(٢)

[ص ١٥٠ س ٢]

استشهد به على أن: «خِلْتني» في البيت لليقين.

واستشهد به العينيّ على هذا المعنى قال: فإن: «خال» فيه بمعنى اليقين، والمعنى: تيقّنت في نفس أنّ لي اسمًا وليس هو بمعنى الظّنّ، لأنه لا يظن أنّ له اسمًا بل يتيقّن ذلك.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٤٥، وشرح الأشموني ١/ ١٥٥ (٢/ ٢٠)، وشرح التصريح ١/ ٢٤٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٧٠، وتخليص الشواهد ٤٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٥٥ (٢/ ٢٠)، وشرح ابن عقيل ٢١٣، وسيعاد برقم ٦٠٦.

وروي: «دعاء العذارى عمّهن»، وهو مفعول فعل محذوف، أي: أنكرت دعاء العذارى إيّاي عمّهن، وتركهن اسمي الذي كنت أدْعَى به وأنا شاب.

ومعنى دعائهن له عمًّا: أنَّهُ كَبِرَ فَصِرْن لا يَسْتَتِرْن عنه، ولا يَكْتَرِثْن به، فكأنّه عمّهُن في النّسب، وعلى هذا المعنى قوله:

عَلامَ بَنَتْ أُخْتُ اليرابِيعِ بَيْتَها عَلَيَّ وقالَتْ لي بلَيْلٍ تَعَمَّمِ[1]

أي أنها لما رأت الشيب قالت لا تأتنا خِلْما[2]، ولكن ائتنا عمًّا.

والبيت من قصيدة للنّمِر بن تَوْلب.

* * *

٥٨٦ ـ (رأى النَّاسَ إلاّ مَنْ رأى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوارِجَ تَرّاكِينَ قَصْدَ المخارِجِ)[3]

[ص ١٥٠ س ٧]

استشهد به على مَذْهب مَن يرى أنَّ: «رأى» التي بمعنى اعتقد تتعدّى إلى اثنين، فإنّ: «رأى» هنا بمعنى: اعتقد، و«الناس»: مفعوله الأوّل، و«خوارج»: مفعوله الثاني.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٥٨٧ ـ ولَعِبَتْ طَيرٌ بِهِم أبابيل (فصُيِّروا مِثْلَ كعصفٍ مأكُول)[4]

[ص ١٥٠ س ٩]

استشهد به على أن: «صير» بالتشديد تنصب مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر، وفي الألفية:

وهَبْ تَعَلَّمْ والَّتي كصَيَّرا أيضًا بها انْصِبْ مُبْتَدأً وخبرا

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في اللسان والتاج (عمم)، وتهذيب اللغة ١/ ١٢٠، وفي الأصل: «المرابيع» مكان «اليرابيع»، والتصويب من مصادر البيت.

(٢) الخِلْم: الصديق الخالص.

(٣) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى، وسيعاد برقم ١٤٨٦.

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١، والخزانة ١٠/١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩، وشرح التصريح ١/٢٥٢، وشرح شواهد المغني ١/٥٣، والمقاصد النحوية ٢/٤٠٢، ولحميد الأرقط في الكتاب ١/٤٠٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٥٢، والجنى الداني ٩٠، والخزانة ٧/٧٣، ورصف المباني ٢٠١، وسر صناعة الإعراب ٢٩٦، وشرح الأشموني ١/١٥٨ (٢/ ٢٥) واللسان والتاج (عصف)، ومغني اللبيب ١/ ١٨٠، والمقتضب ٤/١٤١، ٣٥٠، وعمدة الحفاظ ١/ ٤٩ (أبل).

وهذه الأفعال التي منها صيّر تسمّى أفعال التصيير.

والبيت من شواهد التّوضيح، قال شارحه: والواو في «صُيِّرُوا» نائب الفاعل، وهي المفعول الأول، و«مثل»: المفعول الثاني، و«كعصف» مضاف إليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين.

وقال الدّمامينيّ: فينبغي أن تكون «الكاف» اسمًا أضيف إليه «مثل» فيكون عمل كل من الكلمتين موفرًا عليها، أمّا إذا جعلت حرفًا زائدًا، وجعل «مثل» مضافًا إلى: عصف لزم قطع الجارّ عن عمله بلا كافّ له، اللّهم إلا أن يقال نزّل منزلة الجارّ من المجرور.

وقيل: «الكاف» اسم بمعنى مِثْل، و«مثل» توكيدٌ لها. قاله[1] في المغني في حرف الكاف.

والعصف، قال الحسن: زَرْعٌ أُكِل حبُّهُ وبقي تبنُهُ.

وهذا الشاعر وصف قومًا استؤصلوا فشبّههم بالعصف الذي أُكِلَ حبُّهُ، وقال الفرّاء: ورَقَ الزّرع.

والبيت لرؤبة بن العجاج، وقيل لحميد الأرقط، وقبله:

ومسّهم ما مَسَّ أصحابَ الفيل ترميهم حجارةً مِنْ سجّيل

* * *

٥٨٨ ـ (وربَّيتُهُ حتَّى إذا ما تَرَكْتُهُ أخا القومِ واستغنى عن المَسْحِ شارِبُهْ)[2]

[ص ١٥٠ س ١٢]

[١٣٤] استشهد به على أن «ترك» ترد بمعنى التصيير، فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها، فالهاء من تركته: مفعوله الأول و«أخا» مفعوله الثاني، يعني أنه تركه قويًا مستغنيًا بنفسه لاحقًا بالرجال.

والبيت لفرعان بن الأعرف من جملة أبيات قالها في ابن له يقال له: «منازل» كان فرعان تزوج على أمه، فغضب منازل لها واستاق إبل أبيه، فقال فرعان أبياتًا أولها[3]:

جَزَتْ رَحِمٌ بيني وبين منازل جزاء كما يستنزل الدَّيْنَ طالبُهْ

---

(١) في الأصل: «قال له».

(٢) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعرف في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٤٥، واللسان (جعد)، والمقاصد النحوية ٢/٣٩٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٥٩ (٢/٢٥)، وشرح ابن عقيل ٢١٧، وانظر الحاشية التالية.

(٣) انظر الخبر مع جملة أبيات في ربيع الأبرار ٤/٤٣٩، والعقعقة والبررة ٣٤٠ (ضمن نوادر المخطوطات)، ومعجم الشعراء ١٨٨ ـ ١٨٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٤٥.

فـربَّـيْـتُـه حـتّـى إذا آض شَـيـظَـمًـا إذا قام ساوى غارِبَ الفحل غَارِبُهْ[١]

* * *

٥٨٩ ـ (أَرَاهُـم رُفْـقَـتِـي حـتّـى إذَا مـا تَـولّـى الـلّـيـلُ وانْـخَـزلَ انْـخِـزالاَ)[٢]

[ص ١٥٠ س ٢١]

استشهد به على أنّ: «رأى» الحُلْميّة أَلْحَقتها العرب برأى العِلْمية فأدخلوها على المبتدأ والخبر، ونصبوهما بها مفعولين لها، فالضمير مفعول أرى الأول، ورفقتي مفعوله الثاني، والضمير في «هم» يعود على رجال مذكورين في بيت قبل الشاهد.

و«الرفقة»: القوم المترافقون، و«تولى الليل»: أدبر، وروي مكانه: تجافى، وهما متقاربان معنى، و«انخزل»: انقطع وانطوى، وجواب «حتى» في بيت بعد الشاهد.

قال في التصريح: وذهب بعضهم: إلى أنّ رأى الحلمية لا تنصب مفعولين، وأن ثاني المنصوبين حال. ورد بوقوعه معرفة كما هنا، واعترض بأن الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل، فالإضافة فيه غير محضة.

والبيت من قصيدة لعمرو بن أحمر الباهليّ يذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم في منامة وأولها:

أبـو حَـنـشٍ يُـؤَرِّقُـنـي وطَـلْـقٌ وعـمّـارٌ وآونَـةً أثَـالاَ
أراهـم رُفْـقَـتـي حـتـى إذا مـا تَـجافَـى الـلّـيـلُ وانْـخَـزَلَ انْـخِـزالا
إذا أنـا كـالـذي أَجْـرى لِـوِرْدٍ إلـى آلٍ فـلـم يُـدْرِك بِـلالا

* * *

٥٩٠ ـ (بِـأَيِّ كـتـابٍ أَمْ بـأيّـةِ سُـنّـةٍ تَرَى حُبَّهم عارًا عليَّ وتَحْسِبُ)[٣]

[ص ١٥٢ س ١٢]

---

(١) الشيظم: الطويل الغليظ.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ١٣٠، والحماسة البصرية ١/٢٦٢، وشرح التصريح ١/٢٥٠، والمقاصد النحوية ٢/٤٢١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٤٩، وشرح الأشموني ١/١٦٣، وشرح ابن عقيل ٢٢٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو للكميت في الخزانة ٩/١٣٧، وشرح التصريح ١/٢٥٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٩٢، والمحتسب ١/١٨٣، والمقاصد النحوية ٢/٤١٣، ٣/١١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٦٩، وشرح الأشموني ١/١٦٤ (٢/٣٥)، وشرح ابن عقيل ٢٢٥، وتقدم البيت عرضًا مع الشاهد ٢٦٥.

استشهد به على جواز حذف مفعولَيْ: «حَسِب» لدليل، وقدّرهما السّيوطيّ في الأصل بقوله: أي وتحسب حُبَّهم عارًا عليّ، وهو متّبع في ذلك لابن هشام في التّوضيح. وقدّره ابن جنّي: وتحسب ذاك كذلك.

وقوله: «بأيّ كتاب»: متعلق بـ«ترى»، والضمير في «حبّهم» لآل بيت رسول الله ﷺ، وقد تقدّم ذكرُهم.

والبيت من قصيدة للكميت بن زيد يمدح بها آل بيت رسول الله ﷺ، وهي من أشهر شعره، ومطلعها:

طَرِبْتُ وما شَوْقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِبًا منّي وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

* * *

٥٩١ ـ (ولقد نَزَلْتِ فلا تَظُنّي غَيْرَهُ مِنّي بمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ)(١)

[ص ١٥٢ س ٢٧]

استشهد به على حذف أحد مفعولَيْ «ظنّ» سماعًا، وهو من شواهد الرّضيّ على أنّ «ظَنّ» يقلّ فيها نصبُ المفعول الواحد، فإنّ معناه هنا: لا تظني شيئًا غَيْرَ نزولِك.

وصحة هذا المعنى لا يقتضي تقدير مفعول آخر، وفيه ردٌّ على النّحويّين فإنهم قالوا: المفعول الثّاني لـ«ظَنّ» محذوف اختصارًا لا اقتصارًا.

واستشهد به في موضع آخر، وقال: أي فلا تظنَّ غيره واقعًا أو حقًّا، أي غَيْرَ نُزولِكِ مني منزلة المحَبّ.

و«المحَبّ»: اسم مفعول جاء على أَحَبَّ، وأَحْبَبْتُ، وهو على الأصل؛ والكثير في كلام العرب مَحْبُوب. قال الكسائي: محبوب من حَبَبْت وكأنها لغة قد ماتت أي تركت [١٣٥].

و«المكرَم»: اسم مفعول أيضًا. و«الواو» في: «ولقد نزلْتِ» عاطفة، وجملة: «لقد نزلت» الخ جواب قسم محذوف، أي والله لقد نزلْتِ، وقوله: «فلا تَظُنّي غيره مني»:

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ١٩١، والأشباه والنظائر ٢/٤٠٥، والاشتقاق ٣٨، والأغاني ٩/٢١٢، وجمهرة اللغة ٥٩١، والخزانة ٣/٢٢٧، ٩/١٣٦، والخصائص ٢/٢١٦، وشرح شذور الذهب ٤٨٦، وشرح شواهد المغني ١/٤٨٠، واللسان (حبب)، والمقاصد النحوية ٢/٤١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٧٠، وشرح الأشموني ١/١٦٤، وشرح ابن عقيل ٢٢٥، والمقرب ١/١١٧، وشرح التصريح ١/٢٦٠، وحاشية يس ١/٢٦١، وشرح الرضي ٢/٣٧، ٤/١٥٢.

جملة معترضة بين المجرور ومتعلّقه، فإن: «مني» متعلّق بنزلت، والتاء في «نزلتِ» مكسورة لأنه خطابٌ مع محبوبته عبلة المذكورة في بيت قبل هذا.

والبيت من معلّقة عنترة العبسيّ.

* * *

٥٩٢ ـ (هُمَا سَيِّدانا يَزْعمانِ وإنّما) يَسُودانِنا إنْ يَسَّرَتْ غَنماهُما[1]

[ص ١٥٣ س ١٥]

استشهد به على إلغاء «زعم» إذا تأخرت عن معموليها.

واستشهد به في التّصريح على ذلك، قال: فأخّر: «يزعم» عن المبتدأ والخبر، و«إنْ» حرف شرط حذف جوابها.

والمعنى: هذان الشّيخان يَزْعُمان أنّهما سيّدانا، وإنما يكونان كذلك إذا أَيْسَرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونَسْلُها، وأجرى علينا من ذلك.

والبيت لأبي أسيدة الدّبيري، وقبلَه[2]:

وإنّ لنا شَيْخَيْن لا ينفعانِنا غنيّين لا يجري علينا غناهما

* * *

٥٩٣ ـ أبالأراجِيز يا ابن اللُّؤم تُوعِدُني (وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والفشلُ)[3]

[ص ١٥٣ س ١٥]

استشهد به على إلغاء: «خِلْتُ» لما توسَّطَت بين معمولَيْها.

واستشهد به في التّوضيح وشرحِه على هذا المعنى، قال في التّصريح بعد إنشاده البيت: فوسّط «خِلْت» بين المبتدأ المؤخر وهو: «اللؤم»، والخبر المقدم وهو: «في الأراجيز»: جمع أُرْجُوزَة بمعنى الرّجز وأراد بها القصيدة المُرَجَّزة الجارية على بحر الرجز.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي أسيدة الدبيري في تخليص الشواهد ٤٤٦، وشرح التصريح ١/ ٢٥٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٣، واللسان (يسر)، وأساس البلاغة (غنم)، والمقاييس ٦/ ١٥٥، ومعاني الفراء ٣/ ٢٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٥٩، واللسان (غنم)، والحيوان ٦/ ٦٥، والتاج (غنم).

(٢) انظر البيت في اللسان والتاج (يسر)، والحيوان ٦/ ٦٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٧، واللسان (خيل)، وللّعين المنقري في تخليص الشواهد ٤٤٥، والخزانة ١/ ٢٥٧، وشرح التصريح ١/ ٢٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٠، وشرح المفصل ٧/ ٨٤، ٨٥، والكتاب ١/ ١٢٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٤، والحيوان ٤/ ٢٦٧، وللمكعبر الضبي في حماسة البحتري ٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٥٨، وشرح قطر الندى ١٧٤، واللمع ١٣٧، وعمدة الحفاظ (رجز).

و«اللُّؤم» بضم اللام: اجتماع الشّحّ، ومهانة النّفس، ودَناءة الآباء فهو مِن أذمّ ما يُهجَى به. وقد بالغ هذا الشّاعر في هَجْو رؤبة أو العجّاج على ما قيل حيث جعله ابنًا لِلُّؤم إشارةً إلى أن ذلك غَرِيزةٌ فيه.

و«الخَوَر»: بفتح الخاء المعجمة، والواو، وفي آخره راء مهملة: الضّعف.

والمعنى: أَتُوعِدُني يا ابن اللُّؤم بالأراجيز، وفيها اللُّؤم والخور. انتهى.

فلا يَفُتْك أن صاحب التّصريح فسّر على روايته «الخَور» بدل «الفشل»، وأكثر النّحاة رواه كذلك، إلا أنّ رواية السّيوطيّ أصحّ، لأن البيت من جُملة أبيات للّعين المنقريّ يهجو بها العجّاج، ورويّها اللاّم إلا أنها مخفوضة الروي، وعلى ذلك ففي البيت إقواء.

وروي: «رأسُ اللّوم والفشلِ» وعليه فلا إقْواء، ولا شاهد في البيت.

* * *

٥٩٤ ـ كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خُلُقي (أنّي رأيت مِلاكُ الشّيمةِ الأدبُ)(١)

[ص ١٥٣ س ١٧]

استشهد به على أنّ الكوفيّين يُجيزون الإلغاء مع تقدّم العامل، فـ«ملاكُ» مرفوع عندهم على الابتدائيّة، و«الأدبُ» على الخبريّة مع تقدم «وجدت» عليهما.

والبيت من شواهد الرّضيّ، قال البغداديّ: على أنّ: «وجدت» قد ألغي عن العمل مع تقدّمه، وهو ضعيف وقبيح.

وخرّجه الشارح المحقّق تبعًا لسيبويه على تقدير لام الابتداء، أو على تقدير ضمير الشّأن تبعًا لابن جنّي، فتكون: «وجد» عاملةً على التّقديرين: إمّا على الأوّل فتكون معلّقةً عن العمل في اللفظ بلام الابتداء المقدّرة، ويكون ما بعدها من المبتدأ والخبر في محلّ نصب على أنهما سادّان مسدّ مفعولَيْ: «وَجَد».

وإمّا على الثّاني فيكون ضميرُ الشّأن المحذوف هو المفعول الأوّل، والجملة بعده في محل المفعول الثاني.

والبيت أورده أبو تمّام مع بيت قبله في الحماسة، ونسبه إلى بعض الفزاريّين وهو:

أُكْنيه حين أناديه لِأُكْرِمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْءة اللَّقبا

---

(١) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين في الخزانة ٩/١٣٩، ١٤٣، ١٠/٣٣٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٣٣، وأوضح المسالك ٢/٦٥، وتخليص الشواهد ٤٤٩، وشرح الأشموني ١/١٦٠، وشرح التصريح ١/٢٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٦، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ٢٢١، والمقاصد النحوية ٢/٤١١، ٣/٨٩، والمقرب ١/١١٧.

وروايته بنصب القافيتين، ولا يحتاج إلى ما ذكر من التوجيه، ويكون «اللقب» على روايته مفعول: أُلقِّبه، والسَّوْءة: مفعول معه، أي لا ألقبه مع السوءة اللقب مقترنًا بالسَّوءة، وهذا التفسير على رواية «وجدت» بدل: «رأيت». [١٣٦].

* * *

٥٩٥ ـ أَرجُو وآمُلُ أن تدنُو مودَّتُها (وما إِخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْوِيلُ)(١)

[ص ١٣٥ س ١٧]

الشّاهد فيه كالذي قبله، فرفع: «تنويلُ» على الابتداء، وخبره المجرور قبله مع تقدّم «إخال» بكسر الهمزة، والقياس فتحها، كما هو محكيٌّ عن بني أسد خاصة.

ووجهُ الدّليل من هذين البيتين: أنّ العامل أُلغي فيهما مع تقدّمه على المبتدأ والخبر.

والبيت من قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه التي مدح بها رسول الله ﷺ.

* * *

٥٩٦ ـ فلبِثْتُ بَعْدَهم بِعَيْشٍ ناصِبٍ (وإِخالُ إنّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ)(٢)

[ص ١٥٣ س ١٨]

استشهد به على ما في البيتين قبله، والضّمير في: «بَعْدَهم» يرجع إلى بنيه المتقدّمين في قوله:

أودى بَنِيَّ وأعقبوني حسرةً عندَ الرُّقادِ وعبرةً لا تُقْلِعُ

والبيت من قصيدة لأبي ذُؤَيب يَرْثِي بها بنيه.

* * *

٥٩٧ ـ [إنَّ المحبَّ علمت مصطبرٌ ولديه ذَنْبُ الحُبِّ مُفْتَقَرُ](٣)

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١٢٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد ٤٤٨، وشرح أشعار الهذليين ١/٨، وشرح شواهد المغني ١/٢٦٢، والمقاصد النحوية ١/٢٣١، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٦٠٤، وشرح التصريح ١/٢٥٨.

(٣) سقط البيت من الأصل، وهو من الكامل، والبيت بلا نسبة في حاشية يس ١/٢٥٣، والمقاصد النحوية ٢/٤١٨.

٥٩٨ ـ فما جنَّةُ الفِرْدَوْسِ أقبلْتَ تَبْتَغِي (ولكنْ دَعاكَ الخبزُ أَحْسَبُ والتَّمرُ)(١)
[ص ١٥٣ س ٢٤]

استشهد به على أنّ الإلغاء قد يقع إن وقعَ الفعلُ بين عاطفٍ ومعطوفٍ عليه.

وعلى هذا استشهد به أبو حيّان والدّمامينيّ في شرح التّسهيل.

ولم أقف على قائله.

* * *

٥٩٩ ـ (ومـا أَدْري وسَـوْفَ إخـالُ أَدْري) أَقَـوْمٌ آلُ حِـصْـنٍ أمْ نِـسـاءُ(٢)
[ص ١٥٣ س ٢٥]

استشهد به على أنّ الإلغاء قد يقع إن وقع الفعل بين سوف ومصحوبها.

وعلى هذا استشهد به أبو حيّان والدّمامينيّ أيضًا.

والبيت من قصيدة لزهير.

* * *

٦٠٠ ـ (شَجـاكَ أَظُـنُّ رَبْـعَ الظّـاعِـنـيـنا) فَـلَـمْ تَـعْـبَـأْ بِـعَـذْلِ الـعـاذِلـيـنـا(٣)
[ص ١٥٣ س ٢٦]

استشهد به على تأييد مذهب البصريّين في قولهم: إنّ الإلغاء جائز لا واجب، إنْ وقع العامل بين الفعل ومرفوعه.

وفي التسهيل وشرحه للدمّامينيّ: وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه نحو: قام ظننت زيدٌ، ويقوم ظننت زيدٌ جائز لا واجب خلافًا للكوفيّين. ورجّح الخضراويّ وأبو حيّان قولهم، وذلك لأنه إنما ينتصب ما كان مبتدأ قبل مجيء ظننت، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدّمه الفعل، وهي حجة ظاهرة.

واستند البصريّون إلى السّماع استدلالاً بقول الشاعر: «شجاك» البيت. فإنَّه يروى برفع: «ربع» ونصبه، وإنما يتأتّى ذلك على قولهم.

---

(١) البيت لحكيم بن قبيصة في الخزانة ٩/ ١٣٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٧٣، والاشتقاق ٤٦، وجمهرة اللغة ٩٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٩، وشرح شواهد المغني ١٣٠، ٤١٢، والصاحبي ١٨٩، ومغني اللبيب ٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨، وسيعاد الشاهد برقم ٩٦٣، ١٣٤٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٤٦، وشرح الأشموني ١/ ١٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٧، ومغني اللبيب ١/ ٣٧٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٩.

وقد نوزع فيه بأنا لا نسلّم أنّ: «شجاك» فعل ومفعول، بل هو مضاف ومضاف إليه، فعلى تقدير رفع: «الرّبع» يكون «شجاك» مبتدأ، و«رَبع، الظّاعنين» خبرُهُ، والعامل مُلغًى لتوسّطه بين المعمولين، وهو جائز لا قبيح، وعلى تقدير نصب «الرّبع» يكون «شجاك» منصوبًا بفتحة مقدّرة على الألف على أنه مفعول أول، و«ربع الظاعنين» مفعول ثانٍ، و«أظن» عامل ولا إلغاء.

ومعنى البيت: أنّ ظعن الأحبّة من رَبعهم الذي كانوا قاطنين به هو المشْجِي لَك.

و«الشّجا» يطلق ويراد به الحُزن، ويطلق ويراد به ما يَنْشِب في الحَلْق من عَظْم وغيره، فعلى الأوّل جَعَل ظَعْنَ الأحِبّة ومفارقتهم شجًا له أي حُزْنًا باعتبار أنّ ذلك سببٌ فيه، وعلى الثاني يكون استعارة.

شبّه مفارقة الأحبّة بما يَعْرِض في الحلق من عَظْم وغيره من جهة أنّ كلاًّ منهما مؤثّر للألم، والتأذّي المُفْضِي إلى الهلاك.

ولم أعثر على قائله [١٣٧].

* * *

٦٠١ ـ (وَلَقد عَلِمْت لتأتِينّ منيّتي) إنّ المنايا لا تَطِيشُ سهامُها(١)

[ص ١٥٤ س ٢٠]

استشهد به على تعليق: «علمت» بلام القسم، وهي اللاّم في قوله: «لَتَأْتِينّ».

واستشهد به في التّوضيح على هذا الحُكْم، قال المصرّح: فاللاّم في: «لتأتينّ» لام القسم، وتسمّى لام جواب القَسَم، والقَسَم وجوابه في محل نصب معلّق عنها العامل بلام القسم، لا جملة الجواب فقط، فسقط ما قيل: إن جملة جواب القسم لا محل لها، وإن الجملة المعلق عنها العامل لها محلّ فيتنافيان، ولهذا قال أبو حيّان:

وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلّقات.

والبيت من معلّقة لبيد بن ربيعة الصحابي، قال العينيّ: هكذا قالت جماعة، ولكنّي لم أجد في ديوانه إلاّ الشطر الثاني حيث يقول:

صادفْنَ منها غِرّةً فأصبْنَهُ إنّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٠٨، وتخليص الشواهد ٤٥٣، والخزانة ٩/ ١٥٩ ـ ١٦١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨، والكتاب ٣/ ١١٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦١، والخزانة ١٠/ ٣٣٤، وسر صناعة الإعراب ٤٠٠، وشرح الأشموني ١/ ١٦١، وشرح شذور الذهب ٤٧١، وشرح قطر الندى ١٧٦، ومغني اللبيب ٢/ ٤٠١، ٤٠٧.

٦٠٢ ـ (وقد عَلِم الأقوامُ لو أنّ حاتما أراد ثَراء المالِ كان له وَفْرُ)(١)
[ص ١٥٤ س ٢٢]

استشهد به على أنّ: «لو» من معلّقات الفعل القلبيّ عند ابن مالك.

قال أبو حيّان في شرح التّسهيل: وجهُ إنشاده أنه جَعل: «لو» معلّقةً للفعل كما علّقَتْهُ لامُ القسم، لأن «لو» تجيء بعد القَسَم.

والبيت لحاتم الطّائيّ من رائيّته المشهورة.

* * *

٦٠٣ ـ حُزُقٌ إذا ما القومُ أَبدَوْا فُكاهةً (تفكّر آإيّاهُ يَعْنُون أم قِرْدا)(٢)
[ص ١٠٥ س ٤]

استشهد به على إلغاء «تفكّر» المردفة بالاستفهام.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٠٤ ـ (ومَن أَنتُم إنّا نَسِينا مَن أنتُمُ) وريحُكُمْ مِنْ أيّ ريحِ الأعاصِرِ(٣)
[ص ١٥٥ س ٦]

استشهد به على تعليق: «نَسِي» عند ابن مالك. واستشهد به الدّمامينيّ عند قول التّسهيل: «وقد تعلّق نسي» قال كقوله: وأنشد البيت، قال المصنّف: لأنه ضد عَلِم، والضّد يحمل على الضدّ.

واعترض بأن ضدّ العلم الجهل لا النّسيان، وضدّ النّسيان: الذّكر، ولم يذكر المغاربة تعليق: «نسي».

والبيت من قصيدة لزياد الأعجم.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٠٢، والأغاني ١٧/٢٧٦، ٢٩٥، وأمالي الزجاجي ٢٠٩، والخزانة ٤/٢١٣، والشعر والشعراء ١/٢٥٣، واللسان (عذر، ثرا)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٧٨٩، وشرح الأشموني ١/١٦١، وشرح شذور الذهب ٤٧٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجامع بن عمرو في شرح شواهد الشافية ٣٤٩، ٣٥٠، وبلا نسبة في الأزهية ٤٠، ورصف المباني ٢٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٢٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٦٤، وشرح المفصل ٩/١٨٨، واللسان (حزق).

(٣) البيت من الطويل، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ٧٣، وتذكرة النحاة ٦٢٠، والمقاصد النحوية ٢/٤٢٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٢١، وتخليص الشواهد ٤٥٤، وحاشية يس ١/٢٥٣، والمحتسب ١/١٦٨.

٦٠٥ ـ (فَوالـلَّـهِ مـا أدْرِي غَـرِيـمٌ لَـوَيـتـهِ أيـشـتَـدُّ إنْ لاقـاكَ أم يَـتَـضَـرَّعُ)[1]
[ص ١٥٥ س ١٧]

استشهد به على ردّ ابن كَيسان في منعه مباشرةَ الفعل لأحد المفعولين بعد الاستفهام.

واستشهد به الدّمامينيّ في شرح التّسهيل على ما جوّزه سيبويه مرجوحًا، وهو رفع: «غريم» وإن كان الأوْلى نصْبَهُ.

وزعم ابن عصفور: أنّ التّعليق أوْلَى، قال: لأنّ الاعتناء بالمعاني أوْلى من الاعتناء بالألفاظ.

وأجيب بالمنع إذا لم تخل رعاية اللّفظ بجهة المعنى كما في مسألتنا بل رعاية اللفظ إذ ذاك أحقّ.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٠٦ ـ دعـاني الـعَـذارى عَـمَّـهُـنَّ (وخلـتُـنـي لِـيَ اسـم) فـلا أُدْعـى بـه وَهْـوَ أوَّلُ[2]
[ص ١٥٦ س ٧]

استشهد به على مجيء ضمير الفاعل والمفعول لمسمّى واحد في القلْبي والبيت للنّمِر بن تَوْلب، وتقدّم الكلام عليه.

* * *

٦٠٧ ـ فـحَـمـلْـتُـهـا وحـفـرتُ عِـنْـدَكَ قَـبْـرَهـا جَـزَعًـا (وكُـنْـتُ إخـالُـنـي لا أَجْـزَعُ)[3]
[ص ١٥٦ س ٧]

استشهد به على ما في البيت قبله، ففاعل: «إخالُني» ومفعوله لمسمًّى واحد، وهو صاحب الشّعر، قال أبو حيّان [١٣٨]: هو مويلك المزموم.

* * *

٦٠٨ ـ (قد كنت أَحْسَبُنِي كـأَغْـنـى واحِدٍ) نَـزَلَ الـمـديـنـةَ عَـنْ زِراعَـةِ فُـومِ[4]
[ص ١٥٦ س ٨]

---

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٥٨٥.

(٣) البيت من الكامل، وهو لمويلك (مالك) المزموم في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٠٢، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ١٨٦.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي محجن الثقفي في الأشباه والنظائر ٨/ ٧٨، واللسان (فوم)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في المحتسب ١/ ٨٨.

استشهد به على مجيء فاعل: «حَسِب» ومفعولها متَّحدين لمسمًّى واحد.

قال أبو حيّان: فهذا من الغائبين والمتكلّمين، وأمّا في المخاطبين نحو: ظننت منطلقًا فلا يحضرني شاهدٌ من لسانهم عليه إلا ما يحتمله قول الشّاعر: «لِسانُ السُّوء» البيت الآتي.

والبيت لأبي مِحجن الثّقفيّ.

* * *

٦٠٩ ـ لِسانُ السُّوءِ تُهْدِيه إلَيْنا (وحِنْتَ وما حسِبْتُك أنْ تَحِينَا)[1]

[ص ١٥٦ س ٨]

استشهد به على ما في البيتين قبله، قال أبو حيّان بعد كلامه السّابق: فهذا البيت يحتمل ما ذكرناه، وتكون: «أنْ» زائدة و«تحينا» في موضع المفعول الثاني.

وقيل: «الكاف» هو المفعول الأوّل، و«أن تحينا»: في موضع البدل من الكاف فاكتفى به، ولم يحتجْ إلى الثّاني، لأنّ البدل هو المعتمد عليه.

وقيل: «الكاف»: حرف خطاب، و«أن تحينا»: سدّ مسدّ المفعولين .اهـ وهذا القول الذي ذكره بصيغة التضعيف هو مذهب الفارسيّ، وقواه الدّماميني في باب الإشارة، لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر.

وقيل: يحتمل كون: «أنْ» وصلتها بدل من «الكاف» سادًّا مسدّ المفعولينِ، كقراءة حمزة: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ الّذين كَفَرُوا أنّما نُملي لَهُمْ﴾[2] بالخطاب.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦١٠ ـ وجاشتْ إلَيْهِ النّفْسُ خَوْفًا (وَخالَهُ مُصابًا) وَلَوْ أمْسَى عَلَى غيرِ مَرْصَدِ[3]

[ص ١٥٦ س ٩]

استشهد به على مجيء الفاعل والمفعول ضميرين لمسمًّى واحد في قوله: «خالَهُ» أي ظنَّ نفسه، وجاشت إليه النفس: أي ارتفعت، والضّمير في إليه يعود إلى «صاحبي» في بيت قبله، وهو:

على مثلها أُمْضِي إذا قال صاحبي ألا ليتني أَفْديكَ مِنها وَأَفْتَدي

(١) تقدم الشاهد برقم ٢١٢، وفي الأصل: «جئت.... وجينا»، والتصويب مما تقدم؛ ومصادر البيت.

(٢) ١٧٨/آل عمران: ٣، وفي الرسم المصحفي (ولا يحسبن)، ونسبت القراءة بضمير الخطاب إلى حمزة والمطوعي في الإتحاف ١٨٢، والبحر المحيط ٣/ ١٢٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٢٩.

والضمير في: «لها» يعود على «النّاقة» التي ذكرت قبل البيتين، وفي «منها» يعود على «الفلاة»، ولم يتقدّم ذكرُها إلا أنها معلومة ذهنًا والبيتان من معلقة طرفة.

* * *

٦١١ ـ (ولـقـد أرانـي لـلـرِّمـاح دريـئـةً) مِـنْ عـن يـمـيـنـي تـارةً وأَمـامِـي[1]
[ص ١٥٦ س ١٥]

استشهد به على اتّحاد الفاعل والمفعول، وهما ضميران متّصلان في: «رأى» البصريّة، وصرّح بأن ذلك كثيرٌ، وليس الأمرُ كما قال، ففي الدّمامينيّ عند قول التّسهيل: وتختصّ القلبيّة المتصرّفة، ورأى الحُلْمِيّة بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلَيْن متَّحِديْ المعنى.

قال أبو حيّان: وفي «هبك مُحْسِنًا» نظرٌ، وما أظنّه إلاّ مسموعًا من كلامهم.

وأُلحقت بها في ذلك «رأى» الحُلْمِيّة كقوله تعالى حكاية: ﴿إِنِّي أراني أعْصِر خَمْرًا﴾[2]، ورأى البصريّة كقول عائشة رضي الله عنها: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعامٌ إلاّ الأسودان التّمر والماء»[3].

قال المصنّف: وهذا في رأى البصرية شاذٌّ، ومنه قول قطريّ، وأنشد البيت.

فإن قلت: فكان ينبغي له أن يُنَبِّه على الشّذوذ في المتن، وكلامه يوهم المساواة على أنَّ ما مَثّل به من الحديث، والبيت محتملٌ لأن تُجعَل الرؤية فيه بصريَّة. انتهى الغرض منه.

والبيت من قصيدة لقطريّ بن الفجاءة الخارجيّ يصف شجاعته يوم دولاب.

* * *

٦١٢ ـ (إذا ذُقْتُ فاها قُلْتُ طَعْمُ مُدامةٍ) مُـعَـتَّـقَـةٍ مـمـا تـجـيءُ بِـهِ الـتُّـجُـرْ[4]
[ص ١٥٧ س ١١]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١، والخزانة ١٠/١٥٨، ١٦٠، وشرح التصريح ٢/ ١٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٨، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، ٣٠٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٥، والأشباه والنظائر ٣/ ١٣، وأوضح المسالك ٣/ ٥٧، وجواهر الأدب ٣٢٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦، وشرح ابن عقيل ٣٦٨، وشرح المفصل ٨/ ٤٠، ومغني اللبيب ١/ ١٤٩، وسيعاد برقم ١١٣٤.

(٢) ٣٦/يوسف: ١٢.

(٣) أخرجه مالك في موطئه ٢/ ٩٣٣، وأحمد في المسند ٢/ ٢٩٨، ٦/ ٧١، ٨٦، وانظر النهاية ٢/ ٤١٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١١٠، وبلا نسبة في اللسان (تجر).

استشهد به على أَنَّ المفرد غير المؤدّي معنى الجملة ليس فيه إلاّ الحكاية على تقدير: مُتمّ الجملة، أي خبر [١٣٩]، وبيّنه بقوله: أي طعْمُهُ طعَمْ مدامة؛ أي: خمر وفي الأصل: «مذاقه» وهو تحريف. والبيت من قصيدة لامرىء القيس الكنديّ.

* * *

٦١٣ ـ (قَوْلُ يا لـلـرِّجـالِ يُـنْـهِـضُ مـنّـا مُـسْـرِعـيـنَ الـكُـهُـولَ والـشُّـبّـانـا)(١)

[ص ١٥٧ س ١٣]

استشهد به على إضافة لفظ: «القول» إلى الكلام المحكيّ، يعني أنهم يبادرون إلى إغاثة مَن استغاث بهم، سواء في ذلك كهولهم وشبانهم.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦١٤ ـ (وأَجَبْتُ قائِلَ كَيفَ أَنتَ بِصالحِ) حـتـى مَـلِـلْـتُ وَمَـلَّـنـي عُـوّادِي(٢)

[ص ١٥٧ س ١٤]

استشهد به على إضافة لفظ: «قائل» إلى المحكيّ. قال الدّمامينيّ: يُروى بجرّ: «صالح» وهو واضح، وبرفعه، فالتقدير: أنا صالح، فحذف القول، والمبتدأ قاله المصنّف. والشّاهد في الرواية الثانية.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦١٥ ـ (لَنَحنُ الأُلى قُلْتُمْ فأنّى مُلِئْتُمْ بِرُؤْيَتِنا قَبلَ اهتِمامٍ بكم رُعبا)(٣)

[ص ١٥٨ س ١٥]

استشهد به على أَنَّ «القول» قد يُغْني عن المحكيّ به لظهوره. وفي الأصل «أي قلتم فقاتلهم»، وهذا تحريف، وصواب العبارة «أي قلتم نغلبهم» كما قدّره الدّمامينيّ، وهو الملائم للمعنى.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٧، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٧، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٠٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٤٠٦.

٦١٦ ـ (قالتْ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينا هذا وربِّ البَيْتِ إسرائينا)[١]
[ص ١٥٧ س ٢١]

استشهد به على إجراء: «القول» مُجْرى الظنّ عند سليم مِن غير اعتبار شَرْط من الشروط المعدودة في الألْفِية.

وفي التّصريح: وزعم بعضُهم أنه ـ يعني القول ـ قد يجري مُجْرى الظنّ في العمل، ولا يتضمّن معناه كقوله: وأنشد البيت.

قال: فليس المعنى على ظننت، لأنّ هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبًّا، فقالت: هذا إسرائين، لأنها تعتقد في الضّباب أنها من مسخ بني إسرائيل[٢]، وإلى هذا ذهب الأعلم وابن خروف، واختاره صاحب البسيط.

قال ابن عُصفور: ولا حجّة فيه لاحتمال أن يكون: «هذا» مبتدأ، و«إسرائين» على تقدير مضاف، أي مسخ بني إسرائيل، فحُذِف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف إليه على جرّه، لأنه غير منصرف للعلميّة والعجمة، لأنه لغة في إسرائيل.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٦١٧ ـ (متى تَقُولُ القُلُصَ الرّواسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قاسمٍ وقاسِما)[٣]
[ص ١٥٧ س ٢٤]

استشهد به على إجراء: «تقول» مُجْرى: ظننت في حال استكمالها للشروط المنظومة في الألفيّة:

وكَظَنَّ اجعل تقولُ إن وَلِي مستفهمًا به ولم يَنْفَصِلِ

فـ«تقول» في البيت مضارع مسبوق باستفهام متّصل به، و«القُلُص»: مفعوله الأول، وجملة «يُدنين أُمَّ قاسم» في موضع نصب على المفعول الثاني. و«أُم قاسم»: أخت زيادة بن زيد.

---

(١) الرجز لأعرابي في المقاصد النحوية ٢/ ٤٢٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٥٦، والسمط ٦٨١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٦، وشرح التصريح ١/ ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ٢٢٩، واللسان والتاج (فطن، يمن)، والمعاني الكبير ٦٤٦، وجمهرة اللغة ٢٩٣، والمخصص ١٣/ ٢٨٢.

(٢) انظر الحيوان ١/ ٢٩٧، ٣٠٨، ٤/ ٦٨، ٩٩، ٦/ ٧٧، ٧٩، ١٥٥، ٤٧٧.

(٣) الرجز لهدبة بن الخشرم في ديوانه ١٣٠، وتخليص الشواهد ٤٥٦، والخزانة ٩/ ٣٣٦، والشعر والشعراء ٢/ ٦٩٥، واللسان والتاج (قول، فغم)، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٦٤، وشرح شذور الذهب ٤٨٨، وشرح ابن عقيل ٢٢٧.

والبيت من أرجوزة لهدبة بن خَشْرم، وكان خرج في رَكْب من قومه ومعه أخته فاطمة فارتجز زيادة بأخت هُدبة، فغضب هدبة وارتجز بأخت زيادة، فآل أمرهما إلى أنْ قتلَه هدبةُ، فقُتِل هُدْبةُ به قوَدًا، وكان ذلك في خلافة معاوية، و«يَحْمِلْن» في الأصل تحريف.

* * *

٦١٨ ـ (علامَ تقول الرّمحَ يُثقِلُ عاتقي) إذَا أنا لَمْ أَطعُنْ إذَا الخيلُ كرَّتِ[١]

[ص ١٥٧ س ٢٥]

الشاهد فيه كالذي قبله: فـ«عَلامَ» جارّ ومجرور، والجار: «على» والمجرور «ما» الاستفهامية، ولكن حذفت ألفها [١٤٠] لدخول الجار عليها، و«الرمح» بالنصب مفعول أول، وجملة: «يثقل عاتقي» في موضع المفعول الثاني، و«أطعن» بضم العين، يقال: طعُن يطعُن بالضم إذا كان بالرمح وغيره، وطعن بالفتح إذا كان في النسب. و«إذا» في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسّره المذكور على حد: ﴿إذا السماء انشقت﴾[٢] والتقدير: إذا لم أطعن أنا لم أطعن، وإذا كرّت الخيل كرّت اهـ من التصريح.

وفي القاموس: طعنَه بالرمح كمَنعه ونَصره طعنًا: ضربه. وعطف عليه الطّعن بالقول، فعلمت أنّ ما في التصريح من الضّبط والتفرقة غير صواب.

وقال الدّمامينيّ: إن هذا يُروى برفع: «رمح» على الحكاية، وبنصبه على إلحاقه بالظن.

والبيت من قصيدة لعمرو بن معد يكرب الزّبيديّ.

* * *

٦١٩ ـ (أَبَعْدَ بُعدِ تَقُولُ الدّارَ جامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُوما)[٣]

[ص ١٥٧ س ٢٨]

استشهد به على أنّ فصل الاستفهام من مضارع ـ «القول» ـ يجوز إذا كان الفاصل ظرفًا أو عاملاً أو معمولاً أو حالاً، والبيت مثال للأول فالهمزة للاستفهام، وبَعْد بفتح

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ٧٢، والخزانة ٢/ ٤٣٦، وشرح التصريح ١/ ٢٦٣، واللسان (قول)، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٦، وشرح الأشموني ١/ ١٦٤، ومغني اللبيب ١/ ١٤٣.

(٢) ١/ الانشقاق: ٨٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢، وأوضح المسالك ٢/ ٧٧، وتخليص الشواهد ٤٥٧، وشرح الأشموني ١/ ١٦٤، وشرح التصريح ١/ ٢٦٣، وشرح شذور الذهب ٤٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٢، والمقاصد ٢/ ٤٣٨.

الباء: ظرف زمان، و«بُعْدٍ» بضم الباء مضاف إليه، وبينهما جناس محرّف، و«الدّار» مفعول أوّل لـ«تقول» الثّاني، و«محتومًا» مفعوله الآخر، فاعمل «تقول» مرتين، والأوّل منهما مفصول من الاستفهام بالظرف، والثاني متّصل بالاستفهام بـ«أمْ»، والفصل بالظرف المكاني كقولك: «أعندك تقول زيدًا جالسًا»، والفصْل بالمجرور كقولك: «أفي الدار تقول زيدًا مقيمًا».

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٢٠ ـ (أجُهّالاً تَقُولُ بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أمْ مُتجاهِلينا)(١)

[ص ١٥٧ س ٢٩]

استشهد به على فصل همزة الاستفهام من: «تقول» بمفعوله الثاني.

قال في التصريح: والأصل: أتقول بني لؤي جُهّالاً، و«بني لؤي»: مفعوله الأوّل، والمراد بهم قريش، والجُهّال: جمع جاهل، و«المتجاهل»: هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل.

والمعنى: أتظن بني لؤي جُهّالاً أم مُظْهرين الجهلَ حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم، وقدّموهم على بني مُضَر مع فضلهم عليهم.

والبيت للكُمَيْت بن زيد الأسديّ.

* * *

٦٢١ ـ (وأنتَ أراني اللّهُ أمنعُ عاصِمٍ) وأرأفُ مُسْتكفًى وأسْمَحُ واهِبِ(٢)

[ص ١٥٨ س ١٦]

استشهد به على إلغاء: «أرى». قال في التّصريح: فـ«أنت» مبتدأ، و«أمنعُ» خبره، و«أرى» ملغاة لتوسّطها مبنيّة للفاعل بين المبتدأ وخبره.

ولم أعثر على قائله.

* * *

---

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في الخزانة ٩/ ١٨٣، ١٨٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٢، وشرح التصريح ١/ ٢٦٣، وشرح المفصل ٧/ ٧٩، ٨٧، والكتاب ١/ ١٢٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٨، وتخليص الشواهد ٤٥٧، والخزانة ٢/ ٤٣٩، وشرح الأشموني ١/ ١٦٤، وشرح شذور الذهب ٤٩٠، وشرح ابن عقيل ٢٢٨، والمقتضب ٢/ ٣٤٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٨٠، وشرح الأشموني ١/ ١٦٦ (٢/ ٣٩)، وشرح التصريح ١/ ٢٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٦.

٦٢٢ ـ (حَذَارِ فقد نُبِّئتَ إنك لَلّذِي ستُجزَى بما تَسعى فتسعدَ أو تشقى)[١]

[ص ١٥٨ س ١٨]

استشهد به على تعليق: «نُبِّئْتُ» عن العمل: و«حذارِ» بكسر الراء: اسم فِعْل بمعنى احْذر، و«نُبِّئْتُ» بالناء للمفعول: فعل ماضٍ، والتاء نائب الفاعل، وهو المفعول الأول، وجملة: «إنك لَلّذي» في موضع نصب سدّت مسدّ المفعولين، والفعل معلّق عنها باللاّم، ولذلك كُسرت «إنَّ»، قاله في التّصريح.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٦٢٣ ـ (ونُبِّئْتُ قَيسًا ولم أَبْلُهُ كما زعموا خَيرَ أَهْلِ اليَمَنْ)[٢]

[ص ١٥٩ س ٢]

استشهد به على أنّ: «نبّأَ» تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، فالتاء نائب عن الفاعل، وهي مفعول أوّل، و«قيسًا» هو الثّاني، و«خير» هو الثّالث.

وقيس المذكور: هو قَيس بن معد يكرب الكِنديّ.

والبيت من قصيدة للأعشى يمدحه. [٤١]

* * *

٦٢٤ ـ (وخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغَميمِ مَريضةً) فأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلي بمِصْرَ أَعُودُها[٣]

[ص ١٥٩ س ٤]

استشهد به على تعدّي: «خَبّر» إلى ثلاثة مفاعيل، فالتاء[٤] نائب عن الفاعل فهي مفعول أول في الأصل، وسوداء: مفعول ثان، ومريضة: مفعول ثالث[٥].

و«الغميم» بفتح الغين المعجمة: موضع في بلاد غطفان. وفي الأصل: «سوداء القلوب».

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٨١، وشرح التصريح ١/٢٦٦، والمقاصد النحوية ٢/٤٤٧.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ٧٥، وتخليص الشواهد ٤٦٧، وشرح التصريح ١/ ٢٦٥، ومجالس ثعلب ٤١٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٦٧، وشرح ابن عقيل ٢٣٤، وشرح عمدة الحافظ ٢٥١.

(٣) البيت من الطويل، وهو للعوام بن عقبة (أو عتبة) في شرح التصريح ١/ ٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/٤٤٢، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٦٧، والخزانة ١١/٣٦٩، وشرح الأشموني ١/١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤١٤، وشرح ابن عقيل ٣٣٥، وشرح عمدة الحافظ ٢٥٢.

(٤) في الأصل: «فالهاء». (٥) في الأصل: «أول».

ولم أقف على مَن رواه كذلك غير السّيوطيّ. والبيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير.

* * *

٦٢٥ ـ (وما عَلَيكِ إذا خُبِّرتِنِي دَنِفًا) وغابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيني[1]

[ص ١٥٩ س ٤]

الشاهد كالذي قبله، فتاء المخاطبة: مفعول أوّل، وهو الآن نائب عن الفاعل، وياء المتكلّم: مفعول ثان، والجملة بعده: مفعول ثالث والبيت لرجل من بني كلاب.

* * *

٦٢٦ ـ أَوْ مَنَعْتُمْ ما تَسْأَلونَ (فَمَنْ حُدِّ دِثْتُمُوه لَهُ عَلَينا العَلاءُ)[2]

[ص ١٥٩ س ٥]

استشهد به على تعدّي «حدّث» إلى ثلاثة مفاعيل، فالضّمير المرفوع نائب عن الفاعل، وضمير المنصوب مفعولٌ ثانٍ، والجملة بعده في موضع نصب على المفعول الثالث.

والخطاب لبني تغلب. والبيت من معلقة الحارث بن حلزة اليشكري، وكان خاطب بها الملك لما وفد عليه بنو وائل في قصّة وقعت بينهم مشهورة.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو لرجل من بني كلاب في شرح التصريح ١/ ٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٣، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٤٦٨، وشرح الأشموني ١/ ١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٢٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٣.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ٢٧، وتخليص الشواهد ٤٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٦٥، وشرح القصائد السبع ٤٦٩، وشرح القصائد العشر ٣٨٧، وشرح المفصل ٧/ ٦٦، والمعاني الكبير ١٠١١، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٦، وشرح ابن عقيل ٢٣٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٥٣.

[شَواهِدُ الفَاعِلِ]

٦٢٧ ـ (ما لِلْجِمَالِ مَشْيُها وَئِيدا) أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا[1]

[ص ١٥٩ س ٢٣]

استشهد به على جواز تقدّم الفاعل عند الكوفيّين.

وتأوّله البصريّون على الابتداء وإضمار الخبر النّاصب له «وئيدًا»، أي ظهر أو ثبت.

والبيت من شواهد التّوضيح على مذهب الكوفيين أيضًا، قال المصرّح مع إيراده: نصّ الموضّح: وجْهُ التّمسّك أنّ: «مَشْيُها» روي مرفوعًا ولا جائز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ إلا «وئيدًا» وهو منصوب على الحال، فتعيّن أن يكون فاعلاً لـ«وئيدًا» مقدّمًا عليه، فقد تقدم الفاعل على المسند، وهو المدّعي.

قال الموضّح: وهو عندنا ضرورة، أو «مَشْيُها» مبتدأ حذف خبره أي يظهر وئيدًا، كقولهم: «حُكْمُكَ مسمّطًا» أي حُكمك لك مثبتًا، أو «مَشْيُها» بدلٌ من ضمير الظرف.

وهذه التّخريجات ضعّفَها صاحب التّصريح، قال: أما الضرورة فلا داعي إليها لتمكّنها ـ يعني الزّبّاء صاحبة البيت ـ من النّصب على المصدريّة. أو الجرّ على البدليّة من الجمال بدل اشتمال. وأمّا الابتدائية فتخريجٌ على شاذّ، وأمّا الإبدال من الضّمير فلأنّه إمّا بدل بعض أو اشتمال، وكلاهما لا بُدّ فيه من ضميرٍ يعود على المُبْدَل منه لفظًا أو

---

(١) الرجز للزبّاء في اللسان والتاج (وأد، صرف، زهق)، وأوضح المسالك ٢/٨٦، وجمهرة اللغة ٧٤٢، ١٢٣٧، والخزانة ٧/٢٩٥، وشرح الأشموني ١/١٦٩، وشرح التصريح ١/٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٢، وشرح عمدة الحافظ ١٧٩، وعمدة الحفاظ (صرف)، ومغني اللبيب ٢/٥٨١، والمقاصد النحوية ٢/٤٤٨، وبلا نسبة في المقاييس ٦/٧٨، وكتاب العين ٧/١١١، وأساس البلاغة (وأد).

تقديرًا. وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر، وهو أن الضّمير المستتر في الظرف ضمير «ما» الاستفهاميّة، وإذا أبدل «مَشْيُها» منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام، لأنَّ حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره.

والبيت للزّبّاء قالته لما رأت الجمال التي أتاها بها «قصير» وقد حَملَ عليها الرِّجالَ في الغَرائر، فأوهمَها أن ذلك بضاعة وقصتهما مشهورة(١).

* * *

٦٢٨ - تَـوَلّـى قِـتـالَ الـمـارِقـيـنَ بِـسَـيْـفِـهِ (وقَـدْ أَسْـلَـمـاهُ مُـبْـعَـدٌ وحـمـيـمُ)(٢)

[ص ١٦٠ س ١٨]

استشهد به على لغة من يجمع بين الفاعل الظاهر والضمير، وهي اللغة المعروفة بلغة: أكلوني البراغيث.

قال العينيّ: وكان القياس أن يقول: «وقد أسلمه مبعدٌ وحميمٌ» ولكنه جاء على لغة بعض العرب، فقيل هم طيّىء، وقيل هم أزْد شنوءه، يأتون بالألف مع المثنّى، وبالواو مع جمع المذكر، وبالنّون مع جمع المؤنث، فيقولون: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقُمْنَ أخواتك(٣).

والضمير في «تولّى» لمصعب بن الزّبير، و«مُبْعد» بضم الميم: اسم مفعول؛ أبعده [١٤٢] فهو مُبْعد، و«الحميم»: القَريب، و«المارقين»: الخَوارج.

والبيت لابن قَيْس الرّقيّات.

* * *

٦٢٩ - (يَـلُـومُـونَـنـي فـي اشـتِـراءِ الـنَّـخـ ـيـل أَهـلـي فـكُـلُّـهُـم أَلْـوَمُ)(٤)

[ص ١٦٠ س ١٩]

---

(١) انظر القصة في الأغاني ١٥/ ٣٢٠ «دار الكتب المصرية».

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٩٦، وتخليص الشواهد ٤٧٣، وشرح التصريح ١/ ٢٧٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٤، ٧٩٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٠٦، والجنى الداني ١٧٥، وجواهر الأدب ١٠٩، وشرح الأشموني ١/ ١٧٠، وشرح شذور الذهب ٢٢٧، وشرح ابن عقيل ٢٣٩، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٧، ٣٧١.

(٣) في الأصل: «إخوتك».

(٤) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨، وشرح التصريح ١/ ٢٧٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٩، وشرح الأشموني ١/ ١٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٩، وشرح المفصل ٣/ ٨٧، ٧/ ٧، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٠.

الشّاهد فيه كالذي قبله حيث أتى الشّاعر بضمير الجمع، ثم أتى بالظاهر، فـ«أَهْلِي» فاعل يلومونني، فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظّاهر.

و«اشتراء»: مصدر مضاف إلى مفعوله، وحذف فاعله. ويروى: «اشترائي النّخيل» بإضافة المصدر إلى فاعله، ونصب «النّخيل» مفعولاً به، و«كلُّهُم»: مبتدأ، و«أَلْوَمُ» بفتح الواو غير مهموز خبره، وهو اسم تفضيل من: ليم بالبناء للمفعول، أي: وكُلُّهُم أكثر ملومية.

و«اللّوم»: العذل. ويُروى: و«كلُّهم يعذل»، وبعده على هذه الرواية:

وأهـل الـذي بـاع يَـلْـحـونـه كـمـا لـحـى الـبـائـع الأوّل

والبيت نسبه صاحب التصريح لأميّة، ولعله ابن أبي الصّلت.

* * *

٦٣٠ ـ (نُـتِـجَ الـرَّبـيـعُ مـحـاسِـنًـا أَلْـقَـحْـنَـهـا غُـرُّ الـسّـحـائِـبْ)(١)

[ص ١٦٠ س ٢٠]

استشهد به على ما في الأبيات قبله، فـ«ألقح» فعلٌ مسنَدٌ إلى «غُرّ السّحائب»، وأتى فيه بضمير الجمع وهو النّون.

قال في التّصريح: فـ«غر» جمع غرّاء، مؤنث أَغَرّ بمعنى أبيض فاعل: «ألقح»، وألحقه علامة جمع المؤنث، وهي النّون.

و«السحائب»: جمع سَحابة، والفعل والفاعل نعت: «محاسنًا»، و«محاسنٌ»: جمع: مَحْسَن كـ«مساوٍ» جمع مَسْوَأ على غير قياس، والوصف في ذلك كالفعل، إلاّ أنّ الوصف إذا أُسنِد إلى جماعة الإناث لحقه الألف والتّاء دون النّون نحو: قائمات الهندات.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٣١ـ ولَـكِـن دِيَـافِـيٌّ أَبُـوهُ وأُمُّـهُ (بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُه)(٢)

[ص ١٦٠ س ٢١]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي فراس الحمداني في ديوانه ٢٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٠٢، وشرح التصريح ١/ ٢٧٦، وشرح شذور الذهب ٢٢٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٦، والاشتقاق ٢٤٢، وتخليص الشواهد ٤٧٤، والخزانة ٥/ ١٦٣، ٥/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٧/ ٣٤٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩١، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٦، ٦٢٦، وشرح المفصل ٣/ ٨٩، ٧/ ٧، والكتاب ٢/ ٤٠، واللسان (سلط، دوف)، وبلا نسبة في الجنى الداني ١٥٠، والخزانة ٧/ ٤٤٦، ١١/ ٣٧٣، والخصائص ٢/ ١٩٤، =

الشاهد فيه كالذي قبله.

والبيت من شواهد سيبويه أيضًا على هذه المسألة، قال الأعلم[(1)]: الشّاهد في قوله: «يَعْصِرْن»، فأتى بضمير الأقارب في الفعل، وهو مقدّم على لغة من ثنّى الفعل وجمَعَه مقدّمًا، ليدل على أنه لاثنين أو لجماعة كما تلحقه تاءُ التّأنيث دلالةً على أنه لمؤنّث.

والشّائع في كلامهم إفراده، لأنّ ما بعده من ذِكْر الاثنين والجماعة يُغني عن تثنيته وجمعه، وأمّا تأنيثُهُ فلازمٌ، لأن الاسم المؤنّث قد يقع لمذكّر، فلو حذفت علامة التأنيث من فعل المؤنث لالتبس بفعل المذكر.

هجا رَجُلاً فجعله من أهل القُرى المعتملين لإقامة عيشهم ونفاه عمّا عليه العرب من الانتجاع والحرب.

و«دِياف»: قرية بالشّام، و«السّليط»: الزّيت، ويقال: هو دُهْن السّمسم، وهو هنا الزّيت خاصة، لأن الشّام كثيرة الزيتون. و«حَوْران»: من مُدن الشّام، وأنّث ضمير الأقارب، لأنه أراد الجماعة.

والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها ابن عفراء الضّبّيّ.

* * *

٦٣٢ - (لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لِخُصومةٍ) ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطيحُ الطَّوائِحُ[(2)]

[ص ١٦٠ س ٢٨]

استشهد به على جواز حذف عامل الفاعل لقرينة قال: أي يبكيك ضارعٌ.

= ورصف المباني ١٩، ٣٣٢، وسر صناعة الإعراب ٤٤٦، واللسان (خطأ)، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٣.

(١) شرح الأعلم ١/ ٢٣٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لضرار بن نهشل في معاهد التنصيص ١/ ٢٠٢، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٠، وللحارث بن نهيك في الخزانة ١/ ٣٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤، وشرح المفصل ١/ ٨٠، والكتاب ١/ ٢٨٨، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٦٢، ولنهشل بن حري في الخزانة ١/ ٣٠٣، ولنهشل أو للحارث أو لضرار أو لمزرد بن ضرار أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٧٨٩، وأوضح المسالك ٢/ ٩٣، وتخليص الشواهد ٤٧٨، والخزانة ٨/ ١٣٩، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١/ ١٧٤، وشرح المفصل ١/ ٨٠، والشعر والشعراء ١٠٥- ١٠٦، والكتاب ١/ ٣٦٦، ٣٩٨، واللسان (طوح)، والمحتسب ١/ ٢٣٠، ومغني اللبيب ٦٢٠، والمقتضب ٢/ ٢٨٢.

وقال في التّصريح: فـ«ضارع» فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المقدّر كأنه قيل: مَنْ يبكيه؟ فقيل: ضارع أي يَبْكِيه ضارعٌ، ثم حذف الفعل، و«يزيد» نائب فاعل: «يبك» المجزوم بلام الأمر.

و«الضّارع»: الفقير الذليل، و«المخْتَبِط»: الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة، و«تُطِيح»: من الإطاحة، وهي الإذهاب والإهلاك. و«الطّوائح»: جمع مُطِيحة على غير قياس؛ كلواقح جمع: مُلقِحة، والقياس: المطاوِح، والملاقِح.

و«مِنْ» تعليليّة متعلّقة بـ«مُخْتَبِط» و«ما» مصدريّة [١٤٣]، والمعنى: ليبك يزيد رجلان: ذليلٌ، ومتوقّعُ معروفٍ لأجل إذهاب المنايا يزيدَ.

ويُروى «لِيَبْكِ» ببناء الفعل للفاعل، و«يزيدَ» مفعولُه، و«ضارعٌ» فاعلُه. وفي كل من الروايتين وجهٌ حَسَنٌ:

أمّا الأول: فمن جهة جعل يزيد الّذي هو ملاذ الضّعفاء في صورة العُمْدة.

وأما الثانية: فمن جهة عدم الحذف.

والبيت من قصيدة لضرار بن نهشل يَرْثي أخاه يزيد.

* * *

٦٣٣ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيلى بِتَكْلِيمِ ساعةٍ (فما زَادَ إلاّ ضِعْفَ ما بي كلامُها)(١)

[ص ١٦١ س ١٩]

استشهد به على تقديم المفعول المحصور بـ«إنّما» لأَمْن اللَّبْس كذا علَّله في الأصل، وهو ظاهر الألفيّة:

(وقـد يـسـبـق إن قـصـد ظـهـر)

وقال في التّصريح: فقدّم المفعولَ المحصورَ بـ«إلاّ» وهو: «ضِعْف» على الفاعل وهو: «كلامُها».

والبيت لمجنون بني عامر.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ١٩٤، وشرح التصريح ١/ ٢٨٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٨١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٢، وتخليص الشواهد ٤٨٦، وشرح الأشموني ١/ ١٧٧، وشرح ابن عقيل ٢٤٨، وسيعاد الشاهد برقم ٩٠٢.

٦٣٤ ـ (ولـمّـا أبـى إلاّ جِـمـاحًـا فُـؤادُهُ) ولم يسلُ عن لَيْلى بمالٍ ولا أَهْلِ[1]

[ص ١٦١ س ٢٠]

الشاهد فيه كالذي قبله، فـ«إلاّ جماحًا» مفعول به محصور بـ«إلاّ» وإنما قُدّم لظهور المعنى.

قال في التّوضيح وشرحه: وأجاز البصريّون والكسائي والفرّاء، وابن الأنباريّ من الكوفيين تقديمه أي المفعول مع إلاّ على الفاعل كقول دعبل الخزاعيّ: «ولما أبى» الخ. فقدّم المفعول المحصور بـ«إلاّ» وهو «جماحًا» على الفاعل وهو: فؤاده والجماح هنا: الإسراع، والجَموح من الرّجال: الذي يركب هواه فلا يردّه شيء.

* * *

٦٣٥ ـ (فلم يَدْرِ إلاّ اللّهُ ما هَيَّجَتْ لنا) عَـشِـيَّـةَ إنْـآءِ الـدِّيـارِ وِشَـامُـهـا[2]

[ص ١٦١ س ٢٠]

استشهد به على تقديم الفاعل المحصور بـ«إلا» فـ«إلا الله» فاعل، «ما هيجت» مفعول.

قال في التّصريح: والأصل: فلم يَدْرِ ما هَيَّجَتْ لنا إلا اللّهُ، و«عشيَّة»: منصوب على الظرفيّة، و«الإناء» بكسر الهمزة، وسكون النون، وفتح الهمزة المشدودة كالإبعاد وزنًا ومعنًى، و«الوِشام» بكسر الواو جمع وشيمة: الكلام الشّر والعداوة، و«الوِشام» أيضًا: من الوَشْم، فقال: وشم يدَه وشمًا: إذا غرزها بالإبرة ثم ذرّ عليها النِّيلة، مرفوع على الفاعليّة بـ«هَيَّجت».

وغير الكسائي قدَّرَ للمنصوب والجرور غير المحصورين في هذه الأبيات ونحوها عاملاً، فقدَّر قبل ما هيَّجت: دَرى، بناء على أنَّ ما قبل إلاّ لا يعمل فيما بعدها إلاّ في مستثنًى أو مستثنًى منه أو تابع له.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لدعبل الخزاعي في ملحق ديوانه ٣٤٩، وشرح التصريح ١/ ٢٨٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٨٠، وللحسين بن مطير في ديوانه ١٨٢، وسمط اللآلي ٥٠٢، ولابن الدمينة في ديوانه ٩٤، وللمجنون في ديوانه ١٨١، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٢٢٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٢١، وتذكرة النحاة ٣٣٤، والحماسة البصرية ٢/ ١٧٣، وشرح الأشموني ١/ ١٧٧ (٢/ ٥٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٩٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٩٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٣١، وتخليص الشواهد ٤٨٧، وشرح الأشموني ١/ ١٧٧، وشرح ابن عقيل ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٣، والمقرب ١/ ٥٥.

٦٣٦ ـ (ما عابَ إلاَّ لئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ) وما جاف قطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلا[١]

[ص ١٦١ س ٢٠]

الشّاهد فيه كالذي قبله، فإن الشّاعر قدَّم المحصور بـ«إلاّ» في الموضعين، والأصل: ما عاب فِعْلَ ذي كرم إلا لئيمٌ، ولا جفا بطلاً إلاّ جُبَّأٌ أي جَبان.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٢٩، وتخليص الشواهد ٤٨٧، وتذكرة النحاة ٣٣٥، وشرح الأشموني ١/١٧٧، وشرح التصريح ١/٢٨٤، والمقاصد النحوية ٢/٤٩٠.

[شَواهِدُ نائِب الفَاعِل]

٦٣٧ ـ (وإذا شَـرِبْـتُ فـإنّـني مـسـتـهـلِـكٌ مـالي، وعـرضـي وافرٌ لـم يُكْـلَـمِ)[١]
[ص ١٦٢ س ١]

استشهد به على حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه لإصلاح الشعر، فالأصل: لم يكلمه أي يجرحه أحدٌ.

والبيت من معلّقة عنترة العبسيّ.

* * *

٦٣٨ ـ (ومِنّا الذي اختير الرِّجالَ سماحةً) وُجودًا إذا ـ هَبّ الرِّياحُ الزّعازعُ[٢]
[ص ١٦٢ س ١٧]

استشهد به على جواز نيابة ثاني مفعولي: اختار. والأصل: اختير زيد الرجالَ أو من الرجال [١٤٤]، والبيت للفرزدق.

* * *

٦٣٩ ـ ولـو ولَـدَت قُـفَـيْـرَةُ جَـرْوَ كَـلْـبٍ (لَـسُـبَّ بـذلـك الـجَـرْوِ الـكِـلابـا)[٣]
[ص ١٦٢ س ٢٩]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ٢٠٦، والأغاني ٩/ ٢١٢، والشعر والشعراء ١/ ٢٠١، ٢٥٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٨، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٣١، والخزانة ٩/ ١١٣، ٥/ ١١٥، ١٢٣، ١٢٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١، والكتاب ١/ ٣٩، واللسان (خير)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/ ٥١، والمقتضب ٤/ ٣٣٠.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير في الخزانة ١/ ٣٣٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٩٧، وشرح المفصل ٧/ ٧٥.

استشهد به على نيابة غير المفعول به مع وجوده، فـ«بذلك» جارٌ ومجرور، وناب عن فاعل: «سُبّ» مع وجود «الكلاب» وهو مفعول به، وهذا قليل، قال في الألفيّة:

ولا ينوبُ بعضُ هذِي إن وُجِدْ   في اللفظ مفعولٌ به وقد يَرِدْ

و«قفيرة» بتقديم القاف على الفاء وبالرّاء المهملة: أم الفرزدق.

والبيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق.

* * *

٦٤٠ - (لم يُغنَ بالعلياء إلاّ سَيِّدًا)   ولا جَفا - ذا الغيّ إلاّ ذو هُدَى[1]

[ص ١٦٢ س ٣٠]

الشّاهد فيه كالذي قبله، فـ«العلياء»: جار ومجرور، وناب مع وجود، «إلاّ سَيِّدًا» وهو مفعول به.

الرّواية المعروفة عندنا: «جَفا». وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: «شَجى»، وهي قريبة من التي ذكرت. وفي العيني والتّصريح: «شفى».

والبيت لرؤبة بن العجاج.

* * *

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٣، وشرح التصريح ١/٢٩١، والمقاصد النحوية ٢/٥٢١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٥٠، وتخليص الشواهد ٤٩٧، وشرح الأشموني ١/١٨٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٩.

[شَواهِدُ المَفعُول بهِ]

٦٤١ ـ (مثلُ القَنافِذِ هدّاجُون قد بلغَتْ نَجْرَانَ أو بلغَتْ سوءاتِهم هَجَرُ)(١)
[ص ١٦٥ س ٣٠]

استشهد به على أنّ العرب نصبت الفاعل، ورفعت المفعول به، «فالسّوءات» منصوب وهو فاعل معنًى، و«هَجَرُ» مرفوع وهو مفعول به عكس الأول.

والبيت من قصيدة للأخطل مدح فيها بني مروان، وهجا جريرًا وقومه وهي من أحسن شعره.

* * *

٦٤٢ ـ إنَّ مَن صَادَ عَقْعَقًا لمشُومُ (كَيفَ مَنْ صادَ عَقْعَقانِ وبُومُ)(٢)
[ص ١٦٥ س ٣١]

استشهد به على رفع الفاعل والمفعول معًا لفهم المعنى.

قال أبو حيّان: فرفع «عقعقانِ» و«بومُ» لأنه قد عرف أنّهما مصيدان. ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ١٧٨، وتخليص الشواهد ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢، واللسان والتاج (نجر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧، ورصف المباني ٣٩٠، وشرح الأشموني ١/ ١٧٦ (٢/ ٧١)، والمحتسب ٢/ ١١٨، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٧.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٦، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٩.

٦٤٣ ـ (قد سالم الحيّاتَ منه القَدَما) الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما[1]
[ص ١٦٥ س ٣٢]

استشهد به على نصب الفاعل والمفعول معًا.

«سَالَم»: من المُسَالمة، و«الأُفعوان»: بضم الهمزة: ذكر الأفاعي. و«الشّجاع»: الحيّة، وكذا الشّجعم، والميم فيه زائدةٌ.

والبيت من شواهد المغني، قال السّيوطيّ: على نصب الفاعل لغةً وهو «القدم»، والحيّات: منصوبٌ على المفعوليّة بالأصالة.

وقيل: أصلُهُ: «القدمانِ» مثنًى مرفوع بالألف فحذف النّون ضرورة.

وقال ابن جِنّي: الرّواية الصحيحة: رفع الحيّات فاعلاً، ونصب: «القدم» مفعولاً، ونصب: «الأفعوان» الذي بعده، وهو يدلّ على الرّواية الأولى بفعل مضمر دلّ عليه: «سَالَم» على هذه، أي سَالمت «القَدم» الأفعوان.

والبيت من أرجوزة قيل: إنها لأبي حيّان الفقعسيّ. وقيل: لمساور بن هند العبسيّ. وقيل: للعجّاج. وقيل: للتّدمريّ. وقيل: لعبد بني الحَسْحاس.

* * *

٦٤٤ ـ تَبَلَتْ فُؤادَكَ في المنامِ خَرِيدَةٌ (تَسْقي الضَّجِيعَ بِباردٍ بَسّامِ)[2]
[ص ١٦٧ س ٢١]

استشهد به على قلّة زيادة الباء في مفعول ما يتعدّى لاثنين، فالضجيع مفعول أول لـ«تسقي» وبـ«بارد» هو الثاني والباء فيه زائدة.

---

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣٣، وجمهرة اللغة ١١٣٩، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في الخزانة ١١/ ٤١١، ٤١٥، ٤١٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٨١، ولأحد هؤلاء أو للتدمري في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣، ولمساور العبسي في اللسان (ضمز)، ولعبد بني عبس في الكتاب ١/ ٢٨٧، وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠١، ولأبي حناء في الخزانة ١٠/ ٢٤٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٢٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٣١، ٤٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٩٩، واللسان والتاج (شجع، شجعم)، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٩، والمقتضب ٢/ ٢٨٣، والممتع في التصريف ١/ ٢٤١، والمنصف ٣/ ٦٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٠٧، والأغاني ٤/ ١٣٧، ٢١٥، والجنى الداني ٥١، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠٠، ومغني اللبيب ١/ ١٠٩.

والبيت من قصيدة لحسّان بن ثابت قالها في وَقْعة بدْرٍ عيّر فيها الحارث بن هشام [١٤٥] بفراره عن أخيه أبي جهل، وأَسْلَم الحارث بعد ذلك.

* * *

٦٤٥ ـ (فَكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيرنا حُبُّ النَّبيِّ محمَّدٍ إيّانا)[1]

[ص ١٦٧ س ٢٢]

استشهد به على زيادة الباء في مفعول: «كفى» المتعدّية لواحد.

والبيتُ لكعْب بن مالك، وتقدّم الكلام عليه في صحيفة ٧٠.

* * *

٦٤٦ ـ (دِيارَ ميَّةَ إذ مَيٌّ تُساعِفُنا) ولا يَرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[2]

[ص ١٦٨ س ٣٢]

استشهد به على مجيء لفظ: «ديار» مضافًا إلى اسم المحبوبة.

والبيتُ من شواهد سيبويه على نصب: «ديارَ ميّة» بإضمار فِعْلٍ تُرِكَ استعمالُه وتقديره: اذكر ديار ميّة.

واستشهد به من موضع آخر على ترخيم: «ميّة» من غير النّداء ضرورة وذكر أنّهُ يجوز تسميتها مرّة كذا، ومرّة كذا.

ومعنى تُساعِفُنا: تواتينا. والبيت من قصيدة لذي الرمّة.

* * *

٦٤٧ ـ (دِيَار سُلَيمَى إذ تَصِيدُك بالمُنى) وإذ حَبْلُ سَلْمَى منك دانٍ تُواصِلُه[3]

[ص ١٦٨ س ٣٢]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩، والخزانة ٦/ ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥، ولبشير بن عبد الرحمٰن في اللسان (منن)، ولحسان بن ثابت في الأزهية ١٠١، ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمٰن في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٧، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٦، وللأنصاري في الكتاب ٢/ ١٠٥، واللسان (كفى)، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٢، ورصف المباني ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١، وشرح المفصل ٤/ ١٢، ومجالس ثعلب ١/ ٣٣٠، والمقرب ١/ ٢٠٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٣، والخزانة ٢/ ٣٦٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٨، والكتاب ١/ ٢٨٠، ٢/ ٢٤٧، واللسان (عجم)، ونوادر أبي زيد ٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٧٦.

الشّاهد فيه كالّذي قبله، والبيت من قصيدة لطرفة.

* * *

٦٤٨ ـ (أُرِيدُ حياتَه ويُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِن خَلِيلِكَ مِنْ مُرادِ)[1]

[ص ١٦٩ س ٢]

استشهد به على مجيء (عذيرك) بمعنى: أحضر عاذرك.

واستشهد به أبو حيّان في باب (الإغراء) قال: أي الزم عذيرك.

قال: وسيبويه يقدّر: عذيرك اعذر. ويمكن أن يكون اسمًا وُضع موضع المصْدَر.

والبيت لعمرو بن مَعْدِ يكرب، وكان سيّدنا عليّ ينشدُهُ إذا رأى ابن مُلْجم.

* * *

٦٤٩ ـ إذا جئتَ بوّابًا له قال: مَرْحَبا (ألاَ مَرْحَبٌ واديك غيرُ مُضَيَّق)[2]

[ص ١٦٩ س ٢]

استشهد به على رَفْع المصْدر المحذوف عامله. وقدّره: ألا هذا مرْحَبٌ أو لك مرْحبٌ.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[3]: الشّاهد فيه رفع: «مرحب»، وتفسيره كالذي قبله يعني البيت الآتي: قال: والمعنى أنّ بوّابه قد اعتاد الأضياف فيتلقّاهم مستبشرًا بهم لما عرف من حِرْص صاحبه عليهم، ثم قال: ألا مرحبٌ، أي عندك الرحب والسعة، فلا يضيق واديك بمن حلّه.

والبيت لأبي الأسود الدؤلي.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٠٧، ١١١، والأغاني ١٥/ ٢٢٧، وحماسة البحتري ٧٤، والحماسة الشجرية ١/ ٤٠، والخزانة ٦/ ٣٦١، ١٠/ ٢١٠، والسمط ٦٣، ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٥، والكتاب ١/ ٢٧٦، واللسان والتاج وعمدة الحفاظ (عذر)، ومعجم الشعراء ١٦، والحماسة البصرية ١/ ٣٥، وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٢٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٤١، ٢٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠١، والكتاب ١/ ٢٩٦، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٩. وورد صدر البيت في الأصل عجزًا، والعجز ورد صدرًا.

(٣) شرح الأعلم ١/ ١٤٩.

٦٥٠ ـ (وبالسَّهبِ مَيمُونُ الخليقة قَولُهُ لِمُلْتمِسِ المعْرُوفِ أَهْلٌ ومَرْحَبُ)[1]

[ص ١٦٩ س ١٢]

استشهد به على ما في البيت قبله.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[2]: الشاهد فيه رفع: «أهل» و«مَرْحَبُ» على إضمار مبتدأ. والتّقدير: هذا أهل ومَرْحَبٌ، أو يكون مبتدأ على معنى: لك أَهْلٌ ومَرْحبُ.

يَرْثي رجلاً دفن بالسّهب، وهو موضع بعينه، وأصله: ما انخفض من الأرض وسَهُل.

وروي: ميمون النّقيبة، والنّقيبة: الطّبيعة. والبيت لطفيل الغنويّ.

* * *

٦٥١ ـ (فلا تَصْحَبْ أخا الجهلِ وإيَّاك وإيَّاهُ)[3]

[ص ١٧٠ س ٣]

استشهد به على أن المحذور لا يكون ظاهرًا، ولا ضمير غَائبٍ إلاّ وهو معطوفٌ نحو: إيّاك والشّرَّ، وماز [١٤٦] رأسك والسيف. وهذه العبارة لا تكفي في الإيضاح.

قال في التّسهيل: ولا يكون المحذور ظاهرًا ولا ضمير غائب إلاّ معطوفًا.

قال الدّمامينيّ: وضابط هذا النّوع أن المحذور ثلاثةُ أنواع: أحدها: أن والفعل، فيستعمل على ثلاثة أوجه: بالعطف، أو بـ«من» مذكورة، أو مقدّرة، فنقول: إيّاك أن تحذف، أو مِنْ أَن تحذف، وإيّاك أَنْ تحذف.

الثّاني: اسم ظاهر، فيكون بالعاطف، نحو: إيّاك والأسدَ، وبـ«من» ظاهرة، نحو: إيّاك من الأسد.

الثالث: أن يكون ضَمير غَيْبةٍ في كونه معطوفًا نحو: الأسد إيَّاك وإيّاه كذا قيل. ولا يظهر امتناع مجيئه بـ«من» نحو: الأسد إيَّاك منه. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ٣٨، وشرح أبيات سيبويه ١/١٨٤، وشرح المفصل ٢/٢٩، والكتاب ١/٢٩٦، وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢١٩، والمنصف ٣/٣٧.

(٢) شرح الأعلم ١/١٤٩.

(٣) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٨٣٧.

٦٥٢ ـ (أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَهُ) كساعٍ إلى الهَيْجا بغير سلاحِ[(١)]
[ص ١٧٠ س ١٧]

استشهد به على وجوب الإضمار إذا كرّر المُغْرَى به، فـ«أخاك» يلزمُ نصبُهُ بتقديرِ الزَمْ أخاك، الثّاني: توكيد.

والهيْجَا بالقصر هنا، والأكثر فيها المدّ: الحرْب.

ولا يُعطف في التّحذير والإغراء إلاّ بالواو خاصّة، لأن المراد فيهما الجمع، والاقتران في الزّمان. فإن فُقِد العطف والتّكرار جاز إظهار العامل نحو: الزم أخاك. والبيت لمسكين الدّارميّ.

* * *

٦٥٣ ـ (لَـجديرُون بالوَفَاء إذا قَا ل أَخُو النَّجْدةِ السِّلاَحُ السِّلاحُ)[(٢)]
[ص ١٧٠س ٢٠]

استشهد به على أنَّ المكرّر قد يرفع. وأشعر قولُه: «وقد يُرْفع المكرّر» أنّ ذلك قليلٌ.

وعبارة التّسهيل وشرحه: ورُبّما رفع المكرّر كقوله: «لجديرون» الخ. ورُبّ للتّقليل أيضًا.

والبيت من شواهد العينيّ قال: قوله: «السّلاح» مقول القول، الاستشهاد فيه، إذ أصله: خذ السّلاح، لأنّ مقول القول يكون جملة، ثم رفع، لأن العربَ ترفع ما فيه معنى التّحذير، وإن كان حقّه النّصب كما في قوله تعالى: ﴿ناقةَ الله وسُقياها﴾[(٣)]، فنصب الناقة على التحذير، وكلّ محذور فهو نَصْبٌ.

ولو رفع على إضمار: هذه ناقة الله لجاز كما ذكرنا، كذا قاله الفرّاء[(٤)]، ثم أنشد

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩، والأغاني ٢٠/ ١٧١، ١٧٣، والخزانة ٣/ ٦٥، ٦٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٧، وشرح التصريح ٢/ ١٩٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٥، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ٢٦٩، ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ٢٤٥، وله أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٢/ ٦٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٧٩، وتخليص الشواهد ٦٢، والخصائص ٢/ ٤٨٠، وشرح شذور الذهب ٢٨٨، وشرح قطر الندى ١٣٤، والكتاب ١/ ٢٥٦، والإنصاف ٢/ ٤٦٥، وسيعاد الشاهد برقم ١٥٦٤.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٠٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٣ (٣/ ١٩٣)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٦، ومعاني الفراء ١/ ١٨٨.

(٣) ١٣/ الشمس: ٩١. (٤) معاني الفراء ١/ ١٨٨.

البيتين المذكورين، وكأنَّه جعل الإغراء تحذيرًا من حيثُ المعنى، لأن من أمرته بلزومِ فقد حذَّرته عن تَرْكِ، فافهم.

وقوله: لجديرون جواب بيت قبله:

إنّ قَوْمًا منهم عُمَيْرٌ وأَشبا ... هُ عُميرٍ ومنهم السَّفّاحُ

ولم أعثر على قائلهما.

* * *

٦٥٤ ـ (جُدْ بعفوٍ فإنني أيُّها العَبـ ... ـدُ إلى العَفْوِ يا إلٰهي فقيرُ)[1]

[ص ١٧٠ س ٣١]

استشهد به على وقوع الاختصاص منصوبًا بفعل مقدّر بعد: أي.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٥٥ ـ (نَحْنُ بني ضَبَّة أصحابُ الجَمَلْ) ... والمَوْتُ أَحْلى عندنا من العَسَلْ[2]

[ص ١٧١ س ١١]

استشهد به على نَصْب الاختصاص بعد: (نحن) وبيّن في الأصل أنّ أكثر نصبه في أربعة ألفاظ، هذا أحدها.

وهذا الرّجَزُ لرجلٍ من بَني ضَبَّة يقال له الحارث قاله في وقعة «الجَمَل» وروي هذا الرّجز هكذا:

نَحْنُ بنو ضَبَّة أصحابُ الجَمَلْ ... نُنازِلُ المَوْتَ إذَا المَوْتُ نَزَلْ

والمَوْتُ أَشهى عندنا من العَسَلْ ... نَنْعي ابنَ عفّان بأطراف الأَسَلْ

رُدُّوا علَيْنا شَيْخَنا ثُمَّ بَجَلْ

.[١٤٧]

* * *

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٢٨٣.

(٢) الرجز للأعرج المعني في شرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ٢٩١، وبلا نسبة في الخزانة ٩/ ٥٢٢، وشرح شذور الذهب ٢٨٥، واللسان (ندس، جمل، قحل)، وتاج العروس (بجل، جمل)، وجمهرة اللغة ٢٦٩.

٦٥٦ - (إنّا بني مِنْقَرٍ قومٌ ذوو حسبٍ فِينا سَراةُ بني سَعْدٍ ونادِيها)[(١)]
[ص ١٧١ س ١٢]

الشّاهد فيه: مجيء الاختصاص بعد: «إنّا». والبيت من شواهد سيبويه.

قال الأعلم[(٢)]: الشّاهد فيه نَصْبُ «بني منقر» على الاختصاص والفَخْر، وذكَر هذا في باب النّداء، لأن العامل فيه، وفي المنادى فعلٌ لا يجوز إظهارُه مع اشتراكهما في فعل الاختصاص، والفخر على ما بيّنه.

ورفع «قوم» لأنه خبر لـ«إنّ».

والمعنى: إنّا قوم ذوو حَسبٍ، ثم اختصّ من يعني بذلك من الأقوام، فقال: بني منقر، أي أعني هؤلاء وأريدهم. وبنو منقر: حيّ من بني سعد بن زيد مناة بن تميم.

و«السّراة»: السّادة، واحدهم: سَرِيّ، وهو جمع غريب لا يجري على واحده، وإنما هو اسم يؤدي عن الجمع، ولذلك جُمِع، فقيل: سروات.

و«النّادي»: والنّدِيّ: المجلس، واشتقاقه من نداء القوم بعضهم بعضًا بالحديث، أي فينا مجتمعُ القوم، وخوضهم في الرأي والتّدبير، وإصلاح أمر العشيرة. والبيت لعمرو بن الأهتم.

* * *

٦٥٧ - (نَحْنُ بناتِ طارِقِ نَمْشِي على النّمارِقِ)[(٣)]
[ص ١٧١ س ١٢]

الشّاهد فيه كالّذي قبله على سِياق نسقه. وهذا سَهْوٌ من السّيوطيّ رحمه الله، لأن «بنات» هنا ليست بعد الأشياء التي نُقل عن سيبويه أنَّ أكثر مجيء الاختصاص بعدها، ثم نقل[(٤)] عن أبي عمرو لزومه، وساق الأبيات.

(١) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن الأهتم في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠، والكتاب ٢/ ٢٣٣، وبلا نسبة في الخزانة ٨/ ٣٠٦، وشرح المفصل ٢/ ١٨.
(٢) شرح الأعلم ١/ ٣٢٧.
(٣) الرجز لهند بنت عتبة في أدب الكاتب ٩٠، والأغاني ١٢/ ٣٤٣، ١٥/ ١٤٧، ولها أو لهند بنت بياضة بنت رياح (أو رباح) بن طارق الإيادي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٩، واللسان (طرق)، ولهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الإيادي في معجم ما استعجم ٧٠، ولهند بنت الفند الزماني (سهل بن شيبان) في الأغاني ٢٣/ ٢٥٤، ولهند في اللسان والتاج (نمرق)، ولقرشية في جمهرة اللغة ٧٥٦، وبلا نسبة في الأغاني ١٢/ ٣٤٢، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٧، ومقاييس اللغة ٣/ ٤٤٩، والمخصص ١٣/ ٢١٠.
(٤) أي السيوطي في الهمع.

وفي الدمّامينيّ قال أبو عمرو: نصبت العرب في الاختصاص أربعة أشياء: معشر، وآل، وأهل، وبني.

ولا شكّ أن هذه الأربعة أكثر استعمالاً في باب الاختصاص وليس الاختصاص محصورًا فيها بدليل قوله:

نَــخْــنُ بــنـــاتِ طــارق

الخ، فقد ظهر لك ما قلت.

و«طارق»: قيل: هو كوكب الصّبح، أي أن أبانا في الشّرف والعلوّ، كالنّجم المضيء. وقيل: أرادت نحن بنات ذي الشّرف في النّاس كأنه النّجم في علوّ قدره.

والبيتُ من رَجَز يُنسب لهند بنت عُتْبة كانت تحرّض به المشركين يوم أحد. وقيل: لهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الإيادي تحض به المشركين يوم أُحُد، وعليه، فلا حاجةَ إلى تفسير «طارق» بما سبق.

* * *

٦٥٨ ـ (لنا مَعْشَرُ الأنْصارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ بإرْضائِنا خَيْرَ البريَّةِ أحْمَدَا)(١)

[ص ١٧١ س ١٣]

استشهد به على نصب ـ معشر الأنصار ـ على الاختصاص ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٥٩ ـ [بنا تَميمًا يُكْشَفُ الضَّباب](٢)

* * *

٦٦٠ ـ (أفاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هذا التَّدَلُّلِ) وإن كُنْتِ قد أَزْمَعْتِ صَرْمي فَأَجْمِلي(٣)

[ص ١٧٢ س ٢]

استشهد به على أنّ الهمزة من حروف النّداء، وأنّها للقريب عند الجمهور ولم يفرّق فيها.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لبعض الأنصار في شرح شذور الذهب ٢٨٣.

(٢) سقط الشاهد من الأصل، وهو من الرجز لرؤبة في ديوانه ١٦٩، والخزانة ٢/٤١٣، والكتاب ٢/٢٣٤، والمقاصد النحوية ٤/٣٠٢، وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/١٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٢، والجنى الداني ٣٥، والخزانة ١١/٢٢٢، وشرح شواهد المغني ١/٢٠، والمقاصد النحوية ٤/٢٨٩، والتاج (عنز، زمع، دلل)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٦٧، ورصف المباني ٥٢، وشرح الأشموني ٢/٤٦٧، ومغني اللبيب ١/١٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٨٤.

وقال في التّوضيح وشرحه: فالهمزة المقصورة للقريب المسافة، وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافًا لصاحب المقرب.

والبيت من معلقة امرىء القيس.

* * *

٦٦١ ـ (أَلَمْ تَسْمَعِي أي عَبْدَ في رَوْنق الضُّحى) بُكاءَ حَماماتٍ لَهنَّ هَدِيلُ[1]

[ص ١٧٢ س ٥]

استشهد به على أن (أيْ) بالفتح والقَصْر للنّداء، وبين في الأصل الخلاف فيها أهي للقريب أم للبعيد، أم للمتوسّط؟. والأكثر[2] على رواية: «هدير» بالراء، وهو غلطٌ.

والبيت لم أعثر على قائله.

* * *

٦٦٢ ـ (أيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النَّقا آأنتِ أمْ أُمُّ سالِمِ)[3]

[ص ١٧٢ س ١٢]

استشهد به على أن (أيا) تكون للقريب كما هنا.

والبيت لذي الرّمّة يحكي أنه أردف أخاه فعرضت [١٤٨] لهما ظبية، فقال: أيا ظبية الوعساء... البيت. فقال أخوه: فلو تحسن التّشبيه والوصف لم تقل لشاة النّقا: آأنت أم أمّ سالم، جعلت لها قرنين فوق جبينها، وظلفين مشقوقين تحت القوائم فقال ذو الرّمّة:

هي الشِّبْهُ إلاّ مِذْرَيَيْهَا وأُذْنَها سواءٌ، وإلاّ مَشْقَةً في القوائم

«الوعساء»: موضع بين الثعلبية والخزيمة. و«جلاجل»: جبل من جبال الدهناء.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزّة في ديوانه ٤٧٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٤، وبلا نسبة في رصف المباني ١٣٥، واللسان (رنق، يا)، ومغني اللبيب ١/ ٧٦.

(٢) لعله يريد «وأكثر الرواة، أو الروايات»، إذ قافية البيت في ديوان كثير «هدير».

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٦٧، وأدب الكاتب ٢٢٤، والأزهية ٣٦، والأغاني ١٧/ ٣٠٩، والخصائص ٢/ ٤٥٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٧، وشرح شواهد الشافية ٣٤٧، وشرح المفصل ١/ ٩٤، ٩/ ١١٩، والكتاب ٣/ ٥٥١، واللسان (جلل)، ١٥/ ٤٣٠ (أ)، ٤٩١ (يا)، واللمع ١٩٣، ٢٧٧، ومعجم ما استعجم ١٨٨ (جلاجل)، والمقتضب ١/ ١٦٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٧، ٢/ ٦٧٧، والإنصاف ٢/ ٤٨٢، وجمهرة اللغة ١٢١٠، والجنى الداني ١٧٨، ٤١٩، والخزانة ٥/ ٢٤٧، ١١/ ٦٧، ورصف المباني ٢٦، ١٣٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٦٤.

٦٦٣ ـ (هَيا أُمَّ عَمْرٍو هل لِيَ اليومَ عِنْدكُمْ) بِغَيْبةِ أَبْصارِ الوُشاةِ سبيلُ[(١)]

[ص ١٧٢ س ١٣]

استشهد به على أن: «هيا» للبعيد، ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٦٤ ـ (وافقعسَا وأَيْنَ مِنّي فَقْعَسُ) أَإِبِلي يأخذُها كَرَوَّسُ[(٢)]

[ص ١٧٢ س ١٦]

استشهد به على أنّ: «وا» من حروف النّداء. قال الجمهور: على أنها من حروف النّدبة.

والرّجز من شواهد العينيّ في باب: «النّدبة» على تنوين «فقعسًا» قال: فإنه لمّا اضطرّ نوّنه بالنّصب، ويجوز ضمه أيضًا.

وقال ابن مالك: كذا روي بالنّصب، ولو قيل بالضم جاز.

وكذا استشهد به الدمّامِينيّ والتّصريح. وزاد الثّاني: إلاّ أنه لا يكون نكرة كرجل، فلا يقال: «وارجلاه» خلافًا للرّياشيّ مدّعيًا أنه جاء في الحديث: «واجبلاه»، فإنْ صحّ فإنّه نادر .اهـ.

واستدرك (يس) عليه فقال: هذا إنّما هو في المتفجّع عليه، أمّا المتوجّع منه فإنّك تقول: وامصيبتاه، وإنْ لم تكن المصيبة معلومة.

وقيل: إنّ البيت لرجل من بني أسد.

* * *

٦٦٥ ـ (أيا مُوقِدًا نارًا لغَيْرِكَ ضَوْءها)[(٣)]

[ص ١٧٢ س ٢٦]

استشهد به على أن المنادي إنما يظهر نصبه إذا كان مضافًا.

ولم أعثر على تتمته ولا قائله.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٤، والجنى الداني ٥٠٧.

(٢) الرجز لرجل من بني أسد في المقاصد النحوية ٤/ ٢٧٢، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٧، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٤، وشرح التصريح ٢/ ١٨٢، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٤٢، والمقرب ١/ ١٨٤، وسيعاد برقم ٦٩٩.

(٣) الشطر من الطويل، وعجزه: (ويا حاطبًا في غير حبلك تحطب)، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٧٢٧.

٦٦٦ ـ (أَلا يـا نَـخْـلَـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ) عَـلَـيْـكِ وَرَحْـمَـةُ الـلّـهِ الـسَّـلامُ[1]

[ص ١٧٣ س ٨]

استشهد به على أن النكرة الموصوفة تنصب، فـ «نخلة» نكرة موصوفة بالجار والمجرور.

وفيه شاهد آخر، وهو تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه، والأصل: عليك السّلام ورحمة الله.

كنّى بالنخلة عن المرأة. و«مطر»: اسم رجل كان متزوجًا بامرأة، وكانت تبغضه، وكان الأحوص ـ صاحب البيت الشاهد ـ يهواها.

والبيت من قصيدة له مشهورة.

* * *

٦٦٧ ـ قـالَـتْ بَـنـو عـامِـرٍ خَـالُـوا بـنـي أَسَـدٍ (يـا بُـؤْسَ لِـلْـجَـهْـلِ ضَـرّارًا لأَقْـوامِ)[2]

[ص ١٧٣ س ١١]

استشهد به على أنّه لا يجوز فَصْلُ المنادى المضاف باللاّم إلاّ لضرورة وهو من شواهد سيبويه.

قال الأعلم[3]: الشّاهد فيه إقحام «اللاّم» بين المضاف والمضاف إليه في قوله: «يا بؤس للجهل» توكيدًا للإضافة على ما بيّنه في الباب، قال: يريد: كان من عزم بني عامر على قومه في مُقاطَعَةِ بني أسد، والدّخول في حِلْفهم فجهلهم في ذلك.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٠، والخزانة ٢/ ١٩٢، ٣/ ١٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٧، واللسان (شيع)، ومجالس ثعلب ٢٣٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٧، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦، وشرح التصريح ١/ ٣٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٥، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٦، ٦٥٩، وسيعاد الشاهد برقم ٨٧٦، ١٥٩٠، ١٦٥٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢، والإنصاف ١/ ٣٣٠، وتذكرة النحاة ٦٦٥، والخزانة ٢/ ١٣٠، ١٣٢، ١١/ ٣٣ ـ ٣٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٨، وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨، والشعر والشعراء ١/ ١٠١، والكتاب ٢/ ٢٧٨، واللسان (خلا)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ١١٥، ٢٨٨، والخزانة ٤/ ١٠٨، والخصائص ٣/ ١٠٦، ورصف المباني ١٦٨، ٢٤٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٨٣، وشرح المفصل ٣/ ٦٨، ٥/ ١٠٤، واللامات ١٠٩، وتقدم عجز البيت عرضًا مع الشاهد ٥٤٩.

(٣) شرح الأعلم ١/ ٣٤٦.

ومعنى خالوا: تاركوا وقاطعوا. ويقال للمطلقة: خلية من هذا، وخليت النَّبْتَ: إذا قَطَعْتَهُ، ونصب «ضرارًا» على الحال من الجهل. والمعنى: ما أياس الجهْل على صاحبِه وأضرّه له.

والبيت من جملة أبيات للنابغة الذبياني.

* * *

٦٦٨ - (يا هِنْدُ دَعوةَ صَبٍّ هائِمٍ دَنِفٍ) مُنِّي بِوَصْلٍ وإلاّ ماتَ أو كَرِبا[1]

[ص ١٧٣ س ١١]

استشهد به على أن عامل المنادى قد يعمل في المصدر.

وفي التسهيل وشرحه للدماميني: «وقد يعمل عامل [١٤٩] المنادى في المصدر» كقوله:

يا هند دعوة صب...

الخ...

فيكون حذف عامل المصدر واجبًا، ولم يتقدّم ذكره. ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٦٩ - (يا دارُ بين النَقا والحَزْن ما صَنَعتْ) أيدي النَّوَى بالأُلى كانوا أهاليكِ)[2]

[ص ١٧٣ س ١٢]

استشهد به على إعمال عامل المنادى في الظّرف، وكذا استشهد به الدّمامينيّ في شرح التّسهيل، ثم قال: والظاهر أنَّ الظرفَ هنا حال فهو معمول لـ«كائنًا» المعمول لـ«أدعو»، والحال من المفعول.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٧٠ - (سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عَلَيها) وليس عليك يا مَطَرُ السَّلامُ[3]

[ص ١٧٣ س ٢١]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٨٠٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٨٠٤، وفيه «أهيليك» مكان «أهاليك».

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، والخزانة ٢/ ١٥٠، ١٥٢، ٦/ ٥٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥، ٦٠٥، وشرح التصريح ٢/ ١٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦، والكتاب ٢/ ٢٠٢، وبلا نسبة في الأزهية ١٦٤، والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣،=

استشهد به على تنوين المنادى العلم مضمومًا في الضرورة، واستشهد به سيبويه على ذلك.

قال الأَعْلَم(١): الشّاهد فيه تنوينُ: «مطر» وتركه على ضمّه لجريه في النّداء على الضمّ، واطّراد ذلك في كل عَلَم مِثْلِهِ، فأشبه المرفوع غير المنصرف في غير النّداء، فلما نوّن ضرورةً تُرِكَ على لفظه كماً ينوّن الاسم المرفوع الذي لا ينصرف، فلا يغيّره التّنوين من رفعه، وهذا مذهب الخليل وأصحابه، واختيارهم.

وأبو عمرو ومَن تابعه يختارون نَصْبَهُ مع التنوين لمضارعته النّكرة بالتنوين، ولأن التنوين يعاقب بالإضافة فيجرونه على أصله لذلك.

وكلا المذهبين مسموعٌ من العرب، والرّفع أقيس لما تقدم من العِلّة.

والبيت من قصيدة للأحوص.

* * *

٦٧١ - لَيْتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لي فأَشْكُرَها (مَكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رَجُلُ)(٢)

[ص ١٧٣ س ٢٣]

استشهد به على ما في البيت قبله، وكذا استشهد به العينيّ، واستشهد به الدّمامينيّ على النّصب، قال: ويُروى: «يا جملُ» وهو أشهر. وبيّن في الأصل التّفصيل في النّكرة والعَلَم فلْيُراجع.

والبيت من قصيدة لكثير سببها أنَّ محبوبتَه عزّة هجرته، وحلفت لا تكلّمه، فلما تفرّق النّاس من «مِنَى» لَقِيَتْهُ، فحيَّت الجمل، ولم تُحَيِّه، فقال:

حَيَّتْكَ عزّةُ بعد الهَجْرِ وانْصَرَفَتْ فَحَيِّ وَيْحَك مَنْ حَيَّاكَ يا جَملُ
لَيْتَ التَّحية كانت لي فأَشْكُرَهَا مكانَ يا جَمَلاً حُيِّيتَ يا رَجُلُ
لو كُنْتَ حَيَّيتَها ما زلت ذامِقَةٍ عندي ولا مَسَكَ الإدلاجُ والعَمَلُ

* * *

= والإنصاف ١/٣١١، وأوضح المسالك ٤/٢٨، والجنى الداني ١٤٩، ورصف المباني ١٧٧، ٣٥٥، وشرح الأشموني ٢/٤٤٨ (٣/١٤٤)، وشرح شذور الذهب ١٤٧، وشرح ابن عقيل ٥١٧، ومجالس ثعلب ٩٢، ٥٤٢، والمحتسب ٢/٩٣، وسيعاد برقم ١٣٩٤.

(١) شرح الأعلم ١/١٣١٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو لكثير عزّة في ديوانه ٤٥٣، والشعر والشعراء ١/٥١٨، والمقاصد النحوية ٤/٢١٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٤٨ (٣/١٤٤).

٦٧٢ - ضَـرَبَـتْ نَـحْـرهـا إلـيّ وقـالـتْ (يـا عـدِيًـا لـقـد وَقَـتْـكَ الأواقـي)[1]

[ص ١٧٣ س ٢٤]

استشهد به على تنوين المنادى العَلَم بالنّصب إذا نُوّن ضرورةً رجوعًا به إلى أصْلِه عند أبي عمرو وعيسى ومَن وافقهما.

والبيت من مقطّعة لمهلهل بن ربيعة.

* * *

٦٧٣ - (يـا سـيّـدًا مـا أنـت مـن سَـيِّـد) مُـوَطّـأَ الـبـيـتِ رَحـيـبَ الـذّراعْ[2]

[ص ١٧٣ س ٢٥]

الشّاهد فيه كالذي قبله.

ومعنى البيت: بيته مُوطّأ للأضياف أي مُذلّل.

والرّحب: الواسع، ومنه سمّيت الرّحبة لِسِعَتها، والمعنى أنه واسع البَسْطة، كثيرُ العطايا، سَهْلٌ لا حاجز دونه. ويروى:

يـا فـارسًـا مـا أَنْـتَ مـن فـارِسِ

الـــخ.

والبيت للسّفّاح بن بكير يَرْثي بها[3] يحيىٰ بن ميسرة صاحب مُصْعَب بن الزّبير، وكان ثبت على موالاته حتى قتل معه. وقيل: إنها لرجل من بني قريع.

* * *

(١) البيت من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة في الخزانة ٢/ ١٦٥، ٣/ ٢٢، والسمط ١١١، واللسان (وقي)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١١، والمقتضب ٤/ ٢١٤، ولعدي أخي المهلهل في التاج (وقى)، وبلا نسبة في رصف المباني ١٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٧٠، وشرح شذور الذهب ١٤٦، وشرح ابن عقيل ٥١٧، وشرح المفصل ١٠/ ١٠، والمنصف ١/ ٢١٨.

(٢) البيت من السريع وهو للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٦/ ٩٥، ٩٦، ٩٨، وشرح اختيارات المفضل ١٣٦٣، وشرح التصريح ١/ ٣٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٩٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٥، والخزانة ٢/ ٣٠٨، وشرح شذور الذهب ٣٣٦، وشرح قطر الندى ٣٢٠، والمقرب ١/ ١٦٥، وسيعاد الشاهد برقم ٩٧٢، ١٤٤٧.

(٣) لعله يريد: «من قصيدة يرثي بها».

٦٧٤ ـ (اشْـتَـدِّي أَزْمَـةُ تَـنْـفَـرِجِـي) قَـدْ آذَنَ لَـيْـلُـكِ بِـالـبَـلَـجِ[(١)]

[ص ١٧٤ س ٢]

[١٥٠] المستشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس عند قوم ولم يقيده. وقيّده في التّصريح بالمعيّن أعني الذي لا يجوز حذْفُهُ، قال: لأن حرف النّداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التّعريف فحقّهُ ألاّ يُحْذف كما لا تحذف الأداة واسم الإشارة في معناه، فأُجري مَجْراه خلافًا للكوفيّين فيهما، احتجوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتم هَؤلاء تَقْتُلون أنفُسكم﴾[(٢)] أي: يا هؤلاء.

ويقول ذو الرمة البيت الآتي[(٣)].

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان قوله: واسم الجنس للنّداء هذا أيضًا عند أصحابنا لا يأتي إلاّ شذوذًا أو ضرورةً. واستدلّوا للجواز بما روي عنه ﷺ: (اشْتَدِّي أزمةُ تنفرجي)[(٤)]، وثوبي حَجَرُ.

قال المصنّف: وهذا من أفصح الكلام إذا ثبت كونه لفظ رسول الله ﷺ، فإذا صَحّ هذا فإن الشطر الأول حديث، واقتبس منه الشيخ يوسف التّوزري[(٥)]، فجعله مطلعًا لقصيدته المنفرجة.

ولا يُعْترضُ بأنّ النّبيّ ﷺ لا يجوز في حقه نَظْمُ الشّعر، لأنَّ وقوع الكلام الموزون من غير إرادة الشعر المعروف وقع في كلامه ﷺ.

* * *

(١) البيت من المتدارك، وهو لأبي الفضل يوسف بن محمد بن يوسف التوزري الأصل؛ المعروف بابن النحوي وهو مطلع قصيدة تعرف بـ «المنفرجة» وتقع في أربعين بيتًا، ضمن مخطوط في مكتبة الأسد برقم (عام ٣٨٧٨ ـ مجاميع ١٤٥)، وفي مخطوط آخر برقم (٧س عام ٤٣٢٩)، وفي مخطوط ثالث برقم (١٠س ـ عام ١٠٢٣٠)، وضمن مجموع في الأدب برقم (١٠٢٩٤)، وشرحها أبو جعفر زكريا بن يحيىٰ الأنصاري الشافعي بعنوان (الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة، وهو مخطوط في مكتبة الأسد برقم (عام ٥٩٢٢، مجموع). انظر «المستدرك على فهرس مخطوطات الشعر» في الصفحات ١٣، ٥٣، ٦٨، ٧٦ ـ ٧٧، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ـ قسم الأدب ٢/ ١٣٧.

(٢) ٨٥/البقرة: ٢. (٣) انظر شرح التصريح ٢/ ١٦٥.

(٤) النهاية ١/ ٤٧ (أزم).

(٥) يوسف بن محمد بن يوسف التوزري الأصل، التلمساني، أبو الفضل، المعروف بابن النحوي. كان فقيهًا من أهل تلمسان، أصله من توزر، سكن سجلماسة، وتوفي بقلعة بني حماد (من أعمال قسنطينة) قرب بجاية سنة ٥١٣هـ. انظر الأعلام ٩/ ٣٢٥.

٦٧٥ - إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لها قالَ صاحِبي (بِمِثْلِكِ هذا لَوْعَةٌ وغَرامُ)(١)

[ص ١٧٤ س ٢]

استشهد به على جواز حذف النّداء من اسم الإشارة عند قوم. وتقدّم في الّذي قبله أنهم الكوفيّون، أي يا هذا، «ولوعة» مبتدأ، وتقدم خَبره في المجرور قبله، وهو: «بمثلك». والبيت لذي الرمة كما تقدّم.

* * *

٦٧٦ - فشايِعْ وَسْطَ قَومِكَ مُسْتَقِنًا (لِتُحْسَبَ سيِّدًا ضَبُعًا تَبُولُ)(٢)

[ص ١٧٤ س ٣]

استشهد به على حذف حرف النّداء من: «ضبع» وهو اسم جنس معيّن، والأصل: يا ضبع، وليس مرادهُ ضَبُعًا حقيقيًّا، وإنّما هجا شَخْصًا فَنزَّلَه منزلة ضَبُع تبول، ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٧٧ - (يا لَعْنَةُ اللّهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصّالِحين على سَمْعَانِ منْ جارِ)(٣)

[ص ١٧٤ س ٧]

استشهد به على حذف المنادى، وإبقاء حرف النداء.

قال السّيوطيّ في شرح شواهد المغني: هذا من أبيات الكتاب، والشاهد في: «لعنة الله» حيث حذف المنادى أي يا قوم. قال: يحتمل أن يكون ثَمّ منادى محذوف، والمراد: يا قوم أو يا هؤلاءِ لَعْنَةُ اللّهِ على سمعان.

والآخر: أن يكون لمجرّد التّنبيه كأنّه نبّه الحاضرين على سبيلِ الاستعطاف لاسْتماع دُعائه.

---

(١) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٩٢، وشرح التصريح ٢/ ١٦٥، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٣، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٢٢، واللسان (قنن)، وللهذلي في الخصائص ٣/ ١٩٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٣٨، والإنصاف ١/ ١١٨، والجنى الداني ٣٥٦، وجواهر الأدب ٢٩٠، والخزانة ١١/ ١٩٧، ورصف المباني ٣، ٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦، وشرح المفصل ٢/ ٢٤، ٤٠، والكتاب ٢/ ٢١٩، واللامات ٣٧، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦١، وسيعاد برقم ١٣٣٤.

و«لعنَةُ الله» رفع بالابتداء، و«على سمعان» الخبر، ولو كانت اللعنة مناداة نصبها، لأنّها مضافة.

قال سيبويه: فيا لغير اللّعنة يشير إلى أنّ المنادى محذوف وهو غير اللّعنة.

ويروى: والصّالحون والصّالحين مرفوعًا ومخفوضًا، فالخفض أمره ظاهر، وهو العطف على لفظ اسم الله.

ومَن رفع فعلى وجهين: أحدهما: أن يكونَ محمولاً على معنى اسم الله تعالى، إذ كان فاعلاً في المعنى، والفاعل مرفوع، ومثله قوله[1]:

طَلَبُ المُعَقّب حَقّه المظلومُ

برفع «المظلوم» على الصّفة للمعقّب على المعنى.

والوجه الآخر: أن يكون معطوفًا على المبتدأ الذي هو «لعنة الله» أي، وَلَعْنَةُ الصّالحين، ثم حُذِف المضاف، وأُعرب المضاف إليه بإعرابه على حدّ: ﴿واسْأل القَرْيَةَ﴾[2].

«وسَمْعان» هذا روي بفتح السّين وكسرها، والفتح أكثر، وكلاهما قياس، فمن كسَرَها كان كعِمْران وحِطّان، ومَن فتحها كان كقَحْطان، ومَرْوان. انتهى كلام ابن يعيش.

وقال ابن الحاجب في «أماليه»[3]: و(مِنْ) في قوله: (مِنْ جارِ) للبيان متعلّق بمحذوف، وتقديره: على سَمعان الحاصل بين الجيران أو حاصلاً من الجيران. ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٧٨ - (ألا يا فَابْكِ تَهْيامًا لَطِيفًا) وأَذْرِي الدَّمْعَ تَسْكابًا وَكِيفًا[4]

[ص ١٧٤ س ١٣]

[١٥١] استشهد به على الفَصْل بين المنادى، وحرْف النّداء بالأمر.

---

(١) صدر البيت: (حتى تَهَجّر في الرواح وهاجَها)، والبيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٢٨، وسيعاد برقم ١٦٨٠ مع تخريج واف.

(٢) ٨٢/يوسف: ١٢. (٣) أمالي ابن الحاجب ٤٤٨.

(٤) البيت من الوافر، وهو لبنت خالد النخعية في شفاء العليل ٨٠٤.

وفي التّسهيل وشرحه للدّمامينيّ: «وقد يُفصل حرْفُ النّداء» عن المنادى: «بالأمر»، والأَوْلى بجملة أَمْرِيّة كقول حذام بنت خالد النَخعيّة تخاطب ابنتها «لطيفة»: ألا يا فابك الخ، أرادت: يا لطيفة فابكِ، فرخّمت وفَصَلَتْ.

وفي شَرْح التّسهيل لأبي حيّان: وقوله: وقد يُفْصل حَرْفُ النّداء بأمر، قال المصنّف في الشّرح كقول جداية بنت خالد النخعيّة تخاطب أَمَتَها لَطِيفة: «ألا يا فابك» الخ. وروايته: «تهنانا».

* * *

٦٧٩ - (يـا أَبْـجَـرَ بـنَ أَبْـجَـرٍ يـا أَنْـتـا أَنْـتَ الَّـذي طَـلَّـقْـت عـام جُـعْـتـا)[١]

[ص ١٧٤ س ١٨]

استشهد به على جواز نداء ضمير المخاطب.

وخرّجه الدّمامينيّ على أَنَّهُ يجوز أن يكون المنادى محذوفًا، أي: يا أبجر، وأنت مبتدأ، والثّاني توكيد له لفظيّ .اهـ.

وقال ابن عُصفور: منهم مَن جعل «يا» تنبيهًا، وجعل: «أنت» مبتدأ و«أنت» الثّاني إمّا توكيدًا أو مبتدأ أو فَصْلاً أو بدلاً.

وكان الأقيس أن يقول: أنت الّذي طَلّق ليعود إلى الموصول ضمير الغائب. ولهذا البيت نظائر تقدّمت.

وهذه الرّواية اشتهرت في كُتب النّحاة، وهي تَحْريف كما حقّقه عبد القادر وبيّن أنّ الرّواية الصحيحة ما ستراه. قال في بحث له طويل: «وكان من حديث سالم بن دارةَ، ومُرَّةَ بن واقع الفزاريّ: أن قَرفَة[٢] أحد بني عبد مناف نَثَل حِسْيًا بِزُهْمان[٣] فاستعان بسالم وبمرّة، - واسم الحِسي معلّق - فرجز سالم، وهو يخرج

---

(١) الرجز لسالم بن دارة في الخزانة ٢/ ١٣٩، ١٤٣، ١٤٦، ونوادر أبي زيد ١٦٣، وللأحوص في ملحق ديوانه ٢١٦، وشرح التصريح ٢/ ١٦٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٢، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٢٥، وأوضح المسالك ٤/ ١١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٠١، وشرح المفصل ١/ ١٢٧، ١٣٠، والمقرب ١/ ٧٦، وتقدم عرضًا مع الشاهد ٥٣٨.

(٢) في الأصل: «قرقة» بالقاف الأولى والثانية، والتصويب من الخزانة ٢/ ١٤١.

(٣) في الخزانة: (يقال: نثلت البئر نثلا، وانتثلتها: إذا استخرجت ترابها، وهو النثيلة بالنون والثاء المثلثة. والحِسْي: بكسر الحاء وسكون السين المهملتين: ما تنشفه الأرض من الرمل، وجمعه: الأحساء. زهمان: بضم الزاي، وسكون الهاء: وادٍ لبني فزارة).

عن مُرَّة المسناة[١].

أنــزلــنــي قِــرفَــة فــي مــعــلّــقِ أتــرك حَــبْــلــي مــرة وأَرْتَــقِــي

عــن مُــرَّة بــن واقــع وأســتــقــي

ثــم قــال:

ولا يــزال قــائــلٌ: أَبِــنْ أَبِــنْ دَلْوكَ عَن حدِّ الضُّروس واللَّبِنْ[٢]

فغضب مُرَّةُ من ذلك، وكان عند مُرَّةَ امرأةٌ من بني بَدْر بن عمرو فأَسْنَت مُرَّةُ[٣] فطلَّقها، (وأهل البادية أَفْعَلُ شَيْءٍ لذلك) ـ فلما أَحْيَا[٤] أراد رَجْعتها فأبَتْ. وكان مُرَّة يحسب أنّ له عليها رَجْعَة وأنّه إنما فَاكَهَها[٥] فاحتملت إلى أهلها، ثم إنّ مُرَّة حجّ في أُرْكُوبٍ في بني فزَارة حجّاج، وخرج سالم في أُرْكوب من بني عبد الله بن غَطفانٍ حجّاج، فاصطحبوا فنزل مُرَّةُ بسوق القوم فقال يرتجز:

لــو أنَّ بِــنْــتَ الأكــرَمِ الــبــدريِّ رَأَتْ شُــحــوبــي ورأتِ بَــذريِّــي[٦]

وهُــنَّ خُــوصٌ شَــبَــه الــقِــسـيِّ يــلــفُّــهــا لــفَّ حَــصــى الأتــيِّ[٧]

أَروَعُ سَــقَــاءٌ عــلــى الــطَّــويِّ[٨]

ثم نزل سالم يسوق، [بالقوم][٩] وقد كانا تضاغنا فرجز:

يــا مُــرَّ يــا بــنَ واقــع يــا أَنْــتَــا أنْــتَ الَّــذي طَــلَّــقْــتَ عــام جُــعــتــا

(١) في الأصل: «المياه»، والتصويب من الخزانة.
(٢) في الأصل: «الضروص» والتصويب من الخزانة، وفيها: (أبن أبن: هو فعل أمر من الإبانة، وهو الإبعاد. الضروس: بضم الضاد: الحجارة التي طويت في بها البئر).
(٣) في الخزانة: (أسنت: أي أصابه السنه، وهي القحط والجدب).
(٤) في الخزانة: (قاد أبو عمرو: أحيا القوم: إذا حسنت حال مواشيهم، فإن أردت أنفسهم قلت: حَيُوا. ثم قال: وأحيا القوم أي صاروا في الحيا؛ وهو الخصب، والحيا: مقصور: المطر والخصب).
(٥) في الخزانة: (فاكهها: أي مازحها، والمفاكهة: الممازحة).
(٦) في الأصل: «بذري» مكان «بذريي»، والتصويب من الخزانة، وفيها: (بذريي: أي إبلي المفرقة، ويقال: تفرقت إبله شذر بذر).
(٧) في الأصل: «لفي» بالياء؛ والتصويب من الخزانة؛ وفيها: (خوص: أي غائرات العيون، جمع: أخوص وخوصاء، والفعل خَوِص بالكسر. الأتي: بفتح الهمزة وكسر المثناة الفوقية، قال في الصحاح: وأتَّيْتُ للماء تأتية وتأتِّيا: أي سهلت سبيله ليخرج إلى موضع، والأتيّ: الجدول يؤتّيه الرجل إلى أرضه).
(٨) في الأصل «من» مكان «على»، والتصويب من الخزانة.
(٩) إضافة من الخزانة.

فـضـمّـهـا الـبـدريّ إذ طـلّـقْـتـا حتى إذا اضـطَـبَـحْـتَ واغْـتَبَـقتا
أصْبَحْـتَ مُـرْتـدًّا لـمّا تَـرَكْـتـا أَرَدْت أن تُـرْجِـعَـهـا كَـذَبْـتـا
أودى بَـنـو بَـدْرٍ بـهـا وأنْـتَـا تُـقْـسِـمُ وسط الـقـوم مـا فَـارقْـتا
قـد أحْـسَـن الـلّـهُ وقـد أسَـأْتَـا فَـأدِّ رِزقَـهـا الّـذي أكَـلْـتـا

* * *

٦٨٠ ـ (فـيـا الـغـلامـانِ الـلّـذان فَـرّا) إيـاكـمـا أنْ تُـحْـدثـانِ الـشّـرّا[١]

[ص ١٧٤ س ٢٢]

استشهد به على جواز نداء المعرف بـ«أل» عند الكوفيين.

وفي التّوضيح وشرحه: ولا يجوز ذلك أي نداء [١٥٢] ما فيه «أل» خلافًا للبغداديّين والكوفيّين في إجازتهم ذلك محتجّين بالقياس والسّماع، أمّا القياس فقد جاز: «يا أللّه» بالإجماع، فيجوز: «يا الرجل» قياسًا عليه بجامع أن كلاً منهما فيه «أل» وليست من أصل الكلمة.

وأمّا السّماع فقد أنشدوا: «فيا الغلامان» الخ. وهذا لا ضرورة فيه لتمكّن قائله من أن يقول:

فـيـا غـلامـان الـلّـذان فـرّا

وأجاب المانعون عن القياس بكثرة الاستعمال، وعن السّماع بالشّذوذ.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٦٨١ ـ (عبّاسُ يا المَلِكُ المُتوّجُ والّذي) عَـرَفَـتْ لـه بَـيْـتَ الـعُـلاَ عَـدْنـانُ[٢]

[ص ١٧٤ س ٢٣]

الشّاهد فيه كالّذي قبله. قال العينيّ: وأُجيب عن ذلك بوجهين: الأول: أنّ ذلك محمولٌ على الضّرورة. والثّاني أنّ المنادى فيه محذوف تقديره: يا أيها الملكُ، وكذلك يُقدّر في الأمثلة المذكورة.

* * *

(١) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٠، والإنصاف ١/٣٣٦، والخزانة ٢/٢٩٤، وشرح ابن عقيل ٥١٨، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٩، وشرح المفصل ٢/٩، واللامات ٥٣، واللمع ١٩٦، والمقاصد ٤/٢١٥، والمقتضب ٤/٢٤٣، والتاج (الياء).

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٢، وشرح الأشموني ٢/٤٤٩ (٣/١٤٥)، وشرح التصريح ٢/١٧٣، والمقاصد النحوية ٤/٢٤٥.

٦٨٢ - (مِنْ أَجلِك يا الَّتي تَيَّمْتِ قَلْبي)   وأنتِ بَخِيلَةٌ بالوُدِّ عَنِّي[(١)]
[ص ١٧٤ س ٢٤]

الشّاهد فيه كالشّاهد في البيتين قبله.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[(٢)]: الشّاهد فيه دُخولُ حرف النداء على الألف واللام في قولهم: «يا الّتي» تشبيهًا بقولهم: «يا ألله»، للزوم الألف واللاّم ضرورة، ولا يجوز ذلك في الكلام.

ومعنى تيّمت: ذلّلت واستَعْبَدْت، ومنه: تَيْمُ اللاّتِ. وقوله: وأنت بخيلة بالوُدّ عني: أي عليّ، وحروف الجر يبدل بعضها من بعض.

والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

* * *

٦٨٣ - (إنَّكَ يا حارِثُ نِعْمَ الحارِث)[(٣)]

[ص ١٧٤ س ٣١]

استشهد به على أن العَلَم الذي فيه «أل» التي للمح الأصل، إذا نودي تحذف منه «أل» وجوبًا.

ولم أعثُرْ على قائله ولا تَتِمَّته.

* * *

٦٨٤ - (غَمَزَ ابنُ مُرَّةَ يا فرزدقُ كَيْنَها)   غَمْزَ الطَّبيبِ نَغانِغَ المَعْذُورِ[(٤)]
[ص ١٧٤ س ٣٢]

الشّاهد فيه حذفُ: «أل» من الفرزدق لمّا نودي وهو عَلَم.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٠، والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٩، والإنصاف ١/ ٣٣٦، والجنى الداني ٢٤٥، والخزانة ٢/ ٢٩٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٩، وشرح المفصل ٢/ ٨، والكتاب ٢/ ١٩٧، واللامات ٥٣، واللسان ١٥/ ٢٤٠ (لتا)، والمقتضب ٤/ ٢٤١، والتاج (التي، الياء).

(٢) شرح الأعلم ١/ ٣١٠.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ٢٩، وجمهرة اللغة ٢٦٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٨٦.

(٤) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ٨٥٨، وأدب الكاتب ١٤١، والاشتقاق ٥٣٩، وجمهرة اللغة ٢١٧، ٢٩٢، ٩٨٥، ١٢٠٧، والخزانة ٣/ ١٠٠، واللسان والتاج (عذر، نغغ، كين)، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٨٥، ٤/ ٢٥٦، ٥/ ١٥١، ٣٥٨.

«الغَمْز»: شبه الطّعن والدّفع. و«الكَيْن»: لحْم الفرْج، و«النغانغ»: أورام تحدثُ في الحَلْق، و«المعذُور»: الذي أصابته العُذْرة، وهو وجع الحلق، وبعد البيت:

خَزِيَ الفرزدقُ بعد وقعة تسعة كالحِصْنِ من ولد الأَشَدِّ ذُكورِ

يريد أَنّ أخت الفرزدق نكحها تِسْعةٌ من أولاد الأشدّ، وكانوا أَسروها في وقعة «السّيدان»[١]. وهذا افتراءٌ من جرير على: «جَعْثَن» أخت الفرزدق، فإنها كانت من الصّالحات، وقد اعترف جرير بقَذْفِهِ إيّاها، وندم عليه، وكان يستغفر الله مما قذفها به[٢].

* * *

٦٨٥ ـ (أيُّهذانِ كُلا زادَيْكُما) وَدَعاني واغِلاً فيمَنْ وَغَلْ[٣]

[ص ١٧٥ س ١٥]

استشهد به على وصف المنادى باسم الإشارة الخالي من الكاف.

وفي عبارة الأصل سقط، والصّواب: وإمّا باسم الإشارة العاري من الخطاب فيجوز. ولم أقف على قائله.

* * *

٦٨٦ ـ (ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوغا) وأن أَشْهَدَ اللّذّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي[٤]

[ص ١٧٥ س ١٥]

الشاهد فيه كالذي قبله.

وفي «أحضر» روايتان، يستشهد برواية النصب على حذف «أن» ونصب الفعل بها [١٥٣]. وروي بالرفع، وفيه شاهد أيضًا على حذف «أن» وارتفاع الفعل. وتقدّم الكلام عليه في صحيفة (٣).

* * *

---

(١) السيدان: موضع وراء كاظمة بين البصرة وهجر، وقيل: ماء لبني تميم في ديارهم. وجبل بنجد. انظر معجم البلدان ٣/ ٢٩٤.

(٢) انظر نقائض جرير والفرزدق ٦٨٢، ونقائض جرير والأخطل ٢٠٢.

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٥٤ (٣/ ١٥٣)، وشرح شذور الذهب ١٩٩، وشرح عمدة الحافظ ٢٨١، ومجالس ثعلب ٥٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٩، ٢٤٠.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٤، وسيعاد برقم ١٠٤٠.

٦٨٧ ـ (ألا أيُّهذا السَّائلي أينَ يَمَّمَتْ) فإنَّ لها في أَهْلِ يثربَ مَوعِدا[١]
[ص ١٧٥ س ١٨]

استشهد به على: «أن» ابن الضّائع اشترط لوصف: «أي» باسم الإشارة أن يكون اسمُ الإشارة منعوتًا بما فيه الألف واللام كالبيت والذي قبله.

والضّمير في: «يَمّمت» لناقته التي تقدّم ذكرها قبل البيت الشاهد.

والبيت من قصيدة للأعشى يمدح بها النبيّ ﷺ.

* * *

٦٨٨ ـ فما كعبُ بنُ مامَةَ وابن سُعْدَى (بأجْوَدَ مِنكَ يا عُمَرَ الجَوَادا)[٢]
[ص ١٧٦ س ١١]

استشهد به على جواز نصب المنادى الموصوف بغير ابن عند الكوفيّين.

وأوّله المانعون بالقطع أي أنه مفعولٌ لفعل محذوف. وكعب بن مَامة هذا من: «إياد» وكان من أَجْواد العرب المشهورين حتى ضُرِب به المثلُ في ذلك[٣]، وهو الذي آثر رفيقَهُ بالماء فنجا ومات هو عَطَشًا.

وابن سُعْدى: هو أَوْسُ بن حارثة بن لام الطائي، أحد الأجواد أيضًا الّذين ضرب بجودهم المثل، وهو من قبيلة حاتم المشهور، ومن أقرانه، وفد معه على عمرو بن هند، فخلا بأَوْس، فقال له: أنت أفضل أم حاتم؟ فقال: أَبَيْتَ اللَّعْنَ، لو ملكني حاتمٌ وولدي ولُحْمَتِي[٤] لوهبنا في غَداةٍ واحدة. ثم خلا بحاتم أيضًا، فقال: أنت أفضل أم أوس؟ فقال: أَبَيْتَ اللّعْن، إنما ذكرت بأوس، ولأَحَدُ وَلَدِهِ أفضلُ منِّي.

وعُمَر المذكور هو ابن عبد العزيز بن مروان الخليفة المشهور بالعدل والدّيانة.

والبيت من قصيدة لجرير يمدح بها عمر المذكور.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٨٥، وتذكرة النحاة ٥٨٩، ٦٣٢، وشرح شواهد المغني ٥٧٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠، ٣٢٦، والمقتضب ٤/ ٢٥٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في الخزانة ٤/ ٤٤٢، وشرح التصريح ٢/ ١٦٩، وشرح شواهد المغني ٥٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٤، واللمع ١٩٤، والمقتضب ٤/ ٢٠٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٣، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٧، وشرح قطر الندى ٢١٠، ومغني اللبيب ١٩.

(٣) انظر المثل: (أجود من كعب مامة) في مجمع الأمثال ١/ ١٨٣، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٩٨، ٣٣٨، والمستقصى ١/ ٥٤، والدرة الفاخرة ١/ ١٢٩.

(٤) اللحمة: القرابة.

٦٨٩ ـ (تَنَاوَلها كلبُ بنُ كَلْبٍ فَأَصْبَحَت) بكفِّ لئيم الوالِدَيْن يَقودُها[1]

[ص ١٧٦ س ١٩]

استشهد به على أَنّ الكوفيّين وابن كيسان يُجْرُون المنادى الموصوف بغير ابن إجْراء الموصوف به كما أَجْرَت العربُ ذلك في غير النّداء.

والبيت نسبه في الأصل للكميت.

وفي كامل المبرّد[2]: وقال رجل يذكر امرأة تزوّجت عن غير كفء:

لقد فرِح الواشون أنْ نال ثعلبٌ شبيهَة ظَبْيٍ مُقْلتاها وجيدُها

أضرّ بها فقدُ الوليّ فَأَصْبَحَتْ بكفِّ لئيم الوالدين يَقودُها

وعلى هذه الرّواية فلا شاهد في البيت.

* * *

٦٩٠ ـ (فإنّ أَباكُمُ ضِلُّ بنُ ضِلّ)[3]

[ص ١٧٦ س ٢٠]

استشهد به على ما في البيت قبله. ولم أعثر على تتمته ولا قائله.

* * *

٦٩١ ـ (جَارِيةٌ من قَيسِ بنِ ثَعْلَبَهْ) كريمةٌ أخوالها والعَصَبَهْ[4]

[ص ١٧٦ س ٢٥]

استشهد به على تنوين ما اجْتَمَعَتْ فيه الشّروط ضرورة.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ. قال البغداديّ: استشهد به على أَنّ تنوين: «قيس» شاذّ، على أنّ ابنًا وقع بين عَلَمَيْن مُسْتَجْمِعَيْن الشّروط. فكان القياس حذْفَ تنوين قيس إلا أنه نوّنه لضرورة الشعر. قال ابن جنّي في سرّ الصّناعة: مَن نَوّنَهُ لزم إثباتُ الألف في «ابن» خطًّا.

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) الكامل ٥٩٣.

(٣) الشطر من الوافر، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (ضلل).

(٤) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ١٤٨، واللسان (ثعلب، حلا)، وأساس البلاغة (قعب)، والخزانة ٢/ ٢٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٢، وشرح المفصل ٢/ ٦، والكتاب ٣/ ٥٠٦، والتاج (قبب، قعب، خلل، حلي)، وبلا نسبة في اللسان (قبب)، والمخصص ١٢/ ٢٢، والخصائص ٢/ ٤٩١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٠، وشرح التصريح ٢/ ١٧٠، وتاج العروس (الياء)، وشرح الرضي ١/ ٣٧٢.

وقال ابن الحاجب في الإيضاح: وزعم قومٌ أَنَّ ابن ثعلبة بدل، وقَصْدُهُ أَنْ يُخْرِجه عن الشّذوذ وهو [١٥٤] بعيدٌ، لأنَّ المعنى على الوصْف، وأيضًا فإنْ خَرَج عن الشّذوذ باعتبار التّنوين لم يخرج باعتبار استعمال: «ابن» بَدَلاً.

و«جارية»: المراد بها كَلْبة، وهي امرأة كان الأَغْلَب العِجليّ صاحب الشاهد يهاجيها.

* * *

٦٩٢ ـ تَـدَافُـعَ الـشَّـيْـبِ ولـم تِـقِـتِّـلِ (في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فلانًا عن فُلِ)(١)

[ص ١٧٧ س ٣٠]

استشهد به على مجيء: «فل» مجرورًا لأجل الضرورة، وهو من الأسماء التي يلزم نداؤها.

والبيت من شواهد: سيبويه والرّضيّ. قال البغداديّ: على أن «فلا» ممّا يختصّ بالنّداء، وقد استعمله الشّاعر في الضّرورة غير منادًى.

قال صاحب اللّباب: ووزنُهُ «فُعَل» تقديرًا، والذّاهب منه «الواو»، فيكون أصله: فُلَوٌ كَفُسَق، فذهبت الواو تخفيفًا، وذلك لأن الاسم المتمكّن لا يكون على حَرْفين، فلا بدَّ من تقدير حرف ثالث، وحرّف العِلّة أَوْلى لكثرة دَوْره، والواو أولى، لأن بنات الواو أكثر.

وهذا البيت من أُرجوزة لأبي النّجم العَجْلِيّ التي أنشدها هشام بن عبد الملك فجعل يصفّق استحسانًا لها حتى أتى على قوله في صفة الشمس:

حتّى إذا الشَّمسُ جَلاها المجتلي بيـن سِمَـاطَـيْ شَـفَـقٍ مُـرَعْـبَـلِ(٢)
صَـغْـواء قـد كـادت ولـمّـا تَـفْـعـل فهي على الأفق كعَيْنِ الأَحْوَلِ(٣)

---

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ١٩٩، والطرائف الأدبية ٦٦، واللسان (لجج، فلل، فلن)، والمنصف ٢/ ٢٢٥، والممتع في التصريف ٢/ ٦٤٠، والخزانة ٢/ ٣٨٩، والسمط ٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٩، وشرح التصريح ٢/ ١٨٠، وشرح المفصل ٥/ ١١٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠، والصاحبي ٢٢٨، والكتاب ٢/ ٢٤٨، ٣/ ٤٥٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٨، وتهذيب اللغة ٢/ ٤٨، والتاج (عصب، فلن)، ومقاييس اللغة ٤/ ٤٤٧، ٥/ ٢٠٢، ومجمل اللغة ٤/ ٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٠ (٣/ ١٦١)، وشرح ابن عقيل ٥٢٧، وشرح المفصل ١/ ٤٨، والمقتضب ٤/ ٢٣٨، والمقرب ١/ ١٨٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠١، وشرح الرضي ١/ ٤٣٠.

(٢) المرعبل: المقطع. السماطان: الجانبان. (٣) الصغْواء: من صغت النجوم، إذا مالت للغروب.

فأمر هشام بوجء(١) عُنُقه وإخراجه، وكان هشام أَحْوَلَ.

* * *

٦٩٣ ـ (إِذَا قُلْتُ يا نومانُ لم يَجْهَلِ الّذي أُرِيدُ ولم يَأْخُذْ بشيءٍ سوى حِجْلِي)(٢)

[ص ١٧٨ س ٨]

استشهد به على مجيء «نَوْمان» في نِداء الكثير النّوم من غير قياس.

واستشهد به أبو حيّان على هذا المعنى، ولم يُعَيِّن قائله، والأظهر أنه لامرأة.

* * *

٦٩٤ ـ يَـدْعُـوهُ سِـرًّا وإعـلانًـا لِـيَـرْزُقَـهُ (شـهـادةَ بِـيَـدَيْ مِـلْـحـادَةٍ غُـدَرِ)(٣)

[ص ١٧٨ س ١٨]

استشهد به على مجيء: «غدر» صفة لملحادةٍ شذوذًا لأنه من الأسماء التي يلزم نِداؤُها. و«غدر» هذا معدول عن غادر.

وهذا البيت من شواهد أبي حيّان. قال: وأمّا قوله: «يدعوه سرًّا» الخ، فاستعمل في غير النّداء للضرورة كان معرفة في النّداء، فنقل إلى الصفة فصار نكرةً، فنعت به، ولحق برجل حُطَمٍ، ومالٍ لُبَدٍ.

و«الملحادة»: مبالغةٌ من أَلْحَد أي جار عن الحقّ. والضّمير في «يرزقه» لعمران بن الحارث الخارجيّ الرّاسبيّ، تقدّم ذكره في بيت قبل الشّاهد وهو:

الـلّـهُ أَيَّـدَ عـمـرانًـا وطـهّـره وكان عمرانُ يدعو اللّه في السّحَر

يدعوه سرًّا الخ. وكان عمران هذا أَحَدَ نُسّاك الخوارج قُتِلَ يوم دولاب.

والبيتان لأُم عمران ترثيه بهما.

* * *

٦٩٥ ـ أُطَـوِّفُ مـا أُطَـوِّفُ ثُـمّ آوِي (إلـى بـيـتٍ قـعـيـدتُـهُ لـكَـاعِ)(٤)

[ص ١٧٨ س ١٩]

---

(١) في الأصل «بو جيء»، وفي الأغاني ١٠/١٥٥: (فأمر هشام فوجيء عنقه وأخرج من الرصافة). يقال: وجأه باليد وبالسكين إذا ضربه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لبنت سريع بن مبيع بن حرثان في تذكرة النحاة ٦٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعمرة أم عمران بن الحارث الراسبي في شعر الخوارج ٧٣، والأغاني ١٠/١٤٦، والكامل ١٢٢٤.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٢٢٩.

استشهد به على مجيء «لكاع» مجرورة بإضافة قعيدته إليها ضرورة، لأن لكاع من الأسماء التي يلازمها النّداء، لأن فعال بالكسر في سب المؤنّث كذلك. وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٥٥ فارجع إليه.

* * *

٦٩٦ - (كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَاحِ يَسْمَعُها اللهُمَ الكُبَارُ)(١)
[ص ١٧٨ س ٢٨]

استشهد به على أنّ «اللّهم» قد اسْتُعْمِلت في غير النّداء شذوذًا، و«اللّهمَ» في البيت مخففة الميم. قال في التّهذيب: [١٥٥] وقد كثر اللّهم في الكَلام حتى خُفّفت ميمُها في بعض اللّغات، وأنشدني بعضهم: «كَحلْفَة» الخ. وإنشاد العامّة: «يسمعها لاهُهُ الكُبارُ» اهـ.

وبهذه اللغة استشهد الرّضيّ: «لاهُهُ الكُبار»، قال البغداديّ: على أنه [قيل](٢) إنما جاز: يا الله للزوم اللاّم بالكلمة فلا يقال: «لاه» إلاّ نادرًا كما في هذا الشّعر، وله هنا نُقُولٌ كثيرة فارجع إليها إن شئت.

و«أبو رِياح» بياء تحتها نقطتان: رجلٌ من بني تميم بن ضبيعة، واسمه حِصْن بن بدر، وكان قتل رجلاً من بني سعد بن ثعلبة، فسألوه أن يحلف أو يُعْطِي الدية فحلف، ثم قتل بعد حَلْفته، فضرَبَتْهُ العربُ مثلاً لما لا يغني من الحَلِف.

قال عبد القادر البغداديّ: والكُبَار بضمّ الكاف، وتخفيف الموحدة صيغة مبالغة الكبير بمعنى: العظيم، وهو صفة: «لاهه» يعني على رواية الرّضيّ.

قال: والحَلْفة بالفتح: المرّة من الحَلِف بمعنى القسم.

والبيت من قصيدة الأعشى مَيْمون، ذكر فيها مَنْ أَهْلَكه الدهر من الجبابرة، وتقدّم شاهدٌ منها في ما لا ينصرف.

* * *

٦٩٧ - (لا هُمَّ إنْ كُنتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ فلا يزال شاحجٌ يأتيك بِجْ)(٣)
[ص ١٧٨ س ٢٩]

---

(١) البيت من مخلع البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ٣٣٣، وجمهرة اللغة ٣٢٧، والخزانة ٢/٢٦٦، ٢٦٩، ٧/١٧٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٣٠، واللسان (أله، لوه)، والمقاصد النحوية ٤/٣٣٨، وبلا نسبة في شرح المفصل ١/٣، وأمالي ابن الشجري ٢/١٥، وشرح الرضي ١/٣٨١.

(٢) إضافة من الخزانة.

(٣) الرجز لرجل من اليمانيين في المقاصد النحوية ٤/٥٧٠، وبلا نسبة في اللسان ٢/٢٠٥ (حرف=

استشهد به على حَذْف «أل» من: اللّهم شذوذًا.

وفي البيت شاهد آخر، وهو إبدال الجيم من الياء المشدّدة لاشتراكهما في المَخْرج، واشتراكهما في الجَهْر، وإنما اختَصّ ذلك بالوقف، لأنه يزيدها خفاءً. والأصل: حِجَّتي، ويأتيك بي، وتسمّى هذه اللغة جَعْجَعَة قُضَاعَة يحوّلون الياء جيمًا مع العين، وقد يفعلون ذلك مع غيره كالبيت.

يريد: يا اللّهم إنْ كنت قَبِلْت حِجَّتي فلا يزال يأتيك بي شاحج هذه صفته. والشاحج: البغل الذي يشحج أي يُصَوّت، وبعد الشّطْرين:

أَقْـمَـرُ نَـهَّـاتٌ يُـنَـزِّي وَفْـرَتَـج

الأقمر: الأَبْيَض، والنّهّات: النّهّاق. ويُنَزّي: يُحَرّك، وَفِرتَج أي وَفْرَتِي وهي الشَّعَرُ إلى شَحْمَة الأُذُن. وهذا الرّجَزُ لرجل من اليمانِيّين.

* * *

٦٩٨ - (إنّـي إذا مـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا أَقُولُ يـالـلّـهُـمَّ يـالـلّـهُـمّـا)(١)

[ص ١٧٨ س ٣١]

استشهد به على الجمع بين «يا»، و«الميم». والبيت لأبي خراش الهذليّ.

* * *

٦٩٩ - أَإبِـلـي يـأخُـذُهـا كَـرَوَّسُ (وافقْعَسَا وأَيْنَ مِنّي فَقْعَسُ)(٢)

[ص ١٧٩ س ١٢]

= الجيم)، (نهز، دلق، دلقم)، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٧٧، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٩ (٣/ ١٤٧)، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٧، وشرح شواهد الشافية ٢١٥، وشرح المفصل ٩/ ٧٥، ١٠/ ٥٠، ومجالس ثعلب ١٤٣، والمحتسب ١/ ٧٥، والمقرب ٢/ ١٦٦، والممتع في التصريف ١/ ٣٥٥، ونوادر أبي زيد ١٦٤، والتاج (ج، نهز، دلق، دلم)، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٩، وسيعاد برقم ١٧٢٠.

(١) الرجز لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٦، ولأمية بن أبي الصلت في الخزانة ٢/ ٢٩٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٢، والإنصاف ٣٤١، وأوضح المسالك ٤/ ٣١، وجواهر الأدب ٩٦، ورصف المباني ٣٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٩، ٢/ ٤٣٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٩ (٣/ ٤٦)، وشرح ابن عقيل ٥١٩، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٠، واللسان (أله)، واللمع ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٢٣٨، والمقتضب ٤/ ٢٤٢، ونوادر أبي زيد ١٦٥، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٢٦، والمخصص ١/ ١٣٧، وشرح المفصل ٢/ ١٦.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٦٦٤.

استشهد به على تَنوين المندوب ضرورةً. وتقدَّم الكلامُ عليه في صحيفة ١٤٨.

* * *

٧٠٠ ـ [ألا يا عمرو عمراهُ وعمرو بن الزّبيراهُ][(١)]

* * *

٧٠١ ـ حُمِّلْتَ أمرًا عَظِيمًا وَاصْطَبَرْتَ لهُ (وقُمْتَ فيه بأَمْرِ اللّهِ يا عُمَرا)[(٢)]
[ص ١٨٠ س ١٢]

استشهد به على أن ألف المندوب قد تعرّى من الهاء.

والبيت من شواهد العينيّ. قال: الاستشهاد فيه هاهنا في قوله: يا عمرا حَيثُ أَلْحَق في آخره أَلِفَ النُّدْبَة، لأنه الذي انتهى به الاسم.

واستشهد به في التّصريح على أنّ المندوب هو المتفجّع عليه حقيقةً، وكذلك الدّمامينيّ. والبيتُ من قصيدة لجرير يرثي بها عُمَرَ بن عبد العزيز.

* * *

٧٠٢ ـ يَبْكِيك ناءٍ بَعِيدُ الدّار مُغتَرِبٌ (يا لَلْكُهُول ولِلشُّبّان للعَجَبِ)[(٣)]
[ص ١٨٠ س ٢٥]

استشهد به على أنَّ (لامَ) المستغاثِ المعطوف تُكْسَر إنْ لم تَعُدْ معه «يا» وسيأتي شاهد المفهوم.

وفي التّوضيح وشرحه: ولامُ المستغاثِ لهُ مكسورةٌ دائمًا كقول عمر رضي الله عنه: يالَلّه لِلْمُسلمين بكسر لام للمسلمين، وكقول [١٥٦] الشاعر: «يَبْكيك ناءٍ» الخ بكسر لام «العَجَب»، إلا أن يكون المستغاثُ له ضميرًا غير ياء المتكلّم فَتُفَتح لامه نحو يا لَزيد لَكَ أو له.

---

(١) سقط البيت من الأصل، وهو من الهزج، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٧، وشرح الأشموني ٢/٤٦٦ (٣/١٧١)، وشرح ابن عقيل ٥٣٢، والمقاصد النحوية ٤/٢٧٣، والمقرب ١/١٨٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٧٣٦، وشرح التصريح ٢/١٦٤، ١٨١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٩، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٩، وشرح الأشموني ٢/٤٤٢ (٣/١٣٤)، وشرح قطر الندى ٢٢٢، ومغني اللبيب ٢/٣٧٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٧، والخزانة ٢/١٥٤، ورصف المباني ٢٢٠، وشرح الأشموني ٢/٤٦٢، وشرح التصريح ٢/١٨١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٣، وشرح قطر الندى ٢١٩، واللسان (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٧، والمقتضب ٤/٢٥٦، والمقرب ١/١٨٤.

ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرَيْن، تقول: يا لَكَ لي تستغيث المخاطب لنفسك.

وحكى العينيّ عن ابن هشام اللّخميّ أنّ قائل هذا البيت مجهول.

* * *

٧٠٣ ـ (يا لَعَطَّافِنا ويا لَرِياحِ) وأبي الحَشْرَجِ الفتى النَّفّاحِ(١)

[ص ١٨٠ س ٢٥]

استشهد به مع أنّ المعطوف إن أُعِيدَت معه: «يا» تُفْتَح اللاّم معه، كما أشرت إليه آنفًا، واستشهد به سيبويه والرّضيّ على هذا الحُكْم.

قال البغداديّ: فـ«أبو الحَشْرج» معطوف على «يا لعطّافنا».

و«عطّاف» و«رياح»، و«أبو الحَشرج»: أعلامُ رجال. والنفّاح: الكثير النفح أي العطيّة، وقبله:

يا لَقَوْمِي مَنْ لِلْعُلا والمساعي يا لَقَوْمِي مَنْ للنّدى والسَّماحِ

المساعي: جمع مَسْعاة من الكرم والجود.

رثى هذا الشّاعِرُ رجالاً من قومه وقال: لم يَبْقَ لَلْعُلا والمساعي مَنْ يقوم بها بعدهم. وهذا من الشّواهد الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

* * *

٧٠٤ ـ (يَا لَقَوْمِي لِفُرْقَةِ الأَحبَاب)(٢)

[ص ١٨٠ س ٢٦]

استشهد به على أن اللام تكسر مع المستغاث من أجله.

ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

٧٠٥ ـ (يا لَلرِّجال ذَوِي الألباب مِن نَفَرٍ لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لهُمْ دِينا)(٣)

[ص ١٨٠ س ٢٩]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الخزانة ٢/ ١٥٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٢، وشرح المفصل ١/ ١٣١، والكتاب ٢/ ٢١٦، وكتاب اللامات ٨٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٨، والمقتضب ٢/ ٢٥٧.

(٢) الشطر من الخفيف، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢١٩.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٣ (٣/ ١٦٥)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧٠.

استشهد به على أنّ المستغاث من أَجْله قد يُجَرّ بـ «مِن»، قال: لأنّها تأتي للتعليل كاللاّم، وهذه عبارة التّسهيل وشَرْح الدماميني له:

والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «مِنْ نَفَر» حيث جُرّ المستغاث من أَجْلِه بكلمة: «مِن»، وذلك لما قلناه من أنّ «مِنْ» للتعليل.

واعلم أنّ في عبارة الهمع سقطًا[1]، لأنَّ ظاهِرَها أن المستغاثَ من أَجْله قد يُجَرّ باللاَّم، وذلك غير المقصود هنا لما تقدَّم.

ولم أَعْثُر على قائل هذا البيت.

* * *

٧٠٦ - (فَـهَـلْ مِـنْ خـالِـدٍ إمَّـا هَـلَـكْـنـا ... وَهَـلْ بَـالـمـوْتِ يـا لَـلـنَّـاسِ عـارُ)[2]

[ص ١٨٠ س ٣١]

استشهد به على أنّ المستغاثَ من أَجْلهِ قد يُحْذَف إن عُلم ولم يقدّره. وفي التّسهيل وشرحه للدّمامينيّ: «ويُسْتَغْنى عنه» أي عن المستغاث من أَجْلِه: «إن عُلم سَبَبُ الاستغاثة» كقول الشاعر: «فهل من خالد» الخ، أي: يا للنّاس لمن يَشْمُتْ بنا. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٧٠٧ - (يَـالَأُنَـاسِ أَبَـوا إلاّ مُـثـابَـرَةً ... عـلـى التّوغُّلِ في بَغْيٍ وَعُدْوانِ)[3]

[ص ١٨١ س ١]

استشهد به على أَنّ المستغاث به قد يُحْذف فتلى: «يا» المستغاث من أجله، أي يالقومي لأناس.

واستشهد به الدّمامينيّ على هذا المعنى، قال: أي يا لقومي، لأنّ التّالِي «يا» لا يصلح هنا مستغاثًا، وإن صحّ نداء النّاس في الجملة، لكنه هنا لم يُقْصَد الاستنصار بهم، لأنّهم مهجوّون بهذا الوصف الذي وصَفَهم به، ولا يهجو عاقلٌ مَن يَستَنْصر به.

والمثابرة: المُوَاظَبة والمداومة، والتوغّل: التعمق.

---

(١) الكلمة التي سقطت هي: «بمن».

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٣٢، ومعجم الشعراء ٢٥٠، والشعر والشعراء ١/ ٢٣٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٤ (٣/ ١٦٧)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧١.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٧٠٨ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عند النَّاسِ منكم (إذَا الدَّاعي المثوِّبُ قال: يالاَ)[١]

[ص ١٨١ س ٥]

استشهد به على أن «لام» الاستغاثة بعضُ «آل» عند الكوفيّين، فحذفت لكثرة الاستعمال، ولذلك صحّ الوقف [١٥٧] عَلَيْها. وذكر في الأصل مذهب البصريّين.

والبيت يشهد في باب المبتدأ على أنّ: «خير»، مبتدأ، و«نحن» فاعل أغنى، وفيه بحث طويل ليس هذا موضعه.

والمثوّب: الذي يدعو الناس لينصروه، ومنه التّثويب في الأذان، وهو إعادة بعضه بعد انقضائه.

وقوله: «يالا» أراد يا لبني فلان، فحكى صَوْت الصّارخ المستغيث.

والبيت لزهير بن مسعود الضَّبّي، وبعده:

ولم تَثِق العواتِقُ من غَيُورٍ بَغيْرتِه وخَلَّيْن الحِجالا[٢]

* * *

٧٠٩ ـ (ليسَ حَيٌّ على المَنُون بِخالِ)[٣]

[ص ١٨١ س ٢٢]

استشهد به على أنّ: غير العَلَم يرخّم من غير النّداء ضرورة، فقوله: بخال: أصله بخالد.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد ١٨٢، والخزانة ٢/ ٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٥، والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٠، ونوادر أبي زيد ٢١، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٧٦، ٢/ ٣٨٥، ٣/ ٢٢٨، ورصف المباني ٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٧، وشرح ابن عقيل ١٠٢، واللسان (يا)، ومغني اللبيب ١/ ٢١٩، ٢/ ٤٤٥.

(٢) في الخزانة: (العواتق: جمع عاتق، وهي التي خرجت عن خدمة أبويها، وعن أن يملكها الزوج. وخلين: من خلا المنزل من أهله يخلو خلوًا وخلاءً فهو خال. والحجال بكسر الحاء: جمع حجلة بالتحريك، وهو بيت كالقبة يستر بالثياب. والمعنى: يريد أنهن في يوم فزع أو غارة لا يثقن بأن يحميهن الأزواج والآباء، والأخوة، فنحن عندهم أوثق منكم).

(٣) عجز البيت: (فلوى ذروةً فجنبيْ ذيالِ)، والبيت من الخفيف، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٠٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٧.

واستشهد به أبو حيّان في شَرْح التسهيل على هذا الحكم. والرواية الموجودة في شعر عبيد هكذا:

لـيس رَسْمٌ عـلـى الـدَّفـين بـبـالِ فـلـوى ذروة فَـجَـنْـبَـيْ ذيـال

ولا شاهد في هذه الرواية. والدّفين. وذيال: موضعان.

والبيت مطلع قصيدة لعبيد بن الأبرص.

* * *

٧١٠ ـ لـهـا أشـاريـرُ مِـنْ لَـحْـمٍ تُـتَـمِّـرُهُ (مِنَ الثَّعالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرانيـها)(١)

[ص ١٨١ س ٢٣]

استشهد به على أنه إذا رخّم من الضّرورة يلزم تعويضُ الياء عند بعضهم. وتأوّلَهُ سيبويه إلى أنه اضطر إلى تسكين الحرف الصّحيح في موضع الجرّ وهو لا يُسَكَّنُ هناك فجلب حرفًا يُسَكّن.

والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه في قوله: «من الثّعالي»، وقوله: «أرانيها»، فإنّ أصْلَهُما من الثّعالب جمع ثَعْلب، ومن أرانيها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيها ياءً آخر الحروف فهذا عنده من باب الإبدال لا التّرخيم.

وقال: قائله: أبو كاهل النمرِ بْنِ تَوْلَب اليَشْكُرِيّ يصف فرخة عقاب تسمى: غُبَّة كانت لبني يَشْكُر، وهو بالغين المُعْجَمة المَضمُومة وفتح الباء الموحّدة المشدّدة، وفي آخره هاء.

* * *

٧١١ ـ لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ (طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ)(٢)

[ص ١٨١ س ٢٤]

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري في المقاصد النحوية ٤/ ٥٨٣، ولأبي كاهل اليشكري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٠، وشرح شواهد الشافية ٤٤٣، واللسان (رنب، تمر، شرر، وخز)، ولرجل من بني يشكر في الكتاب ٢/ ٢٧٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٧، وجمهرة اللغة ٣٩٥، ١٢٤٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٢، وشرح الأشموني ٣/ ٨٢٤ (٤/ ٢٨٤)، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٢، وشرح المفصل ١٠/ ٢٤، والشعر والشعراء ١/ ١٠٧، واللسان (ثعب، ثعل، تلم)، والمقتضب ١/ ٢٤٧، والممتع في التصريف ١/ ٣٦٩، ومجالس ثعلب ١٩٠، والتاج (شرر، ، ثعل). وسيعاد برقم ١٧١٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٤٢، وتذكرة النحاة ٤٢٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥١، وشرح التصريح ٢/ ١٩٠، والكتاب ٢/ ٢٥٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٦٩، ورصف المباني ٢٣٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٧، وشرح ابن عقيل ٥٣٧.

استشهد به على قول المبرّد: أنّهُ لا يجوز التّرخيم من غير النّداء إلاّ على نِيّة التّمام، والأصل: طريف بن مالك.

«تَعْشُو»: تسير في العشاء أي الظّلام. و«الخَصَر» بفتح الخاء المعجمة وفتح الصّاد المهملة: شدّة البَرْد.

والبيت من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

٧١٢ ـ (إنّ ابنَ حارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤيتِهِ) أَوْ أَمْتَدِحْهُ فإنّ النَّاسَ قد عَلِمُوا[١]

[ص ١٨١ س ٢٥]

استشهد به على ردّ مَن قال: إنَّهُ لا يجوز التّرخيم في غير النِّداء على نِيّة الانتظار للمحذُوفِ، والقول المرغوبُ عنه للمبرّد. والبيت لأوس بن حَبناء.

* * *

٧١٣ ـ (قواطِنًا مَكّةَ من وُرْقِ الحَمِي)[٢]

[ص ١٨١ س ٢٦]

استشهد به على أن: «الحمى» أصْلُهُ: الحَمامَ، فهو من الحَذْف الذّي ليس بترخيم.

وفي كتاب سيبويه: اعلم أنّهُ يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام من صَرْف ما يَنْصَرِف، يُشَبّهُونه بما يَنصرف من الأسماء، لأنها أسماء [كما أنّها أسماء][٣]، وحَذْفِ ما لا يُحْذف يُشَبّهُونَهُ بما قد حُذِف، واستعمل محذوفًا، كما قال العجاج:

قواطِنًا مكة من وُرْق الحَمِي

---

(١) البيت من البسيط، وهو لابن حبناء في شرح أبيات سيبويه ١/٥٢٧، وشرح التصريح ٢/١٩٠، والكتاب ٢/٢٧٢، والمقاصد النحوية ٤/٢٨٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٤١، والإنصاف ١/٣٥٤، وشرح الأشموني ٢/٤٧٧، والمقرب ١/١٨٨.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٤٥٣، واللسان (حمم، قطن، منى)، وشرح ابن عقيل ٤٢٥، والكتاب ١/٢٦، ١١٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥١، والمحتسب ١/٧٨، والمقاصد النحوية ٣/٥٥٤، ٤/٢٨٥، وتهذيب اللغة ١٥/٣٨١، والتاج (ألف)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٩٤، والإنصاف ٢/٥١٩، والخصائص ٣/١٣٥، ورصف المباني ١٧٨، وسر صناعة الإعراب ١/٧٢١، وشرح التصريح ٢/١٨٩، وشرح الأشموني ٢/٣٤٣، ٤٧٦، وشرح المفصل ٦/٧٥، وتهذيب اللغة ٤/١٦، ومقاييس اللغة ١/١٣١، والمخصص ١٧/١٠٧، وكتاب العين ٨/٣٣٦، وسيعاد برقم ١٧٣٧.

(٣) إضافة من الكتاب ١/٢٦.

يريد: الحمَام.

وقال الأعلم[١]: يُريد الحمام، فغيّرها إلى: الحَمِي، وفي ذلك أَوجُهٌ، أَحْسَنُها عندي وأَشْبَهُها بالمستعمل من كلام [١٥٨] العرب أن يكون اقتَطع بعض الكلمة للضَّرورة، وأبقى بَعْضَها لدلالَة المُبَقّى على المحذوف منها، وبناها بناءَ: يَدٍ، ودَم، وجَبَرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللّفظ لوصل القافية، فيكون في التّقدير والحذف مثّل قول لبيد[٢]:

دَرَس المنا بِمتالع فأبان

أراد المنازل فغيّر كما تَرى، وهذا بَيِّن جدًّا.

ووجه آخر: أن يكون حذف الألف من زيادتها، فبقي، الحمم، وأبدلت الميم الثانية ياء استثقالاً للتَّضعيف كما قالوا: تظنَّيت في: تظنَّنْتُ، ثم كسر ما قبل الياء لتسلم من الانقلاب إلى الألف فقال: الحَمِي.

ووجه آخر: أن يكون حذف الميم للتّرخيم في غير النّداء ضرورةً، وأبدل من الألف ياء كما يبدل من الياء ألف في قولهم: مدَارَى، وعذارَى وإنما أصله، مدارِي وعذارِي.

وصف في البيت حمامَ مكة القاطنة بها لأمنها فيها. وواحدة القواطن: قاطنة: وهي السّاكنة المقيمة، وصَرفها للضّرورة. والوُرْق: جمع وَرْقاء، وهي التي على لون الرمّاد تَضْرِب إلى الخُضْرة.

والبيت من قصيدة للعجّاج وقبله:

ورَبِّ هذا الحرم المحرّمِ والقاطِناتِ البيت غَيْرِ الرُّيَّمِ

* * *

٧١٤ ـ تمنّاني ليقتُلَني لَقِيطٌ (أعامِ لك ابن صَعْصَعة بنِ سَعْدِ)[٣]

[ص ١٨١ س ٣٠]

استشهد به على جواز تَرْخيم المستغاث إذا لم تكن فيه لامُ الاستغاثة.

---

(١) شرح الأعلم ١/٨.

(٢) عجز البيت: (فتقادمت بالجبس فالسوبان)، وهو للبيد في ديوانه ١٣٨، وسيعاد بتمامه برقم ١٦٩٨ مع تخريج واف.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص بن شريح في الكتاب ٢/٢٣٨، والمقاصد النحوية ٤/٣٠٠، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/١٨٤، وشرح الأشموني ٢/٤٦٩ (٣/١٧٦).

والشّاهد في قوله: أعام، فإنه منادى مستغاث به، وأصلُهُ: أعامر، وليس فيه لام الاستغاثة.

قال في التّصريح: لأن لام المستغاث المجرور باللاّم عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله، فكان غير منادى إذ لم تعمل أداة النّداء في لفظه، وإنما عملت في موضعه، فإن لم يجرّ باللام جاز ترخيمه، نصّ على ذلك سيبويه في كتابه، وأقرّه عليه شراحه كالصّفّار وابن خروف والسّيرافي. وعبارة التّسهيل تقتضيه، فإنه قيّد المنادى بكونه مبنيًا، والمستغاث المجرور المفرد مبنيّ. ولم أعثر على قائله.

* * *

٧١٥ ـ (خُذوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذكُروا) أواصِرَنا والرَّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ[(١)]

[ص ١٨١ س ٣٠]

استشهد به جواز ترخيم المنادى المضاف عند الكوفيّين، وابن مالك. ولم يذكر في الأصل تعليلهم للجواز، وهو أنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلة الشّيء الواحد، فجاز ترخيمُه كالمفرد.

ونقل في الأصل جوابَ سيبويه عن الشاهد. وأصل عِكْرِم: عِكْرِمَةَ، وفيه الشاهد. وآل عِكْرِمِ: هم بنو عِكْرِمة بن حفصة بن قيس عيلان.

و«الرّحم» بفتح الراء، وتسكين الحاء هنا: موضع تكوين الولد، هذا أصلها، ثم استعملت للقرابة. و«الأواصر»: جمع آصرة، وهي: القرابة.

والرّحْم التي بينهم وبين زهير صاحب الشّاهد أن (مُزَينة) من ولد (أُدّ) بن (طابخة) ابن (إلياس) بن (مُضر)، وهؤلاء من ولد قيس عيلان بن مضر.

والبيت من أبيات تسعة لزهير قالها لبني سليم، وقد بلغه أنهم يريدون الإغارة على غطفان.

* * *

٧١٦ ـ (يا ناقَ سِيري عَنَقًا فسيحا) إلى سُليمانَ فَنَسْتَريحا[(٢)]

[ص ١٨٢ س ٨]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢١٤، وأسرار العربية ٢٣٩، والإنصاف ١/ ٣٤٧، والخزانة ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٢، وشرح المفصل ٢/ ٢٠، والكتاب ٢/ ٢٧١، واللسان (فرد، عذر)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٧٠ (٣/ ١٧٥)، واللسان (رحم، عكرم).

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ٨٢، والرد على النحاة ١٢٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩، =

استشهد به على ردّ المبرّد، فإنه زعم: أنّ المنادى إذا كان نكرة مقصودة لا يجوز ترخيمه، فـ«ناق» نكرةٌ مقصودةٌ، وأصلُها: ناقة.

والبيت من شواهد العينيّ في إعراب الفعل، قال: الشّاهد فيه في قوله: «فنستريحا» حيث جاء منصوبًا، لأن جواب الأمر بالفاء، ولا خلاف في نصب الفعل جوابًا للأمر إلاّ ما نُقِل عن العلاء بن سيّابة، وهو معلّم الفراء أنه كان لا يجيز ذلك، وهو محجوجٌ بثبوته عن العرب كما في البيت المذكور. وله أن يقول: هذا نصب على الضرورة.

و«عَنَقًا» في البيت منصوب على النيّابة عن مصدر: سِيري.

والعنَق بالتّحريك: ضربٌ من [١٥٩] السّير. والفسيح: المُتَّسع. وسليمان: هو الخليفة سليمانُ بن عبد الملك الأمويّ.

والبيت لأبي النّجم العِجليّ.

* * *

٧١٧ - (أَصَلْمَعَةَ بنَ قَلْمَعَةَ بنَ فَقْعٍ لِهَنَّكَ لا أبا لكَ تَزْدَرِيني)(١)

[ص ١٨٢ س ١١]

استشهد به على أنّ ابنَ عصفور زعم أنّهُ لا يجوز ترخيم: صَلْمَعَة بن قلْمَعَة، لأنه كنايةٌ عن المجهول الذي لا يُعْرف.

ونقل في الأصل ردّ أبي حيّان عليه، فانظره إن شئت.

وقوله: «الذي لا يعرف» فيه تقصيرٌ، وصوابُه: «الذي لا يُعْرف هو ولا أبوه»، ومِثْلُهُ: هيّ بن بيّ، وهيّان بن بيّان، وطامِرُ بن طامر، والضّلال بن بهلل.

والبيت لمغلّس بن لقيط.

* * *

٧١٨ - (أَقاتِلي الحَجّاجُ إنْ لم أَزُرْ لَهُ دَرَابِ وأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤادِيا)(٢)

[ص ١٨٢ س ٣١]

= والكتاب ٣/ ٣٥، واللسان (نفخ، عنق)، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٧، والتاج (عنق)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٨٢، ورصف المباني ٣٨١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٠، ٢٧٤، وشرح الأشموني ٢/٣٠٢، ٣/ ٥٦٢، وشرح شذور الذهب ٣٩٤، وشرح ابن عقيل ٥٧٠، وشرح قطر الندى ٧١، وشرح المفصل ٧/٢٦، واللمع ٢١٠، والمقتضب ٢/ ١٤.

(١) البيت من الوافر، وهو للمغلس بن لقيط في اللسان (صلمع)، وبلا نسبة في اللسان (قلمع).

(٢) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرّب في الحماسة الشجرية ١/٢٠٨، والخزانة ٧/ ٥٥، ومعجم ما استعجم ٥٤٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥١.

استشهد به على أنه لا يجوز: ترخيم المركّب عند أبي حيّان، وأمّا ما في هذا البيت فإنه ضرورة.

وأصل «دراب»: «دارا بجرد»، وهي ولاية بفارس. قال في المعجم: «دارا بجرد» بعد الألف الثانية باء موحدة، ثم جيم ثم راء ودال مهملة.

والبيت من جملة أبيات لسوّار بن المضرب قالها في فراره من الحجّاج.

* * *

٧١٩ ـ (أحارِ بنِ زيدٍ قد وَلِيتَ ولايةً) فكُنْ جُرَذًا فيها تَخُونُ وَتَسْرِقُ[١]

[ص ١٨٣ س ٣٣]

استشهد به على ترجيح مذهب سيبويه، وهو جوازُ حذفِ ما قبل الآخر، إن حذف الآخرُ للترخيم بشرط أن يبقى بعد الحذف ثلاثةٌ فصاعدًا كما هو مبيّن في الأصل.

وقوله: «أحار بن زيد» سهوٌ، وإنما هو: أحار بن بدر، لأن النّداء لحارثة بن بدر الغداني.

وكان حارثة بن بدر نديمًا لزياد ابن أبيه، وكان يكرمه جدًا، فلما مات وتولى مكانه عبيدُ الله جفاه، فقال له حارثةُ: أَيّها الأميرُ: ما هذا الجفاءُ مع معرفتك بالحال عند أبي المغيرة؟ فقال له عبيد الله: إنّ أبا المغيرة قد برعَ بروعًا لا يلحقُهُ معه عيْبٌ وأنا حَدَثٌ، وإنما أنسب إلى مَن يغلب عليّ، وأنت رجلٌ نديم الشّرابَ، فمتى قَرَّبْتُك، فظهرت رائحةُ الشّرابِ منك لم آمن أن يظنّ بي، فدعِ النّبيذَ وكُنْ أولَ داخلٍ عليّ، وآخِرَ خارجٍ عنّي، فقال حارثة له: أنا لا أَدَعُهُ لمن يَمْلِك ضَرّي ونَفْعي أفأَدَعُه للحال عندك؟ قال: فاْخترْ من عَمَلي ما شِئْتَ، قال: تُوَلِّيني: «رَامَهُرمز» فإنها أرضُ عَذَاة «وسُرّق»، فإن بها شرابًا وصف لي، فولاّه إيّاهما. فلما خرج تبعه الناس، فقال أنسُ بن أبي أنيس كما قال المبرّد، أو أنس بن زَنيم كما قال العينيّ أبياتًا هذا أوّلها يهجوه فيها[٢].

ومعنى عذاة: طيّبة التُرْبة، وسُرّق كرُكّع: أحد كُوَر الأهواز.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه ١١٤، واللسان (سرق)، والمقاصد النحوية ٤/٢٩٦، ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٧٧، والعقد الفريد ٦/٣٤١، ولأنس بن أبي أنيس، أو لابن أبي إياس الديلي أو لأبي الأسود الدؤلي في أمالي المرتضى ١/٣٨٤، ولأنس بن أبي إياس الديلي في الحيوان ٣/١١٦، ٥/٢٥٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٤٤، وشرح الأشموني ٢/٤٦٩.

(٢) انظر الخبر مع أربعة أبيات في الكامل ٤١١، والعقد الفريد ٦/٣٤١، والشعر والشعراء ٢/٧٣٨.

٧٢٠ ـ (يـا أرْطَ إنّـك فـاعِـلٌ مـا قُـلْـتَـهُ)   والـمرْءُ يَسْتَحْيِـي إذا لَـمْ يَصْـدُقِ[(١)]
[ص ١٨٤ س ١]

استشهد به على ما في البيت قبله.

والأصل: يا أرطاة، ثم رَخّمه أوّلاً بحذف التّاء على لغة مَن لم يَنْوِ ردّ المحذوف، ثم رخّمه ثانيًا بحذف الألف على لغة مَن نوى: ردّ المحذوف وهو الألف.

والبيت لزميل بن الحارث يخاطب ابن أرطأة بن سُهيّة.

* * *

٧٢١ ـ (أنّـكَ يـا مُـعـاوِ يـابـنَ الأفْـضَـلِ)   لَـقَـدْ رأى الـرَّاؤونَ غَـيْـرَ الـبُـطَّـلِ[(٢)]
[ص ١٧٤ س ١]

الشاهد فيه كالذي قبله.

الأصل: يا معاوية، ويا ابن الأفضل.

والبيت أورده أبو حيّان في شرح التسهيل شاهدًا على هذه المسألة. قال: يريد: يا معاوية، فرخّم بحذف التّاء على لغة مَن لا يَنْوي. ثم رخّم ثانيًا [١٦٠] الياء على لغة من نوى ردّ الياء.

ويدلّ على أنّ «يا ابن الأفضل» منادى ثانٍ، وأنّ الياء ليست من معاوية: أنّ ابن كيسان: حكى: أنّ بعض المنشدين له من العرب يقول: يا معاو، فَيَقْطَع الكلمَة في النّداء عند الواو، ثم يقول: يا ابن الأفضل.

والبيت للعجّاج يخاطب به يزيد بن معاوية على حدّ:

يَحْمِلْنَ عَبّاس بن عَبْد المُطّلبْ[(٣)]

والمراد: ابن عبّاس.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لزميل بن الحارث الفزاري في الأغاني ١٣/ ٣٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٧٠ (٣/ ١٧٥).

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٥١، والخزانة ٢/ ٣٧٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٢، والكتاب ٢/ ٢٥٠، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣١٦.

(٣) الرجز بلا نسبة في اللسان (نطس، وصى)، وجمهرة اللغة ١٣٢٨ وقبله: (صبّحْن من كاظمة الحصن الخربْ).

٧٢٢ - (يا حارِ لا أُرمَيَن مِنكُم بِداهِيَةٍ) لم يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلي ولا مَلَكُ[1]
[ص ١٨٤ س ١٩]

استشهد به على أنَّ الانتظار أكثر من كلام العرب، وهو أن يُترَكَ الباقي بعد الحذْف على ما كان عليه من حركة أو سكون.

وحارثة المذكور: هو الحارث الصّيداوي، وكان أغار على إبل زهير وأخذ راعيه «يسار»، فطلب منه أن يَرُدّ إليه راعيه، وهدده إن لم يفعل بالقصيدة التي منها هذا البيت، وهي أجود كافية قالتها العرب.

ونقل عن بعض الأئمة مماثلة كافية أوس بن حجر لها، إلاّ أن هذه في حيز العَدَم.

* * *

٧٢٣ - (يَدْعونَ عَنْتَرُ والرِّماحُ كأنَّها) أَشْطانُ بِئْرٍ في لَبانِ الأَدْهَمِ[2]
[ص ١٨٤ س ٢٠]

استشهد به على الوجهِ الثّاني، وهو عدم انتظار ما حُذِف، ومعاملة الآخر بما يُعامل به لو كان هو آخر الكلمة.

«الأَشْطان» جمع شَطَن، وهو الحَبْل. و«اللَّبان»: الصَدْرُ. و«الأدهم»: فَرَسُه. والبيت من معلّقة عنترة.

* * *

٧٢٤ - (كِليني لهم يا أُمَيمَةَ ناصِبِ) ولَيْلٍ أُقاسيه بَطِيءِ الكَواكِبِ[3]
[ص ١٨٥ س ١٥]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٨٠، وجمهرة اللغة ١٠٠٩، وشرح المفصل ٢/ ٢٢، واللمع ١٩٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ٢١٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١، ٢/ ٨٣٤، والكتاب ٢/ ٢٤٦، واللسان (شطن، دعا)، ومغني اللبيب ٢/ ٤١٤، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٤٤، واللسان (عنتر)، والمحتسب ١/ ١٠٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٠، والأزهية ٢٣٧، والخزانة ٢/ ٣٢١، ٣٢٥، ٣/ ٣٧٣، ٤/ ٣٩٢، ٥/ ٧٤، ١١/ ٢٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٥، والكتاب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٣، وكتاب اللامات ١٠٢، واللسان (نصب، أسس)، وجمهرة اللغة ٣٥٠، ٩٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٩ (٣/ ١٧٣)، ورصف المباني ١٦١، وشرح المفصل ٢/ ١٠٧.

استشهد به على فتح تاء (أميمةَ) في التّرخيم. وبيّن في الأصل المذهبين فيها، أي هل هي مرخّمة أو غير مرخّمة؟ وساق ما قيل في فتح التّاء على كلا المذهبين فلا حاجة إلى إعادته هنا.

والبيت مطلعُ قصيدة للنّابغة الذّبيانيّ يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج بن الحارث الأكبر بن أبي شمّر حين هرب إلى الشام لما خاف من النُّعمان.

* * *

٧٢٥ ـ (قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا) ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْك الوَدَاعا[1]

[ص ١٨٥ س ٣٢]

استشهد به على أَنّ العربَ قد تجيء بألف الإطلاق عِوَضًا من الهاء. وهو من شواهد سيبويه. ونقل في الأصل كلامه وتعليله للمجيء بالهاء، فارجع إليه.

والبيت مطلع قصيدة للقطاميّ يمدح بها زُفر بن الحارث الكِلابيّ وكان بنو أسد أَسروه، ففدَاهُ منهم زُفَر، وأعطاه مائة ناقة. وتقدم الكلام عليه في صحيفة ٨٨.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣١، وتقدم برقم ٣٩٤.

[شَواهِدُ المفعُول المُطلَق]

٧٢٦ ـ (وَقَدْ تَطَوّيتُ انطِواءَ الحِضْبِ) بَينَ قَتادِ رَدْهَةٍ وشِقْبِ[1]

[ص ١٨٧ س ٩]

استشهد به على أنّ المصدر الجاري على غير فعله إن كان غير مغاير فنصبُهُ بالظّاهر. قال: لأنّ التّطَوّي والانطواء. بمعنى، يعني أنّ «تَفعّل» قياس مصدره «التّفَعُّل»، و«أفعل» قياسُ مصدره «الإفْعَال»، لكنّهما لما كانا زائدين على الثلاث فهما بمعنى.

«الحِضْب»: الحيّة من غير قَيْد، وقيل: هو الحيّة الدقيقة. و«القتاد»: شجر معروف. و«الرَّدْهَة»: نقرة في الجبل أو في الصّخرة. و«الشّقب»: مهواة ما بين كل جَبَلَيْن. يعني: إنه ينساب في مشيته كالحيّة. كما قال الآخر:

خرجت والوطء خَفيّ كما ينساب من مكمنه الأَرقمُ

والشّاهد لرُؤْبة.

* * *

٧٢٧ ـ (السّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظانَ سالِكُها مَشْيَ الهلوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ)[2]

[ص ١٨٧ س ١٢]

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٦، واللسان (حضب)، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩١، وشرح المفصل ١/ ١١٢، والكتاب ٤/ ٨٢، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٢٠، والتاج (حضب)، وبلا نسبة في اللسان (طوى)، والمخصص ٨/ ١١٠، ١٠/ ١٨٢، ١٤/ ١٨٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمتنخل الهذلي في تذكرة النحاة ٣٤٦، والخزانة ٥/ ١١، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨١، واللسان (خعل، فضل)، والمعاني الكبير ٥٤٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٥١٦، وللهذلي في الخصائص ٢/ ١٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١١، وبلا نسبة في الخزانة ٥/ ١٠١، ١٠٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧ (٢/ ٢٩٠)، وشرح عمدة الحافظ ٧٠١، وسيعاد برقم ١٦٨١.

[١٦١] استشهد به على أنّ المصدر الجاري على غير لفظ الفعل فيه ثلاثةُ أوجه: أحدها: أنه منصوبٌ بفعل مضمر من لفظه كهذا البيت، ثم بيّن الوجهين الآخرين.

وفي البيت شاهدٌ آخر عند بعض النّحويّين، وهو الرّفع على المجاورة، وهو: أن «الفُضَل» صفة للهلوك، فحقّه الجرّ إلاّ أنه ارتفع بمجاورة «الخيْعَل»، كما أنّهم خفضوا على المجاورة فقالوا: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.

وقال امرؤ القيس:

كأنّ أبانا في أفانِين وَدْقَةٍ　　　كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزمَّلِ(١)

فـ(مزمل) صفة لكبير أناسٍ(٢).

ولعلّنا نتكلّم عليه في غير هذا الموضع، ورَدٌّ على القائل بأن «الفُضَل» ارتفع بالمجاورة بأنه نعت لـ«هلوك» على المعنى، لأن: «هلوكًا» فاعلة في المعنى من حيث أسند المصدرَ الذي هو المشي إليها كقولك: عجبْتُ من ضَرْب زيدٍ الطّويلُ عَمْرًا، رفعت الطويلُ لأنه وصف لفاعل الضّرب، وإنْ كان مخفوضًا في اللّفظ: فلو قلنا: عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ الطّويلَ عمرٌو، فَنَصَبْت الطّويل، لأنه نعت لزيدٍ على معناه من حيث هو مفعولٌ في المعنى كان مستقيمًا.

و«الثّغْرة»: موضع الخوف. و«سالكها»: فاعل اليقظان. ويروى: كالِئُها أي حافظها. و«الهلوك»: المتكسّرة المتثنّية. و«الخيعلُ»: ثوبٌ يُخاط أحدُ جانِبَيْه، ويُترك الآخر. و«الفُضُلُ» من النّساء: التي عليها ثوبٌ واحدٌ.

* * *

٧٢٨ ـ ويَوْمًا على ظَهْرِ الكَثِيبِ تَعذَّرَتْ　　　عَليَّ (وآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ)(٣)

[ص ١٨٧ س ١٨]

استشهد به على أنّ المصدر غير المؤكّد لعامله إن وضع له فِعلٌ من لَفظه عمل فيه المضمر، فحَلْفَة منصوب بحلفت مُضْمرة.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٢٥، وتذكرة النحاة ٣٠٨، ٣٤٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٨٣، واللسان (عقق، زمل، خزم، أبن)، ومغني اللبيب ٢/٥١٥، والتاج (خزم)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٠، والمحتسب ٢/١٣٥.

(٢) وخفض «مزمل» على الجوار.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٢، واللسان (حلل)، وتهذيب اللغة ٣/٤٣٩، ومقاييس اللغة ٤/٢٥٥، وكتاب العين، والتاج (حلل).

وقال أبو حيّان: يجوز أن ينصب بـ«آل»، ويجوز أن ينصب بـ«حلفت» مُضْمَرةً، فترجّح الأول لعدم تكلّف الإضمار، وترجّح الثّاني لجرَيَان المصدر على الأكثر في كونه يَنْتصب بفعلٍ من لفظه.

الكثيب من الرّمل: معروف. وتعذّرت: تمنّعت. وآلتْ حلْفةً لم تحلّل: أي من غير استثناء. والبيت من معلّقة امرىء القيس.

* * *

٧٢٩ ـ (أَلَمْ تَغْتَمِضْ عيناك لَيلَةَ أَرْمَدا) فبِتْ كما باتَ السَّليمُ مُسَهَّدا[١]

[ص ١٨٨ س ٣]

استشهد به على أنّ الوقت ينُوبُ عن المصدر.

قال أبو حيّان: أراد اغتماض ليلة أرمد، فَحُذِف المصدر، وأقام الزّمان مقامه كما عكس من قال: كان ذلك طُلوعَ الشّمس إلاّ أنّ ذلك قليلٌ، وهذا كثير.

والبيت مطلعُ قصيدةٍ للأعشى يمدحُ بها النّبيّ ﷺ.

* * *

٧٣٠ ـ أَكُفْرًا بَعْدَ رَدّ المَوتِ عَنّي (وبَعْدَ عَطائِكَ المائةَ الرِّتاعا)[٢]

[ص ١٨٨ س ١٠]

استشهد به على أنّ العرب استعملوا العَطاء بمعنى: الإعطاء. وتقدّم ما في المصدر الجاري على غير فعله، فلا حاجة إلى إعادته. وفي البيت شاهد آخر، وهو: «أكفرًا»، فإنه مصدر نائبٌ عن فعله أي: أأكفر كُفرًا، وحذْف عامله واجبٌ.

والبيت من قصيدة للقطاميّ يمدح بها زُفر بن الحارث الكلابيّ.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٨٥، والخزانة ٦/١٦٣، والخصائص ٣/٣٢٢، وشرح المفصل ١٠/١٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/٥٧٦، والمحتسب ٢/١٢١، ومغني اللبيب ٢/٦٢٤، والمقاصد النحوية ٣/٥٧، والمنصف ٣/٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢١١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣٧، وتذكرة النحاة ٤٥٦، والخزانة ٨/١٣٦، ١٣٧، وشرح التصريح ٢/٦٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٩، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٥، واللسان (رهف، عطا)، ومعاهد التنصيص ١/١٧٩، والمقاصد النحوية ٣/٥٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤١١، وأوضح المسالك ٣/٢١١، وشرح الأشموني ٢/٣٣٦ (٢/٢٨٨)، وشرح شذور الذهب ٥٢٨، وشرح ابن عقيل ٤١٤، واللسان (سمع، غنا)، وشرح المفصل ١/١٢٠، وسيعاد برقم ١٤٧١.

٧٣١ ـ (وَوَطِئْتَنا وَطْئًا على حَنَقٍ وَطْءَ المُقَيَّدِ نابِتَ الهَرْمِ)[١]
[ص ١٨٨ س ١٤]

استشهد به على أنه يجوز عند ابن طاهر أن ينصب الفعل مصدرين مؤكّدًا ومبيّنًا.

الحنق: الغيظ، والحرم: شجر ضعيف.

والمعنى: أن صاحب الحنق لا يبقي على مَن انتقم منه، كما أن البعير المقيّد إذا وطىء على نابت الحرم يستأصله، وإنما خُصّ المقيّد، لأنه أشد ثقلاً على ما يطأ عليه، لأنه لا يتمكّن من نقل قوائمه بسرعة.

والبيت من [١٦٢] جملة أبيات للحارث بن وعلة الذُّهَلِيّ.

* * *

٧٣٢ ـ [ثُمَّ قالوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهْرًا) عَدَدَ النَّجْمِ والحصَى والتُّرابِ[٢]
[ص ١٨٨ س ٢٦]

استشهد به على أنّ المصدر الذي أهمل فعله يقدّر له فعلٌ من معناه عند ابن عصفور، وبيّن في الأصل قولَ أبي حيّان: إنه مَصْدَرُ فعل مستعمل نقلاً عن ابن الأعرابيّ، ويقول ابن الأعرابيّ: قال ابن طاهر: والبيت من قصيدة لابن أبي ربيعة.

* * *

٧٣٣ ـ (أقامَ وأَقْوى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ لأوّلِ مَنْ يَلْقَى وشرٌّ مُيَسَّرُ)[٣]
[ص ١٨٨ س ٣١]

استشهد به على وُرود بعض المصادر النّائبة عن أفعالها مرفوعة.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[٤]: الشّاهد فيه رفع: (خيبة) بالابتداء، وهي نكرة لما فيها من معنى النّصب على المصدر المدعوّ به على ما بيّنه سيبويه، ولم يُرِدْ به

---

(١) البيت من الكامل، وهو للحارث بن وعلة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٠٦، وأمالي القالي ١/٢٦٣، وشرح القصائد السبع الطوال ٥٤٩، ولزهير بن أبي سلمى في اللسان والتاج (هرم)، وتهذيب اللغة ٦/٢٩٦، وليس في ديوانه.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣١، والأغاني ١/٨٧، ١٤٨، وجمهرة اللغة ٣٣١، والخصائص ٢/٢٨١، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٦٧، وشرح شواهد المغني ٣٩، وشرح المفصل ١/١٢١، واللسان (بهر)، ومغني اللبيب ١٥، وبلا نسبة في الكتاب ١/٣١١، وكتاب اللامات ١٢٤، وأمالي ابن الشجري ١/٢٦٦.

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٦١، وشرح أبيات سيبويه ١/١٥٣، والكتاب ١/٣١٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ١/١١٤، واللسان (يسر).

(٤) شرح الأعلم ١/١٥٧.

الدّعاء في الحقيقة، ولكنه أمرٌ متوقّع منتظر، فهو كالدُّعاء في هذا، وحُكْمُهُ كحكمه في جواز الرّفع والنّصب.

وصـــف أســدًا.

ومعنى أقوى: نفد ما عنده من زاد، يقال: أقوى الرّجل: إذا نفد ما عنده من زاد، وأقوى: إذا صار في القواء، وهو القَفْر. فيقول: مَن لقي هذا الأسد في هذه الحالة، فالخيبة له والشرّ.

والبيت لأبي زبيد الطّائيّ.

* * *

٧٣٤ ـ (إذَا مـا الـمـهَـارَى بَـلَّـغْـتْـنـا بـلادَنـا فَبُعْدَ المهارَى مِنْ حسيرٍ ومُتْعَبِ)(١)

[ص ١٨٩ س ١]

استشهد به على أَنَّ المصادر النائبة عن أفعالها لا تُستغمل مضافةً إلاّ في قبيح الكلام. والكلام الذي استشهد عليه بالبيت نقله من شرح أبي حيّان.

ولم أقف على قائل هذا البيت.

* * *

٧٣٥ ـ (تَـحَـنَّـنْ عَـلَـيَّ هَـداكَ الـمـلِـيـكُ فَـإِنَّ لِـكُـلِّ مَـقَـامٍ مَـقَـالا)(٢)

[ص ١٨٩ س ٢٥]

استشهد به على أَنَّ: حَنَانَيْكَ، ودَوَالَيْك، ونحوهما من المصادر نطق لها بفعل.

والبيت من جملة أبيات للحطيئة يستعطف بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمّا حبسه في هجو الزّبرقان.

* * *

٧٣٦ ـ (إذا شُـقَّ بُـرْدٌ شُـقَّ بـالـبُـرْدِ مِـثْـلُـهُ دَوَالَـيْكَ حتّى كُـلُّـنا غـيـرُ لابِسِ)(٣)

[ص ١٨٩ س ٢٧]

---

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للحطيئة في ديوانه ٧٢، وتخليص الشواهد ٢٠٦، واللسان والتاج (قول، حنن)، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٢٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦، وجمهرة اللغة ٤٣٨، وشرح التصريح ٢/٣٧، وشرح المفصل ١/١١٩، والكتاب ١/٣٥٠، وأساس البلاغة (دول)، واللسان والتاج (هذذ، دول)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١٨، وجمهرة=

استشهد به على أن: «دَوَالَيْكَ» ونحوها من المصادر يجب حذفُ عامِلها. والبيت من شواهد سيبويه: قال الأعلمُ[١]: الشّاهد فيه قوله: «دَوالَيْك» ونصبه على المصدر الموضوع مَوْضِعَ الحال.

وثنّى لأنّ المداولة من اثنين. والمعنى: اعتورنا هذا الفعل متداولين له، والكاف للخطاب، ولا حظّ لها في معنى الإضافة، فلذلك لم يتعرف ما قبلها بها، ووقع حالاً.

وكان الرّجل إذا أراد تأكيد المودّة بينه وبين مَن يُحبّ، واستدامة مواصلته شقَّ كل واحد منهما بُرْدَ صاحبه، يرى أَنَّ ذلك أبقى للمودة .اهـ.

ولا يفوتُك أنّ قوله: «وبَيْن مَنْ يُحِب» أعمّ من عبارة السّيوطي: «وبين امرأته».

والرّواية المشهورة:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شقّ بالجيب بُرْقُعُ

والبيت لعبد بني الحَسْحاس.

* * *

٧٣٧ ـ (ضَرْبًا هَذَاذَيك وطَعنًا وخضًا) حتّى تُقَضّي الأَجَلَ المُنَقَضًا[٢]

[ص ١٨٩ س ٢٩]

الشّاهد في: «هَذَاذَيْك»، وفيه ما تقدّم في: «دَوَالَيْك». واستشهد به سيبويه على ما في الأصل.

قال الأعلم[٣]: والمعنى: ضَرْبًا يهذّ هذًّا بعد هذّ على التكثير، وهو صفةٌ للضَّرْب أو بدلٌ منه. ويجوز أن يكون حالاً في نكرة.

والهذّ [١٦٣]: السّرعة من القَطْع وغيره.

والوَخْضُ: الطَّعْن الجائف، أي يضرب الأعناقَ، ويَطْعَن الأجواف.

= اللغة ١٢٧٢، ورصف المباني ١٨١، والخصائص ٣/ ٤٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣، ومجالس ثعلب ١٥٧، والمحتسب ٢/ ٢٧٩، ويروى عجز البيت: (دواليك حتى ليس للبرد لابسُ).

(١) شرح الأعلم ١/ ٢٧١.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١٤٠، والخزانة ٢/ ١٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٥، وشرح التصريح ٢/ ٣٧، وشرح المفصل ١/ ١١٩، والمحتسب ٢/ ٢٧٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٩، وتهذيب اللغة ٥/ ٣٦٠، ولرؤبة في أساس البلاغة (هذذ)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٥٨، وأوضح المسالك ٣/ ١١٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣، واللسان (هذذ)، ومجالس ثعلب ١٥٧، وجمهرة اللغة ٦١٥، ١٢٧٣.

(٣) شرح الأعلم ١/ ١٧٥.

والبيتُ من أُرجوزة للعجّاج مدح فيها الحجّاج، وذَكَر ابن الأَشْعث.

* * *

٧٣٨ ـ (فقالَتْ: حنانٌ ما أَتَى بِكَ هَا هُنا) أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحيِّ عارِفُ[(١)]
[١٨٩]

استشهد به على أنّ: «حَنَانَيْك» ونحوها إذا أُفرِد منها شَيْءٌ، أُعرب.

وفي كتاب سيبويه: أمّا قولُكَ: لَبَّيْك وسَعْدَيْك فانتصب هذا كما انتصب: سُبْحان الله. وهو أيضًا: بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعًا وطاعةً. إلاّ أن: «لبّيك» لا تَتَصرّف. [كما أنّ سبحانَ الله وعمرَك الله وقِعْدَك الله لا تتصرف][(٢)].

ومن العرب من يقول: سمعٌ وطاعةٌ، [أي أمري سمعٌ وطاعةٌ][(٢)]، بمنزلة: فقالت حنان الخ.

والبيت من جملة أبيات للمنذر بن أدهم الكلبيّ.

* * *

٧٣٩ ـ أبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا (حَنانَيك بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ)[(٣)]
[ص ١٩٠ س ٢]

استشهد به على الرّدّ على السهيلي القائل: إنّ معنى حَنَانَيْك: رحمةٌ في الدّنيا، ورحمةٌ في الآخرة.

ووجْهُ الردّ أنّ قائل البيت لا يعتقدُ الآخرة.

والبيتُ من شواهد سيبويه. قال الأعلمُ[(٤)]: الشّاهد فيه نصب «حَنَانَيْك» على المصدر الموضوع موضع الفعل، والتّقدير: تحنّن علينا تحنّنًا، وثنّى مبالغةً وتكثيرًا أي تحنّن تحنّنًا بعد تحنّنٍ، ولم يقصد بهذا مقصد التثنية خاصّة، وإنما يُرادُ به التكّثير،

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمنذر الكلبي في الخزانة ٢/ ١١٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣٥، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ١٣١، وأوضح المسالك ١/ ٢١٧، وشرح الأشموني ١/ ١٠٦ (١/ ٢٢١)، وشرح التصريح ١/ ١٧٧، وشرح عمدة الحافظ ١٩٠، وشرح المفصل ١/ ١١٨، والصاحبي ٢٥٥، والكتاب ١/ ٣٢٠، ٣٤٩، واللسان (حنن)، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٩، والمقتضب ٣/ ٢٢٥.

(٢) إضافة من الكتاب ١/ ٣٤٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٦٦، والكتاب ١/ ٣٤٨، والتاج واللسان (حنن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٢٧٣، وشرح المفصل ١/ ١١٨، والمقتضب ٣/ ٢٢٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٧.

(٤) شرح الأعلم ١/ ١٧٤.

فجعلت التثنية عَلمًا لذلك، لأنّها أول تضعيف وتكثيرٍ، وكذلك ما جاء من نحوه في الباب.

والبيت من قصيدة لطرفة بن العبد خاطب بها عَمْرَو بن هند الملك. وكُنْيَتُه: أبو المُنْذِر حين أمر بِقَتْله، وذكر قَتله لمن قتل من قومه تحريضًا لهم على طلب ثأره، وقِصّته معه ومع عمّه المتَلمّس مشهورة.

* * *

٧٤٠ ـ دَعَـوْتُ لـمـا نـابـنـي مِـسْـوَرًا فَلَبّي (فَلَبّي يَدَيْ مِسْوَرِ)(١)

[ص ١٩٠ س ٥]

استشهد به على أنّ إضافة «لَبّيك» إلى الظّاهر شاذّة عند ابن مالك.

قال في التّصريح: وفي شرح المواقف أنّ: «لبّي» في البيت زائدة، انتهى.

و«مسور»: اسم رجل. و«لما نابني»: أي لما أصابني ونزل بي. والمعنى: دعوت مسورًا للأمر الذي نابني من نوائب الدهر، وكان الشاعر دعا مسورًا المذكور ليغرم عنه دية لزمته، وخص يديه بالذكر، لأنهما اللتان أعطتاه المالَ حتى تخلّص من نائبته.

والبيت لرجل من بني أسد.

* * *

٧٤١ ـ إنَّـكَ لَـوْ دَعَـوْتَـنـي ودُونـي زَوْراءُ ذاتُ مـتـرعٍ بَـيُـونِ
لَـقُـلْـتُ (لَبّـيْـهِ لِـمَـنْ يَـدْعُـونـي)(٢)

[ص ١٩٠ س ٥]

استشهد به على إضافة: «لبّى» إلى ضمير الغائب شُذُوذًا.

واستشهد به في التّوضيح على هذا المعنى، قال في التّصريح: فَدُوني زَوْراء، بالزّاي، ثم الراء جملةٌ حاليّة من ياء المتكلم.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد في المقاصد النحوية ٣/ ٣٨١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠، واللسان (لبى)، وشرح التصريح ٢/ ٣٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٣، والخزانة ٢/ ٩٢، ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٧، وأساس البلاغة (لبي)، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٣، ٣٨٥، والكتاب ١/ ٣٥٢، واللسان (لبب، سور)، والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨، وشرح المفصل ١/ ١١٩.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان والتاج (لبب، بين)، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٢، والخزانة ٢/ ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠، وشرح ابن عقيل ٣٨٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٣، والمخصص ١٠/ ٣٦، ١٦/ ١٤٧، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٠١.

و«الزّوراءُ»: الأرض البعيدة، و«ذات مَتْرَعٍ»: صِفتُها. والمَتْرعَ من قولهم: حوض تَرَعٍ بفتح التاء المثنّاة فوق، والرّاء: ممتلىءٌ. و«بَيُونِ» بفتح الباء الموحّدة وضمّ الياء المثنّاة تحت: أي واسعة بعيدة الأطراف.

وكان مقتضى الظاهر أن يقول: «لَبَّيْكَ»، ولكنّه التفت من الخطاب إلى الغيْبةِ مثل: ﴿حَتَّى إذا كُنتُم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِمْ﴾(١).

ولم أَعْثُر على قائل هذا البيت.

* * *

٧٤٢ ـ (سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحانًا نَعوذُ به) وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ(٢)

[ص ١٩٠ س ٢٠]

استشهد به على أَنَّ «سُبْحان» قد يُفْرد عن الإضافة من الشّعر إنْ لم تُنْو إضافته.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلمُ(٣): الشّاهد فيه قوله: سُبْحانًا، وتنكيره وتنوينه ضرورةٌ. والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده أو يجعلِ [١٦٤] مفردًا معرفة.

ووجْهُ تنكيره وتعريفه أن يُشَبَّهَ بـ«بَرَاءَة» لأنه من معناها.

و«الجُودِي» و«الجُمدُ»: جبلان.

وقوله: نَعوذ به: يريد كُلّما رأينا أحدًا يَعْبُد غير الله عُذْنا بعظمته، وسبّحنا حتى يعصِمَنا من الضّلال.

وروي: نَعود له بالدال المهملة وباللام أي نعاوده مرّةً بعد مرّة.

و«الجُودي»: جبلٌ بالموصل، وقيل: بالجزيرة، و«الجُمدُ» بضم الجيم والميم: جبلٌ أيضًا بين مكّة والبصرة. ومفعول سبّح محذوف، أي سبّحه الجُودي.

والبيت من أبيات لورقَة بن نوفل قالها لكفّار مكّة حين رآهم يعذّبون بلالاً.

* * *

(١) ٢٢/يونس: ١٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو لورقة بن نوفل في الخزانة ٣/٣٨٨، ٧/٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٣٠، والكتاب ١/٣٢٦، واللسان (سبح، جمد، جود)، ومعجم ما استعجم ٣٩١، ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه ١/١٩٤، وبلا نسبة في شرح المفصل ١/٣٧، ١٢٠، ٤/٣٦، والمقتضب ٣/٢١٧، وأمالي ابن الشجري ١/٣٤٨، ٢/٢٥٠.

(٣) شرح الأعلم ١/١٦٤.

٧٤٣ ـ قد قُلْتُ لَمّا جاءني فخرُهُ (سُبْحانَ مَنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ)[(١)]

[ص ١٩٠ س ٢٠]

استشهد به على أنّ: «سُبْحان» قد يفرد عن الإضافة غير منوّن وتقدّم الأكثر في استعمال «سبحان».

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[(٢)]: الشّاهد فيه نصب: «سبحان» على المصْدر، ولزومها للنّصب من أجل قلّة التمكّن، وحذف التّنوين منها، لأنها وضعت عَلَمًا للكلمة، فجرت في المنع من الصّرف مجرى عثمان ونحوه. ومعناها: البراءة والتّنزيه.

يقول هذا لعلقمة بن علاثة الجعفريّ في منافرته لعامر بن الطفيل وكان الأعشى قد فضّل عامرًا، وتبرّأ من علقمة، وفخره على عامر .اهـ.

كذا فخره بالفاء والخاء وهو تحريف، والصّواب: نفره بالنّون.

والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى نفر بها عامر بن الطّفيل على ابن عمه علقمة المتقدّم.

وورد أنَّ رسول الله ﷺ نهى حسّان أن ينشده إيّاها بعد يوم كان أنشده إيّاها فيه، لأن عامرًا اجتمع بقيصر قبل إسلامه، وكان عنده أبو سفيان، فسألهما عن رسول الله ﷺ، فنال منه أبو سفيان، وأما عَلْقمة فإنه أحسن القَوْل[(٣)].

* * *

٧٤٤ ـ (سُبْحَانَك اللَّهُمّ ذَا السُّبْحانِ)[(٤)]

[ص ١٩٠ س ٢١]

استشهد به على أَنَّ: «سُبْحانَ» جاء في الشِّعر معرَّفًا بأل.

---

(١) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ١٩٣، وأساس البلاغة واللسان (سبح)، والأشباه والنظائر ٢/١٠٩، وجمهرة اللغة ٢٧٨، والخزانة ١/١٨٥، ٧/٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، والخصائص ٢/٤٣٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٥٧، وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٥، وشرح المفصل ١/٣٧، ١٢٠، والكتاب ١/٣٢٤، والتاج (شتت)، وبلا نسبة في الخزانة ٣/٣٨٨، ٦/٢٨٦، والخصائص ٢/١٩٧، ٣/٢٣، ومجالس ثعلب ٢٦١، والمقتضب ٣/٢١٨، والمقرب ١/١٤٩، وسيعاد برقم ١٢٥٩.

(٢) شرح الأعلم ١/١٦٣.

(٣) انظر الخبر مفصلاً في الأغاني ١٦/٢٩٥ «دار الكتب المصرية».

(٤) الرجز بلا نسبة في حاشية يس ١/١٢٥، والخزانة ٧/٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٤.

وهذا الرّجز أنشده ابن مالك من شرح الكافية، قال في نظمها:

سُبحانَ في غَيْرِ اختيارٍ أُفْرِدا ... مُلابِسَ التّنوينِ أو مُجرَّدا
وشذّ قولُ راجزٍ ربّاني ... سُبْحانك اللّهُمَّ ذا السُّبْحان

وقال في الشّرح: من الملتزِم الإضافة: «سُبْحان» وهو اسمٌ بمعنى: التَّسبيح، وليس بعلَم، لأنه لو كان علَمًا لم يُضَفْ إلى اسم واحدٍ كسائر الأعلام. وأُخْلِي من الإضافة لفظًا للضّرورة منوّنًا، وغير منوّن، فالتنوين كقَول الشاعر[1]:

سُبْحانَهُ ثم سُبْحانًا نعوذُ به

البيت.

وغير المنوّن كقوله:

سُبْحَان من عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

وزعم الزّمخشريُّ وأبو عليّ أنّ الشّاعر تَرَكَ تنوين: «سُبْحان» لأنه علمٌ على التّسبيح، فلا ينصرفُ للعلميّة وزيادة الألف والنّون، وليس الأمرُ كما زَعما، بل تَرَك التّنوين، لأنه مضافٌ إلى محذوفٍ مقدّرِ الثّبوت.

ولم أعثر على تتمّته ولا قائله.

* * *

٧٤٥ ـ (عَجَبٌ لِتلْك قَضِيّةً وإقامَتِي ... فيكم على تلك القضيّةِ أَعْجَبُ)[2]
[ص ١٩١ س ٨]

استشهد به على أنَّ: «عَجَبًا» تُفارِق «سُبْحان الله» من جهة أنّها تَتَصَرّف فتستعمل مرفوعةً.

واستشهد به سيبويه على هذا المعنى. قال الأعلم[3]: الشّاهد فيه رفع: «عجب» على إضمار مبتدأ، والتّقدير: أمري عجبٌ.

(١) انظر الشاهد رقم ٧٤٢.
(٢) البيت لهني بن أحمر في الكتاب ١/٣١٩، واللسان (حيس)، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/٢٥٦، ولرؤبة في شرح المفصل ١/١١٤، وبلا نسبة في السمط ٢٨٨، وشرح الأشموني ١/٩٧ (١/٢١٦)، وشرح التصريح ٢/٨٧، وشرح قطر الندى ٣٢١.
(٣) شرح الأعلم ١/١٦١.

ويجوز أن يكونَ مَرْفوعًا بالابتداء، وإن كان نكرةً لوقوعه مَوْقِعَ المنصوب، ويتضَمَّن من الوقوع مَوْقِعَ الفعل ما يتضمّن المنصوب فَيُستَغْنى عن الخبر، لأنه كالفعل والفاعل، فكأنه قال: أعجبُ لتِلك قَضِيّة.

ويجوز أن يكون خبرُه في المجرور بعده [١٦٥]. ونَصْبُ: «قَضِيَّةٍ» على التمييز للنَوع الذي أشار إليهِ بـ«تلك».

وكان هذا الشّاعر مِمَّنْ يبرُّ أُمَّهُ وَيَخْدمُها، وكانت مع ذلك تُؤْثِر أخًا له عليه، يقال له: جُنْدُب. وقَبْلَه:

وإذا تـكـونُ كـريـهـة أُدْعَـى لـهـا   وإذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ[1]

فعجب من ذلك، وصَبْرِه عليه.

والبيتُ لضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم، وهو جاهليّ.

* * *

٧٤٦ ـ (أَذُلاًّ إذا شَـبَّ الـعِـدا نـارَ حَـرْبِـهـم   وزَهْوًا إذا ما يَجْنَحونَ إلى السِّلْمِ)[2]

[ص ١٩٢ س ٦]

استشهد به على وجوب حذف عامل المصدر التَّوبيخي المقرون بالاستفهام.

واستشهد به أبو حيّان على هذه المسألة، ولم يُعْزه إلى أحد.

* * *

٧٤٧ ـ (خُـمـولاً وَإهْـمـالاً وَغَـيْـرُكَ مُـولَـعٌ   بِتَثْبِيتِ أَسْبابِ السِّيادَةِ والمجْدِ)[3]

[ص ١٩٢ س ٨]

استشهد به على حَذْف عاملِ المصْدر التّوبيخيّ غير مقرون باستفهام.

والبيتُ من شواهد الدّمامِينيّ على «التّسهيل» على هذا الحُكْم.

قال بعدما أورده: وكذا مثّل الشّارحُ وغيره، يعني بالشّارح: ابن مالك، قال: قلت: وقد يقال: إنّ هذا على إضمار همزة التّوبيخ كما تضمر همزة الاستفهام الحقيقيّ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) الحيس: تمر يخلط بسمن وأقط فيعجن شديدًا.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٤٥٦.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٤٥٦.

٧٤٨ ـ (أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْرِيُّ) والدَّهْرُ بالإِنسانِ دَوّارِيُّ[1]
[ص ١٩٢ س ٩]

استشهد به على مجيء التّوبيخ الاستفهاميّ للمخاطَب.

وهذا البيتُ من شواهد سيبويه، قال: فإنّما أراد: أَتَطْرَبُ، أي أنت في حال طَرَبٍ، ولم يُرِدْ أن يُخْبِر عما مضى ولا عمّا يُسْتَقبل.

وقال الأعلم[2]: الشّاهد فيه نَصْب: «طَرَب» على المصدر الموضوع موضع الفعل، والتّقدير: أتطربُ طَرَبًا؟ والمعنى: أتطرب وأنت شيخ؟

و«الطّرب»: خِفّةُ الشّوق هنا. والطَّرب أيضًا: خِفَّة السّرور. و«القِنَّسريُّ»: الشّيخ. وهو معروف في اللغة، ولم يُسمع إلاّ في هذا البيت وحده.

والبيت للعجّاج.

* * *

٧٤٩ ـ (لأَجْهَدَنَّ فإمّا دَرْءَ واقِعَةٍ تُخْشَى وإمّا بُلوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ)[3]
[ص ١٩٢ س ١٢]

استَشهد به على أَنَّ من المصدر ما وقع لتفصيل عاقبة خَبرٍ، وعلى هذا استشهد به الدّمامينيّ في شرح التّسهيل، وكذا أبو حيّان.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٥٠ ـ (أنا جِدًّا جِدًّا ولَهْوُكَ يَزدا دُ إذًا ما إلى اتّفاقٍ سبيلُ)[4]
[ص ١٩٢ س ١٤]

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٨٠، واللسان والتاج (دور، قسر، قعسر، قنسر)، وجمهرة اللغة ١١٥١، والخزانة ١١/ ٢٧٤، ٢٧٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢، والكتاب ١/ ٣٣٨، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٨٣، ١٤/ ١٥٣، والمخصص ١/ ٤٥، والمحتسب ١/ ٣١٠، وكتاب العين ٢/ ٢٩١، ٥/ ٢٥٢، ٨/ ٥٦، ومجمل اللغة ٢/ ٢٩٩، ومغني اللبيب ١/ ١٨، وبلا نسبة في الخزانة ٦/ ٥٤٠، والخصائص ٣/ ١٠٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥، وشرح المفصل ١/ ١٢٣، ٣/ ١٠٤، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨١، والمقتضب ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩، والمقرب ١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤، والمنصف ٢/ ١٧٩، ومقاييس اللغة ٢/ ٣١٠، وتهذيب اللغة ٩/ ٣٩٤، وسيعاد برقم ١٧٨٣.

(٢) شرح الأعلم ١/ ١٧٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٣٣٢، وشفاء العليل ٤٥٧.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٤٥٧ .

استشهد به على أنَّ من المصادر، الواجب حذف عاملها ما وقع نائبًا عن خبر اسم عَيْنٍ بتكرير. وهذا هو المشار إليه في الألفيّة:

كـذا مُـكـرَّرٌ وذو حَـصْـرٍ وَرَدْ　　　نـائِـب فِـعْـل لاسْـمِ عَـيْـنٍ اسْـتَـنَـدْ

وهذا البيت استشهد به أبو حيّان في شرح التّسهيل على هذه المسألة. ولم يُعْزِه إلى أحد.

* * *

٧٥١ ـ (ألاَ إنّـمـا الـمُـسْـتَـوْجِـبُـون تـفـضُّـلاً　　　بِدَارًا إلى نَيل التَّقَدّم في الفضْلِ)(١)

[ص ١٩٢ س ١٦]

استشهد به على أنَ المصدر يجب حذفُ عاملِهِ إذا كان مَحْصُورًا، فـ«بدارًا» مصدر وقع في حَصْر.

ولم أعثر على قائله. [١٦٦].

* * *

٧٥٢ ـ (وكـذاكُـمْ مَـصِـيـرُ كـلّ أُنـاسٍ　　　سَـوْفَ حـقًّـا تُـبْـلِـيـهُـمُ الأيّـامُ)(٢)

[ص ١٩٢ س ٢٩]

استشهد به على أنّ المصدر يجوزُ توسيطُهُ، أي بين المبتدأ والفعل المُخْبَر به.

واستشهد به أبو حيّان أيضًا على توسيط الخبر، ولم ينسبه إلى أحد.

* * *

٧٥٣ ـ (إنّـي ورَبِّ الـقـائِـم الـمـهْـدِيِّ　　　مـا زلْـتُ حـقًّـا يـا بَـنِـي عَـدِيِّ)

(أَخـا اعْـتِـلالٍ وعـلَـى أَدِيِّ)(٣)

[ص ١٩٢ س ٣٠]

الشّاهد فيه كالذي قبله.

والبيت من شواهد أبي حيّان على هذه المسألة. قال: «على أَدِيِّ» أي: سَفر.

ولم أعثُر على قائله.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٤٥٧، وفيه «نزارًا» مكان «بدارًا».

(٢) البيت من الخفيف، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) لم يرد الرجز في المصادر النحوية الأخرى.

٧٥٤ ـ مَقْذُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بازِلُها (لهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بالمَسَدِ)[١]

[ص ١٩٣ س ١٢]

استشهد به على أنَّ المصدر يجب حذفُ عاملهِ إذا وقع مُشَبّهًا به الخ ما في الأصل، وهذا هو المذكور في الألفيّة:

كذاك ذُو التَّشبيه بعد جُمْله كَلِي بُكي بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ

قوله: مقذوفةٌ: هو صفة لـ«عَيْرانَةٍ» المتقدّم ذكرُها في قوله:

فَعدِّ عمّا ترى إذْ لا ارتجاع له وانْمِ القُتُودَ على عَيْرانةٍ أُجُدِ

«العَيْرانة»: النّاقة التي تُشبِهُ العير. و«الأُجُد»: القويّة السّريعة و«المَقْذوفَة» التي رُمِيتْ باللّحم. و«الدّخيس»: الكثير. و«النّحْض»: اللّحم. و«بازلها»: نابُها حين بزل. والصّريف: الصّوت. و«القَعو»: ما تدور فيه البكرة إذا كان من خَشَبٍ، فإذا كان من حديدٍ فهو خطّاف. و«المسَد»: الحَبْل.

والبيت من قصيدة للنّابغة الذّبيانيّ يعتذر فيها لعمرو بن هند.

* * *

٧٥٥ ـ (فَتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ)[٢]

[ص ١٩٤ س ٧]

الشّاهد فيه: رفع: «تُرْب» و«جَنْدل» أي تربٌ لأفواهِ الوُشاة، وجَنْدَل معطوفٌ على: «تُرْب».

ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦، وجمهرة اللغة ٥٧٨، ٧٤١، ٩٤٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٧، والكتاب ١/ ٣٥٥، واللسان (صرف، قذف، بزل، قعا)، وبلا نسبة في اللسان (دخس)، ومجالس ثعلب ٣٢٠.

(٢) صدر البيت: (لقد أَلَبَ الواشون أَلْبًا لبَيْنِهم)، وهو من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٣، وشرح المفصل ١/ ١٢٢، والكتاب ١/ ١٣٥، والمقتضب ٣/ ٢٢.

[شَواهِدُ المَفعُول له]

٧٥٦ ـ فَجِئْتُ (وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها) لدى السِّتْرِ إلاّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[1]

[ص ١٩٤ س ٢١]

استشهد به على أنّ الأعلم والمتأخّرين اشترطوا في نصب المفعول له الاتّحاد مع العامل، فلذلك جرّ النّوْم باللاّم.

وقال في التّصريح: فالنّوم وإن كان عِلّةً لخلْع الثياب، لكن وقت الخَلْع سابقٌ على وَقْت النّوم، فلما اختلفا في الوقت جرّ باللاّم.

ونَضَتْ بتخفيف الضّاد المعجمة من النَّضْو وهو الخَلْع.

ولِبْسة بكسر اللاّم: هيئةٌ من اللُّبس. والمتفضّل: هو الذي يَبْقَى في ثَوْب واحدٍ.

والمعنى: جئت إليها في حال خَلْع ثِيابها لأَجْل النّوم، ولم يبق عليها إلاّ ثوبٌ واحدٌ تتوشّح به.

والبيت من معلّقة امرىء القيس.

* * *

(١) البيت من الطّويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٤، وشرح شذور الذهب ٢٩٧، وشرح عمدة الحافظ ٤٥٣، واللسان (نضا)، والتاج (فضل، نضا)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٢٦، ورصف المباني ٢٢٣، وشرح الأشموني ١/٢٠٦ (٢/١٢٤)، وشرح قطر الندى ٢٢٧، والمقرب ١/١٦١، وسيعاد برقم ٩٥٢.

٧٥٧ ـ (وإنّـي لَـتَـعْـرُونـي لِـذِكْـراكِ هِـزَّةٌ) كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ(١)

[ص ١٩٤ س ٢٢]

استشهد به على جَرّ: «لذكراك» باللاّم، لأن فاعل «تَعْروني» «الهزّة» وفاعل «الذِّكرى» الشّاعر. وبين أن [١٦٧] سيبويه لم يشترط ذلك. قال في التصريح: فالذِّكرى عِلّة عرو الهزّة، وفاعلهما مختلف، ففاعل: «العرو» الهزّة، وفاعل الذّكرى هو المتكلّم، لأن المعنى: لِذِكْري إيّاك، فلذلك جرّ باللاّم.

و«الهِزّة» بالكسر: النّشاط والارتياح.

والبيت لأبي صخر الهذليّ.

* * *

٧٥٨ ـ (لا أَقْـعُـدُ الـجُـبْـنَ عَـنِ الـهـيْـجاءِ) وَلَـوْ تَـوالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـداءِ(٢)

[ص ١٩٥ س ١١]

استشهد به على نَصْبِ المجرور باللاّم، وبيَّن أنّ جرّه أكثرُ من نَصْبِه. وهذا معنى قول ابن مالك في الألفيّة:

وقلّ أن يصحبها المجرَّدُ والعكسُ في مصحوب أَلْ وأنشدوا

لا أقعد الجُبْنَ عن الهيجاءِ ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

وقال في التّسهيل: وجَر المسْتَوْفَى لشَرْط النّصب مَقرونًا بـ«أل» أكثر من نَصْبه، والمجرّد بالعكْس.

ومعنى: لا أقعد الجُبْن: لا أقعد لأَجْله. والهَيْجَاء: الحرْب. وزُمَر الأعداء: جماعاتهم.

ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، والإنصاف ١/ ٢٥٣، والخزانة ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠، وشرح التصريح ١/ ٣٣٦، واللسان (رمث)، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٩، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٤٦، ٦٤٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٧، وشرح الأشموني ١/ ٢١٦، وشرح شذور الذهب ٢٩٨، وشرح ابن عقيل ٣٦١، وشرح قطر الندى ٢٢٨، وشرح المفصل ٢/ ٦٧، والمقرب ١/ ١٦٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢١٧ (٢/ ١٢٥)، وشرح التصريح ١/ ٣٣٦، وشرح ابن عقيل ٢٩٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٩٨، وعمدة الحفاظ (هيج)، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٧.

٧٥٩ ـ فلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْمًا إذا رَكِبُوا (شَنُّوا الإغارةَ فُرسانًا ورُكْبانا)[(١)]
[ص ١٩٥ س ١١]

الشّاهد فيه كالذي قبله.

قال الخُضَريّ: فَلَيْت لي بهم، «الباء»: للبدليّة، أي: بدلهم. و«شنّوا» من شنّ، إذا فرّق، حذف مفعوله، أي فرّقوا أنفسهم لأجل الإغارة، أو هو بمعنى: تفرّقوا، لأنهم عند الإغارة للأعداء يتفرّقون، ليأتوهم من كل الجهات.

والبيت من مقطعة لقريط بن أُنيف وهو من شُعراء بلعنبر.

* * *

٧٦٠ ـ (فما جَزَعًا وربِّ النّاس أَبكِي) ولا حِرْصًا على الدُّنيا اعترانِي[(٢)]
[ص ١٩٥ س ١٤]

استشهد به على جواز تقديم المفعول له على عامله.

وما في الأصل مَنْقولٌ من كلام أبي حيّان. ثم قال أبو حيّان بعد الاستشهاد بالبيت: قدَّم «جَزَعًا» على «أبكي» لا على العامل المعنويّ. وهذه الإضافة مَحْضة خلافًا للجَرْميّ والريّاشيّ، والمبرّد، إذْ ذهبوا إلى أنّها غير مَحْضة، لأنّهم يلتزمون تنكيرَهُ قياسًا على الحال والتمييز.

ونسب أبو حيّان هذا البيت لجحدر، وإن كان يُريد به جحدر بن مالك الحنفيّ فلم نَجِدْه في نونِيَّتِهِ المشهورة إلاّ أن يكون سقط من الرّواة. والله أعلم.

* * *

٧٦١ ـ (طَرِبْتُ وما شَوْقًا إلى البيض أَطْرَبُ) ولا لَعِبًا منّي وذو الشَّيْب يَلْعبُ[(٣)]
[ص ١٩٥ س ١٤]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في الخزانة ٦/٢٥٣، وشرح شواهد المغني ١/٦٩، والمقاصد النحوية ٢/٧٣، ٢٧٧، وللعنبري في اللسان (ركب)، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٠، وجواهر الأدب ٤٧، وشرح الأشموني ٢/٢٩٣، وشرح شواهد المغني ١/٣١٦، وشرح ابن عقيل ٢٩٥، ٣٦١، ومغني اللبيب ١/١٠٤، وسيعاد برقم ١٠٥٠.

(٢) البيت من الوافر.

(٣) البيت من الطويل، وهو للكميت في جواهر الأدب ٣٩، والخزانة ٤/٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١١/١٢٣، وشرح شواهد المغني ٣٤، والمحتسب ١/٥٠، ٢/٢٠٥، ومغني اللبيب ١٤، والمقاصد النحوية ٣/١١٢، والخصائص ٢/٢٨١، وأمالي ابن الشجري ١/٢٦٧.

الشّاهد فيه كالذي قبله، فقدّم: «شَوْقًا» وهو مفعول له على العامل فيه، وهو «أَطْرَبُ».

والبيت مَطْلَعُ قصيدة الكُميت المشهورة، وستتكلّم عليه في غير هذا الموضعِ.

* * *

[شَواهِدُ المفعُول فيهِ]

٧٦٢ ـ (ومَن لا يصرِف الواشِينَ عَنهُ صباحَ مساءَ يضنوه خَبالاَ)(١)

[ص ١٩٦ س ٣١]

استشهد به على أنّ ما لم يُضَفْ من مركّب الأحيان ألحق بالممنوع التّصرّف من الظّروف في لزوم النصب. وهذه عبارة التّسهيل، وساق مفهوم ما لم يُضَفْ في الأصل، فارجع إليه.

وفي بعض الروايات: «يَبْغوه» بدل: «يضنوه».

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٦٣ ـ (آتِ الرّزقَ يَومَ يَومَ فأَجْمِلْ طلَبًا، وابْغِ لِلْقِيامَةِ زادا)(٢)

[ص ١٩٦ س ٣٢]

الشاهد فيه كالذي قبله.

قال أبو حيّان: وإذا ركّب كان المعنى: صباحَ أَيّامِه ومَساءَها. وجاز أن يُضاف وأن [١٦٨] يُبْنى كما فعل ذلك ببعلبكَ.

وبيّن في الأصل أن عِلّة بنائه تضمّنه حرف العطف. ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٩٥.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٩٦.

٧٦٤ ـ (ولــولا يَــوْمُ يَــوْمٍ مــا أَرَدْنــا) جَـزاءَكَ وَالـقُـرُوضُ لـهـا جَـزَاءُ[1]
[ص ١٩٧ س ١]

استشهد به على أنّ المركّب من الظّروف إذا أضيف يتصرّف، فيقع ظرفًا وغَيْرَ ظرف. ويومُ يومٍ هنا مبتدأ محذوف الخبر لوقوعه بعد لولا.

واستشهد به الدّمامينيّ بعدما ساق كلام ابن مالك الذي اعتمد عليه السّيوطي، ثم قال الدّمامينيّ: قلت: الإضافة والتّركيب لا يجتمعان، فإذا ذكر التركيب لم يحتج إلى اشتراط عدم الإضافة.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٦٥ ـ ما بالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ وَالدِّينِ (وَقَدْ عَلاكَ مَشِيبٌ حِينَ لا حِينِ)[2]
[ص ١٩٧ س ١]

الشاهد فيه كالذي قبله.

واستشهد به سيبويه على هذه المسألة. قال سيبويه[3]: إنما أراد: حين حين، و«لا» بمنزلة: «ما» إذا ألغيت.

وقال الأعلم[4]: إنّما أضاف الحِين إلى الحِين، لأنه قدّر أحدهما بمعنى: التّوقيت، فكأنه قال: حينَ وقتِ حدُوثه ووجُوبه، وهذا تفسير سيبويه.

ويجوز أن يكون المعنى: ما بالُ جهلك بعد الحِلْم والدِّين حينَ لا حين جهل وصَبًا، فتكون: «لا» لغوًا في اللفظ دون المعنى.

والبيت مطلع قصيدة لجرير هجا بها الفرزدق.

* * *

٧٦٦ ـ (إذا شَــدَّ الـعِـصــابَـةَ ذاتَ يَــوْمٍ) وقـامَ إلـى الـمـجالِسِ والـخُـصومِ[5]
[ص ١٩٧ س ١١]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في الخزانة ٤/٤٦، ٤٨، ٦/٤٤٠، والكتاب ٣/٣٠٣، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ١٠٠، وأساس البلاغة (يوم).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٥٥٧، والخزانة ٣/٥٠٢، ٤/٤٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٣٠، والكتاب ٢/٣٠٥، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٩، ٢/٢٣٠.

(٣) في الأصل: «إنما أراد: حين لا حين، ولا بمنزلة لا إذا ألفيت»، والتصويب من الكتاب ٢/٣٠٥.

(٤) شرح الأعلم ١/٣٥٨.

(٥) البيت من الوافر، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ٨٨، والبيان والتبيين ٣/٩٧.

استشهد به على أنّ: «ذات يوم» ألحقها العربُ بالظّروف غير المتصرّفة.

ولأبي حيّان بسط كلام في هذه المسألة، اقتصره السّيوطي بما فيه كفاية، فارجع إليه.

والضّمير في: «إذا شدّ» يعود على «أبي أُحَيْحَة» المذكور في بيت قبل الشّاهد، وجواب إذا في بيت بعده.

وأبو أُحَيْحَة: هو سعيد بن العاص القرشيّ الأمويّ كان إذا اعتمَّ لم يَعْتَمّ أحدٌ سواه إعظامًا له.

والبيت من أبيات لأبى قَيْس بن الأسلت يمدحُه بها، وأوّلُها:

وكـان أبـو أُحَيْـحَةَ قـد علِـمتُـم ... بـمـكّـةَ غَـيْـرَ مـهـتـضـمٍ ذمـيـمِ
إذا شَـدّ الـعِـصـابـةَ ذَات يَـوْمٍ ... وقـام إلـى الـمجـالـس والـخُـصـومِ
فقد حَرُمَتْ على مَن كان يمشي ... بـمـكّـة غـيـر مُـدَّخَـل سـقـيـمِ

* * *

٧٦٧ ـ (عَـزَمْـتُ عـلـى إقَـامـةِ ذِي صَبَـاحٍ) ... لأمـرٍ مـا يُـسَـوَّدُ مَـنْ يَـسُـودُ[١]

[ص ١٩٧ س ١٢]

استشهد به على أنّ (خَثْعم) يَصْرِفُون: «ذات يوم».

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وعلى لغة خثعم يتصرّف فيها، فتقول: سيري عليه ذاتُ ليلةٍ برفع «ذات». وأمّا على لغة غيرهم فينصب، لأنه ملتزم فيه الظّرفية.

والبيت لأنس بن مدركة الخثعميّ.

* * *

٧٦٨ ـ نـحنُ الفَـوارِسُ يَـوْمَ الـحِـنْـوِ ضـاحِـيَـةً ... (جَنْبَيْ فُطَيْمةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ)[٢]

[ص ١٩٩ س ٢٦]

استشهد به على النّوع الثّاني من الأنواع الظّرفيّة الذي يتعدّى إليه الفعل وهو قوله: جَنْبَيْ فُطَيْمة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأنس بن مدركة، وتقدم برقم ٣٠٥.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١١٣، والاشتقاق ٣٤، والخزانة ٨/٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١/١٤٩، والكتاب ١/٤٠٦، واللسان(حنا، صيل)، والتاج (حنا).

ويوم الحِنْو: يومٌ مشهور[١]. قال الميدانيّ: لبكر على تَغْلِب، وفيه يقول الأعشى:

لعمرك يَوْمَ الحِنو إذْ ما صبحتُم

وقُطَيمة مصغّرًا: موضعٌ بالبحرين، وكانت به وقعة بين بني شيبان وبين ضبيعة وتغلب من ربيعة أيضًا، ظفر فيها بنو تغلب على بني شيبان.

و«مِيلٌ»: جمع أميل، وهو مَن يميل عن السّرج في جانب، ومَن لا ترس معه ولا سيف. و«العُزل» [١٦٩] جمع: أَعْزَل وهو مَن لا رُمْح معه.

والبيت من قصيدة الأعشى المشهور.

* * *

٧٦٩ ـ لَـدْنٌ بـهـزّ الـكـفّ يَـعْـسِـلُ مـتْـنُـهُ فيه (كما عَسَلَ الطّريقَ الثّعلبُ)[٢]

[ص ٢٠٠ س ١٥]

استشهد به على أنّ مما سمع نَصبُه: «الطّريقَ» يعني أنّ القياس كما عسَل في الطّريق.

وهذا البيت من شواهد الكشّاف. قال شارحها عند قوله تعالى: ﴿لأَقْعُدَنَّ لهم صِراطَك المُسْتَقِيم﴾[٣] انتصابُه على الظّرف[٤].

وشبّهَه الزّجّاج بقوله: ضرب زيدٌ الظّهْرَ والبَطْنَ.

يصف الشّاعر رمحًا باللّين أيّ لين. «يَعْسِل»: يَعْدو، والعَسَلان: عَدْو الذّئب، أي يَعْسل في عَدوته هذه، فأضْمر لتقدّم ذكره.

و(كما عَسَل الطّريق): يريد أنه لا كزازة فيه إذا هززته ولا جُسُوء[٥]. وذكر المتن، والمراد المجموع.

---

(١) يوم الحنو: أحد أيام وقعة ذي قار، وهذه الوقعة تشمل: يوم قراقر، ويوم الحنو: حنو ذي قار، ويوم حنو قراقر، ويوم الجبايات، ويوم ذي العجرم، ويوم الغذوان، ويوم البطحاء: بطحاء ذي قار، وكل هذه المواضع حول ذي قار. انظر الأغاني ٢٤/٥٣.

(٢) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ١١٢٠، وتخليص الشواهد ٥٠٣، والخزانة ٣/٨٣، ٨٦، وشرح التصريح ١/٣١٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٥٥، وشرح شواهد المغني ٨٨٥، والكتاب ١/٣٦، ٢١٤، واللسان (وسط، عسل)، والمقاصد النحوية ٢/٥٤٤، ونوادر أبي زيد ١٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٨٠، وأوضح المسالك ٢/١٧٩، وجمهرة اللغة ٨٤٢، والخصائص ٣/٣١٩، وشرح الأشموني ١/١٩٧، ومغني اللبيب ١١.

(٣) الأعراف: ٧/ ١٦. (٤) الكشاف ٢/٥٦.

(٥) الكزازة: اليبس والانقباض، والجسوء: الصلابة.

والبيت لساعدة بن جؤية.

* * *

٧٧٠ - جَزَى اللّهُ رَبُّ الناس خَيْرَ جَزَائِه   رَفيقَيْن (قالا خَيمَتَي أُمِّ مَعْبَدِ)[١]

[ص ٢٠٠ س ١٦]

الشّاهد فيه كالذي قبله أي: قالا في خَيْمَتَي أُمّ معبد. والمراد بالرفيقين: رسولُ الله ﷺ وأبو بكر. و«قالا»: أقاما وقت القائلة. و«أُمّ معبد»: هي الخُزاعيّة التي قالا عندها في الهجرة إلى المدينة، وظَهرت معجزته عندها لمّا مسح ضَرْع الشّاة التي أَجْهدها الهُزال فَتَفاجَأَت[٢] ودَرّت، حتى رَوِيَ من حَضر مِن لَبَنِها، وتَرك عندها ما بَهَرَ أبا معبد لما جاء، حتى تَبع رسولَ الله ﷺ ثم آمن[٣].

والشّاهد من مُقَطَّعَةٍ سمعت بمكة من هاتف هتف بها، يقال: إنه من الجنّ. وروي: «حَلاّ» موضع: «قالا».

* * *

٧٧١ - صَبَنْتِ الكأسَ عنّا أُمَّ عمرٍو   (وكان الكأسُ مَجْراها اليَمِينا)[٤]

[ص ٢٠١ س ٥]

استشهد به على أَنَّ من الظّروف المكانيّة ما يكثُر تصرّفه نحو يمين وشمال.

ومعنى «صبنت الكأس عنّا»: أي صرفتها عمّن هو أحقّ بها؛ يعني نَفْسه.

وقوله:

وكان الكأسُ مَجْراها اليَمينا

معناه: أنَّ العربَ من عادتها أن يشربَ الرّئيس أوّلاً، ثم يناولُ الأيمنَ، هكذا كانوا يشربون في الجاهليّة، وأقرّ الإسلامُ تلك العادة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٣٠٥، واللسان (قيل)، والمقرب ١/ ١٤٧، وهو من قصيدة في بلاغات النساء ٦٧، والفائق ١/٧٨، وديوان حسان بن ثابت ١٤٢ (طبعة الصاوي).

(٢) فَجأَت الناقة: عظم بطنها، وفي ديوان حسان: «فتفاجّت» أي فتحت رجليها للحلب.

(٣) انظر الخبر في بلاغات النساء ٦٥- ٦٧، وديوان حسان بن ثابت ١٣٨- ١٤٢. (طبعة الصاوي).

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٢، والكتاب ١/ ٢٢٢، ٤٠٥، واللسان (صبن)، ولعمرو بن معدي كرب في ديوانه ٢١٣، ولعمرو بن عدي أو لعمرو بن كلثوم في الخزانة ٨/٢٧٢، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٣٠٢.

والبيت أدرجه الرواة في معلقة عمرو بن كلثوم. والصحيح أنه لعمرو بن عديّ اللخميّ.

* * *

٧٧٢ - (وَسْطُهُ كاليَراعِ أَوْ سُرُجُ المِجْـ ـدَلِ طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُنِيرُ)(١)
[ص ٢٠١ س ٨]

استشهد به على تَصريف: «وسْط» ساكن الوسَطَ.

وفي شَرح التّسهيل لأبي حيّان: أما تجرّدُه عن الظرفيّة فقليل لا يكاد يعرف. ومنه قول الشّاعر يصف سحابًا، وأنشد البيت. قال: فوسطه مبتدأ، خبره كاليراع. انتهى.

والبيت لعديّ بن زيد العباديّ.

* * *

٧٧٣ - (أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صلايَةُ وَرْسٍ وسْطُها قد تَفَلَّقا)(٢)
[ص ٢٠١ س ١٥]

الشّاهد فيه: تصرف: «وسطهُ» أيضًا، فإنّها وقعت في البيت مبتدأ، وخبره «قد تفلّقا».

وفي شرح شواهد الرضيّ: قال ثعلب في الفصيح: جلس وسْط القوم بسكون السّين، وجلس وسَط الدّار، واحتجَم وسَط رأسه بفتح السّين.

قال شارحه الإمام المرزوقي: النّحويّون يَفْصِلون بينهما، ويقولون: وسْط بسكون السين: اسم الشيء الذي ينفَك عن المحيط به جوانبُه، تقول: وسط رأسه دُهْنٌ، لأنَّ الدّهن ينفك عن الرأس، ورُبّما قالوا إذا كان آخر الكلام هو الأول، فاجعله وسَطًا بالتحريك، وإذا كان آخر الكلام غير الأول فاجعله وسطًا بالتسكين [١٧٠]، وحكى الأخفش: أنّ «وسطًا» قد جاء في الشعر اسمًا، وفارق الظّرفيّة، وأنشد بيتًا آخر:

وسْطُها قد تَفَلَّقا

وسطُها: مبتدأ مرفوع .اهـ الغرض منه.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٨٥، واللسان (وسط).

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٥٩٦ (طبعة الصاوي)، والخزانة ٣/ ٩٢، ٩٦، والخصائص ٢/٣٦٩، واللسان (وسط، جلم)، والتاج (جلم)، ونوادر أبي زيد ١٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٥٨، وشرح الرضي ١/ ٥٠٠، والمسائل العضديات ١٨٧.

و«المجلوم»: الشّعر الذي أزيل بالجَلَمْ أو بالجَلَمَين، مُثَنّى سمّي به مفردًا. وروي محلوق، وهو بمعنى مَجْلوم. و«الجبين»: معروف، والمراد به هنا غير معناه الحقيقي. و«الصَّلاية» بفتح الصاد: الحجر الأملس. ويقال فيه: الصّلاءة بالهمز. و«تفلّق»: تشقّق. و«الورْس»: نَبْتٌ أصفر يصبغ به.

والبيت من أبيات الفرزدق يهجو بها عضيدة بنت جرير، وزوجها الأبلق.

* * *

٧٧٤ ـ يـا إبـلـي مـا ذَامُـهُ فَـتـابَـيَـهْ (مـاءٌ رواءٌ ونَـصِـيٌّ حَـوْلِـيَـهْ)(١)

[ص ٢٠١ س ٢٠]

استشهد به على أنّ: «حَوْلِيه» من لغات: «حوْل»، وليس مراده أن: حولي تثنية: حول.

وعلى هذا المعنى استشهد به أبو حيّان. ونقل السّيوطيّ كلامه ثم قال أبو حيّان: ولا يُقال التّثنية هنا شفعٌ للواحد. ومعناها ومعنى أحوالك، وحَوْلك واحد.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٧٥ ـ فقالَتْ سَباكَ اللّهُ إنّكَ فاضِحِي (ألَسْتَ تَرَى السُّمّارَ والنّاسَ أحوَالِي)(٢)

[ص ٢٠١ س ٢١]

استشهد به على أنَّ: «أحْوال» لغةٌ في حوْل كما تقدَّم.

و«السّمّار»: جمع سامر، وهو مَن يَسْمُر ليلاً. والبيت من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

٧٧٦ ـ (أَقُـولُ لأُمِّ زِنْـبـاعٍ أَقـيـمـي صُدورَ العِيسِ شَطْرَ بني تَمِيمِ)(٣)

[ص ٢٠١ س ٢٦]

---

(١) الرجز لزفيان السعدي في ديوانه ١٠٠، والخصائص ١/ ٣٣٢، واللسان (زيز، روي، زبي)، ونوادر أبي زيد ٩٧، وبلا نسبة في اللسان (أبي)، (حول). وتهذيب اللغة ٥/ ٢٤١، ١٣/ ٢٧٠، ٢٧٩، ١٥/ ٣١٣، والتاج (زبى).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٣١، واللسان والتاج (حول).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي زنباع الجذامي في اللسان (شطر)، ولأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٦٣، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٠٥.

استشهد به على أَنَّ: «شَطْر» من الظّروف التي لا تتصرّف. ومعنى شَطْر بني تميم: نحوهم.

والبيتُ لأبي زِنباع الجُذاميّ.

* * *

٧٧٧ ـ (تَغدُو بنا شَطرَ نَجْدٍ وهي عاقِدةٌ) قد كارَبَ العقدُ من إيغالها الحِقَبا[١]

[ص ٢٠١ س ٢٧]

الشّاهد فيه كالّذي قبلَهُ. و«نجْد»: معروفٌ. و«عاقِدَةٌ»: مُصِرّة ذَنْبَها من النّشاط. و«كارب»: قارَب. و«إيغالها»: اشتدادُها في السّير. و«الحِقَب»: الحَبْل الذي يشدّ به الرّحْل يمنعه أن يتأخر.

والبيت لابن أَحْمَر الباهِليّ في صفة ناقته.

* * *

٧٧٨ ـ (وقد أَظَلَّكُمُ من شَطرِ ثَغرِكُمُ هَوْلٌ لَهُ ظُلَمٌ يَغشاكُمُ قِطَعا)[٢]

[ص ٢٠١ س ٢٨]

استشهد به على أن: «شَطْر» سُمِعَت مجرورةً بـ«من». و«الهوْل» الذي أَظَلَّهم هو عزْمُ كسرى على غزوهم.

وهذا البيت من قصيدة مشهورة للقيط بن يَعْمر الإيادي، وكان كاتبًا في ديوان كسرى، فلما رآه مُجْمِعًا على غزو إياد كتب إليهم بقصيدته المشهورة، فوقعت في يد كسرى، فقطع لِسان لَقِيط، وغزا إيادًا[٣].

* * *

٧٧٩ ـ وإذَا تُباعُ كَرِيمةٌ أو تُشْتَرى (فَسِواكَ بائِعُها وَأَنْتَ المُشْتَرِي)[٤]

[ص ٢٠٢ س ٦]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ٣، والخزانة ٦/ ٢٥٥.

(٢) البيت من البسيط، وهو لِلَقيط بن يعمر في ديوانه ٤٣.

(٣) انظر الخبر مفصلاً في الأغاني ٢٢/ ٣٥٥ ـ ٣٥٨ «دار الكتب المصرية».

(٤) البيت من الكامل، وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٦١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٥، ومعجم الشعراء ٣٤٢، والحماسة البصرية ١/ ١٨٤، والحماسة المغربية ٣١٩، وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١٤٥، والحيوان ٦/ ٥٠٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٥ (٢/ ١٥٩)، وشرح ابن عقيل ٣١٥.

استشهد به على تصرّف: «سوى» فإنّها وقعت مبتدأ، وبائعها خبر وخرجت عن النّصب على الظرفيّة.

والبيت لمحمّد بن عبد الله بن مسلمة المدنيّ المعروف بابن المولى يخاطب به يزيدَ بن حاتم بن قبيصة في جملة أبيات.

* * *

٧٨٠ - (ولم يَبْقَ سِوى العُدوا ن) دِنّاهُم كما دانُوا(١)

[ص ٢٠٨ س ٦]

الشّاهد فيه كالّذي قبله، فإن: «سِوى» هنا خَرَجَتْ عن انتصابها على الظرفيّة، ووقعت فاعلاً لِـ«لم يَبْقَ»، وهذا [١٧١] على مذهب الكوفيّين، قالوا: إنّ الفاعل حذف، وإنّها أي: «سِوى» بدلٌ منه، والمبدل منه في حكم الطّرح، أي لم يبق شيءٌ سوى العدوان، وهذا عند البصريين شاذٌ لا يجيء إلاّ في ضرورة الشعر.

«العدوان»: الظّلم. و«دِنّاهم»: جازيناهم. والبيت من مُقطّعة للفِنْد الزّمانيّ.

* * *

٧٨١ - (أَأَترُكُ لَيلَى ليس بيني وبينَها سوى لَيلةٍ إنّي إذًا لصبورُ)(٢)

[ص ٢٠٢ س ٧]

الشّاهد فيه: تصرّف «سوى» كما من البيتين قبله.

والبيت لمجنون بني عامر.

* * *

٧٨٢ - (ذِكْرُكَ اللّهَ عِندَ ذِكْرِ سِواهُ صارِفٌ عَنْ فُؤادِكَ الغَفَلاتِ)(٣)

[ص ٢٠٢ س ٨]

---

(١) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/ ٢٦٠، وحماسة البحتري ٥٦، والخزانة ٣/ ٤٣١، والسمط ٩٤٠، وشرح التصريح ١/ ٣٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٨١، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٦ (٢/ ١٥٩)، وشرح ابن عقيل ٣١٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ١٠٨، وجواهر الأدب ٢٨٢، ومصارع العشاق ٢/ ١٠٠، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٢٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣١٩، وللمجنون أو لأبي دهبل في أمالي المرتضى ١/ ١١٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٦ (٢/ ١٥٩).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ١٢٦.

الشّاهد فيه تصرّف: «سوى» كما في الأبيات قبله، فإنّها وقعت مجرورةً بإضافة: «ذِكْر» إليها.

ولم أعثُر على قائله.

* * *

٧٨٣ ـ (مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحقِّ مُكذوبُ)(١)

[ص ٢٠٢ س ٩]

استشهد به على ما في الأبيات قَبْلَهُ، ولم أعثر على تتمّته ولا قائله.

* * *

٧٨٤ ـ (فإنّ أخا سِوائكُمُ الوحيدُ)(٢)

[ص ٢٠٢ س ٩]

الشّاهد فيه مجيء «سوائكم» مضافة.

ولم أعثُر على قائله ولا تتمّته.

* * *

٧٨٥ ـ تَجانفُ عن جوِّ اليمامةِ ناقتي (وما قَصدَت من أهلها لِسوائِكا)(٣)

[ص ٢٠٢ س ١٠]

الشّاهد فيه مجيء: «سوى» مجرورة باللاّم، وما قيل من لزوم سوى للظّرفيّة، أو أنّها لا تكون ظرفًا البتّة، أو أنّ الأكثر ظرفيّتُها، وقد تخرُج عنها، استوفاه السّيوطيّ في الأصل، فارجع إليه.

«تَجانَفُ» أصلُه: تَتَجانف، وحُذِفت إحدى التاءين تخفيفًا.

و«جوّ اليمامة»: معروف. ورُوي عن: «جُلّ اليمامة».

---

(١) صدر البيت: (وكلُّ مَنْ ظَنَّ أنّ الموتَ مُخطِئه)، والبيت من البسيط، وهو لأبي داؤد الإيادي في ديوانه ٢٩٤، والإنصاف ١/ ٢٩٥، والخزانة ٣/ ٤٣٨، وشرح المفصل ٢/ ٨٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٥ (٢/ ١٥٩).

(٢) الشطر من الوافر، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٣٩، والأشباه والنظائر ٥/ ١٦٤، ١٧٢، والأضداد ٤٤، ١٩٨، والخزانة ٣/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٧، والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، واللسان والتاج (جنف، سوا)، ٢/ ٨٤، والصاحبي ١٥٤، والمحتسب ٢/ ١٥٠، والمقتضب ٤/ ٣٤٩.

وفي كلتا[1] الرّوايتين حُذِف مضاف، فالأوّل عن أهل جوّ اليمامة. والثّاني: عن جُلّ أهل اليمامة، أي معظم أهلها، يعني أنه لم يقصد سواه من أهل اليمامة.

والبيت من قصيدة للأعشى ميمون مدح بها هوذة بن علي بن ثمامة الحنفيّ.

* * *

٧٨٦ ـ (كُلُّ سَعْيٍ سِوَى الذي يُورِثُ الفَوْ زَ فَعُقْباهُ حَسْرَةٌ وَخَسارُ)[2]

[ص ٢٠٢ س ١٧]

استشهد به على أَنَّ سِوى تُسْتعمل كغير فَيُسْتَثْنى بها.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٨٧ ـ (لم أُلفِ في الدّار ذَا نُطقٍ سِوَى طلَلٍ)[3]

[ص ٢٠٢ س ١٨]

استشهد به على ما في البيت قبله.

ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

٧٨٨ ـ (أصابَهُمُ بَلاءٌ كانَ فِيهم سِوَى ما قَدْ أَصابَ بَنِي النَّضيرِ)[4]

[ص ٢٠٢ س ١٩]

استشهد به على أَنَّ: «سوى» تقع صفة.

والبيت من قصيدة لحسّان بن ثابت رضي الله عنه يذكرُ فيها ما وقع لبني قُريظة بعد وقعة الخندق، وكانوا ظاهروا قُرَيشًا على رسول الله ﷺ، ونقضوا العهد.

* * *

٧٨٩ ـ (إلى كُمْ يا خُناعة لا إلانا عزا النّاسُ الضّراعةَ والهوانا [١٧٢]

فلو بَرأَتْ عقولكم بصرْتُم بأَنّ دَواءَ دائِكُم لَدَانا

---

(١) في الأصل: «كلا».

(٢) البيت من الخفيف، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) عجز البيت: (قد كاد يعفو وما بالعهد من قِدَمِ)، والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ١١٩.

(٤) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٤٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٠.

وذلـكـم إذا واثـقـتـمـونـا   عـلـى قَـصْـرِ اعـتـمـادِكُـمْ عَـلانـا)[١]

[ص ٢٠٣ س ٤، ٥، ٦]

استشهد بهذه الأبيات على أنّ من العرب مَن يقرّ الألف مع المضمر كما يفعل ذلك مع المظهر في: إلى، وعَلى، ولَدَى.

و«خُناعة»: قَبيلة سمّوا باسم أبيهم، وهو خُناعة بن سعد بن هُذَيل بن مُدْرِكة. ورُوي: خُزَاعة، وهي قبيلة أيضًا.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٩٠ ـ (وَيَـوْمٍ شَـهِـدْنـاه سُـلَـيْـمًـا وعـامِـرًا)   قَليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافلُهْ[٢]

[ص ٢٠٣ س ١٢]

استشهد به على أنَّ الظرفَ إذا جعل مفعولاً به من حال التوسع بجواز إضماره.

والبيت من شواهد سيبويه على هذه المسألة. قال الأَعْلم: الشّاهد فيه نصبُ ضمير اليوم بالفعل تَشْبِيهًا بالمفعول به اتّساعًا ومجازًا والمعنى: شَهِدْنا فيه.

و«سُلَيم وعامر»: قبيلتان من قَيْس عيلان. و«النّوافل» هنا: الغنائم.

يقول: يوم لم يغنم فيه إلاّ النفوس لما أوليناهم من كثْرة الطّعْن.

و«النّهال»: المُرْتوية بالدّم. وأصل النّهل: أوّل الشُّرْب، والعَلَلُ: الشُّرْب بعد الشُّرب. والطَّعْن: هنا جمع طَعْنَة.

والبيت لرجل من بني عامر.

* * *

٧٩١ ـ (يـا رُبَّ يَـوْمٍ لِـيَ لا أُظَـلَّـلُـهْ)   أُرْمَضُ من تحتُ وأُضْحَى من عَلُهْ[٣]

[ص ٢٠٣ س ١٢]

---

(١) الأبيات من الوافر، وهي بلا نسبة في شفاء العليل ٤٨٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر في شرح المفصل ٢/٤٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٨، والخزانة ٧/١٨١، ٨/٢٠٢، ١٠/١٧٤، واللسان (جزي)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٨، ومغني اللبيب ٢/٥٠٣، والمقتضب ٣/١٠٥، والمقرب ١/١٤٧.

(٣) الرجز لأبي مروان في شرح التصريح ٢/٣٤٦، ولأبي الهجنجد في شرح شواهد المغني ١/٤٤٨، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤/٤٥٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٥١، وجمهرة اللغة ١٣١٨، والخزانة ٢/٣٩٧، وشرح الأشموني ٢/٣٢٣، ٣/٧٦٠، وشرح عمدة الحافظ ٩٨١، وشرح المفصل ٤/٨٧، ومغني اللبيب ١/١٥٤، وسيعاد برقم ١٨٠١.

الشّاهد فيه كالذي قبله. والأصْل: لا أظَلّل فيه.

و«أرمض من تحت»: أُخرق بالرّمضاء، وهي التّراب الحارّة، و«أُضحى»: أتلقّى الشّمس. «من علُه»: من أعلاه. والضّمير في شهدناه عائد على: «يوم».

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٩٢ ـ (ومَـشْـرَبٍ أشْـرَبُـهُ وَشـيـلِ) لا آجِـنِ الـطَّـعْـمِ ولا وَبـيـلِ[١]

[ص ٢٠٣ س ١٣]

الشّاهد فيه كالشّاهد في البيتين قبله.

والأصلُ: أَشْرَبُ فيه، فاتّسع، ونصب الضّمير نَصْب المفعول به مجازًا.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: قال ابن هشام الخضراوي: الضّمائر من الزمان والمكان لا تقع خبرًا للمبتدأ منصوبة كما يقع الظّرف في شيء من كلام العرب، تقول: يوم الخميس سفري فيه، ولا تقول: سفري إيّاه، ولا إنّ سفري إيّاه، ولا كان سفري إيّاه؛ إلاّ أنْ تدخل عليه «في»، فدلّ هذا على أنّ الضّمائر لا تنتصب ظروفًا، لأنّ كلَّ ما يُنْتصب ظَرْفًا يجوز وقوعه خبرًا إذا كان مما يصحّ عمل الاستقرار فيه. ولم أرَ أحدًا نَبّه على هذا التّنبيه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٩٣ ـ (يـا سـارِقَ الـلّـيـلـةِ أهـلَ الـدّارْ)[٢]

[ص ٢٠٣ س ١٤]

استشهد به على أَنَّ الظّرف إذا تُوسّع فيه تَجوزُ حينئذ إضافتُه على طريق الفاعليّة.

واستشهد به سيبويه على هذا الحُكْم، وتابعَهُ الرّضيّ. قال البغداديّ: على أنَّهُ قد يتوسّع في الظّروف المتصرّفة، فيضاف إليها المصْدرُ، والصّفةُ المشتَقّة منه، فإن «اللّيل» ظرف متصرّف، وقد أُضيف إليه: «سارق» وهو وصفٌ، وقد أطال في الكلام على هذا

(١) الرجز لأحيحة بن الجلاّح في المقاصد النحوية ٤/ ٣٦، وبلا نسبة في كتاب الجيم ٢/ ١.

(٢) الرجز بلا نسبة في الخزانة ٣/ ١٠٨، ٤/ ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٦/ ٣٥٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٥٥، وشرح المفصل ٢/ ٤٥، والكتاب ١/ ١٧٥، ١٧٧، ١٩٣، والمحتسب ٢/ ٢٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٠.

البيت، وصوب أنَّ: «اللَّيلةَ» هو المفعولُ الأوّل، و«أهل الدّار» بدل منها، فيقتضي أن يكونَ منصوبًا بسارق آخر، لأنّ البَدل على نِيّة تَكرار العامل، والمفعول الثّاني حُذِف لإرادة التّصميم ونحوه.

ولم أعثُر على قائل هذا الشّاهد.

* * *

٧٩٤ ـ (صِيـدَ عـلـيـه الـلّـيـلُ والـنّـهـارُ)(١)

[ص ٢٠٣ س ١٧]

[١٧٣] استشهد به على أنّ الظّرف إذا توسّع فيه يُسْند إليه.

ولم أَعْثُر على تتمّته ولا قائله.

* * *

٧٩٥ ـ هَلْ تَـرْجِـعَـنَّ لـيـالٍ قـد مَـضَـيْـنَ لـنـا (والعيشُ مُنقَلِبٌ إذْ ذاك أَفنانَا)(٢)

[ص ٢٠٥ س ١٠]

استشهد به على أنَّ الجملة المضاف إليها: «إذْ» قد يُحذف شَرْطُها، فيظنّ مَن لا خبرة له أنّها أضيفت إلى المفرد، ثم قال: والتّقدير: إذ ذاك كذلك. ولم أعثُر على قائله.

* * *

٧٩٦ ـ فـاسْـتَـقْـدِرِ الـلّـهَ خَـيْـرًا وارْضَـيَـنَّ بِـهِ (فَبَيْنَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَياسيرُ)(٣)

[ص ٢٠٥ س ٢٦]

---

(١) لم يرد الرجز في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ٢٩٥، وحاشية يس ٢/ ٣٩، ورصف المباني ٣٥٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٧، واللمع ٢٧٥، والمحتسب ١/ ١٢٩، ومغني اللبيب ١/ ٨٤، ونوادر أبي زيد ١٨٤، وفي الأغاني ١٠/ ٢٨٩ بيت لابن المعتز كهذا البيت، ورواية عجزه: (والدار جامعة أزمانَ أزمانا).

(٣) البيت من البسيط، وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد في شرح شواهد المغني ١/ ٢٤٤، واللسان (دهر)، ولحريث بن جبلة في المعمرون والوصايا ٥٢، وعيون الأخبار ٢/ ٣٠٥، ولجبلة بن الحريث في الحماسة البصرية ٢/ ٦٤، ولحريث أو لعثير أو لأبي عيينة المهلبي في التاج (دهر)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٢٩٤، والخزانة ٧/ ٦٠، ورصف المباني ٣٣٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٥، وشرح شذور الذهب ١٦٤، والكتاب ٣/ ٥٢٨، واللسان والتاج وأساس البلاغة (قدر)، ومغني اللبيب ١/ ٨٣، وانظر استقصاء التخريج في السمط ٨٨٠، والحماسة البصرية ٢/ ٦٤.

استشهد به على أنَّ: «إذْ» الواقعة بعد: «بَيْن» و«بَيْنا» للمفاجأة.

وفي الدّمامِينيّ: وهل هي ظَرْفُ زمان أو ظرفُ مكان، أو حرفُ مفاجأة، أو حرفٌ زائدٌ؟ أقوال: فإذا قلت: بيْنا أو بينما أنا قائم إذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادة: «إذْ» يكون الفعلُ الواقعُ بعدها هو العاملَ في: «بيْنا» أو «بينما» كما يكون ذلك إذا كانت إذْ غير موجودة وهو واضح.

وعلى القول بأنّها حرْفُ مفاجأة أو ظرفٌ لا يمكن أن يَعْمل ما بعدها فيما قَبْلَها، لكن إذا قلنا بأنّها حرفٌ للمفاجأة، فالعامل في «بَيْنا» و«بَيْنما» فعل محذوف يفسّره ما بعد «إذْ».

ولهذا البيت حكايةٌ عجيبةٌ(١)، وهي أنَّ عُبَيْدَ بنَ شَرْيَةَ الجُرهميّ كان من المعمّرين، يقال: إنه عاش ثلاثمائة سنة، وأدرك الإسلام، دخل يومًا على معاوية، فقال: حَدِّثْني بأعجب ما رأيت، قال: مَررْتُ ذات يوم بقوم يَدْفنون ميتًا لهم، فلما انتهيت إليهم اغرورقت عيناي بالدّموع، فتمثلت بقول الشاعر:

يا قلْبُ إنّك من أسماءَ مغرورُ ... فاذْكر وهل يَنْفَعنْك اليومَ تذكيرُ
قد بُحْتَ بالحبِّ ما تُخْفيه من أحدٍ ... حتى جَرت بِكَ أطلاقًا مَحاضِيرُ
تبغي أُمورًا فما تدري أَعاجِلُها ... أدنى لِرُشدِكَ أم ما فيه تأخيرُ
فاسْتَقْدِر الله خيرًا وارْضَيَنّ به ... فبينما العُسْرُ إذْ دارت مَياسيرُ
وبينما المرْءُ من الأحياء مُغْتَبِطٌ ... إذْ صار في الرّمس تَعْفوه الأَعاصِيرُ(٢)
يبكي الغريبُ عليه ليس يعرفُهُ ... وذو قرابتِه في الحيّ مسرورُ
حتى كأنْ لم يَكُن إلاّ تذكّره ... والدّهر أيّةَ ما حالٍ دهاريرُ

فقال لي رجل: أتعرِف مَنْ يقول هذا البيت؟ قلت: لا، قال: إنّ قائله هو الذي دفنّاه السّاعة، وأنت الغريبُ تَبْكي عليه لسْتَ تَعرِفهُ. وهذا الذّي خرج من قَبْره أمسُّ النّاس رَحِمًا به وأسّرهم بموته، فقال له معاوية: لقد رأيتُ عَجبًا، فَمَن الميّت؟ قال: عِثْيَر بن لبيد العذريّ، وقيل: اسمه، حُرَيْث بن جَبَلَة.

* * *

(١) انظر هذه الحكاية مع الأبيات في «المعمرون والوصايا» ٥٢، وعيون الأخبار ٢/٣٠٥، ومعاهد التنصيص ٧٣.

(٢) في الأصل: «هو» مكان «صار»، والتصويب من مصادر القصيدة.

٧٩٧ ـ (بَينا كذلك والأَعداءُ وِجْهَتُها إذْ رَاعَها لِحَفيفٍ خَلْفَها فَزَعُ)(١)
[ص ٢٠٥ س ٢٧]

الشّاهد فيه كالذي قبله.

«الوجهة»: المقصد. و«الحفيف»: الصّوت.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٧٩٨ ـ واسْتَغْنِ ما أَغْناكَ رَبُّكَ بالغِنَى (وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ)(٢)
[ص ٢٠٦ س ٢٦]

استشهد به على أنّ «إذا» لا تَجْزِم إلاّ في الشّعر، وذلك معنى قول ابن مالك في الكافية:

وجَوَّز الجزْمَ بها في الشِّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَها مَنْ يَدْرِي

و«ما» في قوله: «ما أَغْناك» مصدريّة ظرفيّة.

والخصاصة: الحاجة والشّدة. والبيت لعبد قيس بن خفاف [١٧٤].

* * *

٧٩٩ ـ (والنَّفسُ راغِبَةٌ إذا رَغَّبْتَها وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ)(٣)
[ص ٢٠٦ س ٣٣]

استشهد به على اجتماع الفعلين، أي الماضي والمضارع في البيت يعني أنّ إذا تُضاف إليهما معًا.

والبيت من قصيدة أبي ذُؤَيب الهُذَلِيّ المشهورة.

* * *

(١) البيت من البسيط، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى. الأعداد: جمع عِدّ، وهو الماء الدائم مثل ماء العين.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في شرح اختيارات المفضل ١٥٥٨، وشرح شواهد المغني ٢٧١، واللسان (كرب)، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠٣، ولحارثة بن بدر الغداني في امالي المرتضى ١/ ٣٨٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٥، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٤، ومغني اللبيب ١/ ٩٣.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٧، وشرح اختيارات المفضل ١٦٩٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٢، ومغني اللبيب ١/ ٩٣.

٨٠٠ - (إذا باهِليّ تحتَه حَنظَليّةٌ) له ولَدٌ منها فذاكَ المُذَرَّعُ[1]

[ص ٢٠٧ س٢]

استشهد به على تَجْويز الأخفش إضافة: «إذا» إلى جملة اسمية، أعني مركّبةً من مبتدأ وخبر مفرد من غير تقدير فعل.

وفي التّوضيح وشرحه: وأمّا قوله: «إذا باهِليّ» الخ مما ليس بعد المرفوع فعلٌ يصلحُ للتّفسير فعلى إضمار «كان» و«باهليّ» مرفوعٌ بها، والجملة بعدها خَبَرُها، والتّقدير: إذا كان باهليٌّ تحته حَنظَلِية. وقيل: حَنظَلِية فاعل باستَقَرَّ محذوفًا، و«باهليّ» فاعل بمحذوف يفسّره العامل في حَنظليَة.

ورُدّ بأنّ فيه حذف المفسّر ومفسِّره جَميعًا، ويُسَهِّله أنَّ الظرفَ يَدُلّ على المفسّر، فكأنّه لم يحذف.

و«الباهليّ» منسوب إلى باهلة قبيلةٌ من قَيْس عيلان بالعين المهملة. والحَنظَلِية منسوبةٌ إلى حَنظلة، وهي أكرم قبيلةٍ من تميم. والمُدرّع: الذي يُكْسَى الدِّرع بالدال المهملة.

يعني إذا وُلِد للرّجل الباهِليّ من امرأة حَنظَلِيّة فذلك الولد النّجيب الشّجاع الذي يتأهل لِلُبْس الدّرع لشرف أبويه.

وقال الدّمامينيّ: والظّاهر أنه المُذَرّع بالذال المعجمة، وهو الذي أُمّه أشرفُ من أبيه، وقد اشتهر أنَّ حَنظلة أشرفُ من باهلة .اهـ.

وقوله: «لشرف أبويه» لا يستقيم، لأنَ باهلة موصوفون بالضّعة.

وكذلك قوله: «أشرفُ من أبيه»، لأن أفعال التّفضيل لا بُدَّ فيه من المشاركة. وأمر باهلة معروف.

والبيت للفرزدق.

* * *

٨٠١ - (حتّى إذا أَسلَكوهُمْ في قُتائدةٍ) شَلاً كما تَطرد الجَمّالةُ الشُّردا[2]

[ص ٢٠٧ س ١٩]

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٤١٦، وشرح التصريح ٢/٤٠، وشرح شواهد المغني ٢٧٠، والمقاصد النحوية ٣/٤١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٢٧، والجنى الداني ٣٦٨، وشرح الأشموني ٢/٣١٦، واللسان (ذرع)، ومغني اللبيب ١/٩٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في الأزهية ٢٠٣، ٢٥٠، والإنصاف ٢/٤٦١، =

استشهد به على قَوْل أبي عُبَيْدة: إنّ «إذا» قد تُزاد. قال في الأصل: وتأوَّله ابن جنّي على حَذف جواب «إذا»... وعلى هذا التّأويل استشهد به الرّضيّ.

قال البغداديّ: على أنّ جوابَ «إذا» عند الشّارح المحقّق محذوف لتفخيم الأمر، والتّقدير: بَلَغوا أمَلَهم، وأَدْركوا ما أَحبّوا، ونحو ذلك، ثم نقل أقوالاً أَحْسَنُها: وذَهب جماعةٌ إلى أن «شَلاًّ» أثر الجواب، إذ التّقدير: شَلُّوهم شَلاًّ، وعزا ما فيه من التّأويلات.

ثم قال: وإنّما «شَلاًّ» حالٌ من «الواو»، أي شالّين، أَوْ مِن «هُم» أي مَشْلُولِين. والأقيس الأول لقوله: «كما تطردُ الجمّالة» وهم الطّاردون، وإذا كان حالاً من ضمير المفعول وجب أن يقول: كما تُطْرد الجمالُ الشُّرد، وهو مع ذلك جائزٌ، لأن العرب قد تُوقِع التّشبيه على شيء والمراد غيره.

والكاف في «كما» في موضع الصّفة لـ«شلاًّ» و«ما» مصدريّة و«الشُّرُدُ» بضمّتين: جمع شَرود، وهي من الإبل التي تفرّ من الشّيء إذا رَأَتْهُ، فإذا طُرِدَت كان أشدّ لفرارها.

وقوله: «حتى إذا سلكوهم»، أي: حتّى إذا أَدْخَلُوهم و«قُتائدة» بضم القاف بعدها مثنّاة فوقية، وبعد الألف همزة بعدها دال مهملة: اسم ثَنِيَّة.

والضّمير في: «سَلكوهم» لبني ظَفَر الموقوع بهم، وكانوا غزوا هُذيلاً على أقدامهم، وعندهم حمار يحملون عليه زَادَهم وشرابَهُم، فلما دَنَوْا منهم ارتقبوا الفُرْصة ليغزوهم، فعملوا بهم فقتلوا أكثرهم.

والبيت من قصيدة لعبد مناف بن رِبْع شاعر جاهليّ من هذيل، يَذْكر وَقْعَتَهم المشار إليها يوم أنف المشهور.

* * *

٨٠٢ ـ (أَإلَــى الآن لا يَــبِــيــنُ ارْعِــواءُ لك بَعْدَ المَشِيبِ عَنْ ذا التَّصابي)[١]

[ص ٢٠٧ س ٢٧]

= وجمهرة اللغة ٨٥٤، والخزانة ٧/ ٣٩، ٤١، ٤٦، ٧١، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٣١، واللسان (شرد، قتد، سلك، إذا)، ومراتب النحويين ٨٥، ولعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ١٧٩، واللسان (حمر)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٤٣٤، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٥، وأمالي المرتضى ١/ ٣، وجمهرة اللغة ٣٩٠، ٤٩١، والصاحبي ١٣٩.

(١) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٢٣ (طبعة دار صادر)، وبلا نسبة في شفاء العليل ٤٧٥.

استشهد به على إضافة «الآن» إلى جملة صَدْرها ماضٍ.

وفي شَرح التّسهيل لأبي حيّان: ومن وقُوع الآن [١٧٥] غير ظَرف قول الشّاعر: «أإلى الآن لا يَبينُ» الخ، فبينهما فَرْقٌ لا يخفى عليك، فإنّ معنى الإضافة هنا لا يتبادر.

ولم أعْثُر على قائله.

* * *

٨٠٣ ـ (كأنّهما مِلآنِ لم يَتَغيّرا) وقد مرّ للدّاريْنِ من بعدنا عَصرُ(١)

[ص ٢٠٨ س ١١]

استشهد به على قَوْل مَن قال: إنّ فتحة: «الآن» إعراب على الظّرفية بدليل جرّها في البيت.

واستشهد به أبو حيّان على هذا المعنى، ثم نَقل تضعيفه عن ابن مالك، وهو في الأصل فارجع إليه.

والبيت لأبي صخر الهُذليّ وقبله:

لِليلى بذاتِ البَيْن دارٌ عَرَفْتُها وأُخرى بذات الجَيْشِ آياتها سَطْرُ

ذات البين، وذات الجَيْشِ: مَوْضِعان معروفان.

* * *

٨٠٤ ـ (اليَومَ أعلمُ ما يَجيءُ به ومَضى بِفَضْل قَضائِه أَمسِ)(٢)

[ص ٢٠٩ س ١]

استشهد به على أنّ سيبويه ذكر أن الحجازيّين يَبْنون: أَمْسِ على الكسر في الأحوال الثلاثة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٩، والمنصف ١/ ٢٢٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، والخصائص ١/ ٣١٠، ورصف المباني ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٩، ٤٤٠، وشرح شذور الذهب ١٦٥، وشرح المفصل ٨/ ٣٥، واللسان (أين)، وسيعاد برقم ١٧٨٧.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأسقف نجران في الحيوان ٣/ ٨٨، والسمط ٤٨٦، والحماسة البصرية ٢/ ٤٠٧، واللسان (أمس)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٣، وله أو لتبع بن الأقرن في شرح التصريح ٢/ ٢٢٦، ولبعض ملوك اليمن في الصناعتين ٢٠١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣٤، وشرح شذور الذهب ١٢٦، ١٢٧، وشرح قطر الندى ١٥، ومراتب النحويين ١٠٣.

وفي التّوضيح وشرحه: والحجازيّون يَبْنون: «أَمْسِ» على الكسر مُطلقًا على تقديره متضمّنًا معنى اللاّم المعرّفة.

قاله أسقف نَجران، أو تُبّع بن الأقرن، وأنشد أبياتًا من الرّجز فيها البيت الشاهد.

قال المصرّح: فـ«أمس» فاعل: «مضَى»، وهو مكسورٌ كما ترى. قال: ولا يُعارِض هذا رفع «أمس» بتضمُّن في البيت السابق لأن إحدى اللّغتين لا تُصادم الأخْرَى.

وقوله: «في البيت السّابق»: يعني قوله الآتي: «اغْتصِم بالرجاء» الخ.

* * *

٨٠٥ - (اغْـتَـصِـمْ بِـالـرَّجـاءِ إِنْ عَـنَّ يَـأْسُ وتَـنـاسَ الَّـذي تَـضَـمَّـن أمـسُ)(١)

[ص ٢٠٩ س ٤]

استشهد به على أنّ بني تميم يُعْرِبون «أمس» في حالة الرّفع إعراب ما لا يَنْصرف. وهذا صريحٌ في التّعميم عن بني تميم، وليس كذلك كما صرّح به بعد البيت.

والبيت من شواهد التّوضيح على أنَّ جُمهور بني تميم يخصّ ذلك بحالة الرّفع، وأنشد البيت. قال المصرّح: فرفع: «أمس» على الفاعليّة بتضمّن، ولم ينونه.

و«عنّ» بالنّون من: عنَّ يَعِنّ: إذا عَرَض. وروي: «عزّ» بالزّاي بمعنى: غَلَب. و«تناسَ» أمْرٌ من التّناسِي، وهو أَنْ يَرى من نفسه أنه نَسِيَه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٨٠٦ - (إنّـي رَأَيْـتُ عَـجَـبًـا مُـذْ أَمـسـا) عَـجائِزًا مِـثْـلَ الـسَّـعالِـي خَـمْـسـا(٢)

[ص ٢٠٩ س ٦]

استشهد به على أنَّ بعض تميم يَبْنِي «أَمْسِ» على الفتح في حالتي النّصب والجرّ.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣٣، وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ٣٢، وأوضح المسالك ٤/ ١٣٢، وجمهرة اللغة٨٤١، ٨٦٣، والخزانة ٧/ ١٦٧، ١٦٨، وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧ (٣/ ١٦٧)، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٦، وشرح شذور الذهب ١٢٨، وشرح قطر الندى ١٦، وشرح المفصل ٤/ ١٠٦، ١٠٧، والكتاب ٣/ ٢٨٥، واللسان (أمس)، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٧، ونوادر أبي زيد ٥٧.

وفي التوضيح وشرحه: الخامس من المعدول إذا كان مُرادًا به اليوم الذي يليه يومُك، ولم يُضَف، ولم يُقرَن بالألف واللام، ولم يُصَغَّر ولم يُكَسَّر، ولم يَقَع ظرفًا، فإنّ بعضَ بني تميم يمنع صرفه مُطلقًا لأنّهُ معدولٌ عن «الأمس» المعرّف بـ«أل»، فيقولون: مَضى أمسُ بالرّفع بلا تنوينٍ، وشاهدتُ أَمْسَ، وما رأيت زيدًا مُذ أَمْسَ بالفتح فيهما كقوله:

لـقـد رأيـتُ عـجَـبًـا مُـذْ أمـسـا

الــخ.

فـ«أمسا» مجرورة بالفتحة، والألف فيه للإطلاق، وليست فتحتُه فتحة بناء، خلافًا للزّجّاجي، ووهّمه الموضّح في ذلك في شرح القطر والشّذور.

وزعم بعضهم أنَّ «أمس» هنا فعل ماضٍ، وفاعله مستتر فيه عائدٌ على المصدر المفهوم منه، أي مُذْ أمسى هو أي المَساء. وفيه بُعْدٌ. وهذا الإطلاق للقليل من بني تميم. وتقدّم ما للجمهور في «أمس».

والبيت من أبيات سمعها أبو زيد من العرب.

* * *

٨٠٧ ـ (وإنّي وَقَفْتُ اليَومَ والأَمْسِ قَبْلَهُ ... بِبابِكَ حَتَّى كادَتِ الشَّمْسُ تَغرُبُ)(١)

[ص ٢٠٩ س ١٢]

استشهد به على أَنَّ من العرب مَن يَبْني: «أمس» على الكسر مع «أل». ونَقَل في الأصل ما قيل في هذه [١٧٦] الكسرة من التّأويل فارجع إليه. ولم أعثر على قائله.

* * *

٨٠٨ ـ (مَـرَّتْ بِـنـا أَوَّلَ مِـنْ أُمُـوسِ ... بِـهِ تَـمِـيـسُ مَـيْـسَـةَ الـعَـرُوسِ)(٢)

[ص ٢٠٩ س ٢٥]

استشهد به على أنّ: «أمس» يُعْرب إذا جمع، فـ«أموس» جمع كَثْرة لـ«أمس». ولم أعثر على قائله.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ٩، والأغاني ٩/ ٤٥، واللسان (أمس، أين)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٠٤، والإنصاف ٣٢٠، والخصائص ١/ ٣٩٤، ٣/ ٥٧، وشرح شذور الذهب ١٣١، والصاحبي ١٤٣، واللسان (لوم)، والمحتسب ٢/ ١٩٠.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح شذور الذهب ١٢٩، واللسان والتاج (أمس)، والمحتسب ٢/ ٢٢٤، والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٥٨.

٨٠٩ ـ ونَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ (فما شَرِبوا بَعْدًا على لَذَّةٍ خَمْرا)[١]

[ص ٢٠٩ س ٢٥]

استشهد به على أنّ: «بعد» ونحوها إذا قُطِعتْ عن الإضافة لَفظًا ونِيّة قَصْدًا للتّنكير تُعْرَب.

* * *

٨١٠ ـ (ولا وَجَدَ العُذْرِيُّ قَبْلٌ جَمِيلُ)[٢]

[ص ٢١٠ س ١]

استشهد به على أَنَّ «قبل» إذا قطعت عن الإضافة وبُنيت على الضّمّ يصحّ تنوينُها مضمومةً كالبيت.

ولم أعثر على قائله ولا تَتِمّته.

* * *

٨١١ ـ ونَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ (فما شَرِبُوا بَعْدٌ على لَذَّةٍ خَمْرا)[٣]

[ص ٢١٠ س ١]

الشّاهد فيه تَنوين «بَعْد» في حال ضَمِّه كما وقع في البيت قبلَهُ.

وتقدّم الكلام عليه آنفًا.

* * *

٨١٢ ـ (أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيْدِ بَعْدَما أفنانُ رَأْسِكَ كالثَّغام المُخْلِسِ)[٤]

[ص ٢١٠ س ٢]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ١٤٦، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٨، والخزانة ٦/ ٥٠١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢، وشرح التصريح ٢/ ٥٠، وشرح شذور الذهب ١٣٧، واللسان (بعد، خفا)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٦.

(٢) صدر البيت: (فما وَجَدَ النهدي وَجْدًا وجدته)، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٤٥.

(٣) تقدم برقم ٨٠٩.

(٤) البيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦١، وأشعار اللصوص ٣٦٣، وإصلاح المنطق ٤٥، والخزانة ١١/ ٢٣٢، ٢٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٢، والكتاب ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩، واللسان (علق، ثغم، فنن)، والتاج (علق، ثغم، فنن، ما)، وشرح المفصل ٨/ ١٣١، ١٣٤، وبلا نسبة في الأضداد ٩٧، ورصف المباني ٣١٤، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٣، ومغني اللبيب ١/ ٣١١، والمقتضب ٢/ ٥٤، والمقرب ١/ ١٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٢.

استشهد به على أنّ: «بَعْد» تضاف لجملةٍ مَا لَمْ تُكَفّ بـ «ما».

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[(١)]: الشّاهد في نصب «أمّ»[(٢)] بقوله: «علاقةً» لأنّها بدل من اللفظ بالفعل[(٣)]، فعملت عملَهُ.

وصف كِبرَه، وأنَّ الشَّيبَ قد شمِلَه، فلا يليق به الصبًا واللهو.

و«أفنان الرأس»: خُصَل شَعْرِه، وأصل الفَنَن: الغُصن. و«الثَّغام»: شَجرٌ إذا يَبِس ابيضّ، ويقال: هو نَبْتٌ له نَوْر أبيض فَشَبَّه بياضَ الشَّيب في سَواد الشَّعْر ببياض النَّوْر في خُضْرة النّبت. و«المُخْلِس»: ما اختلط فيه البياضُ بالسّواد، يقال: أَخْلسَ الشّعْر والنَّبْتُ: إذا كان فيه لونان. والعَلاقة والعَلَق: أن يعلَق الحُبُّ بالقلب، ومنه: «نَظْرَة من ذي عَلَقٍ» أي من ذِي هوًى قد عَلِق قَلْبَهُ.

وأولى «بعدما» الجُمْلَة في قوله: «بعدما أَفنانُ رَأْسِك» و«بَعْد» لا تليها الجُمَل، وجاز ذلك لأنّ «ما» وُصِلت بها لتَتَهيَّأ للجملة بَعْدها كما فعل بـ«قَلّما» و«رُبّما». و«ما» مع الجملة في موضع جرٍّ بإضافتها إليها. والمعنى: بعد شبه رأسك بالثّغام المخلس.

وصغّر الوليد ليدل على سنّ المرأة، لأن صِغَر ولدها لا يكون إلاّ في عصر شبابها، وما يتّصل به من زمانِ ولادتها. هذا كلامُه فتأمَّله.

والبيت للمرار الأسدي.

* * *

٨١٣ ـ (فساغ لِي الشّرابُ وكنتُ قبلاً) أَكادُ أَغَصّ بالماء الفُراتِ[(٤)]

[ص ٢١٠ س ١٠]

استشهد به على تنكير «قَبْل» وإعرابها حِينَئذٍ...

واستشهد به في التّوضيح على هذه المسألة.

قال في التّصريح: ينصب: «قبلاً» على الظّرفيّة والرّواية المشهورة: «بالماء الحميم». وقيل: الحميم: البارد فهو من الأضداد.

---

(١) شرح الأعلم ١/ ٦٠، ٢٨٣. (٢) في الأصل: «الأم».

(٣) في الأصل: «لفظ تعلق» مكان «اللفظ بالفعل»، والتصويب من الخزانة.

(٤) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق في الخزانة ١/ ٤٢٦، ٤٢٩، ولعبد الله بن يعرب في المقاصد النحوية ٣/ ٤٣٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٦ وتذكرة النحاة ٥٢٧، والخزانة ٦/ ٥٠٥، ٥١٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢، وشرح التصريح ٢/ ٥٠، وشرح ابن عقيل ٣٩٧، وشرح قطر الندى ٢١، وشرح المفصل ٤/ ٨٨، واللسان والتاج (حمم). ويروى «الحميم» مكان «الفرات».

والبيت لعبد الله بن يعرب، وكان له ثَأْرٌ فأدركه [١٧٧].

* * *

٨١٤ ـ (ومِن قبلِ نادَى كُلُّ مَولى قَرابةٍ) فما عَطَفتْ مَولًى عليه العواطِفُ(١)

[ص ٢١٠ س ١١]

استشهد به على كَسْر لام: «قَبْل» قال كذا رُواة الثقات بكسر اللاّم. وهو من شواهد التّوضيح على ما في الأصل. قال المصرّح: بخفض: «قبل» بلا تنوين على نِيّة لفظ المضاف إليه. وقال العينيّ: تقديره: من قبل ذلك ونحوه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٨١٥ ـ (أَمامَ وخَلْفَ المرءِ من لُطْفِ رَبِّه كَوالِىءُ تَزوى عنه ما كان يَحْذَرُ)(٢)

[ص ٢١٠ س ١٤]

استشهد به على أَنّ: «أَمامَ» ونحوها تُنصب إذا ظهر المحذوف.

كوالِىءُ: جَمْع كالِىء بمعنى حافظ. وتَزْوى: تُنحّى.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٨١٦ ـ إذا أنا لم أُومنْ عليكِ ولم يَكُن (لِقاؤكِ إلاّ من وَراءُ وراءُ)(٣)

[ص ٢١٠ س ١٦]

قال قبل إيراد البيت: وحكى الكسائي: «أَفَوْقَ تنامُ أم أَسْفَلَ»، بالنصب على تقدير: أَفوقَ هذا أم أَسْفَلَه.

وفي التّوضيح: وحكى أبو عليّ: «ابدأ بذا مِن أَوَّلُ» بالضم، على نِيّة معنى المضاف إليه، وبالخفض على نِيّة لفظه، وبالفتح على نية تركهما.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢ (٢/ ٢٦٩)، وشرح التصريح ٢/ ٥٠، وشرح قطر الندى ٢٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعُتَيّ بن مالك في اللسان (ورى)، والكامل ٨٥، وبلا نسبة في الخزانة ٦/ ٥٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٥٢، وشرح شذور الذهب ١٣٤، وشرح المفصل ٤/ ٨٧، واللسان (بعد)، ومعاني الفراء ٢/ ٣٢٠.

ومنعه من الصّرف للوزن والوصف، قال المصرّح: لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق.

واستفيد من حكاية أبي عليّ أنّ: «أوّل» له استعمالان:

أحدهما: أن يكُونَ اسمًا كـ«قبل». والثّاني: أن يكونَ صِفةً كالأسْبق.

وأنشد البيت على هذا ولم أعثُر على قائله.

* * *

٨١٧ ـ لَعَنَ الإلَـٰهُ تَعِلَّةَ بنَ مُسافِرٍ (لَعنًا يُشَنُّ عليه من قُدَّامُ)[(١)]
[ص ٢١٠ س ١٦]

استشهد به على ما في البيت قَبْلَه على ما يَقْتَضِيه السياق.

وفي التّوضيح وشرحه: تقول: جاء القومُ وأخوكَ خَلْفُ أو أَمامُ بالضّم فيهما، تريد: خَلْفَهم أو أَمَامَهُمْ، ولكنَّكَ حَذَفْت المضاف إليهما ونَوَيْت معناه، وبَنَيْتَهما على الضّمّ. قال رجل من بني تميم: «لَعَن الإلَـٰهُ» الخ. بالضّم.

والأصل: مِن قُدَّامِه، فَحُذِف المضافُ إليه، ونُوِي معناه، فبناه على الضّمّ.

و«تَعِلّة» بفتح التاء المُثنّاة فوق، وكسر العين المهملة، وتشديد اللاّم: عَلَم رجل، ويُروى: ابنُ مُزاحم. و«يُشَنّ» بضمّ الياء المُثنّاة تحت، وفتح الشّين المعجمة: يُصَبّ.

والبيت لرجلٍ من بني تميم، كما تقدّم.

* * *

٨١٨ ـ ولَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ (وأَتَيتُ نَحْوَ بَني كُلَيبٍ مِنْ عَلُ)[(٢)]
[ص ٢١٠ س ١٦]

الشّاهد فيه كالّذي قبله، على ما تقدّم.

وفي التوضيح وشرحه: وأما «عَلُ» فإنّها توافق: «فَوْق» في إفادة معناها، وهو العُلُو، وفي بنائها على الضمّ إذا كانت معرفةً فيما إذا أريد بها عُلُوٌّ مُعَيّن، كقولك:

---

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني تميم في شرح التصريح ٢/ ٥١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٦٠، وتذكرة النحاة ٢٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٦١، وتذكرة النحاة ٨٥، وشرح التصريح ٣/ ٤٤٧، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ١٣٩، وشرح المفصل ٤/ ٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٧.

أخذت الشّيء الفُلانِيّ من عَلُ، أي من فوق الدار، وكقوله وهو الفرزدق يَهْجو جريرًا: «ولقد سددت» البيت أي من فوقهم. والثَّنِيَّة: طَرِيق العَقَبَة.

* * *

٨١٩ ـ مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معًا (كجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ)(١)

[ص ٢١٠ س ١٧]

استشهد به على إعراب «قَبْل» في حالِ نيّة لَفْظ الإضافة.

وفي التّوضيح وشَرْحه بعد الكلام السّابق: وتُوافِق: «فَوْقَ» أيضًا في إعرابها إذا كانت نكرةً فيما إذا أُريد بها عُلُوّ مجهول، وكقوله: وهو امرؤ القيس الكندي يَصِفُ فَرَسًا، وأنشد البيت.

* * *

٨٢٠ ـ جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنا (لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ)(٢)

[ص ٢١٠ س ٢٠]

[١٧٨] استشهد به علَى ردّ قول مَنْ لحّن الفقهاء في قولهم: «لا غَيْرُ».

وفي الأُشْمونِيّ في باب الإضافة في التّنبيه الثّاني: قالت طائفةٌ كثيرةٌ: لا يجوز الحذف بعد غير: «لَيْس» من ألفاظ الجَحْد، فلا يقال: قبضتُ عَشَرَةً لا غَيْر. وهم مَحْجُوجون، قال في القاموس: وقولهم: «لا غَيْر» لَحْنٌ غير جَيِّد، لأن «لا غَيْر» مسموعٌ في قول الشاعر: «جوابًا» الخ.

وقد احتجّ ابن مالك في باب القسم من شَرْح التّسهيل بهذا البيت، وكأَنَّ قَوْلَهُم مأخوذٌ من قول السّيرافيّ: الحذفُ إنّما يُسْتعمل إذا كانت «غير» بعد «ليس». ولو كان مكان: «لَيْس» غيرها من ألفاظ الجَحْد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع.

ولم أعثُر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٩، واللسان (علا)، وجمهرة اللغة ١٢٦، وكتاب العين ٧/ ١٧٤، وإصلاح المنطق ٢٥، والخزانة ٢/ ٣٩٧، ٣/ ٢٤٢، ٢٤٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٩، وشرح التصريح ٢/ ٥٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥١، والكتاب ٤/ ٢٢٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٩، والتاج (فرر، علا)، وبلا نسبة في اللسان والتاج (حطط)، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٥، ورصف المباني ٣٢٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٣، وشرح شذور الذهب ١٤٠، ومغني اللبيب ١/ ١٥٤، والمقرب ١/ ٢١٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢١، وشرح التصريح ٢/ ٥٠.

٨٢١ ـ (فَأُقْسِم بِاللّهِ الّذي اهتَزَّ عَرْشُهُ على فَوْقِ سَبْعٍ) لا أُعَلِّمُهُ بُطْلا[(١)]
[ص ٢١٠ س ٣٠]

استشهد به عَلَى أنّ: «فَوْق» تُجَرّ فإنّها هنا وقعت مجرورةً بـ «عَلَى».

وكلامُ السّيوطيّ الذي استشهد عليه بالبيت هو لَفْظُ أبي حيّان، وقد نسبه إليه.

والبيت لأبي صَخْر الهُذَليّ.

* * *

٨٢٢ ـ كَلّفوني الّذي أُطِيقُ فإنّي (لَسْتُ رَهْنًا بِفَوْقِ ما أَسْتَطِيع)[(٢)]
[ص ٢١٠ س ٣١]

استشهد به على ما في البيت قَبْلَهُ.

يقول: كَلِّفوني ما أُطِيق، فإنّي لَسْت رَهْنًا بما فَوْقَ طاقتي.

ولم أعثُر على قائله.

* * *

٨٢٣ ـ (فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْن تَحْسِب أَنَّهُ مَوْلى المخافَةِ خَلْفُها وأَمَامُها)[(٣)]
[ص ٢١٠ س ٣٣]

استشهد به على تَصَرّف: «خَلْف» و«أَمَام»، فَخَلْفُها وأَمَامُها بدلٌ من كِلا الفَرْجَين.

ومعنى مَوْلى المخافة: أنّه أَحَقُّ بالمخافة من غَيْره.

والضّمير في غَدَت لِلْوَحْشِيّة المسبوعة[(٤)] التي تَقدَّم ذِكرها بأبيات قبل الشّاهد.

والبيت من معلّقة لبيد بن ربيعة.

* * *

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٩.

(٢) البيت من الخفيف، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣١١، وإصلاح المنطق ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٠، وشرح المفصل ٢/١٢٩، والكتاب ١/٤٠٧، واللسان (أمم، كلا، ولي)، والمقتضب ٤/٣٤١، وكتاب العين ٨/٤٢٩، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٤٦٣، وشرح شذور الذهب ٢٠٩، واللسان (فرج).

(٤) المسبوعة: التي أكل السبع ولدها.

٨٢٤ ـ (فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبهُ أتانا) مُعلّق وَفْضَةٍ وزِنادَ رَاعِ[(١)]
[ص ٢١١ س ٢١]

استشهد به على أنَّ «بَيْن» إذا لَحِقَتْها «الألف» أو «ما» لَزِمَتْ إضافَتُها إلى الجُمَل سواء كانت اسميّةً كالمثال في البيت.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان. وقال سيبويه: بَيْنا أنا كذا فهذا لما يُوافِقُه، ويَهْجُم عليه.

ومثال تَرْكِها بعد: «بَيْنا» قولُ الشّاعر: وأنشد البيت.

الوَفْضَة: خَرِيطة الرّاعي لزَادته وأَداتِه.

ولم أعثُر على قائله.

* * *

٨٢٥ ـ فاسْتَقْدِرِ اللّهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ (فَبَيْنَما العُسْرُ إذْ دارَتْ مَياسِيرُ)[(٢)]
[ص ٢١١ س ٢١]

استشهد به على ما في البيت قَبْله، واستشهد به أبو حيّان مُتّصِلاً بكلامه السّابق على إظهار «إذْ» بَعْد «بينما».

والبيت لعثير أو حريث، وتقدم الكلام عليه في صحيفة ١٧٣.

* * *

٨٢٦ ـ (فَبَيْنا نَسُوسُ النّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنا) إذا نَحْنُ فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ[(٣)]
[ص ٢١١ س ٢٢]

استشهد به على إضافة «بَيْنا» إلى الجملة الفعليّة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لنصيب في ديوانه ١٠٤، ولرجل من قيس عيلان في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٨، والكتاب ١/ ١٧١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٦، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٢، والجنى الداني ١٧٦، والخزانة ٧/ ٧٤، ورصف المباني ١١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣، ٢/ ٧١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٥، وشرح المفصل ٤/ ٩٧، ٦/ ١١، والصاحبي ١٤٧، واللسان والتاج (بين)، والمحتسب ٢/ ٧٨، ومغني اللبيب ١/ ٣٧٦.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٧٩٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحرقة بنت النعمان في الجنى الداني ٣٧٦، والخزانة ٧/ ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٧٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣، واللسان والتاج (سوق، نصف، بين)، والمؤتلف والمختلف ١٠٣، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣١١، ٣٧١، واللسان والتاج (إذا)، وأساس البلاغة (نصف).

واستشهد به أبو حيّان على ما في البيت قَبْله عند قول التّسهيل: وتَرْكُها بعد: «بينا» و«بينما» أَقْيَسُ من ذِكْرها وكلاهما عَرَبيّ.

قال أبو حيّان: وقوله: «وكلاهما عربيّ» يعني أن لا تأْتِيَ بـ«إذْ» وأَنْ تأتِيَ بها. وكان الأصمعيّ يُؤْثِر تَرْكَها على ذِكْرِها.

وعن أبي عمرو: لا تُجاب بـ«إذْ». وقال أبو عليّ: الظّاهر أنه لا يجوز، لأن العامل في: «بينما» و«بينا» ما بعد، «إذْ» وهو مضافٌ، والمضاف لا يعمل فيما قبل المضاف إليه، ثم أجاز أبو عليّ إضمار عامل يدلّ عليه المضاف.

والبيت لحرقة بنت النّعمان بن المنذر تذكر فيه ما وقع فيهم [١٧٩] من تغير الأحوال. وبعد البيت:

فأُفٍّ لِدُنْيَا لا يدومُ نَعِيمُها ... تقلّب تاراتٍ بنا وتصرّفُ

تقول: بَيْنا نَسْتَخْدِمِ النّاسَ، ونُدَبِّر أُمورَهم، وطاعَتُنا واجبةٌ عليهم، وأحكامُنا نافِذَةٌ فيهم، تقلّبت الأمُور، واتّضعت الأَحوال، وصِرْنا سُوقةً. ونَسُوس النّاس: نُدَبِّر أُمُورَهم.

* * *

٨٢٧ ـ (بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ وَرَوْغِهِ) ... يَوْمًا أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ(١)

[ص ٢١١ س ٣١]

استشهد به على إضافة: «بَيْنا» إلى المصْدَر. ونَقَل في الأَصْل الخِلاف في إضافة: «بَيْنما» إليه.

والبيت من شواهد الرّضيّ. قال البغداديّ: على أَنّه يجوز إضافة «بينا» دون: «بينما» إلى المصدر كما في البيت. والأعرف الرّفْعُ على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي تَعَنُّقِهِ حاصِلٌ...

أقول: الأَوْلَى أن يَقولَ: حاصلان، لأنَّ قَوْلَهُ: «ورَوْغِه» معطوفٌ على: «تَعَنُّقِهِ».

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٧، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٨، والخزانة ٥/ ٢٥٨، ٧/ ٧١، ٧٣، ٧٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥، ٢/ ٧١٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٣، ٢/ ٧٩، وشرح المفصل ٤/ ٣٤، واللسان (بين)، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٢٢، ورصف المباني ١١، وشرح المفصل ٤/ ٩٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٧٠، وشرح الرضي ٣/ ٢٠٠.

وقوله: يجوز إضافة: «بَيْنما» إلى المَصْدر، يعني إلى الأسماء المفردة إذا كان فيها معنى الفعل حَمْلاً على معنى: حين، كقولك: بَيْنا قِيامُ زيد أَقْبَل عمروٌ، أي حين قيام هذا أَقبل ذَاك، فإن وقَعَ بَعْدها اسمُ جَوهر لم يقع إلا رَفْعًا نحو: بَيْنا زيدٍ في الدار أقبل عمروٌ؛ لأنّها ظرف زمان، فلا تضاف إلى جُثّة كما لا تكون خَبَرًا عنها.

والضّمير في: «تَعَنُّقِهِ» راجعٌ للمستشعر في بيت قبل الشاهد بستة أبيات وهو:

والـدّهـرُ لا يَـبْـقـى عـلـى حَـدَثـانِـه مُسْتَشْعِرٍ حَلَق الحدِيد مُقَنَّعُ

أي لا يَبْقَى على حَدثانه فارسٌ مستشعرٌ أي لابسٌ.

وحَلَق جمع حَلْقَة. والبيت من قصيدة لأبي ذُؤيب الهذليّ يَرْثي بنيه، وكانوا خَمْسَةً فأَصَابَهم الطّاعون في سَنَة واحدة بمصر.

* * *

٨٢٨ ـ (فَبَيْنا الفتى في ظِلّ نَعماءَ غَضَّةٍ تُـبـاكِـرُهُ أَفـيـاؤُهـا وتُـراوِحُ

إلى أن رَمَـتْـهُ الـحـادِثَـاتُ بِـنَـكْـبَـةٍ يَضِيقُ بها منه الرِّحابُ الفسائِحُ)[1]

[ص ٢١٢ س ٣، ٤]

استشهد بالبيتين على أنهُ قد يُحذف خبر المبتدأ بعد: «بَيْنا» و«بينما» لدلالة المعنى، كما يُحْذف الجواب لذلك، يعني لدلالة معنى الشّرط عليه.

«الغَضّة»: الحديقة المخضرة في الأصل، فاستعارها للنّعمة، و«تُباكِرُه»: من البُكُور. و«أفياؤها»: جمع فَيْء، وأصْلُه الظّل بعد الزّوال، فاستعمله هنا لمطلق الظّلّ.

والبيتان لمصاد بن مذعور.

* * *

٨٢٩ ـ (بَـيْـنـا كـذَاكَ رأَيـتَـنِـي مُـتَـعـصِّـبًا) بـالـخَـزّ فـوْقَ جُـلالَـةٍ سِـردَاحِ[2]

[ص ٢١٢ س ٥]

استشهد به على أن: «بين» قد تليت بكاف التشبيه.

وفي شرح التسهيل لأبي حيّان بعد الاستشهاد بالبيت على تقدير: «أنا»، ونُسِب هذا البيت للشّمّاخ، وليس بصحيح كما سأبيّنه.

---

(١) البيتان من الطويل، ولم يردا في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الكامل، وهو لابن ميادة في ديوانه ٩٩، والحماسة البصرية ٢/ ١١٠، وكتاب الجيم ٢/ ٨٧، وبلا نسبة في الخزانة ٧/ ٧٣.

وفي خزانة الأدب: وقال أبو عليّ في إيضاح الشّعر: أنشد ثعلب أحمد بن يحيىٰ قول الشّاعر، وأنشد البيت، قال: أضاف: «بَيْنا» إلى الكاف كما يضاف إلى المَصْدر في قوله:

بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكماةَ ورَوْغِهِ

وكما أضيفت: «مثل» إليها في قوله:

فصيِّروا مِثْلَ كعصفٍ مأكول(1)

ولا يكون الكافُ حَرْفًا لأنّ الاسم لا يضاف إلى الحرف، وينبغي أن يُجْعل الكاف بمنزلة: «مِثْل» في أنّها تدلّ على أكثر من واحد، كما أنّ «مثل» كذلك اهـ. الغَرض منه.

«الخزّ»: الحرير. و«الجُلالة»: النّاقة العظيمة. و«السّرداح» بالكسر: النّاقة الطويلة، وقيل فيها غير ذلك.

والبيت من جملة أبيات لابن ميّادة الرماح بن أبرد. [١٨٠].

* * *

٨٣٠ ـ (بِهِ نَحْمِي حَقِيقَتنا جميعًا وبعْضُ القوم يَسْقُط بَيْنَ بَيْنا)(2)
[ص ٢١٢ س ٨]

استشهد به على أنّ: «بَيْن» تُركَّب، فَتُبْنى كخمْسَة عَشَر، والتّقدير عنده: بَيْن هؤلاء. وقدّره بعضهُم بين الجيّد والرّديء. ولم أعثر على قائله.

* * *

٨٣١ ـ وتطعنهم تَحْت الحُبَا بَعْد ضَرْبهم (ببيض المواضي حيثُ لَيِّ العمائم)(3)
[ص ٢١٢ س ٢١]

(١) تقدم الشاهد برقم ٥٨٧.

(٢) البيت بهذه الرواية من الوافر، وهو بدون «به» من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤١، والخزانة ٢/ ٢١٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٨، وشرح المفصل ٤/ ١١٧، واللسان (بين)، واللمع ٢٤٢، والمقاصد النحوية ١/ ٤٩١، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٩٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٦، وسيعاد برقم ١٨١٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني ١/ ٣٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٥، والخزانة ٦/ ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٧/ ٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٩، وشرح المفصل ٤/ ٩٢، ومغني اللبيب ١/ ١٣٢.

استشهد به على نُدور إضافة: «حَيْث» إلى مُفْرد. وبيّن في الأصل أنّ الكسائيّ يقيس إضافة: «حيْثُ» إلى المفرد ولم يختلف أحدٌ في ذلك عن الكسائي.

وروي: «حَيْث» مَوْضِعَ: «تَحْتَ» و«الكُلَى» مَوْضِعَ: «الحُبَا».

و«الحُبا»: جمع حُبْوة بضم الحاء، وهو أن يجمع الرّجل ظَهْره وساقَيه بعمامته، وقد يُحْتَبى بِيَدَيْه.

و«الكُلى» في الرّواية المتقدّمة جَمْع كُلْية. وقوله: «ببيض المواضي» أي بالبيض المواضي. فأضاف الموصوف إلى الصّفة، ويجوز العكس. و«حيث ليّ العمائم»: أي على رؤوسهم.

قال ابن المستوفي: هذا البيت لا يحسن أن يكون مما يُفْتَخر به، لأنّهم إذا ضربوهم مكان ليّ العمائم ولم يموتوا احتاجوا إلى أن يطعنوهم مكان الحُبَا، وعادة الشّجاع أن يأتي بالضّرب بعد الطّعن، فهذا منهم فعل جبان خائف غير متمكّن من قَتْل قرنه. ثم استشهد بأبيات بلعاء بن قيس. نقل هذا عبد القادر البغداديّ عنه، وسلّم له هذا الانتقاد.

ويمكن أن يجاب عن الشّاعر بأنّ طَعْنهم بعد ضَرْبهم من باب الإجهاز على القتيل، كما أنّهم رُبّما مَثّلُوا بالشّخص فجدعوه، وطعن أبو سفيان حمزة في شِدْقه بعد قَتْله.

وقيل: إن هذا البيت لا يعرف قائله.

* * *

٨٣٢ ـ (أَما تَرى حَيثُ سُهَيلٍ طالِعا) نَجْمًا يُضِيءُ كالشِّهاب سَاطِعا[١]

[ص ٢١٢ س ٢٢]

استشهد به على ما في البيت قبله.

والبيتُ من شواهد الرّضِيّ. قال البغداديّ: على أَنّ «حَيْث» مضافة إلى مفرد بِنُدْرة.

«وسهيل» مجرور بإضافة: «حيث» إليه. وفي هذه الصورة يجوز بناء: «حيث» وإعرابها.

(١) الرجز بلا نسبة في الخزانة ٣/٧، وشرح شذور الذهب ١٦٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٠، وشرح المفصل ٤/ ٩٠، وشرح ابن عقيل ٣٨٥، والمفصل ١٦٩، ومغني اللبيب ١/ ١٣٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٤، وعمدة الحفاظ (حيث)، وتهذيب اللغة ٥/ ٢١١، واللسان والتاج (حيث)، وشرح الرضي ٣/ ١٨٣.

وروي برفع: «سهيل» على أنّه مبتدأ محذوف الخبر أي موجود فتكون: «حيث» مبنيّة مضافة إلى الجملة، وهي هنا على تقدير وقت مفعولاً لـ«ترى» لا ظرفًا له.

وقال أبو حيّان في الارتشاف: مذهب البصريّين: أنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد قياسًا على ما سمع من إضافتها إلى المفرد .اهـ.

ولا يخفى أن إعراب هذا الشعر مشكل. والذي أراه: أنّ الرُؤية بصريّة، وأن «حيث» مفعولُ به لـ«ترى» و«سُهيل» مجرورٌ بإضافة حَيْث إليه، و«طالعًا» حال من «سُهَيلِ»، ومجيء الحال من المضاف إليه وإن كان قليلاً فقد ورد كثيرٌ منه في الشّعر قال تأبط شرًا:

سَلَبْتَ سلاحي بائسًا وشَتَمتْنِي فيا خَيْرَ مَسْلوبٍ ويا شَرَّ سالِبِ[1]

فـ«بائسًا» حالٌ من الياء.

وهذا البيت لا يُعْرف قائله.

* * *

٨٣٣ ـ (إذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُما نَفَحَتْ لهُ) أَتاهُ بِرَيَّاها حبِيبٌ يُوَاصِلُه[2]

[ص ٢١٢ س ٢٣]

استشهد به على نُدور حَذف الجُملة التي أُضِيفَت إليها: «حَيْث» وعوّض منها ما...

والبيت من شواهد المغني، قال السّيوطيّ: قاله أبو حيّة النُّميري، بالياء التّحتية، واسمه المشمّر بن الرّبيع بن زرارة شاعر مجيد، أدرك الدولة الأُمويّة والعبّاسيّة.

«الرَّيدة»: بفتح الرّاء وسكون التّحتيّة، وفتح الدّال المهملة: رِيحٌ لينة الهبُوب. ويقال أيضًا: رَادة، و«نَفَحت»: هبّت، ويقال: نَفح الطيِّب: إذا فاح. و«ريّا» بفتح الراء وتشديد التحتيّة: الرّائحة. و«رَيدة» مرفوع بـ«نفحت» مُضمرًا يفسّره الظّاهر، لأنّ: «إذا» لا يليها إلاّ الأفعال.

و«حَيْثُ» مقطوعةٌ عن الإضافة إذ المضاف إليه لا يعمل [١٨١] فيما قبل المضاف فلا يُفَسّر عاملاً فيه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في الأغاني ٢١/ ١٥٢ «دار الكتب المصرية».

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي حية النميري في ديوانه ٧٢، والخزانة ٦/ ٥٥٤، ٥٥٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٠، واللسان (ريد، خلل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٦، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٣٢، والتاج (خلل)، وكتاب العين ٨/ ٦٥.

و«أتاه» جواب: «إذا». ولم أَعثُر على قائله.

* * *

٨٣٤ - (لِلْفتى عَقْلٌ يَعِيشُ به حيث تَهْدِي ساقَهُ قَدَمُهْ)[1]

[ص ٢١٢ س ٢٥]

استشهد به على أنّ: «حَيْثُ» قد تَرِد للزّمان.

والبيت من شواهد الرّضيّ. قال البغداديّ: على أنّ الأخفش قال: إنّ «حيث» قد تأتي بمعنى «الحين»، أي ظرف زمان كما في هذا البيت، قال: وقال ابن مالك: لا حُجَّة للأخفش فيه لجواز إرادة المكان على ما هو أصْلُه. ويدلّ على ما قاله: أنّ المعنى على الظّرفيّةِ المكانيّة إذ المعنى: أَيْن مشى، لا حِينَ مشى.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: ولا حُجّة في ذلك، بل الظاهر أنّها في هذا البيت ظَرْفُ مكان، ألا ترى أنه أضاف: «حَيْث» إلى قوله: «تَهْدِي ساقه قدمه» وهو عبارةٌ عن المَشْي، فكأنّه قال: حيث مشى وتوجّه.

يقول: مَن كان عاقِلاً وفتًى متصرِّفًا عاش حيثما نقلته قَدَمُه وذهبت به من أَرْضِ غُرْبة وغيرها.

والبيت من قصيدة لطرفة بن العبد.

* * *

٨٣٥ - (كان مِنّا بِحَيثُ مفكِي الإزارُ)[2]

[ص ٢١٢ س ٢٦]

استشهد به على نُدور جَرّ «حيثُ» بالباء.

وكذا استشهد به أبو حيّان، وسيأتي ما نَقل البغداديّ عن الارتشاف. ورواية الأَصْل هي: «هنا» كما ترى، و«مُفِك» يظهر أنها تحريف أيضًا.

والذي في أبي حيّان:

كان مِنّا بحيثُ يُعْكِي

(١) البيت من المديد، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٦، والخزانة ٧/١٩، والسمط ٣١٩، واللسان (سوق، هدى)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/٩٢، ومجالس ثعلب ٢٣٨، وشرح الرضي ٣/١٨٣.

(٢) الشطر من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ١٥٩، واللسان ٤/١٨ (أزر)، والتاج ١٠/٤٥ (أزر).

وفي اللّسان[1]: (ويقال: عكى بإزاره يَعْكو عكيًا: إذا أغلظ مقعده. وقيل: إذا شدّه قالصًا عن بطنه لئلاّ يسترخي لضخم بطنه. قال ابن مُقبل:

شُمٌّ مخاميصُ لا يَعْكُون بالأُزُرِ[2]

يقول: ليسوا بعظام البطون فيرفعُوا مآزرهم عن البطون، ولكنهم لطاف البطون).

وفي شرح الشواهد للبغدادي:

كان مِنّا بِحيث يُغْلِي الإزار

ولم أعثر على قائله ولا تتمته.

* * *

٨٣٦ ـ فَشَدَّ ولم تَفزَعْ بيُوتٌ كَثيرةٌ (إلى حَيثُ أَلقَتْ رَحلَها أُمُّ قَشعَمِ)[3]

[ص ٢١٢ س ٢٧]

استشهد به على ندور جرّ حيث بـ«إلى»، وكذا استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل.

والبيت من شواهد الرّضِيّ، وروايته: «لَدَى». قال البغداديّ: على أنّ «حيث» المضاف إلى الجملة والمفرد قد تُفارق الظّرفية فتُجَر كما في البيت فإنّها في موضع جَرّ بإضافة: «لدى» إليها. وقد تُنصب على المفعوليّة كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾[4].

وقد تُنصب على التّمييز كما في: هي أَحسن النّاسِ حَيْثُ نظر ناظرٌ.

والضمير في: «شدّ» يعود على حُصَين بن ضَمْضَم الذّبيانيّ.

«ولم تَفزع بيوتٌ كثيرة»: لم تَعلَمْ به، يعني أنه صَمّم على قتل الرجل وحده، وفَعَل ذلك. وقيل: «لم تَفزَعْ بيوتٌ كثيرةٌ»: أي لم تَغِثْ الرَجل الذي قتل. و«أُم قَشعم»: قيل: هي الحَرْب، وقيل: العنكبوت. والمعنى: أنّه قتله في مكان خال...

(١) اللسان ١٥/ ٨٢ (عكا).

(٢) صدر البيت: (يمشي إليها بنو هيجا وإخوتها)، والبيت من البسيط وهو لابن مقبل في ديوانه ٨٣، واللسان (عكا)، وتهذيب اللغة ٣/ ٤٠٠، وجمهرة اللغة ٩٤٨، ومقاييس اللغة ٤/ ١٠٣، وبلا نسبة في المخصص ٤/ ٩٧، ١٣/ ٣٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٢، والخزانة ٣/ ١٥، ٧/ ٨، ٩، ١٣، ١٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٤، واللسان (قشعم)، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٣١، وشرح الرضي ٣/ ١٨٣.

(٤) ١٢٤/الأنعام: ٦.

وكان من قِصّة حُصَين أنه قتل أحدَ أقْربائه في حرب عَبْس وذُبيان، فلما وقع الصّلح لم يحضره حتى قتل رَجُلاً من بني عبس ظفر به.

والبيت من معلّقة زهير.

* * *

٨٣٧ ـ (فَأَضبحَ في حَيثُ التقَينا شَرِيدُهُم)[١]

[ص ٢١٢ س ٢٧]

استشهد به على شُذوذ جرّ «حَيثُ» بـ«في»، وكذا استشهد به أبو حيّان في شرح التّسهيل.

وفي شرح الشّواهد الكبرى للبَغْدادِيّ: قال أبو حيّان في الارتشاف: إنّها جُرّت بـ«مِنْ» كثيرًا و«في» شاذًا نحو:

فَأَضبحَ في حَيْثُ التقَينَا شَرِيدهُم

وبـ«على» قال:

سلامٌ بني عمرو على حيثُ هَامُكُم

وبالباء في نحو:

كان مِنّا بحَيثُ يعلي الإزَار[٢]

[١٨٢].

* * *

٨٣٨ ـ (إنَّ حَيثُ اسْتَقرَّ من أَنْت راجيـ ـهِ حمًى فيه عِزَّةٌ وأمان)[٣]

[ص ٢١٢ س ٢٩]

استشهد به على وقوعها مُجرَّدةً من الظّرفيّة، ووقعت اسمًا لـ«إنّ». ونقل كلام أبي حيّان في إنكار هذا.

وفي شَرْح الشّواهد الكُبْرى: وقد تقع مَفعولاً به وِفَاقًا للفارسِيّ وحمل عليه: ﴿اللَّهُ أَعْلَم حَيْثُ يَجعلُ رسَالَته﴾[٤] إذ المعنى أنه تعالى يَعْلَم نَفْسَ المكان المُسْتَحِقّ لِوضع الرّسالة فيه، لا شيئًا في المكان.

(١) الشطر من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٧/ ٩.
(٢) تقدم برقم ٨٣٥.
(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٣٢.
(٤) ١٢٤/الأنعام: ٦.

وناصِبُها: «يَعْلَم» مَحْذوفًا مَدْلولاً عليه بـ«أعلم» لا بـ«أعلم» نفسه، لأنَّ أَفْعل التّفضيل لا ينصب المفعول به. فإن أَوّلْتَهُ بـ«عالم» جاز أَنْ يَنْصِبَه في رأي بَعْضِهم. ولم تقع اسمًا لـ«إنَّ» خِلافًا لابن مالك، ولا دليل له في قوله:

إنّ حَـيْـثُ اسْـتَـقَـرَّ

الـخ.

لجواز تقدير: «حيث» خبرًا، و«حِمًى» اسمًا.

فإن قيل: يُؤَدِّي إلى جعل المكان حالاً في المكان قلنا هو نظيرُ قَوْلك: إنّ في مكة دارَ زيدٍ. ونظيره في الزّمان: إنّ في يوم الجمعة ساعَةَ الإجابة. انتهى.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٨٣٩ ـ ألم تَرَيا أَنّي حَمَيْتُ حَقِيقَتي **(وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ والموْتُ دُونُها)**(١)

[ص ٢١٣ س ٩]

استشهد به على تَصَرّف: «دُون» بِقلّة عند الأخفش والكوفيين. وكذا استشهد به أبو حيّان في شرح التسهيل.

«الحقيقة»: ما يجب على الرّجل أن يَحْمِيَهُ، وقوله: «والموتُ دُونُها» أي دون الحقيقة التي يَحْمِي.

والبيتُ لموسى بن جابر أَحَدُ شُعراء الحماسة.

* * *

٨٤٠ ـ **(وغَبْرَاء يَحْمِي دونُها ما وراءَها)** ولا يَخْتَطِيها الدَّهرَ إلا المُخاطِرُ(٢)

[ص ٢١٣ س ١٠]

استشهد به على تَصَرّف: «دون» فإنها هنا وقعت فاعِلاً لـ«يحمي».

«الغَبْراء»: الأرض التي لا نبات بها. ومعنى حماية ما دُونُها لما وراءَها: كثرةُ ما دونها من المخاوف. «ولا يَخْتطيها»: لا يتخطّاها. و«المخاطِر»: الّذي يُغَرِّر بنفسه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لموسى بن جابر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٧١، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٩٠، وشرح شذور الذهب ١٠٦، وعمدة الحفاظ (دون).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٢٥، وأساس البلاغة (قوت)، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٥.

وجواب «رُبَّ» إمّا أن يكون في بيت آخر لم نَعْثُر عليه، أو يكون محذوفًا لدلالة السّياق عليه، أي قطعتها.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٨٤١ - (لا يَصْعُبُ الأَمْرُ إلاّ رَيْثَ يَرْكَبُهُ) ولا يَبيتُ على مالٍ له قَسَمُ[1]

[ص ٢١٣ س ١٨]

استشهد به على أن: «رَيْث» من الظروف المبنيّة لإضافته إلى جملة.

قال الدّماميني: فالأصل في قولك: انظرني رَيْث أفعل: انظرني مُدة ريث أَنْ أَفْعل، ثم أثبت: «رَيْث» بعد «لَدُن» و«رَيْث» على إضمار «أن». ووجْهُهُ في: «رَيْث» ظاهر، لأنّها ليست باسم زمان، وفي: «لَدُن» أنها لما كانت لمبدأ الغابات مُطلقًا لم تخلص للزّمان اهـ.

وقوله: «لا يَصْعُب الأمر» الخ. قال السّكّريّ يقول: إذا ولي أَمْرًا لم يهمله، ولم يحلف على ماله أن لا يعطيه ويجود به. يقول: لا يترك الأَمر صَعْبًا إلا بِقَدْر ما ينظر فيه ويركبه.

والبيت من جملة أبيات للحطيئة يفضّل فيها عَلْقَمة بن علاثة على عامر بن الطّفيل في منافرتهما.

* * *

٨٤٢ - (خَليليّ رِفْقًا رَيْثَ أَقْضِي لُبانَةً) مِنَ العَرَصَات المُذْكِراتِ عُهودَا[2]

[ص ٢١٣ س ١٨]

الشّاهد فيه كالّذي قبله، ويَجْري فيه ما جَرى فيه.

ولم أَعْثُر على قائله.

* * *

٨٤٣ - (مُحَيّاهُ يلقى يَنالُ السُّؤا لَ راجِيهِ رَيْثَ ما يَنْثَنِي)[3]

[ص ٢١٣ س ٢٠]

(١) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ٩٥، وصدر البيت مع عجز آخر هو: (وكل أمر سوى الفحشاء يأتمر) وهو لأعشى باهلة في اللسان (صعب، ريث، قفر)، والأصمعيات ٩١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٨٣٦/٢، ومغني اللبيب ٤٢١.

(٣) البيت من المتقارب، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

استشهد به على أنّ الفِعل الّذي أُضِيفت إليه: «رَيْث» قد يُفْصل منها بـ«ما» مصدريّة أو زائدةً عند ابن مالك [١٨٣] وقد نصّ على ذلك في التّسهيل.

واستشهد الدّمامِينيّ بالبيت ولم يُعْزِه.

* * *

٨٤٤ ـ (فَلم أرَ عَامًا عَوْضُ أَكْثَرَ هالِكًا) وَوَجْهَ غُلامٍ يُشْتَرَى وَغُلامَهْ[١]

[ص ٢١٣ س ٢٤]

استشهد به على أنَّ: «عَوْض» قد تَرِد للمُضِيّ. زاد أبو حيّان في شَرْح التّسهيل، فتكون بمعنى: قَطّ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٨٤٥ ـ (ولولا نَبْلُ عَوْضٍ في خُظُبَّايَ وأوْصالي)

لطاعنتُ صُدور القو م طَعْنًا ليس بالآلي[٢]

[ص ٢١٣ س ٢٧]

استشهد به على أنّ: «عَوْض» إذا أُضيف إليه يُعْرب كالمثال في البيت.

قال البغداديّ: وإن أُضِيف لفظًا أُعرِب، فيكون له ثلاثة استعمالات:

ـ الأول: ما نكّر بأن قطع عن الإضافة لَفظًا ومعنًى كما في البيت، وفي قولهم: «من ذِي عَوْضٍ» فيعرَبُ جَرًّا بإضافة شَيْءٍ إليه، ولم يُسْمَع نَصْبُه منوّنًا على الظرفيّة.

ـ الثّاني: ما حُذِف منه المضاف إليه، وضُمِّن معناه، فيُبْنى على الضّمّ أو أحد أخويه نحو: لا أَفْعله عَوْضُ، والأصل: عَوْض العائضِين.

ـ والثالث: ما أُضِيف لفظًا نحو: عَوْضُ العائضين.

هذا مقتضى كلامه، وهو الحقّ الذي لا ينبغي أن يُحاد عنه، فإنّه جَمع شَمْلَها المتفرّق من كُتُب النّحويّين بإدخالها في حُكْم ظُروف الجهات.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في اللسان ٧/ ٩٣ (عوض)، والتاج ١٨/ ٤٤٨ (عوض)، والمعاني الكبير ١٢٠٣.

(٢) البيتان من الهزج، وهما للفند الزماني في الخزانة ٧/ ١١٦، ١١٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٨، واللسان والتاج (خظب).

«نَبلٌ»: معروفٌ. و«عَوْض»: بمعنى الدّهر والزّمان. والمراد بِنَبْله: تعاقُب أيامِه ولياليه، يعني أنه كَبِرَ. وقيل: «عَوْض»: اسم رَجُل كان يعمل النبال، فأُصِيب الشّاعر بنبلٍ من نباله، وهذا غير صحيح. و«الخُظُبّي»: الظّهر، وقيل: عِرْقٌ فيه. و«الأوصال»: العظام. قوله: «ليس بالآلي»: أي ليس بالمقصّر.

والبيت للفِنْدِ الزّمّانيّ.

* * *

٨٤٦ - (رَضِيعَـيْ لِـبـانِ ثَـدْيِ أُمٍّ تَـحـالـفـا بـأَسْـحَـمَ داجٍ عَـوْضُ لا نَـتَـفـرَّقُ)(١)

[ص ٢١٣ س ٢٩]

استشهد به على أن: «عوض» كثر استعماله حتى أجري مجرى القسم.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: قال ابن السيّد في بيت الأعشى: رضيعي لبان الخ عوْض: صنم كان لبكر بن وائل. وقيل: هو اسم من أسماء الدهر، وإذا كان من أسماء الدهر كان ظرفًا كقولهم: لا آتيك عوض العائضين كما تقول: دهر الدهارير، ثم كثر حتى أجروه مجرى القسم.

قال: ومَن جعل «عوض» اسم صنم جاز أن يكون في موضع نصب، على ألا تقدر فيه حرف الجر وتحذفه كقولك: «يمين الله لأفعلن». ويجوز أن يكون في موضع خفض على إضمار حرف القسم، وهو أضعف الوجوه. و«الباء» في «بأسحم» بمعنى: في.

ومن جعل: «عوض» من أسماء الدهر فوجهان:

أحدهما أن يكون القسم به لا بأسحم، فالقول فيه كالقول إذا كان اسم صنم.

والثاني أن يكون القسم بـ«أسحم» ويكون: «عوض» ظرفًا، كأنه قال: لا نتفرق عوض، أي: لا نتفرق في دهرنا.

والبيت من شواهد: الرضي. على أن أكثر ما يستعمل «عوض» مع القسم. وقد بسط فيه البغدادي جميع ما يتعلق به فارجع إليه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٢٧٥، وأدب الكاتب ٤٠٧، وإصلاح المنطق ٢٩٧، وجمهرة اللغة ٩٠٥، والخزانة ٧/١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، والخصائص ١/٢٦٥، وشرح شواهد المغني ١/٣٠٣، وشرح المفصل ٤/١٠٧، والصاحبي ١٥٦، واللسان والتاج (عوض، سحم، لبن)، وأساس البلاغة وعمدة الحفاظ (رضع)، ومقاييس اللغة ٤/١٨٩، ومغني اللبيب ١/١٥٠، وبلا نسبة في الاشتقاق ٢٤٠، والإنصاف ١/٤٠١، ومقاييس اللغة ٣/١٤١، وشرح الرضي ٣/٢٢٦.

والبيت من قصيدة لِلأعشى يَمْدَحُ بها المحلّق، وقصّته معه مشهورةٌ، فلا نُطيل بها، ولنذْكُر منها بيتين قَبْل الشّاهد، يتوقّف معناه عليهما:

لَعَمْرِي لقد لاحت عيونٌ كثيرةٌ   إلى ضوء نار في يفاع تحرقُ

تشبّ لمقرورَيْن يَصْطليانها   وبات على النّار النّدى والمحلّقُ

قوله: رَضِيعَي لبانٍ: يعني أنّ النّدى الذي بات يَصْطلي النّار مع المحلّق هو وهو رَضِيعا لبانٍ، أي رضَعا من لبنٍ واحد. واللِّبان بكسر اللام: لَبنُ المرأة خاصّة، ويقال في غيرها: لَبَن.

و«النّدى»: الكَرم. و«المحَلّق» بكسر اللاّم: هو عبد العزّى بن حنتم. والمحلّق لقب غلب عليه. يعني أنّهما متصاحبان متشاركان في الأُلفة حتى كأنّهما من جنس واحدٍ. وتحالفا من المحالفة. وقوله: «بأسحم»، قال شارح شواهد الكشّاف: وعنى «بأسحم داج»: اللّيل، أي تحالفا في [١٨٤] ظُلْمة ليلٍ شديدِ السّواد. وقيل: هو الرّحم، أي: تحالفا في ظُلمة الأَحْشاء. وقيل: غير ذلك.

وقوله: «عَوْضُ لا نتفرّق»: أبدًا، وهو ظَرْفٌ للمستقبل، نقول: لا أفعله عَوْضُ العائضين، كما أنّ «قطّ» ظرف لاستغراق الزّمان الماضي في قولك: ما فعلته قَطُّ.

* * *

٨٤٧ ـ (كي تَجْنَحُون إلى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ)   قتلاكُمُ ولَظى الهيجاءِ تَضْطَرِمُ(١)

[ص ٢١٤ س ٢١]

استشهد به على أنّ: «كَيْ» لغة في: «كَيْف».

والبيت من شواهد المغني. قال السّيوطيّ في شرحه له: هُو من أبيات الكتاب، و«كي» لغةٌ في: «كَيْف»، أي: كيف تجنحون، أي: تميلون.

و«سِلْم»: صُلْح، و«الواو» حاليّة. و«ثُئِرت» بالبناء للمفعول، يقال: ثأرت القتيل قاتله. و«لظى الهَيْجاء»: أي نار الحرب، وهو مبتدأ، خبرُه «تَضْطَرِم»، أي: تشتعل.

ولم أَعْثُر على قائله.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٦٥، وجواهر الأدب ٢٣٣، والخزانة ٧/١٠٦، وشرح الأشموني ٣/٥٤٩، وشرح شواهد المغني ١/٥٠٧، ٢/٥٥٧، ومغني اللبيب ١/١٨٢، ٢٠٥، والمقاصد النحوية ٤/٣٧٨.

٨٤٨ - (تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْري   من لَدُنِ الظُّهرِ إلى العُصَيْرِ)[(١)]
[ص ٢١٥ س ١٢]

استشهد به على أنَّ ما بعد «لَدُن» يُجَرّ بإضافتها إليه إن كان مفردًا.

وفي شَرْح التّسهيل لأبي حيّان: وأما قول الرّاجز: «تنتهض» الخ، فيجوز أن يكون كَسْرُ النّون إعرابًا على هذه اللّغة، ويجوز أن تكون مبنيّةً على السّكون، وكَسْر النّون لالتقاء السّاكنين.

وقائل هذا الشّاهد رجلٌ من طيىء.

* * *

٨٤٩ - (وتَذْكُرُ نُعْماهُ لَدُنْ أَنْتَ يافِعٌ)   إلى أَنتَ ذو فَوْدَيْنِ أَبْيَضَ كالنّسْرِ[(٢)]
[ص ٢١٥ س ١٣]

استشهد به على أَنّ: «لَدُن» تُجرّ بإضافتها إلى المفرد المقدّر.

وأوضَحُ من هذا عبارةُ أبي حيّان، قال في شرح التّسهيل؛ قال: قوله: ويُجَرّ ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا، أو تقديرًا إن كان جُملة جازت إضافتها إلى الجملة، وإن كان القياس ألاّ تضاف إلى الجمل، لأنها ظرف غايته للمكان، ولا يُضاف للجمل من ظروف المكان إلاّ «حيثُ». و«لَدُن» تضاف إلى الجملة الاسميّة نحو قوله:

وتَذْكُر نُعْماه

الخ.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٨٥٠ - صَرِيعُ غَوانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ   (لَدُنْ شَبَّ حَتّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ)[(٣)]
[ص ٢١٥ س ١٤]

---

(١) الرجز لرجل من طيىء في المقاصد النحوية ٣/ ٤٢٩، وبلا نسبة في اللسان والتاج (نهض)، والخصائص ٢/ ٢٣٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٨، (٢/ ٢٦٢)، وشرح ابن عقيل ٣٩٣. وسيعاد برقم ١٧٨٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٧/ ١١١، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٨ (٢/ ٢٦٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ٤٤، والخزانة ٧/ ٨٦، والسمط ١٣٢، وشرح التصريح ٢/ ٤٦، وشرح شواهد المغني ٤٥٥، ومعاهد التنصيص ١/ ١٨١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٤٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٤٥، وتخليص الشواهد ٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٨، ومغني اللبيب ١٥٧.

استشهد به على إضافة: «لَدُن» إلى جملة فعليّة. وعلى هذا استشهد به أبو حيّان.

صريعُ غوانٍ: أي قَتِيلهن. والغواني: جمع غانية، وهي التي غَنِيت بحُسْنِها عن الحُلِيّ. ورَاقَهُنّ: أعجَبْنه.

ولدن شَبّ: أي من حين شبابه إلى أن صار الشّيب من ذوائبه السّود. والبيت من قصيدة للقُطاميّ.

* * *

٨٥١ ـ (أراني لَدُنْ أَنْ غابَ رَهطِي وإخوَتي)(١)

[ص ٢١٥ س ١٥]

استشهد به على أنّ: «لَدُن» لا تُضاف إلى الجملة عند ابن الدّهان، بل إن ورد ما يُوهم ذلك أُوِّل بحذف «أن» المصدريّة بدليل ظهورها في البيت الشّاهد. ولم أعثُر على قائله ولا تتمّته.

* * *

٨٥٢ ـ (وُلِيتَ فَلَمْ تَقْطَعْ لَدُنْ أَن وُلِيتَنا   قَرابَةَ ذِي قُرْبَى ولا حَقَّ مُسْلِمِ)(٢)

[ص ٢١٥ س ١٦]

الشّاهد فيه ظهور أن المصدريّة كما في الذي قبله.

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وأمّا قَولُه: «وليت فلم تقطع» الخ، فخرّج على زيادة «أن» وإضافة: «لَدن» إلى الجملة الفعليّة، وعلى جعل: «أن» المصدريّة أي: لَدُن ولايتك إيّانا.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٨٥٣ ـ (وما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ   لَدُنْ غُدْوَةً حتّى دَنَتْ لِغُرُوبِ)(٣)

[ص ٢١٥ س ١٧]

---

(١) لم ترد كلمة (وإخوتي) في همع الهوامع، وتمام البيت:

(أراني لدنْ أن غاب قومي كأنّما   يراني فيهم طالبُ الحقّ أرنبا)

والبيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٦٥، وأساس البلاغة (رنب).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٧/ ١١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ١/ ٣١٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ١٢٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٨ (٢/ ٢٦٣)، وشرح التصريح ٢/ ٤٦، وشرح ابن عقيل ٣٩٤، واللسان (لدن)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٩.

[١٨٥] استشهد به على نُدور نَصْب: «غُدوة» بعد: «لدن».

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وقال يُونس في كتاب النّوادر له: بَعْضُهم يَنْصِب ما بعد نون لَدُن، فيقول: لَدُنَ غُدوةً. وبَعْضُهم يَنْصِب مع حذف النّون، فيقول: «لَدُ غدوةً». ولا يعني يونس أنهُ ينتصب بعد لدن كل اسم، إنما المحفوظ نَصْب «غدوةً» فقط.

قال سيبويه[١]: لا ينصب «لَدُن» غَيْرَ غُدْوة، فلا تقول: لَدُنْ بكرةً لأنه لم يَكْثُر في كلامهم. انتهى.

قال: وقال ابن خروف: الإضافة في: «لَدُن غُدوةً» أكثر.

وقد وجّهوا نَصْب «غُدوةً» بـ«لَدُن» بأنها شُبِّهت نونُها ـ وإن كانت من بِنْية الكلمة ـ بالتّنوين، إذ صارت هذه النّون تَثْبُتُ تارةً، وتُحْذفُ أُخرى، فأَشْبَهت: «ضاربًا» فكما قالوا: ضاربٌ زيدًا قالوا: لَدُن غُدْوةً.

وأجاز بعضهم انتصاب: «غُدْوةً» على إضمار «كان» مُضْمر، وفيها اسْمُها. وأجاز بَعضُهم انتصابَ: «غُدْوة» بعد «لَدُن» على التّمييز.

والضمير في: «منهم» للنبيّ ﷺ وأصحابه.

وهذا البيت لأبي سُفيان بن حَرْب قاله يَوْمَ أُحُد، وقَبْله:

فلو شِئْتُ أَنْجَتْنِي كُمَيتٌ طِمَرَّةٌ ولم أَجْعَلِ النّعماءَ لابنِ شَعُوبِ[٢]

* * *

٨٥٤ ـ (وما زِلْتُ أَبْغي المال مُذْ أنا يافِعٌ) وليدًا وكهْلاً حين شِبتُ وأَمْرَدَا[٣]

[ص ٢١٦ س ٢١]

استشهد به على مجيء الجُملة الاسميّة بعد: «مُذ».

والبيتُ من شواهد العيني، قال: الاستشهاد في قوله: «وليدًا»، نُصِب على أنّه خبر «كان» المقدّرة، تَقْدِيرُه: «ومذ كنت وليدًا».

---

(١) انظر الكتاب ١/٥١، ٥٨، ١٥٩، ٢١٠، ٢/٢٨١، ٣٨٥، ٣/١١٩.

(٢) طمرة: مديدة موثقة الخلق. شعوب: قبيلة.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٨٥، وتذكرة النحاة ٥٨٩، ٦٣٢، وشرح التصريح ٢/٢١، وشرح شواهد المغني ٢/٥٧٧، ٧٥٧، والمقاصد النحوية ٣/٦٠.

والمعنى: ما زلت مكتسبًا في حالاتي هذه، وقوله: «وكَهْلاً» عطف على قوله: «وأَمْرَدا» في التّقدير، لأنّ الكُهولة بعد الأَمْرَدية، والتّقدير: وليدًا، وأَمْرد، وكهْلاً. وقوله: «حين شِبْتُ» ظرفٌ لقوله: «وكهلاً» فافهم.

وقال السّيوطي في شرح شواهد المغني: قوله: «وما زلت» البيت ـ استشهد به المصنّف في «ما» على إيلائها الجملة الاسميّة.

و«اليافع»: الغلام الذي قارب الحُلُم. و«الوليد»: الصّبيّ.

قال الأصمعي: والكهل: من أربعين إلى خمسين. والأَمرد: الذي ليس على وجهه شَعَر، وأصله من تمريد الغُصن، وهو تَجْريدُه عن ورقه.

والبيتُ من قصيدة الأَعْشى التي مدَحَ بها رسول الله ﷺ.

* * *

٨٥٥ ـ (مـا زَال مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـداهُ إِزارَهُ) فَـسَـمـا فَـأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأَشْـبـارِ[1]

[ص ٢١٦ س ٢١]

استشهد به على إضافة: «مُذْ» إلى الجملة الفعليّة.

قال البغداديّ: وهذا البيت استشهد به النّحاة من عدة مواضع:

منهم ابن هشام أَوْرَدَهُ في المغني شاهدًا لإيلاء الجملة الفعليّة لـ«مُذْ» كما يليها الجملة الاسمية.

وأَورَدهُ أيضًا في شرح الألفية لقوله: «خَمْسة الأشبار» حيث جرّد المضاف من أداة التّعريف، وهو حجّة على الكوفيّين في جوازهم الجمع بين تعريف المضاف باللاّم، والإضافة إلى المعْرِفة مُستدلّين بقولِ عَرَبٍ غيرِ فصحاء: «الثّلاثة الأَبواب».

والمسموعُ تَجْريد الأول من أداة التّعريف، كما قال ذو الرّمّة:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْليمُ أَوْ يَكْشِفُ العَمى ثَـلاثُ الأثـافي والـدِّيارُ الـبَـلاقعُ[2]

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٥، والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٣، والجنى الداني ٥٠٤، وجواهر الأدب ٣١٧، والخزانة ١/ ٢١٢، وشرح التصريح ٢/ ٢١، وشرح شواهد الإيضاح ٣١٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٥، وشرح المفصل ٢/ ١٢١، ٦/ ٣٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢١، والمقتضب ٢/ ١٧٦، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٠٣، وأوضح المسالك ٣/ ٦١، وشرح الأشموني ١/ ٨٧ (١/ ١٨٧، ٢/ ٢٢٨)، واللسان (خمس)، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٦، وسيعاد برقم ١٦٩٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٤، وسيعاد برقم ١٦٩٣ مع تخريج واف.

و«سما»: ارتفع وشَبّ من السّموّ وهو العلوّ: و«أدرك»: بمعنى بلغ ووصل، وفاعلهما ضمير يزيد يعني: ابن المهلّب. وقوله: «خمسة الأشبار» أراد طوله خمسة أشبار بشبر الرّجال، وهي ثلثا قامة الرجل.

وينسب إليها فيقال: غلام خُماسِيّ. قال ابن دُرِيد: غلام خُماسِيّ: قد أَيْفَع .اهـ. المراد منه.

ولهم تفاسيرُ كثيرة في خمسة الأشبار اقتصرنا منها على هذا.

وهذا البيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها يزيد بن المهلّب.

* * *

٨٥٦ ـ قالَتْ أُمَيْمةُ: ما لِجِسْمِكَ شاحِبًا (مُنذُ ابْتُذِلْتَ ومِثْلُ مالِكَ يَنفَعُ)(١)
[ص ٢١٦ س ٢١]

استشهد به على ما في البيت قبله.

«أميمة»: اسمُ امرأة. و«ما» استفهاميّة، و«شاحبًا»: متغيّرًا، وهو حال من [١٨٦] الجِسْم. و«ابتذلت»: أي ابتَذَلت نَفْسَك بالأسفار ونحوها لمّا مات مَن كان يكفيك.

ومعنى قوله: «ومثل مالك يَنفع»: أنّ مَن كان له مِثْلُ ماله كفاه البذْل والامتهان.

والبيت من قصيدة مشهورة لأبي ذؤيب يَرْثي بها بنيه. وهذا الكتاب مُشْتمِلٌ على عِدّة شواهد منها(٢).

* * *

٨٥٧ ـ قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفانِ (وَرَبْعٍ عَفَتْ آياتُهُ مُنذُ أَزْمانِ)(٣)
[ص ٢١٧ س ١٤]

استشهد به على أَكْثَرِيّة جَرّ «منذ» للماضي.

والبيت من شواهد التّوضيح على أنّ: «منذ» لابتداء الغاية إن كان الزّمان ماضِيًا.
قال في التّصريح: أيْ مِن أَزمان.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١/ ٥، واللسان (نفع، أمم)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٣.

(٢) انظر الشواهد ١٠٧، ٥٩٦، ٧٩٩، ٨٢٧، ٨٥٦، ١٢٧٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٨٩، وشرح التصريح ٢/ ١٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٤، ٢/ ٧٥٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٤٩، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٧ (٢/ ٢٢٩)، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٥.

و«قفا» أمرُ للواحد بِلفظ الاثنين على حدّ: ﴿أَلْقِيا في جهنّم﴾[1] أو بلفظ الواحد، والألف بدل من نون التّوكيد الخفيفة إجْراء للوصْل مَجْرى الوقْف. وأصله: قِفَنْ.

و«عِرفان» بكسر العين: مصدر عَرف مَعْرفةً وعِرفانًا. و«الرّبع»: المنزل. و«عفَت»: دَرَست وانْمحَت. ويُرْوى: وآثاره: جمع أثر.

والبيت مَطْلَع قصيدة لامرىء القيس.

* * *

٨٥٨ - لِـمَـنِ الـدِّيـارُ بِـقُـنَّـةِ الـحِـجْـرِ (أَقْـوَيْـنَ مُـذْ حِـجَـجٍ وَمُـذْ دَهْـرِ)[2]

[ص ٢٢٧ س ١٥]

استشهد به على جرّ: «مُذْ» للماضي، وبيّن أنّ ذلك قليل.

وقال في التّسهيل: وسكون ذال «مذ» قبل متحرّك أَعْرَفُ من كَسْرِها، وكَسْرُها قبل ساكن أعرف من ضمّها.

وهذا البيتُ اشتهر عند النّاس أنه مَطْلَعَ قصيدةِ زُهَير، والصّحيح أنَّ حمّاد الراوية وضعه مع بيتين بعده في أول القصيدة، والسّبب في ذلك أنَّ الرّشيدَ سأله عن المشار إليه في قول زهير:

دَعْ ذا وعَـدِّ الـقَـولَ فـي هَـرِمٍ خـيـرِ الـبُـداةِ وسـيّـدِ الـحَـضَـرِ

فقال: إنَّ هذا ليس أول القصيدة، وارتجل الأبيات، ثم إنَّ المفضّلَ بيَّنَ المشارَ إليه، فاعترف حمادٌ للرّشيد بأنه هو واضع الأبيات الثلاثة[3].

* * *

٨٥٩ - (أَفِـيـقُـوا بَـنـي حَـرْبٍ وأَهْـواؤُنـا مَـعًـا) وأرْحـامُـنـا مَـوْصُـولَـةٌ لَـمْ تُـقَـضَّـبِ[4]

[ص ٢١٨ س ١]

(١) ق/٣٤: ٥٠.

(٢) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٦، والأزهية ٢٨٣، وأسرار العربية ٢٧٣، والأغاني ٦/٨٦، والإنصاف ١/٣٧١، والخزنة ٩/٤٣٩، ٤٤٠، وشرح التصريح ٢/١٧، وشرح شواهد المغني ٢/٧٥٠، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٤، وشرح المفصل ٤/٩٣، ٨/١١، والشعر والشعراء ١/١٤٥، واللسان (حجر، منن)، والمقاصد النحوية ٣/٣١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٤٨، وجواهر الأدب ٢٧٠، ورصف المباني ٣٢٠، وشرح الأشموني ٢/٢٩٧ (٢/ ٢٢٩)، ومغني اللبيب ١/٣٣٥.

(٣) أورد المؤلف الخبر مفصلاً في تعليقه على الشاهد رقم ١١٤٢، وانظر الخبر في الأغاني ٦/٨٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجندل بن عمرو في شرح شواهد المغني ٢/٧٤٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ٣٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١٢، ومغني اللبيب ٣٣٣.

استشهد به على قِلَّة وقُوع: «مع» في مَوْضع رَفع خَبَرًا. و«أهواؤنا»: مبتدأ، و«معًا»: خَبَرُه.

والبيت من شواهد المغني، ولم يتكلّم عليه السيوطيّ بأكثر من قوله: لم تُقَضَّب: لم تُقَطَّع. وأتى به في أبيات اربعة. وقال: قال التّبريزي: يقال: إنّ هذا الشّعر لجَندل بن عمرو.

* * *

٨٦٠ ـ أكُفُّ يَدِي عَنْ أَنْ يَنالَ الْتِماسَها (أكُفُّ صِحابِي حينَ حاجاتُنا معا)(١)
[ص ٢١٨ س ١]

استشهد به على ما في البيت قبله.

فـ«حاجاتُنا» مبتدأ، و«معًا» خَبَره. وعلى هذه المسألة استشهد أبو حيّان بالبيت، وهو أوّل أبيات لحاتم بن عبد الله الطّائيّ، وبعده:

أبيتُ هَضيمَ الكَشح مُضطَمِرَ الحَشا ... مِنَ الجُوعِ أَخْشى الذّم أَنْ أَتَضَلّعا
وإنّي لأَستَحْيي رفيقي أنْ يَرى ... مكانَ يَدِي مِنْ جانِبِ الزّادِ أقْرَعا
وإنّك إنْ أَعطَيتَ بَطْنَك سُؤْلَهُ ... وفَرْجك نالا مُنْتَهى الذَّمّ أَجْمَعَا

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: وذهب بَعْضُ النّحويين إلى أنّ: «معًا» في نحو:

وأَهْواؤنا مَعًا

في موضع نصب على الحال، والخبر محذوف وهو العامل في الحال، والتقدير: وأهواؤنا كائنة معًا، وهذا باطل بالإجماع [١٨٧] على بُطْلان نَظيره، فلو قلت: زيدٌ قائمًا، تريد: كائنٌ قائمًا لم يَجُز.

* * *

٨٦١ ـ (على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ) على الصّبا فَقُلْتُ أَلِمَّا أصحُ والشَّيْبُ وازِعُ(٢)
[ص ٢١٨ س ١٧]

(١) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ١٧٤، وأمالي القالي ٢/ ٣١٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٢، والأضداد ١٥١، وجمهرة اللغة ١٣١٥، والخزانة ٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣، وشرح التصريح ٢/ ٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣، والكتاب ٢/ ٣٣٠، واللسان (وزع، خشف)، والتاج (وزع)، وأساس البلاغة (عتب)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧، =

استشهد به على أنّ: «حِينَ» تُضاف إلى الجُمل، وأنّ الأَرجحَ فيها البناءُ إذا أُضيفت إلى جملة مبنيّة الصّدر كالمثال في البيت. وهذا هو معنى قول ابن مالك:

ومـا كـإذْ مـعـنًـى كـإذْ أَضِـف جَـوازًا نَـحْـوَ حِـيـنَ جـانُـبِـذ

والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ على أنه يجوز إعراب: «حين» بالجرّ لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناءَ من إضافتها إلى المبنيّ وهو جُملة: «عاتبت».

وقال في التّصريح: يروى: «على حِينِ» بالخفض على الإعراب، و«على حِينَ» بالفتح على البنّاء وهو الأرجح لكونه مضافًا إلى مبنيّ أصالة، وهو: «عاتبت».

والبيت من قصيدة للنّابغة الذّبيانيّ، وقبله:

فَكَفْكَفْتُ منيّ عَبْرَةً فَرَدَدْتُها على النَّحْرِ مِنْها مُسْتَهِلٌّ ودامِعُ

كَفْكَفْتُ: رَدَدْتُ. والمستَهِلّ: السّائل. ودامِعٌ: سائل أيضًا.

و«أَلِمّا أَصْحُ»: ألما أَفِق. و«وازِعُ»: كافّ. وجملة «والشيب وازع»: حاليّة.

* * *

٨٦٢ ـ لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا (على حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ)(١)

[ص ٢١٨ س ١٧]

استشهد به على إضافة: «حِينَ» إلى جملة فعليّة مبنيّة الصّدر مثل: يَسْتَصْبِين في البيت.

واستشهد به في التّوضيح على البناء العارض. قال في التّصريح: يُرْوى بخفض: «حِينَ» على الإعراب وفتحه على البناء، لكونه مضافًا إلى مَبْنيّ، وهو: «يَسْتَصْبِين» فإنّه مضارعٌ مَبْنيّ على السّكون لاتّصاله بنون الإناث، وماضيه: اسْتَصْبَبْتُ فلانًا إذا أَعْدَدْتُهُ صَبِيًّا أي جعلته في عِداد الصّبيان.

= وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١١، والإنصاف ١/ ٢٩٢، وأوضح المسالك ٣/ ١٣٣، ورصف المباني ٣٤٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨ (٢/ ٢٥٦، ٣/ ٢٢٦، ٤/ ٨)، وشرح شذور الذهب ١٠٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٧، وشرح المفصل ٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧، ومغني اللبيب ٥٧١، والمقرب ١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦، والمنصف ١/ ٥٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٦، ٢/ ١٣٢.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٥، والخزانة ٣/ ٣٠٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥ (٢/ ٢٥٦)، وشرح التصريح ٢/ ٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٠.

ولم أعثُر على قائله.

* * *

٨٦٣ ـ (على حِينَ لا بَدْوٌ يُرجَّى ولا حَضَرْ)[١]

[ص ٢١٨ س ١٨]

استشهد به على بناء: «حَيْثُ» إذا أُضِيفَتْ إلى جُملة مُعْرَبة الصّدر كالشّاهد. ونصّ على أنه مرجوحٌ، وذكر أنّ البصريّين منعوه، ولم يَذْكُر تَعْليلهم للمنْع.

وفي الدّمامينيّ: وتمسّك البصريّون بأن سَبَبَ البناء مع الماضي قَصْد المشاكلة، فلا وَجْه لِلْبناء مع الاسم، والفعل المُعْرب.

وردّه المصنّف بأنه لو كان سبَبُ البناء قَصْد المشاكلة لكان بناءُ ما أُضيف إلى اسم مَبْنيّ أَوْلى، لأنّ الإضافة إلى المفرد إضافةٌ في اللّفظ، والمَعْنى: بخلاف الإضافة إلى الجملة، فإنّها في التّقدير إضافةٌ إلى المصدر.

قال: والصّحيح مذهب الكوفيّين. وعلّله بما في الأصل.

ولم أعثُر على تتمة هذا الشّاهد، ولا قائله.

* * *

٨٦٤ ـ أَلَمْ تَعْلَمي يا عَمْرَكِ اللّهُ أنّني (كريمٌ على حِينَ الكِرامُ قَلِيلُ)[٢]

[ص ٢١٨ س ١٩]

الشّاهد فيه كالّذي قَبْلَه. والبيتُ من قصيدة رواها أبو عليّ القالي[٣] عن أبي بكر بن الأنباريّ عن أبيه عن أحمد بن عبيد لشاعر قديم.

* * *

(١) الشطر من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى، ولعلّ في الشاهد تحريفًا، ففي شفاء العليل ٧١٦:

(دعاني فأساني ولو ضَنّ لَمْ أَلُمْ على حينَ لا ودٌّ يرجّى ولا نَصْرُ)

والبيت لأسيد بن عنقاء الفزاري.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمبشر بن هذيل في ديوان المعاني ١/ ٨٩، وله أو لموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣١٥، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٨، وانظر الحماسة البصرية ٢/ ٥٤، القطعة رقم ١٤٤.

(٣) انظر أمالي القالي ١/ ٤٠.

٨٦٥ ـ تـذكَّـرَ مـا تـذكَّـرَ مِـنْ سُـلَـيْـمـى (عـلـى حِـيـنَ الـتّـواصُـلُ غَـيْـرُ دَانِ)[١]
[ص ٢١٨ س ١٩]

الشّاهد فيه كالشّاهد في البيتين قبله.

واستشهد به في التّوضيح على الاعتراض على البصريّين في إنكارهم [١٨٨] بناء: «حِينَ» الذي تقدّم بيانه.

قال في التّصريح: يُروى بفتح: «حِينَ» على البناء، والكسْر على الإعراب أرجحُ عند الكوفيّين. ومال إلى مذهبهم أبو عليّ الفارسِيّ من البصريّين، وتبعه ابن مالك، فقال بعد قوله في الألفيّة:

وقَـبْـلَ فـعـلٍ مُـعْـرَبٍ أو مُـبْـتـدا أُعْـرِب ومَـن بَـنـى فَـلَـنْ يُـفَـنَّـدا

أي يَـغـلَـط.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٨٦٦ ـ (على حِينَ ما هذا بحين تَصابِ)[٢]

[ص ٢١٨ س ٢٢]

استشهد به على أنّ الجملة المضاف إليها لفظ: «حِينَ» إن صُدِّرت بـ«ما» أو: «لا» أُخْتَي «ليس» لم يختلف الحكمُ في بقاء رفعهما الاسم، ونصبهما الخبر، والإضافة بحالها.

ولم أَعثُر على قائله ولا تتمّته.

* * *

٨٦٧ ـ (وكُنْ لي شَفِيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفاعَةٍ بِمُغْنٍ فتيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قارِبِ)[٣]
[ص ٢١٨ س ٢٣]

استشهد به على ما تقدّم، في البيت قبله.

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥ (٢/ ٢٥٧)، وشرح التصريح ٢/ ٤٢، وشرح شذور الذهب ١٠٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١١.

(٢) صدر البيت: (تَبدّتْ بقلبي فانصرفت بودِّها)، والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٧١٧.

(٣) تقدم الشاهد برقم ٤٥٠.

والبيت من قصيدة لِسواد بن قارب الدّوسيّ يخاطب بها رسول الله ﷺ. وتقدّم الكلام عليه.

* * *

٨٦٨ ـ (تَركْتَنِي حِينَ لا مالٍ أَعِيشُ به) وحِينَ جُنّ زمانُ الوصْلِ أو كَلِبا[1]
[ص ٢١٨ س ٢٥]

استشهد به على ما تقدّم في البيتين قبله.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ. قال البغداديّ: على أَنَّ عدمَ تَكْرار: «لا» في مثل هذا شاذّ.

وأنشده سيبويه على إضافة «حين» إلى المال، وإلغاء «لا»، وزيادتها في اللفظ. وهذه عبارة سيبويه[2]: اعلم أَنّ: «لا» قد تكون في بعض المواضع هي والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد، وذلك قَوْلُهم: أَخَذْتُهُ بلا ذَنْبٍ، وغَضِبْت من لا شيء، وذَهبْت بلا عتاد، والمعنى: ذَهَبْتُ بغير عتاد.

وتقول إذا قَلَّلْت الشيء: ما كان إلاّ كلاَ شَيْء، وإنك ولا شيئًا سَواءٌ. ومن هذا النحو قول الشاعر:

تـركْتَـني حيـن لا مـالٍ أعِيشُ بـه

البيـــت اهـ.

وجوّز أبو علي الفارسيّ في (المسائل المنثورة) الحركاتِ الثلاثَ في: «مال» قال: الجرّ على الإضافة، والرفع على أن تضيف حين إلى الجمل و«لا» عاملةٌ عمل ليس... والنّصب تجعلُه كما كان مبنيًا، ولا تعمل الإضافة كما تقول: جئت بخمسة عشر فلا تعمل الباء .اهـ.

و«جُنّ» بضم الجيم من الجُنون، يقال: أَجَنّهُ الله فَجُنَّ بالبناء للمفعول فهو مجنون. و«كَلِبًا»: الكلَبَ مصدر: كَلِب كَلَبًا فهو كَلِبٌ من باب: تَعِب، وهو داء يُشْبِه الجُنون يأخذه فيعقِرُ الناسَ، ويقال لمن يعقره: كَلِبٌ أيضًا. وكَلَبُ الزّمان: شِدّتُهُ، وضَرَب الجُنونَ والكَلَب مثلاً لِشِدّة الزّمانِ.

والبيت من قصيدة لأبي الطّفيل عامر بن واثلة الصّحابيّ رثى بها ابنَه طُفيلاً.

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي الطفيل عامر بن واثلة في الخزانة ٣٩/٤، ٤٠، ٤١، والكتاب ٣٠٣/٢، وشرح الرضي ١٦٢/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٠٢/٢ ـ ٣٠٣، وثمة خلاف في القول واختصار.

٨٦٩ ـ فأصْبَحُوا قَدْ أعادَ اللَّهُ نِعْمَتُهم إذْ هُم قُرَيْشٌ (وإذْ ما مِثْلَهُم بشَرُ)[1]
[ص ٢١٩ س ١]

استشهد به على أنّ: «مِثْل» وشبهها من أسماء الزّمان المُبهمة تُبْنى جوازًا إذا أُضيفت إلى مبنيّ.

والبيت للفرزدق. وتقدّم الكلام عليه في صحيفة ٩٥.

* * *

٨٧٠ ـ (لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أن نَطَقتْ) حمامةٌ في غُصون ذاتِ أوقالِ[2]
[ص ٢١٩ س ٢]

استشهد به على ما في البيت قبله.

والبيتُ من شواهد سيبويه والرضيّ. قال البغداديّ: على أنّ: «غَيْر» إذا أُضِيفت إلى (أَنْ) أو (أَنّ) المشدّدة فلا خلاف في جواز بنائها على الفتح.

فإن قلت: (أَنْ) حرف، والحرف لا يضاف [١٨٩] إليه، قلت: قال ابن هشام في حواشي الألفية: إنهم جعَلوا ما يلاقي المضاف من المضاف إليه، كأنه المضاف إليه.

والضّمير في «منها» راجعٌ للوجْناء، وهي النّاقة الشّديدة: و«الشُّرب»: مفعول يَمنع، و«غيْر»: فاعله، لكنّه بُني على الفتح جوازًا لإضافته إلى مبنيّ.

ورُوي الرّفع أيضًا فلا شاهد فيه.

وأراد بـ«نطقت»: صوّتَت مجازًا، و«في» بمعنى: «على»، و«ذات» بالجرّ صفة لغصون. وقال: والأوقال: جمع وقْل بسكون وهو ثمر الدّوم اليابس، فإن كان ثمره طَرِيًّا فاسمه البَهش.

يقول: لم يَمنعها أنْ تشربَ الماء غيرُ ما سمعت من صوت حمامةٍ فنفرت، يريد أنّها حديدةُ النّفس، يُخامرها فَزعٌ وذُعْرُ لحدّة نفسها وهو محمودٌ فيها.

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٤٢٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ٨٥، وجمهرة اللغة ١٣١٦، والخزانة ٣/٤٠٦، ٤٠٧، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٠، وشرح شواهد المغني ١/٤٥٨، وشرح المفصل ٣/٨٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٦٥، ٢١٤، ٥/٢٩٦، والإنصاف ١/٢٨٧، والخزانة ٦/٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠٧، وشرح التصريح ١/١٥، وشرح المفصل ٣/٨١، ٨/١٣٥، والكتاب ٢/٣٢٩، واللسان (نطق، وقل)، ومغني اللبيب ١/١٥٩.

والبيت من قصيدة لأبي قيس بن الأَسلت الأوسيّ.

* * *

٨٧١ ـ (مَضَتْ مائةٌ لِعامِ وُلِدْتُ فِيهِ) وعَشْرٌ بَعْدَ ذاكَ وَحِجَّتانِ[(١)]

[ص ٢١٩ س ٩]

استشهد به على ندور إعادة ضمير الجملة إلى المضاف إليه.

وقال في التّسهيل: وعوْدُ ضمير من الجملة إلى اسم الزّمان المضاف إليها نادرٌ.

واستشهد الدّمامينيّ بالبيت على ذلك. قال: وذلك أن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناه، فكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة. فإن سمع ذلك عدّ نادرًا.

وقال المصنّف: وهذا مما خَفِي عن كثير من النّحويين، لأن الجملة حينئذ صفةٌ، ولا يضاف موصوف إلى صفته، كذا قال.

قلت: عَجَبًا لهذه الغَفْلة منهما، فقد نصّ ابن مالك في باب الإضافة من التّسهيل على جواز إضافة الموصوف إلى الصّفة والعكس إلاّ أنّهما ليستا محضتين.

قال الدّمامِينيّ: ولا حُجّة في البيت المذكور لجواز أَن يُعَلّق الظرف بمحذوف، فيكون الضّمير حينئذ من جملة أخرى، وتكون الجملة المضاف إليها عارية من الضمير.

والبيت من قصيدة للنمّر بن تَوْلب الصحّابي، وهو أحد المعمّرين[(٢)].

* * *

٨٧٢ ـ (وتَسْخَنُ لَيلَةَ لا يَسْتَطِيعُ نُبَاحًا بِها الكَلْبُ إلاّ هَرِيرا)[(٣)]

[ص ٢١٩ س ١٠]

استشهد به على ما في البيت قبله.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٦١، والأغاني ٥/٦، والخزانة ٣/١٦٨، وشرح شواهد المغني ٢/٦١٤، ٩٢٠، والشعر والشعراء ١/٣٠٠، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٥٩٢، والمقرب ١/٢١٦.

(٢) لم يرد البيت في ديوان النمر بن تولب.

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ١٤٥، والخزانة ١/٦٦، والحيوان ١/٣٨٨، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٥٩٢.

ومعنى لا يستطيعُ نباحًا بها الكلب: يعني لشدّة بَرْدها وهذا أبلغ من قول[(١)] الآخر:

لا يَنْبَح الكلبُ فيها غيرَ واحدةٍ إلاّ ولفّ على خَيْشومِه الذَّنَبا[(٢)]

ويروى أنَّ رَجلاً من أهل البَصرة خرج حاجًا، فبينما هو يسير في ليلة إضْحيانة[(٣)] إذْ نظر إلى شابّ راكب على ظَليم قد زَمَّهُ بخُطامه، وهو يذهب عليه، ويجيء، ويرتجز، فَعِلم أنه ليس بإنْس، فلمّا أَنِس به قال له: مَنْ أشعر النّاس؟ قال الذي يقول:

وما ذَرَفَتْ عَيْناكِ إلاّ لِتَقْدحي بِسَهْمَيْك في أَعشارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ[(٤)]

قال: ومَن هو؟ قال: امرؤ القيس. قال: فمَنْ الثّاني؟

قال الذي يقول:

تطرد القُرّ بحرٌّ صادق وَعكيكَ القَيْظ إن جاء بِقُرْ.[(٥)]

قال: ومَن يقوله؟ قال: طرفة. قال: ومَن الثالث؟

قال الذي يقول:

وَتبْرُدُ بَرْدَ رِدَاءِ العَرُو سِ بالصَّيف رَقْرقْت فيه العَبِيرا[(٦)]

قال: الأعشى.

والبيت الأخير والشّاهد من قصيدة للأعشى يمدح بهما هوذة بن عليّ.

* * *

(١) في الأصل: «قولا».

(٢) البيت لمرّة بن محكان في معجم الشعراء ٢٩٦، والأغاني ٢٢/ ٣٢٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٦٢، وأشعار اللصوص ١١١، والحيوان ٢/ ٣٥٢.

(٣) ليلة إضحيانة: مضيئة.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٣، واللسان (عشر، قتل)، والتاج (عشر)، وجمهرة اللغة ٧٢٨، ومقاييس اللغة ٤/ ٣٢٦، ٥/ ٥٧، ومجمل اللغة ٣/ ٦٧، ٦٨، ١٨٢، ٤/ ٣٢٦، ٥/ ٥٧، وتهذيب اللغة ١/ ٤١١، ٩/ ٥٦، وبلا نسبة في المخصص ٥/ ٥٣.

(٥) البيت من الرمل، وهو لطرفة في ديوانه ٥٣، واللسان والتاج (عكك)، وجمهرة اللغة ١٢٥، وكتاب العين ١/ ٦٦.

(٦) ديوان الأعشى ١٤٥، والحيوان ١/ ٣٨٨، والإنصاف ٢/ ٧٨٩، واللسان (عبر، رقق، ردى).

[شواهد المفعول معه]

٨٧٣ ـ فَآلَيْتُ لا أَنفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً (يكُونُ وإيّاها بِها مَثَلاً بَعْدِي)(١)

[ص ٢٢٠ س ٥]

استشهد به على أن: «كان» تنصب المفعول معه على الأصح.

وأحذو: يروى بالمهملة والمعجمة.

وهذا البيت [١٩٠] تقدم الكلام عليه مستوفى في صحيفة ٤٠.

* * *

٨٧٤ ـ (فَكُونوا أَنْتُمُ وَبَني أَبِيكُمْ) مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ(٢)

[ص ٢٢٠ س ٦]

الشّاهد فيه كالذي قبله.

واستشهد به الدّمامِينيّ نقلاً عن شَرْح التّسهيل لابن مالك على أرجحيّة النّصب على المعيّة.

قال: فإن العطف حَسنٌ من جهة اللّفظ، وفيه تكلّفٌ من جهة المعنى، لأنّ المراد: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبُون هم المأمورون، فإذا عَطَفْت كان التّقدير: كونوا لبني

---

(١) تقدم الشاهد برقم ١٦٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ١٤١، وللأقرع بن معاذ في السمط ٩١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/١٢٦، ٢/٦٤٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٢٩، وشرح الأشموني ١/٢٢٥ (٢/١٣٩)، وشرح التصريح ١/٣٤٥، وشرح قطر الندى ٢٣٣، وشرح المفصل ٢/٤٨، والكتاب ١/١٩٨، واللمع ١٤٣، ومجالس ثعلب ١٢٥، والمقاصد النحوية ٣/١٠٢. وسيعاد برقم ٨٧٩.

أبيكم، وليكن بنو أبيكم لكم، وذلك خلاف المقصود. قال: قلت: فلا يكون النّصب حينئذٍ راجحًا بل متعيّنًا إذ العطف يقتضي كون المعنى غير مراد.

قال العينيّ: قوله: «وبني أبيكم»: أراد بهم الإخوة.

والمعنى: كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متّصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكُلْيتين، وقربهما من الطّحال.

وأراد الشاعر بهذا الحثَّ على الائتلاف، والتّقاربَ في المذهب، وضَرَبَ لهم مثلاً بقرب الكُلْيتين من الطّحال.

ولم أرَ مَنْ نسب هذا البيت إلى قائله.

* * *

٨٧٥ - [لا تَخبِسَنك أثوابي فقد جُمعتْ   هذا ردائي مَطْويًا وسِرْبالا][١]

* * *

٨٧٦ - ألا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ   (عَلَيْكِ ورَحْمَةَ اللَّهِ السّلامُ)[٢]

[ص ٢٢٠ س ٢٣]

استشهد به على جواز تقديم المفعول معه على مُصاحبه عند ابن جنّي. قال أبو حيّان: وله شُبْهتان:

إحداهما: أنّ ذلك قد جاز في العاطفة فلْيَجُز فيها لأنها محمولةٌ عليها.

والثّانية: أنّ ذلك قد ورد في كلامهم، وساق بيتين على ذلك.

قال أبو حيّان: ولا حُجّة في الشبهة الأولى، لأنّ العاطفةَ أقوى وأَوسعُ مجالاً فجعلَ لها مزيّةً بتجويزِ التقديم، ففيه إبداءُ مزيّةِ الأقوى على الأضعف، فلو أشركَ بينهما بالجوازِ خَفِيتِ المزيّةُ، ولأن واو مَعَ وإنْ أُشبهتْ العاطفة فلها شَبَهٌ بهمزة التّعدية مقتضٍ لها لزوم مكان واحد، كما لزمت الهمزة مكانًا واحدًا.

قال: وأما السّماع فلا يتعيّن. وملخّص ردّه له: أنه حمل الشّاهدين على تقديم المعطوف بالواو.

---

(١) سقط البيت من الأصل، وهو البسيط، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٧٦، وشرح الأشموني ١/٢٢٤، وشرح التصريح ١/٣٤٣، والمقاصد النحوية ٣/٨٦. والشاهد في «وسربالا»، حيث نصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه الفعل، بل ما يتضمن معناه؛ وهو «مطويا». وأجاز أبو علي أن يكون العامل هذا. انظر شرح الأشموني.

(٢) تقدم برقم ٦٦٦، وسيعاد برقم ١٥٩٠، ١٦٥٦.

والبيت من قصيدة للأَخوص.

* * *

٨٧٧ ـ (جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً ونَمِيمةً) خِصالاً ثلاثًا لَسْتَ عَنْها بمُرْعَوِي[(١)]

[ص ٢٢٠ س ٢٣]

استشهد به على ما في البيت قبله، واستشهد به الرّضيّ.

قال البغداديّ: على أنّ أبا الفتح بن جنّي أجاز تقديم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحِب متمسّكًا بهذا البيت.

والأُصل: جَمَعْت غِيبةً وفحشًا. والأوْلى المنع رعايةً لأصل الواو، والشّعر ضرورة. ثم نقل البغداديّ كلام ابن جنّي في الخصائص وابن الشّجري في الأمالي.

والبيت في قصيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثّقفي يعاتب فيها ابن عمه عبد الرحمٰن بن عثمان بن أبي العاص.

* * *

٨٧٨ ـ (وما أَنْتَ والسَّيرَ في مَتْلَفٍ) يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضّابِط[(٢)]

[ص ٢٢١ س ١٧]

استشهد به على ردّ ابن الحاجب المُنْكِر جوازَ النَّصب في نحو، ما أَنت والسَّيرَ.

وفي التّسهيل[(٣)]: وربما نُصِب بفعل مقدّر بعد: «ما» أو «كيف» أو زمن مضاف أو قبل خبر ظاهر في نحو:

فما أنتَ والسَّيرَ

الخ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في الخزانة ٣/ ١٣٠، ١٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٧، وشرح عمدة الحافظ ٦٣٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٨٦، ٢٦٢، وأمالي القالي ١/ ٦٨، والأغاني ١٢/ ٢٩٦ (دار الكتب المصرية)، وبلا نسبة في الخزانة ٩/ ١٤١، والخصائص ٢/ ٣٨٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٤ (٢/ ١٣٧)، وشرح التصريح ١/ ٣٤٤، ٢/ ١٣٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٧٦.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٨، وشرح المفصل ٢/ ٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٩٣، وللهذلي في اللسان (عبر)، وبلا نسبة في رصف المباني ٤٢١، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٤ (٢/ ١٣٧)، وشرح عمدة الحافظ ٤٠٤، والكتاب ١/ ٢٠٣.

(٣) التسهيل ٩٩.

قال أبو حيان: وأشار المصنّف بقوله في نحو: ما أنت والسّيْرَ، لما أنشده سيبويه:

ومــا أنــت والــسّــيــر

الـخ.

وكذلك: «كيف أنت وقصْعَةً مِنْ ثَريد»[١] الرّفع فيه أفصح، والنصب قلِيلٌ.

قال سيبويه[٢]: وزعموا أنّ ناسًا يقولون: كيف أنْت وزَيْدًا.

قوله: ما أَنْت: «ما» للاستفهام الإنكاريّ. و«المَتْلَف»: المكان الذي يتلف فيه مَنْ سَلكه. و«بالذّكر»: أي بالجَمل الذّكر.

الضّابط: أي القويّ. والبيت من قصيدة لأسامة بن الحارث الهذليّ[٣].

* * *

٨٧٩ ـ (فَكُونوا أَنْتُمُ وبني أَبِيكُم مكان الكُلْيَتَيْن من الطِّحالِ)[٤]

[ص ٢٢١ س ٣٠]

[١٩١] استشهد به على أَنَّ قوله: «وبني» يترجّح فيه النّصب على المعيّة على العطف، فإنّ العطف وإن حَصُل من حيثُ اللّفظ، لكنه يؤدي إلى تكلّف في المعنى.

وتقدّم الكلامُ على هذا الشّاهد قريبًا.

* * *

٨٨٠ ـ إذا مـا الـغـانِـيـاتُ بَـرَزْنَ يَـوْمًـا **(وزجّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا)[٥]**

[ص ٢٢٢ س ٣]

الشّاهد فيه: نَصْبُ: «والعُيونا» على إضمار فِعْل. وبَيّن في الأصل عِلّة منع العطف والمعيّة.

---

(١) ورد هذا القول في الكتاب ١/ ٢٩٩. (٢) الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٣) في الأصل أمامة بن الحارث. (٤) تقدم الشاهد برقم ٨٧٤.

(٥) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥، واللسان والتاج وأساس البلاغة (زجج)، والمقاصد النحوية ٣/ ٩١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣، والإنصاف ٢/ ٦١٠، وأوضح المسالك ٢/ ٤٣٢، وتذكرة النحاة ٦١٧، وحاشية يس ١/ ٤٣٢، والخصائص ٢/ ٤٣٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٦ (٢/ ١٤٠)، وشرح التصريح ١/ ٣٤٦، وشرح شذور الذهب ٣١٣، وشرح ابن عقيل ٥٠٤، وشرح عمدة الحافظ ٦٣٥، وكتاب الصناعتين ١٨٢، واللسان (رغب)، ومغني اللبيب ١/ ٣٥٧، وسيعاد برقم ١٥٩٢.

وقال الأشموني: إنّه يُؤوّل بفعل يصح انصبابُهُ عليهما، قال: فأوّل: «وزجَّجْنَ» بـ«زَيَّنَّ» كما ذهب إليه الجَرْميّ والمازِنيّ والمبرّد وأبو عُبَيْدة والأصْمَعيّ واليَزِيديّ.

والبيت للرّاعي النُّمَيْريّ.

* * *

[شَواهِدُ المُسْتَثنى]

٨٨١ ـ وقَـفْـتُ فـيـهـا أُصَيْـلالاً أُسـائِـلُـهـا   عَيَّتْ جوابًا **(وما بِالرَّبْعِ مِن أَحَدِ**[1]
إلاّ الأَواريُّ) لأيَـا مَـا أُبَـيِّـنُـهـا   والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظْلُومَةِ الجَلدِ[2]

[ص ٢٢٣ س ١٤]

استشهد به على أنّ ما بعد: «إلاّ» في الاستثناء المنقطع يكون كلامًا مستأنفًا، وقدّره بـ«لكنّ». والأوارِيّ: اسمٌ لها منصوبٌ بها، والخبر محذوف. إلى آخر ما في الأصل.

قوله: أُصيلالاً: يُروى:

أَصِـيْـلاً كـي أُسـائـلـهـا

وأُصيلانًا بالنّون، وهو مصغر: «أصلان» وهو جمع أصل كرغيف ورُغْفان. وقيل: هو مفرد كغُفْران، وهو الصّحيح، لأنّ جمع الكثرة إذا صُغّر رُدّ إلى مفرده.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤، والأغاني ١١/ ٢٧، والإنصاف ١/ ١٧٠، والخزانة ٢/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١١/ ٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ١٩١، وشرح المفصل ٢/ ٨٠، والكتاب ٢/ ٣٢١، واللسان (أصل)، واللمع ١٥١، والمقتضب ٤/ ٤١٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٦٠، ورصف المباني ٣٢٤، وشرح الأشموني ٣/ ٨٢٠، ومجالس ثعلب ٥٠٤.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ١٥، والأغاني ١١/ ٢٧، والأزهية ٨٠، وإصلاح المنطق ٤٧، والإنصاف ١/ ٢٦٩، وجمهرة اللغة ٩٣٤، والخزانة ٤/ ١٢٢، ١١/ ٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٤، والكتاب ٢/ ٣٢١، واللسان (جلد، ظلم، بين)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٥، ٥٧٨، والمقتضب ٤/ ٤١٤، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/ ١٢٩، وسيعاد برقم ١٧٥٥.

وروي:

وقـفـتُ فـيـهـا طَـويـلاً

أي وقوفًا طويلاً. و«عَيَّتْ جوابًا». لم تَعْرف وَجْه الجواب. «وعَيَّت جوابًا»: قيل منصوب على المصدر أي عَيّت أن تُجيب. و«الرَّبْع»: المنزِل. و«الأواريّ»، يُرْوى بالنّصب على الاستثناء المنقطع كما هو الشّاهد في البيت، وبالرّفع على أنّه بدلٌ من موضع قوله: «من أحد»، الواقع فاعلاً للظّرف.

و«الأَواري» جمع آرِيّ[1] وهو محَبس الدّابّة. و«المظلومة»: الأرض التي قد حفر فيها في غَيْر موضع الحَفْر. و«الجَلَد» بفتح الجيم واللام: الأرض الغليظة الصُّلبة من غير حجارة.

والبيتان من قصيدة مشهورةٍ للنّابغة الذّبياني يعتذر فيها للنّعمان المُنْذِر، وكان واجدًا عليه.

* * *

٨٨٢ ـ فـلـو كُـنْـتَ ضَـبِّـيًّـا عَـرَفْـتَ قَـرَابـتـي (ولـكـنَّ زَنْـجيًّا عَـظِـيـمَ الـمـشـافِر)[2]

[ص ٢٢٣ س ١٦]

استشهد به على أنّ: «لَكِنّ» يحذف خَبَرُها تنظيرًا للبيت السّابق بهذا. وتقدّم أنّ الرواية الصحيحة: «مشافره» كما تقدّم الكلام على البيت في صحيفة ١١٤.

* * *

٨٨٣ ـ (لـم يَـبْـقَ إلاّ الـمـجْـدَ والـقـصـائِـدا غَـيْـرُكَ يـا ابـنَ الأكـرَمَـيـن والِـدَا)[3]

[ص ٢٢٣ س ٣٢]

استشهد به على حذف الفاعل عند الكسائيّ. وليس هذا موضع هذه المسألة. وإنما جرّها بحث التّفريغ في كلّ المعمول. وبيّن في الأصل ما أوّل به هذا البيت فارجع إليه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٨٨٤ ـ وقـفـت فـيـهـا طـويـلاً كـي أسـائـلـهـا (عـيـتْ جـوابًا ومـا بـالـربْـع مـن أحـدِ
إلاّ الأَوَارِي) لأيًـا مـا أُبَـيِّـنـهـا والنّؤي كـالـحوْض بـالـمظْلُومَـةِ الجَلَدِ

[ص ٢٢٥ س ٣]

(١) في الخزانة: الأواري: جمع آرية. (٢) تقدم الشاهد برقم ٥١٢.
(٣) لم يرد الرجز في المصادر النحوية الأخرى.

استشهد به على أنّ الكوفيّين يُجيزون الإتباع في المنقطع إن كان المستثنى منه مجرورًا بـ«مِنْ» الزّائدة. وتقدّم الكلامُ على هذين البيتين آنفًا[1]. [١٩٢].

* * *

٨٨٥ ـ (وما لِيَ إلاّ آلَ أحمد شيعةٌ) وما لِيَ إلاّ مَشْعَب الحقِ مَشْعَبُ[2]

[ص ٢٢٥ س ٥]

استشهد به على أنّ المتّصل يجب فيه الإتباع على اللّغة الشهيرة.

وفي التّوضيح وشرحه: وإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب نَصْبُه عند البصريّين مطلقًا سواء كان متّصلاً أم منقطعًا، وامتنع اتباعه، لأن التّابع لا يتقدّم على المتبوع كقوله، وهو الكميت يمدح بني هاشم. وأنشد البيت.

والأصل: وما لِيَ شيعةٌ إلا آل أحمد، وما لي مَشْعبٌ إلاّ مَشْعب الحقّ، فلما قدّم المستثنى على المستثنى منه وجب نَصْبُه. وأراد بـ«أحمد» النّبي ﷺ.

وفي حاشية يّس[3]: قال ابن عمرون: هذا البيت مُشْكل؛ لأنّ العاملَ في: «شيعة» الابتداء، وهو لا يعملُ في المستثنى وإنما هو مستثنى من الضّمير الذي من الجارّ والمجرور، ولم يتقدّم المستثنى. قال: قال المصنّف: جَزْمُه بكون: «شيعة» مبتدأ مردود، بل الأرجح أنه فاعل لاعتماد الظّرف، فقد أمكن أن يقعَ كلُّ شيء من مَوْضعه.

والبيت من قصيدة للكُمَيت.

* * *

٨٨٦ ـ (وبَلْدةٍ لَيسَ بِها أَنِيسُ إلاّ اليَعافِيرُ وإلاّ العِيسُ)[4]

[ص ٢٢٥ س ٧]

---

(١) تقدم البيتان برقم ٨٨١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكميت في شرح هاشميات الكميت ٥٠، والإنصاف ١/ ٢٧٥، وتخليص الشواهد ٨٢، والخزانة ٤/ ٣١٤، ٣١٩، ٩/ ١٣٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٥، وشرح التصريح ١/ ٣٥٥، وشرح شذور الذهب ٣٤١، وشرح قطر الندى ٢٤٦، واللسان (شعب)، واللمع ١٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٠ (٢/ ١٤٩)، وشرح ابن عقيل ٣٠٨، وشرح المفصل ٢/ ٧٩، ومجالس ثعلب ٦٢، والمقتضب ٤/ ٣٩٨.

(٣) حاشية يّس ١/ ٣٥٥.

(٤) الرجز لجران العود في ديوانه ٩٧، والخزانة ١٠/ ١٥ ـ ١٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٠، وشرح التصريح ١/ ٣٥٣، وشرح المفصل ٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧، ٧/ ٢١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٩١، والإنصاف ١/ ٢٧١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١، والجنى الداني=

استشهد به على جواز اتباع المنقطع في لغة تميم على شَرْطه.

واستشهد به سيبويه على هذه المسألة.

قال الأعلم(١): اليعافير: أولاد الظّباء، واحدها: يَعْفور. والعيس: بقر الوحش لبياضها، والعيس: البياض، وأصله للإبل، فاستعاره للبقر.

والبيت من أرجوزة نسبها العينيّ لجران العود.

* * *

٨٨٧ - لِأَنَّهـم يَـرْجُـون مـنـه شـفـاعَـةً (إذا لـم يَكُـن إلاّ الـنّبِيُّون شافِعُ)(٢)

[ص ٢٢٥ س ١٤]

استشهد به على جواز اتباع المتقدّم. وفي الألفيّة:

وغيْر نَصْب سابق في النّفي قد يأتي، ولكن نَصْبه اخْتَرْ إن وَرَدْ

قال الأشموني عند قوله: «قد يأتي» على قِلّة بأنّ يفرّغ العامل له، ويجعل المستثنى منه تابِعًا له كقوله: وأنشد البيتَ.

قال: قال سيبويه(٣): وحدّثني يونُس أنّ قومًا يُوثق بعربِيَّتهم يقولون: ما لِي إلاّ أبوك ناصرٌ.

والبيت لحسّان بن ثابت.

* * *

٨٨٨ - رأَتْ إخْوتِي بَعْدَ الـجَميعِ تَفرَّقُوا (فَلَمْ يَبْقَ إلاّ واحدٌ مِنْهمُ شُفْرُ)(٤)

[ص ٢٢٥ س ١٤]

= ١٦٤، وجواهر الأدب ١٦٥، والخزانة ٤/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/ ٣٦٣، ٩/ ٢٥٨، ٣١٤، ورصف المباني ٤١٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩ (٢/ ١٤٧)، وشرح شذور الذهب ٣٤٤، وشرح المفصل ٢/ ٨٠، والصاحبي ١٣٦، والكتاب ١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢، واللسان (كنس، ألا)، ومجالس ثعلب ٤٥٢، والمقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٢٦، والتاج (كنس، ألا، الواو).

(١) شرح الأعلم ١/ ١٣٣، ٣٦٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٤١، وشرح التصريح ١/ ٣٥٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩ (٢/ ١٤٧)، وشرح ابن عقيل ٣٠٩.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٣٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو لتوبة بن مضرس في أساس البلاغة (شفر)، والحماسة البصرية ١/ ٢٥١، =

استشهد به على ما في البيت قبله.

وشفر: بمعنى أحَد لا يُستعمل إلاّ في النفي.

وهذا البيت من شواهد النُّدُور، فالأكثر: «ما بالدّار شَفْرٌ»[1]، ويجوز في شِينه الفتح والضمّ.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٨٨٩ ـ (في ليلةٍ لا نَرى بها أَحَدًا   يَحْكِي عَلينا إلا كَوَاكِبُها)[2]

[ص ٢٢٥ س ٢٠]

استشهد على اتباع المستثنى المنقطع للضمير العائد من الحال على المستثنى منه.

والبيت من شواهد: سيبويه.

قال الأعلم[3]: الشاهد فيه رَفْعُ «الكواكب» على البدل من الضمير الفاعل في: «يحكي»، . لأنه في المعنى منفيّ، ولو نصب على البدل من «أحدٍ» لكان أحسن، لأنّ: «أحدًا» منفيّ في اللّفظ والمعنى، والبدل منه أقوى.

وصف أنه خلا بمن يُحِبّ في ليلة لا يطّلع فيها عليهما، ويخبر بحالهما إلا الكواكب لو كانت ممن تخبر.

والبيت من أبيات لأحيحة بن الجُلاح، وليس لعدِيّ بن زيد كما في كتاب سيبويه مَجعولاً بين قَوْسين، وكما في الأعلم أيضًا. ولأُحيْحة قِصّة مع تُبعَ الحِمْيَرِيّ لما قَتَل مَنْ قَتَل من أهل المدينة بعد أن أرسل إليهم ففطن أحيحة، وقال الأبيات فنجا بنفسه وهي في كتاب الأغاني[4] [١٩٣].

* * *

= وحماسة البحتري ٣٦٢، والتاج (شفر)، وبلا نسبة في رصف المباني ٨٨، واللسان (شفر)، والمقرب ١/ ١٦٩، ويروى «فرد» مكان «شفر».

(١) هذا القول من الأمثال في مجمع الأمثال ٢/ ٢٦٥، والمستقصى ٢/ ٣١٦، وأمثال ابن سلام ٣٨٤، واللسان (شفر).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لأحيحة بن الجُلاح في الأغاني ١٥/ ٣١ (١٥/ ٣٦، دار الكتب المصرية)، والحماسة البصرية ٢/ ١٨٧، والخزانة ٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ١٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧، والكتاب ٢/ ٣١٢، وله أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني ٤١٧، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣١٨، ومغني اللبيب ١٤٣، والمقتضب ٤/ ٤٠٢.

(٣) شرح الأعلم ١/ ٣٦١.

(٤) انظر الأغاني ١٥/ ٣١، ١٥/ ٣٦ (دار الكتب المصرية).

٨٩٠ ـ (خَلا الله لا أَرْجُو سِواكَ وإنّما أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكا)[(١)]

[ص ٢٢٦ س ١٣]

استشهد به على جواز تقديم المُستثنى أوّل الكلام على مذهب الكوفيّين.

واستشهد صاحب التّصريح بهذا البيت على جَرّ خلا للفظ الجلالة.

والشّعبة: الطّائفة.

ومعنى البيت ظاهر. ولم أعثر على قائله.

* * *

٨٩١ ـ (وبلـدةٍ ليـس بهـا طُـورِيُّ ولا خَلا الجنّ بها إنسِيُّ)[(٢)]

[ص ٢٢٦ س ١٤]

استشهد به على ما تقدم في البيت قبله.

والبيت من شواهد الرّضِيّ. قال البغداديّ: على أنَّ تقدّمَ المستثنى غير المنسوب شاذ، والأصل: ولا بها إنسيٌّ خلا الجنّ.

قال ابن الأنباريّ في الإنصاف[(٣)]: ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديمُ حرف الاستثناء في أوّل الكلام، نحو: «إلاّ طَعامَك ما أكلَ زيدٌ»، نصّ عليه الكسائِيّ. وإليه ذهب الزّجّاج في بعض المواضع، واستدلّوا بهذا البيت ونحوه.

ومنعه البصريّون. وأجابوا عن البيت بأنّ تقديره[(٤)]: وبلدة ليس بها طُورِيّ ولا إنسِيّ خلا الجنّ[(٥)]، فحذف: «إنسيًا»، وأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير[(٦)] لما أضمره. وقيل: تقديره: ولا بها إنسي خلا الجنّ فـ«بها» مقدّرة بعد «لا»[(٧)]. وتقديمُ

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في الخزانة ٣/ ٣١٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٣٨٢، وحاشية يس ١/ ٣٥٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٧ (٢/ ١٦٣)، وشرح التصريح ١/ ٣٦٣، وشرح ابن عقيل ٣١٧، واللسان (خلا)، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٧، وسيعاد برقم ٩١٣.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٩٨، والخزانة ٣/ ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨، والسمط ٥٥٦، واللسان (أنس)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٧٤، وجمهرة اللغة ١١٤٥، واللسان ٥/ ١٣ (طآ)، والمنصف ٣/ ٦٢، ونوادر أبي زيد ٢٢٦، وشرح الرضي ٢/ ٨٤، والإنصاف ١/ ٢٧٧، وسيعاد برقم ٩٠٨.

(٣) الإنصاف ١/ ٢٧٣. (٤) الإنصاف ١/ ٢٧٧.

(٥) في الأصل: «ما خلا الجن» بزيادة «ما»، والتصويب من الإنصاف.

(٦) في الأصل: «تفصيل»، والتصويب من الإنصاف.

(٧) في الأصل: «فيها مقدرة بعد إلا»، والتصويب من الإنصاف.

الاستثناء[1] فيه للضّرورة، فلا يكون فيه حجّة.

وهذا البيتان من أُرجُوزة للعجّاج.

وقوله: «وبلدة»: الواو فيه واو: «رُبّ». و«البلدة»: الأرض، فيقال: هذه بَلْدَتُنا أي أَرْضُنا. وقوله: «ليس بها طُورِيّ» أي ليس بها أحدٌ، ولا يجيء طوريّ إلاّ مع النّفي.

* * *

٨٩٢ ـ (ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللّهَ بَاطِلُ) وكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زَائِلُ[2]
[ص ٢٢٦ س ٢١]

استشهد به على جواز توسّط المُسْتثنَى بين جزئي كلام.

وهذا البيت أوّل شواهد هذا الكتاب، وتقدّم بَسْطُ الكلام عليه في صحيفة ٢.

* * *

٨٩٣ ـ (كُلُّ دِينٍ يَوْمَ القِيامَةِ عِنْدَ اللّـ ـهِ إلاّ دِينَ الحَنيفَةِ بُورُ)[3]
[ص ٢٢٦ س ٢٢]

استشهد به على ما في البيت قبله.

الحنيفة: الدّين، وأَصلُهُ: دين إبراهيم عليه الصّلاة والسّلام و«بور»: هلاكٌ وخُسْر.

والبيت من جملة أبيات لأُميّة بن أبي الصّلت الثّقفيّ.

* * *

٨٩٤ ـ (فَلَمّا قَرَعنا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضَهُ) بِبَعْضٍ أَبَتْ عِيدانُهُ أَنْ تَكَسَّرا[4]
[ص ٢٢٦ س ٣٣]

استشهد به على إبدال اسمين من اسمين في الموجَب. وذَكَر هذه المسأَلَة استطرادًا، وإلاّ فليس هذا مَوْضِعَها. و«النبع»: أجود شَجرٍ تُتّخذ منه القِسِيّ.

والبيت من قصيدة للنّابغة الجعدِيّ الصّحابيّ.

* * *

(١) في الأصل: «المستثنى»، والتصويب من الإنصاف.
(٢) تقدم الشاهد برقم ١، وسيعاد برقم ٩١٥، كما سيعاد عرضًا مع الشاهد ١٣٥٤.
(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٣٨.
(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٧١، والأشباه والنظائر ٧/ ٢٠٩، والخزانة ٣/ ١٧١، وبلا نسبة في أساس البلاغة (نبع).

٨٩٥ ـ (ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ إلاَّ رَسِيمُهُ وإلاَّ رَمَلُهْ)(١)

[ص ٢٢٧ س ٣٣]

استشهد به على اجتماع العطف والبدل.

والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه على أنّ: «إلاّ» المكرّرة فيه زائدةٌ مؤكّدة للّتي قبلها، ودخُولها كخروجِها، ولا تعمل شيئًا فيما تدخل عليه.

وفي التوضيح وشرحه: وقد اجتمع العطف والبدل في قوله: «ما لك» الخ، فـ«رَسِيمُه» بفتح الراء، وكسر السين المهملتين بدل من «عَملُه» بدل بعض من كلّ عند السّيرافيّ. و«رَمَلُه»: بفتح الراء والميم معطوف على «رسيمه».

وذهب ابن خروف: إلى أَنَّ «رَسيمه» و«رَمَله» بدلُ تفصيل من: «عَمَله»، وهما كلّ العمل، و«إلاّ» المقترنة بكلّ منهما زائدة مؤكّدة.

والرّسيم والرّمل: ضَربان من السّير، والشّيخ هنا: الجَمَل.

ولم أعثر على قائل هذا البيت. [١٩٤].

* * *

٨٩٦ ـ أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ (قَليلٌ بِها الأَصْواتُ إلاّ بُغامُها)(٢)

[ص ٢٢٩ س ١٦]

استشهد به على أَنّ من شرط النّعت بـ«إلاّ» أن يكون منعوتها جَمْعًا أو معرّفًا بـ«أل» الجنسيّة كالبيت.

وهو من شواهد سيبويه. قال الأعلم(٣): الشّاهد في وَصْف الأصوات بقوله: «إلاّ بُغامُها» على تأويل: «غَيْر». والمعنى: قليلٌ بها الأصوات غَيْرُ بغامها أي الأصوات التي غير صوت النّاقة. وأصل البغام للظّبي، فاستعاره للنّاقة.

(١) الرَجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٧٢، ورصف المباني ٨٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٢ (٢/ ١٥١)، وشرح التصريح ١/ ٣٥٦، وشرح ابن عقيل ٣١١، والكتاب ٢/ ٣٤١، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٠٤، والخزانة ٣/ ٤١٨، ٤٢٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٢، والكتاب ٢/ ٣٣٢، واللسان (بلد، بغم)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٤ (٢/ ١٥٦)، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٨، ٣٩٤، ٢/ ٧٢٩، ومغني اللبيب ١/ ٧٢، والمقتضب ٤/ ٤٠٩، وكتاب العين ٨/ ٤٢.

(٣) شرح الأعلم ١/ ٣٧٠.

ويجوز أن يكون: «البُغام» بَدلاً من الأصوات، على أن يكون: «قليلٌ» بمعنى النّفي، فكأنّه قال: ليس بها صوتٌ إلا بُغامُها.

وصف ناقةً أناخَها في فلاةٍ لا يُسْمع فيها صوتٌ إلاّ صوتُها لِقلّة خَيْرها. وأراد بالبلدة الأُولى ما يقع على الأرض من صَدْرها إذا بركت، وبالبلدة الأخيرة: الفلاة، والبلد الذي أناخها به.

والبيت من قصيدة لذي الرّمّة.

* * *

٨٩٧ ـ (ضَائِعٌ تَغيَّبَ عَنهُ أَقْرَبُوه إلا الصَّبَا والجنُوبُ فأقربوه)(١)

[ص ٢٢٩ س ٢٥]

استشهد به على مذهب الجَرْميّ والمبرّد من جواز الوصْف بـ«إلاّ» حيث يصحّ المنقطع. قال: «فأَقْرَبُوه» موصوف بالصّبا والجنوب، وليسا من جنسه. والقصيدة مرفوعة. وهذا البيت ـ كما ترى ـ غير مستقيم.

وفي العَيْنِيّ(٢):

لَدَمٌ ضائِعٌ تغيّبَ عَنْه أَقْرَبُوه إلاّ الصَّبا والدّبُورُ

وهذه الرّواية مستقيمةٌ، قال: واحتجّ به ابن كَيْسان في المهذّب ولم يُعْزِه، وفي روايته:

مِنْ دَمٍ ضائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوه إلاّ الصّبا والجَبُوبُ

ثم قال: «الجَبُوب»: وَجْهُ الأرْض. وقال الجوهريّ: «الجَبُوبُ»: الأَرْض الغليظة. قال: قوله: «إلاّ الصّبا» استثناء من: «تغيّب عنه أَقْربوه» على طريق الإبدال، مع أنّ: «تغيّب» مُوجبُ، فلا يجوز الإبدال في الموجب، ولكن لما كان معنى «تَغيّب» لم يَحْضُر فحينئذ كان منفيًا، وإذا تَقدّم المنفيّ لفظًا أو معنًى جاز الإبدال. وهذا موضِع الاستشهاد، وهو ظاهر.

ويقال: يَلْزمُ من هذا اجتماع أمرين: حَمْلُ المُثبت على المنفيّ بضَرْبٍ من التأويل، والإبدالُ في المنقطع، لأنّه ليس من جنس الأقْرِبين، ألا ترى أنّ «أقربوه» جَمعٌ لمن يعقل.

---

(١) البيت بهذه الرواية غير مستقيم، كما سيشير إلى ذلك المؤلف.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/١٠٥، وشفاء العليل ٥٠٠.

ويقال: «إلاّ» هنا صفةٌ لضمير، وفيه نظر.

قال ابن هشام: والحقّ أنّ الاسمين مبتدأ ومعطوفٌ والخبرُ محذوف.

وقال ابن مالك: «إلاّ» هنا. بمعنى: «لكن». والتّقدير: لكن الصّبا والدّبور لم يتغيّا عنه، وذلك كما في قوله عليه السلام: «كُلّ أُمّتي معافًى إلا المجاهرون»[1]، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يُعافون.

وبمثل هذا تأوّل الفرّاء قراءة بعضهم[2]: ﴿فَشرِبوا منه إلاّ قليلاً منهم﴾[3].

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٨٩٨ ـ (وكُـلّ أخٍ مـفـارِقُـهُ أَخُـوه لَـعَـمْـرُ أَبِـيـكَ إلاّ الـفَـرْقَـدان)[4]

[ص ٢٢٩ س ٢٩]

استشهد به على بُطلان قول المبرّد: إن الوصْفَ بـ«إلاّ» لم يجىء إلاّ فيما يجوز فيه البدل. قال: فـ«إلاّ الفرقدان» صِفَة ولا يمكن فيه البدل.

والبيت من شواهد سيبويه، قال الأعلم[5]: الشّاهد فيه نعت: «كُلّ» بقوله: «إلاّ الفرقدان» على تأويل: «غير».

والتقدير: وكلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه، وهذا على مذهب الجاهليّة، كأنّه قال هذا قبل الإسلام، ويحتمل أن يريد في مُدّة الدّنيا .اهـ.

وقال ابن هشام في المغني: والوصفُ هنا مخصّص، فإنّ ما بعد «إلاّ» مطابق لما قبلها، لأنّ المعنى: كُلّ أخوين غير هذين الكوكبين متفارقان، وليست «إلاّ» استثنائيّة، وإلا لقال: «إلاّ الفرقدَيْن» بالنّصب، لأنّه بعدَ كلامٍ تام مُوجَب، كما هو الظّاهر مع كونه لمستغرق وهو كل أخ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، ستر المؤمن على نفسه، حديث رقم ٥٧٢١.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٦٦. (٣) ٢٤٩/ البقرة: ٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٧٨، والكتاب ٢/٣٣٤، واللسان (ألا)، والممتع في التصريف ١/٥١، ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ٩٠، وحماسة البحتري ١٥١، والحماسة البصرية ٢/٤١٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٦، والمؤتلف والمختلف ٨٥، ولعمرو أو لحضرمي في الخزانة ٣/٤٢١، وشرح شواهد المغني ١/٢١٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٨٠، والإنصاف ١/٢٦٨، والجنى الداني ٥١٩، والخزانة ٩/٣٢١، ٣٢٢، ورصف المباني ٩٢، وشرح الأشموني ١/٢٣٤، (٢/١٥٧)، وشرح المفصل ٢/٨٩، والعقد الفريد ٣/١٠٧، ١٣٣، وفصل المقال ٢٥٧، ومغني اللبيب ١/٧٢، والمقتضب ٤/٤٠٩.

(٥) شرح الأعلم ١/٣٧١.

وعند ابن الحاجب [١٩٥] في هذا البيت شذوذٌ من ثلاثة أوجه:

ـ أَحَدُها: أنّه اشترط من وصف إلاّ صفة تعذّر الاستثناء، وهنا يصحّ لو نصبه.

ـ وثانيها: وصف المضاف، والمشهور وَصْفُ المضاف إليه.

ـ وثالثها: الفَصل بين الصّفة والموصوف بالخبر، وهو قليل.

وهذا البيت قال عبد القادر البغداديّ: إنّه جاء في شِعْرَين لصحابِيَّيْن، أحدهما: عمرو بن معد يكرب. والثاني: حضرميّ بن عامر الأسَدِيّ.

* * *

٨٩٩ ـ (حَرَاجِيجُ لا تَنفَكُّ إلا مُناخَةً) على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرا[١]

[ص ٢٣٠ س ٤]

استشهد به على زيادة: «إلاّ» عند الأصمعي وابن جنّي.

وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٨٨.

* * *

٩٠٠ ـ (أرى الدَّهرَ إلاّ مَنجَنونًا بِأَهلِهِ) وما صاحِبُ الحاجاتِ إلاّ مُعَذَّبا[٢]

[ص ٢٣٠ س ٥]

الشاهد فيه كالذي قبله.

وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفًى في صحيفة ٩٤.

* * *

٩٠١ ـ (وما المجدُ إلاّ قَدْ تَبَيَّنَ أنّهُ بِبَذْلٍ وحِلْمٍ لا يَزالُ مُؤَثَّلا)[٣]

[ص ٢٣٠ س ٢٠]

استشهد به على إغناء: «قَدْ» عند ابن مالك عن تقدّم فعل على «إلاّ» في حال تقدّم النّفي عليها.

و«مؤثّلاً»: مُقَوًّى. ولم أعثر على قائله.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ٣٩٦. (٢) تقدم الشاهد برقم ٤١٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شفاء العليل ٥٠٩.

٩٠٢ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلى بِتَكْلِيمِ ساعَةٍ (فما زادَني إلاّ غَرامًا كَلامُها)[١]
[ص ٢٣٠ س ٢٣]

استشهد به على أنّ مصحوب: «إلاّ» يجب تأخيره عما يتعلّق بما قبلها إلاّ من المستثنى منه، وصفته. وتقدّم الكلامُ على هذا البيت في صحيفة ١٤٣.

* * *

٩٠٣ - (وما كَفّ إلاّ ماجِدٌ ضُرَّ بائِس)[٢]

[ص ٢٣٠ س ٣٢]

الشاهد فيه كالذي قبله.

ولم أعثر على قائل هذا الشاهد ولا تتمته.

* * *

٩٠٤ - (وما هاجَ هذا الشَّوْقَ إلاّ حمامَةٌ تَغَنَّتْ على خَضراء سُمْرٍ قُيودُها)[٣]
[ص ٢٣١ س ٢٨]

استشهد به على جواز جرّ المعطوف على متلوّ إلاّ لتأوّلها بـ«غير». وبيّن في الأصل الرّوايتين في المعطوف، أعني الرّفع والجرّ. واستوفى في الأصل ما يتعلّق بهذه المسألة فارجع إليه.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٩٠٥ - (ولا عَيبَ فيهم غيرَ أَنَّ سُيوفَهُمْ) بِهِنَّ فُلولٌ مِنْ قِراعِ الكَتائِبِ[٤]
[ص ٢٣٢ س ١٣]

ساقه على طريق الاستشهاد بأنّ: «بَيْد» تكون بمعنى: «غير» وفي الحديث: «بَيْد أنّي من قُريش»[٥].

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٦٣٣.

(٢) الشطر من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعلي بن عميرة الجرمي في السمط ١٩، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٤، والأزهية ١٨٠، وإصلاح المنطق ٢٤، والخزانة ٣/٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٤، وشرح شواهد المغني ١/٣٤٩، والكتاب ٢/٣٢٦، ومعاهد التنصيص ٣/١٠٧، والحيوان ٤/ ٢٧٤، وبلا نسبة في الصاحبي ٢٦٧، واللسان (قرع، فلل)، ومغني اللبيب ١/ ١١٤.

(٥) تمام الحديث: (أنا أفصح العرب بَيْدَ أني من قريش)، والحديث في النهاية ١/ ١٧١ (بيد).

والبيت من شواهد سيبويه، والشّاهد فيه نصب: «غَيْر» على الاستثناء المنقطع، لأنّ ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، وهو على معنى: ولكنَّ سُيوفهم بهنّ فُلول، وتفلُّلِ سيُوفِهم ليس بعَيْب، لأنه دالّ على الإقدام، ومقارعة الأقران.

مدح آلَ جَفْنة ملوك الشّام من غَسّان، فنفى عنهم كُلّ عَيْب، وأوجب لهم الإقدام في الحَرب، واستثنى ذلك من جهة العيوب مبالغةً في المدح، وهو ضَربٌ من البديع يسمّى: الاستثناء .اهـ.

وعلماء البديع يُعبرون عن هذا بتأكيد المدح بما يُشبه الذّمّ، فإنه نفى الذّمّ عن هؤلاء القوم على جهة الاستغراق، ثم أَثْبَت لهم عَيبًا وهو تَثلّم سُيوفهم من مضاربة [١٩٦] الجيوش، وهذا ليس بعَيْب بل هو غايةُ المدح، بل قد أكّد المدح بما يشبه الذّمّ.

والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح آل جَفْنَة.

* * *

٩٠٦ ـ (عَـمْـدًا فَـعـلْـتُ ذاكَ بَـيْـدَ أَنّـي أَخـافُ إن هَـلَـكْـتُ أَنْ تُرِنّي)(١)

[ص ٢٣٢ س ١٤]

استشهد به على مجيء: «بَيْد» بمعنى: من أَجْل.

والبيت من شواهد المغني. قال السيوطيّ: أنشده يوسف بن السّيرافيّ في شرح أبيات: «إصلاح المنطق»: بلفظ:

إخـالُ إن هَـلَـكْـتُ لَـم تُـرِنّـي

ولم يسمّ قائله. وقال: «إخال»: أظنّ بكسر الهمزة وفتحها. و«تُرِنّي»: من الرَّنين، وهو الصّوت، يقال: أَرَنّ يُرِن إرنانًا إذا صوَّت، والإرنان: صَوْت مع تَوَجّع.

إنما أظنّ أنّي إن هلكتُ لم تبكِ عليّ ولم تَنُوحي. يزعُم أنها تَبْغَضُه.

وقال التبريزي في شرحه: «عَمْدًا»: أي تَعمُّدًا. و«بَيْد»: بمعنى غير. و«إخال»: أحسب. و«تُرنّي»: من الرّنين وهو الصّوت بالبكاء.

قال: والبيت أنشده الأصمعي. انتهى.

---

(١) الرجز لمنظور بن مرثد في التاج (رنن)، وبلا نسبة في اللسان (بيد، رنن)، وإصلاح المنطق ٢٤، وشرح شواهد المغني ١/٣٥٢، والصاحبي ١٤٧، ومغني اللبيب ١/١١٥، وجمهرة اللغة ٦٨٦، ١٠١٩، ومقاييس اللغة ١/٣٢٦، وديوان الأدب ٣/٣٠٠، وتهذيب اللغة ١٤/٢٠٧.

وأنشده الجوهريّ في الصّحاح شاهدًا على أنه يقال: أَرَنّت بمعنى: صاحت. ولم أعثر على قائله.

* * *

٩٠٧ - (حاشا قُريشًا فإنَّ اللّهَ فَضَّلَهُم) على البَرِيَّةِ بِالإحْسانِ والخَيْرِ[١]

[ص ٢٣٢ س ٢٧]

استشهد به على أنّ: «حاشا» تَنْصِب، وهي حينئذٍ فعل.

وفي الأشموني: الجرّ بحاشا هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثرُ البصريّين حَرْفيّتها، ولم يُجيزوا النّصب، لكن الصحيح جوازه، فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشّيبانيّ والأخفش وابن خروف. وأجازه المازنيّ والمبرّد والزّجّاج. ومنه قوله: وأنشد البيت. وروايته «بالأحلام والدّين» وكذا رواه ابن عقيل، والأول أصحّ.

والبيت من جملة أبيات للفرزدق.

* * *

٩٠٨ - وبَـلْـدةٍ لَـيْـسَ بِـهـا طُـورِيُّ (ولا خَلا الجِنَّ بِها إِنْسِيُّ)[٢]

[ص ٢٣٢ س ٢٨]

استشهد به على أنّ: «خلا» إذا جُرّ ما بعدها كانت حرف جرّ.

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٥٥.

* * *

٩٠٩ - (عـدا سُـلَـيْـمـى وعـدَا أَبـاهـا)[٣]

[ص ٢٣٢ س ٢٩]

استشهد به على أنّ: «عدا» إذا نُصِب ما بعدها فهي فعل، وما بعدها منصوب به على المفعوليّة.

---

(١) البيت من البسيط، وهو برواية «بالإسلام والدين» مكان «بالإحسان والخير»، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٩ (٢/ ١٦٥)، وشرح ابن عقيل ٣٢٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٧.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٨٩١.

(٣) الرجز بلا نسبة في الخزانة ٤/ ١٠٥، وجواهر الأدب ٣٨١.

وعلّل الصبّان النّصب فيما بعد «خلا» بأنهما متعدّيان بمعنى: جاوز. وذكر في الأصل ما قيل في فاعل «عدَا» و«خَلا» فارجع إليه[١]. ولم أقِف على تتمّة هذا الشّاهد ولا قائله.

* * *

٩١٠ ـ (مَنْ رَامهَا حَاشا النّبيِّ وَرَهطِهِ)[٢]

[ص ٢٣٢ س ٢٩]

استشهد به على الجرّ بحاشا. وبيّن في الأصل ما قيل في ذلك.

ولم أعثر على قائله ولا تتمّته.

* * *

٩١١ ـ (حاشا أَبي ثَوبانَ إنَّ بِهِ) ضِنًّا عَنِ المَلْحاةِ وَالشَّتْمِ[٣]

[ص ٢٣٢ س ٢٩]

استشهد به على جَرّ: «أبي ثَوْبانَ» بـ«حاشا». وأبو ثَوْبان: كُنْية رَجُل.

وهذا البيت يُورده النّحويّون كما ترى، وهذا خَطأ، لأنّهم ركّبوا بيتًا من بيتين وهما:

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثَوْبان ليس ببكمةٍ فَدْمِ [١٩٧]

عمرو بن عبد الله إنّ به ضِنًّا عن المَلْحاة والشَّتْمِ

«البكمة»: مأخوذ من البكم. و«الفدم»: العي. و«ضنًا»: ضبطه العيني بكسر الضّاد، وهو البُخل. و«المَلْحاة» بفتح الميم: مصدر ميميّ كالملاحاة، وهي المنازعة.

والبيت نسبه تاج العروس لسَبْرة بن عمرو الأسدي، وليس بصحيح بل هو من قصيدة للجُمَيْح وهي من المفضّليّات.

* * *

(١) حاشية الصبان ٢/١٦٣.

(٢) عجز البيت: (في الأرض غَطْفَطَهُ الخليجُ المُزبِدُ)، والبيت من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩١، واللسان (حشا)، وتهذيب اللغة ٥/١٤٠.

(٣) البيت من الكامل، وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات ٢١٨، والجنى الداني ٥٦٢، وشرح اختيارات المفضل ١٥٠٨، وشرح شواهد المغني ١/٣٦٨، وشرح المفصل ٨/٤٧، والمقاصد النحوية ٣/١٢٩، وله أو لسبرة بن عمرو الأسدي في اللسان والتاج (حشا)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٨٠، والخزانة ٤/١٨٢، وشرح المفصل ٢/٨٤، والمحتسب ١/٣٤١، ومغني اللبيب ١/١٢٢، وشرح الأشموني ١/٢٣٩ (٢/١٦٥).

٩١٢ ـ في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلاهَهُمْ (حاشايَ إنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ)(١)
[ص ٢٣٢ س ٣٠]

استشهد به على ما في البيت قبله.

و«معذُورُ»: مختونٌ، يقال: عَذَر الغلام وأَعْذَرَهُ، وكذلك الجارية، والأكثر: عَذَرَ الغلامَ، وخَتَنَ الجاريةَ.

والبيت لِلأُقَيْشِر، وهو شاعِرٌ إسلاميّ يحتجّ بشعره.

* * *

٩١٣ ـ (خلاَ اللَّهِ لا أَرْجو سِواكَ وإنَّما) أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكَا(٢)
[ص ٢٣٢ س ٣٠]

استشهد به على جر اسم الجلالة: بـ«خلا».

وتقدّم الكلام عليه مُستوفى في صحيفة ١٩٣.

* * *

٩١٤ ـ أَبَحْنا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْرًا (عدا الشَّمْطاءِ والطِّفْلِ الصَّغيرِ)(٣)
[ص ٢٣٢ س ٣١]

استشهد به على جرّ: «عدا».

والبيت من شواهد التّوضيح وقبله:

تَرَكْنا بالحَضِيض بناتِ عُوجٍ عَواكِفَ قد خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ

قال في التّصريح: والقوافي كلّها مجرورة، فـ«الشّمطاء» مجرور بـ«عدا» وهي أنثى الأشمط، وهو الذي يُخالِط سوادَ شعرِه بياضٌ. و«حيّهم» بالياء المثنّاة تحت مفعول «أَبَحْنا» من الإباحة. و«قَتْلاً»: تمييزٌ محوّل عن المفعول. انتهى.

و«بناتُ عُوجٍ»: خَيلٌ مَنسوبةٌ إلى: «أعوج» وهو فَحْلٌ مشهور. و«عواكف»: جمع عاكفة. و«النّسور»: جمع نَسْر، وهو الطّائر المعروف. كذا قال العَيْنيّ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤١، وشرح التصريح ١/ ١١٢، واللسان والتاج (حشا)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١١٩، والجنى الداني ٥٦٦، وجواهر الأدب ٤٢٦، واللسان (عذر).

(٢) تقدم الشاهد برقم ٨٩٠.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٨٥، وشرح التصريح ١/ ٣٦٣، وشرح ابن عقيل ٣١٨، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٢، وعمدة الحفاظ (حشي).

ولم أعثر على قائلهما.

* * *

٩١٥ ـ (ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللَّهَ بَاطِلُ) وكُلُّ نعيمٍ لا مَحالَةَ زَائِلُ[(١)]
[ص ٣٣٣ س ٨]

استشهد به على أن: «عدا» إذا دخلت عليها: «ما» تتعين فعليتها.

والبيت من شواهد التّوضيح. قال شارحه: أي ذاهبٌ وفانٍ، أُخذ من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إلا وَجْهَهُ﴾[(٢)] وجملة، «ما خلا الله» استثنائية. ويُحْتمل أن تكونَ صِفةً للمضاف والمضاف إليه، و«ما» زائدة. والتّقدير: كل شَيْءٍ غير الله باطل. وعلى هذا فلا استثناء، قاله الشيخ طاهر.

وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٣.

* * *

٩١٦ ـ (تُمَلُّ النَّدامَى ما عدَانِي فَإِنَّني) بِكُلِّ الّذي يَهْوَى نَديميَ مُولَعُ[(٣)]
[ص ٣٢٣ س ٨]

استشهد به على ما في البيت قبله.

وفي التّوضيح وشرحه بعد الكلام السّابق: وقوله: «تمل النّدامى» الخ. فـ«عدا» فعل ماض، ولهذا دخلت عليه نُون الوقاية.

و«ما» موصول حرفيٌّ، و«عدا» صلته، ومَوْضعُ الموصول وصلتهُ نصبٌ، إمّا على الظرفيّة الزّمانية على حذف مضاف، أو على الحاليّة على التأويل باسم الفاعل، وتلك الحال فيها معنى الاستثناء.

ولم أعثرِ على قائله.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ١، ٨٩٢، وسيعاد عرضًا مع الشاهد ١٣٥٤.
(٢) ٨٨/ القصص: ٢٨.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٠٧، والجنى الداني ٥٦٦، وجواهر الأدب ٣٨٢، وشرح التصريح ١/ ١١٠، ٣٦٤، وشرح شذور الذهب ٣٣٩، والمقاصد النحوية ١/ ٣٦٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٨ (٢/ ١٦٤).

٩١٧ ـ (رَأَيتُ النّاسَ ما حاشا قُرَيْشًا فإنّا نَحنُ أَكْرَمُهُم فَعالا)[١]
[ص ٢٣٣ س ١٣]

استشهد به على جواز دخول: «ما» المصدرية على: «حاشا» بقلّةٍ عند بعضهم.

وفي التّصريح: وأما قول الأخطل: [١٩٨]

رأيت الناس

الخ فنادر.

قال الموضّح في شرح اللّمحة: ويُحتمل أن يكون «حاشا» فيه فِعلاً متعدّيًا متصرّفًا من: حاشيتُه بمعنى: استثْنَيْتُه، واشتِقاقُه من الحاشِية، كأنّ المراد أنّك أخرجتَهُ منه، وعَزْلَتَه عنه .اهـ.

والبيت من شواهد الرّضِيّ. قال البغداديّ: على أنّ الأخفش روى «حاشا» موصولة بـ«ما» المصدريّة.

قال ابن عقيل: وسيبويه: منع من دُخولها على حاشا، قال: لو قُلْتَ: أَتَوْني ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا[٢]. وأجازه بعضُهم على قِلّة.

قال: و«رأيت» من الرؤية القلبيّة تَطلب مفعولين، والثّاني هنا محذوف تقديره: دُوننا، والجملة الاسميّة هي المفعول الثّاني، والفاء زائدةٌ.

و«الفَعال» بفتح الفاء: كلّ فعلٍ حَسنٍ من حِلْم أو سَخاءٍ أو إصلاحِ بين النّاس أو نحو ذلك، فإن كُسِرتْ فاؤه صَلُح لما حَسُن من الأفعال ولم يَحسُن اهـ. باختصار.

ولم تحقّق نسبةُ البيت للأخطل.

* * *

٩١٨ ـ ولا أَرَى فاعِلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ (ولا أُحاشِي مِنَ الأَقْوام مِنْ أَحَدِ)[٣]
[ص ٢٣٣ س ١٧]

(١) البيت من الوافر، وهو للأخطل في الخزانة ٣/ ٣٨٧، وشرح التصريح ١/ ٣٦٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٦٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٩ (٢/ ١٦٥)، وشرح ابن عقيل ٣٢١، ومغني اللبيب ١/ ١٢١، وشرح الرضي ٢/ ١٢٣.

(٢) لم يرد ذلك في شرح ابن عقيل، ولا في كتاب سيبويه، وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠ في شرحه لـ«حاشا».

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٠، وأسرار العربية ٢٠٨، والإنصاف ١/ ٢٧٨، والجنى الداني ٥٩٩، ٥٦٣، والخزانة ٣/ ٤٠٣، ٤٠٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨، وشرح المفصل ٢/ ٨٥، ٨/ ٤٨، واللسان (حشا)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٤٢٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٠ (٢/ ١٦٧)، وشرح المفصل ٨/ ٤٩، ومغني اللبيب ١/ ١٢١، وشرح الرضي ٢/ ١٢٤.

استشهد به على أنَّ: «حاشا» ترد في غير الاستثناء فعلاً متصرفًا متعديًا.

واستشهد الرّضي بهذا البيت. قال البغدادِيّ: على فعليّة «حاشا» بتصريفه.

قال ابن الأنباريّ في مسائل الخلاف: ذهب الكوفيّون إلى أنّ «حاشى» في الاستثناء فِعلٌ ماضٍ. وذهب بعضُهم إلى أنّه [فعل][1] استعمل استعمال الأدوات.

وذهب البصريّون إلى أنّه حَرْف جَرٍّ. وذهب أبو العبّاس المبرّد إلى أنّه يكون فعلاً، ويكون حَرْفًا.

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا على فعليّته بالتّصرّف، ومثّلوا بالبيت، وبأنّ لام الخفض تتعلّق به، وبأنّ الحذْفَ يلحقه.

واستدلّ البصريّون على حرفيّته بأنّه لا يُقال: «ما حاشى زيدًا»، كما يقال: «ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا»، وبأنّ نون الوقاية لا تلحقُهُ، ولو كان فِعلاً لَقُبِل.

وأجابوا عن قول الكوفيّين بما فيه مُقْنِع. انتهى ببعض اختصار.

والضّمير في: «يُشْبِهُه» للنّعمان.

والبيت من قصيدة للنّابغة يَمدَحُهُ فيها ويَعْتذِر إليه.

* * *

٩١٩ ـ عَـدَدْتُ قَـوْمِـي كَـعَـديـدِ الـطَّـيْـسِ (إذْ ذَهَـبَ الـقَـوْمُ الـكِـرامُ لَـيْـسِـي)[2]

[ص ٢٣٣ س ٣١]

استشهد به على أنّ: «ليس» من أدوات الاستثناء.

وتقدّم الكلامُ عليه في صحيفة ٤١.

* * *

٩٢٠ ـ (فـتـى كَـمُـلَـتْ خَـيْـراتُـه غَـيْـرَ أَنَّـهُ جَـوادٌ فـما يُـبْـقِـي مِـنَ الـمـالِ بَـاقِـيا)[3]

[ص ٢٣٤ س ١٨]

---

(١) إضافة من الإنصاف ١/٢٧٨. (٢) تقدم الشاهد برقم ١٦٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٧٣، والأزهية ١٨١، وأمالي المرتضى ١/ ٢٦٨، والخزانة ٣/٣٣٤، ٣٣٦، وديوان المعاني ١/٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/٦١٤، والشعر والشعراء ١/٢٩٩، والكتاب ٢/٣٢٧، واللسان (وحح)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٩٣، والصاحبي ٢٦٧، وشرح الرضي ٢/٨٨.

استشهد به على قول الخَضراويّ: إنّه لما كان ما بعد: «غير» بدلا[١] مِمّا قبلها، وخارجًا عنه بمعنى الزّيادة، كان استثناءً من الأوّل، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن [له][٢] وأقرب ما يشبه به. [قوله: فتى كملت][٣] الخ.

واعلم أنّ البحثَ في «لا سيّما»، ولكن استطـرد إلى «غير» لما بينهما من المناسبة، ثم ساق البيت بعدما تقدّم.

قال: لأنّ كونَه جوادًا خيرٌ، لكن زاد في هذا الخَيْر على غيره مما هو خَيْر.

وهذا البيت من شواهد الرّضِيّ على ما تقدّم في قوله:

غـــيْـــر أَنّ ســـيـــوفـــهـــم

ونقل البغدادِيّ كلام ابنِ جنّي فيه إلى أن قال: وهذا الاستثناء على إغرابه جارٍ مجرى الاستثناء المعهود. ألا تَرى أنّه إذا قال: «فتًى» تم فيه ما يَسرُّ صديقه جاز أنْ يظنّ أنّه مقصودٌ على هذا وحده، فإذا قال: «على أنّ فيه ما يسوءُ الأعاديا» أزال هذا الظّنّ، وصار معناه: أنّ فيه مسرّةً لأوليائه، ومساءةً لأعدائه، وليس مقصورًا على أحد الأمرين فهو إخْراجُ شَيءٍ من شَيءٍ، لخلاف الثّاني الأول. وكذلك

فـتًــى كَـمـلـت أَخْـلاقُـه...

البيت، لما كان إتلافه للمال عيْبًا عند كثير من النّاس استثنى هذه الحالة، فأخرجها من جُملة خِلال المدح، لمخالفتها إيّاها عِنْدَهم. وعـلى مـذهبهم، وليس شَيْءٌ يُقَعّد على أَصله، فيخرج عنه شَيءٌ منه في الظاهر إلاّ وهو عائد إليه، وداخل فيه في الباطن مع التأمّل.

والبيت من قصيدة للنّابغة الجَعْدِيّ يَرْثِي بها أخاه. [١٩٩].

* * *

٩٢١ ـ أَلا رُبَّ يَـوْمٍ لَـكَ مِـنـهُـنَّ صـالِـحٍ (ولا سـيـمـا يَـوْمٍ بِـدَارةِ جُـلْـجُـلِ)[٤]
[ص ٢٣٤ س ٢٦]

---

(١) في الأصل: «بدل» بالرفع، وصوابه النصب لأنه خبر «كان».
(٢) سقطت من الأصل، والإضافة من الهمع. (٣) إضافة يقتضيها المعنى.
(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٠، والجنى الداني ٣٣٤، ٤٤٣، والخزانة ٣/ ٤٤٤، ٤٥١، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٢، ٢/ ٥٥٨، وشرح المفصل ٢/ ٨٦، والصاحبي ١٥٥، واللسان والتاج (سوى)، وبلا نسبة في رصف المباني ١٩٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٤١ (٢/ ١٦٧)، ومغني اللبيب ١٤٠، ٣١٣، ٤٢١.

استشهد به على أنّ: «يومًا» بعد: «لا سيّما» روي بالأوجه الثّلاثة.

وقد وجه السّيوطي رحمه الله الأوْجُهَ الثّلاثة فارجع إليها في الأصل.

ويوم «دارةِ جُلْجُل» يومٌ لقي فيه امرؤ القيس محبوبَتَهُ عُنَيْزة، وذلك أنّ الحيّ تحمّلوا فتقدّم الرّجال والخَدم والثَّقَلُ؛ فلما رأى ذلك امرؤُ القيس تخلّف بعد ما سار مع رجال قومه غَلْوةً[1]، فكمن في (غامض) حتى مرّ به النّساء، واستنقعن في الغدير، وتَرَكْنَ ثيابهن، فهجَم عليهِن، وأخذ ثيابَهُن، وقال: واللّهِ لا أُعْطِي لواحدةٍ منكن ثَوْبها حتى تَخْرُجَ متجرِّدَةً، فلما يَئِسْن من ردّه ثيابَهُن لَهُنّ خَرَجْن واحدةً واحدةً حتى بقيت عُنَيزةُ، فناشدتْهُ الله أن يعطيها ثَوْبها، فلم يَرْض حتى سَلَكَتْ سبيل صَواحِبها، ثم إنّه نحَر لهنّ نَاقَتَهُ.

وهذا البيت من معلّقته.

* * *

٩٢٢ ـ (يَسُرُّ الكريمَ الحَمْدُ لا سِيما لدى ... شَهَادَةِ مَنْ في خَيرِهِ يَتَقَلَّبُ)[2]

[ص ٢٣٣ س ٣٢]

استشهد به على أَنّ: «لا سيّما» قد يليها ظَرْفٌ. وسيأتي مزيدُ كلامٍ عليه في الّذي بعده.

ولم أعثر على قائله.

* * *

٩٢٣ ـ (فِقِ النّاسَ بالخَيرِ لا سيّما ... يُنِيلُك مِنْ ذي الجَلالِ الرِّضا)[3]

[ص ١٣٥ س ١]

استشهد به على أنّ: «لا سِيّما» يليها فعل.

وفي الشّواهد الكبرى: (تَتمة) في شرح التسهيل: قد يقع بعدما ظرف نحو: يُعجبني الاعتكافُ لا سيّما عند الكعبة، قال:

يَسُرّ الكريم...

الخ.

(١) الغَلْوَة: قَدْرُ رميةٍ بسهم، وقد تستعمل الغلوة في سباق الخيل.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ٣/٤٤٧، وشفاء العليل ٥١٨.

(٣) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الخزانة ٣/٤٤٧، وهو في شفاء العليل ٥١٩ وروايته:

(فِهْ بالعقود وبالإيمان لا سيما ... ينيلك من ذي الجلال الغنى)

وقد تقع جملةً فعليّةً كقوله:

فـــقِ الــــنـــــاس...

الـــخ.

والغالب وَصْلُها بالاسميّة.

ولم أعثُر على قائل هذا البيت.

* * *

٩٢٤ ـ (أرَى النّيكَ يَجْلو الهَمَّ والغَمَّ والعَمَى ... ولا سِيّما إنْ نِكْتَ بالمرَسِ الضَّخْمِ)(١)

[ص ٢٣٥ س ٣]

استشهد به على فصل لا سيما عن مصحوبها بالجملة الشرطيّة وفي الشواهد الكُبْرى: وقال المرادِيّ: إنه وقع بعدها الجملة الشّرطية، فـ«ما» كافّة بناءَ على أنّ الشرطيّة لا تكون صِلةً للموصول.

ولا يُعترض على الإمام السيوطيّ بأنه أتى بمجون في هذا الشّاهد، لأنّ المقصود عنده إثبات المسألة، كما أنّ ابن سيده وغيره من اللُّغويين لهم كثيرٌ من الألفاظ التي تُسْتَكره ومرادُهُم بذلك المحافظةَ على عِلْم اللغة.

وكان ابن عباس رضي الله عنه مُحْرِمًا بالحجِّ، فَسمِعه إنسان يُنْشد:

وهُــنّ يَــمْــشِــيــن بــنــا هَــمِــيــســا ... إنّ يَصْدُقِ الطيّرُ نَنِكْ لـميسا(٢)

فقال له: أتقول الرّفث وأنت مُحْرِم؟ فقال: إنّما الرَّفَثُ ما كان عند النساء.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٩٢٥ ـ (سـيّـمـا مَـنْ حـالَـتِ الأحـــ ... ـراسُ مِـــنْ دونِ مُـــنـــاهُ)(٣)

[ص ٢٣٥ س ٦]

استشهد به على أنّ حَذْفَ: «لا» من: «لا سيّما» لم يُسْمع إلاّ في كلام المولّدِين كالبيت.

---

(١) البيت من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) الرجز في جمهرة اللغة ٤٢٢، ٨٦٣، واللسان (رفث، همس)، وتهذيب اللغة ٦/ ١٤٣، ١٥/ ٧٨، والتاج (رفث، لمس، همس)، وكتاب العين ٤/ ١٠، والحيوان ٣/ ٤٠، وعمدة الحفاظ ومفردات الراغب (رفث)، وعيون الأخبار ١/ ٣٢١.

(٣) البيت من مجزوء الرمل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

وفي الصّبّان[١]: قوله: وقد تُحذف الواو. وأمّا حَذْفُ: «لا» فقال الدّمامينيّ: حكى الرّضِي أنه يقال: «سيّما» بالتّثقيل والتخفيف مع حَذْف: «لا». ولم أقِف عليه من غير جهته، بل في كلام الشّارح يعني المُرادِيّ أن: «سيّما» بحذف الواو، ولم يُوجَد في كلام مَن لا يُحتَجّ بكلامه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٩٢٦ـ (فِهْ بالعُقود وبالأَيْمان لا سِيما عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَبِ)[٢]

[ص ١٣٥ س ٨]

استشهد به على جواز حَذْف الواو من: «ولا سيّما» عند مَن يرى ذلك.

وفي الصّبّان[٣]: قوله: فِهْ، فِعْلُ أَمْرٍ من: وفَى يَفِي، والهاء للسّكت.

قال الدّمامِينيُّ والشُّمُنّي: فَيُنْطَقُ بها وَقْفًا، وتُكْتَب ولا يُنْطَق بها وَصْلاً. [٢٠٠] وقد يقال: هَلاّ جاز النّطقُ بها وصْلاً إجراءً للوصْل مَجرى الوقْف.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٩٢٧ ـ (وهَلْ كُنْتَ يا ابنَ القَيْنِ في الدّهْرِ مالِكًا بِغَيْرِ بَعيرٍ بَلْهَ مُهْرِيَةً نُجْبَا)[٤]

[ص ٢٣٦ س ١]

استشهد به على أنّ ما بعد: «بَلْه» يجوز نصْبُهُ عند الكوفيّين.

وسيأتي مزيد كلام على هذه المسألة في الّذي بعده.

والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق.

* * *

(١) انظر حاشية الصبان ٢/١٦٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٨٨، والخزانة ٣/٤٤٧، وشرح الأشموني ١/٢٤١ (٢/١٦٧)، وشرح شواهد المغني ١/٤١٣، ومغني اللبيب ١٤٠.

(٣) حاشية الصبان ٢/١٦٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجرير في الخزانة ٦/٢٣١، وديوانه ١٠٢٢.

٩٢٨ ـ (تَذَرُ الجماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها   بَلْهَ الأَكُفُ كأنها لم تُخلَقِ)[١]
[ص ٢٣٦ س ٣]

استشهد به على أنّ: «الأكُفّ» في البيت رُوِي بالأوجه الثَّلاثة.

وفي الأشمونيّ: وأما «بَلْهَ» فهو في الأصل مَصْدر فِعْل مُهمل مرادفٍ لـ«دع» و«اتْرُك»، فقيل فيه: بَلْه زيدٍ بالإضافة، إلى مفعوله، كما يقال: تَرْكُ زيدٍ. ثم قيل: «بَلْه زيدًا» بنصب المفعول، وبناء بَلْه على أنه اسم فعل، ومنه قوله: وأنشد البيت.

والضمير في: «تذر» للسّيوف المتقدّمة في بيت قبل الشاهد.

قال الصّبان[٢]: و«ضاحيًا» بارزًا، وهو حال من الجماجم، و«هاماتُها»: جمع هامَة، وهي الرّأس، ثم هي فاعل لـ«ضاحيًا» أي كأنّها لم تُخلق متّصلة بمحلّها.

ومَعنى بَلْه الأكُف على رواية نَصْب الأكفّ: دَعْ ذكر الأكفّ، فإنّ قَطْعها من الأيدي أهونُ من قَطْع هامات الجماجم بتلك السّيوف، فـ«بله» على هذا: اسْمُ فِعْل.

وعلى الجرّ: تَرْك ذكر الأكفّ، أي اترك ذكرها، فإنّها بالنسبة إلى الهامة سَهْلة، فـ«بَلْه» على هذا مَصْدرٌ مضافٌ إلى مفعوله.

وعلى الرّفع: كيف الأكفّ لا تَقْطعها تلك السّيوف مع قطعها ما هو أعظمُ منها، وهي الهامات، أي إذا أزالت هذه السيوفُ تلك الهاماتِ عن الأبدان، فلا عجَب أن تُزِيل الأكفّ عن الأيدي، فـ«بله» على هذا بمعنى: كَيْف للاستفهام التعجبي، فـ«بله» الأكف على الأول والثالث جملة اسمية، وفتحةُ: «بله» بنائيّة. وعلى الثّاني جملة فعلية حُذف صَدْرها.

انتهى ملخّصًا من شرح شواهد الرضيّ لعبد القادر أفندي.

وفي شرح الدّماميني على المغني أن المعنى على الجر: أنَّ السّيوفَ تترك الجماجم منفصلةً عن محالّها، كأنها لم تُخلق متّصلة بها.

والبيت من قصيدة لكعب بن مالك رضي الله عنه قالها في وقعة الخندق.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥، والخزانة ٦/ ٢١١، ٢١٤، ٢١٧، وشرح شواهد المغني ٣٥٣، واللسان والتاج (بله)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢١٧، وتذكرة النحاة ٥٠٠، والجنى الداني ٤٢٥، والخزانة ٦/ ٢٣٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٥١ (٢/ ١٢١)، وشرح التصريح ٢/ ١٩٩، وشرح شذور الذهب ٥١٣، وشرح المفصل ٤/ ٤٨، ومغني اللبيب ١١٥.

(٢) حاشية الصبان ٢/ ١٢١.

٩٢٩ ـ (قالَتْ له باللَّهِ يا ذا البُرْدَيْنْ لما غَنِثْتَ نَفَسًا أَوِ اثْنَيْنْ)[1]

[ص ٢٣٦ س ١٦]

استشهد به على أنّ فِعل القسم قد يُحْذف.

وفي التّسهيل وشرحه للدّمامينيّ فيما تُصدَّرُ به جُملة القسم أو تُصدر الجملة بكلمة: «لمّا» المشدّدة بمعناها أي بمعنى: إلاّ كقوله:

قَـالَـتْ لـه بـالـلّـه...

الخ. وتأويلُ هذا أيضًا كالأوّل، أي ما أسألك إلا غِنَثك.

وفي اللّسان: غَنِث غَنَثًا: شَرِب ثم تَنَفَّس، قال:

قـالـت لـه بـالـلّـه

الخ، قال الشّيبانيّ: الغَنث هاهنا: كنايةٌ عنِ الجماع.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ٥٩٣، وشرح شواهد المغني ٦٨٣، واللسان والتاج (غنث)، ومغني اللبيب ١١/ ٢٨١، وتهذيب اللغة ٨/ ٩٢، وجمهرة اللغة ٤٢٨، والمخصص ١١/ ٩٤. وسيعاد برقم ٩٢٩.

[شَواهِدُ الحَال]

٩٣٠ - (وَقَالُوا لَهَا لا تُنْكِحِيهِ فَإِنَّهُ ... لأَوَّلِ نَصْلٍ أَنْ يُلاقِيَ مَجْمَعَا)(١)
[ص ٢٣٩ س ١٦]

استشهد به على أنّ «أن يلاقي» للحال عند ابن جنّي. والضمير في «لها» لامرأة أراد أن يتزوّجها، وفي «له» لتأبط شرًّا صاحب الشّاهد. والشاهد مطلع قصيدة من الحماسة.

* * *

٩٣١ - [فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ](٢)

* * *

٩٣٢ - (لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الأَحْجَامِ ... يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ)(٣)
[ص ٢٤٠ س ١٥]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًّا في ديوانه ١١٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٩١، وتاج العروس (بطل).

(٢) سقط البيت من الأصل المطبوع، وهو في الهمع ١/ ٢٣٩، والبيت من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ٨٦، والخزانة ٣/ ١٩٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠، وشرح التصريح ١/ ٣٧٣، وشرح المفصل ٢/ ٦٢، والكتاب ١/ ٣٧٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٩، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٨٢٢، والأشباه والنظائر ٦/ ٨٥، والمقتضب ٣/ ٢٣٧. والشاهد فيه: نصب «العراك» على الحال، وهو معرفة، لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال: أرسلها تعترك العراك. الذود: الطرد. النغص: مصدر نَغِص الرجل، إذا لم يتم مراده. والدِّخال: أن يداخل بعير قد شرب مرة في الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها.

(٣) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٣، وشرح=

استشهد به ـ على أنّ النّفي من مسوّغات الابتداء بالنكّرة.

والإحجام ضدّ الإقدام. والحِمام: الموت.

يقول: إن الجُبْنَ لا يمنع من المَوْت، كما أنّ الإقدام لا يعجّله عن وقته.

والبيت من أبيات لقَطَرِيّ بن الفُجاءَة. [٢٠١].

* * *

٩٣٣ ـ (يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عيشٌ باقِيًا فتَرَى) لِنفسِكَ العُذْرَ في إبْعادِها الأمَلا[1]
[ص ٢٤٠ س ١٦]

استشهد به على مجيء الحال من نكرة في سياق الاستفهام، وهذا من مسوّغات الابتداء.

«حُمّ» بالبناء للمفعول بمعنى قدّر. والأمل: الرجاء.

وقال العيني[2]: «إن قائل هذا البيت رجلٌ من طيىء لا يُعْلم اسمُهُ».

* * *

٩٣٤ ـ (مَضَى زَمَنٌ وَالنّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بي) فَهَلْ لي إلى لَيْلَى الغَداةِ شَفِيعُ[3]
[ص ٢٤٠ س ٢٠]

استشهد به على أنّ: من مسوّغات مجيء الحال من النّكرة كون الجملة الحاليّة مقرونةً بالواو.

وقال الأشموني: لأنَّ الواوَ ترفعُ توّهمَ النعتيّة، يعني أنَّ سببَ المنعِ خوفُ التباسِ الحالِ بالنّعت، فلما زالَ اللّبسُ جاز.

والبيت من قصيدة لمجنون بني عامر.

* * *

= ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وشرح ابن عقيل ٣٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧ (٢/ ١٧٥)، وشرح التصريح ١/ ٣٧٧.

(١) البيت من البسيط، وهو لرجل من طيىء في شرح التصريح ١/ ٣٧٧، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١٦، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧ (٢/ ١٧٦)، وشرح ابن عقيل ٣٢٩.

(٢) المقاصد النحوية ٣/ ١٥٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ١٥١، وسمط اللآلي ١٣٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٣٥، ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٢.

٩٣٥ - عَوْذٌ وبُهْثَةُ حاشِدُونَ عليهِمُ (حَلَقُ الحَدِيدِ مُضاعَفًا يَتَلَهَّبُ)(١)

[ص ٢٤٠ س ٢٨]

استشهد به: على مجيء الحال من المضاف إليه المجرور من غير أن يكون فاعلاً ولا مفعولاً، أعني محلاً. وهذا على مذهب البصريّين وابن العلج.

وفي أمالي ابن الشّجريّ(٢): الوجه في هذا البيت فيما أراه أنّ «مضاعفًا» حال من «الحَلَق» لا من «الحديد» لأمرين: أحدهما: أنه إذا أمكن مجيء الحال من المضاف كان أولى من مجيئها من المضاف إليه، ولا مانع في البيت من كون «مضاعفًا» حالاً من الحَلَق، لأننا نقول: حَلَقٌ محكم ومُحْكمة.

والآخر: أنّ وصف الحَلَق بالمضاعف أشبه كما قال المتنبي:

أقْبَلْتَ تَبْسِم والجيادُ عوابِسٌ يخببن بالحَلَق المُضاعف والقَنَا(٣)

ويجوز: أن يجعل «مضاعفًا» حالاً من المُضْمَر في يتلَهّب، و«يتلهّب» في موضع الحال من الحَلَق، فكأنه قال: عليهم حَلَق الحديد يتلهّب مُضاعَفًا اهـ.

و«عَوْذٌ»: بفتح العين المهملة وآخره ذال مُعْجَمة: هو عَوْذ بن غالب بن قطيعة بالتصغير ابن عَبْس بن بغيض بن غطفان، وبُهْثَة، بضم الموحدة هو بُهثة بن عبد الله بن غطفان. و«الحَلَق» بفتحتين أو بكسر وفتح جمع حَلْقَة بفتح فسكون على غير قياس، أعني على الأول، وعلى الثّاني هو مِثْل بَدْرة وبِدَر، وقَصْعة وقِصَع.

والبيت من جملة أبيات لزيد الفوارس.

* * *

٩٣٦ - (فَسَقَى دِيارَك - غَيرَ مُفْسِدِها - صَوْبُ الرَّبيعِ وَدِيمةٌ تَهْمِي)(٤)

[ص ٢٤١ س ٤]

استشهد به على جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع.

والبيت من شواهد البيانيين على أنّ «غير مفسدها» تتميمٌ للمعنى(٥)؛ واحتراس

(١) البيت من الكامل، وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب ٣/ ١٧٣، ١٧٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٥١٨، وخزانة الأدب ٧/ ٥.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ١٦٧، ٢/ ٣٢٧.

(٣) البيت من الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه.

(٤) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٨، وتخليص الشواهد ٢٣١، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٦٢، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٣٦٥ (همي).

(٥) التتميم: أن يحول الشعر معنى، فلا يدع شيئًا يتمّم به حسنه إلا أورده، وأتى به: إما مبالغة وإما احتياطًا واحتراسًا. العمدة ٢/ ٥٠ «باب التتميم» وفيه ورد ببيت طرفة شاهدًا على التتميم.

للدّيار من الفساد بكثرة المطر. وضمير الخطاب لقَتادَةَ بنِ مسْلَمَةَ الحَنَفِيّ أحد أجواد العرب.

و«صَوْب الرّبيع»: انصبابه. و«الدّيمة»: المطر الدائم. و«تهمي»: تسيل.

والبيت من قصيدة لطرفة بن العبد يمدح بها قتادة المذكور.

* * *

٩٣٧ ـ (وصَلْتُ ولَمْ أَضرِمِ مُسِبّينَ أُسْرَتِي)[١]

[ص ٢٤١ س ٥]

استشهد به ـ على جواز تقديم الحال على صاحبها المنصوب. ولم أعثر على تتمّته ولا قائله.

* * *

٩٣٨ ـ (خَرَجْتُ بـهـا أَمْشِـي تَـجُـرُ وَراءَنـا عـلـى أَثَـرَيْـنـا ذَيْـلَ مِـرْطٍ مُـرَحَّـلِ)[٢]

[ص ٢٤٤ س ٣٣]

استشهد به: على أنه إذا اجتمع حالان من اسمين: أحدهما فاعل جعل أولهما له. قال في التصريح: [٢٠٢] فجملة «أمشي» في «خرجت»، وجملة «تجر» حال من الهاء المجرورة بالباء.

والمعنى: أخرجتها من خِدْرها حال كوني ماشيًا وحال كونها جارّة على أَثَرَيْ قَدمي وقَدمها ذَيْل مِرْطها لتخفي الأثر عن القافة قصدًا للسّتْرِ.

و«المِرْط» بكسر الميم وسُكون الرّاء: كساءٌ من خَزٍّ أو صوف. و«المُرَحّل» بالحاء المهملة: ما فيه عَلَمٌ.

والبيت من مُعلّقة امرىء القيس.

* * *

(١) الشطر من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٤، وخزانة الأدب ١١/ ٤٢٧، وشرح التصريح ١/ ٣٨٧، وشرح شواهد الشافية ٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٢، ٩٠١، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٢، ولسان العرب ٥/ ٢٤٦ (نير)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٣٩، ورصف المباني ٣٣٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٨، ومغني اللبيب ٢/ ٥٦٤.

٩٣٩ ـ (وقد شَفَّنِي أنْ لا يَزالَ يَروعُنِي خَيالُكِ إمَّا طارقًا أوْ مُغادِيا)[١]

[ص ٢٤٥ س ٣]

استشهد به ـ على أنه يجب للحال إذا وقعت بعد «إمّا» أن تُرْدفَ بأخرى معادًا معها «إمّا» أو «أو». ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٩٤٠ ـ (فَهَزتُ العِدَا لا مستعينًا بِعُصْبَةٍ ولكِنْ بِأَنواعِ الخَدَائِعِ والمَكْرِ)[٢]

[ص ٢٤٥ س ٥]

استشهد به ـ على أن إفراد الحال الواقعة بعد «لا» في النظم نادر. وتقدّم الاستشهاد بهذا البيت في صحيفة ١٢٩.

* * *

٩٤١ ـ (أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نَسَبِي) وهل بدارة يا لَلْناس مِنْ عارِ[٣]

[ص ٢٤٥ س ١٥]

استشهد به على أن فائدة الحال المؤكدة: إمّا بيانُ تَعَيُّن نحوُ: زيد أخوك معلومًا، ومثاله: البيت أو فخر نحو: أو فلانٌ شُجاعًا.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[٤]: الشّاهد في قوله معروفًا. ونَصْبُه على الحال المؤكّدة له، لأنه إذا قال: «أنا ابن دارة» فقد عُرِف بهذا النسب، ثم قال: «معروفًا بها نَسَبي» توكيدًا. و«دارة»: أُمُّهُ؛ واسم أبيه: مسافع، وهو من بني عبد الله بن غطفان بن قيس.

والبيت من مقطّعة لسالم ابن دارة.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو للأخطل في شفاء العليل ٧٨٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٣١، وسيعاد برقم ١٦٣٢.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٥٦٩.

(٣) البيت من البسيط، وهو لسالم ابن دارة في خزانة الأدب ١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، ٢٦٦، والخصائص ٢/٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/٦٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٧، وشرح المفصل ٢/٦٤، والكتاب ٢/٧٩، والمقاصد النحوية ٣/١٨٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٥٥ (٢/١٨٥)، وشرح شذور الذهب ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٣٣٨.

(٤) شرح الأعلم ١/٢٥٧.

٩٤٢ ـ (اطْلُبْ ولا تَضجَر من مَطْلَبٍ فآفة الطّالب أن يَضجَرَا)[١]
[ص ٢٤٦ س ٣]

استشهد به على جواز وقوع جملة النّهْيِ حاليّة. قال: ورُدّ بأن الواو عاطفة.

وفي التوضيح وشرحه[٢]: وغِلَط مَن قال هو الأمين المحلّي في كتابه (المفتاح) في قوله، وهو بَعْض المولّدين:

اطْلُب ولا تَضجَر مِنْ مَطْلَبٍ فآفة الطّالبَ أنْ يَضجَرَا
أما ترى الحَبْل لِتَكْراره في الصّخرة الصّمّاء قد أثّرا

أنّ «لا» ناهيةٌ، وأن الواو للحال.

قال في المغني[٣]: وهذا خطأ، والصواب في الواو أنها عاطفة إمّا مَصْدَرًا يسبك من أنْ والفعل على مَصْدَرٍ مُتوهّم من الأمر السّابق أي لِيَكُن منك طلبٌ وعدمُ ضَجَرٍ، وجملة على جملة. وعلى الأول ففتحة «تَضْجَرَ» إعراب و«لا» نافية، والعطف مثل قولك: ائتني ولا أجْفُوكَ بالنّصب، وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب، والأصل: ولا تَضْجَرَنْ بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضّرورة، و«لا» ناهية.

* * *

٩٤٣ ـ (نَظَرْتُ إلَيها والنُّجومُ كأنّها مَصابيحُ رُهْبانٍ تُشَبُّ لِقُفّالِ)[٤]
[ص ٢٤٦ س ٦]

استشهد به على أن الجملة الحالية إمّا ابتدائيةً كالبيت أو بغير ذلك كما بيّن في الأصل. «القُفّال»: المسافرون، وأحدهم: قافل.

والبيت من قصيدة لامرىء القيس.

* * *

٩٤٤ ـ (فَرَأيْتُنا ما بَيْنَنا مِنْ حَاجِزٍ إلاّ المِجَنُّ ونَصْلُ أبْيَضَ مِفْصَلِ)[٥]
[ص ٢٤٦ س ٨]

(١) البيت من السريع، وهو لبعض المولدين في شرح التصريح ١/٣٨٩، والمقاصد النحوية ٣/٢١٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٤٧، وشرح الأشموني ١/٢٥٦، ومغني اللبيب ٢/٣٩٨.
(٢) شرح التصريح ١/٣٨٩. (٣) مغني اللبيب ٢/٣٩٨.
(٤) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٣١، وخزانة الأدب ١/٣٢٨.
(٥) البيت من الكامل، وهو لعنترة بن شداد في ديوانه ٢٥٨.

استشهد به على أنّ الجملة الحاليّة تَجِيء مُصَدّرةً بـ«ما» النّافية.

«النّصل»: حَدِيدة الرُّمح. والبيتُ من قصيدة [٢٠٣] لعنترة العَبْسِيّ.

* * *

٩٤٥ ـ (ما أَعْطَيانِي ولا سَأَلْتُهُما إلاّ وإنّي لَحَاجِزي كَرَمي)(١)

[ص ٢٣٦ س ٩]

استشهد به على مجيء الجملة الحالية مصدّرة بـ«إنّ».

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٩٤٦ ـ (عَهِدْتُك لا تَصْبُو وفِيكَ شَبِيبَةٌ) فما لَكَ بَعْد الشَّيْبِ صبًّا مُتَيَّما(٢)

[ص ٢٣٦ س ١٢]

استشهد به: على مجيء الجملة الحاليّة مُصَدرة بـ«لا» النّافية. ولم أعثر على قائله.

* * *

٢٤٧ ـ (كُنْ لِلْخَليلِ نَصيرًا جارَ أَوْ عَدَلاَ) ولا تَشُحّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلا(٣)

[ص ٢٤٦ س ١٤]

استشهد به على مجيء الجملة الحاليّة مصدّرة بفعلٍ ماضٍ تالٍ لإلاّ.

والبيت من شواهد العينيّ.

قال: الاستشهاد فيه في قوله: «جار» حيث وقع حالاً، وهو ماضٍ، ولم يجيء معها «قد» و«الواو» لكون الماضي قد عُطِف عليه بأو. وكذا إذا وقع بعد إلاّ كما في قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم مِنْ رَسُولٍ إلاّ كانوا به يَسْتَهْزِئون﴾(٤)، وكذا الكلام في قوله: «جاد». قال: ولم أقف على اسم قائله، والظّاهر أنه مُحْدَثٌ.

* * *

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لكثّير عزة في ديوانه ٢٧٣، وتخليص الشواهد ٣٤٤، والكتاب ٣/ ١٤٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٣٨، وشرح ابن عقيل ١٨٠، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٧، والمقتضب ٢/ ٣٤٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٥٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٧، وشرح التصريح ١/ ٣٩٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٧، وشرح عمدة الحافظ ٤٤٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٠٢.

(٤) ١١/ الحجر: ١٥.

٩٤٨ ـ (خالِي ابنُ كَبْشَة قد عَلِمْتَ مكانَهُ) وأبـو يَـزِيـدَ ورهْـطُـهُ أعـمـامِـي[١]

[ص ٢٤٦ س ١٦]

استشهد به على تعيّن الضّمير في الجملة الواقعة حالاً مؤكدة. والشّاهد في قوله: قد علِمْت مكانه. والبيت من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكِنْديّ.

* * *

٩٤٩ ـ فـلـمّـا خَـشِـيـتُ أظـافِـيـرَهُـمْ (نَـجَـوْتُ وأرْهَـنُـهُـمْ مـالِـكـا)[٢]

[ص ٢٤٦ س ١٩]

استشهد به على دخول الواو على الجملة الواقعة حالاً وهي مصدّرةٌ بمضارع.

وبيّن في الأصل أنه مؤول بأنّ «الواو» في التّقدير داخلةٌ على مبتدأ تقديره: وأنا أرهَنُهم مالكًا.

واستشهد به العينيّ على هذه المسألة، قال[٣]: المعنى لما خشيت حَمْلَتَهُ وإنشاب أظفاره نجوتُ، وخلّيت بينه وبين مالك. والّذي خَشِيَهُ هو عبيد الله بن زياد، وكان قد توعّده فَهَرَب إلى الشّام، واستجار بيزيد فأَمّنَهُ، وكتب إلى عبيد الله يأمره أن يَصْفَح عنه. ومالك هو عَرِيفُ[٤] الشّاعر، يعني أنه تركه رهنًا عنده.

والبيت لعبد الله بن هَمّام السّلولي.

* * *

٩٥٠ ـ (دَهـم الشّـتـاءُ ولـسـت أَمـلِـك عُـدَّةً)[٥]

[ص ٢٤٦ س ٢٤]

استشهد به على انفراد الجملة الحاليّة المصدّرة بليس. وبيّن في الأصل أن ذلك قليل.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١١٨.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق ٢٣١، ٢٤٩، وخزانة الأدب ٩/ ٣٦، والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٥، ولسان العرب ١٣/ ١٨٨، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٩٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ١٦٤، ورصف المباني ٤٢٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٦ (٢/ ١٨٧)، وشرح ابن عقيل ٣٤٠، والمقرب ١/ ١٥٥.

(٣) المقاصد النحوية ٣/ ١٩٠. (٤) العريف: رئيس القوم.

(٥) عجز البيت: (والصبر في السبرات غير مطيعي)، والبيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٤٦٠.

ولم أعثر على قائل هذا الشّاهد ولا تَتِمّتهُ.

* * *

٩٥١ - (نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامرهُ) ورَفِيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْري[١]

[ص ٢٤٦ س ٢٨]

استشهد به على تقدير الواو الرابطة في الجملة الاسميّة الواقعة حالاً وقدّره بقوله: أي والماء.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ[٢]: على أنَّ ضميرَ صاحبِ الحالِ إذا كان في آخر الجملة الحاليّة فلا شَكّ في ضعفه وقِلّته فإن «الماء» مبتدأ و«غامره» خبره. والجملة حال من ضمير «نَصَفَ» العائد إلى الغائص، والضمير الذي ربط جملة الحال بصاحبها في آخرها. وهذا على رواية نصب «النهار» على أنّه مفعول به: قال صاحب المصباح: [٢٠٤] نَصَفْتُ الشّيء نَصْفًا من باب قَتَل: بلَغْتُ نِصْفَهُ. وأمّا على رواية رفعه فالجملة حال منه، ولا رابط فتقدّر الواو والضمير فيقدر الضّمير وعليها كلام صاحب المغني، قال: وقد تخلو الجملة الحاليّة من الواو والضّمير فيقدّر الضّمير في نحو: مررت بالبُرّ قفيزٌ بدرهم، أو الواو كقوله يصف غائصًا لطلب اللؤلؤ: انتصف النّهار وهو غائصٌ وصاحبه لا يدري ما حاله.

وأنشد البيت وله فيه بحث طويل. وغلّط ابن الشجريّ وابن السيّد فيه فارجع إليه[٣].

والبيت من قصيدة للأعشى ميمون، مدح بها قَيْسَ بن مَعد يكرب.

* * *

٩٥٢ - (فَجِئْتُ وقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها) لدى السّتر إلا لِبْسَةَ المتَفَضّلِ[٤]

[ص ٢٤٧ س ٥]

(١) البَيت من الكامل، وهو للمسيب بن علس في أدب الكاتب ٣٥٩، وإصلاح المنطق ٢٤١، ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٨، ولسان العرب ٩/ ٣٣١ (نصف)، وللأعشى في جمهرة اللغة ١٢٦٢، وخزانة الأدب ٣/٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٣، وجمهرة اللغة ٨٩٣، ورصف المباني ٤١٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٠، وشرح المفصل ٢/ ٦٥، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٥، ٦٣٦.

(٢) خزانة الأدب ٣/ ٢٣٥.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٠.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٧٥٦.

استشهد به على أنّ الماضي المثبت المتصرّف غير التّالي إلاّ، والمتلوّ بأو العاري من الضّمير الواقع حالاً يجب اقترانه بقد والواو: وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ١٦٦.

* * *

٩٥٣ - (ذَاكَ الَّذي وأَبِيكَ يَعْرِفُ مالكًا) والحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ(١)

[ص ٢٤٧ س ٢٦]

استشهد به على وقُوع الاعتراض بينَ الموصول وصِلَته، وتقدّم الكلامُ على هذا البيت في صحيفة ٦٥.

* * *

٩٥٤ - (وفيهِنّ والأيّامُ يَعْثُرْن بالفَتَى) نوادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ ونَوائِحُ(٢)

[ص ٢٤٧ س ٢٨]

استشهد به على مجيء جملة الاعتراض، واقعة بين المبتدأ وخبره. والضمير في «وفيهن» عائدٌ على «بنات» في بيت قبل الشاهد وهو(٣):

رأيتُ رجالاً يكرهون بناتهم وفِيهِنّ لا تكذبْ نساءٌ صوالِحُ

والبيتان لمعن بن أوس وكان مئناثًا(٤)، وكان يحسن(٥) صحبة بناتِه وتربيتهن، فولد لبعض عشيرته بنت فكرهها وأظهر جزعًا من ذلك: فقال معن البيتين.

* * *

٩٥٥ - (لعلّك والموعودُ حقٌّ لِقاؤهُ بَدَا لك في تِلْك القَلُوصِ بَدَاءُ)(٦)

[ص ١٤٧ س ٣٠]

---

(١) تقدم مع الشاهد رقم ٢٧٧، وهو لجرير في ديوانه ٥٨٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٧، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٦، ومغني اللبيب ٢/ ٣٩١، والمقرب ١/ ٦٢، واللسان (تره).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس في ديوانه ٣٢، وخزانة الأدب ٧/ ٢٦١، والخصائص ١/ ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٨٠٨، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣٨٧.

(٣) البيتان في الأغاني ١٢/ ٥٥ «دار الكتب»، وديوانه ٣٢.

(٤) أي كان كثير الإنجاب للبنات.

(٥) في الأصل «يخشى» والتصويب من الأغاني ١٢/ ٥٥.

(٦) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه ٢٩، والأغاني ١٦/ ٧٧، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٣، ٢١٥، وشرح شواهد المغني ٨١٠، وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ٤٢٧، ولسان العرب ١٤/ ٦٦ (بدا)، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٤٠، وسمط اللآلي ٧٠٥، وشرح شذور الذهب ٢١٨، ومغني اللبيب ٣٨٨.

استشهد به على الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر، فالكاف الواقع اسمًا لِلَعلّ مبتدأ في الأصل، و«بدا لك» في محلّ خبره، وجملة «والموعود حق» اعتراضيّة. والخِطاب لرجلٍ وعَدَ الشّاعرَ قَلُوصًا، فمطلهُ بها، فقال أبياتًا منها البيت الشّاهد يذكر فِعْلَته، ويمدح زَيْدَ بن الحسن، فلمّا بلغته الأبيات بعث إليه بِقَلوصٍ من خيار إبله.

واسم الشّاعر محمد بن بشير العُذواني الخارجيّ.

* * *

٩٥٦ - (يا لَيتَ شِعْري والمُنَى لا تَنفَعُ   هَلْ أَغْدُوَنْ يومًا وأَمْرِي مُجْمَعُ)[١]
[ص ٢٤٧ س ٣١]

الشّاهد فيه هنا كالّذي قبله: فَشِعْري اسم (ليت)، وجملة: «والمنى لا تنفع» معترضة بين «شِعْري» و«أَغْدُوَنْ».

والبيت من شواهد المغني على هذه المسألة؛ قال السّيوطي: هو من الرّجز أنشده أبو زيد، وبعده:

وَتَحتَ رَحْلِي صَيْلَتانٌ مَيْلَعُ   حَرْفٌ إذا ما زُجِرَتْ تَبَوَّعُ[٢]

يقول: إن المُنى لا ينال بها المتمني ما يُحِبُّه: جمع مُنْية، وهي مبتدأ، و«لا تنفع»: خبره، والجملة اعتراض بين «شِعْري» وما تعلّق به. و«أمري مُجْمَعُ»: جملة حاليّة من الضّمير في «اغدون». و«تحت رحلي صيلتان»: جملة حالية أيضًا معطوفة على الجملة قبلها. و«الصّيلتان»: الشّديد. و«المَيْلَع»: السّريع، وهما صفتا جَمَل. واستشهد ابن السِّكّيت[٣] بالبيت على [٢٠٥] أنه يقال: أجمع أمره: إذا عزم عليه .اهـ.

* * *

٩٥٧ - (إنّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا   لقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا)[٤]
[ص ٢٤٧ س ٣٢]

---

(١) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٦٣، والخصائص ٢/ ١٣٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١١، ولسان العرب ٨/ ٥٧ (جمع)، ١٤/ ٣٥٧ (رمى)، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٨، ونوادر أبي زيد ١٣٣، والتاج (جمع)، وتهذيب اللغة ١/ ٣٩٦.

(٢) نوادر أبي زيد ١٣٣. الحرف: الناقة الضامرة. التبوع: إبعاد خطو الفرس في جريه.

(٣) إصلاح المنطق ٢٦٣.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٤، وسِفْر السعادة ٧٩٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٧٤، وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩، والخصائص ١/ ٣٤٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٣، وشرح المفصل ٢/ ٣، ٣/ ٧٢، والكتاب ٢/ ١٨٥، ١٨٦، ولسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر)، ولذي الرمة في شرح شذور الذهب=

استشهد به على ما في البيتين قبله، فالاعتراض بجملة القسم وقَع بين مَعْمُولَيْ إنَّ.

والبيت من شواهد المغني. قال السّيوطي: عزاه الجَرْمِيّ في الفرخ[١] لرؤبة، وخبر «إنّ»: «لقائل»، و«أسطار» قَسَم ومجرور بالواو وهي بالفتح جمع سَطْرٍ وهو الخطّ والكتابة، و«سُطِرْنَ» مبنيٌّ للمفعول: صفة أسطار، و«سطرًا»: مفعول مطلق.

قال ابن يسعون[٢] في شرح أبيات الإيضاح: في نَصْرِ الثاني الرّفعُ والنّصبُ عطفُ بيان، النّصر الأول على اللّفظ وعلى الموضع.

ورُوِي بالضّمّ بلا تنوين على البدل من الأوّل. وقال بعضهم: نَصْرًا بالنّصب على المصدر، والثالث توكيدٌ له أي انْصُرْ نَصْرًا.

وقال أبو عبيدة: نصر المنادى: نصر بن سيّار أمير خراسان، ونصر الثاني: حاجبه، ونصبه على الإغراء، يريد: يا نصرُ عليك نصرًا.

وقال الزّجّاجُ: نصر الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة[٣].

وقال الجَرْمي: «النّصر»: العطيّة، فيريد: يا نصر عطيةً عطيّةً.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل[٤]: وقد أنشدوا البيت على ثلاثة أوجه: «يا نصرُ نصرٌ نَصْرًا»، وهو اختيار أبي عمرو.

و«يا نصْرُ نَصْرًا نَصْرًا» تُجْرِي منصوبين[٥] مُجْرَى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيدُ العاقلَ اللّبيبَ.

وكان المازنيّ يقول: «يا نصرُ نَصْرًا نَصْرًا» بنصبهما على الإغراء؛ لأن هذا نصرُ حاجب نصر بن سَيّار. وكان حجب رؤبة، ومنعه من الدّخول، فقال: اضرِبْ نَضْرًا أَوْ لُمْهُ.

= ٥٦٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٩٧، والأشباه والنظائر ٤/ ٨٦، ولسان العرب ٤/ ٣٦٣ (سطر)، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٩، والمقتضب ٤/ ٢٠٩، وسيعاد برقم ١٥٤٧.

(١) الجرمي: صالح بن إسحٰق، الجرمي بالولاء، فقيه عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، و«الفرخ» أحد كتبه، وله أيضًا: غريب سيبويه، وكتاب الأبنية. توفي ٢٢٥هـ انظر الأعلام ٣/ ٢٧٤.

(٢) ابن يسعون: يوسف بن يبقى بن يوسف التجيبي الأندلسي، عالم لغوي، له: «شرح أبيات الإيضاح» توفي بعد ٥٤٢هـ. الأعلام ٩/ ٣٣٨.

(٣) أي «نضر»، وانظر القاموس «نصر».

(٤) شرح المفصل ٣/ ٢.

(٥) في شرح المفصل «لجري المنصوبين».

ويروى: «يا نصرُ نصرٌ نصرُ»(١).

وقال ابن الدّهّان في الغُرّة(٢): منهم مَن ينشده يا نصرُ على اللفظ رفعًا على الموضع ونَصْبًا، ومنهم مَن يَرْوِيهِ بالضّم نصرُ نصرًا على البدل، ونصر الثالث إمّا عطف بيان وإمّا إغراء.

قال الأصمعي: معنى هذا: أن قوله: يا نصرُ نَصْرًا نَصْرًا إنما يريد به المصدر أي: انصرني نَصْرًا.

وكان أبو عبيدة يقول: هذا تصحيف إنما قال لنصر بن سيّار: يا نصرُ نصرًا نَصْرًا، أي عليك نَصْرًا.

وقال السّخاوي(٣): يجوز أن يكون نصر الثاني تأكيدًا للأوّل ونَصْرًا الثالث بمعنى انصرني نَصْرًا أو عطف بيان، والثالث أيضًا كذلك هذا عطف بيان على اللّفظ وهذا على الموضع.

وقال أبو عبيدة: هما «بالضاد المعجمة» أي: إنه نادى نَضْر بن سَيّار وأغراه بنضْر حاجبه، فيكون «نَضْرًا» مكرّرًا للتأكيد.

* * *

٩٥٨ ـ (أَرَانِي ولا كُفْرَان لِلّه إنّني أواخِي من الأقوام كُلَّ بَخِيلِ)(٤)

[ص ٢٤٧ س ٣٣]

استشهد به على ما تقدم في الأبيات قبله، والأظهر أنّ «إنني» محرّفة «إنّما» لِيَتّضح وَجْهُ الاستشهاد بالبيت.

وهذا البيت لم يحضرني قائله إلا أن شطره الأول تقدّم صَدْرًا لبيت آخر في صحيفة [١٢٧] إلا أن هناك «آية» في موضع: إنّني.

* * *

(١) لم يذكر المؤلف الوجه الثالث الذي ذكره ابن يعيش. وبعده في شرح المفصل ٣/ ٢: (بجعل الثاني بدلاً من الأول، ولذلك لم ينونه. والثالث: منصوب على المصدر، كأنه قال: «انصرني نصرًا»).

(٢) ابن الدهان: سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري، عالم باللغة والأدب، مولده ونشأته ببغداد، له: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح اللمع لابن جني، والعزة. توفي بالموصل ٥٦٩ هـ. الأعلام ٣/ ١٥٣.

(٣) السخاوي: علم الدين أبي الحسن علي بن محمد، توفي ٦٤٣هـ. له: سِفر السعادة وسفر الإفادة. انظر إنباه الرواة ٢/ ٣١١. والكلام الذي استشهد به المؤلف موجود في سفر السعادة ٧٩٢.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٥٦٢، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٨. والكتاب ٣/ ١٣١.

٩٥٩ ـ (وقَدْ أدرَكَتْنِي والحوادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ)(١)

[ص ٢٤٨ س ٢]

استشهد على أن جملة الاعتراض تقع بين الفعل ومرفوعه.

والبيت من شواهد المغني، قال السيوطيّ(٢): قال ابن الأعرابي في نوادره: وهذا من أبيات لرجل من بني دارم، أَسَرَتْهُ بنو عِجْلٍ فلمّا أنشدهم إياها أطلقوه. وقَبْلَهُ:

وقائلةٍ ما بالُه لا يزورُنا وَقَدْ كنتُ عن تلك الزِّيارة في شُغْلِ

وبعده:

لعلهم أن يُمْطِروني بِنِعْمَةٍ كما صَاب ماءُ المُزْن في البلَدِ المَحْلِ

فقد يُنْعِشُ اللَّهُ الفَتَى بعد عَثْرَةٍ وتَصْطَنِعُ الحُسنَى سَراةُ بني عِجْلِ

[٢٠٦] وقال ابن حبيب: أسر حنظلة بن العجليّ جويرة بن زيد أخا بني عَبْدِ الله بن دارمٍ، فلم يزل في الوِثاق، حتى قعدوا شُرْبًا، فأنشد يَتغَنّى وذكر الأبيات الأربعة فأطلقوه.

ورأيت في كتاب أيّام العرب لأبي عُبَيْدة مثل ذلك، ولكن سمّاه: حُوَيْرِثة بن بدر، وسمّي الذي أسرَهُ حنظلة بن عمارة.

* * *

٩٦٠ ـ (وبُدِّلَتْ والدَّهرُ ذو تبدُّلِ هَيْفًا دَبُورًا بالصَّبا والشَّمْأَلِ)(٣)

[ص ٢٤٨ س ٤]

استشهد به على وقوع الجملة المعترضة بين الفعل ومفعوله وما في الأصل من «بين الفاعل ومفعوله» غلط، لأنّ بُدِّلت مبنيّ للمفعول. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) البيت من الطويل، لرجل من بني دارم في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٧، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٠، واللسان (هيم)، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٧.

(٢) شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٧.

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي في خزانة الأدب ٢/ ٣٩١، والخصائص ١/ ٣٣٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠، ٢/ ٨٠٨، والطرائف الأدبية ٥٨، وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٩ (بدل)، ومغني اللبيب ٣/ ٣٨٧.

٩٦١ - (لَيتَ وهل يَنفَعُ شيئًا لَيتُ   لَيتَ شبابًا بُوعَ فاشتَرَيتُ)(١)

[ص ٢٤٨ س ٩]

استشهد به على مجيء الجملة المعترضة بين الحرف ومدخولِهِ.

وفي البيت شاهدٌ آخر في قوله: بُوع، فإن القياس فيه: بِيعَ، لأنه مجهول: «باع» لكن من العرب مَن يخفّف هذا النوع بحذف حركة عينه، فإن كانت واوًا سلمت كما في: «حوكت» والقياس: حِيكَت. والبيت نسبه بعضهم لرؤبة بن العَجّاج.

* * *

٩٦٢ - (كأنَّ وقَدْ أَتى حَولٌ جَدِيدٌ   أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثولُ)(٢)

[ص ٢٤٨ س ١٠]

الشاهد فيه كالذي قبله.

والبيت من شواهد المغني، قال السيوطي(٣): قال الفارسي في (التّذكرة): في قوله: «كأن» الخ لا يجوز على هذا أن يقول: «إنَّ - وقولي حقٌّ - زيدًا قائم» لأنَّ «إنَّ» لمّا لم تُغَيّر الكلامَ عن معناه صِرْت كأنّك ابتدأت بحرف العطف. لا يجوز؛ بخلاف كأنَّ.

و«الأثافي» وأصله: التشديد والتّخفيف، مسموعٌ أيضًا، والبيت منه. وهو من أبيات لأبي الغول الطّهويّ.

* * *

٩٦٣ - وما أدري (وسوف إخال أدري)   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ(٤)

[ص ٢٤٨ س ١١]

استشهد به على ما في البيتين قبله، فإن الاعتراض وقع بين «سوف» و«أدري»، وجملة الاعتراض هو «إخال».

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧١، وشرح التصريح ١/ ٢٩٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ٩٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٥٥، وتخليص الشواهد ٤٩٥، وشرح الأشموني ١/ ١٨١ (٢/ ٦٣)، وشرح ابن عقيل ٢٥٦، ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٢، وسيعاد برقم ١٧٦٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي الغول الطهوي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٨، ونوادر أبي زيد ١٥١، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٧، ولسان العرب ١٤/ ١١٣ (ثفا)، ومغني اللبيب ٢/ ٣٩٢، والمنصف ٢/ ١٨٥، ٣/ ٨٢.

(٣) شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٨.

(٤) تقدم الشاهد برقم ٥٩٩، وسيعاد برقم ١٣٤٧.

يقول: وما أدري أرجالٌ آل حصن أم نساء؟ قال: وسوف إخال أدري، أي سأبحث عن حقيقة أمرهم حتّى أتبيّن حقيقته.

يهزأ بهم ويتوعّدهم ويستشهد بهذا البيت على الإلغاء. وتقدّم بيان ذلك في صحيفة ١٣٦.

* * *

٩٦٤ ـ (أَخالِدُ قَدْ واللّهِ وُطِئتَ عَشْوَةً) وما قائِلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ(١)

[ص ٢٤٨ س ١١]

استشهد به على ما في الأبيات قبله ـ فإن الاعتراض وقع بين «قد» و«وطئت». و«خالد» المخاطب هو ابن عبد الله القسري أحد أمراء الدولة الأمويّة. والعَشْوَة التي وطئها: أنّ رجلاً كان يهوى امرأة فوجده أهلها في دارهم، فادّعوا أنه سارق فأمر خالد بقطع يده، فقدم أخوه رقعة فيها أبيات منها الشّاهد، فلمّا علم خالد صدقه تركه، وأمر بتزويجه بالجارية ودَفْع المَهْر من عنده.

ومعنى «وما قائل المعروف فينا يعنف»: أنهم أهل حق ومعرفة به وانقياد إليه.

والبيت المذكور أول الأبيات وبعده:

أَقَرّ بما لم يأته المَرْءُ إنّه ... رأى القطع خَيْرًا من فضيحة عاشقِ

ولولا الذي قد خِفْتُ من قطع كَفّه ... لَأَلْفَيْتُ في أمر الهوى غير ناطقِ

إذا بدت الرّايات في السّبق لِلعُلا ... فَأَنْتَ ابن عبد الله أَوّلُ سابقِ

[٢٠٧].

* * *

٩٦٥ ـ (ولا أراها تَزالُ ظالِمَةً) تُحْدِثُ بي قَرْحَةً وتنكَؤُها(٢)

[ص ٢٤٨ س ١٢]

---

(١) البيت من الطويل، وهو ملفق من بيتين أولهما للفرزدق وهو قوله:

(وما حل من حلم حُبَى حلمائنا ... ولا قائل المعروف فينا يعنفُ)

وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله البجلي، وهو قوله:

(أخالد قد والله وطئت عشوة ... وما العاشق المسكين فينا بسارق)

وهو لأخي يزيد في شرح شواهد المغني ٤٨٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٧٦، والجنى الداني ٢٦٠، وشرح شواهد المغني ٨٢٠، ومغني اللبيب ٢٨٤، ٣٩٣، ويروى الأول: «بسارق» مكان «يعنف»، وهو بهذه الرواية لأخي يزيد بن عبد الله البجلي كما في شرح شواهد المغني ٤٨٨. وسيعاد برقم ١٣٤٩.

(٢) تقدم الشاهد برقم ٣٥٧.

استشهد به على ما في الأبيات قبله، فإن جملة «أراها» وقعت معترضة بين «لا» و«تزال» وتقدّم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٨١ .

* * *

٩٦٦ ـ (وَاعْلَمْ ـ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنفَعُهُ ـ أَنْ سوف يأتي كُلُّ ما قُدِرَا)(١)

[ص ٢٤٨ س ١٣]

استشهد به على أن مِمّا تَتَميّزُ به الاعتراضيّة عن الحاليّة اقترانها بالفاء كالمثال في البيت.

والبيت من شواهد العينيّ والمغني. قال السّيوطي: قال العينيّ: لم يُسَمّ قائلُهُ. وقوله: «فعِلْم المرء ينفعُه» جملة معترضة بين «اعلم» ومفعوله، والفاء فيه هي الفاء التي تميّز الجملة الحاليّة، «وأن» مخفّفة من الثقيلة في محل نصب وهي وجزءاها(٢) سدّت مسَدّ مفعولَيْ «اعْلَم»، ووقع الخبر فيها جملة فعليّة فعلها متصرّف ليس بدعاء مفصولاً بحرف التّنفيس.

* * *

٩٦٧ ـ (إن الثمانين وبلّغتها قد أَحوَجَتْ سمعي إلى تَرْجُمانْ)(٣)

[ص ٢٤٨ س ١٦]

استشهد به على أن مِمّا تتميّز به جملة الاعتراض عن الحاليّة كونها للطّلب فقوله: «وبلغتها» جملة طلبيّة وقعت معترضة بين اسم إنّ وهو الثمانين، وخبرها وهو، قد أحوجت. والخطاب لعبد الله بن طاهر.

والبيت لمقطّعة لعوف بن محلم الخُزاعيّ، وكان دخل على عبد الله بن طاهر. فسلّم عليه عبد الله، فلم يسمعه، فأعلم بذلك فقال الشّعر ارتجالاً، فأقام عنده ثلاثين سنة لا يتركه يذهب إلى أهله، ثم أذن له في قصة تركناها خوف الإطالة.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨، وشرح ابن عقيل ١٩٥، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٧٧، ومغني اللبيب ٢/ ٣٩٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٣.

(٢) المقصود بالجزأين: المبتدأ والخبر.

(٣) البيت من السريع، وهو لعوف بن محلم في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٢١، وطبقات الشعراء ١٨٧، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٦٩، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٥٩، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٨، ٣٩٦.

٩٦٨ ـ (وتَرْمِينَنِي بالطّرْف أي أنت مُذْنِبٌ) وتَقْلِينَنِي لكن إيّاكِ لا أَقْلِي[(١)]
[ص ٢٤٨ س ٢٣]

استشهد به على أنّ: أيْ للتفسير، قال: وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدّرت بحرف التّفسير كالبيت، وأتى بالقسم الثّاني فارجع إليه.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ[(٢)]: (على أنّ أي فيه حَرْفُ تفسير للجملة قبله).

قال ابن يعيش[(٣)]: (قوله: «أي أنت مذنب» تفسير لقوله: «ترمينني بالطّرف» إذْ كان معنى «ترمينني»: تنظر إليّ نَظْرَ مُغْضب، ولا يكون ذلك إلاّ عن ذنب). وقد نقل عبد القادر البغداديّ أقوالاً وتعقّب بعضها، ولخص من ذلك بحثًا لطيفًا فانظره في حروف التفسير بآخر جزء من شرحه لشواهد الرّضي. قال:

وهذا البيت لم أقف على تتمّته ولا قائله.

* * *

٩٦٩ ـ وما زالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِماءَها بِدَجْلَةَ (حتى ماءُ دَجلة أشكلُ)[(٤)]
[ص ٢٤٨ س ٣١]

استشهد به على الخلاف في الجملة بعد حتى ألها محل أم لا؟ وبيّن القولين في الأصل.

والبيت من شواهد الرّضيّ. قال البغداديّ[(٥)]: على أنّ فائدة حتّى الابتدائيّة هنا التعظيم والمبالغة وهو تغيّر ماء دجلة من كثرة دماء القَتلى حتّى صار أشكل، وهو حمرة مختلطة ببياض، والشُّكْلة كَالحُمْرة وزنًا ومعنى، لكن يخالطها بياضٌ، وهو مأخوذ من أشكل الأمر أي: التبس.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٢٣، والجنى الداني ٢٣٣، وجواهر الأدب ٢١٨، ٤١١، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٥، ٢٢٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٤، ٢/ ٨٢٨، وشرح المفصل ٨/ ١٤٠، ومغني اللبيب ١/ ٧٦، وسيعاد الشاهد برقم ١٣٣٨.

(٢) انظر خزانة الأدب ١١/ ٢٥٥. (٣) شرح المفصل ٨/ ١٤٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ١٤٣، والأزهية ٢١٦، والجنى الداني ٥٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، ٤٧٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧، وشرح المفصل ٨/ ١٨، واللمع ١٦٣، ومغني اللبيب ١/ ١٢٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٦، والأخطل في الحيوان ٥/ ٣٣٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٦٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٢، واللسان (شكل).

(٥) خزانة الأدب ٩/ ٤٧٨.

فإن قلت: أين ما اشترط الشارح المحقّق من كون خبر المبتدأ بعد حتى من جِنس الفعل المقدّم عليها؟ قلت: ما قبل حتى في قوة قوله: فما زالت القَتْلى تُغيّر ماء دجلة بالدّماء.

و«القَتْلى»: جمع قتيل، و«تُمجّ»: تقذف، يتعدّى إلى مفعول واحد، يقال مَجّ الرجل الماءَ مَن فيه مجًّا من باب قَتل: رمى به.

ويروى بدله: يمور دماؤُها مضارع مار الدّم: سال، ومار الشيء: تحرّك بسرعة: ومار: تردّدَ في عَرْض، ومار البحر: اضطرب فهو فعل لازم. و«دماؤها»: فاعله، قال: صاحب المصباح: ويتعدّى بنفسه وبالهمزة أيضًا فيقال: ماره، وأماره [٢٠٨] إذا أساله، فعلى هذا يجوز نصب دمائها به على أنه متعدّ.

و«دجلة» بفتح الدّال وكسرها: النهر الذي يمرّ ببغداد لا يَنْصرف للعلميّة والتأنيث، والباء بمعنى في.

والبيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل وذكر ما أوقعه الجحاف ببني تَغْلب.

* * *

٩٧٠ - يُساقِطُ عنه رَوْقُهُ ضارِيَاتِها (سِقاط شِرارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلاَ)[١]

[ص ٢٤٩ س ٩]

استشهد به على أن: «أخْولَ أَخْوَل» وشبهها توسّعوا فيها ونصَبوها على أنها مفعول فيها من جهة المعنى، وهي في الحقيقة أحوال.

وفي القاموس وشرحه: ذهبوا أَخْول أَخْوَلَ أي متفرّقين. وفي التّهذيب أي واحدًا واحدًا. وفي «العباب» إذا تَفرّقُوا شَتّى، وهما اسْمان جُعِلا اسْمًا واحدًا، وبُنيا على الفَتْح.

قال ضابىء البُرْجَميّ يصف الثّور والكِلاب: يساقط عنه رَوْقُهُ الخ.

وقال سيبويه[٢]: يجوز أن يكون كشَغَر بَغَر، وأن يكون كيَوْمَ يَوْمَ.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لضابىء بن الحارث في الخصائص ٣/ ٢٩٠، والشعر والشعراء ١/ ٣٥٩، ولسان العرب ٧/ ٣١٦ (سقط)، ١١/ ٢٢٦ (خول)، والمحتسب ٢/ ٤١، ونوادر أبي زيد ١٤٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٦٢١، والخصائص ٢/ ١٣٠، وشرح شذور الذهب ٩٨، والمحتسب ١/ ٨٦.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٠٧.

٩٧١ ـ فأَصْبَحُوا قَد أعاد اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هم قرَيْشٌ (وإذْ ما مثلهم بَشَرُ)[١]
[ص ٢٤٩ س ٢٥]

استشهد به على أن المبرّد أجاز الحذف في الظّرف، فقال: إن «مثلهم» في البيت حال. والتقدير: وإذا ما في الدّنيا بشر مثلهم.

وتقدّم الكلام على هذا البيت مستوفى في صحيفة ٩٥.

(١) تقدم الشاهد برقم ٤٢٤.

[شَواهِدُ التمييز]

٩٧٢ ـ (يـا سـيِّـدًا مـا أنـت مـن سَـيِّـدٍ) مُـوَطَّـإِ الـبَـيْـتِ رحـيـبِ الـذِّراعْ[١]
[ص ٢٥١ س ٧]

استشهد به على جواز إظهار «مِنْ» مع كل تمييز.

وفي البيت شاهد آخر وهو تنوين المنادىِ العَلَم بالنّصبِ إذا نُوّن ضرورةً، وتَقَدّم الكلام عليه في صحيفة ٤٩.

* * *

٩٧٣ ـ [فـيـا لـك مـن لـيـل كـأن نـجـومـه بكُلِّ مُغار الفَتْل شدت بيذْبلِ][٢]

* * *

٩٧٤ ـ (طـافـت أمـامـة بـالـرُّكـبـان آونـةً يـا حُسْنَهُ مِنْ قَوامٍ ما ومُنْتَقَبَا)[٣]
[ص ٢٥١ س ١٢]

استشهد به على زيادة «مِنْ» الجارّة للتمييز بدليل العطف على موضعها بالنّصب.

قال عبد القادر البغداديّ: واستشهد به المراديّ[٤] في شرح الألفيّة على أنّ «مِنْ»

---

(١) تقدم الشاهد برقم ٦٧٣، وسيعاد برقم ١٤٤٨.

(٢) سقط البيت من الأصل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٩، وسيعاد برقم ١١١٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ١١، وخزانة الأدب ٣/ ٢٧٠، ٢٨٩، وشرح التصريح ١/ ٣٩٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٥ (٢/ ٢٠٠).

(٤) المرادي: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أُم قاسم، مفسر أديب. ولد بمصر=

في التمييز زائدة، ولهذا صحّ عطف المنصوب على مجرورها أي يا حُسنها قوامًا ومنتقبًا.

و«آونة»: جمع أوان، كأزْمِنَة جمع زمان. وقوله: لفظه لَفْظُ النّداء ومعناه التَّعَجّب فيا للتّنبيه لا للنّداء، والضّمير مبهم فقد فسّر بالتمييز.

و«القَوام» - بالفتح - وَوَهِم مَنْ ضبطه بالكَسْر -: القامة يقال امرأة حسنة القَوام أي القامة. و«ما» زائدة، و«المُنْتَقَب» بالفتح: موضع النقّاب. والبيت من قصيدة للحطيئة يمدح بها بغيضًا ويهجو الزّبرقان بن بدر.

* * *

٩٧٥ - أتَهْجُر لَيْلى لِلْفِراق حَبِيبَها (وما كان نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ)(١)

[ص ٢٥٢ س ٢٣]

استشهد به على جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف عند الكسائي والمبرّد ومَن وافقهما.

والبيت من شواهد العينيّ. قال(٢): الاستشهاد فيه في قوله: «نَفْسًا» فإنه تمييز عن قوله: «تطيب»، وتقدّم عليه. والقياس: تطيب نَفْسًا، وهذا قد جوّزه الكوفيون والمازنيّ والمبرّد، وتبعهم ابن مالك. والجمهور قالوا: إنه ضرورة فلا يقاس عليه، ويقال: إن أبا إسحٰق الزّجاج قال: إنما الرّواية: وما كان نفسي بالفراق تطيب، فحينئذٍ لا يكون فيه شاهدٌ لِمَنْ يجوّز تقديم التمييز على العامل فيه.

وقد قال بعض شُرّاح أبيات المفصّل: المشهور أن المروي كاد وكان وسلمى وليلى، وتطيب بالتذكير والتأنيث، ونفسًا ونفسي.

ونقل أبو الحسن: أن الرواية في ديوان الأعشى.

أتؤْذن سَلْمى بالفراق حَبِيبَها ولم تكُ نفسي بالفِراق تَطِيبُ

[٢٠٩] وله فيه نَقْلٌ كثير اقْتَصَرْنا منه على هذا القَدْر.

= وأقام بالمغرب، توفي ٧٤٩ هـ له: شرح ألفية ابن مالك، وإعراب القرآن. انظر الأعلام ٢/ ٢٢٨.

(١) البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٠، والخصائص ٢/ ٣٨٤، ولسان العرب ١/ ٢٩٠ (حبب)، وللمخبل السعدي، أو لأعشى همدان، أو لقيس بن الملوح في المقاصد النحوية ٣/ ٢٣٥، وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ١٨٨، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٩٧، والإنصاف ٨٢٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٣٠، وشرح ابن عقيل ٣٤٨، وشرح المفصل ٢/ ٧٤، والمقتضب ٣/ ٣٦، ٣٧.

(٢) المقاصد النحوية ٣/ ٢٣٥.

وهذا البيت، قيل: إنه لأعشى همدان كما مرَّ، وقيل: للمخبل السّعديّ، وقيل: لقيس بن المُلَوّح.

* * *

٩٧٦ - (رَأَيْتُكَ لمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ عَنْ عَمْرو)[1]

[ص ٢٥٢ س ٢٩]

استشهد به على جواز تعريف التمييز عند الكوفيين وابن الطّراوة وتقدم الكلام على هذا البيت في صحيفة ٥٣.

* * *

٩٧٧ - (عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لم تَقِدْ)[2]

[ص ١٥٢ س ٢٩]

استشهد به على تعريف التمييز. ولم أعثر على قائله ولا تَتِمّته.

* * *

٩٧٨ - كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ (ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ)[3]

[ص ٢٥٣ س ١٥]

استشهد على أن تفسير الاثنين هنا لأجل الضّرورة: وكان القياس أن يقول فيه: حنظلتان.

والبيت من شواهد سيبويه والرّضيّ. قال الأعلم[4]: الشّاهد فيه إضافة ثنتا إلى الحنظل، وهو اسم يقع على جميع الجنس. وحقُّ العدد القليل أن يضاف إلى الجمع

(١) تقدم الشاهد برقم ٢٢٣.
(٢) الشطر من الطويل، ولم يرد في المصادر النحوية الأخرى.
(٣) الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو لشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٤٠٠، ٤٠٤، ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥، ولجندل بن المثنى في شرح التصريح ٢/ ٢٧٠، وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٨٩، وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٤٧، وشرح المفصل ٤/ ١٤٣، ١٤٤، ٦/ ١٦، ١٨، والكتاب ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤، ولسان العرب ١١/ ٢٤٩ (دلل)، ٦٩٢ (هدل)، ١٤/ ١١٧ (ثنى)، ٢٣٠ (خصي)، والمقتضب ٢/ ١٥٦، والمنصف ٢/ ١٣١.
(٤) شرح الأعلم ٢/ ١٧٧، ٢٠٢.

القليل، وإنما جاز على تقدير: ثنتان من الحنظل، هذا كما قال: ثلاثة فلوس، أي ثلاثة من هذا الجنس على ما بيّنه في الباب.

و«التَدَلْدل»: التعلّق والاضطراب. وكان الوجه أن يقول: حنظلتان، فبناه على قياس الثّلاثة وما بعدها إلى العشرة. وإنما خصّ العجوز، لأنها لا تستعمل طيبًا ولا غيره مما يتصنّع به النّساء للرّجال يأسًا منهم، ولكنّها تدّخر الحنظل ونحوه من الأدوية، و«ظَرْف العجوز» وهو مزودها الذي تخزن فيه متاعها.

وفي البيت شاهدٌ آخر وهو أن «خُصْيَان» في تثنية خِصْيَة من ضرورة الشعر مثل: إلْيان.

ونقل البغداديّ عن المَرْزوقِيّ في شرح الفَصِيح[(١)] عن الخليل أنه قال: الخصية تؤنث ما دامت مفردة، فإذا ثنّوها أنّثوها، وذكّروا. ونقل اللّبليّ[(٢)] في شرحه[(٣)] أيضًا عن ابن خالويه قال: أجمعت العربُ عَلى إثبات الهاء في واحدِها، فقالوا: خصية، فإذا ثَنّوا، فمنهم مَن يقول: الخصيان بغير هاء، وهي المختارة، ومنهم مَن يقول: خصيتان، قال: فمَن أثبت الهاء في الاثنين فلا سؤال معه في الفَرْع على الأصل.

ومَن قال: هما الخصيانِ بناه على لفظ مَنِ قال: هما الأنثيان، لأنّ الأُنثيين لا واحد لهما من لفظهما فلمّا لم تلحق العلامة في الأُنْثَيين في ذلك أسقطها من هذه.

وقال القالي في المقصور والممدود، وقال أبو حاتم: رُبّما حذفت العرب هاء التأنيث في الاثنين مِن الخصية فقالوا: خُصْيَتان وخُصْيان.

والصّحيح في معنى هذين البيتين أنّ الشاعر يصف شيخًا استرخت أعصابه فشبّه خصيتيه في استرخاء صفنهما[(٤)] حين شاخ بظَرْف عجوز.

واختلف في اسم هذا الشاعر، فقيل: لِخُطام المجاشعيّ، وقيل: لجندل بن المُثَنّى. وقيل: لِسَلْمى الهذليّة. وقيل: لِشَمّاء الهذليّة.

* * *

(١) حققه د. سليمان العابد. انظر شرح الفصيح للزمخشري ١٨.

(٢) اللبلي: أحمد بن يوسف بن علي، أبو جعفر الفهري اللبلي، لغوي. ولد في لبلة (غربي قرطبة) زار مصر والشام ومات بتونس ٦٩١هـ. من كتبه: البغية، والتصريف، وشرحان لفصيح ثعلب الأعلام ١/ ٢٦٠.

(٣) توجد منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم (٢٠ لغة ش)، وانظر شرح الفصيح للزمخشري ٢٠.

(٤) الصفن: وعاء الخصية.

٩٧٩ - (ثـلاثـة أنـفُـسٍ وثـلاثُ ذَوْدٍ) لقد جارَ الزَّمانُ على عِيالي[1]

[ص ٢٥٣ س ٢٠]

استشهد به على إضافة ثلاثة إلى اسم الجمع.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغداديّ[2]: على أنه يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع، وهو هنا الزود. وأنشده سيبويه[3] شاهدًا على تأنيث ثلاثة أنفس، وكان القياس ثلاث أنفس، لأن النفس مؤنثة، لكن أنث لكثرة إطلاق النفس على الشّخص.

وهذا البيت قيل: ثالث أبيات للحطيئة، قالها وكانت معه امرأته أمامة، وابنته مليكة، وكان في سفر فنزل، وسرح ذودًا ثلاثًا. فلما قام [٢١٠] للرّواح فقد إحداها. وقيل: صاحب القصّة غيره، وله قصّة مثل ما تقدّم. والله أعلم.

* * *

٩٨٠ - (إذا عاش الفَتى مائتَين عامًا) فـقـد ذهـب الـلّـذاذةُ والـفـتَـاءُ[4]

[ص ١٥٣ س ٢٩]

استشهد به على نصب المفرد بعد: مائة ومائتين وألف ضرورة. والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[5]: الشّاهد فيه إثبات النّون في مائة في ضرورة، ونصب ما بعدها، وكان الوجهُ حذفها، وخفض ما بعدها إلا أنها شبّهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يَثْبُتُ نُونُه، وينصب ما بعده.

وصف في البيت هَرَمه، وذهاب مروءته ولذّته، وكان قد عمّر نيفًا على المائتين فيما يروى.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ٢٧٠، والأغاني ٢/ ١٤٤، والإنصاف ٢/ ٧٧١، وخزانة الأدب ٧/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤، والخصائص ٢/ ٤١٢، والكتاب ٣/ ٥٦٥، ولسان العرب ٣/ ١٦٨، (ذود)، ٦/ ٢٣٥ (نفس)، ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٤٦، وشرح الأشموني ٢/ ٦٢٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٧٠، ومجالس ثعلب ١/ ٣٠٤، وسيعاد برقم ١٦٨٥، ١٧٦٧.

(٢) الخزانة ٧/ ٣٦٩. (٣) الكتاب ٣/ ٥٦٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٤، وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٧٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٢٥، والكتاب ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢، ولسان العرب ١٥/ ١٤٥ (فتا)، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨١، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٢٩٩، وأوضح المسالك ٤/ ٢٥٥، وجمهرة اللغة ١٠٣٢، وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٣، وشرح المفصل ٦/ ٢١، ومجالس ثعلب ٣٣٣، والمقتضب ٢/ ١٦٩، والمنقوص والممدود ١٧.

(٥) شرح الأعلم ١/ ١٠٦.

وروي: «أودى» بدل «ذَهبَ» بمعنى: انقطع وهلَك. و«الفَتَاء» مصدر لفتى.

وروي: «تسعين عامًا» ولا ضرورة فيه على هذا. ورُوي: «التَّخَيّل» بدل اللّذاذة وهو التَكَبُّر، وروي أيضًا: «المسرّة» و«المروءة».

والبيت من أبيات الرَّبِيْعِ بنِ ضبع الفزاريّ أحد المُعَمّرين. يروى أنه عاش ثلاثمائة وأربعين سنة، وبه تبطل روايةَ الأعلم التي تقدّمت في قوله: «وروي: تسعين».

قيل[١]: إن الرّبيع هذا أدرك الإسلام ولم يسلم، وقيل أسلم، والله أعلم.

* * *

٩٨١ ـ (في خَمْسَ عَشرَة من جُمادى لَيْلةً)[٢]

[ص ٢٥٤ س ١]

استشهد به على أنه لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلاّ في الضّرورة ولم أعثر على تتمته ولا قائله.

* * *

٩٨٢ ـ علـى أَنَّـنِي بَـعْـدَ مـا قـد مَـضَـى (ثـلاثُـونَ لِـلْـهَـجْـرِ حَـوْلاً كَـمِـيـلا)[٣]

[ص ٢٥٤ س ١]

استشهد به على ما تقدّم في الذي قبله.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[٤]: الشّاهد في فصله بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورةً. فجعل هذا سيبويهِ تَقْوِيةً لما يجوز في «كَمْ» من الفصل عِوَضًا لما مُنِعته من التّصرُّف في الكلام بالتّقديم والتأخير لتضمُّنها معنى الاستفهام، والتّصدير بها لذلك. والثّلاثون ونحوها من العَدد لا تمتنع من التّقديم والتأخير، لأنها

---

(١) انظر كتاب «المعمرون والوصايا» ٩ ـ ١٠.

(٢) عجز البيت: (لا أستطيع على الفراش رقادي)، والبيت من الكامل، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٥٦.

(٣) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٣٦، وأساس البلاغة ٣٩٨ (كمل)، وخزانة الأدب ٣/٢٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٨، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٠٨، وخزانة الأدب ٦/٤٦٧، ٤٧٠، ٨/٢٥٥، وشرح الأشموني ٣/٥٧٥، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٢، وشرح المفصل ٤/١٣٠، والكتاب ٢/١٥٨، ولسان العرب ١١/٥٩٨ (كمل) ومجالس ثعلب ٢/٣٩٢، ومغني اللبيب ٢/٥٧٢، والمقتضب ٣/٥٥.

(٤) شرح الأعلم ١/٢٩٢.

لم تتضمّن معنًى يَجِبُ لها به التّصدير، فعملت في المميّز متّصلاً بها على ما يجب في التّمييز.

وقد بينت هذا بِعِلّته في كتاب «النّكت». وبعد البيت:

يُـذَكِّـرُنِـيـكِ حـنـيـنُ الـعَـجُـولِ ونـوحُ الـحـمـامـةِ تـدعـو هَـدِيـلا

قال الأعلم: يقول: لم أنسَ عهدَك على بُعْدِه كلّما حنت عجولٌ، وهي الفاقدة ولدها الواله من الإبل وغيرها، أو ناحت حمامة رقت نفسي فذكرتُكِ.

والهديل هنا: صوت الحمامة. ونصبه على المصدر، والعامل فيها تدعو، لأنه بمنزلة تهدل.

ويجوز أن يكون الهديل: الفرخ الذي تزعم الأعراب أن جارحًا صاده في سفينة نوح فالحمام تبكي عليه.

والبيتان نسبهما العينيّ للعباس بن مرداس السّلمي.

* * *

٩٨٣ ـ (وعِشْرِين مِنْها إصْبعًا من ورائِيَا)(١)

[ص ٢٤٤ س ٢]

استشهد به ـ على ما في البيتين قبله. ولم أعثر على قائله ولا تَتِمّته.

* * *

٩٨٤ ـ (ومـا أَنْـتَ أَمْ مـا رُسُـومُ الـدِّيـارِ وسـتُّـوك قَـدْ كـربَـتْ تـكـمُـلُ)(٢)

[ص ٢٥٤ س ٧]

استشهد به على أنه يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره.

والبيت من شواهد الرّضي. قال البغدادي(٣): على أن العدد الذي في آخره النّون يضاف إلى صاحبه أكثر من إضافته إلى المميّز، أي: قرب أن يكمل ستون سنةً من عمرك.

---

(١) صدر البيت: (فأشهد عند الله أنْ قَدْ رأيتُها). والبيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ٢١، وشرح المفصل ٤/ ١٣٠.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ٢٩، وخزانة الأدب ٣/ ٢٦٧، ٢٦٨، وشرح عمدة الحافظ ٨١٥، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢/ ٥٨.

(٣) خزانة الأدب ٣/ ٢٦٨.

وهذا البيت من قصيدة للكميت بن زيد مدح بها الرحمٰن بن عنبسة بن سعيد بن العاص بن أميّة، وأولها:

أأبكاكَ بالعُرف المنزِلُ ... وما أنت والطَّلَلُ المُحوِلُ
وما أنتَ وَيكَ ورَسْمُ الدّيارِ ... وستُّوك قد كَرَبَتْ تَكْمُلُ[1]

قال الأصبهاني في الأغاني[2]: كان بين بني أسد وبين طيىء حربٌ فاصطلحوا، وبقي لطيىء دمُ رجلين، فاحتمل ذلك رجلٌ من بني أسد، فمات قبل أن يوفّيه، فاحتمله الكُمَيْت، فأعانه فيه عبد الرحمٰن بن عنبسة فمدحهُ الكميت بهذه القصيدة، وأعانه الحَكَم بن الصّلت الثّقفي فمدحهُ بقصيدته التي أوّلها:

[رأيت الغواني وحشًا نفورًا][3]

[وأعانه زياد بن المغفل الأسدي، فمدحه بقصيدته التي أولها][4]:

هل للشّباب الذي قد فات مِن طلبِ

ثم جلس الكميت، وقد خرج العطاء، فأقبل الرجل يعطي الكميت المائتين والثلاثمائة، وأكثر وأقل. وكانت دية الأعرابي ألف بعير، ودية الحضريّ عشرة آلاف درهم، وكانت قيمة الجمل عشرة دراهم، فأدّى الكميت عشرين ألفًا عن قيمة أَلْفَيْ بَعِير.

* * *

٩٨٥ ـ (كَمْ عَمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ) ... فَدْعاءَ قد حلبَتْ عليَّ عِشَارِ[5]

[ص ٢٥٤ س ٣٢]

استشهد به على مجيء تمييز كَمْ الخبريّة مجرورًا مفردًا، وبيّن في الأصل الخلاف في الجارّ له.

---

(١) ديوان الكميت ٢/٢٩.
(٢) الأغاني ٢١/ ٩٠ «طبعة دار الكتب».
(٣) زيادة من الأغاني ٢١/ ٩٠.
(٤) زيادة من الأغاني ٢١/ ٩٠، وعجز البيت: (أم ليس غابره الماضي بمُنْقَلِبِ).
(٥) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١، والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٣، وأوضح المسالك ٤/ ٢٧١، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٨٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٥١١، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٦، وشرح المفصل ٤/ ١٣٣، والكتاب ٢/ ٧٢، ١٦٢، ١٦٦، ولسان العرب ٤/ ٥٧٣ (عشر)، واللمع ٢٢٨، ومغني اللبيب ١/ ١٨٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٩، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٣١، وشرح الأشموني ١/ ٩٨ (١/ ٢٠٧)، وشرح ابن عقيل ١١٦، ولسان العرب ١٢/ ٥٢٨ (كمم)، والمقتضب ٣/ ٥٨، والمقرب ١/ ٣١٢.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[١]: ويجوز في قوله: «كَمْ عمةٍ» الرّفع والنّصب والجرُّ. والرّفع على الابتداء، وتكون «كَمْ» لتكثير المِرَار، والتّقدير: كم مَرّةٍ حَلَبَتْ عليّ عشاري عمةٌ لك وخالةٌ.

والنّصب على أن تجعل كَمْ استفهامًا أو خبرًا في لغة مَن ينصب بها في الخبر. والجرّ على أن تكون كَمْ خبرًا بمنزلة رُبّ.

والبيت من شواهد الأشموني، قال[٢]: ويروى هذا البيت بالنّصب والرّفع أيضًا، أمّا النّصب فقيل: إنّ لغة تميم نصبُ تمييز الخبريّة إذا كان مفردًا. وقيل: على تقديرها استفهاميّة استفهام تهكّم، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاّتي كنّ يخدمنني فقد نسيته.

وعليها، فـ«كَمْ» مبتدأ، خبره: «قد حلبت». وأفرد الضمير حَمْلاً على لفظ كم. وأمّا الرّفع فعلى أنه مبتدأ، وإن كان نكرة، لأنها قد وصفت بـ«لك» وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة، كما حذفت لك من صفة خالة مدلولاً عليها بِلكَ الأولى، والخبر: «قد حَلَبت».

ولا بد من تقدير «قد حلبت» أخرى، لأن المخبر عنه حينئذ متعدّد لفظًا ومعنًى نظير: زينب وهند قامت. وكم على هذا الوجه ظَرْفٌ أو مصدر، والتّمييز محذوف أي كم وقتٍ أو حلبة .اهـ.

«والفدعاء» التي اعوجت إصبعها من كثرة حلبها. ويقال: الفدعاء التي أصاب رجلها فدع من كثرة مشيها وراء الإبل.

والبيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريرًا.

* * *

٩٨٦ - (كَمْ مُلوكٍ باد مُلْكُهُمُ) ونَعيمِ سوقةٍ بادوا[٣]

[ص ٢٥٤ س ٣٢]

استشهد به على ما في البيت قبله.

---

(١) شرح الأعلم ١/٢٥٣، ٢٩٣.

(٢) شرح الأشموني ١/٩٨ (١/٢٠٧).

(٣) البيت من مجزوء المديد، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/٥١١، ومغني اللبيب ١/١٨٥، والمقاصد النحوية ٤/٤٩٥.

والبيت من شواهد العينيّ، قال(١): الاستشهاد فيه في قوله: كَمْ مُلوكٍ، فإن مميّزكم فيه مجموعٌ مجرور، لأنه استعمل استعمال عشرة، وقد تستعمل استعمال مائة، فيكون تمييزُه مفردًا نحو: كم مرّة.

و«باد»: هلك، و«السّوقة»: بضم المهملة وسكون الواو ما دون المَلِك. و«نعيم»: بالجرّ عطفًا على ملوك تقديره: وكم من نعيم سوقة على معنى: وكم باد نعيمُ سوقةٍ. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٩٨٧ - (رَسْمُ دارٍ وقَفتُ في طَلَلِهْ) كدتُ أَقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ(٢)

[ص ٢٥٥ س ٢]

استشهد به على طريق التنظير، يعني أنّ الكوفيين قالوا: إن مميزكم مجرور بمن حذفت، وبقي عَمَلُها [٢١٢] كالبيت.

وهذا البيت من شواهد التّوضيح على قلة الجرّ برُبّ المحذوفة حيث إن «رسم» ليس بعد «بل» ولا «الواو»، ولا الفاء.

قال في التّصريح: «فرسم» مجرورٌ برُبّ المحذوفة.

و«رسم الدار»: ما كان لاصقًا من آثارها بالأرض كالرمّاد ونحوه. «الطّلل»: ما أشخص من آثار الدار. و«أقْضِي»: أموت. ويروى بدل «الحياة»: «الغداة»، وهي ما بين صلاة الفجر وطُلوع الشمس. و«من جَلَله»: بفتح الجيم، فقيل من أجلْه. وقيل: مَن عَظُم أمره في عيني. والجليل: العظيم.

والبيت مَن مقطعة لجميل بن معمر العذري.

* * *

(١) المقاصد النحوية ٤/٤٩٥.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٨٩، والأغاني ٨/٩٤، وأمالي القالي ١/٢٤٦، وخزانة الأدب ١٠/٢٠، وسمط اللآلي ٥٥٧، وشرح التصريح ٢/٢٣، وشرح شواهد المغني ١/٣٩٥، ٤٠٣، ولسان العرب ١١/١٢٠ (جلل)، ومغني اللبيب ١٢١، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٧٨، وأوضح المسالك ٣/٧٧، والجنى الداني ٤٥٤، ٤٥٥، والخصائص ١/٢٨٥، ٣/١٥٠، ورصف المباني ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٣، وشرح الأشموني ٢/٣٠٠ (٤/٨٠)، وشرح ابن عقيل ٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٤، وشرح المفصل ٣/٢٨، ٧٩، ٨/٥٢، ومغني اللبيب ١٣٦، وسيعاد الشاهد برقم ١١٤٣، ١١٣٤٢.

٩٨٨ - (كم نالني مِنهُمُ فضلاً على عدَمٍ) إذ لا أكاد من الإقتار أَحتَمِلُ[1]

[ص ٢٥٥ س ٤]

استشهد به على أنّ مميّز «كم» الخبريّة يُنصب إن فُصِل منها حملاً على الاستفهاميّة.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[2]: الشّاهد فيه نصب ما بعد «كم» على التمييز من أجل الفصل، لِقُبْح الفصل بين الجار والمجرور.

يقول: أنعموا عليّ وأَفضلوا عند عَدَمي لشدّة الزّمان، وشُمول الجَدْب. وقول: إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل، أي حين يبلغ منّي الجهْد، وسوء الحال إلى أن لا أقدر على الارتحال لطَلَب الرّزق ضعفًا وفقرًا.

ويروى: «اجتمل» بالجيم؛ أي أجمع العظام لأخرج وَدَكَها وأتعلّل به. والجَمِيل: الوَدَك. والبيت للقطاميّ.

* * *

٩٨٩ - (كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلاَ وكريمٍ بُخْلُهُ قد وضَعَهْ)[3]

[ص ٢٥٥ س ١٠]

استشهد به على فصل كَمْ من مجرورها بالمجرور ضرورةً.

والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم[4]: الشاهد فيه جواز الرفع والنّصب والجرّ في «مُقْرِف»، فالرّفع على أن يجعل كَمْ ظَرْفًا ويكون لتكثير المِرار، وتَرْفع المُقْرِف بالابتداء وما بعده خبر. والتقدير: كَمْ مرّة مقرف نال العلا.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ٣٠، وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣، وشرح المفصل ٤/ ١٣١، والكتاب ٢/ ١٦٥، واللمع ٢٢٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٨، ٤/ ٤٩٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٨٣، والإنصاف ١/ ٣٠٥، وخزانة الأدب ٦/ ٤٦٩، وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٦ (٤/ ٨٢)، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥، والمقتضب ٣/ ٦٠.

(٢) شرح الأعلم ١/ ٢٩٥.

(٣) البيت من الرمل، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه ١١٣، وخزانة الأدب ٦/ ٤٧١، وشرح شواهد الشافية ٥٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٣، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٠٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠، وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٥ (٤/ ٨٢)، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٤، وشرح المفصل ٤/ ١٣٢، والكتاب ٢/ ١٦٧، والمقتضب ٣/ ٦١، والمقرب ١/ ٣١٣، وسيعاد برقم ١٦٩٥.

(٤) شرح الأعلم ١/ ٢٩٦.

والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين كَمْ في الجرّ.

وأما الجرّ على أنه أجاز الفصل بين كم وما عملت فيه بالمجرور ضرورة.

وموضع «كَمْ» في الموضعين موضع رَفْع بالابتداء، والتقدير: كثيرٌ من المُقْرِفين نال العلا بجود: والمقرف: النّذل اللئيم الأب. يقول: قد يرتفع اللّئيم بجوده ويتضع الرّفيع الكريم الأب ببخله.

والبيت من قصيدة لأنس بن زنيم يخاطب بها عبيد الله بن زياد.

* * *

٩٩٠ ـ (كَمْ نَالني مِنْهُمُ فَضْلٌ على عَدَمٍ) إذ لا أكادُ مِنَ الإقتار أَحْتَمِلُ[(١)]

[ص ٣٥٥ س ١٦]

استشهد به على جواز الفصل بين كَمْ ومجرورها بالجملة في الشّعر عند المبرّد. وتقدم شَرْح هذا البيت آنفًا.

* * *

٩٩١ ـ (وكائِنْ لنا فَضْلاً عليكُمْ ونعمةً) قَدِيمًا ولا تَدْرُون ما مَنُّ مُنْعِمِ[(٢)]

[ص ٢٥٥ س ٢٤]

استشهد به على جواز نصب تمييز كائن، والأكثر الجرّ.

والبيت من شواهد الأشموني. وروايته «ومنّة» وكذا رواه في المُغنِي.

وفي الصّبان[(٣)]: (قال في جمع الجوامع وشرحه: ولا يُخْبر عنها ـ أي كائن ـ إذا وقعت مبتدأ إلاّ بجملة فعليّة مصدّرة بماض أو مضارع نحو ﴿وكأيِّن مِنْ نبيٍّ قاتل﴾[(٤)] الخ. ﴿وكأيِّن من آية﴾[(٥)]. ويردّ عليه: وكائِنْ لنا فَضْلاً، فإن الخبر فيه جار ومجرور).

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

(١) تقدم الشاهد برقم ٩٨٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٣٧ (٤/ ٨٥)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٣، ومغني اللبيب ١/ ١٨٧.

(٣) حاشية الصبان ٤/ ٨٥.

(٤) ١٤٦/ آل عمران: ٣.

(٥) ١٠٥/ يوسف: ١٢.

٩٩٢ - (اطرِدِ اليأس بالرّجاء فكائن آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْرِ)[١]

[ص ٢٥٥ س ٢٥]

استشهد به على ما في البيت قبله.

والبيت من شواهد التوضيح. قال في التّصريح[٢]: «فآلمًا» بمدّ الهمزة على وزن: فَاعِلاً، من أَلِم يَأْلَمُ: إذا وجع منصوب على التمييز لكأيٍّ. و«اطْرد»: أمر من طَرَدَ يَطْرُد كقَتَل يَقْتُل. و«اليأس»: القُنوط. و«الرجا»: بالقصر للضرورة: الأمل. و«حُمّ»: قُدّر.

يقول: لا تقنط وترجَّ حصول الفرج بعد الشّدة فكم [٢١٣] من عديم قَدّر الله غناه بعد فَقْر.

وكأيّن يخالف كَمْ في أمور:

منها: أنها مركّبة من كاف التشبيه وأيّ المنونة: وكم بسيطة على الأصح. وقيل: مركّبَة من الكاف وما الاستفهاميّة، ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكّنت مِيمُها للتّخفيف لثِقل الكلمة بالتركيب.

ومنها: أنها لا تقع استفهاميّة عند الجمهور خلافًا لابن قتيبة وابن عصفور فإنهما أجازا بِكَأيٍّ تبيع هذا الثوب.

ومنها: أن خبرها لا يقع مفردًا. ولم أعثر على قائل هذا البيت.

* * *

٩٣٣ - (وكائِنْ رَدَدْنا عنكُمُ من مُدَجَّجٍ يَجِيءُ أمامَ الألْفِ يردِي مُقَنّعا)[٣]

[ص ٢٥٦ س ١]

استشهد به على جواز فصل «كائن» مِن مُمَيّزها بالجُمْلة.

وفي كتاب سيبويه[٤]: (هذا باب ما جَرَى مَجْرى «كَمْ» في الاستفهام) ثم ذكَر كذَا وكذَا دِرْهَمًا، وكَيْت وكَيْت. قال: صار ذا بمنزلة التّنوين.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٣٧ (٤/ ٨٥)، وشرح التصريح ٢/ ٢٨١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٥.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٢٨١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٧، والكتاب ٢/ ١٧٠.

(٤) الكتاب ٢/ ١٧٠.

وكَذلك كأيِّن رَجُلاً قد رأيت، زعم ذلك يونس. وكأيِّن قد أتاني رَجُلاً إلاّ أن أكثر العرب إنما يتكلّمون بها مع «مِنْ» قال عز وجَلّ: ﴿وكَأَيِّن مِنْ قَرْيَةٍ﴾[1].

وقال عمرو بن شأس: وأنشد البيت. قال الأعلم[2]: الشّاهد فيه في قوله: «كَائِن»، ومعناها معنى «كَمْ». وفيها لغات: كائن على لفظ فاعٍ من المنقوص نحو: ناءٍ وجاءٍ، وكَيِّيء على وزن «كَيِّع»، وكأيِّن على وزن كَعَيٍّ، وكَيْئٍن على وزن: كَعٍ. ومعناها كلها معنى كأيّ، وهي بتأويل «كَمْ» و«ربّ». وقد بينت أصلها وحُكْمها وعِلّتها في كتاب «النّكت».

يقول: كم رددنا. عن عشيرتنا في الحَرْب من مُدَجّج بارزٍ لهم. والمُدَجّج: اللاّبس السّلاح. ومعنى يَرْدي: يمشي الرّديان وهو ضَرْب من المشي فيه تبختر. والمُقَنّع: الذي تقنّع بالسلاح كالبيضة والمِغفر، ونحوها.

* * *

٩٩٤ ـ (وكائِنْ بالأباطح من صَديقٍ)   يَرَاني لو أُصِبْتُ هو المُصابا[3]

[ص ٢٥٦ س ٢]

الشّاهد فيه كالذي قبله، وتقدّم كلام على هذا البيت في صحيفة ٤٦.

* * *

٩٩٥ ـ (عِدِ النَّفس نُعْمَى بَعْد بُؤْسك ذاكرًا   كذا وكذا لُطْفًا بِهِ نُسِي الجُهْدُ)[4]

[ص ٢٥٦ س ٥]

استشهد به على أن مميّز (كذا) لا يكون إلا مفردًا منصوبًا.

والبيت من شواهد العينيّ. قال[5]: الاستشهاد فيه قوله: ـ كذا وكذا، وذلك أن كذا إذا كانت كناية عن العدد لا تستعمل إلاّ مكررة بالعطف كما في قوله: ـ كذا وكذا. وقال ابن مالك: وقد ورد كذا مفردًا ومكرّرًا بلا واو، ولم يَذْكُر لهما شاهدًا وابن خروف أنكر استعماله مفردًا .اهـ.

---

(١) ٤٨/ الحج: ٢٢.   (٢) شرح الأعلم ١/ ٢٩٧.

(٣) تقدم الشاهد برقم ١٨٩، وسيعاد برقم ١٣٥٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٨١، وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٨ (٤/ ٨٦)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٤، ومغني اللبيب ١/ ١٨٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٧.

(٥) المقاصد النحوية ٤/ ٤٩٧.

وقد ألف أبو حيّان كتابًا في كذا سمّاه: (كتاب الشّذا في أحكام كذا) وألف بعده ابن هشام: (فَوْح الشذا بمسألة كذا)[١] وهو مشتمل على فصول:

الفصل الأول: في ضبط موارد استعمالها.

الفصل الثاني: في كيفية اللّفظ بها وتمييزها.

الفصل الثالث: في إعرابها.

الفصل الرابع: في بيان معناها عند النّحويين.

الفصل الخامس: فيما يلزم بها عند الفقهاء يعني لو قال له علي كذا درهمًا مفردًا أو مكرّرًا بواو أو بغيره على مذاهب الأئمة الأربعة. ولولا خوف التطويل لنقلت كلامه.

ولم أعثر على قائل هذا البيت.

تمّ الجزء الأول

---

(١) انظر هذا الكتاب في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٨١ ـ ٣٠٦ «طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق»، وحققه د. أحمد مطلوب ونشره في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد (العدد ١٦، نيسان ١٩٦٣).

فهرس المحتويات